النقد الحديثي عند الإمام ابن جرير الطبري

إعداد

أحمد عـــامر فـــارس محمـــد

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد علي قاسم العمري

حقل التخصص: الحديث الشريف وعلومه

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص الحديث الشريف وعلومه في جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

١٣ شعبان ١٤٣١ هـ
٢٠١٠/٧/٢٥ م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(النقد الحديثي عند الإمام ابن جرير الطبري)

إعداد الطالب
احمد عامر فارس محمد

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص الحديث الشريف وعلومه في جامعة اليرموك ، اربد ــ الأردن .

وافق عليها

محمد علي العمري..... مشرفا رئيساً
أستاذ الحديث في كلية الشريعة ـــ جامعة اليرموك

محمد عقلة الابراهيم ..... عضواً
أستاذ الفقه المقارن في كلية الشريعة ـــ جامعة اليرموك

عبد الله مرحول السوالمه ..... عضواً
أستاذ الحديث في كلية الشريعة ـــ جامعة اليرموك

محمد عبد الرحمن طوالبه ..... عضواً
أستاذ الحديث في كلية الشريعة ــ جامعة اليرموك

سلطان سند العكايلة..... عضواً
الأستاذ المشارك في الحديث في كلية الشريعة ـــ جامعة اليرموك

نوقشت بتاريخ
٢٠١٠/٧/٢٥م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرست الموضوعات

الموضوع الصفحة

المقدمة.....١ــ١٢

دوافع الدراسة وأهميتها..... ٢
مشكلة الدراسة وأسئلتها..... ٥
أهداف الدراسة..... ٦
حدود الدراسة..... ٧
الدراسات السابقة..... ٩
منهج البحث..... ١٢

تمهيد: في شرح عنوان الدراسة ١٣ــ٢٥

المبحث الأول: المقصود بـــ (النقد الحديثي)..... ١٣
المبحث الثاني: ترجمة الإمام ابن جرير الطبري.....١٤ــ٢٦
اسمه ونسبه..... ١٤
مولده ونشأته ورحلاته في الطلب..... ١٤
شيوخه..... ١٥
تلاميذه..... ١٥
مصنفاته..... ١٦
مكانته العلمية وثناء العلماء عليه..... ١٦
ما اتهم به الإمام الطبري..... ١٧
التهمة الأولى: وضع الحديث للرافضة..... ١٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التهمة الثانية: التشيع..... ١٨
التهمة الثالثة: عدم اعتباره مذهب الإمام أحمد..... ٢٠
التهمة الرابعة: كلام الدارقطني فيه..... ٢٣
وفاته..... ٢٣
مصادر ترجمته..... ٢٤

الفصل الأول: منهج الإمام الطبري في انتقاء الرواة..... ٢٦ــ١٠٨

تمهيد: في تفريق الأئمة بين رواة أحاديث الأحكام وغيرهم..... ٢٧
المبحث الأول: شرط الإمام الطبري في رواة أحاديث الأحكام..... ٣٧
المبحث الثاني: شرط الإمام الطبري في رواة التفسير..... ٤٢
تطبيقٌ عمليٌّ على شرطه في رواة التفسير: محمد بن السائب الكلبي.... ٤٩
المبحث الثالث: شرط الإمام الطبري في رواة التاريخ..... ٩٨

ــ نتائج الفصل الأول..... ١٠٧

الفصل الثاني: منهج الإمام الطبري في تعديل الرواة..... ١٠٩ــ١٨٩

المبحث الأول: ألفاظ الإمام الطبري في التعديل ومراتبها..... ١١١
المطلب الأول: ألفاظه في تعديل الرواة..... ١١٢
المطلب الثاني: مراتب ألفاظ التعديل..... ١١٩
المبحث الثاني: مسالك الإمام الطبري في توثيق الرواة..... ١٢٢
المطلب الأول: اجتهاده الخاص..... ١٢٢
المطلب الثاني: نقل كلام غيره من النقاد في الرواة..... ١٢٦
المطلب الثالث: مناقشته لكلام نقاد تكلموا في بعض الثقات..... ١٣٤
النموذج الأول: الحسن بن أبي الحسن البصري..... ١٣٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النموذج الثاني: الحسن بن صالح بن حي..... ١٣٨
النموذج الثالث: عكرمة مولى ابن عباس..... ١٤١
المبحث الثالث: الرواة الذين وثقهم الإمام الطبري، ومدى موافقته أو مخالفته النقاد فيهم..... ١٦١

ـ نتائج الفصل الثاني..... ١٨٩

الفصل الثالث: منهج الإمام الطبري في تجريح الرواة..... ١٩٠ـ٢٧٦

المبحث الأول: ألفاظ الإمام الطبري في الجرح ومراتبها..... ١٩١
المطلب الأول: ألفاظه في جرح الرواة..... ١٩٦
المطلب الثاني: مراتب ألفاظ الجرح..... ١٩٩
المبحث الثاني: مسالك الإمام الطبري في جرح الرواة..... ٢٠٠
المطلب الأول: اجتهاده الخاص..... ٢٠٠
المطلب الثاني: نقل كلام غيره من النقاد..... ٢٠٨
المبحث الثالث: الرواة الذين تكلم فيهم الإمام الطبري، ومدى موافقته أو مخالفته النقاد فيهم..... ٢١٥
القسم الأول: من طعن الإمام الطبري في عدالته من الرواة..... ٢١٥
القسم الثاني: من طعن الإمام الطبري في ضبطه من الرواة..... ٢٥٩

ـ نتائج الفصل الثالث..... ٢٧٥

الفصل الرابع: الإعلال عند الإمام الطبري..... ٢٧٧ـ٤٥٠

المبحث الأول: مفهوم الحديث الصحيح عند الإمام ابن جرير..... ٢٧٩
المبحث الثاني: ألفاظه في تعليل الأخبار..... ٢٨٧
المبحث الثالث: سعة مفهوم العلة عنده..... ٢٩١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الرابع: وسائله في الكشف عن العلة..... ٣٠١
المبحث الخامس: توجيه قول الإمام الطبري في تهذيب الآثار:" وهـذا خـبر عندنا صحيح سنده...وقد يجب أن يكون على مذهـب الآخـرين سـقيماً غيـر صحيح، لعلل... ثمَّ يأتي على ذكرها..... ٣٠٩
المبحث السادس: إعلاله الخبر لسقط في سنده..... ٣٢١
المطلب الأول: إعلاله المرفوع بالموقوف..... ٣٢١
المطلب الثاني: إعلاله المتصل بالمرسل..... ٣٢٩
الفرع الأول: حدُّ المرسل عند الإمام الطبري..... ٣٢٩
الفرع الثاني: حكم المرسل عنده..... ٣٣٣
الفرع الثالث: إعلال المتصل بالمرسل..... ٣٤٧
المطلب الثالث: الإعلال بالانقطاع..... ٣٥٧
المطلب الرابع: الإعلال بالتدليس..... ٣٦١
المبحث السابع: الإعلال بالتفرد..... ٣٦٥
المطلب الأول: نماذج من إعلاله بالتفرد..... ٣٦٦
المطلب الثاني: ضابط التفرد المقبول والمردود عند الإمام الطبري.... ٣٦٩
المطلب الثالث: مفهوم الشاذّ عنده..... ٣٧٧
المبحث الثامن: الإعلال بالاضطراب..... ٣٨١
المطلب الأول: نماذج من إعلاله بالاضطراب..... ٣٨٢
المطلب الثاني: ما يؤخذ عليه في إعلاله بالاضطراب..... ٣٩٨
المبحث التاسع: نقده للمتن..... ٤٠٦
المطلب الأول: نقد المتن بعرضه على القرآن الكريم..... ٤١٠
الفرع الأول: نقد المتن بعرضه على رسم المصحف..... ٤١٠
الفرع الثاني: نقد المتن بعرضه على سياق الآيات..... ٤١٢
الفرع الثالث: نقد المتن بعرضه على عموم الآية..... ٤١٤
المطلب الثاني: نقد المتن بعرضه على الأصح من السنة النبوية..... ٤١٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفرع الأول: نقد المتن بعرض ضعيف الأخبار على الثابت الصحيح منها..... ٤١٧
الفرع الثاني: نقد متن الخبر بعرضه على الأصح، وإن اشتركا في وصف الضعف، إلا أن أحدهما أصح من الآخر..... ٤٢٣
الفرع الثالث: نقد المتن بعرضه على ما يخالف عمل أو قول الراوي نفسه..... ٤٢٩
المطلب الثالث: نقد المتن بعرضه على المتفق عليه من الأحكام الشرعية..... ٤٣١
المطلب الرابع: نقد المتن بعرضه على تواريخ الحوادث والثابت من السيرة النبوية..... ٤٣٤
المطلب الخامس: نقد المتن بعرضه على المعقول..... ٤٤٣

ـ نتائج الفصل الثاني..... ٤٤٩

ـ الاستنتاجات والتوصيات..... ٤٥١

الملاحق: ٤٥٨
خريطة تبين محافظة مازندران ـ طبرستان قديماً ـ في إيران..... ٤٥٥

الفهارس..... ٤٥٦ـ٤٩٢
فهرس الآيات القرآنية..... ٤٥٧
فهرس الأحاديث النبوية..... ٤٦٤
فهرس الرجال الذين وثقهم الإمام ابن جرير..... ٤٦٨
فهرس الرجال الذين تكلم فيهم الإمام ابن جرير..... ٤٧٠
ثبت المصادر والمراجع بالترتيب الهجائي حسب اسم المصنف..... ٤٧٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملخص

محمد، أحمد عامر فارس، النقد الحديثي عند الإمام ابن جريـــر الطبـــري، دراسة استقرائية استنباطية، رســـالة دكتـــوراه بجامعـــة اليرمـــوك، ٢٠١٠م، المشرف:أ.د.محمد علي قاسم العمري.

تمَّ في هذه الدراسة استنباط قواعد النقد عند الإمام ابن جرير الطبري، مـــن خلال استقراء أقواله في كتبه المطبوعة، أو الكتب التي نقلت عنه، وتبـــين مـــن خلال الاستقراء التام أنَّ للإمام الطبري منهجاً علمياً مطرداً حـــين يفـــرق بـــين أنواع العلوم التي يصنف فيها، من فقه، أو تفسير، أو تاريخ، وعليه فقد اختلـــف حكمه على الرجال والأحاديث بحسب نوع المصنَّف، ولم يخرج الإمام في غالب أحكامه على الرجال عن أقوال النقاد، وهو يعدُّ من المعتدلين في أحكامه علـــى النقاد، ويحتج بالمرسل من الأخبار، وتظهر صناعة الأســـانيد فـــي مـــصنفات الإمام، كما هي في كتب الحديث، وهو يجري على مذهب الفقهاء والأصـــوليين في تعليله للأخبار، ويهتم بنقد المتن، لكنه ليس مستقلاً عنده عن نقد السند.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Abstract

Mohammed, Ahmed Amer Faris, Imam Ibn Jarir Al Tabari's Criticism Al - Hadithi, the induction conclusion study. PhD, thesis at University of Yarmouk, in 2010, Supervisor: Prof. Muhammad Ali Qassem Al - Omari.

In this study, the conclusion of criticism rules at Imam Ibn Jarir Altabari, from the conclusion of his sayings in his published books, or from the transferred books from him that concludes:

Al Imam Al Tabari has steady knowledge method when he differentiate between the Islamic religion knowledge. That classified Jurisprudence, or Explication, or History. Therefore the decision differed upon and Al-Hadith according to the type of the knowledge. Al Imam did not appose in the most of his conclusions on Al-Hadith narrator critics sayings. He considered as one the moderates of the critics. Ibn Jarir authorized Al Morsal . the method of Al Asaneed in Al Imam books appeared as it in Al Hadith books.

Al Imam imitate on Al Fuqaha' and Fundamentalists in its Al- Hadith judgment. And he concerned in Al Maten but its independent from Al ASaneed criticism.

© Yarmouk University Library - Digital

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فلما أن كان شرف العلم بشرف المعلوم، كان علم السنة من أشرف العلوم وأجلّها، وأزكاها عند الله ـ جلّ اسمه ـ، وأرضاها له ـ تعالى ـ؛ ذلكم أنّه الكاشف عن خبر سيد المرسلين ـ صلى الله عليه وسلم ـ، وهو من العلوم الأخروية، ولا ينتصب له إلا من وفّقه ربُّ البرية.

ومن تمام حفظ الله ـ تعالى ذكره ـ لدينه أن حفظ سنة نبيه ـ صلى الله عليه وسلم ـ، فقيَّضَ للسنة النقادَ الجهابذةَ لحفظ الحديث النبوي وضبطه، وقد أفنوا في ذلك الأعمار، وبذلوا المال والأزواد، وامتطوا مراكب الحلّ والارتحال في سبيل حديث رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ.

وكان الإمام الكبير شيخ المفسرين، وعمدة المؤرخين، ومقدَّم الفقهاء المحدثين أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت ٣١٠هـ)، من الأعلام الذين حفظ الله ـ جلّ اسمه ـ بهم سنة نبيه ـ صلى الله عليه وسلم ـ والإمام الطبري ممَّن جمع علوماً قلَّ أن اجتمع مثلها في غيره، وآتاه الله ـ جلّ اسمه ـ من كلِّ شيء سبباً، فأتبع سبباً؛ فتفنن ـ رحمه الله ـ في جميع العلوم: علم القرآن وتفسيره، والقراءات، والنحو، والشعر، واللغة، والفقه، وله في الفقه مذهب مستقل، وأتباع يفتون به، ويصدرون عنه، بل قد اشتغل ـ رحمه الله ـ بغيرها من العلوم، وبان فضله فيها؛ كالطب، والحساب، والجبر والمقابلة، والمنطق.

وأما الطبري محدثاً، حافظاً، ناقداً، متضلعاً من الحديث وعلومه، فهو موضع إقرار وشهادة من عاصره، أو ترجم له، قال الخطيب:"وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، وكان حافظاً لكتاب الله، عارفاً بالقراآت، بصيراً بالمعاني، فقيهاً في أحكام القرآن، عالماً بالسنن وطرقها،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وصحيحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، عارفاً بأقوال الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من الخالفين في الأحكام، ومسائل الحلال والحرام، عارفاً بأيام الناس وأخبارهم، وله الكتاب المشهور في تاريخ الأمم والملوك، وكتاب في التفسير لم يصنِّف أحد مثله، وكتاب سماه تهذيب الآثار"[1]، وبتبصره في الحديث وعلومه شهد له غير واحد، وعدَّه الحافظان الذهبي والسخاوي ممن يعتمد قوله في الجرح والتعديل[2].

ومع شهادة العلماء للطبري محدثاً، فهذه كتبه خير شاهد على منهج أصيل في الحديث وعلومه، وعلى معرفة تامة به، ومجاراة لفحوله في ميادينه، فقد عاش ــ رحمه الله ــ في العصر الذهبي لعلوم الحديث، وله كتاب «تاريخ الرجال»، وعرف باسم: «ذيل المذيَّل»، وهو في عداد المفقود إلا منتخبه، وقد استشهد غير واحد من النقاد بنصوص الطبري في ذلكم الكتاب وغيره، وأفادوا من أحكامه على الرجال جرحاً وتعديلاً.

<u>دوافع الدراسة وأهميتها :</u>

أما الدافع لتقديم هذه الدراسة فأسباب اجتمعت، وعوامل اتفقت:

أولها: اعتذار علم من أعلام العصر عن بيان قواعد الطبري ــ رحمه الله ــ في النقد، وهو الشيخ العلامة أبو فهر محمود محمد شاكر، حيث قال في مقدمة تحقيقه لمسند علي ــ رضي الله عنه ــ من «تهذيب الآثار»:" وقد كنت نويت أن أضمن هذه المقدمة فصلاً أبيِّنُ فيه منهج أبي جعفر في تصحيح الحديث الذي يذكره، ثم يذكر بعد ذلك علله، وما فيها من الكلام على بعض رجال

---

[1]. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣)، تاريخ مدينة السلام، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ــ٢٠٠١م، تحقيق: د. بشار عواد، (٢/٥٤٩ــ٥٥٠) .

[2]. الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (١٨٩)، والسخاوي، محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ)، المتكلمون في الرجال (١٠١)، (ضمن: أربع رسائل في علوم الحديث)، مكتبة الرشد، الرياض، ط٥، ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إسناده، وما عند أهل الحديث من القول في تجريحه، وما يقتضيه تجريحهم من عدِّ الحديث سقيماً عندهم غير صحيح، وما معنى قوله مع ذلك عند كل حديث:" وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح"، مع أنه لم يعدِّلْ قطُّ رجلاً ممن ذكروا فيه الجرح، ولا ناقش جرحهم له، فنفاه ووثقه! وهذا غريب جداً غير مألوف، ويحتاج إلى إعادة النظر مرة بعد مرة في قوله:" صحيح سنده"، ما معناه عند أبي جعفر؟!".

قال الشيخ شاكر:" بيد أني رأيت أنَّ هذا الفصل لا يليق بالمقدمة؛ لأنه ربما أخرجها من أن تكون مقدمة إلى أن تكون رسالة قائمة برأسها على حدة، لما يجب أن يكون فيها من الإطالة بالنقل عن الكتاب كله، حتى يتبين المعنى الصحيح لقوله المشكل في الحديث الذي جرِّح بعض رواته:" وهذا خبر صحيح سنده"، فأعرضتُ عن هذا الفصل؛ لتبقى المقدمة مقدمة، لا رسالة"[1]، وقد حفز كلام الشيخ ــ رحمه الله ــ على الخوض في كتب الإمام الطبري لاستنباط منهجه في تصحيح أخبار «تهذيب الآثار»، ومقارنة ذلك بمنهجه في غيره من كتبه المطبوعة.

ثانيها: وقد شهد أفذاذ العلماء لابن جرير ــ رحمه الله ــ بالتضلع من الحديث وعلومه، ومعرفته التامة بجرح الرجال وتعديلهم، ومع ذلك فإنَّ المرء لا يجد تصنيفاً خاصاً يتناول الإمامَ ابن جرير محدثاً، موضحاً فيه منهجه في الجرح والتعديل، وألفاظه فيهما، أو منهجه في الإعلال، وبعض مسائل مصطلح الحديث عنده، ومدى توافقه مع النقاد في ذلك أو مخالفته لهم، رغم تلك الكتابات المتكاثرة عنه في غير مجال الحديث؛ في التفسير، أو التاريخ.

ثالثها: لا يخفى على من له أدنى إطلاع قيمة تلك الأحكام من ناقد جامع كابن جرير، خاصة أنه ــ رحمه الله ــ عاش في القرن الثالث الهجري، وهو العصر الذهبي للحديث وعلومه، فحريٌّ بمن كان مثل الطبري أن يكون موضع

---

[1]. شاكر، أبو فهر محمود محمد، مقدمة مسند علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ من كتاب «تهذيب الآثار»، مطبعة المدني، القاهرة، د.ت، (١٩).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

دراسة وعناية الباحثين، وقد تناولت الدراسات الجامعية من هو متأخر عنه، وكان أقلَّ منه شأناً ـ رحم الله الجميع ـ .

رابعها: ذهب جمع من الباحثين إلى القول أنَّ الإمام ابن جرير ـ رحمه الله ـ تساهل في تفسيره حينما روى عن الضعفاء، والمجاهيل، والمتروكين، وقد كان يجب على الإمام بيان أحوال هؤلاء، ونقد أسانيد تفسيره، أو التنكب عن الرواية عنهم وتركها، ومما أخذ عليه أنه روى في تاريخه عن جماعة من المتروكين والمتهمين مع أنَّ ظاهر رواياتهم الضعف، بله الوضع والكذب، فهل تساهل الإمام حقاً إذ روى عن أمثال هؤلاء؟ أم إنَّ الأمر على خلاف ذلك؟

خامسها: لم يتعرض المهتمون بعلم الحديث ومناهج العلماء لمنهج الإمام ابن جرير في النقد أو التعليل؛ ذلكم أنَّ منهجه ـ رحمه الله ـ يكتنفه الغموض، فليس من اليسير ـ في أحايين كثيرة ـ الوقوف على مراد عباراته، أو معرفة موضع العلة أو النقد في كلامه، وقد يُسلِّمُ بالعلة؛ ويسوق ما يؤيد صحتها ووجاهتها، لكنه يحتج بالرواية! وقد يجرح رجلاً، ثم يصحح روايته!

ولم تقتصر هذه العسرة في التعامل مع منهجه على المعاصرين؛ بل إنَّ بعض متقدمي تلامذة الإمام ابن جرير، وجلة الآخذين عنه راضَ نفسه في عمل مسند عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ على منهج شيخه في «تهذيب الآثار» فما استطاع، واعترف بعجزه، فقال الإمام أبو بكر ابن كامل[1]:" لم أرَ بعد أبي جعفر أجمع للعلم، وكتب العلماء، ومعرفة اختلاف الفقهاء، وتمكنه من العلوم منه؛ لأني أروض نفسي في عمل مسند عبد الله بن مسعود في

---

[1]. الحافظ العلامة أبو بكر أحمد بن كامل بن خلف القاضي البغدادي (٢٦٠هـ ـ ٣٥٠هـ)، أحد تلامذة الإمام ابن جرير ـ رحمهما الله ـ، عالم بالقرآن والأحكام والنحو والشعر وتواريخ الرواة، قال أبو الحسن ابن رزقويه:" لم تر عينيَّ مثله"، ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (٣٥٧/٤) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حديث منه نظير ما عمله أبو جعفر فما أحسن عمله، ولا يستوي لي"[1].

ومع أنَّ الإمام ابن جرير ـ رحمه الله ـ قد حرص على بيان منهجه من خلال مقدمة يبدأ بها كتبه، وهو ما صنعه في تفسيره وتاريخه[2]، وهو ـ أيضاً ـ ما صنعه الإمام في «تهذيب الآثار»؛ إلا أنَّ مقدمة التهذيب كانت مما طالتها يد الضياع، وأشار إلى شيء منها فيما تبقى من «تهذيب الآثار»، فضياع هذه المقدمات المهمة من كتب الإمام، وبقية كتبه التي تنبئ عن شرطه، ككتاب «الرسالة» في الأصول[3]، جعل من الصعب الوقوف على منهج وقواعد النقد عنده ـ رحمه الله ـ.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يتوقع أن تجيب هذه الدراسة عن مجموعة من الأسئلة والمشكلات نحو:

١. ما شرط الإمام الطبري في رواة كلٍّ من الأحكام، والتفسير، والتاريخ؟

٢. ما وجه روايته عن الضعفاء والمتهمين في التفسير والتاريخ؟

٣. وإذا كان من تباينٍ منهجي في تعامله مع تلكم العلوم، فهل من سلفٍ له في ذلكم التفريق؟

٤. ما هي ألفاظ الإمام في توثيق الرواة أو جرحهم؟ وهل له ألفاظ انفرد بها؟ وما مراتب تلك الألفاظ؟

---

1. ياقوت الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت ٦٢٦هـ)، معجم الأدباء، مؤسسة المعارف، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م، تحقيق: د.عمر فاروق، (٥٣٨/٦) .

2. والناظر المنعم النظر في تلكما المقدمتين تنحل لديه عقدة فهم منهج الإمام في تعامله مع الروايات التفسيرية والتاريخية .

3. أشار إليه الإمام ابن جرير في تهذيب الآثار، مسند علي ـ رضي الله عنه ـ (٣٤) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥. من هم الرواة الذين وثقهم الإمام الطبري أو تكلم فيهم؟ وما مدى موافقته النقادَ في أحكامه عليهم؟ ومن أيِّ نوع من النقاد هو: متساهل أم متـــشدد، أم إنه في عداد المعتدلين؟

٦. ما هي مسالك الإمام إذ يحكم على الراوي بأنه ثقة أو ضعيف؟

٧. كيف يتعامل الإمام مع أسانيد مصنفاته؟

٨. ما شروط صحة الخبر عند الإمام الطبري؟

٩. ما وسائل الكشف عن علة الحديث عنده؟ وما هي أنواع العلل الواردة في كلامه؟

١٠. هل الإمام سائر على مذهب المحدثين في تعليل الأخبار ونقدها؟ أم هو متأثر بمذهب الفقهاء؟

وهناك تساؤلات أخرى تجيب عنها هذه الدراسة، والله الموفق.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان:

١. شرط الإمام الطبري في رواة كلٍّ من الأحكام، والتفسير، والتاريخ.

٢. وجه روايته عن الضعفاء والمتهمين في التفسير والتاريخ.

٣. التباين المنهجي في تعامله مع تلكم العلوم.

٤. ألفاظ الإمام الطبري في توثيق الرواة أو جرحهم، وألفاظه التي انفرد بها، ومراتب تلك الألفاظ.

٥. الرواة الذين وثقهم الإمام الطبري أو تكلم فيهم، ومدى موافقته النقادَ فـــي أحكامه عليهم، ومعرفة من أيِّ النقاد؛ من حيث التشدد والتساهل.

٦. مسالك الإمام في أحكامه على الرواة.

٧. كيفية تعامل الإمام مع أسانيد مصنفاته.

٨. شروطه الواجب توافرها ليحكم بصحة الخبر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٩. وسائل الكشف عن علة الحديث عنده، وأنواع العلل الواردة في كلامه.

١٠. مذهبه في تعليل الأخبار، وهل هو جارٍ على مذهب الفقهاء أو المحدثين في تعليله للأخبار.

حدود الدراسة :

أما حدود الدراسة، فتنوعت بين كتب للإمام ابن جرير نفسه، وكتبٍ نقلت عنه شيئاً من أحكامه، فكتب الإمام ابن جرير ــ رحمه الله ــ المطبوعة هي:

١. تفسيره المشهور المسمى:« جامع البيان عن تأويل آي القرآن»، وله فيه كثير من الانتقادات للرجال والأحاديث، واعتمدتُ طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ ــ ٢٠٠٠م، وحققها الشيخ العلامة: أحمد محمد شاكر، في أربع وعشرين مجلدة، مع المقارنة بطبعات أخرى للكتاب، خاصة عند الشك، وهذه الطبعات هي:

أ. طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ ــ ١٩٩٩م، في ثلاث عشرة مجلدة.

ب. طبعة دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ ــ ٢٠٠٥م، بإشراف: أ.د. عبد الحميد مدكور، في عشر مجلدات كبار.

٢. «تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ من الأخبار»، أو ما تبقى منه، وهو عمدة في ذلك، في ست مجلدات، قام على العناية بها إمام من أئمة التحقيق: الشيخ محمود محمد شاكر، فزادها علماً جماً، وقد لا يخلو من نظر في بعض المواضع، وقد شملت نسخته مسانيد: عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ في مجلدتين، وثالثها فهارس شاملة، ومسند علي ابن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ في مجلدة واحدة، ومسند عبد الله بن عباس ــ رضي الله عنه ــ في مجلدتين، صدرت عن مطبعة المدني في القاهرة، ونسخة الشيخ محمود شاكر هي المعتمدة في البحث؛ فهي الأحسن ضبطاً وتحقيقاً، لكن مع الاستعانة ــ عند الشك ــ بنسخة مطابع الصفا بمكة المكرمة،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٤٠٢هـ، تحقيق: د.ناصر بن سعد الرشيد، ود.عبد القيوم عبد رب النبي، في مجلدتين.

٣. جزء من «تهذيب الآثار»، طبع بدار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م، تحقيق: علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، في مجلدة صغيرة، تحوي ما عُثر عليه من مسانيد: عبد الرحمن بن عوف، وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام.

٤. تاريخه المسمى: «تاريخ الرسل والملوك»، واعتمدت في النقل منه على نسختين:

أ. طبعة دار المعارف، القاهرة، ط٦، د.ت، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وتقع في عشر مجلدات.

ب. طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ، في خمس مجلدات.

٥. «المنتخب من ذيل المذيل»، وهو كتابه في الرجال، وقد يسمى: «تاريخ الرجال»، أو: «ذيل المذيل»، والأصل في عداد المفقود، وما وصل هو منتخبه فقط، ولم أعثر على اسم المنتخِب، رغم أنَّ د.محمد الزحيلي يرى أنَّ عريب بن سعد القرطبي (ت ٣٧٠هـ) هو من انتخب الكتاب الأصل[1]، فلا أدري ما دليله وما مستنده؟! إذ لا دليل في المخطوط أو غيره على ذلك، ولم ينصَّ أحد ممن ترجم لعريب أنه انتخب تاريخ الرجال للطبري! على أية حال فـ«المنتخب من ذيل المذيل» قد طبع ملحقاً بتاريخ الطبري المسمى: «تاريخ الرسل والملوك»، وهو في طبعة دار المعارف يقع في المجلدة الحادية عشرة.

أما كتب الإمام الطبري المطبوعة الأخرى: «اختلاف الفقهاء»، و«صريح السنة» فلا يظهر فيهما جانب نقدي، فكتابه «اختلاف الفقهاء» ـ أو ما بقي منه ـ هو حكاية الإمام اختلافَ الأئمة الثلاثة: أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، بأسانيده إليهم، ولم يتجاوز عدد الأحاديث المرفوعة فيه خمسة عشر حديثاً،

---

[1]. الزحيلي، د.محمد، الإمام الطبري، ضمن سلسلة أعلام المسلمين (٣٣)، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م، (٢٠٦).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و«صريح السنة» هو رسالة صغيرة فيها بيان لعقيدة الإمام كتبها بيده، رداً على طاعنٍ تكلم في عقيدته، ولذلك فإنَّ الإمام قال في آخر هذه الرسالة:" فليبلغ الشاهد منكم ــ أيها الناس ــ من بَعُدَ منا فنأى، أو قرب فدنا، أنَّ الذي ندين الله به في الأشياء التي ذكرناها ما بيناه لكم على وصفنا، فمن روى عنا خلاف ذلك أو أضاف إلينا سواه أو نحلنا في ذلك قولاً غيره، فهو كاذب مفترٍ متخرص معتد يبوء بسخط الله، وعليه غضب الله ولعنته في الدارين"[1].

وهناك كتب نقلت عن الإمام الطبري بعض أقواله، واعتنت بأحكامه نحو:

١. تاريخ مدينة السلام للإمام الخطيب البغدادي.

٢. إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي، وقد أكثر من النقل عنه.

٣. تهذيب التهذيب لابن حجر، ونقوله تعد بالعشرات، أكثرها نقلاً من كلام عن مغلطاي.

٤. وفي كتب أصول الحديث وقواعده، تجد شيئاً من آراء ابن جرير، كمقدمة ابن عبد البر في «التمهيد»، و«شرح علل الترمذي» لابن رجب، و«فتح المغيث» للسخاوي، وغيرها من كتب أصول الحديث.

الدراسات السابقة :

الدراسات التي تناولت الإمامَ الطبريَّ ــ رحمه الله ــ مفسراً، أو مؤرخاً، كثيرة، وبقي جانبان من الشخصية العلمية للطبري لم يوفيا حقهما: الحديث، والفقه، أما الحديث وخاصة الجانب النقدي منه فلعل هذه الدراسة تقوم بجزء منه ــ إن شاء الله ــ، وأما الفقه وأصوله فيه، وأوجه الترجيح عنده، ودلالات الألفاظ الشرعية، فلم يوفَّ بعدُ حقَّه، وهو ينظر من يقوم بهذا الواجب.

---

[1]. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، صريح السنة، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ط١، ١٤٠٥هـ، تحقيق: بدر المعتوق، (٢٧) .

©Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولم أعثر بعد طول نظر على مصنف يلقي الضوء على الجانب النقدي للطبري، إلا رسالتين جامعيتين، وبحثين، هي أقرب ما تكون إلى موضوع الرسالة، أما الرسائل:

فأولاهما: رسالة ماجستير تقدم بها الأخ محمد كامل قره بللي إلى الجامعة الأردنية، بعنوان: «الصناعة الحديثية عند الإمام الطبري في كتابه تهذيب الآثار»، ٢٠٠٤م، حسبي هذا في ذكرها؛ فهي لا تعدو كونها وصفاً دقيقاً لكتاب ابن جرير، وألفاظه فيه، وكيفية تعامله مع أسماء الرجال وأسانيد الآثار، ورصداً ــ غير تامٍّ ــ لأمثلة من نقد الطبري للرجال، دون حصر لها، ودون الخلوص بضوابط مطردة، ولم يلق الباحث بالاً للتفريق بين منهج الطبري في «تهذيب الآثار»، ومنهجه في كتبه الأخرى، فذلكم أدعى للوقوف على أسلوبه الأصيل في التأليف والتصنيف.

ثانيهما: رسالة ماجستير تقدم بها الباحث علي بكر حسن إلى كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، ١٩٨٣م، بعنوان: «الطبري ومنهجه في التاريخ»، تعرض في الفصل الرابع من البحث لاهتمام الطبري بالسند، وجعل المبحث السادس منه باسم: الطبري والنقد، وكنت أعتقد أنَّ الباحث سيعقد فصلاً يأتي فيه على منهج الطبري في النقد؛ لكنه ما فعل قط، وكلُّ ما في الأمر أنه ساق أمثلة ينقد فيها الطبري بعض الأخبار، كقوله:" أنا أشك في هذا"، و:"الصواب من القول كذا"، و:"الصحيح عندنا كذا"، حتى إنَّ الباحث لم يذكر سبب هذا النقد من الطبري، مع أنه ــ رحمه الله ــ سكت عن روايات هي أشد ضعفاً مما نقدها!

أما الأبحاث ذات العلاقة بموضوع الدراسة:

فأولها: بحث كتبه شيخنا وأستاذنا الكبير أ.د.عبد المجيد محمود ــ حفظه الله ونفع به ــ، في مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية/ جامعة اليرموك، بعنوان: «منهج الطبري في تهذيب الآثار ومذهبه في تصحيح الحديث»، المجلد(٢١)، العدد الرابع(أ)، ٢٠٠٥م، تناول فيه شيخنا منهجَ الطبري في تهذيب الآثار عامة:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اشتراطه الصحة في كتابه، ومعاييرَ الصحة عند الطبري بالعرض على حدِّ ابن الصلاح للصحيح، وقرائن التصحيح عند الطبري.

ثانيها: بحث أعده د.حاكم المطيري المدرس في كلية الشريعة/ قسم التفسير والحديث ــ جامعة الكويت، وسماه: «ابن جرير الطبري ومنهجه في نقد الأخبار»، وهو بحث محكم منشور في مجلة الشريعة والقانون بجامعة الأزهر في القاهرة، ٢٠٠٣م، العدد (٢٥)، المجلد (١٦)، وكنت أظنُّ لما عثرت على هذا البحث أنه سيكون حائلاً في إتمام هذه الرسالة، فإذا الأمر ليس كذلك؛ إذ إنَّ د.حاكم تناول فيه ضوابط الإمام الطبري في التصحيح والتضعيف التي نصَّ عليها، أو تلك التي استنبطها من خلال عمله في «تهذيب الآثار» فحسب، وهو أقرب ما يكون إلى وصف عمل الإمام الطبري في تصحيح أو تضعيف بعض الأخبار، خاصة في المبحث الثاني منه: «منهج ابن جرير في الحكم على الأسانيد»، وفيه توصل د.حاكم إلى أنَّ ابن جرير جارٍ على مذهب الفقهاء في الحكم على الأخبار، وليس على مذهب المحدثين، وتلكم نتيجة صحيحة.

وللدكتور حاكم كلام جيد في المبحث الأول حين تعرض لشرائط الصحة عند الإمام الطبري، لكنه قال:" كما أنه لا يشترط اتصال السند، بل المرسل عنده حجة، بشرط أن يكون المرسِل ممن يتحفظ في روايته، فلا يروي عمَّن لا تجوز الرواية عنه"[1]، وليس بصحيح البتة، بل يعلل الإمام الطبري بالانقطاع، ويشترط الاتصال، كما سيأتي في مكانه، لكن له مذهب لم ينفرد به في الاحتجاج بالمرسل، وهو ليس دليلاً على عدم اشتراط الاتصال.

ومما يستدرك عليه قوله:" ابن جرير لا يعتبر البدعة في الراوي قادحاً في روايته، حتى وإن كان داعية غالياً ما دام صدوقاً"[2]، ولم أجد ما يسعف هذه النتيجة في كلام ابن جرير من قريب أو بعيد! ولم يأتِ د.حاكم بما يؤيد هذه النتيجة، وعمل الإمام الطبري لا يدلُّ على ذلك، بل جرح بعض الرواة بما هم

---

1. المطيري، د.حاكم، ابن جرير الطبري ومنهجه في نقد الأخبار، (٢٩٣) .

2. المرجع السابق (٣٣٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عليه من البدع، كجابر الجعفي، وسالم بن أبي حفصة، وزائدة بن قدامة، وعباد ابن يعقوب، ولمازة ــ بضم اللام أو خفضها ــ ابن زبَّار الأزدي، وغيرهم ممن يأتي ذكرهم، وهؤلاء لم يذكرهم الإمام إلا بما اتهموا به من البدع، وأظنُّ أنَّ الاقتصار على «تهذيب الآثار» في بيان منهج الإمام الطبري هو ما أدى إلى التقصير، وجزى الله د.حاكم المطيري خيراً؛ فله في بحثه فوائد طيبة.

منهج البحث :

هو منهج استقرائي استنباطي، أستقرئ أحكام الإمام ابن جرير على الرجال، والأحاديث، وكل ما يتعلق بأصول الحديث وقواعده استقراءاً تاماً، وأوردتُ في هذه الدراسة كلَّ من تكلم فيه الإمام الطبري بتوثيق أو تجريح؛ لتكون مرجعاً لمن طلب أقوال الإمام وأحكامه على الرجال، ثمَّ هو بعد ذلك استنباطي؛ لتقرير قواعد الإمام الطبري في نقده الحديثي، بناء على ما تمَّ استقراؤه، ثم ترتيب ذلك كله ترتيباً موضوعياً، حسبما يأتي بيانه في الخطة.

وقد حرصتُ على عزو كلِّ قول لقائله، وكلِّ فائدة لصاحبها، ولولا خشية الإطالة لجهدت في عزو كلِّ حرف إلى مصدره؛ ذلكم "أنَّ من بركة العلم أن تضيف الشيء إلى قائله"، كما قال ابن عبد البر[1].

---

[1]. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري (ت ٤٦٣هـ)، جامع بيان العلم وفضله، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٨هـ، (٢/٨٩).

© Arabic Digital Library Yarmouk University

تمهيد في شرح عنوان الدراسة

وإذا كان عنوان الدراسة هو: «النقد الحديثي عند الإمام ابن جرير الطبري»، فالشقُّ الأول من العنوان: النقد الحديثي، والشق الآخر: الإمام ابن جرير الطبري، حينها لا بدَّ من التعرف على مفهوم الشقِّ الأول، ومعرفة صاحب الشقِّ الثاني قبل الخوض في الدراسة.

المبحث الأول: المقصود بـ(النقد الحديثي)

فالنقد في أصل اللغة هو تمييز جيد الدراهم من دريئها، ويستعمل في تمييز جيد الكلام من سقيمه على سبيل المجاز[1]، والنقد في علم الحديث يشمل تمييز ثقات الرواة من ضعفائهم، وجيد الأخبار من سقيمها، وعليه فإنَّ المقصود بـ(النقد الحديثي): هو النظر في أسلوب الإمام الطبري ومنهجه من حيث تعامله مع رواة الأخبار تجريحاً أو تعديلاً، والأحاديث تصحيحاً أو تعليلاً، ومسائل أصول الحديث، للخروج بقواعده في ذلك كلّه، ثمَّ عرضه على مناهج المحدثين النقاد، للوقوف على مدى موافقته لهم أو مخالفته إياهم، ثمَّ للتعرف بعد ذلك على مكانة الإمام ابن جرير ــ رحمه الله ــ بين المتكلمين في الرجال من حيث تشدده وتساهله، وعلى أيِّ المذهبين هو جارٍ في التعليل: مذهب المحدثين أم مذهب الفقهاء والأصوليين؟

---

[1]. ينظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (٥٣٨هـ)، أساس البلاغة، دار المعرفة، بيروت، د.ت، (٤٦٩)، مادة: نقد، والفيروز أبادي، أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ)، القاموس المحيط، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ ــ ١٩٩٥م، (٢٩٢)، مادة: نقد .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الثاني: ترجمة موجزة للإمام ابن جرير الطبري

اسمه ونسبه:

هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري الآملي، الإمام الحافظ المفسر المؤرخ المحدث الفقيه المقرئ اللغوي العلامة الثقة، والطبريُّ نسبة لطبرستان ناحية في المشرق الإسلامي، تشمل بلداناً كثيرة[1]، والطبر بالفارسية ما يقطع به الشجر من فأس ونحوه، وستان تعني: البلاد، فالمعنى، بلاد الطبر، وذلك أنها بلاد كثيرة الشجر فلما بنوها احتاجوا لِمَا يقطعوا به الشجر، فاستعملوا الطبر، وآمل هي حاضرة تلك البلاد وقصبتها.

مولده ونشأته ورحلاته في الطلب:

ولد الإمام الطبري في آمل ونشأ بها، واختلف في وقت ولادته فقيل: في آخر أربع وعشرين ومائتين، أو أول خمس وعشرين، وسبب الشك في تاريخ مولده بينه الإمام بقوله:" أهل بلدنا يؤرخون الأحداث دون السنين، فأُرِّخَ مولدي بحدث كان في البلد، فلما نشأت سألت عن ذلك الحادث، فاختلف المخبرون لي فقال بعضهم: كان ذلك في آخر سنة أربع، وقال آخرون: بل كان في أول سنة خمس وعشرين ومائتين".

وتلك الحادثة ذكرها الإمام في تاريخه في أحداث سنة أربع وعشرين ومائتين، وهي ما كان من إظهار مازيار من خلافه المعتصمَ، ومحاولته الاستقلال بأمر تلك البلاد، وبعد سرده خبر سرخاستان ــ وهو عامل المازيار ــ عن محمد بن حفص قال الإمام:" فأما غيره من أهل الأخبار وجماعة ممن أدرك ذلك فإنهم قالوا: كان ذلك في سنة أربع وعشرين ومائتين، وهذا القول

---

[1]. أما اليوم فطبرستان تسمى مازندران، وهي إحدى محافظات إيران الثلاثين، وتقع في أقصى شمال إيران على بحر قزوين، وتبعد عن طهران العاصمة (٢٠٠كم) شمالاً، ينظر: http://ar.wikipedia.org، ونظر الملحق: خريطة محافظات إيران .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عندي أولى بالصواب؛ وذلك أنَّ مقتل مازيار كان في سنة خمس وعشرين ومائتين، وكان فعله ما فعل بأهل طبرستان قبل ذلك بسنة"[1].

وبكَّرَ بالطلب فحفظ القرآن وهو ابن سبع، وأمَّ الناس لثماني، وبدأ بكتابة الحديث لتسع، وسمع من مشايخ بلده ومحدثيه حتى بلغ ست عشرة من عمره، فرحل إلى بغداد للسماع من الإمام أحمد، ففوجئ بخبر موت الإمام قبيل وصوله، لكنه لقي بقية مشايخ بغداد، ثمَّ رحل إلى البصرة والكوفة، ثمَّ توجه إلى الشام وبيروت، ومنها إلى مصر ودخل الفسطاط، ثمَّ إلى الشام مرة أخرى، ورجع إلى مصر، فقرأ مذهب الشافعي عن بقية أصحاب الشافعي هناك، ودرس مذهب مالك عن أصحابه، ثمَّ رحلات أخرى طويلة، حتى استقر به الأمر في حاضرة العالم الإسلامي حينذاك بغداد، وهيهات بغداد.

شيوخه:

أما شيوخه ــ رحمه الله ــ فأمم يطول ذكر أسمائهم ومن أبرزهم: محمد ابن حميد الرازي، وأحمد بن منيع البغدادي، ومحمد بن العلاء أبو كريب الكوفي، وهناد بن السري، ومحمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، ومحمد بن بشار (بندار)، وبشر بن معاذ العقدي، ومحمد بن المثنى أبو موسى الزَّمِن، وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، والإمام البخاري، وأحمد بن عبد الرحيم البرقي، والحارث بن أبي أسامة، وسفيان بن وكيع، ومحمد بن الأعلى الصنعاني، وأبو زرعة الرازي، ويونس بن عبد الأعلى، وغيرهم.

تلاميذه:

عُمِّرَ الإمام الطبري حتى علا إسناده وتسابق الطلاب للسماع منه، ومن أبرز الآخذين عنه: عبد الله بن الحسن الحراني، والإمام الحافظ أبو القاسم

---

[1]. ابن جرير الطبري، تاريخ الرسل والملوك (٨٤/٩) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الطبراني، والإمام الكبير ابن عدي صاحب «الكامل في ضعفاء الرجال»، والقاضي أبو بكر أحمد بن كامل، وغيرهم.

مصنفاته:

وككثرة شيوخ الطبري كثيرة هي مصنفاته، بعضها مطبوع معروف، وأكثرها مفقود، أو في خزائن كتب المخطوطات، أما المطبوع: «جامع البيان عن تأويل آي القرآن»، وتاريخه المسمى: «تاريخ الرسل والملوك»، و«صريح السنة»، و«تهذيب الآثار وتفصيل معاني الثابت عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ من الأخبار»، و«اختلاف الفقهاء»، والمطبوع من تهذيب الآثار واختلاف الفقهاء هو جزء يسير من أصل الكتاب، و«ذيل المذيل» ويسمى: «تاريخ الرجال»، والذي بقي منه منتخبُه.

أما الكتب التي ذكرها الإمام في مصنفاته، أو تلك المذكورة في ترجمته فكثيرة، نحو: «أدب النفوس الجيدة والأخلاق النفسية»، و«آداب القضاة»، و«المناسك»، و«بسيط القول في أحكام شرائع الإسلام»، و«التبصير في معالم الدين»، وبعضه مخطوط، و«الرد على ذي الأسفار»، وردَّ فيه على شيخه داود الظاهري، وكتاب «الرمي بالنشاب»، وغيرها كثير، وقد حكي أنَّه مكث أربعين سنة يكتب كل يوم أربعين ورقة[1].

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

لا أجد في الإمام الطبري كلاماً أجمع ممَّا وصفه به خطيب بغداد إذ قال:" وكان أحد أئمة العلماء يحكم بقوله، ويرجع إلى رأيه؛ لمعرفته وفضله، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، وكان حافظاً لكتاب الله،

---

[1]. وقيل: كل يوم أربع عشرة ورقة، ولا تعارض بين القولين ،إذ إنَّ قول من قال: أربعة عشرة ورقة، إنما هي بحساب ما كتبه منذ بلوغه الحلم إلى يوم وفاته، ذلكم أن تلاميذ الطبري حصَّلوا ما كتب شيخهم منذ بلغ الحلم إلى أن توفي عن ستة وثمانين عاما، فصار أنه كتب كل يوم أربع عشرة ورقة .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عارفاً بالقراءات، بصيراً بالمعاني، فقيهاً في أحكام القرآن، عالماً بالسنن وطرقها، صحيحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، عارفاً بأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الخالفين، في الأحكام ومسائل الحلال والحرام، عارفاً بأيام الناس وأخبارهم".

وإنَّ الناظر في كتب الإمام ابن جرير لا يحضره إلا قول أبي عمرو ابن العلاء:" ما نحن فيمن مضى إلا كبقل في أصول نخل طوال"، وهذا ما حدا بالشيخ العلامة أبي فهر محمود محمد شاكر أن يكتب قول أبي عمرو هذا على غلاف كتاب «تهذيب الآثار»، وقال في مقدمة تحقيقه لمسند علي من الكتاب:" فقد نهاني ما فيه من العلم، عن أن أجترئ على التشبه بالفحول من علماء الأمة، بعلم مسترضع بثدي من العجز، وثدي من التقصير".

وقد أفرد تلميذا الإمام الطبري: عبد العزيز بن محمد الطبري، وأبو بكر ابن كامل، كلٌّ منهما كتاباً في سيرة الإمام وأخباره ومناقبه، وصنَّف أبو الحسن القفطي كتاباً سماه: «التحرير في أخبار ابن جرير»، أشار إليه في «إنباه الرواة»[1]، ورثاه بعد موته قومٌ يطول المقام بذكرهم.

ما اتهم به الإمام الطبري:

وما من إمام متبع إلا وله خصوم يتهمونه بما هبَّ ودرج، وليس بدعاً ما تعرض له الإمام الطبري؛ فقد اتهم بغير شيء:

التهمة الأول: وضع الحديث للرافضة:

وليس بشيء، ولا يلتفت لمثل ذلك، بل الإمام ثقة ثبت حجة، ولعل سبب هذه التهمة تشابه اسم إمامنا مع رافضي سماه الحافظ ابن حجر: محمد بن جرير ابن رستم أبو جعفر الطبري، وقال:" رافضي له تواليف منها: كتاب «الرواة عن

---

[1]. القفطي، أبو الحسن علي بن يوسف (ت ٦٢٤هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، دار الفكر العربي – مؤسسة الكتب الثقافية، القاهرة – بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (٩٠/٣).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أهل البيت»... وقد ذكره أبو الحسن ابن بابويه في «تاريخ الريِّ» بعد ترجمة محمد بن جرير الإمام فقال: هو الآملي، قدم الرِّيَّ، وكان من جلة المتكلمين على مذهب المعتزلة"، ونحو ذلك قال الإمام الذهبي[1].

التهمة الثانية: التشيع:

وقد اتهم الإمام بالتشيع، فقال الذهبي في ترجمته:" ثقة صادق فيه تشيع يسير، وموالاة لا تضر"[2]، ولا أدري ما سبب تلك النسبة إلى الإمام! فتواليفه ظاهرة في بيان عقيدة أهل السنة، وهو القائل في كتابه «صريح السنة» في فصل: القول في صحابة رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ:" وكذلك نقول: فأفضل أصحابه الصديق أبو بكر ــ رضي الله عنه ــ، ثمَّ الفاروق بعده عمر، ثمَّ ذو النورين عثمان بن عفان، ثمَّ أمير المؤمنين وإمام المتقين علي بن أبي طالب ــ رضوان الله عليهم أجمعين ــ"[3]، وقال في «تهذيب الآثار»:" وأما قول الحسن البصري:" فقد أفرط أقوام في حبِّ أقوام فهلكوا، وأفرط أقوام في بغض أقوام فهلكوا"؛ فإنَّه كما قال ــ رحمة الله عليه ــ: أفرطت النصارى في حب عيسى ابن مريم حتى قالوا: هو ابن الله، جلَّ الله عمَّا قالوا وعزَّ، وأفرطت الغالية من الرافضة في حبِّ علي ــ رحمة الله عليه ــ حتى قال بعضهم: هو إلههم، وقال بعضهم: هو نبي مبعوث، وقال آخرون فيه أقوالاً عجيبة"[4].

---

[1]. ينظر: الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، ميزان الاعتدال، دار المعرفة، بيروت، د.ت، تحقيق: علي البجاوي، (٤٩٨/٣)، وابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، لسان الميزان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٤٢٢هـ ــ٢٠٠١م، تحقيق: مكتب التحقيق بالدار، بإشراف: محمد عبد الرحمن المرعشلي (٧٥٧/٥) .

[2]. الذهبي، ميزان الاعتدال (٤٩٩/٣) .

[3]. ابن جرير الطبري، صريح السنة (٢٤) .

[4]. ابن جرير الطبري، تهذيب الآثار، مسند علي (٢٨٧ــ٢٨٨) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وردَّ الإمام على الرافضة قولهم إذ زعموا أنَّ الإمامة في أعيان وأشخاص قد بُيِّنت، ووقف عليها رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ أمَّته، فلا حاجة بهم إلى التشاور فيمن تُقلده أمرَها وتُوليه سياستَها، لبيان رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ لهم أهلَها المستحقين لها في كل وقت وزمان بأعيانها، وكانت حجة ابن جرير في بيان بطلان هذا القول فعلَ الفاروق عمر ــ رضي الله عنه ــ حين جعل الأمر شورى بين المسلمين[1].

وقال تلميذه عبد العزيز بن محمد الطبري:" وكان أبو جعفر يذهب في الإمامة إلى إمامة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ــ رضي الله عنهم ــ، وما عليه أصحاب الحديث في التفضيل، وكان يكفِّرُ كلَّ من خالفه في كلِّ مذهب؛ إذ كانت أدلة العقول تُدْفعُ، كالقول في القدر، وقول من كفَّر أصحاب رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ من الروافض والخوارج، ولا يقبل أخبارهم ولا شهادتهم، وذكر ذلك في كتابه في «الشهادات»، وفي «الرسالة»، وفي أول «ذيل المذيل»"[2].

وجرى ذكر علي ــ رضي الله عنه ــ فقال ابن جرير:" من قال: إنَّ أبا بكر وعمر ليسا بإمامي هدى، أيش هو؟ قال رجل: مبتدع! فقال ابن جرير إنكارا عليه:" مبتدع مبتدع! هذا يقتل!"[3]، فأين التشيع إذا؟!

---

1. ينظر: ابن جرير الطبري، تهذيب الآثار، مسند عمر (٩٣٣/٢) .

2. ياقوت، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦هـ)، معجم الأدباء، مؤسسة المعارف، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ ــ ١٩٩٩م، تحقيق: د.عمر فاروق الطباع، (٥٤٤/٦) .

3. ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن (ت ٥٧١هـ)، تاريخ دمشق، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م، تحقيق: علي شيري، (٢٠١/٥٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمَّا إن كان جمعه لطرق حديث «غدير خمٍّ[1]» هو ما دعا لتهمة الإمام بيسير التشيع، فأمر أعجب! ولا يدلُّ على تشيع يسير أو كثير! فكلُّ ما في الأمر أنَّ أبا بكر ابن أبي داود أنكر صحة الحديث، فانبرى الإمام الطبري لبيان صحة أصل الحديث في مصنف مستقل، وجلس لقراءة الحديث على الناس، واجتمع قوم من الروافض ممن بسط لسانه بما لا يصلح في الصحابة ــ رضي الله عنهم ــ ففطن لهم الإمام، وابتدأ بفضائل أبي بكر وعمر ــ رضي الله عنهما ــ، ثمَّ شرع بذكر طرق الحديث.

وعندما رجع الإمام إلى طبرستان وجد الرفض قد ظهر، وسببُ أصحاب رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ بين أهلها قد انتشر، فأملى فضائل أبي بكر وعمر، حتى خاف أن يجري عليه ما يكرهه فخرج منها من أجل ذلك، بل وجه صاحب البلدة من يأتيه بابن جرير، فنجاه الله تعالى، وخرج قبل أن يظفر به، ثمَّ يتهم بالتشيع!

التهمة الثالثة: عدم اعتباره مذهب الإمام أحمد:

ذلكم أنَّ الإمام ابن جرير لمَّا صنف كتابه «اختلاف الفقهاء»، ذكر مذاهب الأئمة الثلاثة: أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، ولم يذكر مذهب الإمام أحمد، فقيل له في ذلك فقال:" لم يكن ابن حنبل فقيهاً؛ إنما كان محدثاً"، أو قال:" أما أحمد بن حنبل فلا يعدُّ خلافه"، فقالوا له:" فقد ذكره العلماء في الاختلاف!"، فقال:" ما رأيته رُوي عنه ولا رأيت له أصحاباً يُعوَّل عليهم!"، فقامت حنابلة بغداد ضده، وتعصبوا عليه، بل منعوا الناس من الدخول عليه والسماع منه، فخلا الإمام في داره وعمل كتابه المشهور في الاعتذار إليهم، وذكر مذهبه واعتقاده، وجرَّحَ من ظنَّ فيه غير ذلك، وقرأ الكتاب عليهم، وفضَّلَ أحمد بن حنبل وذكر مذهبه

---

[1]. وخمّ مكان بين مكة والمدينة، ينظر: ياقوت الحموي، ، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت ٦٢٦هـ)، معجم البلدان، دار الفكر، بيروت، د.ت، (٣٨٩/٢)، والحديث المراد هو قوله ــ صلى الله عليه وسلم :"من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه" .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتصويب اعتقاده، ولم يزل في ذكره إلى أن مات، ولم يَخرج كتابه في الاختلاف حتى مات، فوجدوه مدفوناً في التراب، فأخرجوه ونسخوه، وهو كتاب: «اختلاف الفقهاء»، هكذا ذكر ياقوت الحموي تلك القصة[1]، وانفرد بها، وتابعه على ذكرها كلٌّ من ترجم للإمام الطبري بعده.

ولا أظنُّ ما وقع للإمام إلا من عالم حاسد، أو جاهل تابع! فالإمام ابن جرير الطبري ــ رحمه الله ــ ممَّن يعظِّم الإمامَ أحمدَ أشدَّ التعظيم! وجعله حجة بينه وبين الله تعالى؛ فلما أنْ تعرض لمسألة ألفاظ العباد بالقرآن اعتذر أنه لم يجد فيها نصاً معصوماً أو قولاً لصحابي أو تابعي، فاستشهد بقول الإمام أحمد فيها فقال:" وأما القول في ألفاظ العباد بالقرآن فلا أثر فيه نعلمه عن صحابي مضى، ولا تابعي قضى، إلا عمَّن في قوله الغناء والشفاء ــ رحمة الله عليه ورضوانه ــ، وفي اتباعه الرشد والهدى، ومن يقوم قوله لدينا مقام قول الأئمة الأولى: أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ــ رضي الله عنه ــ؛ فإن أبا إسماعيل الترمذي حدثني قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول:" اللفظية جهمية؛ لقول الله ــ جلَّ اسمه ــ:﴿حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[2] فممَّن يسمع؟!"، ثمَّ سمعت جماعة من أصحابنا لا أحفظ أسماءهم يذكرون عنه أنه كان يقول:" من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي، ومن قال هو غير مخلوق فهو مبتدع".

قال أبو جعفر:" ولا قول في ذلك عندنا يجوز أن نقوله إذ لم يكن لنا فيه إمام نأتم به سواه، وفيه الكفاية والمنع، وهو الإمام المتبع ــ رحمة الله عليه ورضوانه ــ"[3]، فلم يقنع بقول أحد إلا بقول الإمام أحمد، ثمَّ أليس الإمام الطبري ممَّن دفعه شوقه للقاء الإمام أحمد فترك بلده آمل ليرحل إلى بغداد؟!

---

1. ينظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء (٥٢٧/٦) .
2. سورة التوبة الآية (٦) .
3. ابن جرير الطبري، صريح السنة (٢٥ــ٢٦) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وليس فيما قاله الإمام الطبري أيُّ تنقص للإمام أحمد، إذ قال:" ما رأيته رُوي عنه، ولا رأيت له أصحاباً يُعوَّل عليهم!"، فالحمل على أصحاب الإمام أحمد، الذين لم يضبطوا مذهب إمامهم إلى ذلك الوقت، وللإمام الطبري عذره؛ فمذهب الحنابلة إنما ضُبط في أواخر حياة الإمام الطبري، فأبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال (ت ٣١١هـ)، له الفضل في جمع مذهب الإمام أحمد، وكتب: «الجامع في الفقه»، من كلام الإمام، ولذلك قال أبو بكر ابن شهريار:" كلنا تبع لأبي بكر الخلال، لم يسبقه إلى جمع علم الإمام أحمد أحد"[1]، أما الخرقي أبو القاسم عمر بن الحسين (ت ٣٣٤هـ) فكتب أول مختصر في فقه الإمام أحمد[2]، بعد وفاة الإمام الطبري، ثمَّ أخذ مذهب الإمام في التوسع والانتشار، وكثر أتباعه ودارسوه، ودوِّنت فروعه وأصوله، ودُرِّس للناس، وهذا كلُّه بعد وفاة الإمام الطبري ــ رحمه الله ــ، وعليه؛ فليس في كلامه ما يمكن أن يتعقبه عليه أحد.

على أنِّي لم أجد لهذه الحادثة سنداً يعتمد، وهي مما تتوفر الدواعي لنقلها والاهتمام بها، وفي بغداد حاضرة العلم يومئذٍ، وفي العصر الذهبي للعلوم الشرعية، إذاً، فالقصة، وأصحابها، ومكانها، وزمانها، ممَّا يدعو إلى تفرغ الناقلين لها، ثمَّ لا تجد أحداً نقلها إلا ياقوت الحموي في «معجم الأدباء»، فأين مؤرخو مدينة السلام عنها؟!

أمَّا ناقلها عند ياقوت فهو أبو علي هارون بن عبد العزيز المعروف بالأوارجي، وهو مجهول لا يعرف، فكلُّ ما في ترجمته أنَّه صحب الحسين بن منصور الحلاج الصوفي فترة من الزمن، ولما توقف على أمر الحلاج أظهرَ أمره، وأطلع الوزير عليه[3]، وهارون هذا روى عن الإمام الطبري، وانفرد

---

1. الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (٣٠٠/٦) .

2. ينظر: ابن أبي يعلى، أبو الحسين محمد بن محمد (ت ٥٢٦هـ)، طبقات الحنابلة، دار المعرفة، بيروت، د.ت، تحقيق: محمد حامد الفقي، (٧٥/٢) .

3. الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (٧١٣/٨) ترجمة: الحسين بن منصور الحلاج .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بتلكم الحكاية الغريبة، ولم يروها أحد من مقدَّمي تلامذة الإمام الطبري، ولا من أصحابه المعروفين، أليس في هذا ما يردُّ الخبر لأجله على مذهب المحدثين؟!

وللإنصاف فلم يكن ما بين الإمام الطبري وبعض حنابلة بغداد عامراً؛ فقد صح السند للأستاذ ابن خزيمة إذ قال بعد نظره في «جامع البيان»:" ما أعلم على أديم الأرض أعلمَ من أبي جعفر، ولقد ظلمته الحنابلة"؛ وقول الحسين بن علي التميمي المعروف بـ(حسينك) حين سأله ابنُ خزيمة عن الإمام الطبري فقال:" إنه ببغداد، لا يدخل عليه أحد لأجل الحنابلة، وكانت تمنع منه!"[1]، فلعله من خلاف الأقران الذي لا يخلو من هوى أو ميل!

التهمة الرابعة: كلام الدارقطني فيه:

وكلام الإمام الدارقطني في الإمام ابن جرير لا يخلو من تأثر بما سبق ذكره، فقد سئل عنه قال:" تكلَّموا فيه بأنواع"[2]، وهذه الأنواع هي التهم السابقة، ولعل الإمام الدارقطني لم يسعفه الحال ابيان صحة تلك الأنواع المنسوبة إلى الإمام الطبري أو عدم صحتها، لكنَّه ــ رحمه الله ــ كان سليم العهدة حين قال:" تكلموا... فنسبها لمجهول، ولم يتكلم هو فيه بشيء.

<u>وفاة الإمام الطبري:</u>

توفي الإمام الطبري ببغداد يوم السبت بالعشي، ودفن في داره يوم الأحد بالغداة، لأربع بقين من شوال سنة عشر وثلاثمائة، ولم يتزوج قطُّ في حياته، فرحمه الله وحشرنا وإياه في عباده الصالحين، إنه سميع قريب.

---

[1]. ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (٥٥١/٢)، وابن عساكر، تاريخ دمشق (١٩٦/٥٢) .

[2]. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر (٣٨٥هـ)، سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي الإمامَ الدارقطني، دار الفاروق، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ ــ ٢٠٠٦م، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، (١٠٩) ترجمة (٣٥٠) .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

مصادر ترجمة الإمام الطبري ومراجعها مرتبة على حروف المعجم حسب اسم المؤلف:

١. ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد (ت ٦٣٠هـ)، الكامل في التاريخ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م، تحقيق: د.عمر عبد السلام التدمري، (٦٧٧/٦) .

٢. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، لسان الميزان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٤٢٢هـ ـ٢٠٠١م، تحقيق: مكتب التحقيق بالدار، بإشراف: محمد عبد الرحمن المرعشلي، (٥/ ٧٥٧) .

٣. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣)، تاريخ مدينة السلام، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ـ٢٠٠١م، تحقيق: د.بشار عواد، (٥٤٨/٢) .

٤. ابن خلكان، أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت ٦٨١هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، دار صادر، بيروت، تحقيق: إحسان عباس، (١٩١/٤) .

٥. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر (٣٨٥هـ):سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي الإمامَ الدارقطني، دار الفاروق، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، (١٠٩) ترجمة (٣٥٠) .

٦. الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م، بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط (٢٦٧/١٤) .

٧. ـــــ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ، تحقيق: د. بشار معروف، وشعيب الأرناؤوط، وصالح عباس، (٢٦٤/١) .

٨. ـــــ ميزان الاعتدال، دار المعرفة، بيروت، د.ت، تحقيق: علي البجاوي، (٤٩٨/٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٩. الزحيلي، د.محمد، الإمام الطبري، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ضمن سلسلة: أعلام المسلمين (٣٣) .
١٠. السبكي، أبو الحسن علي بن عبد الكافي (ت ٧٥٦هـ)، طبقات الشافعية، دار هجر، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ، تحقيق: د.محمود الطناحي، ود.محمد الحلو، (١٢٠/٣) .
١١. السيوطي، أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، طبقات المفسرين، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٣٩٦هـ، تحقيق: علي محمد عمر، (٨٢) .
١٢. الشبل، علي بن عبد العزيز، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .
١٣. ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن (ت ٥٧١هـ)، تاريخ دمشق، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: علي شيري، (١٨٨/٥٢) .
١٤. أبو غدة، عبد الفتاح (ت ١٤١٧هـ)، صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٦، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، (٢٩٣) .
١٥. ـــــــ العلماء العزاب الذين آثروا العلم على الزواج، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٥، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، (٣٧) .
١٦. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ): البداية والنهاية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، تحقيق: جمع من الباحثين، (١٥٦/١١) .
١٧. ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق (ت ٤٣٨هـ)، الفهرست، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، (٣٢٦) .
١٨. ياقوت، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦هـ)، معجم الأدباء، مؤسسة المعارف، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، تحقيق: د.عمر فاروق الطباع، (٥١٣/٦) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول

منهج الإمام الطبري في انتقاء الرواة

وشمل تمهيداً وثلاثة مباحث:

التمهيد: في تفريق الأئمة بين رواة أحاديث الأحكام وغيرهم

المبحث الأول: شرط الإمام الطبري في رواة أحاديث الأحكام

المبحث الثاني: شرط الإمام الطبري في رواة التفسير

المبحث الثالث: شرط الإمام الطبري في رواة التاريخ

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول

منهج الإمام الطبري في انتقاء الرواة

تمـــهـــيد: تفريق الأئمة بين رواة أحاديث الأحكام وغيرهم:

من المشهور عند نقاد الحديث أنهم يشترطون في أحاديث الأحكام ما لا يشترطون في غيرها من أخبار السير والتفسير والرقاق ونحوها، فهم ــ رضي الله عنهم ــ يشددون وينقدون في الأولى ما لا يفعلون في الأخرى، ولا يقبلون في أحاديث الأحكام إلا روايات الثقات؛ ذلكم أنَّ أخبار الأحكام عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ إنما هي تحليل أو تحريم، أو أمر أو نهي، والأصل خلوُّ الذمة من أيِّ تكليف شرعي إلا بدليل قطعي أو ظني، ولا سبيل لمعرفة شيء من ذلك إلا من جهة النقل والرواية.

فوجب ــ إذاً ــ أن نميِّزَ بين عدول الرواة وثقاتهم، أهل الحفظ والتثبت والإتقان منهم، وبين ضعفائهم وأهل الغلط فيهم، الذين تغلب عليهم الأوهام فيما رووه، ولذلك فقد بيَّن الأئمة أحوال الرواة، وتكلموا فيهم جرحاً وتعديلاً، وفي الأخبار تصحيحاً وتعليلاً، وأباحوا القدح في الضعفاء، وهم أئمة الورع والتقوى، وأنزلوا الرواة منازلهم، فمن قعدت به حاله عن إدراك الحفاظ رُدَّ حديثه، ومن عرف بالضبط والعدالة أخذ عنه وقبلت روايته.

هذا هو مذهب المحدثين في رواة أحاديث الأحكام: النقد وتخيُّرُ الرجال، وهم بعد ذلك يتساهلون في أخبار الزهد، والرقاق، والسير، والتفسير وغيرها، فيروونها عمَّن هو دون أولئك في الضبط والتثبت، قال الخطيب:" وقد ورد عن غير واحد من السلف أنه لا يجوز حمل الأحاديث المتعلقة بالتحليل والتحريم إلا عمن كان بريئاً من التهمة، بعيداً من الظِّنَّـــة"[1].

---

[1]. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣هـــ)، الكفاية في علم الرواية، دار الكتـــب العلمية، بيروت، ١٤٠٩هـــ ــ١٩٨٨م، (١٣٣) .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وترجم ابن أبي حاتم في مقدمة كتاب «الجرح والتعديل»، فقال:" باب: بيان صفة من يحتمل الرواية في الأحكام والسنن عنه"، وساق ــ رحمه الله ــ أخباراً في صفة من تقبل روايته من الثقات، وتشديد الأئمة في الأخذ عن ثقات الرواة دون غيرهم، ممن هو دونهم[1]، ثم قال:" باب: في الآداب والمواعظ أنها تحتمل الرواية عن الضعاف"[2]، ونحوه ترجم الخطيب في «الكفاية» فقال:" باب التشدد في أحاديث الأحكام، والتجوز في فضائل الأعمال"، وقال:" وأما أحاديث الترغيب والمواعظ ونحو ذلك فإنه يجوز كَتْبُها عن سائر المشايخ"[3]، وقال:" وينبغي للمحدث أن يتشدد في أحاديث الأحكام التي يفصل بها بين الحلال والحرام، فلا يرويها إلا عن أهل المعرفة والحفظ وذوي الإتقان والضبط، وأما الأحاديث التي تتعلق بفضائل الأعمال وما في معناها؛ فيحتمل روايتها عن عامة الشيوخ"[4].

والتفريق بين أحاديث الأحكام وغيرها هو منهج عامة أئمة الحديث، فهذا سفيان الثوري يقول:" لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم، الذين يعرفون الزيادة والنقصان، فلا بأس بما سوى ذلك من المشايخ"[5]، وقال ــ أيضاً ــ:"خذوا هذه الرغائب وهذه الفضائل من المشيخة،

---

1. ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧هـ)، مقدمة كتاب الجرح والتعديل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠٢م، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا (٣١٧ ــ ٣١٩) .

2. المرجع السابق (٣١٩/١) .

3. الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (١٣٣) .

4. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣هـ)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٦هـ ــ ١٩٩٦م، تحقيق: د.محمد عجاج الخطيب، (١٢٢/١) .

5. ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٧م، (٢٥٧/١). ومن طريقه رواه الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (١٣٤) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فأما الحلال والحرام فلا تأخذوه إلا عمَّن يعرف الزيادة فيه من النقص"[1]، وقال ابن عيينة:" لا تسمعوا من بقيَّة ما كان في سنَّة، واسمعوا منه ما كان في ثواب وغيره"[2]، وقد قيل لابن المبارك ــ وروى عن رجل حديثاً ــ فقيل:" هذا رجل ضعيف!" قال ــ رحمه الله ــ:" يحتمل أن يروى عنه هذا القدر، أو مثل هذه الأشياء"، فقال أبو حاتم الرازي لعبدة بن سليمان ــ الراوي عن ابن المبارك ــ:" مثلُ أيِّ شيءٍ كان؟" قال:" في أدب، في موعظة، في زهد، أو نحو هذا"[3].

وقال عبد الرحمن بن مهدي:" إذا روينا عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ في الحلال والحرام والأحكام شددنا في الأسانيد، وانتقدنا في الرجال، وإذا روينا في الفضائل، والثواب والعقاب سهلنا في الأسانيد، وتسامحنا في الرجال"[4].

وكذا كان الإمام ابن معين يقبل من أحاديث الضعفاء أحاديثهم في الرقاق والفضائل؛ فقال في موسى بن عبيدة:" ضعيف إلا أنه يكتب من أحاديثه الرقاق"[5]، ومثله قال ابن معين في نجيح أبي معشر:" ضعيف، يكتب من حديثه الرقاق، وكان أمياً، يتقى من حديثه المسند"[6]، وسئل ــ رحمه الله ــ عن حديث رواه زاذان الكِندي أبو عبد الله في فضل سلمان الفارسي ــ رضي الله عنه ــ فقال:" ليس ينكر أن يكون مثل هذا لسلمان، وإنما نقل أهل الحديث السنن التي

---

1. الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٢٢/١) .

2. ابن أبي حاتم، مقدمة كتاب الجرح والتعديل (٧٦)، وكرره ــ أيضاً ــ في ترجمة بقية بن الوليد في كتابه الجرح والتعديل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠٢م، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (٣٥٩/٢)، ومن طريق ابن أبي حاتم رواه: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (١٣٤) .

3. ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (٣١٩/١) .

4. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، دار الكتب العلمية ــ دار الريان، بيروت ــ القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م، تحقيق: د.عبد المعطي قلعجي، (٣٤/١)، والخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٢٣/١) .

5. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تهذيب التهذيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ ــ ١٩٩٦م، اعتنى به: مكتب تحقيق التراث في المؤسسة، (١٨٢/٤) .

6. المرجع السابق، (٢١٤/٤) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هي نظام الفرائض... أما ما كان من هذه الأحاديث التي يكون فيها الرغائب، أو اللفظة التي يكون فيها كرامة للعبد فليس هذا بمنكر"[1].

وهذا التفريق بين أحاديث الأحكام وغيرها هو مشهور الإمام أحمد، وقعَّدَ لذلك فقال:" إذا روينا عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ في فضائل الأعمال، وما لا يضع حكماً ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد"، وهي نحو عبارة شيخه عبد الرحمن بن مهدي، ويقول كذلك:" أحاديث الرقاق يحتمل أن يتساهل فيها، حتى يجيء شيء فيه حكم"[2].

وقال الإمام أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري:" الخبر إذا ورد لم يحرم حلالاً، ولم يحلَّ حراماً، ولم يوجب حكماً، وكان في ترغيب أو ترهيب، أو تشديد أو ترخيص وجب الإغماض عنه، والتساهل في رواته"[3].

دلَّ كلام النقاد السابق على تساهلهم في غير أحاديث الأحكام عامة، أما ما ورد عنهم ــ رحمهم الله ــ في التساهل في المغازي والسير خاصة، فيمكن استنباط ذلك بالنظر في تراجم أولئك الرواة الذين تَكلَّمَ النقادُ فيهم بنوع جرح، وقبلوا منهم ما رووه في المغازي والسير، ومن ذلك أنَّ الإمام ابن معين جَرَحَ زياد بن عبد الله البكائي صاحبَ ابن إسحاق، وحسَّنَ أمره في المغازي فقال:"

---

[1]. مغلطاي، أبو عبد الله علاء الدين مغلطاي بن قليج الحنفي (ت ٧٦٢هـ)، إكمال تهذيب الكمال، دار الفاروق للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠١م، تحقيق: عادل محمد وأسامة إبراهيم، (٢٠/٥).

[2]. الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (١٣٤)، وابن مفلح، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ ــ ١٩٩٠م، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، (١٦١/٣).

[3]. الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (١٣٣ ــ ١٣٤).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

زياد البَكَّائيُّ ليس بشيء، وقد كتبت عنه المغازي"[1]، وسأله الدارمي عنه مرة فقال:" لا بأس به في المغازي، وأما في غيره فلا "، قال الدارمي:" وسألت يحيى قلت: عمن أكتب المغازي ممن يروي: عن يونس أو غيره؟" قال:" اكتبه عن أصحاب البَكَّائيِّ"[2].

وسُئِلَ الإمام أحمد عن موسى بن عبيدة ومحمد بن إسحاق فقال:" أمَّا ابن إسحاق فهو رجل يكتب عنه هذه الأحاديث، يعني المغازي... فأما إذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا"، وقبض على أصابع يديه الأربع من كلِّ يدٍ"[3]، وسئل مرة عن ابن إسحاق: أيحتج به؟ قال:" لم يكن يحتج به في السنن"[4].

وذكر أبو حاتم مغازي أبي معشر نَجيح بن عبد الرحمن فقال:" كان أحمد يرضاه، ويقول: كان بصيراً بالمغازي"[5]، والإمام أحمد تكلم في نجيح هذا وقال:" كان صدوقاً؛ لكنه لا يقيم الإسناد، ليس بذاك"[6]، إذاً؛ فهو من الإمام أحمد ردٌّ لحديثه إلا ما كان في المغازي.

---

1. ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، التاريخ/ برواية الدوري، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، (٢٧٨/٣) ترجمة (١٣٣١) .

2. ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، التاريخ/ برواية الدارمي، دار الفاروق للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م، تحقيق: محمد بن عمر الأزهري، (١٠٩ـ ١١٠) ترجمة (٣٤٨) .

3. ابن معين، التاريخ/ برواية الدوري (٥٠/١) ترجمة (٢٣١)، وأعاده في (٢٤٧/٣) ترجمة (١١٦١)، والبيهقي، دلائل النبوة(٣٧/١ ـ ٣٨) .

4. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣هـ)، تاريخ مدينة السلام، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م، تحقيق: د. بشار عواد، (٢٩/٢)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٥٠٦/٣) .

5. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٥٦٣/٨) .

6. المرجع السابق (٥٦٣/٨) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي تساهلهم في روايات التفسير خاصة قال الخطيب:" إلا أن العلماء قد احتجوا في التفسير بقوم لم يحتجوا بهم في مسند الأحاديث المتعلقة بالأحكام؛ وذلك لسوء حفظهم الحديث، وشغلهم بالتفسير، فهم بمثابة عاصم بن أبي النجود؛ حيث احتج به في القراءات دون الأحاديث المسندات، لغلبة علم القرآن عليه، فصرف عنايته إليه"، ثم ساق بإسناده إلى الإمام يحيى بن سعيد القطان قوله:" تساهلوا في التفسير عن قوم لا يوثقونهم في الحديث، ثم ذكر ليث بن أبي سليم، وجويبر بن سعيد، والضَّحاك، ومحمد بن السائب الكلبي، وقال يحيى: هؤلاء لا يحمد حديثهم، ويكتب في التفسير عنهم"[1].

وفي أبي معشر نَجيح بن عبد الرحمن يقول أحمد ـ رحمه الله ـ:" يكتب من حديث أبي معشر أحاديثه عن محمد بن كعب في التفسير"[2]، وقال ابن عدي في الكلبي:" وللكلبيِّ غيرُ ما ذكرتُ من الحديث أحاديث صالحة، وخاصة عن أبي صالح، وهو رجل معروف بالتفسير، وليس لأحد تفسير أطول ولا أشبع منه، وبعده مقاتل بن سليمان؛ إلا أن الكلبي يفضل على مقاتل لما قيل في مقاتل من المذاهب الرديئة، وحدث عن الكلبيِّ: سفيانُ وشعبةُ، وإن كانا حدثا عنه بالشيء اليسير غير المسند، وحدث عن الكلبيِّ ابنُ عيينة، وحماد بن سلمة، وإسماعيل بن عياش، وهشيم، وغيرهم من ثقات الناس، ورضوه في التفسير، وأما في الحديث فخاصة إذا روى عن أبي صالح عن ابن عباس ففيه مناكير"[3].

---

[1]. الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (٢/٢٨٦ـ ٢٨٧)، والبيهقي، دلائل النبوة (١/٣٥)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (١/٣٢١) ترجمة: جويبر بن سعيد الأزدي .

[2]. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٨/٣١٢)، وأحاديث أبي معشر نجيح عن محمد بن كعب القرظي مبثوثة في كتب التفسير بالأثر، ومنها كتاب الإمام الطبري، وقد أخرج في كتابه التفسير ما يزيد على أربعين خبراً بذلك السند .

[3]. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٧/٢٨٢)، وعنى ابنُ عدي بقوله:" إلا أنَّ الكلبيَّ يفضل على مقاتل لما قيل في مقاتل من المذاهب الرديئة" ما رمي به مقاتل من القول بالتجسيم؛ قال الإمام أبو حنيفة:" وأفرط مقاتل بن سليمان حتى جعل الله مثل خلقه"، الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (١٥/٢١٥) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لكنْ؛ ما نوع الضعف الذي تقبل معه رواية أولئك الضعفاء في غير الأحكام؟ هل هو مطلق الضعف؟ أم نوع خاص منه؟

لا يخفى أن الضعفاء ليسوا في مرتبة واحدة في الجرح، فمنهم أهل تخرص وكذب، ومنهم سيء الحفظ شديد الغفلة الذي لا يكاد يقيم حديثاً على وجهه، وفيهم الصدوق الغالب على حديثه الوهم والغفلة؛ فليس هو من أهل هذا الفنِّ، ثمَّ بعد هؤلاء أهل الصدق الذين تكثر في حديثهم المنكرات، ثمَّ من كان صدوقاً يَهِمُ في الشيء بعد الشيء، ولكلِّ نوع من هؤلاء وضع النقاد عبارات تدلُّ على حاله وحكم روايته، فمن اتهم بالكذب وشدة الضعف فلا يحتج بحديثه في أيِّ وجه ومعنى، ولا تكتب روايته إلا على وجه البيان، أمَّا من ليس شديد الضعف منهم لسوء حفظ أو غفلة ووهم، وهو مع ذلك من أهل الصدق والورع، فلا يحتج بحديثه في حلال أو حرام، ويعتبر فيما سوى ذلك من رقاق أو سير أو آداب.

قال ابن أبي حاتم في بيان نوع الضعيف الذي تقبل روايته فيما سوى الأحكام:" الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام"[1]، وقيَّدَ ابن أبي حاتم هذا النوع بقوله:" الغالب عليهم الوهم"؛ إذ من كان من الرواة يهم أحياناً فالنقاد على قبول حديثه والاحتجاج به إلا فيما خالف فيه من هو أوثق منه[2]، واعتمد الحافظ ابن رجب الحنبلي ــ رحمه الله ــ كلامَ ابن أبي حاتم فضبط الضعف الذي تقبل معه رواية الرقاق والزهد بعبارة أوجز فقال:" وإنما يروى في الترهيب والترغيب، والزهد، والآداب أحاديث أهل الغفلة الذين لا يتهمون بالكذب، فأما أهل التهمة فيطرح حديثهم، كذا قال ابن أبي حاتم وغيره"[3].

---

1. ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (٥٤) .

2. المرجع السابق (٥٤) .

3. ابن رجب الحنبلي، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد (ت ٧٩٥هـ)، شرح علل الترمذي، دار الرازي، عمان، ط٢، ١٤٢١هـ ــ ٢٠٠١م، تحقيق: د.همام سعيد، (٣٧٣/١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي فصل عقده الإمام البيهقي في «دلائل النبوة» سماه:" فصل فيمن يقبل خبره"، قسم الأخبار إلى أنواع ثلاثة: متفق على صحته، ومتفق على ضعف مخرجه، ومختلفٍ في صحته، قال في النوع الثاني:" وهذا النوع على ضربين: ضرب رواه من كان معروفاً بوضع الحديث والكذب فيه، فهذا ضرب لا يكون مستعملاً في شيء من أمور الدين إلا على وجه التليين... وضرب لا يكون راويه متهماً بالوضع، غير أنه عرف بسوء الحفظ وكثرة الغلط في رواياته، أو يكون مجهولاً لم يثبت من عدالته وشرائط قبول خبره ما يوجب القبول، فهذا الضرب من الأحاديث لا يكون مستعملاً في الأحكام، كما لا تكون شهادة من هذه صفته مقبولة عند الحكام، وقد يستعمل في الدعوات والترغيب والترهيب، والتفسير والمغازي؛ فيما لا يتعلق به حكم "[1].

إذاً؛ فالضعفاء الذين ترد رواياتهم في الأحكام، وتقبل في الرقاق، والترهيب والترغيب، وسواها، هم تلك الفئة من الرواة الذين لم يتهموا بكذب أو وضع، بل قعدت بهم رداءة حفظهم، ووهمهم، وانشغالهم عن دراسة الحديث والانقطاع إليه، أو جهالتهم، كلُّ ذلك قعد بهم عن درجة أهل الحفظ والضبط والإتقان والتثبت، فلم يلحقوا بهم، ثم لم يكونوا من أهل التهمة والتخرص، وهم مع ذلك أهل عدالة ودين وتقوى.

هذا الضابط قد يكون صعب التصور، أو يُظنُّ أنه مجرد كلام في التأصيل والتنظير عند من لم ينعم النظر في كتب الجرح والتعديل، ويعرف مدى دقة المحدثين وشدة فحصهم، لكنْ إنْ نظر في تراجم رواة الحديث علم أنه لم يكن من الصعب على النقاد وأئمة الحديث تنزيل ذلك على الرواة بصورة دقيقة، وبأسلوب عبر عنه أبو حاتم الرازي حين قال ــ إذ سأله رجل كيف يتفق نقاد

---

[1]. البيهقي، دلائل النبوة (١/٣٤) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحديث في أحكامهم دون مواطأة بينهم ـ:" إن ديناراً نَبَهرجاً[1] يُحمل إلى الناقد فيقول: هذا دينار نبهرج، ويقول لدينار: هو جيِّد! فإن قيل له: من أين قلتَ إن هذا نبهرج؟! هل كنت حاضراً حين بهرج هذا الدينار؟! قال: لا، فإن قيل له: فأخبرك الرجل الذي بهرجه أني بهرجت هذا الدينار؟! قال: لا، قيل: فمن أين قلت إن هذا نبهرج؟! قال: علماً رزقت"[2]، وكذا المحدثون أوتوا علماً، به استطاعوا أن يميزوا بين من يقبل من الرواة، ومن لا يقبل منهم، بل ما يقبل من الراوي نفسه وما يردُّ، والدليل على صحة ذلك أنهم قد أعْمَلوا ذلك، وقد مرَّ فيما سبق أقوالهم في ابن إسحاق، وموسى بن عبيدة، والبكائي، ونجيح، وغيرهم.

وكأنَّ الإمام البيهقي قد وُجِّهَ إليه السؤال ذاته حين قال:" وأسامي من وجدت فيه هذه الشرائط ـ يعني: شروط الثقات المحتج بهم ـ ومن قصر عنهم، ومن رمي بالكذب في الحديث، واتهم بالوضع مكتوبة في التواريخ، معلومة عند أهل العلم بها"[3].

فما وجه رواية هؤلاء النقاد عمَّن ضعَّفوه في أحاديث الأحكام وقبلوا روايته في التفسير؟ هل هو حكم منهم أن روايته في التفسير ـ خاصة ـ تقبل، وتردُّ في أحاديث الأحكام؟ أم إنَّ قبولهم كان لمعنى خاص في التفسير لا تعلق له بالرواية أصلاً؟

الثاني هو الصحيح الذي يدلُّ عليه قول الأئمة وعملهم، فقبول هؤلاء الرواة في التفسير ليس لأنهم ضبطوا الروايات التفسيرية فأتقنوها، ووهموا في غيرها،

---

1. النَّبَهرج كالبَهرج... والبَهرج كلُّ رديء من الدراهم، ينظر: ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم الإفريقي (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م، (٢١٧/٢) مادة: بهرج .

2. ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (٢٨٤/١)، ولعل الإمام أبا حاتم الرازي قد أفاد هذه العبارة من عبارة أخرى مشابهة لها قالها الإمام الناقد عبد الرحمن بن مهدي، ورواها البيهقي بسنده في دلائل النبوة (٣١/١)

3. البيهقي، دلائل النبوة (٣٠/١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بل إنَّ النقاد عللوا ما رووه من المسندات، ولذلك قال ابن عدي معلقاً على رواية كبار الأئمة عن الكلبي:" وحدث عن الكلبيِّ: سفيانُ وشعبةُ، وإن كانا حدثا عنه بالشيء اليسير غير المسند، وحدث عن الكلبيِّ: ابنُ عيينة، وحمادُ بن سلمة، وإسماعيلُ بن عياش، وهشيم، وغيرهم من ثقات الناس، ورضوه في التفسير، وأما في الحديث فخاصة إذا روى عن أبي صالح عن ابن عباس ففيه مناكير"[1]، وكذا قيَّدَ ابن معين قبوله نَجيحاً أبا معشر في غير المسند فقال:" ليس بالقوي، كان أمياً، يتقى من حديثه المسند"[2].

إذاً؛ فتساهل النقاد في حكمهم على أولئك الضعفاء لم يكن لأنهم ضبطوا روايات التفسير وغلطوا فيما سواها، فإن كان الأمر كذلك، والأئمة إنما يقبلون من رواية هؤلاء ما كان غير مسند، فما هو ــ إذاً ــ غير المسند هذا؟

أجاب البيهقي عن ذلك فقال:" وإنما تساهلوا في أخذ التفسير عنهم؛ لأنَّ ما فسَّروا به ألفاظه تشهد لهم به لغات العرب، وإنما عملهم في ذلك الجمع والتقريب فقط"[3]، وهو واضح في المراد؛ فالعلة أنهم أهل لسان عربي، ولم تُعتمد روايتهم في التفسير إلا لذلك، فعملهم هو نقل كلام العرب واستعمالاتهم في ترجمة ألفاظٍ عربيةٍ نزل بها القرآن، وبها خوطب أهل العربية، فأصدقهم تأويلاً، وأقربهم تفسيراً لتلكم الألفاظ هو أصحهم إدراكاً للسان العربي، بالشواهد من ألفاظهم المنقولة، وأقوالهم وأشعارهم السائرة.

---

1. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٢٨٢/٧) .

2. الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، دار المعرفة، بيروت، د.ت، تحقيق: علي البجاوي، (٢٤٦/٤) .

3. البيهقي، دلائل النبوة (٣٧/١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الأول: شرط الإمام الطبري في رواة أحاديث الأحكام:

بعد هذه المقدمة الموجزة في اشتراط الأئمة عدالة رواة أحاديث الأحكام وإتقانهم، وتساهلهم في رواة غيره من الأبواب، لا بدَّ من النظر في شرط الإمام الطبريِّ ــ رحمه الله ــ في الرواة، ومن الحَسَن أن كتب الإمام الطبري قد تعددت موضوعاتها لتشمل أنواعاً متباينة من علوم الشريعة النقلية: الفقه، والتفسير، والتاريخ، فهل وافق الإمامُ الطبريُّ النقادَ فيما يشترطونه من الضبط والإتقان في رواة أحاديث الأحكام، وتساهلهم في غير ذلك من الأبواب؟

أما في الأحكام فالإمام الطبري ــ رحمه الله ــ يشترط الصحة والثبوت في أخبارها، وكتابه الفقهي «تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ من الأخبار»، شاهد على اشترطه الصحة فيه، إذ صرَّح باشتراط الثبوت في أخبار الأحكام الواردة عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ، وفي غير موضع من الكتاب كرَّر هذا الشرط وجعله أصلاً، وهذه بعض الأدلة:

أولاها: يبدأ الإمام الطبري ــ رحمه الله ــ أحاديث أبوابه بقوله:" ذكر ما لم يمض ذكره من أخبار فلان ــ ويذكر الصحابي ــ عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ مما صح عندنا سنده"[1]، أو يقول:" ذكر ما صح عندنا سنده من حديث فلان عن فلان ــ من الصحابة ــ عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ"[2]، وهو يصحح دائماً تلك الأحاديث، وبعد كل حديث منها يقول جملته المطردة غالباً:" وهذا خبر عندنا صحيح سنده، لا سبب يضعفه، ولا علة توهنه؛ لعدالة من بيننا وبين رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ من نقلته، وقد يجب أن

---

1. ابن جرير الطبري، تهذيب الآثار، مسند علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ(٧٠) حديث (٦) .

2. المرجع السابق، مسند عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ (٣/١) الخبر (١ ، ٢)، و(٦١٦/٢) الخبر (١٦)، و(٧٦١/٢) الخبر (٢٤ ، ٢٥)، ومسند ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ (٥٥/١) الخبر (٢ ــ ٤) .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح"، وهي العبارة الأكثر تكراراً في الكتاب.

وفي عبارة تدلُّ على المعنى نفسه قال في آخر مسند الزبير ــ رضي الله عنه ــ:" آخر حديث الزبير ابن العوام ــ رحمة الله عليه ــ، يتلوه ــ إن شاء الله ــ في الذي يليه مسند سعد. ذكرُ ما لم يمض ذكره من حديث سعد بن أبي وقاص ــ رحمة الله عليه ــ عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ وعلى آله، الصحيحُ منه"[1]، والأمر واضح في الدلالة على المطلوب؛ إذ إنه ــ رحمه الله ــ صحح أحاديث الأبواب في كتابه المتعلق بالأحكام، بينما لم يفعل ذلك في بقية أعماله العلمية التي لا تعلق لها بالأحكام.

ثانياً: صرَّح الإمام الطبري في أكثر من موضع من «تهذيب الآثار» أنَّ شرطه فيه أنْ لا يخرج فيه إلا ما صح عنده، إلا أنْ يكون مما يحتج به مخالف على قوله، فيورده لبيان ضعف حجة المخالف وبيان علة قوله، ومن ذلك أنه قال في بيان سبب روايته لحديث لا يصح عنده:" إن قال لنا قائل: ما أنت قائل في هذه الأخبار التي رويتها لنا؟ فإن قلت: إنها صحاح، قلنا لك: فما وجه اختلاف رواتها في المنادي الذي نادى بالنهي عن صوم أيام التشريق، عن أمر رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ إياه بذلك؟ وإن قلت: إنها غير صحاح، قيل: فما وجه ذكرك لها، وقد شرطتَ لنا في أوَّل كتابك هذا أنك لا ترسم لنا فيه إلا ما كان عندك صحيحاً؟

قال أبو جعفر:" أما الأخبار التي ذكرناها، فإن منها عندنا صحاحاً، ومنها غير صحاح، ولم نذكر ما كان منها عندنا غير صحيح استشهاداً به على دين، ولا على الوجه الذي شرطنا في أول كتابنا هذا أنا لا نذكره، إذ كان الذي شرطنا في أول كتابنا هذا ترك ذكره فيه، وهو ما لا نراه في الدين حجة، إلا الحكاية عمن احتج به في توهين خبر، أو تأييد مقالة هو بها قائل، عند ذكرنا مقالته، وما

---

[1]. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند الزبير (٥٧٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اعتل به لها. وإنما أحضرنا ذكر ما لم نَرَ من هذه الأخبار صحيحاً في هذا الموضع، لاعتلال من اعتلَّ به في توهين خبر يوسف بن مسعود الثقفي، الذي رواه يحيى بن سعيد حكاية عنه، لا احتجاجاً به منا"[1]، وصرح مرة أخرى بشرطه في «تهذيب الآثار» فقال:" إن قال لنا قائل: ما أنت قائل في هذا الخبر، أصحيح هو أم سقيم؟ فإن قلتَ: هو صحيح، فما وجه صحته وراويه سلَّام المدائني، وقد علمت حال سلام المدائني فيما روى ونقل من أثر في الدين عند أهل النقل؟! وإن قلت: هو سقيم، فما وجه إحضارك ذكره في كتابك هذا مع سقمه، وقد شرطت في كتابك أنك لا تذكر فيه من الأخبار إلا ما صح عندك سنده"[2].

وحين ذكر أقوال العلماء في حديث:" لا يزني الزاني... قال معلقاً على بعض الأقوال:" واعتلوا ــ أيضاً ــ لقولهم ذلك بعلل كثيرة غير ما ذكرنا، كرهنا إطالة الكتاب بذكرها، إذ لم يكن كتابنا هذا مقصوداً به قصد الإبانة عن مذاهب المخالفين، ونقض علل المعتلين بما لبَّسَ عليهم الشيطان، بل قصدنا فيه ذكر الصحيح من آثار رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، والبيان عن معانيه، على ما شرطنا ذلك في مبتدئه"[3].

ثالثاً: وهو ــ رحمه الله ــ يورد بعد حديث الباب ما يشهد له ويؤيده من أحاديث وأخبار، وقد اشترط الصحة في كثير من تلك الشواهد والمتابعات التي يسوقها، ويسميها: (الموافقات)، وإن كان واسع الخطو في الحكم على تلكم الموافقات بالصحة، لكنها ــ على الأقل ــ صحيحة عنده، وغالباً ما يعبر عن ذلك فيقول:" وقد وافق فلاناً في روايته عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ ما روى عنه، جماعة من أصحاب رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، نذكر ما صح منها عندنا سنده، ثم نتبع جميعه البيان عنه إن شاء الله ــ عز

---

1. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند علي (٢٧١ ــ ٢٧٢) .
2. المرجع السابق، مسند ابن عباس (٥٣١/١) .
3. المرجع السابق، مسند ابن عباس (٦٤٨/٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وجل ــ"[1]، فإن كان قد اشترط الصحة في المتابعات والشواهد فمن باب أولـــى اشتراطه إياها في أحاديث الأبواب وأصول الكتاب.

رابعاً: ثمَّ إن الإمام الطبري ردَّ أخباراً وأحاديث في كتاب «تهذيب الآثار» لعلة الضعف، وأكثر من ذلك جداً حين بيانه ضعفَ مذهبِ المخالف، وهو دليل على احتجاجه بالصحيح من الأخبار فحسب؛ ذلكم أنه بيَّنَ عدمَ صحة مذهب المخالف بضعف ما استدل به من أخبار، فلو كان يستجيز الاحتجاج بمثلها لَمَا أنكر على المخالف ما ذهب إليه من قول، ومن ذلك أنه ردَّ ما استدل به المخالف حين ذهب إلى عدم جواز أن يقول الرجل لآخر:" فداكَ أبي وأمي"، أو:" جعلني الله فداك"، ودليل المنع حديث الزبير حين دخل على النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ وهو شاكٍ، فقال:" كيف تجدُك، جعلني الله فداك؟!" فقال له:" أما تركت أعرابيتك بعدُ؟!"، فقال أبو جعفر:" هذه أخبار واهية الأسانيد، لا تثبت بمثلها في الدين حجة"[2].

وفي بيان خطأ من ذهب إلى عدم جواز رواية شيء من الشِّعر بحجة ما رُويَ من أخبار في المنع من ذلك، قال أبو جعفر:"وأما الذين أنكروا رواية جميع أصناف الشعر، وقيل جميع أنواعه اعتلالاً منهم بما ذكرنا من الأخبار المروية في ذلك عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ؛ فإن الأخبار بذلك عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ واهية الأسانيد، غير جائز الاحتجاج بمثلها في الدين"[3]، ثمَّ ردَّ على المخالف مذهبه في وجوب الصلاة على النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ في الصلاة، حيث استدل بحديث أبي مسعود

---

1. ابن جرير الطبري، تهذيب الآثار، مسند عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنــه ــ: (٨/١)، و(١٥٥/١)، و(٢١٠/١)، و(٤٨٧/٢)، و(٦١٨/٢)، و(٦٩٤/٢)، و(٧٣٦/٢)، و(٨١٨/٢)،و(٨٤٥/٢)، و(٨٧١/٢)، و(٨٨٣/٢)، و(٩٤٣/٢)، ومسند علي بن أبي طالــب ــ رضــي الله عنــه ــ: (٥)، و(٤٧)، و(١٥٩)، و(١٦٣)، ومن مسند عبد الله بن عبــاس ــ رضــي الله عنهمــا ــ: (٦١/١)، و(١٠٣/١)، و(٢٢٢/١)، و(٣١٩/١)، و(٣٩٧/١)، و(٤٩٣/١) .

2. المرجع السابق، مسند علي (١١٣) الآثار (١٨٠ــ١٨٤) .

3. المرجع السابق، مسند عمر (٦٥٥/٢) الآثار (٩٤٧ــ٩٥٥) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأنصاري:" لو صليت صلاة لم أصلِّ فيها على النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ ظننت أنَّ صلاتي لم تتم"، فعلل الإمام الطبري هذا الخبر وقال:" خبر مرسل، وذلك أنَّ أبا جعفر لم يدرك أبا مسعود، ولو كان أدركه ورآه لم يجز لنا تصحيحه عنه؛ إذ كان راويه جابر الجعفي"[1]، وغيرها من الأمثلة، تأتي في موضعها إن شاء الله تعالى.

خامساً: اشتراط الإمام الطبري إخراج الصحيح في «تهذيب الآثار» مشهور بين العلماء، فقال أبو محمد الفرغاني[2] في ذكره مصنفات أبي جعفر الطبري:" وابتدأ بتصنيف كتاب «تهذيب الآثار»، وهو من عجائب كتبه، ابتداء بما أسنده الصديق مما صح عنده سنده، وتكلم على كل حديث منه بعلله وطرقه، ثم فقهه"[3].

هذا البيان الموجز في شرط ابن جرير ــ رحمه الله ــ في كتاب له في الأحكام «تهذيب الآثار»، يظهر أنه قد وافق الأئمة في اشتراط الصحة فيما يحتج به من أحاديث وأخبار الأحكام، واتبع في ذلك منهج المحدثين، وإن كان ــ رحمه الله ــ قد وقع فيما يُتَعقبُ عليه في تصحيح بعض الأخبار.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

1. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند طلحة بن عبيد الله (٢٥٧) .

2. هو عبد الله بن أحمد بن جعفر بن خُذّيان التركي (ت ٣٦٢هـ)، من تلاميذ الإمام الطبري، الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١١، ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م، بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، (١٣٢/١٦) .

3. الذهبي، سير أعلام النبلاء (٢٧٣/١٤) .

المبحث الثاني: شرط الإمام الطبري في رواة التفسير:

مضى آنفاً تساهل الأئمة في الرواية التفسيرية، وأنهم يروون في التفسير عن بعض من لا تقبل روايتهم في الأحكام، وضابط الضعف الذي تروى معه الرواية التفسيرية، ووجه رواية الأئمة عن أولئك الضعفاء.

أما الإمام الطبري فقد يسَّرَ مهمة معرفة منهجه في انتقاء رواة التفسير ليتكلم هو نفسه عن ذلك، ويبيِّنُ فيه منهجَه، وأبو جعفر حرص في كلِّ ما صنَّفَ على البدء بمقدمة في بيان منهجه وشرطه فيه، بعض مقدمات تلك المصنفات وصلت كما سطرها الإمام، وبعضها ضاع فيما ضاع من الكتاب، فمما وصل من تلك المقدمات: مقدمته لـ«جامع البيان» و«التاريخ»، ومن الثاني: «تهذيب الآثار»، قال عبد العزيز بن محمد الطبري تلميذ الإمام ابن جرير:" وكذلك كان يعمل في كتبه؛ أن يأتي بخطبته على معنى كتابه، فيأتي الكتاب منظوماً على ما تقتضيه الخطبة"[1].

وفي مقدمة «جامع البيان» قال الإمام ابن جرير ـ رحمه الله ـ في فصل:" ذكر الأخبار عن بعض السلف فيمن كان من قدماء المفسرين محمودًا علمه بالتفسير، ومن كان منهم مذمومًا علمه به"، قال:" قد قلنا فيما مَضى من كتابنا هذا في وُجوه تأويل القرآن، وأن تأويل جميع القرآن على أوجهٍ ثلاثة:

أحدها: لا سبيل إلى الوصول إليه، وهو الذي استأثر الله بعلمه، وحَجبَ علمَه عن جميع خلقه، وهو أوقاتُ ما كان من آجال الأمور الحادثة، التي أخبر الله في كتابه أنها كائنة، مثل: وقت قيام الساعة، ووقت نزول عيسى ابن مريم، ووقت طلوع الشمس من مغربها، والنفخ في الصور، وما أشبه ذلك.

---

[1]. ياقوت، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦هـ)، معجم الأدباء، مؤسسة المعارف، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م، تحقيق: د.عمر فاروق الطباع، (٥٣٢/٦) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والوجه الثاني: ما خصَّ الله بعلم تأويله نبيَّه ــ صلى الله عليه وسلم ــ دون سائر أمته، وهو ما فيه ممَّا بعباده إلى علم تأويله الحاجةُ، فلا سبيل لهم إلى علم ذلك إلا ببيان الرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ لهم تأويله.

والثالث منها: ما كان علمهُ عند أهل اللسان الذي نزل به القرآن، وذلك علم تأويل عربيته وإعرابه، لا يُوصَل إلى علم ذلك إلا من قِبَلهم.

فإذ كان ذلك كذلك، فأحقُّ المفسرين بإصابة الحق في تأويل القرآن ــ الذي إلى عِلم تَأويله للعباد السبيلُ ــ أوضحُهم حُجة فيما تأوّل وفسَّر، مما كان تأويله إلى رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، دون سائر أمته من أخبار رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ الثابتة عنه: إمَّا من جهة النقل المستفيض، فيما وُجِد فيه من ذلك عنه النقلُ المستفيض، وإمَّا من جهة نقل العدول الأثبات، فيما لم يكن فيه عنه النَّقلُ المستفيض، أو من جهة الدلالة المنصوبة على صحته.

وأصحُّهم برهاناً فيما ترجَم وبيّن من ذلك ممَا كان مُدركًا علمُه من جهة اللسان: إمّا بالشواهد من أشعارهم السائرة، وإمّا من منطقهم ولغاتهم المستفيضة المعروفة، كائنًا من كان ذلك المتأوّل والمفسِّر، بعد أن لا يكون خارجًا تأويلُه وتفسيره ما تأول وفسر من ذلك، عن أقوال السلف من الصحابة والأئمة، والخلف من التابعين وعلماء الأمة "[1].

وهو تقسيم محكم في معرفة وجوه التأويل وطرقه:

فالأول: وهو المتشابه المطلق؛ ما اختص الله تعالى بعلمه.

والثاني: ما كان بيانه من خصائص رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ.

والثالث: ما هو معروف عند أهل اللسان العربي، إما من شعرهم أو نثرهم، وفي كلام العرب وأمثالهم السائرة شواهد التفسير، ودلائل التأويل، ووجوه خطاب الله ــ تبارك وتعالى ــ عبادَه في كتابه.

---

[1]. ابن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٩٢/١ ــ ٩٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي كلام الإمام الطبري ــ رحمه الله ــ قيد زائد على البيهقي، فمع قبوله لرواية هؤلاء الضعفاء في التفسير، اشترط الإمام الطبري ــ رحمه الله ــ أن يكون ذلك التفسير غير خارج عن أقوال السلف، ولا مخالفاً له، وما هو إلا الزيادة في الحيطة، وترك ما انفرد به أولئك الضعفاء ولو لم يكن فيما ليس له اتصال بالأسانيد والأخبار.

والطبري ــ رحمه الله ــ إنما جاء بهذا التقسيم في معرفة وجوه التأويل بعد نقله كلاماً في الثناء على بعض رواة التفسير والمشتغلين به، أو في ذمٍّ آخرين وما قيل فيهم من قدح:

فمن الأول: تقريظ العلماء لتفسير مجاهد، وتلقيه عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ.

ومن الثاني: تعليلهم لتفسير الضحاك عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ بالانقطاع، وقول الشعبي لأبي صالح باذان ــ وقد أخذ بأذنه يعركها ــ:" تُفسِّر القرآنَ وأنتَ لا تقرأ القرآن!"، أو قول الأعمش حين ذمَّ الكلبيَّ:" لو أنَّ الذي عند الكلبي عندي ما خرج مني إلا بخفير"[1]، وسيأتي معنى هذه العبارة، وقول الشعبي للسُّدي إسماعيل بن عبد الرحمن وقد مرَّ به في مجلس تفسيره:" لأن يُضرب على استِك[2] بالطبل، خيرٌ لك من مجلسك هذا"، ونقل بعد ذلك ثناءَ إبراهيم النخعي على السدي وحُسْن تفسيره وقوله:" أمَا إنه يُفسِّر تفسير القوم"، وكذا نقل ثناء قتادة على تفسير الكلبي:" ما أرى أحدًا يجري مع الكلبيِّ في التفسير في عِنَان"[3].

---

1. خَفَرَ أجار، والخَفِيرُ المجير، تقول: خَفَرَ الرجلَ، أي: أجاره، وكان له خفيراً يمنعه، الفيروز أبادي، القاموس المحيط، (٣٤٩) مادة: خفر .

2. والاست العجُزُ وحلقة الدبر، الفيروز أبادي، القاموس المحيط (١١٢٣) مادة: سته .

3. ابن جرير الطبري، جامع البيان (٩١/١ ــ ٩٣)، والعِنان هو سَيْرُ اللجام الذي تمسك به الدابة، والجمع: أعنَّة، ومن المجاز استعماله بمعنى السباق، يقال: لا يجري معه في عنان، أي: لا يسبقه أحد، ينظر: ابن منظور، لسان العرب (٢٩٢/١٣)، مادة: عنن .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نقلتُ بعضَ ما ساقه الطبري ــ رحمه الله ــ عن السلف في ذمِّهم أو ثنائهم على جمع من قدماء المفسرين، ليس شغفاً مني بالإطالة وتكثير النقول؛ بل أردتُ إظهار العلاقة بين تلك الأخبار والتقسيم الذي ذكره الإمام الطبري ــ رحمه الله ــ في معرفة وجوه التأويل، ذلكم أن الإمام الطبري حصر وجوه معرفة التأويل في طريقين ــ بعد استثناء ما اختص الله تعالى بعلمه ــ:

الأولى: ما كان بيانه إلى رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، فيما نقل إلينا بالطرق الثابتة عنه استفاضة، أو بنقل العدول الأثبات، مما هو دون الاستفاضة.

الثانية: ما كان بيانه مدركاً من جهة اللغة واستعمالات العرب في شعرهم ونثرهم، وهذا لا يحتاج فيه إلى صحة النقل أو استفاضته، بل يُكتفى بموافقة أهل اللسان، ولو كان المفسر ضعيفاً غير مقبول عند علماء النقل، ذلكم أن هذا المفسر لا يخرج عن كونه عالماً بلسان العرب، عارفاً باستعمالاتهم.

فكلُّ ما في الأمر هو أنَّ عمل هؤلاء ــ كما عبر البيهقي آنفاً ــ هو الجمع والتقريب وحسب، وكأنَّ أبا جعفر يقول: إنَّ نقلي عن هؤلاء الضعفاء ليس احتجاجاً مني برواياتهم، وتوثيقاً مني لهم، بل أنقل عنهم ما وافق أهل اللسان، وعليه عامة أهل العربية، وليس جرح من جرحهم بعائب روايتي عنهم، إذ إنني أروي عنهم ما شهدت به لغة العرب، فهم أهل لسان وعربية، وهو إدراك من ابن جرير ــ رحمه الله ــ لمنهج المحدثين في الرواية عن أمثال هؤلاء الضعفاء، ولذلك تراه يضعف روايات هؤلاء في الأحكام، فقد قال:" أما الخبر الذي روي بما ذكرت من أنَّ المسخ لا يعيش أكثر من ثلاثة أيام[1]، فخبر في سنده نظر؛ لعلتين:

إحداهما: أن الضحاك لم يسمعه من ابن عباس.

---

[1]. وهو يعني الخبر الذي ساقه بإسناده إلى بشر بن عمارة عن أبي روق عن الضحاك عن ابن عباس موقوفا:" لم يعش مسخ قط فوق ثلاثة أيام، ولم يأكل، ولم يشرب، ولم ينسل" .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والثانية: أن بشر بن عمارة ليس ممن يعتمد على روايته"[1].

قلت: حديث المسخ هذا رواه الإمام الطبري من طريق: بشر بن عمارة عن أبي رَوْقٍ عن الضحاك عن ابن عباس، وأعله بالانقطاع، وضَعْفِ بعض رواته، لكنَّه أخرج بهذا السند في «جامع البيان» روايات كثيرة زادت عن الخمسين ومائة، وقد روى في مقدمة تفسيره عن عبد الملك بن ميسرة قال:" لم يلق الضحاكُ ابنَ عباس؛ وإنما لقي سعيد بن جبير بالرَّيِّ وأخذ عنه التفسير"، وروى عن شعبة عن مُشاش أبي ساسان[2] قال:" قلت للضحاك: سمعتَ من ابن عباس شيئاً؟ قال: لا"[3]، فهو تباينٌ منهجي مقصود عند الإمام الطبري، إذ يعلُّ الرواية حين يذكرها في «تهذيب الآثار»، ويسكت عنها حين يذكرها في التفسير.

ومنه أنه في «تهذيب الآثار» ردَّ أخباراً احتج بها المخالف فقال:" هذه أخبار واهية الأسانيد، لا تثبت بمثلها في الدين حجة، وذلك أن مراسيل الحسن أكثرها صحف غير سماع، وأنه إذا وصلت الأخبار فأكثر روايته عن مجاهيل لا يعرفون، ومن كان كذلك فيما يروي من الأخبار فإن الواجب عندنا أن نتثبت في مراسيله"[4]، وقد كرر هذا الكلام في كتابه «ذيل المذيل من تاريخ الصحابة والتابعين»[5]، فقال في ترجمة الحسن البصري:" وكان الحسنُ عالماً فقيهاً فاضلاً قارئاً لا يشك في صدقه فيما روى ونقل، غير أنه كان كثير المراسيل، كثير

---

1. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ (١/١٩٥) .

2. وقيل: أبو الأزهر، وثقه أبو حاتم الرازي وقال:" إذا رأيت شعبة يحدث عن رجل فاعلم أنه ثقة إلا نفراً بأعيانهم"، وقال مرة :" ثقة"، ووثقه وابن معين، وأبو زرعة الرازي، ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٨/٤٨٤)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٤/٨١) .

3. ابن جرير، جامع البيان (١/٩١) .

4. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند علي ــ رضي الله عنه ــ (١١٣) .

5. وقد سبق أنَّ هذا الكتاب مما نالته يد الضياع، ولم يبق منه إلا منتخَبه، وطبع ملحقاً بتاريخ الإمام الطبري .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الرواية عن قوم مجاهيل، وعن صحف قد وقعت إليه لقوم أخذها منهم وعنهم"[1]، وفي كلامه ــ رحمه الله ــ أكثر من موضع للمقارنة:

أولها: تعليله الإسناد بسبب إرسال الحسن البصري، وهو ينقل في تفسيره مراسيل الحسن دون نقد أو تعليل[2].

ثانيها: تضعيفه مراسيل الحسن لكونها صحفاً، وابن جرير ينقل في تفسيره صحفاً بأكملها، وبعضها صحف لا سماع فيها، كما نقل صحيفة علي بن أبي طلحة عن ابن عباس!

ثالثها: وقوع المجاهيل في الإسناد، والطبري في تفسيره يحشد الأسانيد بالمجاهيل في كافة طبقات الرواة، حتى يصل إلى طبقة شيوخه، وتجهد نظرك في البحث عن أسمائهم ــ فضلاً عن أحوالهم ــ فلا تجد لهم حالاً، بله ذكراً[3].

والإمام الطبري ــ رحمه الله ــ هو القائل في محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى:" لا يحتج به"[4]، ثم تراه يسوق له في «تفسيره» آثاراً من طريقه دون إعلال[5].

ونقل الإمام أبو جعفر جرحَ الأئمة لجابر الجعفي وتكذيبهم له[6]، والإمام الطبري نفسه قال في جابر الجعفي:" وفي نقل جابر الجعفي ما فيه"[7]، ومع هذا النقد الشديد لجابر الجعفي إلا أنه أورد أخباراً وآثاراً عنه في «تفسيره»[8]، وفي

---

1. ابن جرير الطبري، المنتخب من ذيل المذيل (٦٣٧) .
2. ينظر مثلاً: جامع البيان (٣/٣٧٥)، (٧/٢٨٠)، (١٢/٥٩٠)، (١٢/٦٢٧) .
3. وظاهرة الجهالة في شيوخ الطبري لا بدَّ لها من وقفة تحليلية، تأتي بإذن الله تعالى .
4. ابن حجر، تهذيب التهذيب (٣/٦٢٨) .
5. ينظر: جامع البيان (٥/١٩٠)، و(١٠/٢٢١)، و(١١/٥٥٢)، و(١٢/٢٤٧)، وغيرها .
6. ابن جرير الطبري، المنتخب من ذيل المذيل (٦٤٦) .
7. ابن جرير الطبري، تهذيب الآثار، مسند طلحة بن عبيد الله (٢٥٧) .
8. ينظر: ابن جرير، جامع البيان (٣/٢٣٣)، و(٩/٥٩) ، و(٩/٤٤١)، و(١٠/٢٢)، و(١٧/٤٧)، و(١٨/٢٨٧)، و(١٨/٤١٤)، و(١٨/٥٢٥) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بحر بن كنيز السقاء قال أبو جعفر:" وكان ممن لا يعتمد على روايته"[1]، وهو لفظ في الجرح شديد، ثم هو يخرج عنه في «التفسير»[2].

وقد اعترض معترض على الإمام الطبري روايتَه في «تهذيب الآثار» عن سلَّام بن سلم المدائني، وهذا نصه:" ما أنت قائل في هذا الخبر[3]، أصحيح هو أم سقيم؟ فإن قلت: هو صحيح، فما وجه صحته، وراويه سلَّام المدائني؟! وقد علمتَ حال سلام المدائني فيما روى ونقل من أثر في الدين عند أهل النقل... أقرَّ الإمامُ الطبريُّ الاعتراض وقال:" أما سند هذا الخبر، أعنى خبر معقل بن يسار، فإنه عندنا واه لا تثبت بمثله في الدين حجة"[4]، وفي «جامع البيان» أخرج لسلَّام المدائني[5].

إذاً؛ فالإمام الطبري ــ رحمه الله ــ يسلك منهجاً دقيقاً في التعامل مع رواة التفسير والأحكام، فيروي في التفسير عمَّن لا يقبله في الأحكام، وفقاً لخطته التي قدَّمَ بها كتابه «جامع البيان»، وهي ــ كذلك ــ موافقة لمنهج المحدثين.

فما وجه روايته عن أولئك القوم من الضعفاء؟

أجاب الإمام الطبري عن هذا السؤال حين بيانه لوجه التأويل الثالث، وهو ما كان مدركاً تأويله من لسان العرب، ولم يشترط في هذا الوجه من التأويل إتقان ناقليه أو ضبطهم، بل قال:" وأصحُّهم برهانًا فيما ترجَم وبيّنَ من ذلك ممَّا كان مُدركاً علمُه من جهة اللسان: إمّا بالشواهد من أشعارهم السائرة، وإمّا من منطقهم ولغاتهم المستفيضة المعروفة، كائنًا من كان ذلك المتأوِّل والمفسِّر، بعد

---

1. ابن جرير الطبري، المنتخب من ذيل المذيل (٦٥٦) .

2. ينظر: ابن جرير، جامع البيان (٣٢٦/٧)، و(٤٧٨/٧) .

3. وهو ما أخرجه الطبري في تهذيب الآثار، مسند ابن عباس (٥١٦/١) الأثر (٨١٩) بسنده إلى سلام بن سلم المدائني عن زيد العمّي عن معاوية بن قرة عن معقل بن يسار قال: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ:" الحجامة يوم الثلاثاء لسبع عشرة من الشهر، دواء لداء سنة".

4. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند ابن عباس (٥٣١/١) .

5. ينظر: ابن جرير، جامع البيان (٣٧/١٠)، وكرره في (٣٨/١٠) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أن لا يكون خارجاً تأويلُه وتفسيره ما تأول وفسر من ذلك، عن أقوال السلف"[1]، إذاً؛ فهو مجرد نقل كلام أهل العربية واستعمالاتهم، ومعاني ألفاظهم من مشهور أقوالهم السائرة.

لكنْ؛ هل التزم الإمام الطبري بذلك، فجعل نقله عن أمثال هؤلاء الضعفاء مختصاً في بيانهم معاني ألفاظ العربية؛ إذ هم من أهلها؟

للدلالة على منهج الطبري ــ رحمه الله ــ في روايته عن الضعفاء في تفسيره، ومدى التزامه بنقله عنهم ما هو من معاني اللغة واللسان العربي، لا بدَّ من تطبيقٍ على أحد الرواة الذين أخرج عنهم الطبري ــ رحمه الله ــ في التفسير، وهو متكلَّم فيه بضعف شديد، وبيان أسلوب الطبري في انتقاء الرواية عنه.

واخترت لهذا التطبيق محمدَ بنَ السائب الكلبي، والكلبيُّ ممن رُمي بضعف شديد جداً، بل قال غير واحد من النقاد أنه ممن أجمع على تركه، وقد جَمَعَ إلى الرفض الإرجاءَ، وأقرَّ هو نفسه أنه ما سمع شيئاً من التفسير الذي يرويه عن أبي صالح عن ابن عباس، قال الثوري:" قال لي الكلبي: ما سمعتَه عني عن أبي صالح عن ابن عباس فهو كذب؛ فلا تروه عني"، وقال أبو حاتم الرازي:" الناس مجتمعون على ترك حديثه، لا يشتغل به، هو ذاهب الحديث"، وقال أبو جعفر الطبري:" لا يجوز الاحتجاج بنقله"، ولخص ابنُ حبان الرأيَ فيه فقال:" الكلبيُّ هذا مذهبه في الدين ووضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفه، يروي عن أبي صالح عن ابن عباس التفسير، وأبو صالح لم يَرَ ابنَ عباس، ولا سمع منه شيئاً، ولا سمع الكلبيُّ من أبي صالح إلا الحرف بعد الحرف، فجعل لما احتيج إليه تخرج له الأرض أفلاذ كبدها، لا يحلُّ ذكره في الكتب؛ فكيف الاحتجاج به؟!"، وقال الساجي:" متروك الحديث، وكان ضعيفاً

---

[1]. ابن جرير، جامع البيان (٩٣/١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جداً، لفرطه في التشيع، وقد اتفق أهل النقل على ذمِّه وترك الرواية عنه في الأحكام والفروع"[1].

إذاً؛ فالكلبي اختيار جيِّد من بين سائر الضعفاء ــ ولعله أضعفهم ــ ليكون أنموذجاً في منهج الإمام الطبري ــ وهو ممن ضعَّفَ الكلبيَّ تضعيفاً شديداً كما سبق ــ في روايته عنه في التفسير، وإليك رواياته في تفسير الطبري بحسب ورودها في «جامع البيان»:

١. قال الطبري:" وقد قيل: إن خمسة منها ــ يعني: الحروف السبعة ــ لعَجُز هوَازن[2]، واثنين منها لقريش وخزاعة، رُوي جميع ذلك عن ابن عباس، وليست الرواية عنه من رواية من يجوز الاحتجاج بنقله؛ وذلك أن الذي روى عنه: أن خمسة منها من لسان العجز من هوازن: الكلبيُّ عن أبي صالح"[3].

٢. قال الطبري:" وقد روي بنحو ما قلنا في ذلك ــ أيضاً ــ عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ خبر في إسناده نظر: حدثني يونس بن عبد الأعلى الصدفي قال: أخبرنا ابن وهب قال: سمعت عمرو بن الحارث يحدث عن الكلبي عن أبي صالح مولى أمِّ هانىء عن عبد الله بن عباس: أن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال:" أنزل القرآن على أربعة أحرف: حلال وحرام لا يعذر

---

[1]. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣٦١/٧)، وابن جرير، جامع البيان (٦٦/١)، وابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي (ت ٣٥٤هـ)، كتاب المجروحين، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ ــ ٢٠٠٠م، (٢٦٤/٢)، ترجمة (٩٢٧)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٥٦٩/٣ ــ ٥٧٠) .

ولفظة ابن حبان:" أخرجت له الأرض أفلاذ أكبادها"، يراد بها أنه حدث بما ليس له أصل، وادعى ما ليس من حديثه، وهو لفظ كنائي يُحمل على غير ظاهره، وقد استعملها قبله الإمام يحيى القطان في إسماعيل بن قيس بن سعد بن زيد بن ثابت الأنصاري، المجروحين (١٣٥/١) ترجمة (٤٦)، ثمَّ استعمله ابن حبان في رواة آخرين مثل: أحمد ابن عبد الرحمن بن وهب، المجروحين (١٦٤/١) ترجمة (٨٢)، وخَصيب بن جَحْدَر، المجروحين (٣٤٩/١) ترجمة (٣١٠)، ومحمد بن عبد الرحمن البيلماني، المجروحين (٢٧٣/٢) ترجمة (٩٤٤) .

[2]. عجز هوازن هم بنو نصر بن معاوية، وبنو جشم بن بكر، ينظر: الفيروز أبادي، القاموس المحيط (٤٦٤)، مادة: عجز .

[3]. ابن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٦٦/١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أحد بالجهالة به، وتفسير تفسره العرب، وتفسير تفسره العلماء، ومتشابه لا يعلمه إلا الله ــ تعالى ذكره ــ، ومن ادعى علمه سوى الله ــ تعالى ذكره ــ فهو كاذب"[1].

٣. قال الطبري:" حدثنا محمد بن حميد الرازي قال: حدثنا سلمة بن الفضل قال: حدثني محمد بن إسحاق قال: حدثني الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس عن جابر بن عبد الله بن رئاب قال: مرَّ أبو ياسر بن أخطب برسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ وهو يتلو فاتحة سورة البقرة: ﴿الٓمٓ﴾...[2]، وهو خبر ضعفه الإمام الطبري قبل أن يسوقه بصفحات، فقال:" وقال بعضهم: هي حروف ــ يعني: فواتح السور ــ من حساب الجُمَل، كرهنا ذكر الذي حكي ذلك عنه؛ إذ كان الذي رواه ممن لا يعتمد على روايته ونقله"[3].

٤. قال الطبري:" حدثنا أبو كريب قال: حدثنا أبو بكر بن عياش قال: سألني الأعمش عن المتقين، قال: فأجبته، فقال لي: سل عنها الكلبي، فسألته فقال: الذين يجتنبون كبائر الإثم، قال: فرجعت إلى الأعمش، فقال: نرى أنه كذلك، ولم ينكره"[4].

٥. قال الطبري:" حدثنا محمد بن عبد الأعلى قال: ثنا محمد بن ثور عن معمر عن قتادة والكلبيِّ: أن ناساً من كفار قريش قالوا للنبي ــ صلى الله عليه

---

1. ابن جرير، جامع البيان (٧٦/١) .

2. المرجع السابق (٢١٥/١)، والآية (١) من سورة البقرة .

3. المرجع السابق (٢١٠/١)، وقد استفاد الإمام ابن كثير من تعليل أبي جعفر لهذا الخبر فقال:" فهذا الحديث مداره على محمد بن السائب الكلبي؛ وهو ممن لا يحتج بما انفرد به"، ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تفسير القرآن العظيم، دار المعرفة، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ ــ ١٩٨٩م، (٦١/١) .

4. المرجع السابق (٢٣٣/١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وسلم ـ: إن سـرَّكَ أن نـتبعك فـاطرد عـنا فـلاناً وفلاناً ـ ناساً من ضعفاء المسلمين ـ... الحديث[1]

٦. قال الطبري:" حدثنا محمد بن عبد الأعلى قال: حدثنا محمد بن ثور قال: حدثنا معمر عن قتادة: ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾[2]، قال: إن ملك الموت له رسل، فيرسل ويرفع ذلك إليه. وقال الكلبيُّ: إن ملك الموت هو يلي ذلك، فيدفعه إن كان مؤمناً إلى ملائكة الرحمة، وإن كان كافراً إلى ملائكة العذاب"[3].

قوله: وقال الكلبي، ليس منقطعاً عما سبق، بل هو مسوق بالإسـناد الأول نفسه، إلا أنه لم يجمع بين قتادة والكلبيِّ لاختلاف عبارة كلٍّ منهما، ودلـيـلـه أن عبد الرزاق أخرجه في تفسيره بسنده فقال:" عن معمر وقال الكلبي: وإن ملك الموت هو الذي يلي ذاك...[4]، ثمَّ إنَّ غالب أسانيد الإمام الطبري إلى الكلبي هي من طريق محمد بن عبد الأعلى عن محمد بن ثور عن معمر عنه.

٧. قال الطبري:" حدثنا ابن حميد قال: حدثنا يحيى بن واضح قال: حدثنا الحسين بن واقد قال: قال الكلبيُّ: ﴿أَن تُبْسَلَ﴾[5]: أن تُجزى"[6].

٨. قال الطبري:" وقال آخرون: معنى ذلك: ولقد خلقناكم في بطون أمهاتكم ثمَّ صورناكم فيها، ذِكْرُ من قال ذلك: حدثنا محمد بن عبد الأعلى قال: ثنا محمد ابن ثور عن معمر عمن ذكـره قال: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾[7]، قال:" خلق

---

1. ابن جرير، جامع البيان (٣٧٨/١١) .
2. سورة الأنعام الآية (٦١) .
3. ابن جرير، جامع البيان (٤١١/١١) .
4. عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)، التفسير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م، (٥١/٢) أثر (٨٠٨) .
5. سورة الأنعام الآية (٧٠) .
6. ابن جرير، جامع البيان (٤٤٤/١١) .
7. سورة الأعراف الآية (١١) .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الله الإنسان في الرحم، ثم صوره، فشق سمعه وبصره وأصابعه"[1]، وهذا المبهم هو الكلبيُّ؛ فقد أخرج عبد الرزاق هذا الأثر في تفسيره من طريق معمر عنه[2].

٩. قال الطبري:" حدثنا ابن عبد الأعلى قال: حدثنا محمد بن ثور عن معمر عن قتادة عن ابن عباس: ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ﴾[3]، قال:" هم ثلاث فرق: الفرقة التي وَعَظت، والموعوظة التي وُعِظت، والله أعلم ما فعلت الفرقة الثالثة، وهم الذين قالوا: ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ﴾. وقال الكلبي:" هما فرقتان: الفرقة التي وَعَظت، والتي قالت: ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ﴾ قال: هي الموعوظة"[4].

١٠. قال الطبري:" حدثنا محمد بن عبد الأعلى قال: ثنا محمد بن ثور عن معمر عن الكلبي: ﴿مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾[5]، قال: مسح الله على صلب آدم، فأخرج من صلبه من ذريته ما يكون إلى يوم القيامة، وأخذ ميثاقهم أنه ربهم، فأعطوه ذلك، ولا يُسأل أحدٌ ــ كافر ولا غيره ــ من ربك إلا قال: الله، وقال الحسن مثل ذلك ــ أيضاً ــ"[6].

---

1. ابن جرير، جامع البيان (٣٢٠/١٢) .
2. عبد الرزاق الصنعاني، التفسير (٧٤/٢) الأثر (٨٨٥) .
3. سورة الأعراف الآية (١٦٤) .
4. ابن جرير، جامع البيان (١٩٥/١٣)،.
5. سورة الأعراف الآية (١٧٢)، قرأ نافع وابن عامر وأبو عمرو: ﴿من ظهورهم ذرياتهم﴾ بالألف وكسر التاء، وهي التي أوردها الإمام الطبري، وقرأ أهل مكة والكوفة: (ذريتهم)، ينظر: ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد (ت ٤٠٣هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م، (٣٠١ــ٣٠٢) .
6. ابن جرير، جامع البيان (٢٤٣/١٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١١. قال الطبري:" حدثنا محمد بن عبد الأعلى قال: ثنا محمد بن ثور عن معمر عن الكلبي: ﴿ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيۡنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنۡهَا ﴾ [1]، قال: هو أمية بن أبي الصلت، وقال ــ القائل معمر ــ: قتادة يشكُّ فيه، يقول بعضهم: بلعم، ويقول بعضهم :أمية بن أبي الصلت"[2].

١٢. قال الطبري:" حدثني ابن عبد الأعلى قال: ثنا ابن ثوبة عن معمر عن بعضهم:" ﴿ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلۡكَلۡبِۖ إِن تَحۡمِلۡ عَلَيۡهِ يَلۡهَثۡ أَوۡ تَتۡرُكۡهُ يَلۡهَثۚ ﴾[3]، فذلك هو الكافر؛ هو ضال إن وعظته، وإن لم تعظه"[4]. وبعضهم هذا هو الكلبي نفسه؛ فقد أخرج عبد الرزاق هذا الأثر فقال:" عن معمر عن الكلبي: في قوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخۡلَدَ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ ﴾[5] قال:" مال إلى الدنيا ركن إليها، فمثله كمثل الكلب؛ إن تحمل عليه يلهث، أو تتركه يلهث، فكذلك الكافر هو ضال إن وعظته أو لم تعظه"[6].

١٣. قال الطبري:" حدثنا محمد بن عبد الأعلى قال: حدثنا محمد بن ثور، وحدثنا الحسن بن يحيى قال: أخبرنا عبد الرزاق ــ جميعاً ــ عن معمر عن

---

1. سورة الأعراف الآية (١٧٥) .
2. ابن جرير، جامع البيان (٢٥٧/١٣) .
3. سورة الأعراف الآية (١٧٦) .
4. ابن جرير، جامع البيان (٢٧٢/١٣)، ووقع الناسخ في تصحيف واضح عند قوله: حدثنا ابن توبة، فهو خطأ ظاهر، والصواب: ابن ثور، فليس أحد ممن روى عن معمر اسم أبيه: توبة، وليس ــ كذلك ــ من شيوخ محمد بن عبد الأعلى، ولفظ: توبة، قريب الرسم من: ثور، خاصة دون إعجام، وقال الشيخ شاكر ــ رحمه الله ــ:" وكان في المطبوعة والمخطوطة (ابن توبة)، وهو خطأ لا شك فيه"، جامع البيان (١٣ / ٢٧٢ الحاشية)، وهو الإسناد الذي روي به غالب أخبار الكلبي عند الإمام الطبري، ولم يتكرر اسم (ابن توبة) إلا في هذا الأثر!
5. سورة الأعراف الآية (١٧٦) .
6. عبد الرزاق، التفسير (١٠٠/٢) الأثر (٩٦٠) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بعض أهل التأويل: ﴿ثَقُلَتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[1]، قال:" ثقل علمها على أهل السماوات وأهل الأرض، إنهم لا يعلمون"[2]، وبعض أهل التأويل المقصود بهم: الكلبي؛ هكذا أخرجه عبد الرزاق عنه[3].

١٤. قال الطبري:" حدثنا محمد بن عبد الأعلى قال: حدثنا محمد بن ثور عن معمر عن بعضهم: ﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾[4]: كأنك عالم بها"[5]، وبعضهم هو الكلبي ــ أيضاً ــ[6].

١٥. قال الطبري:" وقال آخرون: معناه: يجادلونك في القتال بعد ما أمرت به، ذُكِرُ من قال ذلك: روى الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس"[7]، ويلاحظ هنا أن الإمام الطبري لم يسق الإسناد كاملاً؛ بل علقه.

١٦. قال الطبري:" حدثنا ابن عبد الأعلى قال: حدثنا محمد بن ثور عن معمر عن الكلبي ــ أو قتادة أو كلاهما ــ: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ﴾[8]، أنها نزلت في يوم بدر؛ كانوا يومئذ يخافون أن يتخطفهم الناس، فآواهم الله، وأيدهم بنصره"[9].

---

1. سورة الأعراف الآية (١٨٧) .
2. ابن جرير، جامع البيان (٢٩٥/١٣) .
3. عبد الرزاق، التفسير (١٠٢/٢) الأثر (٩٦٤) .
4. سورة الأعراف الآية (١٨٧) .
5. ابن جرير، جامع البيان (٢٩٩/١٣) .
6. عبد الرزاق، التفسير (١٠٢/٢) الأثر (٩٦٦) .
7. ابن جرير، جامع البيان (٣٩٧/١٣)، وقال الشيخ شاكر في الحاشية:" هكذا جاء في المخطوطة والمطبوعة، لم يذكر نصًا، وكأن صواب العبارة: رواه الكلبي".
8. سورة الأنفال الآية (٢٦)
9. ابن جرير، جامع البيان (٤٧٧/١٣)، وقوله: كلاهما، جائز وتقديره: عن الكلبي أو قتادة، كلاهما قاله .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٧. قال الطبري:" حدثنا سعيد بن يحيى الأموي قال: حدثني أبي قال: حدثنا محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس، قال ــ القائل محمد بن إسحاق ــ وحدثني الكلبي عن زاذن مولى أم هانىء[١] عن ابن عباس:" أن نفراً من قريش من أشراف كل قبيلة اجتمعوا ليدخلوا دار الندوة فاعترضهم إبليس في صورة شيخ جليل... الخبر[٢]

١٨. قال الطبري:" حدثنا ابن حميد قال: حدثنا سلمة قال: قال محمد ــ يعني: ابن إسحاق ــ حدثني الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس عن جابر بن عبد الله بن رئاب قال: كان العباس بن عبد المطلب يقول:" فيَّ ــ والله ــ نزلت؛ حين ذكرتُ لرسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ إسلامي"[٣]، وهو يعني قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسۡرَىٰ حَتَّىٰ يُثۡخِنَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ ﴾[٤].

١٩. قال الطبري:" حدثنا محمد بن عبد الأعلى قال: حدثنا محمد بن ثور عن معمر قال: قال الكلبي:" إنما كانت الأربعة الأشهر لمن كان بينه وبين رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ عهد دون الأربعة الأشهر، فأتمَّ له الأربعة، ومن كان له عهد أكثر من أربعة أشهر فهو الذي أمرَ أن يتمَّ له عهده... الخبر[٥]

٢٠. قال الطبري:" حدثنا محمد بن عبد الأعلى قال: حدثنا محمد بن ثور عن معمر قال: قال بعضهم:" كان رجل منهم لم يمالئهم في الحديث، يسير

---

[1]. كذا في كل نسخ التفسير: زاذن، وفي بعضها: زاذان، ولا شك أنهما خطأ؛ فالأول مصحف من: باذان، خاصة أنهم كانوا يحذفون الألف والإعجام في الكتابة، فجاء الثاني وأراد أن يعدل ذلك التصحيف ليقحم راو آخر، فيصير الخطأ مركباً، فزاذان ليس مولى لأم هانئ، ولا تعرف له رواية عن ابن عباس ــ وإن كان قد أدركه ــ، والمشهور بذلك هو: باذام أو باذان أبو صالح مولى أم هانئ .

[2]. ابن جرير، جامع البيان (٤٩٤/١٣) .

[3]. المرجع السابق (٧٣/١٤) .

[4]. سورة الأنفال (٦٧) .

[5]. ابن جرير، جامع البيان (١٠٢/١٤) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مجانباً لهم؛ فنزلت:﴿إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةً ﴾[1]، فسُمِّيَ (طائفة) وهو واحد"[2]، و(بعضهم) هذا هو الكلبي، هكذا هو عند عبد الرزاق[3].

٢١. قال الطبري:" حدثنا محمد بن عبد الأعلى قال حدثنا محمد بن ثور عن معمر عن قتادة: ﴿بِعِجْلٍ حَنِيذٍ ﴾[4]، قال:" نضيج". قال ــ والقائل معمر ــ: وقال الكلبي:" والحنيذ الذي يحنذ في الأرض"[5].

٢٢. قال الطبري:" حدثنا محمد بن عبد الأعلى قال: حدثنا محمد بن ثور عن معمر عن الكلبي: ﴿فَضَحِكَتْ ﴾[6]، قال:" ضحكت حين راعوا إبراهيم، مما رأت من الروع بإبراهيم"[7].

٢٣. قال الطبري:" وقيل: إن الذي باعه بمصر كان مالك بن ذعر بن بُويب بن عفقان بن مديان بن إبراهيم كذلك: حدثنا ابن حميد قال: حدثنا سلمة عن ابن إسحاق عن محمد بن السائب عن أبي صالح عن ابن عباس:﴿ وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ ﴾"[8].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

1. سورة التوبة الآية (٦٦) .
2. ابن جرير، جامع البيان (٣٣٧/١٤) .
3. عبد الرزاق، التفسير (١٥٨/٢) الأثر (١١٠٦)
4. سورة هود الآية (٦٩) .
5. ابن جرير، جامع البيان (٣٨٥/١٥) .
6. سورة هود الآية (٧١) .
7. ابن جرير، جامع البيان (٣٩١/١٥) .
8. المرجع السابق (١٨/١٦)، والآية هي (٢١) من سورة يوسف .

٢٤. قال الطبري:" حدثني المثنى قال: حدثنا إسحاق قال: حدثنا عبد الرزاق عن معمر قال:" بلغنا في قوله: ﴿ قَالُواْ فَمَا جَزَٰٓؤُهُۥٓ إِن كُنتُمۡ كَٰذِبِينَ ﴾[1]، أخبروا يوسف بما يحكم في بلادهم؛ أنه من سرق أخذ عبداً، فقالوا: ﴿ قَالُواْ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِي رَحۡلِهِۦ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥۚ ﴾"[2]. وهذا الإبهام من الطبري نفسه وليس من معمر أو مَن دونه؛ فقد أخرج هذا الأثر عبد الرزاق في تفسيره فقال:" عن معمر عن الكلبي قال: أخبروه بما يحكم به في بلادهم أنه من سرق أخذ عبداً"[3].

٢٥. قال الطبري:" حدثنا الحسن بن يحيى قال: أخبرنا عبد الرزاق عن معمر قال: بلغه في قوله: ﴿ مَا كَانَ لِيَأۡخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ ٱلۡمَلِكِ ﴾[4] قال:" كان حكم الملك أن من سرق ضوعف عليه الغرم"[5]، وهذا الإبهام من الطبري ــ أيضاً ــ وليس من معمر أو مَنْ دونه؛ فالخبر أخرجه عبد الرزاق في تفسيره فقال:" عن معمر عن الكلبي: وأما قوله تعالى قال: ﴿ مَا كَانَ لِيَأۡخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ ٱلۡمَلِكِ ﴾ كان حكم الملك أن من سرق ضاعف عليه الغرم"[6].

٢٦. قال الطبري:" وفسروا قوله: ﴿ أَفَلَمۡ يَاْيۡـَٔسِ ﴾[7]: ألم يعلم ويتبين؟ وذُكِرَ عن ابن الكلبي أنَّ ذلك لغة لحيٍّ من النخع يقال لهم: وهبيل، تقول: ألم تيأس كذا، بمعنى: ألم تعلمه؟"[1].

---

1. سورة يوسف الآية (٧٤) .
2. ابن جرير، جامع البيان (١٨٣/١٦)، والآية هي (٧٥) من سورة يوسف .
3. عبد الرزاق، التفسير (٢١٩/٢) الأثر (١٣٢٦) .
4. سورة يوسف الآية (٧٦) .
5. ابن جرير، جامع البيان (١٨٩/١٦) .
6. عبد الرزاق، التفسير (٢١٩/٢) الأثر (١٣٢٦) .
7. سورة الرعد الآية (٣١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢٧. قال الطبري:" حدثنا الحسن بن محمد قال: حدثنا عفان قال: حدثنا همام قال: حدثنا الكلبي قال: ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ﴾[٢]، قال: يمحي من الرزق ويزيد فيه، ويمحي من الأجل ويزيد فيه"، قلت ــ القائل همام ــ: من حدثك؟! قال: أبو صالح عن جابر بن عبد الله بن رئاب الأنصاري عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ. قال همام: فقَدِمَ الكلبيُّ بعدُ، فسئل عن هذه الآية: ﴿ يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ﴾ قال:" يُكتبُ القولُ كلُّه، حتى إذا كان يوم الخميس طُرح منه كلُّ شيء ليس فيه ثواب ولا عليه عقاب، مثل قولك: أكلتُ، شربتُ، دخلتُ، خرجتُ، ذلك ونحوه من الكلام، وهو صادق، ويثبت ما كان فيه الثواب وعليه العقاب"[٣].

٢٨. قال الطبري:" حدثنا الحسن قال: حدثنا عبد الوهاب قال: سمعت الكلبي عن أبي صالح نحوه ــ يعني الخبر السابق ــ، ولم يجاوز أبا صالح"[٤].

٢٩. قال الطبري:" حدثنا الحسن بن محمد قال: حدثنا عبد الوهاب بن عطاء عن الكلبي: ﴿ سُكِّرَتْ ﴾[٥] قال: عميت"[٦].

٣٠. قال الطبري: حدثنا محمد قال: حدثنا محمد بن ثور عن معمر عن الكلبي: ﴿ وَعَلَٰمَٰتٍ ﴾[٧] قال:" الجبال"[٨].

---

1. ابن جرير، جامع البيان (٤٥١/١٦) .
2. سورة الرعد الآية (٣٩) .
3. ابن جرير، جامع البيان (٤٨٤/١٦ ــ ٤٨٥) .
4. المرجع السابق (٤٨٥/١٦)، وهو الأثر السابق بإسناد آخر موقوفا على أبي صالح .
5. سورة الحجر الآية (١٥) .
6. ابن جرير، جامع البيان (٧٥/١٧) .
7. سورة النحل الآية (١٦) .
8. ابن جرير، جامع البيان (١٨٦/١٧) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣١. قال الطبري:" وقد ذكر لنا أن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ كان ليلة أسري به إلى المسجد الأقصى، كان نائماً في بيت أمِّ هانئ ابنة أبي طالب، ذكر من قال ذلك: حدثنا ابن حميد قال: ثنا سلمة قال: ثنا محمد بن إسحاق قال: ثني محمد بن السائب عن أبي صالح بن باذان[1]عن أمِّ هانئ بنت أبي طالب في مسرى النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ أنها كانت تقول ":ما أسري برسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ إلا وهو في بيتي نائم عندي تلك الليلة"[2].

٣٢. قال الطبري:" حدثنا ابن حميد قال: ثنا حكّام عن عنبسة عن الكلبي مثله، يعني بمثله: كاف: كافٍ"[3].

٣٣. قال الطبري:" حدثنا ابن حميد قال: ثنا حكّام عن عنبسة عن الكلبي مثله، يعني بمثله: هاد: هادٍ"[4].

٣٤. قال الطبري:" حدثنا ابن حميد قال: ثنا حكّام عن عنبسة عن الكلبي مثله، يعني بمثله: عين من عالم"[5].

٣٥. قال الطبري:" حدثنا ابن حميد قال: ثنا حكّام عن عنبسة عن الكلبي (ص) قال:" صادق"[6]، وهذه الآثار الأربعة يحكي فيها الإمام الطبري تفسير الحروف المقطعة في أوائل سورة مريم:﴿كٓهيعٓصٓ﴾.

---

1. كذا في كل نسخ التفسير: عن أبي صالح بن باذان، وهو خطأ؛ فأبو صالح هو نفسه باذان، أو بـــاذام .
2. ابن جرير، جامع البيان (٣٣١/١٧) .
3. المرجع السابق(١٣٨/١٨) .
4. المرجع السابق (١٣٨/١٨) .
5. المرجع السابق (١٣٩/١٨) .
6. المرجع السابق (١٤١/١٨) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣٦. قال الطبري:" حدثنا ابن حميد قال: ثنا حكّام عن عنبسة عن الكلبي: ﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ ﴾ من الذنب، ﴿وَءَامَنَ ﴾من الشرك، ﴿وَعَمِلَ صَٰلِحًا ﴾أدى ما افترضت عليه، ﴿ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ ﴾ عرف مثيبه إن خيراً فخيراً، وإن شراً فشراً"[١].

٣٧. قال الطبري:" حدثنا أبو كريب قال: ثنا أبو بكر بن عياش قال: كان عاصمٌ والكلبيُّ يقولان ــ جميعاً ــ في: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ ﴾[٢]، قال:" أهل الشرك والإسلام؛ حين اختصموا أيهم أفضل قال: جعل الشرك ملة"[٣].

٣٨. قال الطبري:" حدثنا ابن المثنى قال: ثنا محمد بن جعفر قال: ثنا شعبة عن منصور بن زاذان عن الحسن في هذه الآية:﴿ وَأَطْعِمُوا۟ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرَّ ﴾[٤]، قال:" القانع: الذي يقنع، والمعترُّ: الذي يعتريك". قال ــ القائل شعبة ــ: وقال الكلبيُّ:" القانع: الذي يسألك، والمعترُّ: الذي يعتريك يتعرض ولا يسألك"[٥].

٣٩. قال الطبري:" حدثنا ابن حميد قال: ثنا سلمة عن ابن إسحاق قال: ثني محمد بن أبي محمد عن سعيد أو عكرمة عن ابن عباس نحوه، إلا أنه جعل قوله فأنزل الله في النضر ثماني آيات... عن ابن إسحاق عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس"[٦].

---

1. ابن جرير، جامع البيان (٣٤٨/١٨)، والآية (٨٢) من سورة طه .
2. سورة الحج الآية (١٩) .
3. ابن جرير، جامع البيان (٥٨٩/١٨) .
4. سورة الحج الآية (٣٥) .
5. ابن جرير، جامع البيان (٦٣٨/١٨) .
6. المرجع السابق (٢٣٩/١٩)، ويعني هنا الآيات (٤ــ ١١) من سورة الفرقان، وقوله :عن ابن إسحاق عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، ليس تعليقاً؛ بل هو تحويل عن الإسناد الأول .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤٠. قال الطبري:" حدثنا ابن حميد قال: ثنا عنبسة[1] عن الكلبي: ﴿وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾[2] قال: صدقاً"[3].

٤١. قال الطبري:" حدثني عبد الله بن أحمد المروزي قال: ثنا علي بن حسين بن واقد قال: ثني أبي قال: ثنا الأعمش قال: ثنا سعيد بن جبير عن ابن عباس:" ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ﴾ إذا نظرت إليها تريد الخيانة أم لا، ﴿وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾ إذا قدرت عليها أتزني بها أم لا، قال: ثمَّ سكتَ، ثمَّ قال: ألا أخبركم بالتي تليها؟ قلت: نعم، قال: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾: قادر أن يجزي بالحسنة الحسنة، وبالسيئة السيئة، ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾. قال الحسين بن واقد:" فقلت للأعمش: حدثني الكلبيُّ إلا أنه قال:" إنَّ الله قادر على أن يجزي بالسيئة السيئة، وبالحسنة عشراً"، وقال الأعمش:" لو أنَّ الذي عند الكلبي عندي ما خرج مني إلا بخفير"[4].

قول الأعمش هذا من الألفاظ التي انفرد بها، ولم تعرف عن غيره، ويحتمل أن يكون قدحاً أو مدحاً، فإن كان قدحاً فبيانه أن الكلبيَّ ليس من أهل التأويل، ولا يجوز أنْ يتكلم فيه إلا أن يضطره صاحب الشرطة، فحكمه في ذاك حكم المضطر، وإن كان مدحاً فبيانه أنَّ علم الكلبيِّ في التفسير عزيز، وتحصَّلَ له فيه ما لم يتحصل لغيره، فعليه أن يضنَّ بشيء منه إلا أن يضطره إليه مضطر،

---

1. كذا هو في نسخ تفسير الطبري المطبوعة كلها؛ بإسقاط حكام بن سلم الكناني من السند بين ابن حميد وعنبسة، وهو خطأ ظاهر، وأصل السند: حدثنا ابن حميد قال: ثنا حكام عن عنبسة عن الكلبي...

2. سورة الأحزاب الآية (٧٠) .

3. ابن جرير، جامع البيان (٢٠/٣٣٥) .

4. المرجع السابق (٢١/٣٦٩ــ ٣٧٠)، وفي نسخة الشيخ شاكر وقع في النص: بحقير، بالحاء المهملة! وهو غلط بيِّن، وفي المطبوع من كامل ابن عدي وقع خطأ آخر في قول الأعمش:" إلا بحفير... بحاء مهملة، الكامل (٧/٢٧٦)، والأثر في تفسير الآيتين (١٩ ــ ٢٠) من سورة غافر .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولعل الثاني هو المراد؛ ذلكم أنَّ الأعمش قال: قادر أن يجزي بالحسنة الحسنة، وبالسيئة السيئة، فزاد عليه الكلبي: إن الله قادر على أن يجزي بالسيئة السيئة، وبالحسنة عشراً، وهي زيادة لا شكَّ عزيزة، وتظهر فيها براعة الكلبيِّ في التأويل وحسن الاستنباط، والله أعلم.

٤٢. قال الطبري:" حدثنا ابن عبد الأعلى قال: ثنا ابن ثور عن معمر قال: قال بعضهم في قوله: ﴿وَٱلْغَوْاْ فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ﴾[1]، قال:" تحدثوا وصيحوا كيما لا تسمعوه"[2]، وهذا (البعض) هو الكلبي؛ فعنه أخرجه عبد الرزاق في تفسيره[3].

٤٣. قال الطبري:" ثنا ابن حميد قال: ثنا مهران عن سفيان عن الكلبي عن الحسن بن سعيد عن علي ـ رضي الله عنه ـ: ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾[4]، قال: الموز"[5].

٤٤. قال الطبري:" حدثنا ابن عبد الأعلى قال: ثنا ابن ثور عن معمر قال: قال الكلبي:"﴿قَدْ يَئِسُواْ مِنَ ٱلْأَخِرَةِ﴾[6]، يعني اليهود والنصارى يقول: قد يئسوا من ثواب الآخرة وكرامتها، كما يئس الكفار الذين قد ماتوا فهم في القبور من الجنة حين رأوا مقعدهم من النار"[7].

---

1. سورة فصلت الآية (٢٦) .
2. ابن جرير، جامع البيان (٤٦١/٢١) .
3. عبد الرزاق، التفسير (١٥٣/٣) الأثر (٢٧٠٣) .
4. سورة الواقعة الآية (٢٩) .
5. ابن جرير، جامع البيان (١١٢/٢٣) .
6. سورة الممتحنة الآية (١٣) .
7. ابن جرير، جامع البيان (٣٤٨/٢٣).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤٥. قال الطبري:" حدثنا ابن عبد الأعلى قال: ثنا ابن ثور عن معمر عن الكلبي في قوله:﴿ مَّشَّآءٍۭ بِنَمِيمٍ ﴾[1]، قال:" هو الأخنس بن شريق، وأصله من ثقيف، وعداده في بني زهرة"[2].

٤٦. قال الطبري:" حدثنا ابن عبد الأعلى قال: ثنا ابن ثور عن معمر عن قتادة في قوله: ﴿ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ ﴾[3]، قال:" ليزهقونك"، وقال الكلبي:" ليصرعونك"[4].

٤٧. قال الطبري:" حدثنا بشر قال: ثنا يزيد قال: ثنا سعيد عن الكلبي:" ﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا۟ كَمَا ظَنَنتُمْ ﴾[5] ظنَّ كفارُ الجنِّ كما ظنَّ كفرةُ الإنس؛ أن لن يبعث الله رسولاً"[6].

٤٨. قال الطبري:" حدثنا بشر قال: ثنا يزيد عن الكلبيِّ في قوله:﴿ وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴾[7]: أن يطيعوا هذا الرسول فيرشدهم أو يعصوه فيهلكهم"[8]. كذا في جميع نسخ التفسير: ثنا يزيد ــ وهو ابن زريع ــ عن الكلبي، ويزيد ممن يروي عن طبقة دون طبقة الكلبي، فروايته مشهورة عن سعيد بن أبي عروبة ــ وهو أوثق الناس فيه ــ عن قتادة، وقتادة من طبقة الكلبي كما هو معلوم، فإذا كان الأمر كذلك فالصحيح أنَّ في السند سقطاً بين

---

[1] سورة القلم الآية (١١) .

[2] ابن جرير، جامع البيان (٥٣٥/٢٣) .

[3] سورة القلم الآية (٥١) .

[4] ابن جرير، جامع البيان (٥٦٥/٢٣) .

[5] سورة الجن الآية (٧) .

[6] ابن جرير، جامع البيان (٦٥٧/٢٣) .

[7]. سورة الجن الآية (١٠) .

[8]. ابن جرير، جامع البيان (٦٥٨/٢٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يزيد والكلبي، وأصله: حدثنا بشر قال: ثنا يزيد قال: ثنا سعيد عن الكلبي، كما هو في الإسناد قبله.

ثمَّ رأيتُ أنَّ الإمام المزي ــ رحمه الله ــ قد عدَّ يزيد بن زريع فيمن روى عن الكلبي[1]، وهو من حيث الإمكان جائز، فمولد يزيد بن زريع سنة إحدى ومائة، ووفاة الكلبي بالكوفة سنة ست وأربعين ومائة، وعمر يزيد عند وفاة الكلبي خمسة وأربعون عاماً، والكلبي كوفي، وابن زريع بصري، وهما مصرا الحديث آنذاك، والرحلة في الطلب إليهما عامرة، وبعض شيوخ يزيد كوفيون؛ كسفيان الثوري ــ مثلاً ــ، فحديث يزيد عن الكلبي يحتمل الاتصال، وحاصل الأمر أنَّ يزيد يروي عن الكلبي مرة بواسطة سعيد بن أبي عروبة، ومرة دون واسطته.

هذا من حيث الإمكان؛ لكنَّ أحداً من المحدثين لم يصرح برواية ابن زريع عن الكلبي، وليس في كلام المزي ــ رحمه الله ــ ما يدل على الاتصال، حيث قال: روى عنه:... ويزيد بن زريع، ولا يفيد كلامه هذا الاتصال قط؛ فمنهج المزي أن يذكر كلَّ من له رواية عن الشيخ، بصرف النظر عن الاتصال وعدمه، وليس الأمر كما يذهب إليه مغلطاي ــ رحمه الله ــ في إكمال تهذيب الكمال، حين فهمَ قول المزي: روى عنه، معنى الاتصال، فأداه هذا إلى التعقب على المزي في مواطن كثيرة من إكماله دون داع يذكر، ثمَّ إنَّ المزي لم يذكر الكلبيَّ ضمن من روى عنهم يزيد، لذا فالصحيح أن الإسناد قد وقع فيه سقط بين يزيد والكلبي، والله تعالى أعلم .

---

[1]. المزي، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن (ت ٧٤٢هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٨م، تحقيق: د.بشار عواد، (٣١٨/٦) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤٩. قال الطبري:" حدثنا ابن عبد الأعلى قال: ثنا ابن ثور عن معمر عن الكلبي: ﴿ فَأَخَذَهُ ٱللَّهُ نَكَالَ ٱلْآخِرَةِ وَٱلْأُولَىٰ ﴾[1]، قال: نكال الآخرة من المعصية والأولى"[2].

٥٠. قال الطبري:" حدثنا ابن عبد الأعلى قال: ثنا ابن ثور عن معمر عن الكلبي في قوله: ﴿ وَإِذَا ٱلْبِحَارُ سُجِّرَتْ ﴾[3]، قال:" ملئت؛ ألا ترى أنه قال: ﴿ وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ ﴾"[4].

٥١. قال الطبري:" حدثنا ابن عبد الأعلى قال: ثنا ابن ثور عن معمر عن الحسن: ﴿ وَإِذَا ٱلْبِحَارُ فُجِّرَتْ ﴾[5]، قال:" فُجِّرَ بعضها في بعض فذهب ماؤها"، وقال الكلبي:" ملئت"[6].

٥٢. قال الطبري:" حدثنا ابن عبد الأعلى قال: ثنا ابن ثور عن معمر عن الكلبي في قوله: ﴿ تَسْنِيمٍ ﴾[7] قال: تسنيم ينصب عليهم من فوقهم، وهو شراب المقربين"[8].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

1. سورة النازعات الآية (٢٥) .
2. ابن جرير، جامع البيان (٢٠٥/٢٤) .
3. سورة التكوير الآية (٦) .
4. ابن جرير، جامع البيان (٢٤٣/٢٤)، والآية (٦) من سورة الطور .
5. سورة الانفطار الآية (٣) .
6. ابن جرير، جامع البيان (٢٦٨/٢٤) .
7. سورة المطففين الآية (٢٧) .
8. ابن جرير، جامع البيان (٣٠٠/٢٤) .

٥٣. قال الطبري:" حدثنا خلاد بن أسلم قال: أخبرنا النضر عن هارون القاري: قال: ثني هلال عن أبي شيخ الهُنَائي في قراءة أبيٍّ: ﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ ﴾[1]، وقال الكلبيُّ: إن الآمنة في هذا الموضع يعني به: المؤمنة"[2].

٥٤. قال الطبري:" حدثني خلاد بن أسلم قال: أخبرنا النضر بن شميل عن هارون القاري قال: ثني هلال عن أبي الشيخ الهُنَائي في قراءة أبيٍّ:﴿ فَٱدۡخُلِي فِي عِبَٰدِي ﴾، وفي قول الكلبي:" ﴿ فَٱدۡخُلِي فِي عِبَٰدِي وَٱدۡخُلِي جَنَّتِي ﴾[3] يعني: الروح ترجع في الجسد"[4].

٥٥. قال الطبري:" حدثنا ابن عبد الأعلى قال: ثنا ابن ثور عن معمر عن الكلبي:" ﴿ وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيۡتُونِ ﴾[5] هو الذي ترون"[6].

٥٦. قال الطـبري:" حدثنا ابن عبد الأعلى قال: ثنا ابن ثور عن معمر عن الكلبي:" أما ﴿ وَطُورِ سِينِينَ ﴾[7] فهو الجبل ذو الشجر"[8].

٥٧. قال الطبري:" حدثنا ابن عبد الأعلى قال: ثنا ابن ثور عن معمر عن قتادة ــ هو والكلبي ــ: ﴿ فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ ﴾[9] قالا:" في أحسن صورة"[1].

---

1. سورة الفجر الآية (٢٧) .
2. ابن جرير، جامع البيان (٤٢٤/٢٤) .
3. سورة الفجر الآيتان (٢٩ــ٣٠) .
4. ابن جرير، جامع البيان (٤٢٦/٢٤) .
5. سورة التين الآية (١) .
6. ابن جرير، جامع البيان (٥٠٢/٢٤) .
7. سورة التين الآية (٢) .
8. ابن جرير، جامع البيان (٥٠٤/٢٤) .
9. سورة التين الآية (٤) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥٨. قال الطبري:" حدثنا ابن عبد الأعلى قال: ثنا ابن ثور عن معمر عن الكلبي:" ﴿ فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِٱلدِّينِ ﴾[٢] إنما يعني الإنسان؛ يقول: خلقتك في أحسن تقويم؛ فما يكذبك أيها الإنسان بعد بالدين؟!"[٣].

٥٩. قال الطبري:" حُدثت عن يحيى بن زياد الفراء قال: ثني أبو بكر بن عياش عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس: أنه كان يقرأ (من كل امرئ سلام)[٤].

٦٠. قال الطبري:" حدثنا ابن عبد الأعلى قال: ثنا ابن ثور عن معمر عن قتادة: ﴿ فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا ﴾[٥]، قال:" هي الخيل"، وقال الكلبيُّ:" تقدح بحوافرها حتى يخرج منها النار"[٦].

٦١. قال الطبري:" ثنا ابن عبد الأعلى قال: ثنا ابن ثور عن معمر عن الكلبي: ﴿ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ ﴾[٧]، قال:" كانت لهم رحلتان: رحلة في الشتاء إلى اليمن، ورحلة في الصيف إلى الشأم"[٨].

إذاً؛ فمجموع روايات الكلبيِّ محمدِ بن السائب في تفسير الإمام الطبري إحدى وستون رواية، وهي قليلة جداً إذا ما نُظرَ إلى مجموع روايات ابن جرير في تفسيره، وهي في عدِّ نسخة دار السلام تزيد عن مائتين وثمانية وثلاثين ألفاً،

---

1. ابن جرير، جامع البيان (٥٠٧/٢٤) .
2. سورة التين الآية (٧) .
3. ابن جرير، جامع البيان (٥١٥/٢٤) .
4. المرجع السابق (٥٣٤/٢٤)، وهي في قراءة الآيتين (٤ــ٥) من سورة القدر .
5. سورة العاديات الآية (٢) .
6. ابن جرير، جامع البيان (٥٦٠/٢٤) .
7. سورة قريش الآية (٢) .
8. ابن جرير، جامع البيان (٦٢٢/٢٤) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أي بنسبة ١٦, %، وتقسم تلكم الروايات ــ من حيث منتهى أسانيدها ــ إلى قسمين:

القسم الأول: ما كان من قِبل الكلبيِّ نفسه وتأويله، لا من منقوله، وهي غالب تلك الروايات وأكثرها، وعددها ثمانية وأربعون خبراً، أي بنسبة ٧٩%، تنتهي أسانيدها إلى الكلبيِّ، وكلام الكلبي في هذه الأخبار إنما هو من باب التفسير اللغوي، وعمله فيها نقل معاني اللسان العربي[١]، أو تفسير الآيات بحسب ظواهر التنزيل المتفقة مع معاني اللسان العربي[٢].

لكنَّ الملاحظ أنَّ الإمام الطبري ــ رحمه الله ــ لم ينتهج نهجاً واحداً بالنسبة لإيراد اسم الكلبي فيها؛ بل تباين نهجه في ذلك على وجهين:

الأول: التصريح باسم الكلبيِّ في معظمها، وقد يشاركه ــ أحياناً ــ فيما يذهب إليه من تأويل: قتادةُ، أو الحسنُ[٣].

الثاني: إبهام اسم الكلبي في السند، فيقول ــ مثلاً ــ:...عن معمر قال: قال بعضهم، أو:...عن معمر عمَّن ذكره قال، أو:...عن معمر قال: بلغه، أو:...عن معمر عن بعض أهل التأويل[٤]، وفي كلٍّ يكون المبهم ــ بعد البحث ــ الكلبيَّ، فهل هذا الإبهام من الإمام الطبري نفسه، أم ممن فوقه من رجال الإسناد؟

---

1. ينظر للمثال على ذلك الأخبار: (٤)، (٧)، (١٣)، (١٤)، (٢١)، (٢٦)، (٢٩)، (٣٠)، (٣٢) ، (٣٣)، (٣٤)، (٣٥)، (٣٨)، (٤٠)، (٤٢)، (٤٦)، (٥٠)، (٥١)، (٥٢)، (٥٣)، (٥٧)، (٦٠) .

2. ينظر للمثال على ذلك الأخبار: (٦)، (٨)، (٩)، (١٠)، (١٢)، (١٦)، (١٩)، (٢٠)، (٢٢)، (٢٤)، (٢٥)، (٣٦)، (٣٧)، (٤١)، (٤٤)، (٤٧)، (٤٨)، (٤٩)، (٥٤)، (٥٥)، (٥٦)، (٥٨)، (٦١).

3. وعدد هذه الأخبار التي صرح فيها الإمام الطبري باسم الكلبي هو أربعون خبراً، أما أرقامها: (٤)، (٥)، (٦)، (٧)، (٩)، (١٠)، (١١)، (١٦)، (١٩)، (٢١)، (٢٢)، (٢٦)، (٢٩)، (٣٠)، (٣٢)، (٣٣)، (٣٤)، (٣٥)، (٣٦)، (٣٧)، (٣٨)، (٤٠)، (٤١)، (٤٤)، (٤٥)، (٤٦)، (٤٧)، (٤٨)، (٤٩)، (٥٠)، (٥١)، (٥٢)، (٥٣)، (٥٤)، (٥٥)، (٥٦)، (٥٧)، (٥٨)، (٦٠)، (٦١).

4. وعدد الأخبار التي أبهم فيها الأمام الطبريُّ ــ رحمه الله ــ اسمَ الكلبيِّ ثمانية أخبار، أرقامها: (٨)، (١٢)، (١٣)، (١٤)، (٢٠)، (٢٤)، (٢٥)، (٤٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الظاهر ــ والله أعلم ــ أنَّ الإبهام الواقع في اسم الكلبي هو من تصرف الإمام الطبري نفسه، وذلك لسببين:

الأول: أنَّ الإبهام وقع في اسم الكلبي مع اختلاف المخرج عن معمر، ومع اختلاف الأسانيد يصعب القول أنهم ــ كلهم ــ اتفقوا على الإبهام، خاصة أن تلك الأسانيد قد روي بها أخبار عن الكلبي مع التصريح باسمه.

الثاني: أنه بتتبع تلكم الأخبار في مظانِّها التي روتها بأسانيدها، وجدت أنها أوردت تلك الأخبار نفسها عن معمر عن الكلبي مع التصريح باسمه دون إبهام[1].

فما الذي دعا الإمام الطبري ــ رحمه الله ــ إلى إبهام اسم الكلبي في بعض مروياته، مع التصريح باسمه في غيرها؟

لم تظهر لي إجابة واضحة على هذه الإشكال، ذلكم:

ــ أنَّ الإمام الطبري لم يبهم مرويات الكلبي بإسناد معين، بل أبهم اسم الكلبي في أسانيد مختلفة المخارج عن معمر؛ فهو لم يحدد سياقاً واحداً للإبهام.

ــ ثمَّ إنَّ الإمام الطبري أبهم الكلبيَّ في أسانيد بعض الأخبار، مع أنه صرح باسمه في أخبار أخرى سيقت بتلك الأسانيد نفسها! فيقول ــ مثلاً ــ في بعض الأخبار:" حدثنا محمد بن عبد الأعلى قال: ثنا ابن ثور عن معمر عن بعضهم[2]، بإبهام الكلبي، ثم يحدث بأخبار أخرى بالإسناد نفسه فيها التصريح باسم الكلبي[3].

ــ وذهب وَهْلي إلى أن هذه الأخبار قد يجمعها موضوع واحد، فإذا هي ــ أيضاً ــ مختلفة الموضوعات، فمن تفسير لغوي، إلى تأويل بحسب ظاهر التنزيل

---

1. وقد سبقت الإشارة إلى إخراج عبد الرزاق ــ رحمه الله ــ لتلك الأخبار في تفسيره دون إبهام اسم الكلبي .

2. تنظر الأخبار رقم: (٨)، (١٣)، (١٤)، (٢٠)، (٤٢) .

3. تنظر الأخبار رقم: (٥)، (٦)، (٩)، (١٠)، (١١)، (١٦)، (٢١)، (٢٢)، (٣٠) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والسياق، إلى الإخبار عن نزول الآية في كذا وكذا، فهل الأمر مجرد تنويع في سياق السند؟!

على أية حال فليس مما يؤخذ على الإمام الطبري إيراده شيئاً من قيل الكلبي وتأويله في التفسير؛ إذ إنَّ ذلك لا يعدو أن يكون نقلاً عن أهل اللسان، فليس عمل الكلبيِّ ــ كما قال البيهقي ــ:" إلا تفسير ألفاظه بما تشهد له به لغات العرب، وعمله في ذلك الجمع والتقريب فقط"[1]، خاصة أن النقاد قد راعوا جانب الاختصاص في حكمهم على بعض الضعفاء، وعن منهجهم في ذلك قال ابن عدي في الكلبي خاصة:" وللكلبي غير ما ذكرت من الحديث أحاديث صالحة، وخاصة عن أبي صالح، وهو رجل معروف بالتفسير، وليس لأحد تفسير أطول ولا أشبع منه... وحدث عن الكلبيِّ: الثوريُّ، وشعبة، وإن كانا حدثا عنه بالشيء اليسير غير المسند، وحدث عن الكلبي: ابن عيينة، وحماد بن سلمة، وإسماعيل ابن عياش، وهشيم، وغيرهم من ثقات الناس، ورضوه بالتفسير، وأما في الحديث فخاصة إذا روى عن أبي صالح عن ابن عباس ففيه مناكير"[2]، وهذا قتادة يثني على الكلبي في التفسير فيقول:"ما أرى أحداً يجري مع الكلبي في التفسير في عنان"[3].

وقد سبق بيان أنَّ النقاد فرَّقوا في الحكم على الضعفاء بين ما كان من اختصاصهم وما يحسنونه، وبين غيرها من المسندات، وقد مرَّ في التمهيد كلام الأئمة النقاد في بقية بن الوليد، وموسى بن عبيدة، وأبي معشر، والبكائي، وابن إسحاق، وجويبر بن سعيد، وغيرهم، فما من داع للإعادة[4].

---

1. البيهقي، دلائل النبوة (٣٧/١) .

2. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٢٨٢/٧) .

3. ابن جرير، مقدمة جامع البيان (١٠٣/١)، فصل: ذكر الأخبار عن بعض السلف فيمن كان من قدماء المفسرين محموداً علمه بالتفسير، ومن كان منهم مذموماً علمه به .

4. ينظر: التمهيد في مقدمة هذا الفصل (٣٠ــ٣٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثمَّ يضاف إلى ذلك أنَّ أسانيد الإمام الطبري إلى محمد بن السائب الكلبي غالبها صحيحة، وهي ــ بحذف ابن جرير ــ:

الإسناد الأول: أبو كريب قال: حدثنا أبو بكر بن عياش عن الكلبي[1].

وهو إسناد صحيح إلى الكلبي؛ فأبو كريب محمد بن العلاء الهمداني الكوفي، ثقة أخرج له الستة[2]، وأبو بكر بن عياش ثقة، لخص ابن عدي القول فيه:" وهو من مشهوري مشايخ الكوفة، ومن المختصين بالرواية عن جملة مشايخهم... وهو في رواياته عن كلٍّ من روى عندي لا بأس به، وذاك أني لم أجد له حديثا منكرا إذا روى عنه ثقــة، إلا أن يروي عنه ضعيف"[3].

الإسناد الثاني: مــحمد بن عبد الأعلى قال: حــدثنا محمد بن ثور قال:حدثنا معمر عن الكلبي[4].

إسناد صحيح؛ فمحمد بن عبد الأعلى ثقة أخرج له الستة[5]، ومحمد بن ثور ثقة أخرج له الجماعة، فضلّه أبو زرعة الرازي على عبد الرزاق؛ قال ابن أبي حاتم:" سمعت أبا زرعة يقول ــ وسألته عن محمد بن ثور، وهشام بن يوسف، وعبد الرزاق ــ فقال: ابن ثور أفضلهم"[6]، ومعمر هو الإمام الثقة الحجة

---

1. روي بهذا الإسناد الأخبار: (٤)، (٣٧) .

2. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٦٢/٨)، والمزي، تهذيب الكمال (٤٦٦/٦)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٦٦٧/٣) .

3. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٤٠/٥)، وينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (٤٩٢/٤) .

4. وبه رويت معظم أســانيد الطــبري إلــى الكلبي ما كان من قوله وتأويله، ومجموعها تسعة وعشرون خبرا، وهــي الأخبــار: (٥)، (٦)، (٨)، (٩)، (١٠)، (١١)، (١٢)، (١٣)، (١٤)، (١٦)، (١٩)، (٢٠)، (٢١)، (٢٢)، (٣٠)، (٤٢)، (٤٤)، (٤٥)، (٤٦)، (٤٩)، (٥٠)، (٥١)، (٥٢)، (٥٥)، (٥٦)، (٥٧)، (٥٨)، (٦٠)، (٦١) .

5. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢١/٨)، والمزي، تهذيب الكمال (٣٩٣/٦)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٦٢١/٣) .

6. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديــل (٢٩٢/٧)، والمزي، تهذيب الكمال (٢٥٩/٦)، وابــن حجــر، تهذيب التهذيب (٥٢٧/٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المجمع على عدالته، بل هو من مدارات الأسانيد، كما قال ابن المديني[1]، ولا يضر معمراً في هذا الإسناد ما قاله أبو حاتم:" معمر بن راشد ما حدث بالبصرة ففيه أغاليط"[2]؛ فابن ثور صنعاني.

الإسناد الثالث: محمد بن حميد قال: حدثنا يحيى بن واضح قال: حدثنا الحسين بن واقد عن الكلبي[3].

وهو إسناد ضعيف من أجل محمد بن حميد؛ فهو كثير المناكير، قال ابن عدي:" وتكثر أحاديث ابن حميد التي أنكرت عليه إن ذكرناها، على أنّ أحمد بن حنبل قد أثنى عليه خيراً لصلابته في السنة"[4].

وكلام ابن عدي السابق يفسر ما قد يبدو من ثناء الإمام أحمد على ابن حميد، فهو ثناء خاص لصلابته في السنة، ومقارعته أهل البدع، أو أنّ الإمام أحمد أثنى عليه قبل معرفته بما هو عليه من ضعف، والدليل سؤال أبي علي النيسابوري لابن خزيمة قال:" لو حدث الأستاذ عن محمد بن حميد؛ فإنّ أحمد قد أحسن الثناء عليه؟ فقال: إنه لم يعرفه، ولو عرفه كما عرفناه ما أثنى عليه أصلاً"، ويؤكد ما قاله الأستاذ ابن خزيمة قول أبي حاتم الرازي:" سألني يحيى ابن معين عن ابن حميد ــ مِنْ قبل أن يَظْهرَ منه ما ظهر ــ فقال: أيّ شيء ينقمون منه؟! فقلت: يكون في كتابه شيء فيقول: ليس هذا هكذا، فيأخذ القلم فيغيره! فقال ــ يعني ابن معين ــ: بئس هذه الخصلة! قدم علينا بغداد فأخذنا منه كتاب يعقوب القمّي، ففرقنا الأوراق بيننا ومعنا أحمد، فسمعناه ولم نر إلا خيراً".

---

1. ابن المديني، أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر (ت ٢٣٤هـ)، العلل، دار غراس، الكويت، ط١، ١٤٢٣هـ ــ ٢٠٠٢م، تحقيق: حسام بوقريص، (٣٩ ــ ٥٧) .
2. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢٩٣/٨) .
3. وبه روي الخبر (٧) .
4. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٥٣٠/٧) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالظاهر ــ والله أعلم ــ أنَّ الإمامين: أحمدَ وابنَ معين، حكما بقبول الرجل حسبما ظهر لهما، أو قبل تغير حاله، حيث لم يمكث في بغداد إلا قليلاً، أما من سبر حاله، وتحقق منه فقد عرف رداءة ضبطه، وقد ذهب غير واحد من النقاد إلى رميه بالكذب، كصالح بن محمد الحافظ (جزرة)، وإسحاق بن منصور الكوسج، وأبي زرعة وأبي حاتم الرزايين، وابن خراش، والنسائي، والنصوص في ذلك تطول[1].

أما مَنْ فوقَ ابن حميد فهم ثقات، فيحيى بن واضح ثقة صدوق[2]، والحسين ابن واقد ثقة له أوهام، ربما أخطأ[3].

إذاً؛ فالإسناد ضعيف، لكنَّ المعنى صحيح من حيث اللغة، قال ابن كثير بعد نقله لاختلاف السلف ــ ومنها قول الكلبي ــ في تفسير الآية:" وكل هذه العبارات متقاربة في المعنى، وحاصلها: الإسلام للهلكة، والحبس عن الخير، والارتهان عن درك المطلوب"[4]، ولم ينفرد الكلبي بهذا المعنى، فقد قال الإمام أبو جعفر النحاس في معاني القرآن:" ثم قال ــ جلَّ وعزَّ ــ: ﴿وَذَكِّرْ بِهِۦٓ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ بِمَا كَسَبَتْ﴾ ، قال مجاهد: تسلم، وقال الكسائي والأخفش: أي تجزى، وقال الفراء: أي ترتهن، وهذه المعاني متقاربة"[5]، وهذا متسق مع منهج الإمام

---

1. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣١١/٧)، والذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، ميزان الاعتدال، دار المعرفة، بيروت، د.ت، تحقيق: علي البجاوي، (٥٣٠/٣)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٥٤٦/٣) .

2. ينظر: ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢٣٩/٩)، والذهبي، ميزان الاعتدال (٤ /٤١٣)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٣٩٥/٤) .

3. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٧٤/٣)، والمزي، تهذيب الكمال (٢٠٥/٢)، والذهبي، ميزان الاعتدال (٥٤٩/١)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٤٣٨/١) .

4. ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (١٤٩/٢) .

5. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت ٣٣٨هـ)، معاني القرآن، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩هـ، تحقيق: محمد علي الصابوني، (٤٤٣/٢ ــ ٤٤٤) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الطبري حين جعل أصوب المفسرين هو من كان تفسيره متسقاً ومعـاني اللغـة العربية، كائناً من كان هذا المفسر.

الإسناد الرابع: الحسن بن يحيى قال: أخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن الكلبي[1]، ولم يصرح الإمام الطبري باسم الكلبي في الخبرين الذين رواهما بهذا الإسناد، بل قال في الأول:...عن معمر عن بعض أهل التأويل، وفي الثاني:... عن معمر قال: بلغه في قوله تعالى...

وهو إسناد مقبول رغم ما يوجه للحسن شيخ الطبري من نقد، فالنسائي تلميذ الحسن قال:" لا شيء، خفيف الدماغ"، وقـال مرة:" لا بأس به"[2]، وليس هذا مما يوثّقُ الراوي، خاصة فيما انفرد به، لكنَّه لا يسلب السند صحته، فرواية الطبري عن عبد الرزاق ليست سماعاً، بل هي ــ في أصلها ــ صحيفة تلقاها الطبري بواسطة الحسن عن عبد الرزاق، ولذلك استعمل الطبري صيغة: أخبرنا، الدالة على العرض أو الإجازة، وعبد الرزاق هو الإمام الحافظ، قدَّمه غير واحد من النقاد على جميع تلامذة معمر[3].

الإسناد الخامس: المثنى قال: حدثنا إسحاق قال: حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن الكلبي[4]، وأبهم الإمام الطبري الكلبي فقال:...عن معمر قال: بلغه في قوله تعالى...

إسناد صحيح؛ المثنى هو ابن إبراهيم، وكان الطبري مرة يسميه: المثنى بن إبراهيم الطبري[5]، ومرة: الآملي[6]، وليس اختلافاً، فآمل مدينة بطبرستان، والمثنى مجهول رغم كثرة رواية الإمام الطبري عنه في التفسير والتاريخ، لكنَّه

---

1. وبه روى الإمام الطبري الخبرين: (١٣)، (٢٥) .
2. ينظر: المزي، تهذيب الكمال (١٧٠/٢)، والذهبي، ميزان الاعتدال (٥٢٥/١)، وابـن حجـر، تهـذيب التهذيب (٤١٦/١) .
3. ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (٥٧٢/٢) .
4. وبه روي الخبر (٢٤) .
5. ابن جرير، جامع البيان (٢٠٨/١) .
6. المرجع السابق (٢٠٥/١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لم يرو عنه في «تهذيب الآثار» في أحاديث الأبواب، أو في تلك الأحاديث التي صححها، بل روى عنه خبراً واحداً في مسند الزبير بن العوام من التهذيب، له تعلق بتفسير قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾[1]، فقال:" ذكر من قال: إنما نزلت هذه الآية في المنافق واليهودي... ثمَّ ذكر الأثر نفسه الذي ذكره في التفسير من طريق المثنى بن إبراهيم قال: حدثنا أبو حذيفة قال: حدثنا شبل عن ابن أبي نجيح عن مجاهد...[2]، وفيه دلالة أخرى على تفريق الإمام الطبري ــ رحمه الله ــ بين أحاديث الأحكام وغيرها كالتفسير والتاريخ، ولم أجد للمثنى هذا ترجمة في كتب الرجال، ولم يعرفه من اعتنى بكتب الطبري أو رجاله، قال الشيخ شاكر في تحقيقه لتفسير الطبري:" أما المثنى شيخ الطبري: فهو المثنى بن إبراهيم الآملي، يروي عنه الطبري كثيراً في التفسير والتاريخ"[3]، ولم يعرفه الشيخ أكرم زيادة صاحب كتاب «معجم شيوخ الطبري»[4].

وهنا يجدر تسجيل أمرين:

الأول: ظاهرة الجهالة في شيوخ الإمام الطبري، خاصة من شيوخ بلده طبرستان، وليس هذا موضعه؛ فإن بيانه سيأتي في الفصل الثالث ــ إن شاء الله ــ.

الثاني: أنه لا بد من التفريق بين رواية الإمام الطبري عن شيوخه فيما كان صحفاً أو غير ذلك من طرق التحمل، فإن أصل الرواية في الصحف محفوظة، وإن أداها من طُعِنَ في حفظه أو انُّهم، إلا إن كان مما لا يعنى بكتبه، وهذا

---

1. سورة النساء الآية (٦٥) .

2. ابن جرير، جامع البيان (٨ /٥٢٤)، وتهذيب الآثار، مسند الزبير (٤٢٩) الأثر (٧٧٤) .

3. المرجع السابق (١ /١٧٦ الحاشية) .

4. زيادة، أكرم بن محمد الفالوجي، معجم شيوخ الطبري، الدار الأثرية ــ دار ابن عفان، عمان ــ القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ ــ ٢٠٠٥م، (٤٣٣ ــ ٤٣٥) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ينطبق على شيخي الطبري: محمد بن حميد، والمثنى بن إبراهيم، الأول متهم، والثاني مجهول، لكنَّ أصل الرواية محفوظ،" وما بنا حاجة إلى ترجمته من جهة الجرح والتعديل؛ فإنَّ هذا التفسير الذي يرويه معروف عند أهل العلم بالحديث، وما هو إلا رواية كتاب، لا رواية حديث بعينه"[1]، فتفسير عبد الرزاق معروف متداول بين أهل العلم قديماً وحديثاً.

الإسناد السادس: الحسن بن محمد قال: حدثنا عفان قال :حدثنا همام عن الكلبي[2].

وهو إسناد صحيح، فالحسن هو ابن محمد بن الصباح الزعفراني صاحب الشافعي، ثقة إمام[3]، وعفان هو ابن مسلم الصفار الثقة الثابت الإمام، بل قدمه ابن معين على عبد الرحمن بن مهدي فقال:" عفان أثبت من عبد الرحمن ابن مهدي"، وكذا قال أحمد، ولما قال له الحسن الزعفراني:" من تابع عفانَ على كذا وكذا؟ قال أحمد: وعفان يحتاج إلى متابعة أحد؟!"[4]، وهمام هو ابن يحيى بن دينار العَوذي، الحافظ الثقة، قرنه ابن مهدي بسعيد ابن أبي عروبة، وروى له الجماعة، أمَّا كلام يحيى بن سعيد القطان في همام فإنه يتقى في همام، ذلكم: ــ أنه لم يكن يجالسه ولم يعرف حديثه، قال عبد الرحمن بن مهدي:" ظلمَ يحيى ابنُ سعيد همامَ بن يحيى؛ لم يكن له به علم ولا مجالسة".

---

1. قاله الشيخ شاكر ــ رحمه الله ــ في راو آخر هو شيخ للطبري ــ أيضاً ــ يسمى: موسى بن هارون الهمداني، وهو مجهول كذلك، جامع البيان (١٥٦/١الحاشية) .

2. روي به الخبر (٢٧) .

3. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٤١/٣)، والمزي، تهذيب الكمال (١٦٤/٢)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٤١٣/١) .

4. ينظر: ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، العلل ومعرفة الرجال، المكتب الإسلامي ــ دار الخاني، بيروت ــ الرياض، ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، (٤٣٤/٣)، والخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (٢٠٩/١٤)، والذهبي، ميزان الاعتدال (٨١/٣)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (١١٧/٣)، ولا يضرُّ عفانَ ما قاله سليمان بن حرب:" لو جهد جهده أن يضبط عن شعبة حديثاً واحداً ما قدر عليه"؛ فإنه لا وجه له، قال أحمد:" ما رأيت أحداً أحسن حديثاً عن شعبة من عفان"، ولعله من كلام الأقران، فلا عبرة به حينئذٍ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ـ أنَّ هماماً كان ممن يحدث من حفظه، فكان يهم في الشيء بعد الشيء، ثمَّ صار ينظر في كتبه، فقال:" كنَّا نخطئ كثيراً، فنستغفر الله تعالى"، وهذا يقتضي أن حديث همام بآخرة أصح ممن سمع منه قديماً، وقد نصَّ أحمد على ذلك، فلعل ابن القطان حكم على سابق حديث همام، ولم ينظر في آخره.

ـ ولعل كلام القطان في همام كان لأمر خارج عن الحديث أصلاً، فقد أسند ابن عدي عن الإمام أحمد قوله:":" شهد يحيى بن سعيد في حداثته بشهادة، وكان همام على العدالة، يعني: أن هماماً لم يعدله، فتكلم فيه يحيى".

ـ ثمَّ إنَّ كلام القطان معارض بتعديل غيره من النقاد هماماً[1].

الإسناد السابع: الحسن بن محمد قال: حدثنا عبد الوهاب بن عطاء عن الكلبي[2].

وهو إسناد حسن، فالحسن هو ابن محمد بن الصباح صاحب الشافعي ثقة مرَّ ذكره، أما عبد الوهاب بن عطاء الخفاف أبو نصر، فصدوق لا بأس به، ضُعِّفَ في أحاديث معدودة، وهو ممن يعرف بالتفسير والعناية به، كان يقرأ التفسير عند ابن أبي عروبة فيقول عبدُ الله بنُ سلمة الأفطس:" يا عبد الوهاب! طرِّب طرِّب!"، قال أحمد:" كان يحيى بن سعيد حسن الرأي فيه".

وأنكر النقاد على عبد الوهاب حديثه في فضل العباس مرفوعاً:" اللهمَّ اغفر للعباس وولده مغفرة ظاهرة وباطنة... الحديث، وما له منكر غيره، وكان ابن معين يقول:" هذا موضوع"، قال صالح جزرة:" وعبد الوهاب لم يقل فيه حدثنا ثور، ولعله دلس فيه، وهو ثقة"، ونحوه قال ابن معين، ويرجحه أنَّ الإمام البخاري قال في عبد الوهاب:" يكتب حديثه، قيل له: يحتج به؟ قال:

---

[1]. ينظر: ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (٢٢٧/١)، والعقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى (ت ٣٢٢هـ)، كتاب الضعفاء، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م، تحقيق: حمدي السلفي، (١٤٨٢/٤)، وابن عدي، الكامل (٤٤٣/٨)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٢٨٤/٤ـ٢٨٥) .

[2]. روي به الخبر (٢٩) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أرجـو، إلاّ أنـه كان يدلس عـن ثـور وأقـوامٍ أحـاديثَ منـاكير"، ووثّـقَ عبدَ الوهَّاب الخفاف: ابن معين، والدارقطني[1].

الإسناد الثامن: محمد بن حميد قال: حدثنا حكام عن عنبسة عن الكلبي[2].

إسناد صحيح، مع ضعف محمد بن حميد، وقد سبق الكلام عنه، أما حكام فهو ابن سلْم الكناني وثقه ابن سعد، وابن معين، وأبو حاتم، وغيرهم[3]، وعنبسة ابن سعيد بن الضُّرَيس الأسْدي، وثقه ابن معين، وقال مرة:"لا بأس به"، ووثقه أحمد، وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، وغيرهم[4]، أما سبب صحة السند مع ضعف ابن حميد؛ فهو أن حديث حكام عن عنبسة إنما هي صحيفة كان يحدث بها، روى الإمام الطبري غالبها في «جامع البيان».

الإسناد التاسع: محمد بن المثنى قال: حدثنا محمد بن جعفر قـال: حـدثنا شعبة عن الكلبي[5].

وهي الرواية الوحيدة لشعبة عن الكلبي في تفسير الطبـري، وهـو إسـناد صحيح إلى الكلبي، فمحمد بن المثنى بن عبيد هو أبو موسى البصري (الـزَّمِن)

---

1. ينظر: ابن معين، التاريخ/ رواية الدوري (٨٣/٤)، وابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (٣٥٣/٢)، وأبو زرعة الرازي، عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد (ت ٢٦٤هـ)، الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي، نشر الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، تحقيق: د. سعدي الهاشمي، (٤٩٧/٢ـ٤٩٨)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٩٠/٦)، وابن عدي، الكامل (٥١٧/٦)، والخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (٢٧٨/١٢ـ٢٨١)، والمزي، تهذيب الكمال (١٩/٥)، والذهبي، ميزان الاعتدال (٦٨١/٢)، ومغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (٣٧٧/٨)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٦٣٨/٢ وما بعدها)، وابن المبرد، أبو المحاسن يوسف بن الحسن بن عبد الهادي (ت ٩٠٩هـ)، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م، تحقيق: د.روحية عبد الرحمن، (١٠٤) ترجمة (٦٥٨) .

2. وبه رويت الأخبار: (٣٢)، (٣٣)، (٣٤)، (٣٥)، (٣٦)، (٤٠).

3. ينظر: ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع (ت ٢٣٠هـ)، الطبقات الكبرى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م، تحقيق: د. علي محمد عمر، (٣٨٥/٩)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣١٥/٣)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٤٦١/١) .

4. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٥٢٤/٦)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٣٣٠/٣) .

5. وبه روي الخبر (٣٨) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثقة إمام ثبت[1]، ومحمد بن جعفر (غندر) الإمـــام من أثبت الناس في شعبة، قـــد لزمه عشرين سنة[2]، وأما شعبة فشعبة.

الإسناد العاشر: عبد الله بن أحمد المروزي قال: حدثنا علي بن حسين بن واقد قال: حدثني أبي قال: حدثني الكلبي[3].

إسناد حسن؛ المروزي يعرف بابن شبويه، بفتح المثلثة، وضم الموحدة التحتانية وتشديدها، ثقة مستقيم الحديث[4]، وعلي بن حسين بن واقد القرشي جرحه أبو حاتم فقال:" ضـــعيف الحديث"، وجعل ابن أبي حاتم هذا اللفظ فيمن لا يطرح حديثه بل يعتبر به[5]، وقال النسائي وغيره:" لا بأس به"، وقال الإمام البخاري:"رأينا عليَّ بن الحسين بن واقد في سنة عشر ومائتين، وكان أبو يعقوب ــ إسحاق بن راهويه ــ سيء الرأي فيه في حياته لعلة الإرجاء فتركناه، ثم كتبتُ عن إسحاق عنه"[6]، أما حسين فثقة له أوهام، ربما أخطأ، وقد مرَّ الكلام عليه.

الإسناد الحادي عشر: بشر قال: حدثنا يزيد قال: حدثنا سعيد عن الكلبي[7].

وهو إسناد صحيح؛ بشر بن معاذ العَقَدي الضرير، بصري صدوق صالح الحديث[8]، ويزيد بن زريع العيشي البصري الإمام الثبت، ولم يكن ابن القطان

---

1. ابن حجر، تهذيب التهذيب (٦٨٧/٣) .
2. ينظر: ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (٧٠٢/٢)، وابن حجر، تهذب التهذيب (٥٣١/٣) .
3. وبه روي الخبر (٤١) .
4. ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (٧/١١)، وابن ماكولا، أبو نصر علي بن هبة الله بن علي (ت ٤٧٥هـ)، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، دار الفاروق، القاهرة، مصورة عن طبعة حيدر أباد، ط٢، ١٩٩٣م، تحقيق: الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، (٢١/٥ــ٢٢) .
5. ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (٣٢٤) .
6. ينظر: العقيلي، الضعفاء (٩٥٥/٣) ترجمة (١٢٢٨)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢٣٠/٦)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (١٥٥/٣) .
7. وبه روي الخبران : (٤٧) ، (٤٨) .
8. ابن حجر، تهذيب التهذيب (٢٣١/١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يقدم أحداً في ابن أبي عروبة على يزيد[1]، أما سعيد فهو ابن أبي عروبة إمام محدثي البصرة وشيخهم، اختلط في آخره، لكنَّ سماع يزيد منه قديم، قال أحمد:" سماع يزيد بن زريع من سعيد قديم"، وكذا قال ابن حبان، وابن عدي[2].

الإسناد الثاني عشر: خلّاد بن أسلم قال: أخبرنا النضر بن شُمَيل عن هارون القاري قال: حدثني هلال عن أبي الشيخ الهُنَائي في قراءة أبي... وفي قول الكلبي[3]، وبتجريده إلى الكلبي: خلاد بن أسلم قال: أخبرنا النضر بن شميل عن هارون القاري وفي قول ــ أو قال ــ الكلبي.

وهو إسناد صحيح إلى الكلبي؛ خلاد ابن أسلم شيخ الطبري ثقة فاضل[4]، أما النضر فهو الإمام الحجة النحوي، ثقة مشهور، لم يطعن فيه بما تقوم به حجة[5]، وهارون القاري هو هارون بن موسى الأزدي العَتَكي النحوي، ثقة مقرئ حافظ[6].

ووقع في «معرفة الثقات» للعجلي:" هارون بن إبراهيم الأعور ضعيف الحديث، وكان يقرىء صاحب قراءات"[7]، وهو مشكل؛ حيث لم يضعِّف هارونَ القارئَ أحدٌ، وإن كان الإمام الطبري أنكر عليه حديثاً، لكنه حديث واحد[8]، من

---

1. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣٢٥/٩) .

2. ينظر: ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي (ت ٣٥٤هـ)، الثقات، مؤسسة الكتب الثقافية، مصورة عن طبعة حيدر أباد، ١٣٩٣هـ ــ ١٩٧٣م، (٣٦٠/٦)، وابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٤٥١/٤)، والعلائي، أبو سعيد خليل بن كيكلدي الشافعي (ت ٧٦١هـ)، كتاب المختلطين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٦٦م، تحقيق: د. رفعت فوزي وعلي عبد الباسط، (٤٣) ترجمة (١٨) .

3. روي به الخبران: (٥٣) ، (٥٤) .

4. ابن حجر، تهذيب التهذيب (٥٥٦/١) .

5. ينظر: الذهبي، ميزان الاعتدال (٢٥٨/٤)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٢٢٢/٤) .

6. ابن حجر، تهذيب التهذيب (٢٥٨/٤) .

7. العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح (ت ٢٦١هـ)، معرفة الثقات/ بترتيب الهيثمي والسبكي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم، (٣٢٢/٢) ترجمة (١٨٧٣) .

8. سيأتي كلامه في الفصل الثالث، إن شاء الله تعالى .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أجل ذلك قال الحافظ ابن حجر:" إن كان عنى هارونَ الأعورَ المقرئَ المشهورَ، فالمعروف أن اسم أبيه موسى، وإن كان عنى غيره فلا أدري من هو!"[1]، ولم أجد بعد بحث طويل ترجمة لهارون بن إبراهيم الأعور المقرئ، وسبب الاشتباه أنه اشترك مع هارون بن موسى في اسمه الأول ووصفه بالمقرئ، فالله أعلم.

الإسناد الثالث عشر: وذُكِرَ عن ابن الكلبي أنَّ ذلك ــ أيْ أنَّ معنى: ألم ييأس ــ: ألم يعلم ويتبين؟ ــ لغة لحيٍّ من النخع يقال لهم: وهبيل، تقول: ألم تيأس كذا بمعنى: ألم تعلمه؟"[2]، وهو إسناد معلق غير مجزوم به.

والصحيح أنه ليس من كلام الكلبي أو تأويله؛ بل إنَّ الإمام الطبري تصرف فيه واختصره، قال الإمام الفراء:" وقال الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال: ييأس في معنى يعلم لغة للنخع"[3]، وسيأتي الكلام عن حكم هذا الإسناد في موضعه إن شاء الله.

على أنَّ الكلبي لم ينفرد بهذا النقل عن ابن عباس؛ فقد رواه كذلك جرير بن حازم عن يعلى بن حكيم وعكرمة عن ابن عباس أنه قرأ:" أفلم يتبين الذين آمنوا"، وفي كتاب خارجة أنَّ ابن عباس قرأ:" أفلم يتبين الذين آمنوا"، وروى المنهال بن عمرو[4] عن سعيد بن جبير عن ابن عباس:﴿أَفَلَمْ يَايْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾، أي:" أفلم يعلم"، وقال أبو جعفر النحاس:" وأكثر أهل اللغة على هذا القول، وممن قال به أبو عمرو بن العلاء، وأبو عبيدة، قال سحيم بن وثيل:

---

1. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، لسان الميزان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠١م، تحقيق: مكتب التحقيق بالدار، بإشراف: محمد عبد الرحمن المرعشلي، (٢٣٠/٧) .
2. الخبر (٢٦) .
3. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ)، معاني القرآن، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط٣، ١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠٢م، تحقيق: محمد علي النجار، (٦٤/٢) .
4. في المطبوع من معاني القرآن للنحاس: المنهال بن عمير، وهو خطأ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أقول لهم بالشعب إذ ييسرونني ألم تيأسوا أني ابن فارس زهدم[1]

فمعنى: ﴿أَفَلَمْ يَايْئَسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾: ألم يعلموا، وروى معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله: ﴿أَفَلَمْ يَايْئَسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ قال: أفلم يعلم"[2].

فهي ـ إذاً ـ إثنا عشر إسناداً إلى الكلبي أغلبها صحيح أو حسن، وأقلها ضعيف، وهي بالإجمال:

ـ الأسانيد: الأول، والثاني، والسادس، والتاسع، والحادي عشر، والثاني عشر، كلها صحيحة.

ـ الأسانيد: الرابع، والسابع، والعاشر حسنة مقبولة.

ـ الأسانيد: الثالث، والخامس، والثامن ضعيفة، وهذه الأسانيد الضعيفة صنفان:

الأول: ما كان ضعفه غير مؤثر، بسبب أنَّ أصل النقل صحيفة، ومعلوم أن ما كان أصل نقله من صحيفة فضَعْفُ الراوي غير مؤثر فيه؛ ذلكم أن عمله مقصور على أداء الأصل دون التصرف فيه بحفظ أو ضبط، وهذا ينطبق على الإسنادين: الخامس، والثامن، كما سبق بيانه.

الثاني: ما كان ضعف الراوي مؤثراً في الخبر، لكنَّ لسان العرب، وشواهد كلامهم تدل على صحة المعنى ووجاهة التأويل، وهو ينطبق على الإسناد الثالث، فعاد الكلام أن المقبول من هذه الاثني عشر إسناداً أحد عشر، وواحد منها منطبق تماماً على شرط الإمام الطبري حين قال:" وأصحُّهم ـ يعني: المفسرين ـ برهاناً فيما ترجَم وبيّن من ذلك ـ ممَّا كان مُدركاً علمُه من جهة اللسان ـ: إمّا بالشواهد من أشعارهم السائرة، وإمّا من منطقهم ولغاتهم المستفيضة المعروفة، كائنًا من كان ذلك المتأوِّل والمفسِّر"[3].

---

1. الزهدم هو الأسد، ينظر: الفيروز أبادي، القاموس المحيط (١٠٠٩) مادة: زهدم .

2. أبو جعفر النحاس، معاني القرآن (٤٩٦/٣ ـ ٤٩٨) .

3. ابن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٩٢/١ ـ ٩٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القسم الثاني من مرويات الكلبي في تفسير الإمام الطبري: ما كان الكلبيُّ فيها أحد حلقات السند، وهي عشرة:

الأول: الكلبيُّ عن أبي صالح عن ابن عباس[1]، هكذا معلقاً، وضعفه الطبري بقوله:" روي جميع ذلك عن ابن عباس، وليست الرواية عنه من رواية من يجوز الاحتجاج بنقله؛ وذلك أن الذي روى عنه: أن خمسة منها من لسان العجز من هوازن: الكلبي عن أبي صالح".

الثاني: يونس بن عبد الأعلى الصدفي قال: أخبرنا ابن وهب قال: سمعت عمرو بن الحارث يحدث عن الكلبي عن أبي صالح مولى أم هانىء عن عبد الله بن عباس[2].

وضعفه الإمام الطبري ــ أيضاً ــ فقال:" وقد روي بنحو ما قلنا في ذلك ــ أيضاً ــ عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ خبر في إسناده نظر... ، وهذا النظر إنما هي بسبب الكلبي، قال الحافظ ابن كثير:" والنظر الذي أشار إليه في إسناده هو من جهة محمد بن السائب الكلبي؛ فإنه متروك الحديث؛ لكنْ قد يكون إنما وهم في رفعه، ولعله من كلام ابن عباس كما تقدم، والله أعلم بالصواب"[3].

الثالث: محمد بن حميد الرازي قال: حدثنا سلمة بن الفضل قال: حدثني محمد بن إسحاق قال: حدثني الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس عن جابر بن عبد الله بن رئاب[4].

وضعفه كذلك الإمام الطبري، فقال:" كرهنا ذِكْرَ الذي حكي ذلك عنه، إذ كان الذي رواه ممن لا يعتمد على روايته ونقله".

---

1. وبه روي الخبران: (١)، (١٥) .
2. وبه روي الخبر: (٢) .
3. ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٧/١) .
4. وبه روي الخبران: (٣)، (١٨) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الرابع: سعيد بن يحيى الأموي قال: حدثني أبي قال: حدثنا محمد بن إســحاق عن عبد الله بن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس، قال ــ القائل محمد بن إسحاق ــ وحدثني الكلبيُّ عن باذان مولى أم هانىء عن ابن عباس[1].

الخامس: حدثنا ابن حميد قال: حدثنا سلمة بن الفضل عن ابن إسحاق عن محمد بن السائب الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس[2].

السادس: الحسن بن محمد قال: حدثنا عفان قال: حدثنا همام قال: حدثنا الكلبي عن أبي صالح عن جابر بن عبد الله بن رئاب الأنصاري عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ[3].

السابع: الحسن بن محمد قال: حدثنا عبد الوهاب قال: سمعت الكلبي عن أبي صالح[4].

الثامن: حدثنا ابن حميد قال: ثنا سلمة قال: ثنا محمد بن إسحاق قال: ثني محمد بن السائب عن أبي صالح باذان عن أم هانئ بنت أبي طالب[5].

التاسع: ابن حميد قال: ثنا مِهران عن سفيان عن الكلبي عن الحسن بن سعيد[6] عــن عــلي[7].

---

1. وروي به الخبر: (١٧) .
2. وروي به الخبران: (٢٣)، (٣٩) .
3. وبه روي الخبر: (٢٧) .
4. وبه روي الخبر: (٢٨) .
5. وبه روي الخبر: (٣١) .
6. هكذا وقع في كل نسخ التفسير، وهو خطأ، وصوابه: سعد، وهو الحسن بن سعد بن معبد مولى علي، أو مولى الحسن ابن علي ــ رضي الله عنهما ــ، وهو ثقة، ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعــديل (١٨/٣)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٣٩٦/١)، أما الحسن بن سعيد فهو متأخر من شيوخ ابن أبي حــاتم، قــال:" الحسن بن سعيد البزاز المُخَرِّمي روى عن: ابن عيينة، ومعمر بن سليمان، ويونس بن محمد، وأبي بــدر، آتيناه فلم يقض مصادفته، وهو صدوق"، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١٨/٣) .
7. وروي به الخبر: (٤٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العاشر: حُدِّثت عن يحيى بن زياد الفراء قال: ثني أبو بكر بن عياش عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس[1]، ويلاحظ أنَّ الإمام الطبري يروي عن أبي زكريا يحيى الفراء بصيغة التعليق دائماً، جزماً أو تمريضاً، ولعل السبب في ذلك أنَّ الإمام قد تحصل له معاني القرآن للفراء صحيفة، وهذه أمانة علمية منه ــ رحمه الله ــ؛ حيث لم يدَّع سماع ما لم يسمع.

لكن بالرجوع إلى «معاني القرآن» تجد أنَّ نقله عن الفراء غاية في الدقة، والأسانيد التي يعلقها عن الفراء موصولة فيه عنه، فهذا الأثر ــ مثلاً ــ أخرجه الفراء في المعاني موصولاً فقال:" حدثني أبو بكر بن عياش عن الكلبي به نحوه، وتأويل الآية على هذه القراءة: (من كل امرئ) من كل مَلَكٍ، كان معناه عنده: تنزل الملائكة والروح فيها بإذن ربهم من كل ملك يسلم على المؤمنين والمؤمنات"، وقال الفراء:" ولم يقرأ به أحد غير ابن عباس"[2].

إذا كان الأمر كذلك؛ فما الفرق بين صحيفة الفراء «معاني القرآن»، وغيرها من الصحف، في الأولى استعمل صيغة التعليق، نحو قوله :"أنشدني أصحابنا عن الفراء"، "حُدِّثتُ عن الفراء"، أما في غيرها كتفسير مجاهد، وقتادة، وعبد الرزاق، فصرح فيها بصيغة الإخبار؟

الجواب ــ والله أعلم ــ أنَّ تفسير الفراء حصل للإمام ابن جرير إجازة، أو مناولة، أما غيرها من الصحف التفسيرية فقد تحصلت للإمام ــ رحمه الله ــ عرضاً أو سماعاً.

مدار الأسانيد العشر حول رواية الكلبي عن أبي صالح، إلا الإسناد التاسع منها: محمد بن حميد عن مهران عن سفيان عن الكلبي عن الحسن بن سعد عن علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ، وهي الرواية الوحيدة للثوري عن الكلبي في «جامع البيان»، وهو إسناد ضعيف؛ فيه ابن حميد وهو ضعيف تقدم بيان حاله، ومِهران هو ابن أبي عمر العطار الرازي، وقع خُلْفٌ في حديثه،

---

1. وروي به الخبر: (٥٩) .

2. الفراء، معاني القرآن (٢٨٠/٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فوثقه ابن معين، وأبو حاتم الرازي، وقال الدارقطني:" لا بأس به"، وضعفه غير واحد من النقاد، كالبخاري، والنسائي، وأبو أحمد الحاكم، وابن معين في قولٍ آخر، وغيرُهم، وساق الحافظ ابن عدي في كامله ما أنكر على مهران من أحاديث، وكلها ــ إلا قليل ــ إنما هي رواية ابن حميد عن مهران، ولعل الضعف الناشئ في أحاديثه من قِبل ابن حميد فإنه شديد الضعف، ولذلك قال ابن عدي:" وكلُّ هذه الأحاديث عن مهران ــ إلا القليل ــ يرويه عن مهرانَ ابنُ حميد؛ وابن حميد له شغل في نفسه مما رماه الناس، ومهران على كل الأحوال خير منه"، على أنَّ الأمر وإن كان كذلك لكنَّ مهران هذا ليس من جمال المحامل، فهو مضطرب في أحاديث أخص شيوخه، وهو الثوري، قال ابن معين:" وكان عنده غلط كثير في حديث سفيان"، وقال العقيلي:" روى عن الثوري أحاديث لا يتابع عليها"[1].

وعلة أخرى في السند أنَّه لا تعرف رواية للحسن بن سعد عن علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ، وإن كان اللقاء ممكناً، فقد روى الحسنُ عن: ابن عمر وابن عباس، وروى الإمام أحمد حديثاً من حديث الحسن بن سعد عن أبيه عن علي بن أبي طالب مرفوعاً:" الولد للفراش، وللعاهر الحجر"[2]، وأخرج الإمام الطبري في تفسيره أثراً آخر عن الحسن عن قيس بن سعد عن علي، في تفسير قوله تعالى: ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾[3] أنه قرأها: (وطلع منضود)[4]، وهذا يدلُّ على أنَّ رواية الحسن عن علي إنما هي بواسطة، والله أعلم.

---

1. ينظر: العقيلي، الضعفاء (١٣٧٣/٤) ترجمة (١٨٢٤)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣٤٦/٨)، وابن عدي، الكامل (٢٢٤/٨)، والدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر (ت ٣٨٥هـ)، سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي الإمامَ الدارقطني، دار الفاروق، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ ــ ٢٠٠٦م، تحقيق: محمد ابن علي الأزهري، (١٠٩) ترجمة (٣٤٨)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (١٦٧/٤) .

2. ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني، المسند، مؤسسة قرطبة، القاهرة، د.ت، (٢٢٣/١) .

3. سورة الواقعة الآية (٢٩) .

4. ابن جرير، جامع البيان (١١١/٢٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما بقية تلك الأسانيد فإنها تدور حول رواية الكلبي عن أبي صالح، والمخرج عن الكلبي مختلف، فالأصل ــ والحالة هذه ــ بحث حكم رواية الكلبي عن أبي صالح؛ فهي الأصل:

وأبو صالح مولئ أم هانئ ــ رضي الله عنها ــ ما أعلم أحداً وثقه من المتقدمين إلا العجلي، قال في معرفة الثقات:" باذام أبو صالح، روى عنه: إسماعيل بن أبي خالد في التفسير، ثقة"، أما غيره من النقاد فتراوحت أحكامهم بين التعديل اليسير والتجريح الشديد، فمن الأول قول يحيى القطان:" لم أر أحداً من أصحابنا ترك أبا صالح مولى أم هانئ، وما سمعت أحداً من الناس يقول فيه شيئا، ولم يتركه شعبة، ولا زائدة، ولا عبد الله بن عثمان"، وقول أبي حاتم الرازي:" صالح الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به".

وابن معين فحمل الضعف في حديث أبي صالح على الكلبي فقال:" أبو صالح مولى أم هانئ ليس به بأس، فإذا روى عنه الكلبيُّ فليس بشيء، وإذا روى عنه غيرُ الكلبي فليس به بأس؛ لأن الكلبيَّ يحدث به مرة من رأيه، ومرة عن أبي صالح، ومرة عن أبي صالح عن ابن عباس".

وهذه العبارات لا تحمل معنى التوثيق الذي يعتمد على تفرد صاحبه، فكلها تدور حول أدنى درجات القبول؛ أي: عدم طرح حديثه، ولولا أنَّ عبارة العجلي واضحة في التوثيق لقلت: إنه يقصد مطلق القبول، لا القبولَ المطلق، ثم إنَّه ليس من اصطلاحه ــ رحمه الله ــ إطلاق: ثقة على أصحاب الدرجات الدنيا من التوثيق، لكنه أومأ في عبارته إلى رواية الثقات عنه؛ كإسماعيل بن أبي خالد، وأنه معروف بالتفسير، دون ذكر المسندات، فهو قبول خاص إذا ما روى عنه الثقات، وفي التفسير دون غيره، والله أعلم.

والأخبار في ضعف أبي صالح فكثيرة، فمن بين مكذِّبٍ له؛ كإسماعيل بن أبي خالد، والثوري، وحبيب بن أبي ثابت، والأزدي، أو جارح متَّهم له رادٍّ لحديثه ؛ كالشعبي، ومجاهد، وابن مهدي، وأحمد، وابن المديني، والعقيلي، والنسائي، وابن عدي، والحاكم أبي أحمد، ولعل أفضل ما عُبِّرَ به عن حال أبي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

صالح ما قاله ابن عدي:"وباذام هذا عامة ما يرويه تفاسير، وما أقلّ ما له من المسند، وهو يروي عن علي وابن عباس، وروى عنه ابن أبي خالد عن أبي صالح هذا تفسيراً كثيراً، قدر جزء، وفي ذلك التفسير ما لم يتابعه أهل التفسير عليه، ولم أعلم أحداً من المتقدمين رضيه"، وقول ابن عدي:" ولم أعلم أحداً من المتقدمين رضيه"، يعني به التوثيق المطلق المحتج بصاحبه، لأنه نفسه ــ رحمه الله ــ ساق كلام من قبلوه، ولم يطرحوا حديثه.

وبين أقوال هؤلاء وهؤلاء ــ رحمهم الله ــ فهم متفقون على ضعف رواية الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، ذلكم أنه اجتمع فيه ضعفُ الكلبي، أو اضطرابه في الأداء عن أبي صالح ــ كما قال ابن معين ــ، والضعف الذي سبق في أبي صالح، أو على الأقل عدم قبول تفرده، أو عدم قبوله في المسندات من الأخبار، يضاف إلى ذلك عدم سماع أبي صالح من ابن عباس، قال مفضّل ابن المغيرة:" كان أبو صالح صاحب الكلبي يعلّمُ الصبيان، ويضعف تفسيره، قال: كتباً أصابها، قال: نعجب ممن يروي عنه"[1]، وقال ابن حبان:" يحدث عن ابن عباس، ولم يسمع منه"، وشهد أبو صالح على نفسه بذلك فقال الثوريُّ:" قال لي الكلبي: قال لي أبو صالح: كل ما حدثتك كذب"، وفي لفظ قال له:" انظر كلَّ شيء رويتَه عني عن ابن عباس فلا تروه"[2].

---

[1]. ولعل القائل: قال، هو الإمام أحمد الراوي لهذا الخبر عن يحيى بن آدم عن المفضّل .

[2]. ينظر: ابن المديني، أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر (ت ٢٣٤هـ)، سؤالات عثمان بن أبي شيبة، دار الفاروق، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ ــ ٢٠٠٦م، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، (٤٥) ترجمة (١١٩)، والعجلي، معرفة الثقات (٢٤٢/١) ترجمة (١٣٨)، والعقيلي، الضعفاء (١٨٣/١) ترجمة (٢٠٧)، والنسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـ)، كتاب الضعفاء والمتروكين، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م، تحقيق: محمود إبراهيم، (١٥٨) ترجمة (٧٢)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣٥٦/٢)، وابن حبان، كتاب المجروحين (٢١٠/١) ترجمة (١٢٨)، وابن عدي، الكامل (٢٥٦/٢ــ٢٥٨)، وابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ)، كتاب الضعفاء والمتروكين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م، تحقيق: عبد الله القاضي، (١٣٥/١)، ومغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (٣٤٦/٢ــ ٣٤٧)، والذهبي، ميزان الاعتدال (٢٩٦/١)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٢١١/١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والإمام الطبري ــ رحمه الله ــ فقد سلك في بيان ضعف هذا السند طريقتين:

الأولى: نقله كلام السلف في ذمهم أبا صالح وتفسيره، ففي مقدمة تفسيره نقل بسنده عن الشعبي أنه كان يمر بأبي صالح باذان فيأخذ بأذنه فيعركها، ويقول:" تفسر القرآن وأنت لا تقرأ القرآن!"[1].

فإن قيل: إنَّ الإمامَ ابنَ جرير ــ رحمه الله ــ نقل كذلك ذمَّ بعض السلف للكلبيِّ، وثناء بعضهم عليه، فكيف يحمل كلامه على الرد دون القبول؟

الجواب: أن الإمام الطبري ــ رحمه الله ــ قد ضعف هذا السند كما سيأتي، ثمَّ إنَّه لم يسق كلام السلف في ثنائهم على الكلبي مساقَ قبول نقله، بل مساق قبول قيله وتأويله مما كان علمه مدركاً بلسان العرب ولغتهم، ذلكم أنه ــ رحمه الله ــ عقب ــ بعد نقله الثناءَ والذمَّ ــ بقوله:" وأوضحهم برهانا فيما ترجم وبيَّنَ من ذلك ــ مما كان مدركاً علمه من جهة اللسان ــ: إما بالشواهد من أشعارهم السائرة، وإما من منطقهم ولغاتهم المستفيضة المعروفة، كائناً من كان ذلك المتأول والمفسر، بعد أن لا يكون خارجاً تأويله وتفسيره ــ ما تأول وفسر من ذلك ــ عن أقوال السلف من الصحابة، والأئمة، والخلف من التابعين، وعلماء الأمة"[2].

الثانية: صرَّحَ الإمام الطبري ــ رحمه الله ــ بأن هذا السند: الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، ضعيف لا تقوم به حجة، وأنه "من رواية من لا يجوز الاحتجاج بنقله"، وأنه "خبر في إسناده نظر"، أو: إنه "من رواية من لا يعتمد على روايته ونقله"[3].

---

1. ابن جرير، مقدمة جامع البيان (١٠٤/١)، فصل:" ذكر الأخبار عن بعض السلف فيمن كان من قدماء المفسرين محموداً علمه بالتفسير، ومن كان منهم مذموماً علمه به"، وروى هذا الأثر: ابن معين، التاريخ/ رواية الدوري (٦٤/٤)، وابن عدي، الكامل (٢٥٧/٢)، باختلاف يسير .

2. المرجع السابق (١٠٦/١) .

3. كما في الأخبار: (١)، (٢)، (٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فلماذا ــ إذاً ــ أعلَّ الإمام الطبري هذه الأخبار من رواية الكلبيِّ عن أبـــي صالح، وسكت عما سواهما دون ردٍّ؟

الجواب: لا يلزمُ الإمامَ الطبريَّ أن يصرح بضعف كل رواية من روايات الكلبي عن أبي صالح؛ إذ إنه قد فعل في مقدمة التفسير، فقال مرة:" وليست الرواية عنه ــ يعني: ابن عباس ــ من رواية من يجوز الاحتجاج بنقله؛ وذلك أن الذي روى عنه: أن خمسة منها من لسان العجز من هوازن: الكلبي عن أبي صالح"[1]، وقال مرة ثانية معللاً هذا السند:" وقد روي بنحو ما قلنا في ذلك ــ أيضاً ــ عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ خبر في إسناده نظر"[2]، وعليه فلا يلزم الإمامَ التصريحُ بردِّ كلِّ خبر روي بذلك السند كلما مرَّ ذكره، ومع ذلك فإنَّ الإمام الطبري ــ رحمه الله ــ إنما صرَّحَ بردَّ روايات من رواية الكلبي لعلة تفرُّدُ الكلبيِّ بما روى وأخبر، وهذا واضح في الروايتين الأوليين من روايات الكلبي، فهما مما انفرد الكلبي بنقله.

فإن قيل: الخبر الأول لم ينفرد به الكلبي؛ بل رواه ــ أيضاً ــ أبو الزناد عن ابن عباس، قال الإمام الطبري:" حدثنا محمد بن بشار قال: حدثنا مؤمـــل قـــال: حدثنا سفيان عن أبي الزناد قال: قال ابن عباس:" التفسير على أربعـــة أوجـــه: وجه تعرفه العرب من...[3].

فالجواب: أنَّ التفرد هنا نسبي، والمقصود تفرُّدُ الكلبيِّ برواية الخبر مرفوعاً من حديث ابن عباس، وإنما أعلَّ الإمام الطبري رفع الخبر، فقال:" وبمثل ما قلنا من ذلك روي الخبر عن ابن عباس ... وساقه من كلام ابن عباس، ثم قال:" وقد روي بنحو ما قلنا في ذلك ــ أيضاً ــ عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ خبر في إســـناده نـــظر: وساق الخبر[4]، وهو ما بيَّنه الحافظ ابن كثيـــر حـــين

---

1. ابن جرير، جامع البيان (٦٦/١) .
2. المرجع السابق(٧٦/١) .
3. المرجع السابق (٧٥/١) .
4. المرجع السابق (٧٦/١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قال:" والنظر الذي أشار إليه في إسناده هو من جهة محمد بن السائب الكلبي؛ فإنه متروك الحديث، لكن قد يكون إنما وهم في رفعه، ولعله من كلام ابن عباس"[1].

وقد يُعترضُ على هذا الجواب بأنَّ أخباراً مما انفرد به الكلبي لم يضعفها الإمام الطبري، نحو:

ـ ما رواه الإمام الطبري في تفسيره فقال:" وقيل: إن الذي باعه بمصر كان مالك بن ذعر بن بويب بن عفقان بن مديان بن إبراهيم... وأسنده من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس[2].

ـ ومثله مما انفرد به الكلبي ولم يعلله الإمام الطبري، ما رواه من طريق الكلبي عن أبي صالح باذان عن أم هانئ بنت أبي طالب في مسرى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنها كانت تقول: ما أسري برسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ إلا وهو في بيتي نائم عندي تلك الليلة...[3]

ـ ومثله كذلك ما رواه فقال:" حدِّثتُ عن يحيى بن زياد الفراء قال: ثني أبو بكر ابن عياش عن الكلبيِّ عن أبي صالح عن ابن عباس: أنه كان يقرأ (من كل امرئ سلام)"[4].

فالجواب: أما خبر ملك مصر، وخبر بيت أم هانئ ،فقد أشار الإمام الطبري إلى شأن الكلبي فيهما بأن قدَّم لهما بصيغة التمريض، فقال في الأول:" وقيل: إن الذي باعه... وقال في الثاني: وقد ذُكرَ لنا أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ كان ليلة أسري به إلى المسجد الأقصى، كان نائماً في بيت أم هانئ ابنة أبي طالب... الخبر، وبالنظر إلى أسلوب الإمام الطبري في ردِّ ما ردَّه من أخبار الكلبي نجد أنه يسوقها بصيغة التمريض، فيقول:" وقد روي بنحو ما قلنا

---

1. ابن كثير، مقدمة تفسير القرآن العظيم (٧/١) .
2. وهو الخبر (٢٣) .
3. وهو الخبر (٣١) .
4. وهو الخبر (٥٩) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خبر في إسناده نظر"، أو:" روي جميع ذلك عن ابن عباس وليست من رواية من يجوز الاحتجاج بنقله".

وقراءة من قرأ: (من كل امرئ سلام) ردَّ الإمام الطبري القراءة بها، وما ردَّ خبرَ الكلبيِّ، فقال:" ولا أرى القراءة بها جائزة؛ لإجماع الحجة من القرَّاء على خلافها، وأنها خلاف لما في مصاحف المسلمين، وذلك أنه ليس في مصحف من مصاحف المسلمين في قوله: (أمر) ياء، وإذا قرئت: (من كل امرئ) لحقتها همزة تصير في الخط ياء"[1]، وهذا واضح أن الإمام ــ رحمه الله ــ إنما ردَّ القراءة ولم يضعف الخبر، وفرق بينهما؛ ذلكم أن القراءة فقدت شرطاً من شروط قبولها، وهو كونها تخالف المصاحف، أي مخالفة الرسمَ المجمع عليه، ومخالفة رسم المصحف علة نقد بها الإمام الطبري كثيراً من الأخبار الواردة في القراءات، ولم يضعف الإمام ــ رحمه الله ــ الخبر لعلمه أن الكلبيَّ لم ينفرد بهذه القراءة عن ابن عباس، بل قرأ بها: علي بن أبي طالب، وعكرمة[2].

وبعدُ؛ فما هو منهج المصنفين في التفسير الأثري ممن سبق الطبريَّ أو عاصره في الرواية عن الكلبيِّ ومن كان على شاكلته من الضعفاء؟

بالنظر إلى المصنفين في التفسير الأثري السابقين للإمام الطبري أو المعاصرين له نجد أنهم لم يسلكوا طريقة واحدة في الرواية عن أمثال الكلبي؛ فقد تباينت مسالكهم في التعامل مع شديدي الضعف كالكلبي، وللدلالة على ذلك نبقى مع روايات الكلبي في كتب التفسير الأثري، من حيث هو نموذج في روايتهم عن شديدي الضعف أمثاله، ثم هو مكثر في التفسير معروف به، فمن استغنى عنه في التفسير كان عن غيره من الضعفاء أغنى:

---

[1]. ابن جرير، جامع البيان (٥٣٤/٢٤) .

[2]. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ ــ ٢٠٠٠م، تحقيق: سالم مصطفى البدري، (٩١/٢٠) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ـ أقدم ما صار إلينا من تلكم المصنفات جزء من تفسير الإمام الحجة أبي عبد الله سفيان بن سعيد الثوري (ت ١٦١هـ) في مجلدة صغيرة، وفيه روى عن الكلبي عن أبي صالح، وما فيها شيء من قيل الكلبي ولا تأويله، إنما هي أخبار ثلاثة، أحدها مرفوع من حديث ابن عباس، والآخر موقوف عليه، وثالثها موقوف على أبي صالح، وليس فيها من الأحكام شيء قط؛ إن هي إلا سبب نزول، أو حمل للآية على بعض المعاني التي تحتملها الآية[1].

ـ ثم من بعده تفسير الإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)، وقد سبقت الإشارة إليه في مواضع سابقة كثيرة، وفيه روى عن الكلبي فأكثر، وعددها في قراءة أولية يزيد عن الثلاثين ومائة خبر، وروى عنه معاني بعض غريب القرآن، وأنَّ آية كذا نزلت في كذا وكذا، وكلها من تأويل الكلبيِّ وقِيلِه، إلا خمسة أخبار؛ أربعة منها رواها عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس[2]، وواحد عن الكلبي عن شهر بن حوشب[3]، وليس فيها شيء من الأحكام، ولم يرو له شيئاً مما انفرد به.

ـ وأما المطبوع من تفسير الإمام سعيد بن منصور (ت ٢٢٧هـ)، فلم يرو للكلبيِّ؛ بل ولا لأحد ممن هو في درجة الكلبي شيئاً.

ـ حرص مصنفو كتب الحديث من الصحاح والسنن على تخصيص كتاب للتفسير في مصنفاتهم، وبالرجوع إلى الصحيحين، والسنن الأربعة: الترمذي، وأبي داود، وسنن النسائي الكبرى، وابن ماجة، نجد أن ابن ماجة روى للكلبي في التفسير، ولم يخرج له في «سننه» شيئاً[4]، وتفسير ابن ماجة في عداد المفقود من الكتاب، سوى نقول عنه متفرقة، وأخرج الترمذي له في «جامعه» غير أنَّه

---

[1] الثوري، أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق (ت ١٦١)، التفسير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ، (٧٣)، (١١٥)، (١٦٠) .

[2] عبد الرزاق، التفسير: (٨٦/٢)، (٩٨/٢)، (١١١/٢)، (٣٧٥/٣) .

[3] المرجع السابق: (٤٨٦/١) .

[4]. ابن حجر، تهذيب التهذيب (٥٦٩/٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

علل حديثه، فروى من طريق ابن إسحاق عنه عن أبي صالح عن ابن عباس عن تميم الداري في سبب نزول قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ ﴾[1]، لكنْ دلس فيه ابنُ إسحاق فكنى الكلبيَّ وقال: عن أبي النضر، قال الترمذي عقبه:" هذا حديث غريب، وليس إسناده بصحيح، وأبو النضر الذي روى عنه محمد بن إسحاق هذا الحديث هو عندي محمد بن السائب الكلبي؛ يكنى أبا النضر، وقد تركه أهل الحديث، وهو صاحب التفسير، سمعت محمد بن إسماعيل يقول: محمد بن السائب الكلبي يكنى أبا النضر"[2].

ـ أما عصريُّ الإمام الطبريِّ والمصنِّفُ مثله في التفسير المأثور: الإمامُ أبو محمد عبدُ الرحمن بنُ أبي حاتم الرازيُّ (ت ٣٢٧هـ)، فلم يرو للكلبي شيئاً قط، بل تجنب ذكره التجنُّبَ كلَّه؛ فهو ـ مثلاً ـ ينقل التفسير من كلام قتادة، وهو مروي عن قتادة والكلبي معاً، فيترك ابنُ أبي حاتم ذكرَ الكلبيِّ، ويذكر قتادة وحده، نحو: ما رواه من طريق محمد بن ثور عن معمر عن قتادة أو رجل نسيه ـ أو كلاهما[3] ـ : ﴿ وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٞ مُّسۡتَضۡعَفُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾[4]، إنها نزلت

---

1. سورة المائدة الآية (١٠٦) .

2. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَورة (ت ٢٧٩هـ)، الجامع، دار الأعلام، عمان، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م، تحقيق: عادل مرشد، أبواب التفسير، باب: ومن سورة المائدة، حديث (٣٠٥٩) .

تنبيه: وقع عند الترمذي النسائي في الكبرى روايات لمحمد بن السائب، وابن السائب هذا ليس هو الكلبي، بل هو: محمد بن السائب بن بركة، عداده في المكيين، ثقة، ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (٥٦٩/٣)، وهو والكلبيُّ من طبقة واحدة، وإن كان شرط النسائي في الرواة معروفاً؛ لكن وجب التنبيه .

3. هكذا هي في تفسير ابن جرير وابن أبي حاتم: كلاهما، ووقعت في تفسير عبد الرزاق: كليهما، والوجهان صحيحان؛ فالأول بتقدير: كلاهما قاله، والثاني عطفاً على المجرور قبله .

4. سورة الأنفال الآية (٢٦) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في يوم بدر، وكانوا يومئذٍ يخافون أن يتخطفهم الناس"[1]، والأثر نفسه أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الكلبي أو قتادة[2]، فقد ترك ابن أبي حاتم ذِكْرَ الكلبيِّ مع أنه مروي عنه.

ومثله ما رواه ابن أبي حاتم في تفسير قوله تعالى: ﴿ءَامِنُوا۟ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ﴾[3] من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال:" قال بعضهم لبعض: أعطوهم الرضى بدينهم"[4]، وأخرجه عبد الرزاق نفسه في تفسيره عن معمر عن قتادة والكلبي[5]، وكذلك ما أخرجه ابن أبي حاتم في تفسير قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾[6] من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال:" هو جبار، اسمه نمروذ بن كنعان، وهو أول من تجبر في الأرض..."[7]، وقد رواه عبد الرزاق عن معمر عن الكلبي وقتادة معاً[8].

© Arabic Digital Library Yarmouk University

---

1. ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧هـ)، التفسير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م، (٢٩٣/٤) الأثر (٩٧١٣) .
2. عبد الرزاق، التفسير (١٢٠/٢) .
3. سورة آل عمران الآية (٧٢) .
4. ابن أبي حاتم، التفسير (١٧٤/٢) الأثر (٣٧٣٢) .
5. عبد الرزاق، التفسير (٣٩٦/١) .
6. سورة البقرة الآية (٢٥٨) .
7. ابن أبي حاتم، التفسير (١٦/٢) الأثر (٢٦٨٠) .
8. عبد الرزاق، التفسير (٣٦٤/١) .

يظهر مما سبق أنَّ المصنفين في التفسير الأثري سلكوا في تعاملهم مع شديدي الضعف ـ أمثال الكلبي ـ طريقتين:

الأولى: الإعراض عن ذكره، وعدم الرواية عنه، ولو كان من باب بيان الغريب، وما له تعلق بلسان العرب، ويمثل هذه الطريق صاحبا الصحيحين، وغالب أصحاب السنن، وسعيد بن منصور، وابن أبي حاتم.

الثانية: الرواية عنه فيما له تعلق بمعاني ألفاظ العربية، وحمل الآية على بعض ما تحتمله، دون ذكر ما أغرب فيه أو ما هو منكر، أو ما انفرد به، ويمثله: الإمام الثوري، والإمام عبد الرزاق، والإمام الطبري.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الثالث: شرط الإمام الطبري في رواة التاريخ:

وفي تاريخه تكفل الإمام الطبري ببيان منهجه دون كلفة البحث والاستنباط، وقد سبق أنَّ الإمام ــ رحمه الله ــ حرص أن يقدم لكلِّ كتاب من كتبه بمقدمة موضحةٍ منهجَه في الكتاب، مبيِّنَةٍ أسباب التأليف ودواعيه، بل وشرطه في كتابه وأصوله، فقال في مقدمة «تاريخه»:" وليعلم الناظرُ في كتابنا هذا أنَّ اعتمادي في كلِّ ما أحضرت ذكره فيه ــ مما شرطت أني راسمه فيه ــ إنما هو على ما رويت من الأخبار، التي أنا ذاكرها فيه، والآثار التي أنا مسندها إلى رواتها فيه، دون ما أدرك بحجج العقول، واستنبط بفكر النفوس، إلا اليسير القليل منه؛ إذ كان العلم بما كان من أخبار الماضين، وما هو كائن من أنباء الحادثين، غير واصل إلى من لم يشاهدهم ولم يدرك زمانهم إلا بإخبار المخبرين، ونقل الناقلين، دون الاستخراج بالعقول، والاستنباط بفكر النفوس".

قال أبو جعفر:" فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه أو يستشنعه سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجهاً في الصحة، ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يؤتَ في ذلك من قِبَلِنا، وإنَّما أُتِيَ من قِبَلِ بعض ناقليه إلينا، وأنا إنما أدينا ذلك على نحو ما أدي إلينا"[1].

وكلامه ــ رحمه الله ــ يفيد أمرين:

الأول: أنَّه عوَّل في كتابه على الأسانيد، ولم ينقل من الأخبار شيئاً إلا بسند، وحجته في ذلك ــ رحمه الله ــ أنه لا يجوز نقل أخبار من سبق، أو ما هو كائن بعدُ ــ مما لا يدرك بالعقل والاستنباط ــ إلا بالاستناد إلى نقل الرواة وأخبارهم، فعلم التاريخ علم نقلي صرف، يشترط فيه ما يشترط في أمثاله من العلوم النقلية، وهو الالتزام الكامل بالسند، في صغير الأخبار وكبيرها، وإن كان الإمام ــ رحمه الله ــ ينقل شيئاً من الأخبار بأسانيد معلقة، نحو قوله: حُدِّثتُ

---

[1]. ابن جرير الطبري، تاريخ الرسل والملوك (٧/١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عن فلان، أو: ذُكر عن فلان، أو يقول: ذكر فلان، أو: قال فلان، فهو يعتمد على النقل من الكتب، أو بطريق الإجازة من الشيوخ.

الثاني: أنه لم يَتعقب رواياته تلك بردٍّ أو قبول، وجعل العهدة على الناقل، وعَمِلَ ــ رحمه الله ــ على العرض الموضوعي المحايد لأخبار التاريخ، وترك الحكمَ للقارئ، فإن استغرب أحدٌ خبراً ما، أو استشنع رواية فلا نكران على الإمام؛ إذ هو جامع للروايات، مؤدٍّ لها بأسانيدها، ولم يُعْنَ بتمحيص أو تحقيق أو نقد تلك الروايات.

وعليه فإنَّ الإمام الطبري ــ رحمه الله ــ لا يلزمه أن يبين مدى صحة أو ضعف خبر ما؛ فإنه قد صرح بشرطه ومنهجه في كتابه «التاريخ»، وقد سجل كلَّ ما سمع أو وصل إليه بأمانة، وخرج من عهدة النقل بسوق الأسانيد، ونقل ما يتعلق بالحدث، حتى وإن كان ظاهره التعارض والتخالف، فلا يصح ــ والحالة هذه ــ ما نقمه عليه د. الحوفي حين قال في مآخذه على تاريخ الطبري:" حرص على تسجيل الروايات، ولم يعدِّلْ رواتها أو يجرِّحهم، كما كان يصنع علماء الحديث، ولو أنه طبق منهج المحدثين ــ وقد كان من علماء الحديث ــ لوثَّق بعض الروايات، وجرح بعضها"[1]، وهو حاصل ما قاله د. جواد علي من أنَّ الإمامَ الطبريَّ يذكر الأخبار على علاتها، ولا تجد فيه ملكة النقد[2].

ومثله دندن كثيراً د.علي بكر حسن في مواضع عدة من كتابه «الطبري ومنهجه في التاريخ»[3]، وحاصل ما قاله أنَّ الإمام الطبري عني بالسند دون المتن، بل لم يُعْنَ بالمتن ــ أصلاً ــ، والغريب أنَّ المؤلف يكتب عن التاريخ الإسلامي، وعن أحد أبرز المؤرخين المسلمين ــ إن لم يكن إمامهم ــ، يكتب معتمداً على كتب المستشرقين وآرائهم، نحو: جب في «دائرة المعارف

---

1. الحوفي، أحمد محمد، الطبري، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، الكتاب: الثالث والستون، ١٣٩٠هـ ــ ١٩٧٠م، (١٩٣ــ١٩٤) .

2. علي، د. جواد علي، موارد تاريخ الطبري، مجلة المجمع العلمي العراقي، ١٩٥٠م، (١/١٧٠ــ١٨٠) .

3. حسن، د.علي بكر، الطبري ومنهجه في التاريخ، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٤م، (٣٠٩ــ ٣٥٤) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإسلامية»، ومرجليوث في دراساته عن المؤرخين العرب، وروزنثال في «علم التاريخ عند المسلمين»، أو من قلَّدَ هؤلاء وحذا حذوهم كأحمد أمين في «ضحى الإسلام» أو «ظهره»، مع خليط ــ غير متجانس ــ من المراجع الغربية الأجنبية، التي أحسن ترجمة نصوصها، وحسبي هذا في وصف الكتاب فإنه ليس فوق هذا الوصف بشيء!

وفي تحقيقه لـ«تاريخ الرسل والملوك» حمل محمد بن طاهر البرزنجي على الإمام الطبري: ضمور النقد عند الإمام في تاريخه، ثم جعل من لوازم ذلك الضمور:" انحصار التاريخ في نطاق المعرفة وتجرده من العظة والاعتبار، كما أنها أبعدت الإمام عن التحليل وبيان المدلولات"[1]، وهذا المأخذ على الإمام في تاريخه حمل المحققَ على أن يقسم كتاب تاريخ الطبري إلى قسمين: صحيح التاريخ وضعيفه!

ثمَّ كان أنْ تشدد ــ هكذا قال المحقق ــ في روايات السيرة، وعصر الخلافة، حتى نهاية عصر الخليفة عمر بن عبد العزيز ــ رحمه الله ــ، وتساهل ــ قال ذلك أيضاً ــ في ذلك بسرد قصص إسلام بعض الصحابة، وتواريخ مواليدهم ووفياتهم، ثمَّ أبدى المحقق مرونة ــ كذا قال ــ في قبول ما دون تلكم العصور؛ فقبل من الأسانيد ــ وإن ضَعُفَ ــ ما تكلم عن أمر الفتوحات، وتولية الأمراء وعزلهم، وأخبار الفتن والثورات، وغيرها، وسوَّغ ذلك التساهل بأن المحدثين قبلوا من الروايات التاريخية ما لم يصل إلى درجة الصحة![2]

قلت: لا يلزم الإمامَ الطبريَّ شيءٌ مما ألزمه به المحقق وغيره؛ فوصف الأحداث ونقلها بحيادية لا يعني أن التاريخ انحصر في المعرفة المجردة عن العظة، فلكلِّ قارئ وناظر أن يستنبط منه ما يشاء من العبر، وتوجيه الأحداث

---

[1]. ابن جرير الطبري، التاريخ/ القسم الأول: الصحيح، دار ابن كثير، دمشق ــ بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ ــ ٢٠٠٧م، تحقيق: محمد بن طاهر البرزنجي، (١/١١٠ــ١١١) .

[2] المرجع السابق (١/٥٣ــ٥٧) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حسب رغبة المؤرخ يعني إلزام المطلع بالفائدة والعبرة الحاصلة للكاتب، فلو قيل عكس ما قاله المحقق لكان هو الحق المتجه!

ثمَّ إنَّه لا يعاب على مصنفٍ ما أنه اشترط شرطاً في كتابه، أو انتهج فيه منهجاً مع الوفاء بذلكم النهج، إنما يتعقب عليه فيما إذا لم يوفِّ بشرطه، وهذا خارج منه الإمام الطبري كلِّهِ؛ فهو قد رسم في التاريخ خطة، سار حسبها والتزمها بعلمية متميزة، وهو ــ رحمه الله ــ لم يشترط الصحة في خطته، ويزيد الأمر حيرة أنَّ محقق التاريخ قسمه إلى صحيح وضعيف منفصلين، وصحح وضعف دون بيان السبب ــ غالباً ــ، وتساهل وتشدد ــ كما قال ــ دون وضع ضوابط يحتكم إليها، وتصرف في التاريخ تصرفاً أفقده تميزه الذي أشاد به القدماء والمُحدَثون، فلا هو أبقى الكتاب على مراد المؤلف، ولا حققه حسب عُرْفِ أهل العلم من المحققين!

أما الإمام الطبري ــ رحمه الله ــ فقد وفى بشرطه، وسجل الأحداث بأمانة تامة، وموضوعية علمية، ونسَّقَ بين الأخبار تنسيقاً مناسباً، يعزو كلَّ قول إلى قائله، وكلَّ رأي إلى صاحبه، يعرض ذلك كلَّه بحياد قلَّ نظيره، مع أن الكتابة في التاريخ ــ خاصة ــ تبدي خبايا النفس وميولها، فعَرْضُ الروايات التاريخية مظنَّةُ إظهار المقالات والمذاهب، لكنَّ الإمام التزم الإنصاف في كتابه كلِّه؛ حتى في عرضه لتاريخ الفرس، والروم، والجاهليين، يقف خارج الأحداث واصفاً ناقلاً، دون تصرف إلا في ترتيب الأحداث، فرحمة الله عليه.

ولأنَّ الإمام ــ رحمه الله ــ لم يتعرض لنقد أخبار «تاريخه» ــ إلا في القليل النادر ــ، ولم يعن بأصناف الرواة فيه؛ فقد روى في «تاريخه» عن مجروحين كثر، فمن متروك متهم بالكذب كسيف بن عمر التميمي[1]، ولوط بن يحيى أبي مخنف[2]، إلى ما دونهما من الضعفاء والمجاهيل وسيِّيء الحفظ.

---

1. ينظر: الذهبي، ميزان الاعتدال (٢/٢٥٥)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٢/١٤٤) .

2. الذهبي، ميزان الاعتدال (٣/٤١٩) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لكنَّ الإمام كان له وقفات يسيرة في «التاريخ» يدلي فيها برأيه؛ يرجح، أو يضعف، فهو وإن اعتمد النقل المحايد، إلا أنه في مواضع معدودة نقد أخباراً، وردَّ أخرى، فيقول ــ مثلاً ــ:" وأما الأخبار الواردة عندنا فبغير ما ذكر فلان"، أو:" وهذا الخبر خلاف ما يعرفه أهل السير وخلاف ما جاءت به الآثار الصحاح"، أو:" وأولى القولين في ذلك عندي قول من قال كذا لصحة الخبر الوارد"، أو:" وهذا القول عندي أولى بالصواب"، ويقول ــ أيضاً ــ:" وهذا الخبر لو كان صحيحاً لم نَعْدُ القول به إلى غيره"، أو:" لو صح الخبر لقلنا به"، أو:" رواية فلان أولى بالصحة من رواية فلان"، أو يعلق الحكم دون جزم فيقول:" إن كان خبر فلان صحيحاً"[1].

ويعرض السؤال هنا؛ لماذا تعرض الإمام ــ رحمه الله ــ لبعض الأخبار بما يبين درجتها صحة أو ضعفاً، أو رجح روايات على أخرى، وسكت عن معظم أخبار التاريخ، ولعلها تكون أشد ضعفاً مما نقده وعلله؟!

من أنعم النظر في تاريخ الإمام الطبري يرى أن الإمام ــ رحمه الله ــ قلَّما يحكم على خبر ما بالضعف أو الرد، إنما الغالب عليه فيما تكلم فيه من الأخبار ــ وهو قليل ــ ترجيح أحد الخبرين على الآخر بقرائن كظاهر خبر معصوم، أو نقل مستفيض عن السلف، دون ردِّ شيء من تلك الأخبار، ثم إنَّ غالب تلك الأخبار التي تكلم عليها الإمام بردٍّ أو ترجيح انحصر في بداية كتاب التاريخ، وكلما تقدم القارئ في الكتاب يجد أن النقد يقلُّ بالتدريج، حتى ينعدم تماماً في نهايات الكتاب، ليقتصر الإمام فيه على النقل دون أدنى تعرض للحوادث بنقد.

ولعل من المفيد الإشارة إلى أنَّ غالب ما ردَّه الإمام وضعفه ــ من جملة ما نقده ــ في «التاريخ» إنما وقع في أخبار بدء الخلق، وبعض هذه الأخبار مما له تعلق بتفسير آي من الكتاب العزيز، وتعرض لها الإمام بالنقد لما تعلقت

---

[1]. ينظر: ابن جرير الطبري، تاريخ الرسل والملوك: (١٧/١)، (٣٤/١)، (٤٠/١)، (٧٨/١)، (١٣٠/١)، (١١٢/٣)، (٣٥٠/٣)، (٢٤٤/٤)، (٨٤/٩) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بالتاريخ، وأوردها في التفسير دون نقد أو تعقيب، وهو اطراد في منهجه، ومن ذلك أنَّه:

١. رجح في فصل:" القول في ابتداء الخلق ما كان أوله"، أنَّ أول ما خلق الله ــ تبارك وتعالى ــ القلمُ، مستدلاً بحديث عبادة بن الصامت مرفوعاً:" إنَّ أول ما خلق الله القلم... الحديث، فلما عورض بقول القائل:" فإنك قلت أولى القولين ــ اللذين أحدهما أنَّ أول شيء خلق الله من خلقه القلم، والآخر أنه النور والظلمة ــ قول من قال: إنَّ أول شيء خلق الله من خلقه القلم، فما وجه الرواية عن ابن عباس التي حدثتموها ابن بشار قال: حدثنا عبد الرحمن حدثنا سفيان عن أبي هاشم عن مجاهد قال: قلت لابن عباس:" إن ناساً يكذبون بالقدر! فقال:" إنهم يكذبون بكتاب الله، لآخذنَّ بشعر أحدهم فلأنفضنَّ به؛ إنَّ الله ــ تعالى ذكره ــ كان على عرشه قبل أن يخلق شيئاً، فكان أول ما خلق الله القلم، فجرى بما هو كائن إلى يوم القيامة، وإنما يجري الناس على أمر قد فرغ منه".

ثمَّ أشار الإمام إلى الخلاف الواقع في الرواية عن ابن عباس بين سفيان وشعبة، فقال:" أما قول ابن عباس:" إن الله ــ تبارك وتعالى ــ كان عرشه على الماء قبل أن يخلق شيئاً، فكان أول ما خلق الله القلم" ــ إن كان صحيحاً عنه أنه قاله ــ فهو خبر منه أنَّ الله خلق القلم بعد خلقه عرشه، وقد روى عن أبي هاشم هذا الخبرَ شعبةُ، ولم يقل فيه ما قال سفيان؛ من أن الله ــ عزَّ وجلَّ ــ كان على عرشه، فكان أول ما خلق القلم، بل روى ذلك كالذي رواه سائر من ذكرنا من الرواة عن ابن عباس أنه قال:" أول ما خلق الله عز وجل القلم"[1]، هذا الخلاف في الرواية عن أبي هاشم مرَّ عليه الإمام في تفسيره دون نقد أو ترجيح، وإن كان قد أومأ إلى الخلاف الواقع في الرواية عن ابن عباس دون تصريح[2].

---

1. ابن جرير، التاريخ (١/٣٤ ــ ٣٥) .

2. ابن جرير، جامع البيان (٢٣/٥٢١)، تفسير الآية (١) من سورة القلم .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢. ومرة أخرى في فصل:" القول فيما خلق الله في كل يوم من الأيام الستة التي ذكر الله في كتابه أنه خلق فيهن السموات والأرض وما بينهما"، ذكر الإمام ما خلق الله ــ تعالى ذكره ــ في يوم الثلاثاء والأربعاء، فيرجح أنه ــ سبحانه ــ خلق يوم الثلاثاء الجبال وما فيهنَّ من المنافع، وخلق يوم الأربعاء الشجرَ والماءَ والمدائنَ والعمرانَ والخرابَ، ثمَّ قال:" حدثنا بذلك هناد قال: حدثنا أبو بكر بن عياش عن أبي سعد البقال[1] عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ــــ صلى الله عليه وسلم ــ"، وعقَّبَ على هذا بقوله:" وقد روي عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ: أن الله خلق الجبال يوم الأحد، والشجر يوم الاثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، والنور يوم الأربعاء، حدثني به القاسم بن بشر بن معروف والحسين بن علي الصدائي قالا: حدثنا حجاج قال ابن جريج: أخبرني إسماعيل بن أمية عن أيوب بن خالد عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة عن أبي هريرة عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ، ثمَّ قال أبو جعفر:" والخبر الأول أصح مخرجا، وأولى بالحق؛ لأنه قول أكثر السلف"[2].

هكذا في «التاريخ» نقد الإمام الخبر، ورجح الأول لدلالة القرآن الكريم عليه، وعليه قول أكثر السلف، أما في تفسيره «جامع البيان» فلم يتعرض الإمام للخبر بنقد أو ترجيح، بل اكتفى بالإشارة إلى الخلاف؛ فبعد أن ساق رواية ابن عباس الأولى وهي التي رجحها، قال:" وقد قيل غير ذلك... وساق رواية أبي هريرة المرجوحة[3].

٣. ومن ذلك ــ أيضاً ــ أنه قال في الكلام على الذبيحين أيهما كان:" واختلف السلف من علماء أمة نبينا ــ صلى الله عليه وسلم ــ في الذي أمر إبراهيم بذبحه من ابنيه، فقال بعضهم: هو إسحاق بن إبراهيم، وقال بعضهم: هو

---

1. هذا هو الصحيح: أبو سعد البقال، وفي نسخ التفسير وقع: أبو سعيد، وهو خطأ، وأبو سعد هو: سعيد بن المرزبان العبسي، الكوفي، ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (٤١/٢) .

2. ابن جرير، التاريخ (٥٤/١ ــ ٥٥) .

3. ابن جرير، جامع البيان (٤٣٣/٢١)، تفسير الآية (٩) من سورة فصلت .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إسماعيل بن إبراهيم، وقد روي عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ كلا القولين، لو كان فيهما صحيح لم نعده إلى غيره..... وساق الخبرين بأسانيدهما[1]، وأورد كلا الأثرين بالأسانيد نفسها في التفسير دون إشارة إلى ضعف أحدهما، وإن كان قد رجح أحد القولين على الآخر لكنَّه لم يتعرض لردِّ أحد الخبرين أو قبوله، بل رجح أحدهما على الآخر لأمر خارج عن الصحة والضعف، واقتصر على إيراد الأخبار دون نقد[2].

٤. ومن ذلك أنه ــ رحمه الله ــ رجح في فصل:" القول في كم قدر جميع الزمان من ابتدائه إلى انتهائه وأوله وآخره"، رجح أن قدر جميع الزمان سبعة آلاف سنة، ثم قال:" وقد روي عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ خبر يدل على صحة قول من قال: إن الدنيا كلها ستة آلاف سنة، لو كان صحيحاً سنده لم نَعْدُ القول به إلى غيره؛ وذلك ما: حدثني به محمد بن سنان القزاز قال: حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث حدثنا زبان[3] عن عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال:" الحقب ثمانون عاماً، اليوم منها سدس الدنيا"[4]، أما في التفسير فلم يورد رواية أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ مرفوعة؛ بل أورد موقوفة، وهي الرواية الراجحة المحفوظة[5].

---

1. ابن جرير، التاريخ (٢٦٣/١) .

2. ابن جرير، جامع البيان (٢١/ ٧٩ ــ وما بعدها)، تفسير الآية (١٠٧) من سورة الصافات .

3. كذا في نسخ التاريخ: زبَّان، وليس بصواب؛ بل الصواب: أبان، وهو ابن يزيد العطار، وزبان وأبان من طبقة واحدة؛ فالأول توفي سنة (١٥٥هـ)، والآخر توفي سنة بضع وستين ومائة، لكنَّ الحديث حديث أبان، ولا تعرف رواية لزبان عن عاصم بن أبي النجود، ولا لعبد الصمد عن زبان، فزبان ــ وهو ابن فائد الحمراوي ــ مصري، والآخران عراقيان، ينظر: المزي، تهذيب الكمال (٩٦/١) ترجمة: أبان بن يزيد، و(٩/٣) ترجمة: زبان بن فائد .

4. ابن جرير، التاريخ (١٧/١) .

5. ابن جرير، جامع البيان (١٦١/٢٤)، تفسير الآية (٢٣) من سورة النبأ، ولبيان علة هذا الخبر ينظر: الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر (ت ٣٨٥هـ)، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، (٢٠٨/٨) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد يتعرض الإمام الطبري في «التاريخ» لنقد خبر ما، ولهذا الخبر تعلق بتفسير آي من الكتاب الكريم فلا يورده في مظانّه في التفسير، ومن ذلك أنه ــ رحمه الله ــ ساق في فصل:" القول في الليل والنهار أيهما خلق قبل صاحبه وفي بدء خلق الشمس والقمر وصفتهما إذ كانت الأزمنة بهما تعرف"، أورد في هذا الفصل حديثين طويلين الأول من حديث أبي ذر، والثاني من حديث ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ، ثم قال:" ولو صح سند أحد الخبرين اللذين ذكرتهما لقلنا به؛ ولكنَّ في أسانيدهما نظراً، فلم نستجز قطع القول بتصحيح ما فيهما من الخبر عن سبب اختلاف حال الشمس والقمر"[1]، والخبران لهما تعلق بتفسير آي من الكتاب العزيز، ومع ذلك لم يذكرهما الإمام في «جامع البيان»، وذلك لشدة ضعفهما، وظهور وهائهما.

ونقد هذه الأخبار في «التاريخ» دون «التفسير» إدراك من الإمام ــ رحمه الله ــ للتباين بين الموضوعين؛ فلما أن كانت هذه الأخبار تتحدث عن تفسير آية ومعناها أوردها الإمام مجردة عن النقد، إذ لا يلزم النقد في مثل ذلك، فهو شرح ألفاظ وتحديد معانٍ لنصوص نزلت بالعربية بلا مزيد، ولا حاجة لمعرفة المتقدم من المتأخر منها، أما عندما تعلق الأمر بالتأريخ كان لا بدَّ من معرفة الأول والآخر، وأول شيء خلقه الله تعالى، وكم قدر الدنيا من البدء إلى الانتهاء، وغير ذلك مما له تعلق مباشر بالتاريخ، عند ذلك يكون الأمر جديراً بالنقد، وبيان الصحيح والراجح منها؛ إذ إدراك ذلك شديد الصلة بالتاريخ.

---

[1]. ابن جرير، التاريخ (٦٣/١ ــ ٧٥)، وخبر ابن عباس طويل جداً، ظاهر النكارة والبطلان، يشبه أحاديث القصاص وخيالاتهم، قال عز الدين ابن الأثير:" وروى أبو جعفر ههنا حديثاً طويلاً في عدة أوراق عن ابن عباس عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ، في خلق الشمس والقمر وسيرهما، فإنهما على عجلتين، لكل عجلة ثلاث مائة وستون عروة، يجرها بعددها من الملائكة... إلى أشياء أخر لا حاجة إلى ذكرها، فأعرضت عنها لمنافاتها العقول، ولو صح إسنادها لذكرناها، وقلنا به، ولكن الحديث غير صحيح، ومثل هذا الأمر العظيم لا يجوز أن يسطر في الكتب بمثل هذا الإسناد الضعيف"، ابن الأثير، أبو الحسن عز الدين علي بن محمد بن محمد (ت ٦٣٠هـ)، الكامل في التاريخ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٤٢٤هـ ــ ٢٠٠٤م، تحقيق: د.عمر عبد السلام التدمري، (٢٢/١ــ ٢٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ـ نتائج الفصل الأول :

وبعد النظر في شروط الأئمة في أحاديث الأحكام، والتفسير، والسير والتاريخ، ثم مقارنتها بعمل الإمام ابن جرير الطبري ـ رحمه الله ـ في كتبه: «تهذيب الآثار»، و«جامع البيان»، و«تاريخ الرسل والملوك»، نستخلص النتائج التالية:

١. اشترط الأئمة عدالة وضبط رواة أحاديث الأحكام؛ إذ إنها مناط التحليل والتحريم.

٢. تساهل الأئمة في قبول أحاديث التفسير، والرقاق، والسير، فرووها عمَّن هو دون أهل الضبط ممن لم يتهم بكذب، وكان مع ذلك من أهل الدين، وتحري الصدق.

٣. قبلَ النقاد أخبار هذه الفئة من الرواة في التفسير لأن ما تأولوا به ألفاظ القرآن الكريم تشهد له العربية واستعمال أهلها.

٤. اشترط الإمام الطبري ـ رحمه الله ـ صحة الأخبار، وعدالة النقلة في كتابه الفقهي: «تهذيب الآثار».

٥. وفي التفسير روى الإمام الطبري أخباراً لرواة هم دون أهل الضبط؛ لأن تفسيرهم مما تشهد له اللغة العربية.

٦. وبالنظر إلى عمل المصنفين في التفسير الأثري ممن سبق الإمام الطبري أو عاصره نجد أنهم سلكوا في التعامل مع شديدي الضعف مسلكين:

أ. الإعراض عنهم، وترك الاشتغال بهم، ولو كان في تأويله موافقاً لغيره من المفسرين، ويمثل هذا الاتجاه: أصحاب كتب الحديث ممن أفرد كتاباً خاصاً بالتفسير ضمن كتابه، نحو: صاحبي «الصحيحين»، وأصحاب «السنن»، وسعيد ابن منصور، ومثلهم ابن أبي حاتم في «تفسيره».

ب. الرواية عنهم فيما ليس فيه حكم، ولم ينفرد به، وبما تشهد لهم به لغة العرب، ويمثله: الإمام الثوري، والإمام عبد الرزاق الصنعاني.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٧. لم يشترط الإمام ابن جرير الطبري الصحة أو عدالة الرواة فيما يرويه من أخبار في كتابه التاريخ، وروى عن متهمين بالكذب، ومن دونهم في الضعف، ولذلك لم يرد شيئاً من أخبار التاريخ إلا عدداً قليلاً منها، في بداية كتابه، وغالب ما نقده من أخبار إنما هو ترجيح لبعضها على بعض دون ردٍّ شيء منها.

٨. قد يتعرض الإمام الطبري لنقد بعض الأخبار في تاريخه إن تعلق الأمر بمعرفة ضرورة من التاريخ، ويسكت عن تلكم الأخبار نفسها في التفسير.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني

منهج الإمام الطبري في تعديل الرواة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ألفاظ الإمام الطبري في التعديل ومراتبها

المبحث الثاني: مسالك الإمام الطبري في توثيق الرواة

المبحث الثالث: الرواة الذين وثقهم الإمام الطبري، ومدى موافقته أو مخالفته النقاد فيهم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني

منهج الإمام الطبري في تعديل الرواة

في «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» للإمام الذهبي، ذكر في الطبقة السابعة من الأئمة النقاد الذين تقبل أقوالهم في الجرح والتعديل فقال:" وأبو جعفر محمد بن جرير الطبري الإمام"[1]، والإمام الطبري ممن شهد له بالمعرفة التامة في السنة النبوية، وتمييز طرقها، وصنَّفَ في رجال الحديث كتابه: «ذيل المذيل»، وقد اشتمل على تاريخ من مات أو قتل من الصحابة في حياته ــ صلى الله عليه وسلم ــ أو بعده، الأقربَ له من قبائل قريش فالأقرب، ثمَّ الأنصار، ثم التابعين والسلف من بعدهم، إلى أن بلغ شيوخه الذين سمع منهم، وتكلم في الرجال جرحاً وتعديلاً، وذبَّ عن أقوام منهم ممن رمي بضعف، أو مذهب هو بريء منه، كالحسن البصري، وعكرمة مولى ابن عباس.

فما هو منهجه في التعديل والتجريح؟ وما ألفاظه فيهما؟ وما مسالكه في الحكم على الرجال؟ وما مدى موافقته للأئمة في أحكامه عليهم؟ ومن أيِّ أقسام النقاد هو من حيث التشدد والتساهل؟ إجابات هذه الأسئلة هي موضوع هذا الفصلين: الثاني والثالث، ولنشرع بالكلام عن القسم الأول من قسمي الكلام في الرجال، وهو التعديل؛ فهو أشرف المرتبتين، وأصحابه هم المقدمون[2].

---

1. الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للإمام (ضمن أربع رسائل في علوم الحديث)، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، د.ت، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (١٨٩) .

2. أشار إلى هذا المعنى السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ)، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ ــ ١٩٩٦م، تحقيق: صلاح عويضة، (١/٣٩٠) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الأول: ألفاظ الإمام ابن جرير الطبري في التعديل ومراتبها:

لا يخفى أنَّ المعنيَّ هنا هو ما كان للإمام الطبري ــ رحمه الله ــ فيه كلام صريح بتعديله، وإلا فإنَّ كلَّ خبر صححه الإمام خاصة في كتابه: «تهذيب الآثار»، هو بمثابة توثيق ضمني لرجال ذلك الخبر، وقد أعمل هذه الطريقة في توثيق الرجال: «مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال»، والحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب»، حيث حكما بتوثيق كلِّ راوٍ صحح الإمام الطبريُّ سند الخبر الذي رواه، ومن ذلك أنَّ مغلطاي ذكر الإمامَ ابنَ جرير ضمنَ من احتج بحديث عاصم بن لقيط بن صبرة[1]، وكذا فعل في ترجمة عبد الله بن محمد بن عقيل[2]، وترجمة عبد الرحمن ابن ميسرة الحضرمي[3]، ومنه أنْ قال الحافظ ابن حجر في ترجمة سيف بن هارون البرجمي:" وصحح ابن جرير حديثه في تهذيبه"[4]، وقال في ترجمة عبد الأعلى بن عامر الثعلبي الكوفي:" وصحح الطبري حديثه في الكسوف"[5].

وهي طريقة ليست دقيقة؛ فربَّما صحح الإمام الطبري ذلك الخبر بمجموع طرقه لا لعدالة أفراد رواته، كما هو منهجه في تصحيح كثير من أخبار «تهذيب الآثار»، أو ربَّما صححه على طريقة الفقهاء والأصوليين؛ وهم أكثر تساهلاً من المحدثين، خاصة في مبحثي: المخالفة، والتفرد، كما سيأتي بيانه في الفصل الرابع.

---

1. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (١٢٠/٧) .
2. المرجع السابق (١٨٠/٨) .
3. المرجع السابق (٢٣٩/٨) .
4. ابن حجر، تهذيب التهذيب (١٦٢/٢) .
5. المرجع السابق (٤٦٥/٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الأول: ألفاظ الإمام الطبري في تعديل الرواة:

في البدء يجدر التنبيه إلى أنَّ غالب أحكام الإمام الطبري في توثيق الرجال أو تجريحهم إنما هو نقل من كتب نقلتْ كلامَ الإمام، وقد يكون النقل عنه في تلك الكتب بتصرف من مصنفيها، أو من كتب الإمام المفقودة التي نقل المصنفون منها نحو: «ذيل المذيل من تاريخ الصحابة والتابعين»، و«طبقات الفقهاء»، والأخير كتاب وقع لمغلطاي فأكثر النقلَ عنه في «إكماله»، ومن مغلطاي أفاد الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب»، وأقلُّ هذه الأحكام من لفظ الإمام الطبري نفسه في كتبه المطبوعة: «جامع البيان»، و«تهذيب الآثار»، و«التاريخ»، و«المنتخب من ذيل المذيل».

وأحكام الإمام الطبري على الراوي تباينت بحسب نوع التصنيف الذي يذكره فيه الإمام؛ فإن كان قد ذكره في كتاب مما له تعلق بالفقه وأهله، قرَّظ الراوي بمكانته في الفقه وإمامته فيه، وإن ذكره في كتاب للرجال خاص بالتعديل أو التجريح، تكلم في الراوي بما يوضح حاله من حيث الجرح أو التعديل، وإنما ذكرت هذا الأمر لأن كثيراً من ألفاظ الإمام في حق أئمة متفق على علو شأنهم وتقدمهم في الحديث، لم تحمل ما يشير إلى عدالتهم وضبطهم، كقوله في:

ـ إبراهيمَ النخعي:" كان فقيهاً عالماً"[1]، ومثل هذا اللفظ قاله في: أبي الشعثاء جابر بن زيد[2]، ورجاء بن حيوة[3]، وشريك بن عبد الله القاضي[4]، وشهر بن حوشب[5].

ـ أو كتقريظه سعيدَ بنَ جبير بقوله:" كان عابداً فاضلاً"[6].

---

1. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (٣١٨/١) .
2. المرجع السابق (١٢٤/٣) .
3. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (٣٦٧/٤) .
4. المرجع السابق (٢٤٦/٦)، وعنه ابن حجر، تهذيب التهذيب (١٦٥/٢)
5. المرجع السابق(٣٠٠/٦)، وعنه الحافظ ابن حجر، تهذيب التهذيب (١٨٣/٢) .
6. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (٢٧١/٥) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ـ أو كقوله في أيوب السختياني:" كان عـالماً فاضلاً ديِّنـاً"[1]، وهو لفظ كرره في تَرجمةٌ: سعـيد بن عبد العزيز[2]، وعبد الله بن عون[3].

ـ أو كقوله في عطاء بن أبي رباح:" كـان مفتي تـلك الناحية في زمانه"[4].

ـ وقال في عامر الشعبي:" كان ذا أدب وفقه"[5].

فهدى الله ـ سبحانه ـ لاستقراء مواضع ذكر أولئك الـرواة، فتبـين أنـه قرظهم وعدد مناقبهم تلك في كتاب خاص بطبقات الفقهاء، وهو من مفقود كتب الإمام الطبري، ذكر فيه الإمام فقهاء الأمصار حسب طبقاتهم، وقد أفاد مغلطاي من هذا الكتاب كثيراً، وسماه: «طبقات الفقهاء»، ومرة سماه: «ترتيب الفقهاء»، وفي ثالثة: «طبقات العلماء»، أما مغلطاي فأراد من ذكر تلك الألفـاظ التعقـب على كتاب المزي: «تهذيب الكمال»، بذكر أقوال للأئمة في الرواة غفـل عنهـا المزي.

لكنَّ هذا الاختلاف يبين أنَّ الإمام الطبري قد نهج نهجاً منضبطاً حينما فرَّق بين ذكر الراوي في كتاب خاص بفقهاء الأمصار وطبقاتهم، وآخر يـذكر فيـه حال الراوي وما يحتاج إليه في الحكم على حديثه، وهذه بعض الأمثلـة لبيـان الفرق بين ذكر الإمام الطبري للراوي في كتابه «طبقـات الفقهـاء»، وذكـره الرواي نفسه في كتاب «ذيل المذيل» أو منتخبه ـ حيث الأصل مما فُقِدَ ـ:

الأول: قال في ترجمة الحسن البصري في كتابه «ذيل المـذيل» :" وكـان الحسن عالماً فقيهاً فاضلاً قارئاً، لا يشك في صدقه فيما روى ونقل، غيـر أنـه كان كثير المراسيل، كثير الرواية عن قوم مجاهيل، وعن صحف قد وقعت إليه

---

1. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (٣٢٨/٢) .
2. المرجع السابق (٣٢٥/٥) .
3. المرجع السابق (١٠٨/٨) .
4. المرجع السابق (٢٤٣/٩) .
5. المرجع السابق (١٣٥/٧) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لقوم أخذها منهم وعنهم"[1]، ولما ذكر الحسنَ البصري في كتابه «طبقات الفقهاء» قال:" كانت أمه خادماً لأم سلمة، وقيل: كانت مولاة له، وولد الحسن وهو مملوك، وكان فقيهاً عالماً عابداً"[2]، وظاهر في هذا المثال أن الإمام قد ذكر الحسن في كتاب خاص بأحوال الرجال بما يبين حاله في الحديث، وذكره في الطبقات بإمامته في الفقه ومكانته فيه.

الثاني: ولمَّا ترجم لطاووس بن كيسان في «ذيل المذيل» قال:" وكان فقيهاً عالماً عابداً ورعاً فاضلاً، حدثنا أبو كريب قال: حدثنا يحيى عن زهير عن ليث عن طاووس قال:" أدركت سبعين شيخاً من أصحاب رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ"، وذُكر عن علي بن المديني أنه قال: قال يحيى بن سعيد: قال سفيان بن سعيد:" كان طاوس يتشيع"[3]، وأما في «طبقات الفقهاء» فقال:" كان عالماً عابداً فقيهاً ورعاً، وكان بعضهم يقول: هو مولى ابن هودة الهمداني"[4]، ففي الذيل ذكر طبقته في التابعين، وما اتهم به من التشيع، وهما من ألصق مباحث التعديل والتجريح.

الثالث: وقال في ترجمة محمد بن مسلم بن شهاب الزهري في «ذيل المذيل»:" وكان محمد بن مسلم الزهري مقدماً في العلم بمغازي رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، وأخبار قريش والأنصار، راوية لأخبار رسول الله

---

1. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٣٧) .

2. مغلطاي، أبو عبد الله علاء الدين مغلطاي بن قليج الحنفي (ت ٧٦٢هـ)، التراجم الساقطة من إكمال تهذيب الكمال المطبوع/ من ترجمة الحسن بن أبي الحسن البصري إلى ترجمة الحكم بن سنان، دار المحدث، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ، تحقيق ودراسة: مجموعة من طلاب الماجستير في جامعة الملك سعود (١٤٢٤هـ ــ ١٤٢٥هـ) إشراف: د .علي بن عبد الله الصياح، تقديم: د. محمد ابن عبد الله الوهيبي، (٥٠) .

3. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٣٦) .

4 مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (٥٥/٧) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأصحابه"[1]، وفي «الطبقات» قال:" قال قتادة: ما بقي على ظهرها إلا رجلان:الزهري وآخر، فظنَّ أنَّه يريد نفسَه"[2].

أما ألفاظه ـ رحمه الله ـ في التعبير عن ضبط الرواة وعدالتهم فتراوحت بين عبارات موجزة، وأخرى طويلة، ولم تنحصر أحكامه على الرواة من المرتبة نفسها بأنماط محددة من الكلمات.

وله ـ رحمه الله ـ ألفاظ طويلة في التعبير عن تعديل الرواة لم يستعملها غيره، وهذه هي بعدَ الاستقراء التام لأقوال الإمام الطبري في الرجال:

قوله:" كان لا يشك في صدقه وأمانته على ما روى وحدث من خبر"، وقوله:" كان راوية للحديث، كثير الحديث، ثقة أميناً على ما روى وحدث عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وغيره من أثر في الدين"، أو:" ما نقل في الدين من خبر حجة لازم العمل به"، أو:" أمين على ما انفرد به من رواية خبر، ثقة غير متهم على ما نقل من أثر، وفيه فيما روى من ذلك كفاية"، أو:" كان كثير الحديث صدوقاً، شهد له أهل العلم والفضل بذلك"، أو يقول:" كان من أهل الفقه في الدين، وعلم بالأحكام والحلال والحرام، والرواية عنهم في الأحكام"، أو:" كان ثقة في الحديث صدوقاً عالماً مقدماً في بلده بالفقه"، أو:" كان من أهل العلم بالمغازي مغازي رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ، وبأيام العرب وأخبارهم وأنسابهم، راوية لأشعارهم، كثير الحديث، غزير العلم، طلابة له، مقدماً في العلم بكل ذلك ثقة"، أو:" كان ممن لا يشك في صدقه وأمانته على ما روى وحدث من خبر"، أو:" كان فقيهاً عالماً عابداً ورعاً ناسكاً، راوية للحديث، كثير الحديث ثقة، أميناً على ما روى وحدث عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وغيره من أثر في الدين"، أو:" كان فقيهاً عالماً ورعاً أديباً، كثير الحديث صدوقاً، شهد له أهل العلم والفضل بذلك، وهو حجة"، أو:" كان عالماً فاضلاً غير مدفوع، وكان كثير الرواية"، أو:" أمره عندنا في أنَّ ما نقل في الدين من

---

1. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٤٥) .

2. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (٣٥٤/١٠) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خبر حجةٌ لازمٌ العملُ به"، أو:" كان غير متهم فيما روى وحدث من خبر في الدين"، وهي ألفاظ انفرد بها الإمام الطبري.

أما ألفاظه الموجزة فقوله:" كان ثقة"، أو:" كان ثقة ورعاً فاضلاً"، أو:" كان رجلاً صالحاً ثقة"، أو:" كان ثقة كثير الحديث"، أو:" قليل الحديث ثقة"، أو:" كان صالحاً صدوقاً ورعاً"، أو:" مجمع على ثقته"، أو:" كان حافظاً"، أو:" كان إن شاء الله ثقة"، أو:" كان ثقة غير أنه كان كثير الخطأ"، أو:" كان ثقة حافظاً"، أو كقوله:" كان صدوقاً"، أو:" كان فقيهاً ثبتاً في الحديث صدوقاً"، أو:" كان كثير الحديث صدوقاً"، أو:" كان حافظاً فطناً"، أو:" كان ثقة غير أنه كان يغلط أحياناً فيما يحدث"، أو:" كان فاضلاً ورعاً ديِّناً ثقة أميناً"، وسيأتي لاحقاً مواضع تلك الألفاظ.

وعند المقارنة بين ألفاظ الإمام الطبري في تعديل الرواة، تجد أنَّ بعضها تشابه ــ أو تكاد تطابق ــ ألفاظ الإمام ابن سعد في «طبقاته»، حتى إنك تشعر في أحيان أنها ملخصة أو مقتبسة من كتاب «الطبقات»، أو إنَّ الإمام ابن جرير عبر عن ألفاظ ابن سعد بالمعنى، وليس ذلك ببعيد؛ فقد وقع كتاب «الطبقات» للإمام ابن جرير، وكان يصرح باسمه كثيراً في «ذيل المذيل» خاصة، وهذه ستة أمثلة تدل على التشابه أو التطابق أحياناً[1]:

---

[1]. اقتصرت على هذه الأمثلة الستة خشية الإطالة، وأحيل على أمثلة أخرى للدلالة على تشابه ألفاظ الإمامين:

ــ ذر بن عبد الله بن زرارة: المنتخب من ذيل المذيل (٦٦٦)، وطبقات ابن سعد (٤١٠/٨) .

ــ الحكم بن عتيبة: المنتخب من ذيل المذيل (٦٤٢)، وطبقات ابن سعد (٤٥١/٨) .

ــ سفيان بن عيينة: المنتخب من ذيل المذيل (٦٦١)، وطبقات ابن سعد (٥٩/٨) .

ــ عامر الشعبي: المنتخب من ذيل المذيل (٦٣٦)، وطبقات ابن سعد (٣٦٦/٨) .

ــ عبد الله بن شبرمة: إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٣٩٨/٧)، وعنه نقله الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (٣٥٢/٢)، وتقارن بطبقات ابن سعد (٤٦٩/٨) .

ــ ثابت بن أسلم البناني: المنتخب من ذيل المذيل (٦٤٥ــ٦٤٦)، وطبقات ابن سعد (٢٣١/٩ــ٢٣٢) .

ــ عطية بن سعد بن جنادة: المنتخب من ذيل المذيل (٦٤١)، وطبقات ابن سعد (٤٢١/٨) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأول: قال الإمام الطبري في ترجمة الحسن بن صالح بن حـــي:" ويكنـــى حسن أبـــا عبد الله، وكان رجلاً ناسكاً فاضـــلاً فقيهاً، كان يميل إلى محبة أهـــل بيت رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ... وكان كثير الحديث ثقة"[1]، وقـــال الإمام ابن سعد:" ويكنى حسن أبا عبد الله، وكان ناسكاً عابداً فقيهاً... وكان ثقـــة صحيح الحديث كثيره، وكان متشيعاً"[2].

الثاني: قال الإمام ابن جرير في ترجمة الحسن البصري:" وكـــان الحـــسن عالماً فقيهاً فاضلاً قارئاً، لا يشك في صدقه فيما روى ونقل، غير أنه كان كثير المراسيل، كثير الرواية عن قوم مجاهيل، وعن صحف قد وقعت إليه لقوم أخذها منهم وعنهم"[3]، وقال ابن سعد:" وكان الحسن جامعاً عالماً عالياً رفيعاً ثقة مأموناً عابداً ناسكاً كبير العلم فصيحاً جميلاً وسيماً، وكان ما أسند مـــن حديثـــه وروى عمن سمع منه فحسن حجة، وما أرسل من الحديث فليس بحجة"[4].

الثالث: قال الإمام الطبري في ترجمة عاصم بن أبي النجود:" وكان ثقـــة، غير أنه كان كثير الخطأ"[5]، وقال الإمام ابن سعد:" وكان عاصم ثقة، إلا أنه كان كثير الخطأ في حديثه"[6].

ــ عمرو بن دينار: إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (١٦٤/١٠)، وعنه الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (٢٦٩/٣)، وتقارن بالطبقات الكبرى (٤١/٨) .

ــ عمرو بن عبد الله أبو إسحاق السبيعي: المنتخب من ذيل المذيل (٦٤٧)، وطبقات ابن سعد (٤٣١/٨) .

ــ منصور بن المعتمر: المنتخب من ذيل المذيل (٦٤٨)، وطبقات ابن سعد (٤٥٦/٨) .

وهنا ينبغي التنويه ــ أيضاــ إلى تشابه ألفاظ الإمام ابن حبان في الثقات مع كثير من ألفاظ الإمام ابن سعد في طبقاته الكبرى .

1. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٥٧) .
2. ابن سعد، الطبقات الكبرى (٤٩٦/٨) .
3. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٣٧) .
4. ابن سعد، الطبقات الكبرى (١٥٨/٩) .
5. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٤٧) .
6. ابن سعد، الطبقات الكبرى (٤٣٩/٨) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الرابع: قال ابن جرير في ترجمة عبد الله بن ذكوان أبي الزناد:" ثقة كثير الحديث، فصيح بصير بالعربية، عالم عاقل كاتب حاسب"[1]، وقال الإمام ابن سعد:" وكان ثقة كثير الحديث، فصيحاً بصيراً بالعربية، عالماً عاقلاً"[2].

الخامس: قال ابن جرير في ترجمة عباد بن عباد بن حبيب:" عباد بن عباد ابن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة يكنى أبا معاوية، وكان ذا هيئة حسنة، وكان من ساكني البصرة، فقدم بغداد فمات بها في سنة إحدى وثمانين ومائة، يوم الأحد لاثنتي عشرة ليلة بقيت من رجب منها، وكان عباد بن عباد ثقة، غير أنه كان يغلط أحياناً فيما يحدث"[3]، وقال الإمام ابن سعد:" عباد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة العتكي، ويكنى أبا معاوية، وكان ثقة وربما غلط، وكان من أهل البصرة، فقدم بغداد فنزلها ومات بها"[4].

السادس: قال ابن جرير في ترجمة عبد الله بن دينار في «ذيل المذيل»:" وعبد الله بن دينار مولى عبدالله بن عمر بن الخطاب، ويكنى أبا عبدالرحمن، توفى سنة سبع وعشرين ومائة، وكان من سكان المدينة وبها توفي، وكان كثير الحديث ثقة"[5]، وهي بحروفها عند ابن سعد في «الطبقات»:" عبد الله بن دينار مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب، ويكنى أبا عبد الرحمن، وتوفي في سنة سبع وعشرين ومائة، وكان ثقة كثير الحديث"[6].

---

1. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (٣٣٥/٧)، وعنه الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (٣٢٩/٢) .
2. ابن سعد، الطبقات الكبرى (٥٠٩/٧) .
3. الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (٣٩٩/١٢)، وقصَّرَ مغلطاي على غير عادته في البحث والتنقيب فقال:" وقال الطبري في «تهذيب الآثار»: ثقة"، إكمال تهذيب الكمال (١٧٣/٧)، وبحثت عنه في «تهذيب الآثار» فلم أجده، فلعله في المفقود منه .
4. ابن سعد، الطبقات الكبرى (٣٢٩/٩) .
5. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٤٦) .
6. ابن سعد، الطبقات الكبرى (٥٠٣/٧) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الثاني: مراتب ألفاظ التعديل عند الإمام الطبري:

وبينا تنوعت مراتب التعديل والتجريح عند الأئمة النقاد بحسب ضبط الرواة وإتقانهم، فجعلها ابن أبي حاتم أربعاً، وتبعه على ذلك الإمام ابن الصلاح، وزاد عليه ألفاظاً لم يذكرها، وكذلك النووي في التقريب، وهي عند الإمام الذهبي خمس مراتب، وتبعه على ذلك الحافظ العراقي، أما الحافظ ابن حجر فقد عدَّها في ست مراتب، وعلى أثره سار تلميذاه السخاوي في «فتح المغيث»، والسيوطي في «تدريب الراوي»[1]، كذلك تنوعت مراتبها عند الإمام الطبري، وقد جهدت لحصر ألفاظ الإمام الطبري في التعديل، وتقسيم تلكم الألفاظ حسب مراتبها اللائقة بها، فكان أن انقسمت ألفاظ التعديل عنده إلى أربع مراتب:

المرتبة الأولى: التوثيق باستعمال صيغ المبالغة، أو التعبير بأفعل، أو بتكثير ذكر مناقب الراوي وتكرارها، أو بذكر الإجماع على عدالته، نحو قوله:" كان عالماً فقيهاً فاضلاً لا يشك في صدقه فيما روى ونقل"، أو:" مجمع على ثقته"، أو:" كان عالماً فقيهاً عابداً ورعاً ناسكاً راوية للحديث كثير الحديث ثقة أميناً على ما روى وحدث عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ وغيره من أثر في الدين"، أو:" كان ثقة حافظاً"، أو:" ما نقل في الدين من خبر حجة لازم العمل به"، أو يقول:" كان فقيهاً ثبتاً في الحديث صدوقاً عالماً، وكان مفتي أهل مصره في زمانه"، أو:" كان ثقة في الحديث صدوقاً عالماً مقدماً في بلده

---

[1]. ينظر: ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (٣٢٤)، وابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن (ت ٦٤٣هـ)، المقدمة (وبهامشه: محاسن الاصطلاح للبلقيني)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ ــ ١٩٩٩م، (١٣٣)، والذهبي، ميزان الاعتدال (٤/١)، والعراقي، أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين (ت ٨٠٦هـ)، التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ ــ ١٩٩٩م، (١٣٠)، وابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تقريب التهذيب، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٠هـ ــ ١٩٩٩م، تحقيق: محمد عوامة، (٩٦)، والسخاوي، فتح المغيث (٣٩٠/١)، والسيوطي، أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد (ت ٩١١هـ)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، دار الكلم الطيب، دمشق ــ بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، (٤٠٤/١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بالفقه"، ونحو قوله:" كان فقيهاً عالماً ورعاً أديباً كثير الحديث صدوقاً شهد له أهل العلم والفضل بذلك وهو حجة"، أو:" كان فاضلاً ورعاً ديِّناً ثقة أميناً".

المرتبة الثانية: الاقتصار على توثيق الراوي مجرداً عن تقريظه، نحو قوله: "ثقة"، أو:" كان إن شاء الله ثقة"، أو:" ثقة كثير الحديث"، أو:" ثقة قليل الحديث"، أو:" كان حافظاً"، أو:" أمين على ما انفرد به من رواية خبر، ثقة غير متهم على ما نقل من أثر"، أو:" من أهل الفقه في الدين... والرواية عنهم في الأحكام" وهي لفظة صريحة في التوثيق؛ ذلكم أن الإمام الطبري ــ كما هو مذهب المحدثين ــ يشترط ثقة الراوي في أحاديث الأحكام، أو:" كان صدوقاً كثير الحديث".

وليس استعماله للفظة "صدوق" بالمعنى الذي اصطلح عليه المتأخرون ــ تبعاً للحافظ ابن حجر ــ، وحاصل كلامهم أنها درجة تقصر عن درجة التوثيق، وحديث أصحابها حديثٌ حسن، لكنَّ الإمام الطبري قالها في حق أئمة حفاظ أثبات نحو: أبي إسحاق السبيعي، وأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الله المدائني، والربيع بن ثعلب، وهم ثلاثتهم من الثقات؛ أما الأول فهو من مدارات الحديث وأئمته وحفاظه، وأبو الحسن المدائني ثقة إمام؛ قال أبو قلابة:" حدثتُ أبا عاصم النبيل بحديث، فقال: عمن هذا؟! فإنه حسن! قلت: ليس له إسناد! ولكن حدثنيه أبو الحسن المدائني، فقال لي: سبحان الله! أبو الحسن إسناد"، ولما مرَّ بابن معين قال:" ثقة ثقة ثقة"[1]، وأما الربيع فقد وثقه ابن معين، وصالح ابن محمد المعروف بجزرة، والدارقطني، وعلي بن الحسين بن الجنيد[2].

---

[1]. ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (٥١٦/١٣) .

[2]. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٤٢٠/٣)، والخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (٤١٠/٩ــ٤١١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المرتبة الثالثة: التوثيق المشعر باختلال في الضبط وعدم الإتقان التامّ، كقوله:" كان ثقة غير أنه كان كثير الخطأ"، أو:" ثقة غير أنه كان يغلط أحياناً فيما يحدث".

المرتبة الرابعة: ألفاظ تقصر عن مرتبة التوثيق، نحو قوله:" غيرَ مدفوع كثير الرواية".

ومعلوم أنَّه يُحتَج بحديث أصحاب المرتبتين الأولى والثانية، ويحتج كذلك بحديث أصحاب المرتبة الثالثة؛ إذ إنَّهم قد ضبطوا غالب رواياتهم، قال ابن أبي حاتم:" ومنهم الصدوق الورع الثبت الذي يهم أحياناً، وقد قبله الجهابذة النقاد فهذا يحتج بحديثه"[1]، أما أصحاب المرتبة الرابعة فيكتب حديثهم ويعتبر به، وهم ليسوا كأهل المراتب السابقة في الاحتجاج بما رووا، لكن يكتب من حديثهم الترغيب والترهيب وأخبار الزهد والرقاق، ولا يحتج بهم في حلال أو حرام[2].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

1. ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (٥٦) .
2. المرجع السابق (٥٧) .

المبحث الثاني: مسالك الإمام الطبري في توثيق الرواة:

وللأئمة النقاد سبل معهودة عندهم تمكّنهم من الحكم على الرواة جرحاً وتعديلاً، من يقبل حديثه ممَّن يردُّ، بل يميِّزون بين ما ضبطه الراوي وما وَهِمَ فيه، وبالنظر إلى عمل الإمام الطبري وأحكامه في الرواة الذين وثقهم يمكن تقسيم مسالكه في توثيقه إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اجتهاده الخاص:

وغالب من وثقهم الإمام الطبري فباجتهاد منه؛ ومعلوم أنَّ الأئمة النقاد يعرفون صدق الرواة وضبطهم:

ـ بالاستفاضة وشهرة عدالتهم، فيعلمون صدق وأمانة أمثال: مالك، والثوري، وابن عيينة، وشعبة، وابن المبارك، ويحيى القطان، وابن مهدي، والشافعي، وأحمد، ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر، واستقامة الأمر، والاشتهار بالصدق والبصيرة والفهم؛ فلا يسأل عن عدالتهم، وقد سئل الإمام أحمد عن إسحاق بن راهويه فقال:" مثلُ إسحاق يسأل عنه!"[1]، ولمَّا ترجم الخطيب البغدادي لسفيان الثوري قال:" وكان إماماً من أئمة المسلمين، وعلماً من أعلام الدين، مجمعاً على إمامته؛ بحيث يستغنى عن تزكيته"[2].

ـ أمَّا الطريق الآخر فهو باستقراء أخبارهم، وعرضها على ما حدث به الثقات، فإن وافق رواياتهم في الغالب ـ ولو بالمعنى ـ، فهو عدل مأمون، وإن كان غالب حاله مخالفتهم جرح وردَّ حديثه.

وقد نهج الإمام الطبري كلتا الطريقتين في توثيق الرواة:

الأولى: ذكر الأئمة المستفيضة عدالتهم بألفاظ دلت على الاتفاق في توثيقهم والاحتجاج بحديثهم، ونفي التهمة عنهم، نحو قوله في الحسن البصري:" وكان

---

1. الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (٨٦ ـ ٨٧) .

2. الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (٢١٩/١٠) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحسن عالماً فقيهاً فاضلاً قارئاً، لا يشك في صدقه فيما روى ونقل"[1]، أو قوله في سعد بن عبيد الزهري:" مجمع على ثقته"[2]، أو كقوله في سعيد بن وهب:" وكان ممن لا يشك في صدقه وأمانته على ما روى وحدث من خبر"[3]، ونحو قوله في محمد بن سيرين:" كان ابن سيرين فقيهاً عالماً ورعاً أديباً، كثير الحديث، صدوقاً، شهد له أهل العلم والفضل بذلك، وهو حجة"[4]، وهؤلاء جميعاً أئمة أعلام مستفيض أمرهم، ولذلك ذكرهم ابن جرير بما يدل على شهرة إمامتهم.

الطريقة الثانية: وهي عرض أحاديثهم على حديث الثقات، وتجد ذاك جلياً في تصحيحه حديثَ يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ في خطبة يوم النحر، وذكر فيها تخييرَ وليِّ المقتول بين القصاص والدية فقال:" ومن قتل له قتيل فهو بخير النَّظَرين: إما أن يوديَ وإما أن يقاد"، مع أنَّ هذه الخطبة رواها عكرمة وغيره عن ابن عباس عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ، من وجوه شتى، وعن ابن عمر، وأبي شريح عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ، فلم يذكر أحد منهم ذلك عنه في خطبته في ذلك اليوم، بل روى محمدُ بنُ عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ ذلك، فلم يذكر في حديثه عنه من ذلك ما ذكر يحيى ابن أبي كثير في حديثه عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ، قال ابن جرير:" إن يحيى بن أبي كثير أمين على ما انفرد به من رواية خبر، ثقة غير متهم على ما نقل من أثر، وفيه فيما روى من ذلك كفاية، غير أن الأمر وإن كان كذلك فإن الذي روى من معنى ذلك لم ينفرد به دون جماعة من الثقات روت عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ معنى ما

---

1. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٣٧) .
2. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (٢٤٢/٥)، وعنه ابن حجر، تهذيب التهذيب (٦٩٦/١) .
3. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٢٩) .
4. الذهبي، سير أعلام النبلاء (٦١١/٤) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

روى من ذلك"[1]، ثم شرع الإمام بسوق الأسانيد الشاهدة لحديث يحيى بتخيير وليِّ القتيل بين القود وأخذ الدية؛ وثنى بذكر أقوال السلف من الصحابة والتابعين[2].

وهذا النهج من الإمام الطبري في تثبيت الرواية، والدلالة على ضبط ناقليها بذكر الشواهد؛ لا يحتاج لكثير أدلة فهو السمة الأبرز في «تهذيب الآثار»، وبالرغم من ذلك فهذه بعض الأمثلة:

الأول: لما أراد الإمام أن ينفي الوهم عن أبي نضرة المنذر بن مالك في حديثه عن أبي سعيد الخدري عن عمر قوله في الضب:" إنَّ الله لينفع به غير واحد... وإنما عافه رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ"، ساق الإمام من تابع أبا نضرة في حديثه ذاك عن عمر[3].

الثاني: وأخرج خبر خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس:" أنَّ النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ طاف على بعير، كلما أتى الركن أشار إليه"[4]، ثم أورد اعتراض من اعترض على صحة الحديث ومنه أنْ قال:" أنه من رواية عكرمة، وأنَّ راويه عن عكرمة خالد الحذاء، وكان شعبة يغمص عليه"[5]، فردَّ الإمام الطبري تلك العلل، ببيان أنَّ غيرَ خالد روى الحديث نفسَه عن عكرمة موصولاً[6]، وهذا دليل على أن خالداً الحذاء لم ينفرد بوصل الحديث، ولبيان ضبط عكرمة للحديث قال:" وقد وافق عكرمة في رواية هذا الخبر عن ابن عباس عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ غيرُ واحد من أصحاب ابن

---

1. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند ابن عباس (١/٢٥ ــ ٢٦) .
2. المرجع السابق (١/٢٦ ــ ٣٧)، الأحاديث (٣٠ ــ ٤٨) .
3. المرجع السابق، مسند عمر (١٥٢ــ١٥٤) الآثار (٢٣٣ــ٢٣٥) .
4. المرجع السابق، مسند ابن عباس (١/٥٥ــ٥٦)، الأحاديث (٢ــ٤) .
5. المرجع السابق، مسند ابن عباس (١/٥٦ــ٥٧)، وغَمِصَ عاب وطعن، الفيروز أبادي، القاموس المحيط (٥٦١) مادة: غمص .
6. المرجع السابق، مسند ابن عباس (١/٥٧ــ٥٩)، الأحاديث (٥٦ــ٦٠) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عباس... وشرع يسوق أسانيد من تابع عكرمة في رواية الحديث عن ابن عباس[1].

الثالث: وحين طعن الطاعن في نقل عباد بن منصور حديثه عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً:" اقتلوا مواقع البهيمة"[2]، ذكر الإمام الطبري موافقة من وافق عباداً في رواية هذا الخبر عن عكرمة[3]، وإنما أراد الإمام بذكر تلك الموافقات الدلالة على ضبط الراوي لما أدّى وعدم وهمه فيه.

فإن قيل: ذكر هذه الموافقات ليس حكماً من الإمام على الراوي، بل هو تصحيح للرواية، والفرق بيّنٌ.

فالجواب: أن يقال: بل هو توثيق من الإمام الطبري ــ رحمه الله ــ للرواة؛ ذلكم أنَّ الإمام قال بعد كلِّ حديث منها:" وهذا خبر عندنا صحيح سنده، لا سبب يضعفه، ولا علة توهنه؛ لعدالة من بيننا وبين رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ من نقلته"، وهي عبارة واضحة في توثيقه رجال تلك الأسانيد، وإنما أراد الإمام بسوق تلك الموافقات الردَّ على المخالف، وبيان خطأه في تعليل تلك الروايات، وأنَّ الرواة الذين طعن فيهم هم حفاظ ضابطون لما رووا وأدوا، فحجة الطاعن في تلك الأحاديث أن فلاناً وفلاناً من الرواة قد انفردوا برواية هذه الأخبار، والخبر إذا انفرد بنقله منفرد وجب التثبت فيه، فسوق تلك الشواهد هو إثبات لضبط الراوي لذلكم الخبر.

---

1. تهذيب الآثار، مسند ابن عباس (٥٩ــ٦٠)، الأحاديث (٦١ــ٦٣) .
2. المرجع السابق (١/٥٥٠)، حديث (٢٣) .
3. المرجع السابق(١/٥٥٣)، الأحاديث (٨٧٠ــ٨٧٤)، وتنظر أمثلة أخرى في مسند ابن عباس:
ــ (٢/٦٥٤)، موافقة أصحاب عكرمة سلّامَ بن أبي عمرة، الأحاديث (٩٦٨ــ٩٧١) .
ــ (٢/٧٧٧)، موافقة أصحاب عكرمة سماكا، الأحاديث (١١٤٩ــ١١٥٠) .
ــ (٢/٨٠٣)، موافقة أصحاب ابن عباس عكرمة، الأحاديث (١١٧٦ــ١١٩٧) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الثاني: نقل كلام غيره من النقاد في الرواة:

لم يكن نقل الإمام الطبري عن غيره من النقاد ظاهراً في المطبوع من كتبه: «جامع البيان»، و«تهذيب الآثار»، و«التاريخ»، إلا في مواضع قليلة لا تتجاوز عدد أصابع اليدين، واستثن من ذلك كتابه «ذيل المذيل»، أو ما بقي منه، وهو المسمى: «المنتخَب من ذيل المذيل»؛ فإن النقل فيه ظاهر عن الأئمة النقاد كشعبة، وابن مهدي، والقطان، وابن دكين، وابن معين، وابن سعد؛ رغم هذا الانتخاب الذي تصرف فيه منتخِبُه تصرفاً لا يخلو من مقال في أحايين كثيرة، والناظر في تلكم النقول يلحظ أموراً:

أولاها: التزام الإمام الطبري ــ رحمه الله ــ بالأسانيد غالباً فيما ينقله عن الأئمة، حتى فيما نقله عن كتب لهم، وإنما قلتُ: غالباً، لأنَّ بعض تلك الأقوال ساقها الإمام دون إسناد؛ ويمكن عزو ذلك إلى تصرف النقلة عن الإمام، كما فعل مغلطاي في إكماله؛ فإنه حذف أسانيد الإمام الطبري فيما نقله عن النقاد[1]، أو هو تصرف من منتخِب الذيل، وهذا أمر لا يمكن الجزم بمواضعه؛ إذ إنه لا يتيسر الفصلُ بين كلام الإمام وتصرف المنتخِب؛ اللهمَّ إلا أن تطَّردَ هذه المواضع في منهج منضبط؛ حينئذٍ يمكن القول أنَّ ما أورد في «المنتخب من ذيل المذيل» دون إسناد: هو من عمل الإمام نفسه ــ رحمه الله ــ، أو من عمل غيره.

وقد حاولتُ إثبات ذلك من خلال النظر في تلك النقول التي سيقت في المنتخَبِ من ذيل المذيل بصيغة التمريض، أو تلك التي ذُكرت دون إسناد، أما الممرضة منها فكانت في مواضع أربعة ممَّا له تعلق بمن وثقهم الإمام، وهي:

---

[1]. ينظر: مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال: ترجمة ربيعة بن عبد الرحمن (٣٥٥/٤)، وترجمة سعيد بن المسيب (٣٥٣/٥)، وترجمة محمد بن مسلم بن شهاب الزهري (٣٥٤/١٠).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الموضع الأول: في ترجمة جعفر بن محمد بن علي بن الحسين، قال الإمام الطبري:" وكان جعفر بن محمد كثير الحديث ثقة، وكذلك كان يحيى بن معين يقول فيما ذُكر عنه"[1].

الموضع الثاني: في ترجمة جعفر بن محمد السابقة قال ابن جرير:" وذُكر عن القطان أنه سئل فقيل له: مجالد بن سعيد أحب إليك أم جعفر بن محمد؟ فقال: مجالد أحب إليَّ من جعفر".

الموضع الثالث: وفي ترجمة سفيان الثوري، قال الإمام الطبري:" وذُكر عن زيد بن حباب قال: كان عمار بن رزيق الضبي، وسليمان بن قرم الضبي، وجعفر بن زياد الأحمر، وسفيان الثوري، أربعة يطلبون الحديث، وكانوا يتشيعون، فخرج سفيان إلى البصرة، فلقي ابنَ عون وأيوبَ فترك التشيع"[2].

الموضع الرابع: وفي ترجمة عكرمة مولى ابن عباس، قال الإمام:" وذكر عن يحيى بن معين أنه قال: إنما لم يذكر مالك بن أنس عكرمة؛ لأن عكرمة كان ينتحل رأى الصفرية"[3].

هذه هي المواضع الأربعة التي نقل فيها الإمام الطبري عن غيره من الأئمة كلاماً في بعض الرواة، وهي تدل على مسلك الإمام في النقل؛ فالإمام ــ والله أعلم ــ استعمل صيغة التمريض فيها ليشير إلى ضعف القــول، أو لخُلْف وقع فيه، أو أنه نقله من كتاب لم يرو ذلك الخبر بسند متصل، وإليك التفصيل:

الموضع الأول: ما نقله ممرضاً عن ابن معين في توثيق جعفر بن محمــد، وهو لا إشكال فيه؛ فقد ساقه بعد ذلك بإسناد صحيح إليه، فقال:" حدثنا العبــاس ابن محمد قال: سمعت يحيى يقول: جعفر بن محمد ثقة"[4]، وهو كذلك في تاريخ ابن معين برواية العباس بن محمد الدوري قال: سمعت يحيى يقول:" جعفر بــن

---

1. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٥٢) .
2. المرجع السابق (٦٥٧) .
3. المرجع السابق (٦٣٤) .
4. المرجع السابق (٦٥٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

محمد ثقة"، وفي موضع آخر قال يحيى:" كان جعفر بن محمد ثقة مأموناً"، وعن الدوري رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وكذا نقله عثمان الدارمي عن ابن معين قال:" سألت يحيى بن معين عن جعفر بن محمد بن علي ابن الحسين، فقال: ثقة"، ومن طريقهما ــ الدوري والدارمي ــ ساقه الإمام ابن عدي في كامله، وزاد عليهما رواية أحمد بن سعد بن أبي مريم قال:" سمعت ابن معين يقول: جعفر بن محمد ثقة"، ورواه ابي أبي خيثمة في «تاريخه الكبير» سماعاً من ابن معين[1].

الموضع الثاني: في الترجمة نفسها ساق ابن جرير كلام الإمام يحيى القطان في جعفر بالتمريض فقال:" وذُكر عن القطان أنه سئل فقيل له: مجالد بن سعيد أحبُّ إليك أم جعفر بن محمد؟ فقال: مجالد أحب إليَّ من جعفر"، ولعل الإمام إنما مرَّض هذا النقل مع صحة إسناده، لضعفه وعدم وجاهته؛ وما ذاك إلا لعدم وجاهة ما قاله القطان؛ قال الذهبي بعد نقله لكلام القطان:" هذه من زلقات يحيى القطان! بل أجمع أئمة الشأن على أنَّ جعفراً أوثقُ من مجالد، ولم يلتفتوا إلى قول يحيى".

وأين جعفر بن محمد الذي قال فيه القطان نفسه:" جعفر ما كان كذوباً"[2]، من مجالد؟ ومجالد حذر منه يحيى القطان فقال لرجل أراد أن يكتب عنه:" تكتب كذباً كثيراً؛ لو شئتُ أن يجعلها لي مجالد كلها عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله فعل"[3].

---

[1]. ينظر: ابن معين، التاريخ/ رواية الدوري، (١٥٧/٣) و(٢٩٦/٤)، والتاريخ/ رواية الدارمي، (٨٥) ترجمة (٢٠٧)، وابن أبي خيثمة، أبو بكر أحمد بن زهير بن حرب (ت ٢٧٩هـ)، التاريخ الكبير، دار الفاروق، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ ــ ٢٠٠٤م، تحقيق: صلاح بن فتحي هلل (٣٣٢/٢) فقرة (٣٢٠٨)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٤١٩/٢)، وابن عدي، الكامل (٣٥٧/٢) .

[2]. ينظر: ابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير (٣٣٣/٤) فقرة (٣٢١٤)، وابن عدي، الكامل (٣٥٦/٢)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (٢٥٦/٦) .

[3]. العقيلي، الضعفاء (١٣٧٦/٤) ترجمة (١٨٣٠) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثمَّ إنَّ الإمام الطبري قد وثق جعفراً بلفظ صريح فقال:" وكان جعفر بن محمد كثير الحديث ثقة"، وهذا يدل ــ أيضاً ــ على مخالفته لما ذهب إليه يحيى القطان في تفضيل مجالد على جعفر بن محمد.

وسبب آخر لتمريض الإمام الطبري لهذا النقل عن يحيى القطان، وهو أنَّ مصدره في ذلك النقل هو كتاب ابن أبي خيثمة: «التاريخ الكبير»، وقد رواه في تاريخه فقال:" ورأيتُ في كتاب عليٍّ: قال يحيى بن سعيد: أملى عليَّ جعفر بن محمد الحديث الطويل؛ يعني: حديث جابر في الحج، قلت ليحيى: مجالد بن سعيد وجعفر بن محمد؟ قال: مجالد أحبُّ إليَّ من جعفر"، ومن عادة الإمام الطبري أنه يستعمل صيغة التمريض إذا نقل من كتابٍ لم يأت بالأثر موصولاً، كما سيأتي بيانه في فصل التجريح.

الموضع الثالث: في ترجمة سفيان الثوري حكى الإمام الطبري بالتمريض قول زيد بن حُبَاب:" كان عمار بن رزيق الضبي، وسليمان بن قرم الضبي، وجعفر بن زياد الأحمر، وسفيان الثوري، أربعة يطلبون الحديث، وكانوا يتشيعون، فخرج سفيان إلى البصرة، فلقي ابنَ عون وأيوبَ فترك التشيع"، لم أجد لهذا الأثر إسناداً لأنظر إن كان صحيحاً، أما زيد بن حباب فوثقه أحمد، وابن معين، وابن المديني، والعجلي، وغيرهم[1]، على أن ابن معين حمل عليه في حديث الثوري خاصة، فله بعض أخطاء في حديث الثوري لا تحطُّ من حديثه، والباقي عن الثوري وغيره مستقيمة كلها.

أما متن الأثر ففيه ما لا يسلَّم؛ إذ فيه مخالفةٌ للتاريخ ظاهرة، فمن المعلوم أنَّ خروج سفيان الثوري إلى البصرة كان بعد سنة خمس وخمسين ومائة[2]، وهذا يعني أن خروجه إلى البصرة كان بعد وفاة الإمام أيوب بن أبي تميمة السختياني، وأيوب قد توفي سنة إحدى وثلاثين ومائة[3]، وبعد وفاة الإمام

---

1. ينظر: ابن عدي، الكامل (١٦٧/٤)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٦٦١/١) .
2. الخطيب، تاريخ مدينة السلام (٢٤٢/١٠) .
3. ابن حجر، تهذيب التهذيب (٢٠١/١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عبد الله بن عون؛ الذي توفي سنة إحدى وخمسين ومائة[1]، فكيف يستقيم لقاء الثوري لهما بعد موتهما في البصرة؟! ونبَّهَ مغلطاي ــ أيضاً ــ أنَّ الثوريَّ إنَّما لقي أيوبَ في مكة وليس في البصرة[2]! ثمَّ إنَّ صحبة الثوريِّ لابن عون لم تطل؛ فلم يرو عنه الثوري غير حديث واحد، هو حديث الوضوء مما مست النار، والباقي يرسلها الثوري إرســـالاً، قاله الإمام أحمد[3].

الموضع الرابع: ما نقله عن الإمام ابن معين ممرضاً في ترجمة عكرمة مولى ابن عباس، ورميه برأي الخوارج، فالإمام الطبري إنَّما مرَّضه لعدم صحة ذلك القول عنده، ولم يثبت عنده أنَّ عكرمة وافق الخوارج، وهو يردُّ كلَّ ما ورد في ذلك لعدم صحته، ونرجئ الكلام في دفاع الإمام عن عكرمة للمبحث القادم.

ويبقى الكلام فيما ساقه الإمام الطبري في كتابه الذيل دون سند أو معلقاً بجزم، والأمر فيه هينٌ؛ إذ إنَّ الإمام وقعت له كتب من كتب الأئمة فنقل منها دون سند، وهذه بعض النماذج لذلك:

١. علق ابن جرير بجزمٍ قولَ ابن معين:"حدثني من سمع حماد بن زيد يقول: سمعت أيوب ــ وسئل عن عكرمة كيف هو؟ــ فقال: لو لم يكن عندي ثقة لم أكتب عنه"[4]، وهذا القول رواه أبو بكر ابن أبي خثيمة في «تاريخه» عن ابن معين[5]، وكتاب ابن أبي خيثمة «التاريخ الكبير» وقع للإمام الطبري فأفاد منه كثيراً.

٢. وعلق عن ابن سعد قوله:" وكان الحكم بن عتيبة مقدَّماً في العلم والفقــه كثير الحديث"[6]، وهو في «طبقات» ابن سعد بحروفه[1]، ولا شكَّ أن «طبقــات»

---

1. ابن حجر، تهذيب التهذيب (٣٩٨/٢) .
2. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (٣٩٣/٥) .
3. ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (٣٨٦/٣) .
4. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٣٣) .
5. ابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير (١٩٧/٢) فقرة (٢٣٨٢) .
6. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٤٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ابن سعد هو الكتاب الأكثر ظهوراً من بين مصادر ابن جرير الأخـرى؛ ذلكـم لكثرة اعتماده عليه.

٣. وعلق ابن جرير قول ابن المديني:" سمعت يحيى بن سعيد قـال: قـال شعبة:" حديث يحيى بن أبي كثير أحسن من حديث الزهري"[٢]، وأثر شعبة هـذا رواه ابن أبي خيثمة في «تاريخه»[٣]، وهو من كتاب لابن المديني، فقد نسب أبو الوليد الباجي إلى أبي بكر أحمد بن أبي خيثمة أنه وجده في كتاب ابن المـديني، قال الباجي:" قال أبو بكر: رأيت في كتاب علي بن المديني سمعت يحيـى بـن سعيد القطان يقول: قال شعبة: حديث يحيى بن أبي كثير أحـسن مـن حـديث الزهري"[٤].

٤. علق الإمام الطبري في ترجمة أبي الحويرث عبد الرحمن بن معاويـة قولاً لابن معين:" هو مديني ثقة "، وهو في «تاريخ ابن معين» برواية الـدارمي عنه[٥].

ثانيها: مما يلاحظ في نقول الإمام الطبري ــ رحمه الله ــ عن غيره مـن النقاد أنه يتصرف بتلك الألفاظ التي ينقلها تصرفاً لا يضرُّ بمراد الناقد، أو يحيل المعنى عن ظاهره، ومما يتعلق بهذه الملحوظة عند الإمام الطبري أنه ينقل عن الناقد ما له تعلق مباشر بالحكم على الراوي جرحاً أو تعديلاً، فلا يذكر مناقبه أو زهده، أوالثناء عليه إلا بالقدر الذي يسعف الغاية الأهـم؛ وهـي الحكـم علـى الراوي، وقد يزيد على من ينقل عنه أو يخالفه في شيء له تعلق بحال الراوي، والأمثلة على النقل بتصرف لا يضرُّ بمراد الناقد أو يحيل المعنى قد سبق ذكرها

---

1. ابن سعد، الطبقات الكبرى (٤٥١/٨) .

2. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٤٧)

3. ابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير (٣٣٩/١) فقرة (١٢٥٠) .

4. الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف (ت ٤٧٤هـ)، التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، طبع المغرب، د.ت، تحقيق: أحمد البزار، (١٣٩٩/٣) ترجمة (١٤٨٤) .

5. ابن معين، التاريخ/ رواية الدارمي (١٥١)، ووصله كذلك ابن عدي في الكامل عن أحمد بن سعد بـن أبي مريم عن ابن معين (٥٠٢/٥) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فيما مضى من المطلب الأول من هذا الفصل[1]، أما فيما زاده على من ينقل فمثاله:

١. ما ذكره الإمام الطبري في ترجمة الإمام الحكم بن عتيبة:" وكان الحكم ابن عتيبة مقدماً في العلم والفقه كثير الحديث"[2]، أما ابن سعد فقال:" وكان الحكم ابن عتيبة ثقة فقيهاً عالماً عالياً رفيعاً كثير الحديث"[3]، وزاد ابن جرير على ابن سعد ما اتُّهم به الحكم من التشيع وتقديمه علياً على الشيخين ــ رضي الله عن الجميع ــ، وهو مهم في بابه؛ للخلاف الواقع في حكم رواية المبتدع قبولاً أو رداً.

٢. ما زاده الإمام الطبري على ترجمة أبي عبد الرحمن السلمي التي نقلها عن «الطبقات» ابن سعد، وهو سبب شنآن أبي عبد الرحمن السلمي للإمام علي، حيث ساق الإمام الطبري بسنده إلى جرير عن عطاء قال: قال رجل لأبي عبد الرحمن السلمي: أنشدك الله! متى أبغضت علياً؟ أليس حين قسَّم قسماً بالكوفة، فلم يعطك ولا أهل بيتك؟ قال:" أما إذ نشدتني الله؛ فنعم"[4]، وسيأتي الكلام عن صحة تلك النسبة لأبي عبد الرحمن السلمي في الفصل الثالث من هذا الباب ــ إن شاء الله تعالى ــ .

٣. وزاد الإمام الطبري في ترجمة طاووس بن كيسان التي نقلها من طبقات ابن سعد، قول الثوري:" كان طاووس يتشيع"[5]، ولم يذكر ابن سعد ما يشير إلى شيء من ذلك في «طبقاته».

---

1. ينظر: (١١٦ــ ١١٨) .
2. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٤٢) .
3. ابن سعد، الطبقات الكبرى (٤٥١/٨) .
4. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٦٣) .
5. المرجع السابق (٦٣٦) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكنت أظنُّ أنَّ ما وقع في تراجم: الحكم بن عتيبة، وأبـي عبـد الـرحمن السـلمي، وطاووس من ذكر الميل إلى علي ــ رضـي الله عنـه ــ أو ميـل آخرين عنه، كنت أظنه من زيادة المنتخِب على كتاب الطبري: ذيل المذيل؛ ذلكم أن نَفَسَ التشيع ظاهر عند المنتخِب، فهو لا يأتي على ذكر معاوية أو يزيـد إلا أتبعهما باللعـن، ففي ذكره لوفاة جعفر بن أبي سفيان قال:" وتوفي جعفـر فـي وسط خلافة معاوية لعنه الله"[1]، وعند ذكره لنوفل بن معاوية قال:" وتوفي نوفل بالمدينة في خلافة يزيد بن معاوية لعنهما الله "[2]، ثمَّ هو يطنب في تراجم الأئمة من آل البيت ــ رحمهم الله ــ جداً[3]، لكنَّ هذا الظنَّ ليس بصحيح؛ فهذه الأخبار مسوقة بأسانيد للطبري نفسه، وعن شيوخه، أما اللعن فحاشا الإمام الطبـري أن يكون هذا من عمله ــ رحمه الله ــ، وإن كان هناك من عمل للمنتخِب فهو أنـه أبقاها في تراجمهم رغم حذفه لغيرها، مما لا يقوِّي بدعته.

٤. وفيه خالف الإمام الطبريُّ ابنَ سعد فيما ذهب إليه مـن جـرح أبـي الصديق بكر بن عمرو الناجي حيث قال ابن سـعد:" ويتكلمـون فـي أحاديثـه ويستنكرونها"[4]، لكنَّ الإمام ابن جرير خالفه وقال:" ثقة"[5]، وسيأتي في موضعه.

---

1. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٥٢٩) .

2. المرجع السابق (٥٣٥) .

3. ينظر: ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل: ترجمة علي بن الحسين بن علي (٦٢٩ــ٦٣٢)، وترجمـة محمد بن علي بن الحسين (٦٤١ــ٦٤٢)، وتـرجمة زيد بن علي بن الحسين (٦٤٤)، وترجمة عبـد الله ابن حسن بن حسن (٦٥٠ــ٦٥١) .

4. ابن سعد، الطبقات الكبرى (٢٢٤/٩) .

5. ابن جرير، المنتخب من الذيل (٦٦٦) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الثالث: مناقشته لكلام نقاد تكلموا في بعض الثقات:

وفيه تظهر شخصية الإمام الطبري العلمية البارعة، وقد أوتي ــ رحمه الله ــ حظاً من علم الجدل، وإقامة الحجة على الخصم، يدل على ذلك مناقضاته في كتبه على المعارضين لمعاني ما أتى به، فتراه يأتي بكلام المخالف، ثم يكرُّ عليه بسرعة الجواب، وفصل الخطاب، ليستعمل في مناقشاته تلك علوماً كثيرة؛ فالمنطق، واللغة، والأصول، حتى إنك لتقرأ في سطر أو سطرين علوم الآلة كلها.

وكان الإمام قد صنَّفَ كتابه «ذيل المذيل» ليذكر طبقات الرواة، من الصحابة ومن بعدهم من السلف الماضين، إلى أن بلغ شيوخه، وحرص فيه على ذكر ذوي الفضل من الثقات، من رمي منهم ببدعة، أو مذهب رديء هو منه بريء[1]، ولعل من بعد الإمام الطبري قد استفاد فكرة كتابه منه، كابن عدي في كامله، ومن جاء بعده مستدركاً أو متعقباً ــ رحم الله الجميع ــ.

ولنشرع في التمثيل لأولئك الرجال الثقات الذين ذبَّ عنهم الإمام الطبري في كتبه، ولم يتحصل لي بعد الاستقراء التام إلا ثلاثة رواة ذبَّ عنهم الإمام الطبري، وهم بالترتيب الهجائي:

الأول: الحسن بن أبي الحسن البصري:

أما ما اتهم به الحسن ــ رحمه الله ــ فهو القول بالقدر، والقدري: الذي يزعم أن الله لم يخلق أفعال العباد، ولم يقدرها عليهم، ويكذب بخلق الله لها، وينسب الأفعال إلى نفسه دون الله ــ تعالى ــ[2].

والإمام الطبري ــ رحمه الله ــ ساق من الآثار عن السلف ما يدل على نسبة ذلك القول للحسن، ثم أورد ما ينقض تلك النسبة إليه ــ رحمه الله ــ، فقال:" وقد نسبه قوم إلى أنه كان يقول بقول القدرية"، وذكر آثاراً عن أيوب

---

[1]. ينظر: ياقوت، معجم الأدباء (٥٣٥/٦) .

[2]. اللالكائي، أبو القاسم هبة الله بن الحسن الطبري (ت ٤١٨هـ)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، دار طيبة، الرياض، ط٦، ١٤٢٠هـ، تحقيق: د. أحمد ابن سعد الغامدي، (٧٦٨/٤) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

السختياني، والإمام مالك، ورياح بن عَبيدة[1]، أما دفاعه عن الحسن فكان أن قال:" حدثنا ابن حميد قال: حدثنا الحكم بن بشير قال: حدثنا زكرياء بن سلام قال:" جاء رجل إلى الحسن، فقال: إنه طلق امرأته ثلاثا! فقال: إنك عصيت ربَّكَ، وبانت منك امرأتك! فقال الرجل: قضى الله ذلك عليَّ! فقال الحسن ـــ وكان فصيحاً ـــ: ما قضى الله، أي: ما أمر الله ـــ عزَّ وجلَّ ـــ، وقرأ هذه الآية: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾[2].

ونسبة الحسن إلى القول بالقدر قد روي من غير وجه، أما سبب تلك النسبة إليه ـــ بحسب ما ذكره الإمام الطبري ـــ فهو إنكاره على الرجل احتجاجه بالقدر على سوء فعله، وليس لصاحب المعصية أن يجعل القدر حجة له ليسوِّغ بذلك فعلته، لكنَّ الحسن استعمل لفظة محتملة، فـ (قضى) تعني: أمر وفرض، كما في الآية التي تلاها الحسن، وكذلك في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾[3]، وتعني ـــ أيضاً ـــ: قدَّرَ وكتب، وهي كذلك في قوله سبحانه: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ ﴾[4]، وقوله: ﴿ فَيُمْسِكُ ٱلَّتِى قَضَىٰ عَلَيْهَا ٱلْمَوْتَ وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ

---

1. ووقع في المطبوع من المنتخب (٦٣٧): أبي رباح بن عبيدة، وهو خطأ دون شك، فلا يعرف في الرواة من اسمه أبو رباح بن عَبيدة، والصواب أن يقال: عن رياح ـــ بمثناة تحتية ـــ بن عبيدة ـــ بفتح العين المهملة ـــ، وليس غريباً أن يقع خطأ في اسمه، ولذلك أورده أصحاب كتب المشتبه في مصنفاتهم، كالذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، المشتبه في الرجال: أسمائهم وأنسابهم، الدار العلمية، دلهي، ط٢، ١٩٨٧م، (٣٠٢ـ٣٠٣)، وابن ناصر الدين الدمشقي، محمد بن عبد الله بن محمد (ت ٨٤٢هـ)، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، (٦٨/٤) .

2. المرجع السابق (٦٣٩)، والآية (٢٣) من سورة الإسراء .

3. سورة الأحزاب الآية (٣٦) .

4. سورة الأنعام الآية (٢) .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

مُّسَمًّى﴾[1]، ولأجل هذه اللفظة المحتملة اغتنم بعض القدرية قولَ الحسن هذا ليروجوا مذهبهم، والتمسكُ بمحتمل الألفاظ هو مذهب سائر أهل البدع والضلالة، ويؤيد هذا ما روي عن ابن سيرين ــ رحمه الله ــ أنَّ الحسن ذُكِرَ أمامه، وما ينحل إليه من القول بالقدر، فقال:" كانوا يأتون الشيخ بكلام مجمل، لو فسروه له لساءهم"، فالقدرية ينتحلونه كذباً، قال أيوب:" كذب على الحسن ضربان من الناس: قومٌ القدرُ رأيهم، فينحلونه الحسنَ لينفقوه في الناس، وقوم في صدورهم شنآن من بغض الحسن؛ فيقولون: أليس يقول كذا؟! أليس يقول كذا؟!"، وعن عمر مولى غفرة قال:" كان أهل القدر ينتحلون الحسن ابن أبي الحسن، وكان قوله مخالفاً لهم"[2].

فتشديدُ الحسن على الناس في المعصية، وإنكارُه عليهم احتجاجَهم بالقدر، هو ما جعل بعضهم ينسبه إلى القول به، ويؤيد هذا ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية ــ رحمه الله ــ:" والقدرية المحتجون بالقدر على المعاصي شرٌّ من القدرية المكذبين بالقدر، وهم أعداء الملل، وأكثر ما أوقع الناس في التكذيب بالقدر احتجاج هؤلاء به، ولهذا اتهم بمذهب القدر غير واحد، ولم يكونوا قدرية بل كانوا لا يقبلون الاحتجاج على المعاصي بالقدر، كما قيل للإمام أحمد:" كان ابن أبي ذئب[3] قدرياً؟! فقال: الناسُ كلُّ من شدد عليهم المعاصي قالوا: هذا

---

1. سورة الزمر الآية (٤٢) .

2. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (١٧٥/٩)، وأبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، السنن، كتاب السنة/ باب: لزوم السنة، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ ــ ١٩٩٩م، الأثر (٤٦٢٢)، الفسوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان (ت ٢٧٧هـ)، المعرفة والتاريخ، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، تحقيق: خليل المنصور، (٢٩/٢) .

3. هو الإمام الحافظ محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب، يشبه بمالك، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (١٤١/٧)

© Arabic Digital Library Yarmouk University

قدري!"، وقد قيل إنه بهذا السبب نسب إلى الحسن القدرُ لكونه كان شديد الإنكار للمعاصي، ناهياً عنها "[1].

أما ما ثبت عن الحسن ــ رحمه الله ــ من موافقة أهل الحق في القدر فهو كثير، قال حميد الطويل:" قال رجل للحسن: يا أبا سعيد! من خلق الشيطان؟ قال: سبحان الله! وهل من خالق غير الله؟! خلق الشيطان، وخلق الخير، وخلق الشر، فقال الرجل: ما لهم قاتلهم الله؟! كيف يكذبون على هذا الشيخ ؟!"، وعن خالد الحذاء:" أن رجلاً من أهل الكوفة كان يقدم البصرة، فكان لا يأتي الحسن من أجل القدر، فلقيه يوماً في الطريق فسأله فقال: يا أبا سعيد! ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾[2]، قال الحسن:" نعم! أهل رحمته لا يختلفون"، قال فقوله: ﴿وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ ؟ قال:" خلق هؤلاء للجنة وهؤلاء للنار"، قال: فقال الرجل:" لا أسأل عن الحسن بعد اليوم!" فكان الرجل يذبُّ عن الحسن بعد ذلك"[3].

---

[1]. ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم (ت ٧٢٨هـ)، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م، تحقيق: د.محمد رشاد سالم، (٣/٢٤ــ٢٥) .

[2]. سورة هود ،الآية (١١٨ــ ١١٩) .

[3]. ينظر: أبو داود، السنن، كتاب: السنة/ باب: لزوم السنة، من (٤٦١٤ــ٤٦٢٦)، والفسوي، المعرفة والتاريخ، ترجمة الحسن البصري (٢/١٩ــ ٢٨)، والآجري، أبو بكر محمد بن الحسين (ت ٣٦٠هـ)، الشريعة، دار الوطن، الرياض، ط٢، ١٤٢٠هـ ــ ١٩٩٩م، تحقيق: د.عبد الله الدميجي، باب: الرد على القدرية/ باب: ما ذكر عن التابعين وغيرهم من الرد على القدرية، (٢/٨٧٩ ــ ٨٨٥) الآثار (٤٥٨ ــ ٤٦٨)، واللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: سياق ما فسر من الآيات في كتاب الله ــ عزَّ وجلَّ ــ وما روي من سنة رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ في إثبات القدر، (٤/٧٥٣) الآثار (١٢٤٩ ــ ١٢٥٥) .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وكان الحسن ــ رحمه الله ــ يحذر من معبد الجهني، وهو أول من تكلم بالقدر[1]، ويقول:" لا تجالسوا معبداً ــ أو: إياكم ومعبداً ــ؛ إنه ضال مضل"[2]، حتى قالت أم معبد الجهني للحسن ــ رحمه الله ــ:" أشعرتَ ابني في الناس"، قال الجزري:" أي: شَهَّرته بقولك فصار له كالطَّعْنة في البَدَنة"[3].

الثاني: الحسن بن صالح بن حي:

قال الإمام الطبري:" وكان رجلا ناسكاً فاضلاً فقيهاً... كان يميل إلى محبة أهل بيت رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، ويرى إنكار المنكر بكل ما أمكنه إنكاره، وكان كثير الحديث ثقة"[4].

وفي كلام الإمام ابن جرير تلطف بالإشارة إلى تشيع يسير وقع فيه الحسن، ولم يعبر عن ذلك بأنْ نسب إليه التشيع، بل وصفه بالميل إلى محبة آل بيت رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، ولم يقنع الإمام الطبري بقول من نسب التشيع إلى الحسن بن صالح، إما لعدم ثبوته أو لعدم دلالته على ذلك، على أنَّ بعض السلف نسب الحسن بن صالح إلى التشيع، وهذا ما جعل ابن المبارك يحمل عليه بعض الحمل، قال العجلي:" وكان ثقة ثبتاً متعبداً، وكان يتشيع، وكان حسن الفقه، إلا أن ابن المبارك كان يحمل عليه بعض الحمل لحال التشيع، ولم يرو عنه شيئاً"، وإلى التشيع نسبه ابن سعد وابن حبان، لكنَّ أبا نعيم الفضل بن دكين لم يكن يعجبه ترك ابن المبارك لابن حي، وقال:" تكلم في حسن، وقد

---

1. وكونه أول من تكلم بالقدر ثابت بأسانيد صحيحة قال يحيى بن يعمر:" كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني... وساق حديث عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه في أسئلة جبريل رسولَ الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، ينظر: مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ)، الصحيح/ كتاب الإيمان، باب: بيان الإيمان والإسلام والإحسان، ، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ ــ ١٩٩٩م، حديث (٨) .

2. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (١٣١/١) .

3. ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد (ت ٦٠٦هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، (١١٦٩/٢) .

4. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٥٧) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

روى عن عمرو بن عبيد، وإسماعيل بن مسلم"، يقصد أبو نعيم أنَّ ابن المبارك روى عمَّن هو أولى بالترك من الحسن بن حي؛ فعمرو بن عبيد هو أول من قال بالقدر ومتهم بالكذب، وإسماعيل متروك الحديث مخلط جداً[1].

ولعل مستند من رمى الحسن بن صالح بالتشيع ما رواه العقيلي بسنده إلى الحسن بن الربيع عن إبراهيم ــ أو أبو إبراهيم ــ قال:" أتيت سفيان فقلت: أيش أدركت الناس يقولون؟ قال: أبو بكر وعمر! ثمَّ أتيت شريكاً فقلت: أيش أدركت الناس يقولون؟ قال: أبو بكر وعمر! قال: ثمَّ أتيت الحسن بن صالح فقلت: أيش أدركت الناس يقولون؟ قال: علي!"[2]، وسنده صحيح إن كان إبراهيم هو ابن محمد بن الحارث أبو إسحاق الفزاري الإمام، فإن كان أبو إبراهيم محمد بن القاسم الأسدي فسند ضعيف جداً[3]؛ أو ما رواه الفسوي في تاريخه عن محمد بن عبد الله بن إدريس قال: دخلت على وكيع ليقرأ عليَّ شيئاً من كتبه، فجرى شيء من ذكر الحسن بن صالح، فقلت له: ألا تدع حديثه؟ قال: ولِمَ أدع حديثه؟! هو عندي إمام! قال: فقلت: إنه كان لا يترحم على عثمان! قال وكيع: أفتترحم أنت على الحجاج؟ أتترحم على أبي جعفر؟"[4].

وهذا النوع من الميل الذي وقع فيه ابن حي لم يكن بضارٍّ روايتَه شيئاً، فهو لم يكن غالياً في تشيعه، بل قدَّمَ علياً على الشيخين، وترك الترحم على أمير المؤمنين عثمان ــ رضي الله عنه ــ، دون حطٍّ من قدرهم، أو تنقص منهم أو لعنهم، ولهذا تلطف الإمام ابن جرير في وصفه فقال:" كان يميل إلى محبة أهل بيت رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ".

---

1. ابن حجر، تهذيب التهذيب (١٦٧/١) .

2. العقيلي، الضعفاء (١٤٩/١) ترجمة (٢٧٨) .

3. الذهبي، ميزان الاعتدال (١١/٤) .

4. وهذه هفوة من الإمام الكبير وكيع بن الجراح؛ فأين عثمان ذي النورين المبشر بالجنة، المغفور له، الذي اتفق على خلافته كبير الناس وصغيرهم من المهاجرين والأنصار، من الحجاج وأبي جعفر؟! رحم الله وكيعاً وغفر له، على أنه رحمه الله كان فيه تشيع قليل، قال ابن المديني:" وكيع فيه تشيع قليل"، الذهبي، ميزان الاعتدال (٣٣٦/٤) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأمر آخر مما رمي به حسن بن صالح هو الخروج علـــى أئمـــة الجـــور، وترك الجمعة والجهاد خلفهم، وبذلك اتهمه: زائدة بن قدامة، وعبد الله بن إدريس الأودي، وأحمد بن يونس، وحفص بن غياث، وغيرهم، بل قال الثـــوري:" ذاك رجل يرى السيف على أمة محمد ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ"، ولأنَّ ابن حي لم يعتقد صحة إمامة الفاسق تَرَكَ الصلاة خلف أئمة الجور.

وكان بعض السلف يرون جواز الخروج على الإمام الجائر، ففـــي وقعـــة الحرة خرج جموع العلماء من الصحابة والتابعين على يزيد بن معاوية، حتـــى قال الإمام مالك:" قتل يوم الحرة من حملة القرآن سبعمائة"، وذكر خليفـــة فـــي تاريخه جمعاً من أعلام المدينة ممن قتل يوم الحرة[1]، ثم خرج جمع من العلماء مع عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث ابن قيس على الحجاج، ووقعـــت بينهمـــا وقعات، التي انتهت بوقعة الجماجم سنة اثنتين وثمانين، ومـــمن خـــرج مـــع ابـــن الأشعث: سعيد بن جبير، والشعبي، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، ولكثـــرة العلماء الذي شاركوا ابن الأشعث سميت: وقعة القراء، قال مالك بـــن دينـــار:" خـــرج مع ابن الأشعث خمـــسمائة من القراء كلهم يرون القتال"[2].

إذاً؛ فليس ببدع من القول ما فعله حسن بن صالح، ثمَّ هو إمام مجتهد، مـــا كان دون الثوري في الفقه ـــ كما قال أبو نعيم الفضل بن دكين ـــ، وقـــال ابـــن معين:" يكتب رأى مالك، والأوزاعي، والحسن بن صالح هؤلاء ثقـــات"، فلـــيس إنكار من أنكر عليه مقدماً على ما أداه إليه اجتهاده.

---

1. ابن خياط، أبو عمر خليفة بن خياط الليثي (ت ٢٤٠هـــ)، التاريخ، دار القلم ـــ مؤسسة الرسالة، دمشق ـــ بيروت، ط٢، ١٣٩٧هـــ، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، (٦٠): تسمية من قتل يوم الحـــرة، وكانـــت الحرة في سنة إحدى وستين .

2. ينظر: خليفة بن خياط، التاريخ (٧٦)، وابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـــ)، البداية والنهاية، دار الـــكتب العلمية، بيـــروت، ١٤١٢هـــ ـــ ١٩٩٢م، تحقيق: مجموعة مـــن البـــاحثين، (٤٢/٩) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولأجل ذلك ــ أيضاً ــ تلطف الإمام الطبري ــ رحمه الله ــ في العبارة فقال:" ويرى إنكار المنكر بكل ما أمكنه إنكاره"، فلم يصفه لا بخروج، ولا بشق عصا، وجملتا الإمام الطبري في حق ابن حي:" كان يميل إلى محبة أهل بيت رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، ويرى إنكار المنكر بكل ما أمكنه إنكاره"، توضح مدى عناية الإمام بتحقيق ما عليه الراوي دون إفراط أو تفريط، فما رماه بتشيع أو خروج، بل وصفه بميل لمحبة آل البيت، وبإنكاره للمنكر، ولعل كثيراً من الرواة الذين اتهموا ببعض المقالات لو تُحقق في أمرهم لما كان إلا وصفاً دقيقاً ــ أو قريباً ــ لما قاله الطبري في حسن بن صالح بن حي[1].

الثالث: عكرمة مولى ابن عباس:

وفي الذب عن عكرمة صنف غير واحد من العلماء، منهم: الإمام محمد بن نصر المروزي، وأبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده، وأبو حاتم ابن حبان، وأبو عمر ابن عبد البر، أفاده الحافظ ابن حجر[2]، أما غيرهم ممن ذب عن عكرمة ونقض حجج منتقديه في تصانيفهم فهم كثير، لا يأتي عليهم العادُّ، ولعل الإمام الطبري سبق هؤلاء جميعاً حين أسهب في الكلام عن عكرمة، والرد على طاعنيه، وبيان حاله في العدالة والضبط.

ومجمل ما وجُّه إلى عكرمة من طعون، نلخصها من كلام الإمام الطبري نفسه، ومدارها على ثلاثة طعون:

الطعن الأول: تهمته بالكذب، وبذلك اتهمه: عبد الله بن عمر، وعلي بن عبد الله ابن عباس، وسعيد بن المسيب.

---

[1]. ينظر في ترجمة الحسن بن صالح: ابن سعد، الطبقات الكبرى (٤٩٦/٨)، والعجلي، معرفة الثقات (٢٩٦/١)، والفسوي، المعرفة والتاريخ (١٠٧/٣)، وابن حبان، الثقات (١٦٥/٦)، والذهبي، ميزان الاعتدال (٤٩٧/١)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٣٩٨/١ــ٤٠٠) .

[2]. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، هدي الساري، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠١م، (٦٠٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الطعن الثاني: نسبته لقول الخوارج، والصفرية خاصة[1].

الطعن الثالث: قبوله جوائز الأمراء[2].

الطعن الأول: تهمته بالكذب، وكان دفاع الإمام الطبري عنه:

أولاً: في بيان حال ابن عباس ــ رضي الله عنه ــ مع مولاه عكرمة، وحاصله: أنَّ ابن عباس خرج من الدنيا عن عكرمة راضياً، وعليه مثنياً، وله مقدِّماً، لم يوجه إليه طعناً في دين أو خلق، وهذا بعد طول صحبة، وكثرة ملازمة، قال الإمام ابن جرير:" ولا يدفع ذو علم بعكرمة ومعرفة بمولاه ابن عباس، أنَّ عكرمة كان من خواص مماليكه، وأنه لم يزل في ملكه حتى مضى لسبيله ــ رضي الله عنه ــ، مع علمه به وبموضعه من العلم بالقرآن وتأويله وشرائع الإسلام وأحكامه، وأنه لم يحدث له إخراجاً عن ملكه ببيع ولا هبة، بل ذكر عنه أنه كان ربما استثبته في الشيء يستصوب فيه قوله، ولو كان ابن عباس اطلع منه على أمر ــ في طول مكثه في ملكه ــ مذموم، أو مذهب في الدين مكروه، لكان حرياً أن يكون قد أخرجه عن ملكه، أو عاقبه بما يكون له عن ذلك من مذهبه أو فعله رادعاً، أو تقدم إلى أصحابه بالحذر منه ومن روايته، وأعلمهم من حاله التي اطلع منه عليها ما يوجب لهم الحذر منه والأخذ عنه"[3].

ثانياً: تدرج الإمام إلى بيان حال عكرمة مع أصحاب ابن عباس، وثناؤهم عليه في فقهه وعلمه ومكانته من ابن عباس، بل وتقديمهم له على أنفسهم، ويلزم من هذا قبول روايته، واستجازة شهادته، قال الإمام ابن جرير:" وفي تقريظ جلة

---

[1]. الصفرية: أصحاب زياد بن الأصفر، فرقة بائدة من الخوارج، يوافقون الخوارج في جملة قولهم، فيكفرون أهل الذنوب، غير أن الصفرية لا يرون قتل أطفال مخالفيهم ونسائهم، وهو في أصحاب الذنوب على أقوال مختلفة، وفرق شتى، ينظر: ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد (ت ٤٥٦هـ)، الفصل بين الملل والأهواء والنحل، دار الخانجي، القاهرة، د.ت، (٤/١٤٥).

[2] ينظر: ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٣٣ ــ ٦٣٥) .

[3]. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (٩/٢٦٣ــ٢٦٤) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أصحاب مولى عكرمة[1] إياه ووصفهم له بالتقدم في العلم، وأمرهم الناس بالأخذ عنه، كجابر بن زيد، وكسعيد بن جبير، وكطاوس بن كيسان، وكأيوب بن أبي تميمة، وغيرهم ممن يتعب إحصاؤهم من أهل الفضل، ممن يقرظه ويمدحه في دينه وعلمه، إنما بشهادة بعضهم يثبت للإنسان العدالة، ويستحق في المسلمين جواز الشهادة، ومن تثبت له منهم العدالة وجازت له فيهم الشهادة لم تجرح شهادته، ولم تسقط عدالته بالظنة والتهمة...

قال أبو جعفر:" والعجب كل العجب ممن علم حال عكرمة، ومكانه من مولاه، وطول مكثه معه وبين ظهراني الصحابة، ثم من بعد ذلك من خيار التابعين والخالفين، وهم له مقرظون، وعليه مثنون، وله في الدين والعلم مقدمون، وله بالصدق شاهدون، ثم يجيء بعد مضيه لسبيله بدهور زمان نوابغ يجادلون فيه من يشهد له بما شهد له من ذكرنا من خيار السلف وأئمة الخلف، من مضيه على ستره وصلاحه وحاله من العدالة، وجواز الشهادة في المسلمين بأن كل ما ذكرنا من حاله عمن ذكرنا عنه لا حقيقة له ولا صحة"[2].

ثالثاً: الإشارة إلى ضعف ما ورد في تهمة عكرمة بالكذب، قال الإمام ابن جرير:"... بأن خبراً ورد عليهم لا صحة له عن ابن عمر...، وكرر الإشارة إلى ضعف تلك الرواية فقال:" وهم مع ذلك من استشهادهم على دفع عدالة عكرمة، وجرحهم شهادته، وتوهينهم روايته بما ذكرنا من الرواية الواهية عن ابن عمر...[3]

إذاً؛ فأثر ابن عمر ــ رضي الله عنه ــ وما نسب إليه من تكذيب عكرمة ضعيف، وهذا هو الصواب، ذلك أنه من رواية أبي خلف عبد الله بن عيسى الخزاز عن يحيى البكاء عن ابن عمر[4]، وأبو خلف الخزاز هذا منكر الحديث،

---

1. في هدي الساري: أصحاب ابن عباس، والخلاف فيها يسير؛ فمولى عكرمة هو ابن عباس .
2. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (٢٦٤/٩)، وابن حجر، هدي الساري (٦٠٦) .
3. المرجع السابق (٢٦٤/٩ــ٢٦٥) .
4. المزي، تهذيب الكمال (٢١٣/٥)، وابن حجر، هدي الساري (٦٠٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قاله أبو زرعة الرازي، وقال ابن القطان:" لا أعلم له موثّقاً"، وقال العقيلي:" لا يتابع على أكثر حديثه"، قال ابن عدي:" وعبد الله بن عيسى له غير ما ذكرت من الحديث، وهو مضطرب الحديث، وأحاديثه إفرادات كلها، وتختلف عليه لاختلافه في رواياته، وليس هو ممن يحتج بحديثه"[1].

أمَّا البكَّاء، شيخ الخزاز فهو يحيى بن مسلم، وقيل: ابن سليم، وقيل غير ذلك، وهو ضعيف الحديث، لم يكن يحيى القطان يرضاه، وقال ابن معين:" ليس بذاك"، وقال أبو حاتم:" شيخ"، وقال أبو زرعة:" ليس بقوي"، وقال أحمد:" ليس بثقة"، وقال أبو داود:" هو غير ثقة"، وقال النسائي:" متروك الحديث"، وقال ابن حبان:" ينفرد بالمناكير عن المشاهير"، وقال ابن عدي :" ويحيى البكاء هذا ليس بذاك المعروف، وليس له كثير رواية"، وانفرد ابن سعد فسماه في الطبقة الثالثة من أهل البصرة: سلْماً، ثم انفرد مرة أخرى بتوثيقه فقال:" وكان ثقة إن شاء الله"، أما غير ابن سعد فما وثقه أحد قط، وابن سعد كثيراً ما يعلق التوثيق على المشيئة فيمن اختلف فيه، أو شكَّ في توثيقه من الرواة[2]، ولا يفرح بالشاهد لأثر ابن عمر الذي رواه ابن أبي خيثمة في «تاريخه»، ففيه أيوب بن يزيد[3]، وهو مجهول لا يعرف[4].

---

1. ينظر: العقيلي، الضعفاء (٦٨٦/٢) ترجمة (٨٥٨)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١٥٦/٥)، وابن عدي، الكامل (٤١٥/٥)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٤٠١/٢) .

2. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (٢٤٤/٩)، وأبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، سؤالات الآجري أبا داود، مكتبة الفاروق، القاهرة، ط١، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، (١٥٠) ترجمة (٩٢٧)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢٢٩/٩)، والنسائي، الضعفاء والمتروكين (٢٥٠) ترجمة (٦٣٦)، وابن حبان، المجروحين (٤٦٦/٢) ترجمة (١٢٠٠)، وابن عدي، الكامل (١٥/٩) .

3. ابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير (١٩٤/٢) فقرة (٢٣٦٧) .

4. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١٩٠/٢)، والذهبي، ميزان الاعتدال (٢٩٥/١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما الأثران الآخران: أثر علي بن عبد الله بن عباس فهو ضعيف؛ مداره على يزيد بن أبي زياد، وهو مضطرب الحديث ضعيفه[1]، وقال ابن حبان معقباً على هذا الأثر:" ولا يجب على من شمَّ رائحة العلم أن يعرج على قول يزيد بن أبي زياد؛ حيث يقول: دخلت على علي بن عبد الله بن عباس، وعكرمة مقيَّدٌ على باب الحش، قلت: من هذا؟! قال:" إن هذا يكذب على أبي"، ومن أمحل المحال أن يجرح العدل بكلام المجروح؛ لأنَّ يزيد بن أبي زياد ليس ممن يحتج بنقل حديثه، ولا بشيء يقوله"[2].

وأثر ابن المسيب صحيحٌ إسناده، وفيه أنه قال لغلامه برد:" يا برْد! لا تكذب عليَّ كما كذب عِكْرِمَة على ابن عبَّاس"، فهو من رواية إبراهيم بن سعد ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن ابن المسيب، وإبراهيم وأبوه إمامان ثقتان حجتان، وله شاهد من رواية أبي هلال الراسبي عن الحَكَم بن أبي إسحاق قال:" كنت عند سعيد بن المُسَيَّب... نحوه[3]، وأبو هلال محمد بن سُليم ضعيف[4]، والحكم لم يرو عنه غير أبي هلال، ثمَّ إنَّ روايته عن ابن المسيب مرسلة[5]، أما رد الإمام ابن جرير على هذا الأثر فسيأتي بعدُ.

رابعاً: وعلى فرض التسليم بصحة بعض ما روي في تهمة عكرمة بالكذب، فلعل لذلك معنى غير ما ذهب إليه الطاعنون، فثبوت عدالة عكرمة أمر مستفيض بين السلف والخلف، فلا تنقض هذه الاستفاضة بكلام له وجوه وتصاريف محتملة في اللغة، وعليه فما ورد من لفظ في تهمة عكرمة بالكذب

---

1. ابن حجر، تهذيب التهذيب (٤/٤١٣) .

2. ابن حبان، الثقات (٥/٢٣٠) .

3. ابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير (٤/١٩٤)، وابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن (ت ٥٧١هـ)، تاريخ دمشق، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م، تحقيق: علي شيري، (٤١/١١٠) .

4. ينظر: ابن عدي، الكامل (٧/٤٣٦)، والذهبي، ميزان الاعتدال (٣/٥٧٤)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٣/٥٧٧) .

5. ينظر: البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، التاريخ الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م، تحقيق: مصطفى عبد القادر (٢/٣٢٠) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وله معنى في اللغة غير ما ذهب إليه الطاعنون وجب ــ حينئذٍ ــ حمل الكلام عليه.

قال الإمام ابن جرير:" وفي تقريظ جلة أصحاب مولى عكرمة إياه، ووصفهم له بالتقدم في العلم، وأمرهم الناس بالأخذ عنه؛ كجابر بن زيد، وكسعيد ابن جبير، وكطاوس بن كيسان، وكأيوب بن أبي تميمة، وغيرهم ممن يتعب إحصاؤهم من أهل الفضل ممن يقرظه ويمدحه في دينه وعلمه، إنما بشهادة بعضهم يثبت للإنسان العدالة، ويستحق في المسلمين جواز الشهادة، ومن تثبت له منهم العدالة وجازت له فيهم الشهادة لم تجرح بشهادته، ولم تسقط عدالته بالظنة والتهمة، وبأن فلاناً قال لمملوكه: لا تكذب عليَّ كما كذب فلان على فلان، وما أشبه ذلك من القول الذي له وجوه وتصاريف ومعانٍ غير الذي يوجهه أهل الغباوة، ومن لا علم له بتصاريف كلام العرب"[1].

وهذا الذي قاله الإمام ابن جرير صحيح لا مرية فيه؛ ذلكم أن اليقين لا يقابل إلا بيقين مثله، "وكل رجل ثبتت عدالته لم يقبل فيه تجريح أحد حتى يبين ذلك بأمر لا يحتمل أن يكون غير جرحة"[2]، فلهؤلاء الذين ثبتت عدالتهم، واشتهرت بالعلم عنايتهم قيل: لا يقبل جرح أحدهم إلا مفسراً[3]، فمن الجائز ــ إذاً ــ أن يكون المراد بقول ابن عمر ــ إن صح ــ: كما كذب عكرمة على ابن عباس، أي: كما أخطأ، ويؤيده استعمال أهل العربية لها، قال ابن حبان:" وأهل الحجاز يسمون الخطأ كذباً"[4].

وقد قال عبادة بن الصامت:" كذب أبو محمد!"، لما أخبر أنه يقول: الوتر واجب، وأبو محمد لم يقله رواية، وإنما قاله اجتهاداً، والمجتهد لا يقال إنه كذب،

---

1. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (٢٦٤/٩) .

2. قاله الإمام محمد بن نصر المروزي، ونقله السخاوي، فتح المغيث (٣٠٨/١) .

3. أفاده المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى اليماني (ت ١٣٨٦هـ)، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢، ١٤٠٦هـ، (٦١/١) .

4. ابن حبان، الثقات (١١٤/٦)، ترجمة برد مولى سعيد بن المسيب .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إنما يقال: أخطأ[1]، ثم إن أبا محمد هذا صحابي من الأنصار، يقال إن اسمه: مسعود بن أوس، أو: ابن زيد[2]، قال ابن حبان:" قول عبادة: كذب أبو محمد، يريد به: أخطأ... وهذه لفظة مستعملة لأهل الحجاز إذا أخطأ أحدهم يقال له: كذب، والله ــ جلَّ وعلا ــ نزه أقدار أصحاب رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ عن إلزاق القدح بهم، حيث قال: ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ﴾[3]، فمن أخبر الله ــ جلَّ وعزَّ ــ أنه لا يخزيه في القيامة فبالحري أن لا يجرح"[4]، وقال ابن منظور في اللسان :" وفي حديث صلاةِ الوتْر: كَذَبَ أبو محمد، أي: أخطأ، سماه كذِباً لأنه يشْبهه في كونه ضِد الصواب، كما أنَّ الكذب ضد الصدْق"[5].

ومن تلك التصاريف التي يحتمل توجه الكلام إليها ــ أيضاً ــ أنَّ تكذيب عكرمة ــ أو قل: تخطأته ــ كان في أمر خاص، ولم يرد به الجرح عامة، ففي أثر ابن عمر نفسه أنه قال لنافع مولاه:" لا تكذب عليَّ كما كذب عكرمة على ابن عباس؛ كما أحلَّ الصرف"[6]، قال الإمام ابن جرير:" ليس ببعيد أن يكون

---

1. ابن حجر، هدي الساري (٦٠٤)، وحديث عبادة بن الصامت أخرجه: أبو داود، السنن/ كتاب: الوتر، باب: فيمن لم يوتر، حديث (١٤٢٢)، والنسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـ)، المجتبى/ كتاب: الصلاة، باب: المحافظة على الصلوات الخمس، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ ــ ١٩٩٩م، حديث (٤٦١)، وابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد (ت ٢٤١هـ)، المسند، مؤسسة قرطبة، القاهرة، د.ت، (٣١٥/٥) .

2. ينظر: ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ ــ ١٩٩٥م، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، (٣٠٣/٧) .

3. سورة التحريم الآية (٨) .

4. ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي (ت ٣٥٤هـ)، الصحيح/ بترتيب ابن بلبان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ ــ ١٩٩٣م، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، (٢٣/٥) .

5. ابن منظور، لسان العرب (٧٠٩/١)، مادة: كذب .

6. المزي، تهذيب الكمال (٢١٣/٥)، وابن حجر، هدي الساري (٦٠٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الذي حكي عنه ــ يعني: ابن المسيب ــ نظير الذي حكي عن ابن عمر"[1]، عنى الإمام ابن جرير أنَّ تكذيب ابن المسيب لعكرمة كان في أمر خاص، وهو كما قال؛ فقد تبين ذلك من حكاية عطاء الخراساني عنه في زواج النبي ــ صلى الله عليه وسلم بميمونة ــ، وحاصلها أنَّ عطاء الخراساني قال:" قلت لابن المسيب: عكرمة يزعم أن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ تزوج ميمونة وهو محرم! فقال: كذب مَخْبَثَانُ![2] اذهب إليه فسبه! سأحدثك قدم رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ وهو محرم، فلما حلَّ تزوجها"[3].

ولقد ظُلم عكرمة في ذلك؛ فإنَّ هذا الخبر مروي عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ من طرق كثيرة أنه كان يقول: إن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ تزوجها وهو محرم، وهو مشهور عن ابن عباس، رواه عنه جمع من أصحابه؛ فرواه عنه: عطاء بن أبي رباح[4]، وأبو الشعثاء جابر بن زيد[5]،

---

[1] ابن حجر، هدي الساري (٦٠٤) .

[2] وهو صيغة مبالغة في وصفه بالخبث، ولا يطلق إلا على المعرفة وخاصة بالنداء، ينظر: الفيروز أبادي، القاموس المحيط (١٥٤)، مادة: خبث .

[3] ابن سعد، الطبقات الكبرى (١٣٠/١٠)، والعقيلي، الضعفاء (١٠٧٥/٣) .

[4] أخرجه: البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، الجامع الصحيح/ كتاب: جزاء الصيد، باب: تزويج المحرم، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ ــ ١٩٩٩م، حديث (١٨٣٧)، والنسائي، المجتبى/ كتاب: النكاح، باب: الرخصة في نكاح المحرم، حديث (٣٢٧٣)، وأحمد في المسند (٣٣٠/١) .

[5] أخرجه: البخاري، الجامع الصحيح/ كتاب: النكاح، باب: نكاح المحرم، حديث (٥١١٤)، ومسلم، الصحيح/ كتاب: النكاح، باب: تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته، حديث (١٤١٠)، والنسائي، المجتبى/ كتاب: النكاح، باب: الرخصة في نكاح المحرم، حديث (٣٢٧٢)، والترمذي، الجامع/ كتاب: الحج، باب: ما جاء في الرخصة في ذلك ــ يعني: الرخصة في زواج المحرم ــ، حديث (٨٤٤)، وقال: حسن صحيح، وابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد (ت ٢٧٣هـ)، السنن/ كتاب: النكاح، باب: المحرم يتزوج، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ ــ ١٩٩٩م، حديث (١٩٦٥)، وأحمد في المسند (٢٢١/١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومجاهد بن جبر[1] وطاووس بن كيسان[2]، وسعيد بن جبير[3]، وغيرهم[4].

وقد يقال: إن سبب قول ابن المسيب هذا أنْ خالفه عكرمة في نذر المعصية، قال أيوب السختياني:" حدثني من مشى بين سعيد بن المسيب وعكرمة في رجل نذر نذراً في معصية، فقال سعيد: يُوفي به، وقال عكرمة: لا يوفي به. قال: فذهب رجل إلى سعيد فأخبره بقول عكرمة، فقال سعيد: لا ينتهي عبدُ ابن عباس حتى يلقى في عنقه حبل ويطاف به! قال: فجاء الرجل إلى عكرمة فأخبره، فقال له عكرمة: أنت رجل سوء! قال: لِمَ؟! قال: فكما بلغتني فبلِّغه؛ قلْ له: هذا النذر لله أم للشيطان؟! فوالله إن زعم أنه لله ليكذبنَّ، ولئن زعم أنه للشيطان ليكفرنَّ"[5].

فقدحُ ابن المسيب في عكرمة لأمر خاص لا يضع من قدر عكرمة، ولا يجعله في مرتبة من يردُّ حديثه، قال الإمام البخاري ــ رحمه الله ــ في جزء القراءة خلف الإمام:" ولو صح عن مالك تناوله من ابن إسحاق فلربما تكلم الإنسان فيرمي صاحبه بشيء واحد ولا يتهمه في الأمور كلها، وقال إبراهيم بن المنذر عن محمد بن فليح: نهاني مالك عن شيخين من قريش ــ يعني: عكرمة وابن إسحاق ــ وقد أكثر عنهما في الموطأ، وهما مما يحتج بحديثهما، ولم ينجُ كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم؛ نحو ما يذكر عن إبراهيم من كلامه في الشعبي، وكلام الشعبي في عكرمة، وفيمن كان قبلهم، وتأويل بعضهم في العِرض والنفس، ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيان وحجة، ولم يسقط

---

[1] أخرجه: البخاري، الجامع الصحيح/ كتاب: المغازي، باب: عمرة القضاء، حديث (٤٢٥٩)، والنسائي، المجتبى/ كتاب: مناسك الحج، باب: الرخصة في النكاح للمحرم، حديث (٢٨٣٩) .

[2]. ابن حنبل، المسند (٢٥٢/١) .

[3]. المرجع السابق (٣٢٨/١) .

[4]. ولغيرها من الطرق عن ابن عباس ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (١٣١/١٠ــ١٣٢) .

[5]. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (٢٨٥/٧)، والفسوي، المعرفة والتاريخ (١١/٢)، وفيه إبهام ظاهر .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عدالتهم إلا ببرهان ثابت وحجة، والكلام في هذا كثير"[1]، ويؤيد هذا أنَّ من ورد عنه تكذيب عكرمة كعطاء بن أبي رباح، وسعيد بن جبير، والقاسم بن محمد، أنَّ ذلك كان منهم في أسباب خاصة كالمسح على الخفين، وتفسير آيات من الكتاب العزيز، وكراء ــ استئجار ــ الأرض ، والنهي عن النبيذ[2].

خامساً: إلزام الطاعن على عكرمة الطعنَ في أمثاله من الرواة؛ ممن ورد في حقهم مثلُ ما ورد في عكرمة؛ أي: تكذيب بعض الأئمة لهم، مع أنَّ الطاعن لم يعتبر ذلك جرحاً ترد به رواياتهم، وتنقض به عدالتهم، بل وثقهم، وقَبِلَ ما رووا وأخبروا! فإمَّا أن يحكم لعكرمة كما حكم لهم، وإما أنه يلزمه التناقض وفساد المذهب.

قال الإمام ابن جرير:"... وهم مع ذلك من استشهادهم على دفع عدالة عكرمة، وجرحهم شهادته، وتوهينهم روايته بما ذكرنا من الرواية الواهية عن ابن عمر، عندهم نافع مولى ابن عمر فيما نقل وروى من خبر في الدين حجة، وفيما شهد به عدل ثقة، مع صحة الخبر عن سالم مولاه أنه قال ــ إذ خُبِّرَ عنه أنه يروي عن أبيه عبد الله بن عمر من استجازته إتيان النساء في أدبارهنَّ ــ: كذب العبد! وذلك صريح التكذيب منه لنافع، فلم يروا ذلك من قول سالم لنافع جرحاً، ولا عليه في روايته طعناً، ورأوا أن قول ابن عمر لنافع: لا تكذب عليَّ كما كذب عكرمة على ابن عباس، له جرح وفي روايته طعن يسقط شهادته"[3].

إذاً فيلزم الطاعنَ على عكرمة ردُّ رواية نافع مولى ابن عمر لتكذيب سالم له، فإن لم يفعل وجعل طعنَ سالمٍ في نافع طعناً خاصاً لا تنقض به العدالة، فليجعل ذلك في عكرمة ــ أيضاً ــ!

---

1. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، جزء القراءة خلف الإمام، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ ــ ٢٠٠١م، تحقيق: د.علي عبد الباسط، (٩١) .

2. المزي، تهذيب الكمال (٥/٢١٣ــ٢١٤) .

3. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (٩/٢٦٤ــ٢٦٥)، وابن حجر، هدي الساري (٦٠٤) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولكنَّ الإمام ابن جرير لم ينس أنْ يذكّرَ الخصم أنَّ ما ذكره في نافع لـــيس طعناً منه عليه؛ بل بياناً لتناقض قول الطاعن، وهو أدب علمي رائق؛ قال الإمام ابن جرير:" ولم يعارَض قائلي ما ذكرنا في عكرمة بما قيل في نافع طعناً منـــا على نافع؛ بل أمرهما عندنا في أنَّ ما نقلا في الدين من خبر حجة لازم العمـــل بـــه، ولكنَّا أردنا أن نريهم تناقض قولهم"[1].

أما الطعن الثاني: فنسبة عكرمة لقول الخوارج:

وقيل: كان صفرياً، وقيل: إباضياً، وقيل: كان بيهسياً، ونُقل عن ابن المديني أنَّ عكرمة كان على مذهب نجدة الحروري[2]، وإنما تكذيب عكرمة كان لنـــسبته الخروج لابن عباس، وعزوه تلك البدعة إليه، والإمام ابن جرير برَّأ عكرمة من ذلك القول، وضعَّفَ كلَّ ما ورد في حقه من القول بالخـــروج، قال ـــ رحمه الله ـــ:" وأما ما نسب إلى عكرمة من مذهب الصُّفرية، فإنه لو كان كلُّ من ادُّعـــيَ عليه مذهبٌ من المذاهب الردية ونحلة، لم يثبت عليه ما ادعي عليه من ذلـــك،

---

1. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (٢٦٥/٩) .

2. ينظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (١٢٥)، والمزي، تهذيب الكمال (٢١٣/٥)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (٢١/٥)، والصفرية سبق التعريف بهم (ص١٦٠الهامش)، والإباضية أجمعت على القول بإمامة عبد الله بن إباض، وهم فرق شتى ، أجمعوا كلهم على القول بأنَّ كفار هذه الأمة ـــ يعنـــون بـــذلك مخالفيهم من هذه الأمة ـــ ليسوا مؤمنين ولا مشركين، ولكنهم كفار، وأجازوا شهادتهم، وحرموا دمـــاءهم في السر، واستحلوها في العلانية، وصححوا منا كحتهم، والتوارث منهم"، عبـــد القـــاهر البغـــدادي، أبـــو منصور عبد القاهر بن طاهر الإسفرائيني (ت ٤٢٩هـــ)، الفرق بين الفِرق، دار الكتب العلمية، بيـــروت، د.ت، (٧٠) .

والبيهسية أصحاب أبي بيهس هيصم بن عامر، من فرق الصفرية، قالوا: إنَّ كان صاحب كبيرة فيها حد فإنه لا يكفر حتى يرفع إلى الإمام، فإذا أقام عليه الحد فحينئذ يكفر، ينظر: الإسفرائيني، الفـــرق بـــين الفرق (٦١) .

والنجدات أتباع نجدة بن عامر الحنفي، فرقة من الخوارج انشقت عن الأزارقة، استحلوا دمـــاء أهـــل المقام وأموالهم في دار التقية، وبرئوا ممن حرمها، وتولوا أصحاب الحدود والجنايات مـــن مـــوافقيهم... وزعموا أن من نظر نظرة صغيرة، أو كذب كذبة صغيرة، ثم أصر عليها فهو مشـــرك، وأن مـــن زنـــى وسرق وشرب الخمر غير مصرٍّ فهو مسلم، ثم افترق أصحابه فرقاً، الفـــرق بـــين الفـــرق (٥٨)، وهـــذا الاضطراب في نسبة عكرمة إلى هذه الفرق دالٌّ على ضعف تلكم النسبة .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يجب علينا إسقاط عدالته وإبطال شهادته وترك الاحتجاج بروايته، للزمنا تـرك الاحتجاج برواية كلِّ من نُقل عنه أمرٌ من محدثي الأمصار كلها[1]؛ لأنه لا أحـد منهم إلا وقد نسبه ناسبون إلى ما يرغب له عنه[2] قوم، ويرتضيه آخرون"[3].

إذاً؛ فلا تثبت نسبة الخروج إلى عكرمة، وبرأه العجلي كذلك فقال:" عكرمة مولى ابن عباس مكي تابعي ثقة، وهو بريء ممـا يرميـه النـاس بـه مـن الحرورية"[4]، ولم يثبت عنه من وجه قاطع أنه كان يرى ذلك، ولنـشرع بـذكر أحوال تلك الأخبار التي وردت في ذلك، ولا بدَّ من التنبيه على أنه يعوَّل في هذا المقام على أقوال من عاصر عكرمة وشهده دون غيره، إذ من كان بعـد ذلـك فإنما هو ناقل فحسب:

ـ روى ابن سعد من طريق الواقدي قال: حدثني خالد بن القاسم البياضي قال:" مات عكرمة وكثيِّر عزة الشاعر في يوم واحد سنة خمس ومائة، فرأيتهما جميعاً صلِّيَ عليهما في موضع واحد... فقال الناس: مات اليوم أفقه النـاس وأشـعر الناس"، ثم قال ابن سعد:" قال ـ يعني: الواقدي ـ وقال غيرُ خالد بن القاسـم: وعجب الناس من اجتماعهما في الموت واختلاف رأيهما؛ عكرمة يُظنُّ أنه يرى رأي الخوارج يكفر بالنظرة، وكثير شيعي يؤمن بالرجعة"[5].

وهذا اختلاف بين الروايتين كبيرٌ، الأولى وصف عكرمة فيه بأفقه النـاس، والثانية رمي بالخروج، والثانية لم يعزها ابن سعد أو الواقدي لأحد، بل اكتفـى بالقول: وقال غير خالد... وهذا سند تالف، العزو فيه ـ لو صح ـ لمجهـول،

---

1. في هدي الساري: للزم ترك أكثر محدثي الأمصار...

2. في هدي الساري: إلى ما يرغب به عنه...

3. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (٢٦٥/٩)، وابن حجر، هدي الساري (٦٠٥) .

4. العجلي، معرفة الثقات (١٤٥/٢) ترجمة (١٢٧٢)، وحروراء: هي قرية بظاهر الكوفة، وقيل موضـع على ميلين منها، نزل به الخوارج الذين خالفوا علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنـه ـ فنـسبوا إليهـا، ينظر: ياقوت، معجم البلدان (٢٤٥/٢)

5. ابن سعد، الطبقات الكبرى (٢٨٨/٧)، وعنه الإمام الطبري في المنتخب من الـذيل (٦٣٤)، والمـزي، تهذيب الكمال (٢١٦/٥) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والقول فيه بالظنِّ! والخبر الأول ــ أيضاً ــ لا يخلو من مقال، فخالد بن القاسم لا تعرف روايته إلا من طريق الواقدي وعمر بن أبي بكر العدوي، والواقدي ضعفه مشهور، وعمر متروك الحديث ذاهبه[1]، فاشتهار رواية خالد بين متروكي الحديث دلالة على ضعف روايته.

ــ وروى الإمام مالك بن أنس عن أبيه:" أتي بجنازة عكرمة مولى ابن عباس، وكثِّير عزة، بعد العصر، فما علمت أن أحدا من أهل المسجد حل حبوته إليهما"[2].

سنده ضعيف؛ رواه عن مالك إسماعيلُ بن أبي أويس، وهو متكلم فيه بالرغم من إخراج الشيخين له، وأكثر البخاري عنه، ضعَّفه ابن معين فقال:" صدوق ضعيف العقل، ليس بذاك"، يعني: أنه لا يحسن الحديث، وكذا قال أبو حاتم إلا أنه قال:" وكان مغفلاً"، وقال ابن معين مرة:" هو وأبوه ضعيفان"، أو:" يسوى فلسين"، وفي ثالثة قال:" ابن أبي أويس وأبوه يسرقان الحديث"، واتهمه ابن معين والنضر بن سلمة المروزي بالكذب، وضعفه النسائي بل اتهمه بالكذب، وقال أحمد:" لا بأس به"، وكذا قال ابن معين في رواية الدارمي، وقول أحمد وابن معين الأخير لا يناقض ما قاله غيرهم من الأئمة فهو لا بأس به صدوق في نفسه غير أنه يهم ويخطأ كثيراً، لا أنه يتعمد الكذب، لكنه ليس ممن يحتج به، خاصة إذا تفرد.

أما في حديث ابن أبي اويس عن خاله الإمام مالك فله ما تفرد به عنه، والشيخان لم يخرجا له مما تفرد به شيئاً، سوى حديثين عند البخاري هما عن خاله مالك وهو عالم بحديثه، ضابط له، وكان إسماعيل قد أخرج للبخاري أصوله، وأذن له أن ينتقي منها، وأن يعلِّمَ له على ما يحدث به ليحدث به، ويعرضَ عما سواه، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح

---

1. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١٢٢/٦) .

2. ابن عساكر، تاريخ دمشق، (١٢٢/٤١) من طريق يعقوب بن سفيان عن إسماعيل بن أبي أويس عن مالك، وعنه المزي، تهذيب الكمال (٢١٦/٥)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (٣٣/٥) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حديثه؛ لأنه كتب من أصوله، وعلى هذا فلا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح؛ من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره[1]، إلا إن شاركه فيه غيره فيعتبر فيه[2].

أما الإمام مالك فالإمام الحجة، ووالده أنس بن مالك ترجم له البخاري في «التاريخ الكبير»وقال:" سمع منه ابنه مالك"، وترجمه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم يوثقه، وذكره ابن حبان في «الثقات»[3]، فأنس لم يوثقه أحد صراحة، اللهمَّ إلا إذا قلنا بقول الإمام أحمد وابن معين بتوثيق كلٍّ من روى عنه مالك، قال أحمد:" ولا تبالي أن لا تسأل عن رجل روي عنه مالك بن أنس، ولا سيما مديني"، وقال يحيى بن معين:" كلٌّ من حدث عنه ثقة إلا رجلاً أو رجلين"[4]، فالسند لا يسلم من النقد: ابن أبي أويس ضعيف، وقد تفرد به عن مالك.

---

1. وما تقدم هو خلاصة ما كُتب من رسائل وبحوث حول مرويات إسماعيل بن أبي أويس في الصحيح، كالرسالة العلمية: إسماعيل بن أبي أويس ومروياته في صحيح البخاري، الجامعة الإسلامية، لهيثم عبد الغفور، وبحث: إسماعيل بن أبي أويس في ميزان النقاد وموقف الشيخين منه في صحيحيهما للدكتور نافذ حسين إسماعيل، في المجلة العلمية لكلية أصول الدين الزقازيق، جامعة الأزهر، مجلد(٨) عدد(٨)، وأفرد د.محمد الحوري مبحثاً لرواية إسماعيل بن أبي أويس في رسالة الدكتوراه: الرواة الضعفاء الموثقون نسبياً ومنهج الرواية عنهم في الكتب الستة، جامعة اليرموك، فجزاهم الله خيراً .

2. ينظر: ابن معين، التاريخ/ رواية الدارمي (٢٠٧) ترجمة (٩٣١)، والعقيلي، الضعفاء (١٠١/١) ترجمة (١٠١)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١٢٢/٢)، وابن عدي، الكامل (٥٢٥/١ـ٥٢٧)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (١٥٨/١)، وهدي الساري (٥٥٧) .

3. ينظر: البخاري، التاريخ الكبير (٢٥/٢)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢١٣/٢)، وابن حبان، الثقات (٧٥/٦) .

4. ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (٦١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ـ وقال ابن لهيعة:" قال أبو الأسود: وكان ـ يعني: عكرمة ـ يحدث برأي نجدة الحروري، وأتاه فأقام عنده ستة أشهر، ثم أتى ابن عباس فسلَّم عليه، فقال ابن عباس: قد جاء الخبيث!"[1].

وهذا سند لا تقوم به حجة؛ فراويه أبو علاثة محمد بن عمرو بن خالد التميمي عن أبيه عن ابن لهيعة، وأبو علاثة مجهول لا توجد له ترجمة في كتب الرواة، أما أبوه عمرو فثقة من رجال البخاري، روى عنه الرازيان، وقال أبو حاتم:" صدوق"[2]، وعبد الله بن لهيعة، له شغل في نفسه، مشهور ضعفه، وهذه ليست من رواية المتقدمين عنه، ثمَّ هي بعد ذلك رواية منقطعة، فابن لهيعة ـ على ضعفه ـ لم يسندها؛ بل قال: وكان عكرمة يحدث برأي نجدة... هكذا دون إسناد! وابن لهيعة نفسه يصرح أنه لم يسمع شيئاً من عكرمة، وأخبر أنَّ عكرمة مرَّ بمصر، وهو لم يجاوز السابعة بعدُ[3].

فإن قيل: فهي موصولة من رواية سعيد بن أبي مريم عن ابن لهيعة عن أبي الأسود قال:" كنت أول من سبَّبَ لعكرمة الخروج إلى المغرب، وذلك أني قدمت من مصر إلى المدينة، فلقيني عكرمة، وسألني عن أهل المغرب، فأخبرته بغفلتهم، قال: فخرج إليهم، وكان أول ما أحدث فيهم رأي الصفرية"[4]، هذا اضطراب يوجب التأمل، ولا أظن إلا أنَّ الحمل فيه على ابن لهيعة، ففي الأول نسب عكرمة إلى النجدات، وفي الثاني إلى الصفرية! ثمَّ إنَّ سعيدَ بنَ الحكم بن أبي مريم ـ الراوي عن ابن لهيعة ـ كان سيء الرأي في ابن لهيعة[5].

---

1. ابن عساكر، تاريخ دمشق (٤١/٩٩)، من طريق أبي جعفر العقيلي، والخبر غير موجود في المطبوع من ضعفاء العقيلي، ونقله المزي في تهذيب الكمال (٥/٢١٢)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (٥/٢٠) .
2. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٦/٢٩٦)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٣/٢٦٦) .
3. ابن عدي، الكامل (٦/٤٧١) .
4. ينظر: ابن عدي، الكامل (٦/٤٧٠)، وابن عساكر، تاريخ دمشق (٤١/١٢٠)، والمزي، تهذيب الكمال (٥/٢١٣)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (٥/٢٠) .
5. ابن حجر، تهذيب التهذيب (٢/٤١٢) .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ـ وعن عطاء بن أبي رباح:" أنَّ عكرمة كان إباضياً"[1].

خبر لا يصح؛ رواه عن عطاء عمر بن قيس المكي، المعروف بسندل، وهو متروك الحديث، قال ابن عدي:" ضعيف بالإجماع لم يشك أحد فيه"، وقال البزار قال:" روى عن عطاء وغيره أحاديث مناكير، كأنه شبيه بالمتروك"[2].

ـ وعن الحسن بن عطية بن نجيح قال:" سمعت أبا مريم يقول: كان عكرمة بيهسياً"[3].

سند ضعيف؛ أما الحسن فلم يرو له أحد سوى الترمذي، وقال أبو حاتم:" كوفي صدوق"[4]، وأبو مريم هو عبد الغفار بن القاسم منكر الحديث، قال أبو داود الطيالسي:" أشهد أنَّ أبا مريم كذاب"، وقال ابن المديني:" كان يضع الحديث"، وقال أحمد:" ليس بثقة، وعامة حديثه بواطيل"، وقال ابن معين:" ليس بشيء"، وقال أبو حاتم:" متروك الحديث"، وقال أبو زرعة:" ليِّن"، وقال ابن حبان:" لا يجوز الاحتجاج به"[5].

ـ وقال علي بن المديني:" حُكي عن يعقوب الحضرمي عن جده قال: وقف عكرمة على باب المسجد فقال: ما فيه إلا كافر! قال: وكان عكرمة يرى رأي الإباضية"[6].

---

1. ابن عساكر، تاريخ دمشق (١٢٠/٤١)، من طريق العقيلي، وهو غير موجود في المطبوع من ضعفائه، وهو عند المزي، تهذيب الكمال (٢١٣/٥)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (٢١/٥) .

2. ينظر: ابن عدي، الكامل (١٢/٦)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٢٤٧/٣) .

3. ابن عساكر، تاريخ دمشق (١٢٠/٤١)، والمزي، تهذيب الكمال (٢١٣/٥)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (٢١/٥) .

4 ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣٠/٣) .

5. ينظر: ابن معين، التاريخ/ رواية الدوري (٣٦٦/٣)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٦٨/٦)، والعقيلي، الضعفاء (٨٥١/٣) ترجمة (١٠٧٧)، وابن حبان، المجروحين (١٢٦/٢) ترجمة (٧٤٦)، وابن عدي، الكامل (١٨/٧) .

6. ابن عساكر، تاريخ دمشق (١١٨/٤١)، والمزي، تهذيب الكمال (٢١٣/٥)، وسير أعلام النبلاء (٢٢/٥) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مع أنَّ في الرواية انقطاعاً ظاهراً، وهو كافٍ في ردها، فيعقوب بن إسحاق ابن زيد الحضرمي المقرئ المشهور صدوق، إلا أنَّ ابن سعد غمزه فقال:" وليس هو عندهم بذاك التثبت"[1]، وجده زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق لم يترجمه أحد سوى ابن حبان، ذكره في ثقاته وقال:" يروي عن أبيه عن جده"[2]، ولم يرو عنه إلا ابن ابنه يعقوب؛ فهو مجهول.

ـ وعن خالد بن أبي عمران قال:" دخل علينا عكرمة مولى ابن عباس بإفريقية في وقت الموسم، فقال: لوددت أني اليوم بالموسم بيدي حربة أضرب بها شمالاً ويميناً!"[3].

إسناد صحيح؛ رواه عن ابن أبي عمران: روح بن الفرج أبو الزنباع عن عمرو بن خالد الحراني عن خلاد بن سليمان عنه، أبو الزنباع وثقه الخطيب البغدادي وغيره[4]، وتابعه في روايته هذه أبو خيثمة عليُّ بنُ عمرو بن خالد[5]، أما عمرو بن خالد فوثقه الدارقطني وقال:" ثقة حجة"، وقال العجلي:" ثبت ثقة"[6]، أما خلاد فمصري ثقة[7]، وخالد بن أبي عمران وثقه ابن سعد وقال:" كان

---

1. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (٣٠٥/٩)، والذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ، تحقيق: د. بشار معروف، وشعيب الأرناؤوط، وصالح عباس، (١٥٧/١).

2. ابن حبان، الثقات (٣١٦/٦) .

3. ابن عساكر، تاريخ دمشق (١١٨/٤١) من طريق العقيلي، وليس هو في المطبوع من ضعفاء العقيلي .

4. ابن حجر، تهذيب التهذيب (٦١٦/١).

5. ابن عساكر، تاريخ دمشق (١١٨/٤١) .

6. ينظر: العجلي، معرفة الثقات (١٧٥/٢) ترجمة (١٣٧٦)، الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر (ت ٣٨٥هـ)، سؤالات الحاكم للدارقطني، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، تحقيق: موفق عبد القادر، (٢٥٠) ترجمة (٤١٩) .

7. ابن حجر، تهذيب التهذيب (٥٥٧/١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثقــة إن شاء الله، وكان لا يدلس"، ووثقه العجلي، وقال أبو حاتم:" ثقة لا بــأس به"[1].

وهذه الآثار هي أصرح ما أسند عن معاصري عكرمة فــي نــسبته إلــى الخوارج، والغالب عليها الضعف أو النكارة، وما صح منها إلا أثر خالد بن أبي عمران السابق، وهو يدل على موافقة عكرمة ــ رحمه الله ــ الخــوارج فــي بعض قولهم، لكنَّ هذه الآثار وإن كان فيها ما فيها فإنها تدل بمجموعها على أن للقصة أصلاً، فلا يصح ــ إذاً ــ القول بضعف كلِّ ما ورد في تهمــة عكرمــة بموافقة الخوارج في بعض قولهم، كما ذهب إليه الأمام الطبري.

الطعن الثالث: قبول عكرمة جوائز الأمراء:

ساق الإمام ابن جرير ــ رحمه الله ــ أثرين في ذلك أحدهما أســنده عــن عبد المؤمن بن خالد الحنفي قال:" قدم علينا عكرمة خراسان، فقلت له: ما أقدمك إلى بلادنا؟! قال: قدمت آخذ من دنانير ولاتكم ودراهمهم!"، ثمَّ قال أبو جعفــر:" وأما أبو نُميلة فإنه روى عن عبد العزيز بن أبي روَّاد قال: قلت لعكرمة: تركت الحرمين وجئت إلى خراسان! قال: أسعى على بناتي"[2].

ليس في كلام الإمام الطبري رد صريح على هذا الطعن، ذلكم ــ والله أعلم ــ أنَّ أحداً من أهل العلم لم يردَّ حديث راوٍ لأجل هذا الأمر، فقبــول عكرمــة جوائز الأمراء ليس بداعٍ للجرح، وهذا الزهري قد كان في ذلــك أشــهر مــن عكــرمة، ومع ذلك فلم يترك أحد الرواية عنه بسبب ذلــك[3]، وقيــل ليحيــى القطان:" من أول من ألّف بالمدينة؟ قال: الزهري محدث بلده في عصره! قيــل

---

1. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (٥٣٠/٩)، والعجلي، معرفة الثقات (٣٣١/١) ترجمة (٣٩١)، وابــن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣٤١/٣) .

2. ابن جرير، المنتخب من الذيل (٦٣٤ــ٦٣٥) .

3. ابن حجر، هدي الساري (٦٠٥) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

له: أرأيت ما حكي من طريق إيتانه السلطان؟! فقال يحيى: لسنا ننظر إلى هذا؛ إنما ننظر إلى مخرج الحديث، والصدق في القول"[1].

هكذا بدا لي، ثمَّ رأيت أنَّ في إيراد الإمام الطبري لأثر يحيى بن واضح أبي تميلة عن عبد العزيز بن أبي رواد، رداً على الطاعن في عكرمة؛ ذلكم أن الإمام الطبري ختم الترجمة بأثر أبي تميلة هذا، وهو أصح إسناداً من خبر عبد المؤمن بن خالد؛ فخبر عبد المؤمن رواه يحيى بن عثمان بن صالح، وهو متكلَّمٌ فيه بضعف، قال ابن أبي حاتم:" وتكلموا فيه"، وسبب ذلك أنه كان يحدث من غير كتبه فيخطئ، وقال الذهبي:" حافظ أخباري له ما ينكر"[2]، أما شيخ يحيى فهو نُعيم بن حماد، وهو صدوق في نفسه كثير الخطأ، وقد أثنى عليه الأئمة لصلابته في السنة، أما في الحديث فضعيف، وقد اتهم بوضع الحديث، وليس الأمر كذلك، بل كان يُشَبَّه عليه الحديث، فيرويه على أنه من حديثه[3]، وعبد المؤمن لا بأس به[4].

أما أثر تميلة فقد رواه ابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» عن علي بن بحر بن بري عن أبي تميلة به[5]، ورجاله ثقات إلا ما كان من كلام في عبد العزيز بن أبي رواد، فهو صدوق له أوهام[6]، فأثر عبد المؤمن ضعيف،

---

1. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (١٠/٣٥٥) .

2. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٩/٢١٤)، والذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (بحاشية سبط ابن العجمي)، دار القبلة للثقافة الإسلامية ــ مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط١، ١٤١٣هـ ــ ١٩٩٢م، تحقيق: محمد عوامة وأحمد الخطيب، (٢/٣٧١) ترجمة (٦٢١٣)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٤/٣٧٧) .

3. ينظر: النسائي، الضعفاء والمتروكين (٢٤١) ترجمة (٥٨٩)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٨/٥٢٩)، وابن حبان، الثقات (٩/٢١٩)، وابن عدي، الكامل (٨/٢٥١)، والذهبي، ميزان الاعتدال (٤/٢٦٧)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٤/٢٣٣) .

4. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٦/٨٣)، وابن حبان، الثقات (٧/١٣٧)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٢/٦٣٠) .

5. ابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير (٤/١٩٩) فقرة (٢٣٩٤) .

6. ابن حجر، تهذيب التهذيب (٢/٥٨٥) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفيه أنَّ عكرمة جاء خراسان لأخذ جوائز إمرائها، أما رواية أبي تميلة عن ابن أبي رواد، وهي الأصح، ففيها تقييد ــ أو قل: تفسير ــ؛ ذلكم أنَّ عكرمة إنما دفعته الحاجة، والقيام على بناته لإتيان خراسان، وكأنَّ الطبري يقول: إنما قيلَ عكرمة جوائز الأمراء للحاجة والفقر، لا للاستزادة منها والاستغناء بها، وليس ذلك بضار روايته شيئاً.

وهذا التقييد يقلل من الخلاف الواقع في قبول رواية من أخذ جوائز الأمراء؛ فمن تفرغ منهم للحديث، وليس له ما يتكسب منه، كان القول بجواز روايته، وأنه لا تأثير لذلك على قبولها، هو القول المتعين، وممن أخذ على الحديث أجراً مع الحاجة أبو نعيم الفضل بن دكين، ولما عوتب في ذلك قال:" يلومونني على الأجر وفي بيتي ثلاثة عشر، وما في بيتي رغيف"، وممن أثر عنه الأخذ: مجاهد، وعفان بن مسلم، وهشام بن عمار، ويعقوب بن إبراهيم بن كثير الدورقي، وعلي بن عبد العزيز المكي، وغيرهم[1].

[1]. ينظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (١٥٥)، والمزي، تهذيب الكمال (٣٩٠/٤)، والسخاوي، فتح المغيث (٣٧٦/١ــ٣٨٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الثالث: الرواة الذين وثقهم الإمام ابن جرير، ومدى موافقته أو مخالفته النقادَ فيهم:

وسأعمد هنا إلى ذكر كلِّ الرواة ــ حسب خطة الدراسة ــ الذين وثقهم الإمام صراحة، أما الآخرون الذين ذكر مناقبهم وقرظهم دون التصريح بتوثيقهم، والذين صحح أسانيد أخبارهم فلن أتعرض لهم، وسأذكر أقوال النقاد في هؤلاء الرجال، إلا أن يكون من المستفيضة عدالتهم؛ إذ إنَّ ذكر عدالتهم من توضيح الواضح، وهم أولاء بحسب الترتيب الألفبائي:

١. أسود بن سالم، قال الإمام ابن جرير:" كان ثقة ورعاً فاضلاً"[١].

وترجم له الخطيب في تاريخه، مقتصراً في بيان حاله على كلام الإمام ابن جرير السابق، وسكوت الخطيب دالٌّ ــ دون شك ــ أنه موافقه فيما قال، خاصة أنه لم يسق كلاماً آخر في أسود على عادته في كتابه، فهو ينقل كلَّ ما قيل فيمن يترجم له، "وما حفظ فيهم من الألفاظ عن أسلاف أئمتنا الحفاظ، من ثناء ومدح، وذمٍّ وقدح، وقبول وطرح، وتعديل وجرح"[٢]، وبقول الإمام الطبري ختم ترجمته، وترجم للأسودِ ابنُ أبي حاتم في الجرح والتعديل، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن الجوزي:" كان صالحاً ورعاً"، ولم يرو له أحد من أصحاب المصنفات ليمكن النظر إلى حاله من خلال روايته، وأحكام الرواة تقبل من عارفٍ بأسبابها ولو واحداً، وابن جرير والخطيب أنعم بهما من عارفين![٣]

---

[1]. الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (٥٠١/٧) .

[2]. المرجع السابق (٥/٢) .

[3]. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢٢١/٢)، وابن حبان، الثقات (١٣٠/٨)، وابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ)، صفة الصفوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ ــ ١٩٨٩م، تحقيق: إبراهيم رمضان وسعيد اللحام، (٢٠٣/٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢. الأسود بن شيبان، قال الإمام الطبري:" كان رجلاً صالحاً ثقة"[١].

ووثقه ابن معين، وقال أبو حاتم:" صالح الحديث"، وكذا وثقه أحمد والنسائي، وقال أحمد مرة:" من خيار عباد الله"، وقال العجلي:" ثقة"، وذكره ابن حبان في الثقات[٢].

٣. بكر بن عمرو أبو الصديق الناجي، قال الإمام الطبري:" أبو الصديق الناجي، واسمه بكر بن عمرو، ثقة"[٣].

ويقال: بكر بن قيس، وثقه ــ أيضاً ــ ابن معين، وأبو زرعة الرازي، والنسائي، وابن شاهين، وقال الذهبي:" وكان ثقة، ثبتاً، فاضلاً، متألهاً، كبير القدر"، لكنَّ ابن سعد نسب لمجهول نكارة حديث أبي الصديق فقال:" ويتكلمون في أحاديثه ويستنكرونها"، وكلام ابن سعد هذا جعل الذهبيَّ يذكر اسمه في «ميزان الاعتدال»، وابن حجر في «لسان الميزان»، دون أن يذكر أحدهما من هو الذي استنكر حديث أبي الصديق، أو أن يذكرا شيئاً مما استنكر عليه! أمَّا غيرُ ابن سعد فقد وثَّقَ أبا الصديق، وأخرج له الشيخان في الصحيحين[٤].

٤. ثابت بن أسلم البناني، قال الإمام:" ثابت البناني بن أسلم كان ثقة كثير الحديث"[٥]، وهو إمام عظيم القدر، مستفيض العدالة.

---

[1]. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٥٦) .

[2]. ينظر: العجلي، معرفة الثقات (٢٢٨/١)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢٢٠/٢)، وابن حبان، الثقات (١٢٩/٨)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (١٧٢/١)، وابن المبرد، بحر الدم (١٩٦) ترجمة (١٣٢٢) .

[3]. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٦٦) .

[4]. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (٢٢٤/٩)، والبخاري، التاريخ الكبير (٧٩/٢)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣١١/٢)، وابن شاهين، أبو حفص عمر بن شاهين (ت ٣٨٥هـ)، تاريخ أسماء الثقات، الدار السلفية، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م، تحقيق: صبحي السامرائي، (٤٨) ترجمة (١٣٢)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (٢٠٣/٦)، وميزان الاعتدال (٥٣٩/٤)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٢٤٥/١)، ولسان الميزان (٣٩٦/٩) .

[5]. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٤٦) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥. جعفر بن محمد بن علي بن الحسين، قال الإمام:" وكان جعفر بن محمد كثير الحديث ثقة"[1].

وقال ابن معين:" ثقة مأمون"، ووثقه الشافعي في مناظرة جرت له، وقال أبو حاتم:" ثقة لا يسأل عن مثله"، وسئل أبو زرعة عن جعفر بن محمد عن أبيه، وسهيل بن أبى صالح عن أبيه، والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه أيُّما أصح؟ قال:" لا يقرن جعفر إلى هؤلاء"، يريد أن جعفراً أرفع من هؤلاء في كلِّ معنى، وقال ابن عدي:" من ثقات الناس"، وكذا وثقه النسائي، وعثمان بن أبي شيبة، والساجي، والبيهقي.

ونقل مغلطاي قول ابن سعد:" كان كثير الحديث ولا يحتج به ويستضعف، سئل مرة: سمعتَ هذه الأحاديث من أبيك؟ فقال: نعم، وسئل مرة أخرى عن مثل ذلك فقال: إنما وجدتها في كتبه"[2]، لم أجد كلام ابن سعد هذا في المطبوع من الطبقات، وكأنه نص مفقود منه، وابن سعد استند في رده لحديث جعفر على هذه القصة، ولا دلالة فيها لما ذهب إليه، فقد يكون سئل عن أحاديث معينة: سمعتَها من أبيك؟ فقال: نعم، ثم سئل عن أحاديث أخرى فقال: لا، أو لعله نسي فقال حين كان ذاكراً: نعم، ثم نفى السماع حين نسي، وليس هذا مما يرد لأجله حديث راوٍ، ثمَّ إنَّ هذا "يدل على مزيد تثبت منه"، كما قال الحافظ ابن حجر[3].

٦. الحسن بن أبي الحسن البصري، قال الإمام الطبري:" وكان الحسن عالماً فقيهاً فاضلاً قارئاً، لا يشك في صدقه فيما روى ونقل، غير أنه كان كثير المراسيل، كثير الرواية عن قوم مجاهيل، وعن صحف قد وقعت إليه لقوم أخذها

---

1. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٥٢) .

2. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (٢٢٩/٣)، وعن مغلطاي نقله ابن حجر، تهذيب التهذيب (٣١١/١) .

3. ينظر: ابن معين، التاريخ/ رواية الدوري (٢٩٦/٤)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٤١٩/٢)، وابن عدي، الكامل (٣٦٠/٢)، ومغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (٢٢٩/٣ــ٢٣٠)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٣١٠/١ــ٣١١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

منهم وعنهم"[1]، وقد أعاد الإمام الطبري هذا المعنى في مراسيل الحسن في تهذيب الآثار فقال:" مراسيل الحسن أكثرها صحف غير سماع، وأنه إذا وصلت الأخبار فأكثر روايته عن مجاهيل لا يعرفون، ومن كان كذلك فيما يروي من الأخبار، فإن الواجب عندنا أن نتثبت في مراسيله"[2].

أما صدق الحسن وصحة حديثه فيما روى متصلاً فلا مقال فيه لأحد، وأما مراسيله فهو كما قال ابن سعد:" وما أرسل من الحديث فليس بحجة"، وكذا قال الدارقطني:" مراسيله فيها ضعف"، ولعل ضعف مراسيله بسبب ما قيل من أنه يروي عمَّن هبَّ ودرج، قال أبو عيسى الترمذي:" ومن ضعَّفَ المرسل فإنه ضعفه من قِبَل أنَّ هؤلاء الأئمة قد حدثوا عن الثقات وغير الثقات، فإذا روى أحدهم حديثاً وأرسله لعله أخذه من غير ثقة، وقد تكلم الحسن البصري في معبد الجهني، ثم روى عنه".

وبذلك ردَّ ابن سيرين مراسيل الحسن فقال:" كان ههنا ــ يعني: البصرة ــ ثلاثة يصدِّقون كلَّ من حدثهم... وذكر منهم الحسن"، وقال لرجل:" لا تحدثني عن الحسن، ولا عن أبي العالية، فإنهما لا يباليان عمن أخذا الحديث"، وهو رأي الشعبي كذلك، وقال الإمام أحمد:" وليس في المرسلات أضعف من مراسيل الحسن وعطاء بن أبي رباح، فإنهما يأخذان عن كل أحد".

وهذا الذي يأخذ عنه الحسن قد يكون مجهولاً أو مجروحاً، ولذلك قال الإمام ابن جرير:" قوم مجاهيل"، قال خلف بن سالم:" سمعت عدة من مشايخ أصحابنا تذاكروا كثرة التدليس والمدلسين، فأخذنا في تمييز أخبارهم، فاشتبه علينا تدليس الحسن بن أبي الحسن، وإبراهيم بن يزيد النخعي، لأنَّ الحسن كثيراً ما يدخل

---

1. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٣٧) .

2. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ (١١٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بينه وبين الصحابة أقواماً مجهولين، وربما دلس عن مثل: عتي بن ضمرة[1]، وحنتف بن السجف[2]، ودغفل بن حنظلة[3]، وأمثالهم".

وكذا كان حديث الحسن عن بعض من حدث عنه إنما هو كتاب وليس سماعاً؛ قال يحيى القطان:" أحاديث الحسن عن سمرة إنما هي كتاب"، وله نسخة عنه كبيرة غالبها في السنن الأربعة، وكذا قال أبو حاتم في أحاديث الحسن عن جابر:" الحسن عن جابر كتاب"، وقال بهز بن أسد:" لم يسمع الحسن من: ابن عباس، ولا من أبي هريرة ولم يره، ولا من جابر، ولا من أبي سعيد الخدري، واعتماده على كتب سمرة"، نعم وقع خلاف بين النقاد في سماع الحسن من سمرة، لكنَّ الإمام الطبري لم يخرج في الحسن عما قاله الأئمة قبله، لا في متصل ما روى أو منقطعه[4].

---

[1]. بضم العين المهملة، وبعدها تاء، ابن ماكولا، الإكمال (٣٩/٧)، قال علي بن المديني:" عتي بن ضمرة السعدي مجهول، سمع من أبي بن كعب لا نحفظها إلا من طريق الحسن، وحديثه يشبه حديث أهل الصدق وإن كان لا يعرف"، ابن حجر، تهذيب التهذيب (٥٤/٣) .

[2]. بفتح الحاء وسكون النون وبعدها تاء معجمة باثنتين، ابن ماكولا، الإكمال (٥٦٠/٢) .

[3]. قال الإمام أحمد:" ما أعرفه"، الجرح والتعديل (٤١٠/٣)، روى له البخاري حديثاً في التاريخ من طريق الحسن ثم قال:" لا يتابع عليه، ولا يعرف سماع الحسن من دغفل، ولا يعرف لدغفل إدراك النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ"، البخاري، التاريخ الكبير (٢٢٥/٣) .

[4]. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (١٥٨/٩)، وابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧هـ)، المراسيل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٨م، تحقيق: شكر الله بن نعمة الله قوجاني، (٣١) ترجمة (٥٤)، والحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث (١٠٨)، والخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (٣٨٦)، والعلائي، أبو سعيد خليل بن كيكلدي (ت ٧٦١هـ)، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٦م، تحقيق: حمدي السلفي، (١٦٢)، وابن رجب، شرح علل الترمذي (٥٣٠/١ــ٥٣٩)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٣٩٠/١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٧. الحسن بن صالح بن حي، قال الإمام:" وكان رجلا ناسكاً فاضلاً فقيهاً... كان يميل إلى محبة أهل بيت رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، ويرى إنكار المنكر بكل ما أمكنه إنكاره، وكان كثير الحديث ثقة"[١].

وقد سبق ذبُّ الإمام الطبري عن الحسن بن صالح، أما ضبط الحسن بن حي فقال أبو نعيم:" ما رأيت أحداً إلا وقد غلط في شيء غير الحسن بن صالح"، وقال ابن معين:" ثقة مأمون"، وقال مرة:" ثقة مستقيم الحديث"، وقال ابن سعد:" وكان ثقة صحيح الحديث كثيره"، ووثقه أحمد وقال:" صحيح الرواية، يتفقه، صائن لنفسه في الحديث والورع"، وقال أبو حاتم:" ثقة متقن حافظ"، وقال أبو زرعة:" اجتمع فيه إتقان وفقه وعبادة وزهد"، ووثقه االنسائي، وقال ابن عدي:" ولم أجد له حديثاً منكراً مجاوز المقدار، وهو عندي من أهل الصدق"، وقال الدارقطني:" ثقة عابد"[٢].

٨. حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات أبو عمارة الكوفي، قال الإمام الطبري:" كان من القراء المتقدمين في حفظ القرآن، وهو قليل الحديث ثقة"[٣].

وشهد له بالتقدم في القراءة الثوري وقال:"ما قرأ حمزة حرفاً إلا بأثر"، والإمام أبو حنيفة قال:" غلب حمزةُ الناس على القرآن والفرائض"، وشهد له ابن سعد بذلك، وابن حبان فقال:" وكان من علماء أهل زمانه بالقراءات"، أما قلة حديثه فقال ابن سعد في معنى ذلك:" وكان حمزة رجلاً صالحاً، وكانت عنده

---

1. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٥٧) .

2. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (٤٩٦/٨)، وابن معين، التاريخ/ رواية الدوري (٢٦٨/٣)، والعقيلي، الضعفاء (٢٤٨/١) ترجمة (٢٧٨)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢٠/٣ــ٢١)، وابن عدي، الكامل (١٤٣/٣)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٣٩٩/١) .

3. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٥٥)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أحاديث"، وقد وثقه: ابن معين، وأحمد، والعجلي، وقال النسائي:" ليس به بأس"[1].

٩. خالد بن معدان الكلاعي، قال الإمام ابن جرير:" وكان خالد غير متهم فيما روى وحدث من خبر في الدين"[2].

وقد أدرك خالد سبعين من أصحاب النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ، وقال ابن سعد:" وكان ثقة"، وقال العجلي:" شامي تابعي ثقة"، وكذا وثقه: يعقوب بن شيبة، وابن خراش، والنسائي، وقال بقية بن الوليد:" كان الأوزاعي يعظم خالداً"[3].

١٠. الربيع بن ثعلب، قال الإمام ابن جرير:" وكان فيما ذكر لي رجلاً صالحاً صدوقاً ورعاً"[4].

وكذا قال ابن معين:" رجل صالح"، وقال صالح بن محمد المعروف بجزرة:" صدوق ثقة، من عباد الله الصالحين"، وقال علي بن الحسين بن الجنيد:" الثقة الشيخ الصالح"، وقال الدارقطني:" بغدادي ثقة"، وقال ابن ماكولا:" بغدادي ثقة"[5].

---

1. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (٥٠٧/٨)، وابن معين، التاريخ/ رواية الدارمي (٩٨) ترجمة (٢٨٩)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢٢٧/٣)، والعجلي، معرفة الثقات (٣٢٢/١) ترجمة (٣٥٦)، وابن حبان، الثقات (٢٢٨/٦)، والذهبي، ميزان الاعتدال (٦٠٥/١)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٤٨٨/١) .

2. ابن جرير، المنتحب من ذيل المذيل (٦٣٢) .

3. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (٤٥٨/٩)، والبخاري، التاريخ الكبير (١٥٩/٣)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣٤٧/٣)، والعجلي، معرفة الثقات (٣٣١/١)، وابن حبان، الثقات (١٩٦/٤)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٥٣٢/١) .

4. الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (٤١١/٩) .

5. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٤٢٠/٣)، والخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (٤١٠/٩ـ٤١١)، وابن ماكولا، الإكمال (٥١٠/١).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١١. سعد بن عبيد أبو عبيد الزهري، قال الإمام الطبري:" مجمع على ثقته"[١]، والأمر كذلك، وهو تابعي أدرك بعض كبار الصحابة، نص على عدالته ابن سعد، وابن معين، ومسلم[٢].

١٢. سعيد بن وهب الهَمَداني، المعروف بقرَّاد؛ لـلزومه علياً ــ رضي الله عنه ــ، قال الإمام ابن جرير:" سعيد بن وهب الهمداني: كان ممن لا يشك في صدقه وأمانته على ما روى وحدث من خبر"[٣].

وقال ابن معين:" ثقة"، وكذا قال العجلي، وابن نمير، وذكره ابن حبان في الثقات[٤].

١٣. سفيان بن سعيد الثوري، قال الإمام ابن جرير:" كان فقيهاً عالماً عابداً ورعاً ناسكاً راوية للحديث كثير الحديث ثقة أميناً على ما روى وحدث عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ وغيره ممن أثر في الدين"[٥].

١٤. سفيان بن عيينة، قال الإمام الطبري:" طلب العلم قديماً، وكان حافظاً"[٦].

١٥. صالح بن نصر بن مالك بن الهيثم الخزاعي، قال الإمام الطبري:" كان ثقة"، واقتصر الخطيب على قول ابن جرير هذا، وذكر صالحاً ابنُ أبي حاتم دون تعديل أو تجريح[٧].

---

1. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (٢٤٢/٥)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٦٩٦/١) .
2. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٨٨/٤)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٦٩٦/١) .
3. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٢٩) .
4. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٦٩/٤)، والعجلي، معرفة الثقات (٤٠٦/١)، وابن حبان، الثقات (٢٩١/٤)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٤٨/٢)، ويجب التفريق بينه وبين سعيد بن وهب الثوري الهمْداني، فالأخير متأخر عن الذي قبله، ينظر: التاريخ الكبير (١٤/٤) .
5. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٥٧) .
6. المرجع السابق (٦٦١) .
7. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣٨٣/٤)، والخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (٤٢٦/١٠) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٦. صفوان بن سُليم أبو عبد الله المدني، قال الإمام الطبري:" وكـــان إن شاء الله ثقة"[١].

ووثقه الثوري وابن عيينة، وابن سعد فقال:" وكان ثقة كثير الحديث عابداً"، وقال أحمد:" ثقة من خيار عبد الله الصالحين"، وقال أبو حاتم:" ثقـــة"، ، وقـــال يعقوب بن شيبة:" ثقة ثبت مشهور بالعبادة"، ووثقه ابـــن المـــديني، والعجلـــي، والنسائي[٢].

١٧. عائذ الله بن عبد الله بن عمرو أبو إدريس الخولاني، ذكـــره الإمـــام الطبري ضمن جماعة من علماء الشام وفقهائها وصفهم بقوله:" أهل فقه؛ فقه في الدين وعلم بالأحكام والحلال والحرام والرواية عنهم في الأحكام"[٣]، وهو لفـــظ صريح في التوثيق؛ إذ إنَّ الرواية في الأحكام لا تكون إلا عن الثقات المأمونين فقط، وأبو إدريس تابعي إمام حجة.

١٨. عاصم بن أبي النجود، قال الإمام ابن جرير:" وكان ثقة غير أنه كان كثير الخطأ"[٤].

ولم يبعد الإمام الطبري عما قاله الأئمة في عاصم، فقد قال ابن سعد:" ثقـــة إلا أنه كان كثير الخطأ في حديثه"، وقال ابن معين:" ليس به بأس"، وقال أحمد:" ثقة رجل صالح خيِّرٌ ثقة، والأعمش أحفظ منه"، وقال أبو حاتم:" هـــو صـــالح"، ولما قال أبو زرعة:" ثقة"، قال أبو حاتم:" ليس محله هذا أن يقال: هـــو ثقـــة، وقد تكـــلم فـــيه ابن علية فقـــال: كأنَّ كلَّ مـــن كـــان اســـمه عاصـــماً ســـيء

---

1. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٥٠) .

2. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (٥١١/٧)، وابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد (ت ٢٤١هـــ)، سؤالات أبي داود للإمام أحمد، مكتبة الفاروق، القاهرة، ط١، ١٤٣١هـــ ـــ ٢٠١٠م، تحقيق: محمـــد بـــن علي الأزهري، (٧٤) ترجمة (١٦٨)، والعلل ومعرفة الرجال (٤٩٤/٢)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣٩٠/٤)، والعجلي، معرفة الثقات (٤٦٧/١)، وابن حجر، تهذيب التهذيـــب (٢١٢/٢) .

3. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (١٥٧/٧)، وعنه ابن حجر، تهذيب التهذيب (٢٧٤/٢) .

4. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٤٧) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحـــفظ"[1]، وقال أبو حاتم مرة:" محله عندي محل الصدق صالح الحديث، ولـــم يكن بذاك الحافظ"، وقال يعقوب الفسوي:" في حديثه اضطراب، وهو ثقة"، وقال العقيلي:" لم يكن فيه إلا سوء الحفظ "، وقال الدارقطني:" في حفظه شيء"[2].

١٩. عباد بن عباد بن حبيب بن المهلب، قال الإمام الطبري:" وكان عبـــاد ابن عباد ثقة، غير أنه كان يغلط أحياناً"[3].

وهو معنى ما ذهب إليه نقاد الرواة؛ ذلكم أنَّ كلامهم في عباد بن عباد يدور حول أوهام تقع له مع صدق لسان وعدالة حال، فقد قال الإمام أحمد:" ليس بـــه بأس"، وسئل عنه أبو حاتم فقال:" صدوق لا بأس به، فقيل: يحتج بحديثه؟ قـــال: لا"، وقال ابن المديني لرجل:" اذهب بنا إلى محمد بن عباد حتى ننظر في كتاب أبيه عن شعبة، قال الراوي: أحسبه قال: فإن فيها غرائب"، وقال ابن سعد:" لـــم يكن بالقوي في الحديث، وقال مرة:" وكان ثقة وربما غلط"[4].

---

[1]. هذا الإطلاق لا يسلم للإمام ابن علية، فعاصم بن سليمان الأحول، وعاصم بن عمر بن قتادة، وعاصـــم ابن محمد بن زيد، من الثقات الحفاظ، اللهمَّ إلا إذا أراد به غالب من اسمه عاصم، ينظر: الحافظ ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (٨٧٥/٢) القاعدة (١٣) .

[2]. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (٤٣٩/٨)، وابن أبي حاتم، الجـــرح والتعـــديل (٤٤٢/٦ـــ٤٤٣)، والفسوي، المعرفة والتاريخ (٢٤٨/٣)، وابن شاهين، تـــاريخ أســـماء الثقـــات (١٥٠) ترجمـــة (٨٣٠)، والدارقطني، سؤالات البرقاني للدارقطني (٤٩) ترجمة (٣٣٨)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٢٥٠/٢) .

[3]. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (١٧٣/٧)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٢٧٨/٢)، واقتصر مغلطاي على قوله: وقال الطبري في «تهذيب الآثار»: ثقة، وزاد ابن حجر:... غير أنه كان يغلط أحياناً.

[4]. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (٢٩١/٩) و(٣٢٩/٨)، وابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الـــرحمن بـــن محمد ابن إدريس الرازي (ت ٣٢٧هـــ)، علل الحديث، دار ابـــن حـــزم، بيـــروت، ط١، ١٤٢٤هـــ ـــ ٢٠٠٣م، تحقيق: محمد بن صـــالح الدباســـي، (٣٥٧/١) فقـــرة (٣١٤)، والجـــرح والتعـــديل (١٠٠/٦)، والخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (٣٩٧/١٢ـــ٣٩٩)، والمزي، تهذيب الكمال (٥٠/٤)، والذهبي، من تكلم فيه وهو موثق (١٠٦) ترجمة (١٧٥)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٢٧٨/٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢٠. عبد الجبار بن الورد، قال الطبري:" وكان ثقة حافظاً"[١].

أما عبد الجبار فتكلم فيه غير واحد، قال البخاري:" يخالف في بعض حديثه"، وقال ابن حبان:" يخطئ ويهم"، وقال الدارقطني:" ليِّن"، لكن وثقه الإمام أحمد فقال:" ثقة لا بأس به"، وقال أبو حاتم:" ثقة"، وكذا قال ابن معين، وأبو داود، والعجلي، والفسوي، وقال ابن عدي بعد إيراده بعض أحاديثه:" ولعبد الجبار هذا أحاديث غير ما ذكرت قليل، وهو عندي لا بأس به يكتب حديثه"[٢].

قد يخالفُ الإمام ابن جرير بوصفه عبد الجبار:" ثقة حافظ"، فهذا تعبير في أعلى درجات التعديل، فعبد الجبار ــ وإن كان وُثِّقَ ــ لكنه ليس من أولئك الذين يوصفون بأعلى درجات التعديل، خاصة حين يتكلم بعض الأئمة بتليين حاله، ولم يرو له الشيخان، غير أنَّ له حديثين عند أصحاب السنن؛ أحدهما عند النسائي في النهي عن البكاء على الميت، عنه عن عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة عن ابن عباس في قصة جرت له مع ابن عمر[٣]، والحديث في أصله عند الشيخين عن ابن أبي مليكة، لكنهما أعرضا عن روايته من طريق عبد الجبار، فأخرجاه من طريق ابن جريج عن ابن أبي مليكة[٤]، مع أن سند عبد الجبار أعلى، وسند ابن جريج أنزل!

---

[1]. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند عمر بن الخطاب (٣٨٦/١) الأثر (٦٤٩)، ووقع في السند :عبادة بن الورد، وهو خطأ صوابه: عبد الجبار بن الورد، وعلى الوجه الصواب أورده في السند الذي بعده بالمتن نفسه، مسند عمر (٣٨٧/١) الأثر (٦٥٠) .

[2]. ينظر: البخاري، التاريخ الكبير (٣٧١/٥)، والعقيلي، الضعفاء (٨٣٩/٣) ترجمة (١٠٥٧)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٤٠/٦)، والفسوي، المعرفة والتاريخ (٢٢٧/١)، وابن حبان، الثقات (١٣٦/٧)، وابن عدي، الكامل (١٦/٧)، والدارقطني، سؤالات السلمي للدارقطني (٨٤) ترجمة (٢١٧)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٤٧٠/٢) .

[3]. النسائي، السنن/ كتاب الجنائز، باب: النياحة على الميت، حديث (١٨٥٨) .

[4]. البخاري، الجامع الصحيح/ كتاب: الجنائز، باب: قول النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ:" يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه"، حديث (١٢٨٦)، ومسلم، الصحيح/ كتاب: الجنائز، باب: الميت يعذب ببكاء أهله عليه، حديث (٩٢٨) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأخرج أبو داود حديثاً لعبد الجبار عن عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة قال: قال عبيد الله بن أبي يزيد سمعت أبا لبابة يقول: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ:" ليس منا من لم يتغنَّ بالقرآن"[1]، وهو بهذا السند معتل؛ فقد روى الحديثَ الثقاتُ من أصحاب ابن أبي مليكة عنه عبد الله بن أبي نَهيك عن سعد بن أبي وقاص، ورواه عبد الجبار بن الورد عن ابن أبي مليكة عن عبيد الله بن أبي يزيد عن أبي لبابة عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ، ولم يذكر سعداً، وهو وهم[2]، فإن لم يرو له الستة سوى حديثين يهم في أحدهما، ويتجنبه الشيخان في الآخر، فهل يقال فيه ـ بعدئذٍ ـ: ثقة حافظ؟!

٢١. عبد الله بن دينار أبو عبد الرحمن مولى ابن عمر، قال الإمام ابن جرير:" وكان كثير الحديث ثقة"[3]، وهو من مشهوري التابعين، إمام ثبت.

٢٢. عبد الملك بن محمد بن عبد الله أبو قِلابة الرقاشي الضرير، قال الإمام الطبري:" ما رأيت أحفظ منه"[4].

هو شيخ الإمام الطبري، وقد اشتهر بكثرة الحفظ، حتى قيل: إنه حدث من حفظه بستين ألف حديث، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال:" كان يحفظ أكثر حديثه"، وقال أبو داود:" رجل صدوق، أمين مأمون، كتبت عنه بالبصرة"، وقال ابن الأعرابي:" كان أبو قلابة يملي حديث شعبة على الأبواب من حفظه، ثم يأتي قوم فيملي عليهم حديث شعبة على الشيوخ، وما رأيت أحفظ منه، وكان من الثقات، وكان قد حدث بسامرا وبغداد فما ترك من حديثه شيئاً".

لكنَّ أبا قلابة مع كثرة محفوظه كان يخطئ ويهم، فلعل اعتماده على حفظه دون نظره في الكتاب هو سبب تلكم الأوهام؛ قال الدارقطني:" صدوق كثير

---

1. أبو داود، السنن/ كتاب: الوتر، باب: استحباب الترتيل في القراءة، حديث (١٤٧١) .

2. ينظر: الدارقطني، العلل (٣٨٨/٤ـ٣٨٩) .

3. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٤٦) .

4. ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (١٨٠/١٢)، والمزي، تهذيب الكمال (٥٧٣/٤)، والذهبي، ميزان الاعتدال (٦٦٣/٢)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٦٢٤/٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخطأ في الأسانيد والمتون، لا يحتج بما ينفرد به، بلغني عن شيخنا أبي القاسم ابن منيع[1] أنه قال: عندي عن أبي قلابة عشرة أجزاء، ما منها حديث سلم منه إما في الإسناد أو في المتن، كأنه يحدث من حفظه فكثرت الأوهام منه".

ولا غرابة ــ حينئذٍ ــ في وقوع أخطاء في حديث أبي قلابة، فكثرة المحفوظ، مع الاعتماد على الحافظة دون النظر في الكتاب، هي مظنة الخطأ، ولذلك قال الخطيب:" الاحتياط للمحدث والأولى به أن يروي من كتابه، ليسلم من الوهم والغلط، ويكون جديراً بالبعد من الزلل"، وقدَّم الإمام أحمدُ عبدَ الرحمن ابن مهدي على وكيع؛ لأنه أقرب عهداً بالكتاب، وسئل ابن معين:" أيهما أحب إليك: ثبت حفظ أو ثبت كتاب؟ قال:ثبت كتاب"[2]، وقال الإمام ابن المديني:" ليس في أصحابنا أحفظ من أبي عبد الله أحمد ابن حنبل، وبلغني أنه لا يحدث إلا من كتاب، ولنا فيه أسوة"[3]، ولا أظن جماعة من الرواة الذي رموا بسوء حفظ إلا لكثرة محفوظهم، وركونهم إلى غير الكتاب، كابن إسحاق والواقدي، والله أعلم.

وسبب آخر في أوهام أبي قلابة الرقاشي هو اختلاطه في آخره، قال الإمام ابن خزيمة:" حدثنا أبو قلابة بالبصرة قبل أن يختلط ويخرج إلى بغداد"، ووصفُ الإمام ابن جرير أبا قلابة بقوله:" ما رأيت أحفظ منه"، هو وصف دقيق، متسق مع كلام النقاد فيه، وليست كثرة الحفظ منافية لوقوع الخطأ في حديث الرجل[4].

---

1. هو الإمام الكبير أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي .

2. الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٣٢/٢) .

3. ينظر: المرجع السابق (٦٦٢/١ــ٦٦٦) .

4. ينظر: ابن حبان، الثقات (٣٩١/٨)، والدارقطني، سؤالات الحاكم للدارقطني (١٣١) ترجمة (١٥٠)، والخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (١٨٠/١٢)، وابن رجب، شرح علل الترمذي (٧٥١/٢)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٦٢٤/٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢٣. عطية بن سعد بن جنادة العَوْفي، قال الإمام الطبري:" وكـــان كثيـــر الحديث ثقة إن شاء الله"[١].

وهذا التوثيق مما انفرد به الإمام الطبري، فالأئمة النقاد على ضعف حديث عطية بن سعد، قال ابن المديني:" مائل"، يعني لتشيعه، وقال أحمد:" هو ضعيف الحديث؛ بلغني أنَّ عطية كان يأتي الكلبيَّ فيأخذ عنه التفسير، وكان يكنيه بـــأبي سعيد فيقول: قال أبو سعيد، وكان الثوري وهشيم يضعفان حديث عطية"، يعنـــي أنَّ عطية كان يدلس اسم الكلبيِّ فيكنيه أبا سعيد، ليوهم السامع أنـــه أبـــو ســـعيد الخدري، وقال أبو حاتم:" ضعيف الحديث، يكتب حديثه"، وقال أبـــو زرعـــة:" كوفي ليِّنٌ"، وقال النسائي:" ضعيف"، وقال ابن عدي:" وهو مع ضـــعفه يكتـــب حديثه"، وقال ابن حبان:" لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب".

أما ابن معين فاختلف النقل عنه في عطية فقال مرة:" كان عطية العـــوفي ضعيفاً"، وقال مرة:" ضعيف إلا أنه يكتب حديثه"، وقد حسَّنَ أمره مـــرة ثالثـــة فقال:" صالح"، وهو ليس باضطراب في الحكم؛ فقوله:" ضعيف" هـــو وصـــفه بأخف مراتب الضعف، ولذلك قال:" يكتب حديث"، فهو ليس مطروح الحـــديث، وقوله:" صالح" في أدنى مراتب التعديل، أي: هو ممن يعتبر حديثـــه ولا يحـــتج به، وهو معنى لفظة (صالح)، ودليله أن ابن أبي حاتم سأل أباه عن عمـــر بـــن روبة التغلبي فقال:" صالح الحديث، فقال: تقوم به الحجـــة؟ فقـــال: لا، ولكـــن صالح"[٢].

وقال أبو داود:" ليس بالذي يعتمد عليه"، وقال مرة:" صدوق أمين مأمون"، وليس باختلاف؛ فهو صدوق اللسان لا يحتج به، وما من أحد من النقـــاد وثـــق عطية بن سعد مطلقاً، إلا ما كان من ابن سعد الذي وثقه بعبارة فيها نوع شـــك وتردد، لكنه أشار إلى الخلاف الواقع في قبول حديث عطية فقال:" وكان ثقة إن

---

[1]. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٤١) .

[2]. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١٣٤/٦) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شاء الله، وله أحاديث صالحة، ومن الناس من لا يحتج به"[1]، فهل قول ابن سعد:" كان ثقة إن شاء الله" للشك في توثيقه بسبب الخلاف الواقع في روايته؟! والتعليق على المشيئة كثير عند ابن سعد، ويحتاج إلى دراسة مستقلة، فهو يستعمله مرة في الرواة الثقات، ومرة فيمن وقع خلف في حديثه منهم، وقوله:" أحاديث صالحة" قرينة تدلُّ على معنى (صالح) عند ابن معين، ومع ذلك فلم يوثق أحد عطية بإطلاق سوى الإمام الطبري، وهو من تفرداته ــ رحمه الله ــ[2].

٢٤. عكرمة مولى ابن عباس، وقد سبق ذبُّ الإمام الطبري عنه، وتوثيقه له[3].

٢٥. علي بن محمد بن عبد الله بن أبي سيف أبو الحسن المدائني الإخباري، قال الإمام ابن جرير:" وكان عالماً بأيام الناس، وأخبار العرب، وأنسابهم، عالماً بالفتوى، والمغازي، ورواية الشعر، صدوقاً في ذلك"[4].

وقد وثقه ابن معين فقال حين سئل عنه:" ثقة ثقة ثقة"، وكان يوصي بكتب المدائني؛ فقال أحمد بن زهير:" قال لي يحيى بن معين غير مرة: اكتب عن المدائني كتبَه"، وقال أبو قلابة:" حدثت أبا عاصم النبيل بحديث، فقال: عمَّن هذا فإنه حسن؟! قلت: ليس له إسناد، ولكن حدثنيه أبو الحسن المدائني، فقال لي: سبحان الله! أبو الحسن إسناد"، أما علمه بالأخبار فهو مناطها، وبها اشتهر، حتى

---

1. ابن سعد، الطبقات الكبرى (٤٢١/٨) .

2. تنظر ترجمته: ابن معين، التاريخ/ رواية الدوري (٥٠٠/٣)، والإمام أحمد، العلل ومعرفة الرجال (٥٤٨/١)، وأبو داود، سؤالات الآجري لأبي داود (٢٠٣) ترجمة (١٢٨٩)، والنسائي، الضعفاء والمتروكين (٢٢٥) ترجمة (٤٨١)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٥٠٣/٦)، والعقيلي، الضعفاء (١٠٦٤/٣) ترجمة (١٣٩٥)، وابن عدي، الكامل (٨٤/٧)، وابن حبان، المجروحين (١٦٧/٢) ترجمة (٨٠٤)، وابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين (١٨٠/٢) ترجمة (٢٣٢١)، والذهبي، ميزان الاعتدال (٧٩/٣ــ٨٠)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (١١٤/٣) .

3. ينظر: (ص١٤١ــ١٦٠) .

4. الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (٥١٨/١٣)، وابن حجر، لسان الميزان (٨١/٥) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قال أحمد بن يحيى النحوي:" من أراد أخبار الجاهلية فعليه بكتب أبـي عبيـدة، ومن أراد أخبار الإسلام فعليه بكتب المدائني"، قال الذهبي:" وصنف التصانيف، وكان عجباً في معرفة السير والمغازي والأنساب وأيام العرب، مـصدقاً فيمـا ينقله، عالي الإسناد".

ومن الغريب أنَّ ابن عدي ذكر أبا الحسن المدائني في «الكامـل» فقـال:" ليس بالقوي في الحديث، وهو صاحب الأخبار"، ولم يذكر ابنُ عدي ــ رحمـه الله ــ كلامَ من وثقه وأثنى عليه، خلاف عادته فيمن تكلم فيهم من الـرواة، ثـمَّ شفع كلامه فذكر للمدائني حديثاً منكراً عن أبي خباب جعفر بن هلال عن عاصم الأحول عن أبي عثمان عن أسامة بن زيد قال:" كان النبي ــ صـلى الله عليـه وسلم ــ يحملني والحسنَ بن علي، ويقول:" اللهم إني أحبهما فأحبهما".

لكنَّ الصحيح أنَّ هذا الحديث ليس مما ينكر على أبي الحسن المـدائني وإنْ عدَّه ابن عدي كذلك، بل هو من منكرات أبي خباب جعفر بن هلال، فأبو خباب هذا مجهول لا يعرف، والحمل عليه أولى من الحمل على أبي الحسن المـدائني الثابت العدالة والضبط، وقد أورد ابن عدي هذا الحديث نفسه في ترجمـة أبـي خباب ثمَّ قال:" وهذا الحديث من هذا الطريق غريب لا أعلم رواه عـن عاصـم غير جعفر هذا، ولا أعلم لجعفر بن هلال غير هذا الحديث، ووالده هـلال بـن خباب له أحاديث"، فكلام ابن عدي في أبي الحسن المدائني لا يصح قط[1].

٢٦. عمرو بن دينار المكي، قال الإمام الطبري:" عمرو بن دينـار كـان فقيهاً ثبتاً في الحديث صدوقاً عالماً، وكان مفتي أهل مكة في زمانه"[2]، وعمـرو تابعي علَمٌ من الأعلام.

---

[1]. ينظر: ابن عدي، الكامل (٣٦٣/٦) (٣٧٧/٢)، والخطيب الغدادي، تاريخ مدينـة السلام (٥١٨/١٣)، والذهبي، ميزان الاعتدال (١٥٣/٣)، وسير أعلام النبلاء (٤٠٠/١٠ــ٤٠١)، وابن حجر، لسان الميـزان (٨١/٥) .

[2]. ينظر: المزي، إكمال تهذيب الكمال (١٦٤/١٠)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٢٦٩/٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢٧. عمرو بن عبد الله أبو إسحاق السبيعي، قال الإمام ابن جرير:" أبو إسحاق السبيعي، واسمه عمرو بن عبد الله بن على بن أحمد... وكان كثير الحديث، صدوقاً، قارئاً للقرآن"[١].

أما كثرة حديث أبي إسحاق فإنه من المسلَّم به، بل هو أحد مدارات الأسانيد قال الإمام ابن المديني:" نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة... ولأهل الكوفة أبو إسحاق، واسمه عمرو بن عبد الله"، وقال أبو حاتم:" ثقة... ويشبَّه بالزهري في كثرة الرواية، واتساعه في الرجال"، وقال ابن المديني:" أحصينا مشيخته نحواً من ثلاثمائة شيخ، وقال مرة: أربعمائة، وقد روى عن سبعين أو ثمانين لم يرو عنهم غيره"، وقد سبق التعليق على قول الإمام الطبري: صدوق[٢]، وهي لا تعني عنده درجة دون التوثيق[٣].

٢٨. عيسى بن مهران المستعطف أبو موسى الرازي، وثقه الإمام ابن جرير[٤]، إن صح هذا النقل عن ابن جرير، فتوثيق هذا الرجل من مفردات الإمام الطبري، والصواب خلافه؛ والحق أنه متهم متروك الرواية، قال ابن أبي حاتم:" سمع منه أبي وترك حديثه، وسألته عنه فقال: لا يحوَّل حديثه؛ فانه كذاب!"، وقال ابن عدي:" حدث بأحاديث موضوعة مناكير، محترق في الرفض... وساق له أحاديث من منكراته، ثم قال:" ولعيسى أحاديث في فضائل أهل البيت، وذمِّ غيرهم أحاديث، والضعف بيِّنٌ على حديثه!"، وقال الإمام الدارقطني:" رجل سوء ومذهب سوء ــ يعني الرفض ــ، روى عنه ابن جرير الطبري".

---

[1]. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٤٧) .

[2]. ينظر (ص١٢٠) .

[3]. ينظر: ابن المديني، العلل (٣٩ــ ٤٥)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣١٥/٦)، والفسوي، المعرفة والتاريخ (١٢/٣)، وابن حبان، الثقات (١٧٧/٥)، وابن عدي، الكامل (٢٤٢/١)، والذهبي، ميزان الاعتدال (٢٢٤/٢)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٢٨٤/٣) .

[4]. الذهبي، ميزان الاعتدال (٣٢٤/٣)، وابن حجر، لسان الميزان (٣٨٩/٥) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وصنف عيسى هذا كتاباً تناول فيه صحابة النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ بالطعن، وقع كتابه للخطيب فقال:" كان عيسى بن مهران المستعطف من شياطين الرافضة ومردتهم، ووقع إليَّ كتاب من تصنيفه في الطعن على الصحابة وتضليلهم وإكفارهم وتفسيقهم، فوالله لقد قفَّ شعري عند نظري فيه، وعظم تعجبي مما أودع ذلك الكتاب من الأحاديث الموضوعة، والأقاصيص المختلقة، والأنباء المفتعلة، بالأسانيد المظلمة عن سقاط الكوفيين، من المعروفين بالكذب، ومن المجهولين، ودلَّني ذلك على عمى بصيرة واضعه، وخبث سريرة جامعه، وخيبة سعي طالبه، واحتقاب وزر كاتبه"، وقال الذهبي:" رافضي كذاب جبل"[1].

٢٩. قتادة بن دعامة، قال الإمام ابن جرير:" وكان أعمى حافظاً فطناً"[2]، وقتادة هو قتادة!

٣٠. مالك بن أنس الإمام، قال الإمام ابن جرير:" كان ثقة في الحديث صدوقاً عالماً مقدماً في بلده بالفقه"[3]، ومالك نجم العلماء؛ قال الشافعي:" إذا ذُكِرَ العلماء فمالك النجم"[4].

---

[1]. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣٧١/٦)، وابن عدي، الكامل (٤٥٨/٦)، والدارقطني، الضعفاء والمتروكين (١٣٧) ترجمة (٤١٨)، والخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (٤٩٥/١٢)، وابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين (٢٤٢/٢) ترجمة (٢٦٦١)، والذهبي، ميزان الاعتدال (٣٣٢٤)، وسبط ابن العجمي، أبو الوفاء إبراهيم بن خليل الطرابلسي (ت ٨٤١هـ)، الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ ــ ١٩٧٨م، تحقيق: صبحي السامرائي، (٢٠٥)، وابن حجر، لسان الميزان (٣٨٩/٥) .

[2]. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٤٣) .

[3] ينظر: مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (٣٢/١١) وابن حجر، تهذيب التهذيب (٨/٤) .

[4]. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري (ت ٤٦٣هـ)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، مؤسسة القرطبة، المغرب، ط٢، ١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، (٧٤/١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣١. مالك بن دينار السامي أبو يحيى البصري، قال الإمام ابن جرير:" كان عابداً حافظاً قارئاً للقرآن، وكان يكتب المصاحف"[١].

وكذا قال ابن حبان في زهده:" وكان من زهاد التابعين، والأخيار والصالحين، كان يكتب المصاحف بالأجرة، ويتقوت بأجرته... وكان من المتعبدة الصبر والمتقشفة الخشن"، وقال أبو نعيم:" العارف النظّار الخائف الجآر أبو يحيى مالك بن دينار، كان لشهوات الدنيا تاركاً، وللنفس عن غلبتها مالكاً"، أما في الحديث فقال ابن سعد:" ثقة قليل الحديث، وكان يكتب المصاحف"، وقال الدارقطني:" ثقة، ولا يكاد يحدث عنه ثقة"، ووثقه النسائي، وقال الذهبي:" علّم العلماء الأبرار، معدود في ثقات التابعين، ومن أعيان كتبة المصاحف، كان من ذلك بلغته".

لكنَّ الإمام يحيى القطان له كلام في مالك بن دينار؛ فقد سئل عن مالك بن دينار، ومحمد بن واسع، وحسان بن أبي سنان ــ وثلاثتهم من العباد الزهاد ــ فقال:" ما رأيت الصالحين أكذب منهم في الحديث، لأنهم يكتبون عن كلِّ من يلقون لا تمييز لهم فيه!"، وغمز أبو الفتح الأزدي مالكاً فقال:" تعرف وتنكر"، وهي عبارة تعني أنه قد يأتي أحياناً بما يوافق رواية الثقات، وأحياناً يخالفهم فيما يرويه، وهذا يقتضي أنه لا يحتج بما تفرد به؛ بل ينظر إن وافقه أحد من الثقات قبلت روايته، وإلا لم يحتج بها[٢].

وكلا الإمامين: القطان وأبي الفتح الأزدي، من المتعنتين في الرجال، قال ابن المديني:" إذا اجتمع يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي على ترك رجل لم أحدث عنه، فإذا اختلفا أخذت بقول عبد الرحمن لأنه أقصدهما، وكان في يحيى تشدد"[٣]، وقال الذهبي ينقد تشدد الأزدي في جرح الرجال:" وأبو الفتح

---

[1]. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٤٦) .

[2]. الغوري، سيد عبد الماجد، معجم ألفاظ المحدثين، دار ابن كثير، دمشق ــ بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ ــ ٢٠٠٧م، (٧٩) .

[3]. المزي، تهذيب الكمال (٤٧٨/٤) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يسرف في الجرح، وله مصنف كبير إلى الغاية في المجروحين، جمع فأوعى، وجرح خلقاً بنفسه لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم"[1].

وليس في مجموع ما يرويه مالك بن دينار ما يدل على نكارة حديثه، والضعف الواقع في بعض ما يرويه إنما هو ناشئ عمَّن يروي عنه؛ فما من حديث أنكر من حديثه إلا من رواية ضعيف عنه كالحارث بن وجيه الراسبي، وصدقة بن موسى، وهما ممن له شغل في نفسه، ولذلك أنصفه الإمام الدارقطني بقوله:" ثقة، ولا يكاد يحدث عنه ثقة!"، نعم؛ لم يكن مالك بن دينار من الأئمة ممن تفرغ لعلم الرواية والحديث وانقطع إليه بالكلية، فهو قليل الحديث جداً، لكنه فيما رواه حافظ صدوق[2].

٣٢. محمد بن إسحاق بن يسار، قال الإمام الطبري:" وكان من أهل العلم بالمغازي، مغازي رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، وبأيام العرب، وأخبارهم، وأنسابهم، راوية لأشعارهم، كثير الحديث، غزير العلم، طلابة له، مقدماً في العلم بكل ذلك، ثقة"[3].

وعلم ابن إسحاق بالمغازي قد شهد له به إمام عارف بها وهو الزهري؛ فقال عنه حين سئل عن المغازي:" هذا أعلم الناس بها"، بل كان الزهري يتلقف المغازي من ابن إسحاق فيما يحدثه عن عاصم بن عمر بن قتادة، وقال الإمام الشافعي:" من أراد أن يتبحر في المغازي فهو عيال على محمد بن إسحاق"، ومن شدة تحري ابن إسحاق في مغازيه أعاد كتابتها ثلاث مرات.

---

1. الذهبي، ميزان الاعتدال (٥/١) .

2. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (٢٤٢/٩)، وابن حبان، الثقات (٣٨٣/٥)، والدارقطني، سؤالات البرقاني للدارقطني (٦٦/١) ترجمة (٤٩٧)، وأبو نعيم، حلية الأولياء (٣٥٧/٢)، والذهبي، ميزان الاعتدال (٤٢٦/٣)، وسير أعلام النبلاء (٣٦٢/٥)، ومن تكلم فيه وهو موثق (١٥٧) ترجمة (٢٩١)، وابن رجب، شرح علل الترمذي (٣٨٩/١)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (١١/٤) .

3. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٥٤) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما كثرة حديثه فلا أدل عليها من قول الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ:" محمد بن إسحاق ينبغي أن يكون له ألف حديث ينفرد بها"، وعدَّه الإمام ابن المديني ممن انتهى إليهم علم مدارات الحديث المشهورين فقال ـ بعد ذكره أشهر مدارات الحديث في الأمصار ـ:" ثم صار علم هؤلاء الستة إلى أصحاب الأصناف ممن صنف، فلأهل المدينة مالك بن أنس... ومحمد بن إسحاق بن يسار"، وقال الإمام البخاري:" وقال لي إبراهيم بن حمزة: كان عند إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق نحو من سبعة عشر ألف حديث في الأحكام سوى المغازي، وإبراهيم بن سعد من أكثر أهل المدينة حديثاً في زمانه".

وقول الإمام الطبري في ابن إسحاق:" ثقة"، وافق فيه غيرَ واحد من النقاد، قال شعبة:" محمد بن إسحاق أمير المؤمنين في الحديث"، أو:" هو سيد المحدثين بحفظه"، وقال:" لو سُوِّد أحد في الحديث لسود محمد بن إسحاق"، وسئل ابن المديني عن حديثه فقال:" حديثه عندي صحيح"، وقال مرة:" ثقة، قد أدرك نافعاً وروى عنه، وروى عن رجل عنه، وعن رجل عن رجل عنه، هل يدلُّ هذا إلا على الصدق؟!"، وقال ابن معين:" كان محمد بن إسحاق ثبتاً في الحديث"، ووثقه الإمامُ يحيى بن يحيى الحنظليُّ، والعجليُّ، والخليليُّ.

ومن النقاد من جعل ابنَ إسحاق في مرتبة دون تلك، منهم بعضُ من وثقه آنفاً، قال ابن المديني:" هو صالح وسط"، وقال عبد الله بن أحمد:" كان أبي يتتبع حديثه، ويكتبه كثيراً بالعلو والنزول، ويخرجه في المسند، وما رأيته أنفى حديثه قط، قيل له: يَحتجُ به؟ قال: لم يكن يَحتجُ به في السنن"، وقال ابن معين:" محمد ابن إسحاق ثقة، ولكنه ليس بحجة"، وقال الدارقطني:" لا يحتج به، وإنما يعتبر به"، وقال أبو زرعة الرازي:" صدوق"، وقال أبو حاتم:" ليس عندي في الحديث بالقوي، ضعيف الحديث، يكتب حديثه"، وقال ابن عدي:" وهو لا بأس به".

ومنهم من ضعَّفَ ابن إسحاق، قال ابن معين:" ليس بذاك هو ضعيف"، وقال مرة:" لم يزل الناس يتقون حديث محمد بن إسحاق"، واختلف النقل عن ابن معين في ابن إسحاق، فمرة قال:" ليس به بأس"، وذكر أبو زرعة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الدمشقي الحجة فقال:" ابن إسحاق منهم؟ فقال ابن معين: كان ثقة، إنما الحجة مالك وعبيد الله بن عمر!"، وقال مرة فيه:" ضعيف"، أو:" ليس بذاك"، أو:" ليس بالقوي"، وقيل له مرة:" في نفسك من صدقه شيء؟ قال: لا، هو صدوق"، والجمع أنه ثقة بمعنى أنه صادق لا يتعمد الكذب، فهو وصف لعدالته لا لضبطه، ثمَّ هو ضعيف ضعفاً يسيراً لا يطرح حديثه، ولا تدفع روايته، لكنه لا يحتج به في الأحكام، ولذلك قال ابن معين:" ما أحب أن أحتج به في الفرائض"، وبذلك تتسق معاني ما قاله ابن معين في ابن إسحاق، وقال النسائي:" ليس بالقوي".

فابن إسحاق تدرج في أقوال النقاد من التوثيق إلى الضعف، وهو ليس اختلافاً شديداً، فكلام من وثقه إنما قصد علمَه بالمغازي، وحسن حفظه لها، أو قصد بقوله: ثقة، أي: صادق اللسان، وهذا مستعمل في كلام النقاد، ودليله قول ابن معين السابق:" ثقة، وليس بحجة"، وسئل:" في نفسك من صدقه شيء؟ قال: لا، هو صدوق"، وقد يعنون ثقة، وليس في أعلى درجات الضبط، أي: مطلق التوثيق، وهذا متجه، أما من وصفه بتوسط حاله، فهذا حاله في السنن والأحكام فلا يقبل تفرده، بل يكتب حديثه ويعتبر، وليس هذا بعيداً عن وصفه بالضعف، فهو ليس ضعفاً شديداً، بل يسيراً منجبراً، وكل هذا لا ينافي الكثرة، التي هي مظنة الخطأ كما مرَّ آنفاً.

أما التهمة بالكذب واختلاق الأخبار فلم يلتفت النقاد إلى كلام الإمام مالك وهشام بن عروة في ابن إسحاق، أما هشام فكذَّبه حين روى ابن إسحاق عن زوجته فاطمة بنت المنذر، وقال:"هل يصل إليها أحد؟!"، وهذا الذي قاله هشام ليس مما يجرح به الراوي؛ وذلك أن التابعين: الأسود، وعلقمة، وأبا سلمة، وعطاء، وغيرهم، سمعوا من عائشة من غير أن ينظروا إليها، وقبلَ الناس أخبارهم من غير أن يصل أحدهم وينظر إليها عياناً، وكذلك ابن إسحاق كان يسمع من فاطمة وبينهما ستر مسبل أو حائل من حيث يسمع كلامها، فهذا سماع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

صحيح والقادح فيه بـــهذا غير منصف، ثمَّ إنَّ الحكاية في جرح هـشام لابـــن إسحاق غير محفوظة؛ ذلكم أنَّ راويها غير معروف.

وكلام الإمام مالك فيه فإنه كان ذلك منه مرة واحدة ثمَّ عاد لـــه إلـــى مـــا يحـــب؛ ذلكم أن ابن إسحاق ــ وهو عالم بأنساب العرب ــ زعم أن مالكاً مـــن موالي ذي أصبح، ولما صنف مالك الموطأ قال ابن إسحاق:" ائتوني بـــه فـــإني بيطاره!" فنُقِلَ ذلك إلى مالك فقال: هذا دجال من الـــدجاجلة؛ يـــروي عـــن اليهود!"، وكان بينهما ما يكون بين الناس حتى تصالحا عند خروج ابن إســحاق إلى العراق، أعطاه مالك عند الوداع خمسين ديناراً نصف ثمرته تلك السنة، ولم يكن يقدح فيه مالك من أجل الحديث، إنما كان ينكر عليه تتبعه غزوات النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ عن أولاد اليهود الذين أســلموا وآبــاؤهم، ثـــمَّ حـــدثوا بمغازيه ــ صلى الله عليه وسلم ــ، وهم أهل المدينة محور أحداث السيرة، فهل في الحديث عنهم بعد إسلامهم ما يقدح في حديث ابن إسحاق؟![1]

٣٣. محمد بن سيرين، قال الإمام الطبري:" كان ابن سيرين فقيهـــاً عالمـــاً ورعاً أديباً، كثير الحـــديث صـــدوقاً، شهد له أهل العلم والفضل بـــذلك، وهـــو حجة"[2].

---

[1]. ينظر: ابن المديني، العلل (٤٨ــ٤٩)، وسؤالات ابن أبي شيبة له (٤١) ترجمة (٨٤)، وابـــن معـــين، التاريخ/ رواية الدوري (٢٢٥/٣) ترجمة (١٠٤٧)، ورواية الدارمي (٤٦) ترجمة (١٥) و(٧٩) ترجمـــة (١٨١)، والإمام أحمد، العلل معرفة الرجال (٤٣٦/٣)، والإمام البخاري، جزء القراءة خلف الإمام للإمام (٩٢)، والتاريخ الكبير (٣٧/١)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢٦٠/٧ــ٢٦٣)، والعجلـــي، معرفـــة الثقات (٢٣٢/٢)، وابن حبان، الثقات (٣٨٣/٧)، وابن عدي، الكامل (٢٧٠/٧)، والـــدارقطني، ســـؤالات البرقاني له (٥٨) ترجمة (٤٢٢)، والخليلي، أبو يعلى الخليل بن عبد الله القزويني (ت ٤٤٦هـــ)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـــ ــ ١٩٩٣م، ضبطه: عامر أحمد حيـــدر (٥٢)، والخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (١٤/٢ــ٣٢)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٥٠٦/٣) .

[2]. الذهبي، سير أعلام النبلاء (٦١١/٤) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣٤. محمد بن كعب بن حيان القرظي، قال الإمام ابن جرير:" كان عالماً فاضلاً غير مدفوع، وكان كثير الرواية"[١].

وهو لفظ مشعر بنزول رتبة صاحبه عن درجة الثقات، فقوله: غير مدفوع، تعني: ليس مدفوعاً عن الصدق ولا مردود الرواية، وليس هو من التوثيق في شيء! قال الإمام ابن سعد:" وكان ثقة عالماً كثير الحديث ورعاً"، وقال أبو زرعة:" مديني ثقة"، وكذا وثقه ابن المديني، وقال العجلي:" مدني تابعي ثقة رجل صالح عالم بالقرآن"، وقال ابن حبان:" كان من أفاضل أهل المدينة علماً وفقهاً"، ولا تخفى منزلة من كان من المقدمين في تلك الطبقة، وقد أخرج له الجماعة، فأظن أنَّ في قول الإمام الطبري: غير مدفوع الرواية، تقصيراً[٢].

٣٥. منصور بن المعتمر، قال الإمام ابن جرير:" كان فاضلاً ورعاً ديناً ثقة أميناً"[٣]، وهو إمام الكوفيين في عصره بلا منازع.

٣٦. يزيد بن رومان مولى آل الزبير بن العوام، قال الإمام ابن جرير:" كان عالماً بالمغازي مغازي رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، وكان ثقة"[٤].

وهو ما عليه نقاد الحديث؛ فقد قال ابن سعد:" وكان عالماً كثير الحديث، ثقة"، ووثقه ابن معين، والنسائي، وابن شاهين، وأخرج له الجماعة[٥].

٣٧. يحيى بن أبي كثير، قال الإمام الطبري:" إن يحيى بن أبي كثير أمين على ما انفرد به من رواية خبر، ثقة غير متهم على ما نقل من أثر، وفيه فيما

---

1. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٤٣) .

2. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (٤٢٠/٧)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٧٩/٨)، والعجلي، معرفة الثقات (٢٥١/٢)، وابن حبان، الثقات (٣٥١/٥)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٦٨٤/٣) .

3. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٤٨) .

4. المرجع السابق (٦٤٨) .

5. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (٥٠٥/٧)، وابن معين، التاريخ/ رواية الدارمي (١٩٩) ترجمة (٨٨١)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣٢١/٩)، وابن حبان، الثقات (٥٤٥/٥)، وابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات (٢٥٩) ترجمة (١٥٨١)، والمزي، تهذيب الكمال (١٢٣/٨)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٤١١/٤)، تنبيه: ليس في المطبوع من طبقات ابن سعد قوله: ثقة، وهي زيادة ذكرها المزي وابن حجر .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

روى من ذلك كفاية"[1]، ونقل عن شعبة في موضع آخر قوله:" حديث يحيى بن أبي كثير أحسن من حديث الزهري"، ثمَّ قال أبو جعفر:" وكان يحيى بن أبي كثير كثير التدليس"[2].

وهو وصف دقيق لحال يحيى، فهو من مدارات الأسانيد، وقدمه شعبة على الزهري فقال:" يحيى بن أبي كثير أحسن حديثاً من الزهري"، وقال أحمد:" وإذا خالفه الزهري فالقول قول يحيى بن أبي كثير"، وقال أبو حاتم:" يحيى بن أبي كثير إمام، لا يحدث إلا عن ثقة"[3].

أما عن تدليس يحيى فقال أبو زرعة العراقي:" يحيى بن أبي كثير معروف بالتدليس"، وذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية فيهم، وهي مرتبة:" من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة"، لكنَّ الحافظ تحفظ من جرح يحيى بن أبي كثير بالتدليس وقال:" حافظ مشهور كثير الإرسال، ووصفه النسائي بالتدليس"[4]، وهو تنبيه جليل؛ ذلكم أنَّ كثيراً مما يقال إنه تدليس، ويجرح الرواة به، ما هو إلا إرسال في واقع الأمر[5].

---

1. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند ابن عباس (٢٥/١ ــ ٢٦) .

2 ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٤٧) .

3. ينظر: ابن المديني، العلل (٣٩ــ٤٤)، والإمام أحمد، سؤالات أبي داود (٣٣/١)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١٧٥/٩) وابن حجر، تهذيب التهذيب (٤٣٨٣) .

4. ينظر: أبو زرعة العراقي، أحمد بن عبد الرحيم (ت ٨٢٦هـ) المدلسين، دار الوفاء، مصر، ط١، ١٤١٥هـ ــ ١٩٩٥م، تحقيق: د.رفعت عبد المطلب، ود.نافذ حماد، (١٠٢) ترجمة (٧٣)، وابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، مكتبة المنار، عمان، ط١، د.ت، تحقيق: د.عاصم القريوتي، (٣٦) ترجمة (٦٣) .

5. هذا من جملة النتائج التي خلص إليها الشيخ ناصر بن حمد الفهد في رسالته «منهج المتقدمين في التدليس»، دار أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠١م .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣٨. أبو جعفر الرؤاسي، قال الإمام ابن جرير:" وكان ثقة"[1].

وأبو جعفر معدود في نحاة الكوفة، واسمه: محمد بن الحسن بن أبي سارة، وسمي الرؤاسي بذلك لعظم رأسه، وكان أستاذ الكسائي والفراء، قال الفراء:" كان الرؤاسي ثقة مأموناً عن العرب"، وكان الفراء يثني على الرؤاسي، وقيل: كلُّ ما كتاب سيبويه (وقال الكوفي) فهو الرؤاسي، قال الذهبي:"ولم يذكره ابن أبي حاتم، وهو شيخ".

على أن البصريين طعنوا فيه، فقال أبو حاتم السجستاني النحوي البصري:" كان بالكوفة نحوي يقال له: أبو جعفر الرؤاسي، وهو مطروح العلم ليس بشيء، وأهل الكوفة يعظمون من شأنه، ويزعمون أنَّ كثيراً من علومهم وقراءتهم مأخوذ عنه!"، وما هذا الطعن إلا من ذمٍّ المخالف، قال السيوطي:"وأبو جعفر هذا هو أستاذ الكسائي، وهو أول من وضع من الكوفيين كتاباً في النحو، وكان رجلاً صالحاً"[2].

٣٩. أبو الحويرث، قال أبو جعفر:" أبو الحويرث، واسمه عبد الرحمن بن معاوية قال يحيى: هو مديني ثقة"[3].

نقله الدارمي عن ابن معين فقال:" وسألته عن عبد الرحمن بن معاوية... فقال: هو أبو الحويرث، ثقة"، واقتصر الإمام الطبري على قول ابن معين هذا، إلا أنَّ أبا الحويرث قد تُكلم فيه، قال الإمام مالك:" ليس بثقة، لا تأخذنَّ عنه شيئاً!"، ونقل الدوري عن ابن معين قوله:" أبو الحويرث ليس يحتج بحديثه"،

---

1. ابن جرير، جامع البيان (٦٠٥/٢٤) .

2. ينظر: الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم النحوي (ت ٣٠٤هـ)، الزاهر في معاني كلمات الناس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م، تحقيق: د. حاتم الضامن (١٦٥/١)، وياقوت الحموي، معجم الأدباء (٥٧٣/٦ـ٥٧٦)، والذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، تحقيق: ==عمر عبد السلام تدمري، (٣٥٩/١٣)، والسيوطي، أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، المزهر في علوم اللغة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، تحقيق: فؤاد علي منصور، (٣٤٣/٢) .

3. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٤٨) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقـــال أبو حاتم:" ليس بقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به"، وقال النسائي:" لـــيس بثقة"، وقال مرة:" ليس بذاك"، وقال ابن عدي:" وأبو الحويرث هذا ليس له كثير حديث، ومالك أعلم به؛ لأنه مدني ولم يرو عنه شيئاً".

لكنْ وثقه ابن المديني فقال:" كان عندنا ثقة"، وقال أحمد:" روى عنه سفيان وشعبة، فقيل: إن بشر بن عمر زعم أنه سأل مالك بن أنس عن أبي الحـــويرث فقال: ليس بثقة، فأنكر أحمد، ثم قال: لا؛ قد حدث عنه شعبة"، ومعلوم أن شعبة لا يروي إلا عن ثقة[1]، ووثقه ابن شاهين.

اقتصار الإمام الطبري على توثيق ابن معين لأبي الحويرث ليس مما ينكر عليه؛ فلعله ما ترجح لديه، لكن كان الأولى بيان اختلاف قول ابن معـــين فيـــه؛ لئلا يظنَّ أنه وثقه توثيقاً مطلقاً، على أية حال فقـــول ابـــن معـــين فـــي أبـــي الحويرث:" ليس يحتج بحـــديثه"، لا يناقض قـــوله:" ثقة"، فهو يعني بالتوثيق هنا صدق اللهجة وعدالة الحال، لا الاحتجاج وقبول الانفراد، وقريب منه قوله فـــي محمد بن إسحاق:" ثـــقة، وليس بحجة"، وسئل: في نفسك من صدقه شيء؟ قال: لا، هو صدوق"[2].

---

1. ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (١٥٧/١) .

2. ينظر: ابن المديني، سؤالات ابن أبي شيبة ابنَ المديني (٤١) ترجمة (٩١)، وابن معين، التاريخ/ رواية الدارمي (١٥١) ترجمة (٦٠٣)، ورواية الدوري (٢٢٥/٣)، والإمام أحمـــد، العلـــل ومعرفـــة الرجـــال (٣١١/٢) فقرة (٢٣٨٢)، ومسلم، مقدمة الصحيح (٢٧١)، والنسائي، الضعفاء والمتروكين (٢٠٧) ترجمة (٣٦٥)، والعقيلي، الضعفاء (٧٥٤/٢) ترجمة (٩٤٧)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣٤٦/٥)، وابـــن عدي، الكامل (٥٠١/٥ـــ٥٠٢)، وابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات (١٤٥) ترجمة (٧٩١)، وابـــن حجـــر، تهذيب التهذيب (٥٥٣/٢) .

وكان شعبة يقول في كنيته: أبو حويرثة، وليس ببعيد، قال ابن معين:" أبو الحويرث وأبـــو الحويرثـــة سواء"، تاريخ الدوري (٣/ ٥٣١)، ووقع في التاريخ الكبيـــر للبخـــاري (٢١٥/٥) وثقـــات ابـــن حبـــان (٨٧/٧):"وقال شعبة أبو الجويرثة"، وهو تصحيف، وأكثر أخطاء الإمام شعبة في الأسماء .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبعدُ، فهذه أحكام ابن جرير ــ رحمه الله ــ على بعض الــرواة، والمــنعم النظرَ يدرك أنَّ أحكامه لم تزايل مذاهبَ النقاد فيهم إلا قليلاً ــ والحكم للغالــب ــ، فهم تسعة وثلاثون راوياً، وافق النقادَ في توثيق خمسة وثلاثــين مــنهم، أي بنسبة ٩٠%، وخالفهم في توثيق عيسى بن مهران، وعطية بن ســعد العــوفي، والأول شديد الضعف، والثاني ضعفه يسير، وللإمام الطبري فيه سلف بتوثيــق ابن سعد له، ووصف ابن جرير محمد بن كعب بقوله:" غير مــدفوع الروايــة"، وهو ثقة ثبت، ووضع عبد الجبار بن الورد في مرتبة هي أعلى من واقع حاله.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ـ نتائج الفصل الثاني:

إن كان من شيء يظهر في هذا الفصل فهو إنصاف الإمـــام ابـــن جريـــر الطبري ـــ رحمه الله ـــ واعتداله في توثيق الرواة، أما نتائج هذا الفصل مجملة:

١. تفريق الإمام الطبري في أحكامه على الرجال بحسب المصنف الذين يذكرهم فيه، فذكرهم في كتاب «طبقات الفقهاء»، غير ذكرهم في كتاب يصنف للجـــرح والتعديل .

٢. بالنظر إلى ألفاظ الإمام ابن جرير في التعبير عن تعديل الرواة ندرك أنه لـــم يخرج فيها عن المستعمل من ألفاظ النقاد إلا قليلاً .

٣. وبحسب تلك الألفاظ أمكن تقسيم مراتب التعديل عنده إلى أربع :

أ. التعبير بأفعل التفضيل، أو بتكثير ذكر مناقبه ،أو باستعمال صيغ المبالغة.

ب. وصف الراوي بالتوثيق مجرداً .

ج. التوثيق المشعر باختلال الضبط وعدم الإتقان .

د. مرتبة تقصر عن درجة التوثيق.

٤. تنوعت مسالك التعديل عند الإمام ابن جرير، وكانت ثلاثة:

أ. حكمه الخاص على الرواة، وهو الأغلب .

ب. نقله كلام النقاد فيهم، وتميز نقله عنهم بأمور:

ـــ التزامه بالأسانيد غالباً حين ينقل عن النقاد، فإن علق الإسناد فلخَلَفٍ أو لعدم وجاهة القول، وإذا حذف الإسناد فلأنه نقل من كتاب .

ـــ التصرف غير المخل بالمعنى.

ـــ الاقتصار على ما يفيد بالحكم على الرجل.

ج. مناقشة كلام من تكلم فيهم .

٥. وافق الإمام الطبري الأئمة في غالب الرواة الذين وثقهم.

٦. لم يقبل الإمام الطبري كلام من طعن فـــي بعـــض الـــرواة دون تحقيـــق أو تمحيص، بل أعمل النظر فيهم، ووافقهم أو خالفهم بحسب ما ترجح لديه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

منهج الإمام الطبري في تجريح الرواة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ألفاظ الإمام الطبري في الجرح ومراتبها

المبحث الثاني: مسالك الإمام الطبري في جرح الرواة

المبحث الثالث: الرواة الذين جرحهم الإمام الطبري، ومـــدى موافقتـــه أو مخالفته النقاد فيهم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

منهج الإمام الطبري في تجريح الرواة

أما القسم الآخر من أقسام الكلام على الرواة فهو الجرح، وهو وصف متى التحق بالراوي ردت شهادته وروايته، وركناه: العدالة والضبط، ولكلٍّ منهما نواقض تتفاوت بين شدة وضعف.

المبحث الأول: ألفاظ الإمام ابن جرير في الجرح ومراتبها:

وهنا سأورد ــ حسب خطة الدراسة ــ كلَّ راوٍ كان للإمام الطبري فيهم كلام صريح في جرحه، أما الأسانيد التي حكم الإمام عليها بالضعف أو الرد فلن أورد منها إلا ما أناط ضعفَها براوٍ ما، كقوله ــ مثلاً ــ:" وليست الرواية عنه ــ يعني: ابن عباس ــ من رواية من يجوز الاحتجاج بنقله، وذلك أن الذي روى عنه... الكلبيُّ عن أبي صالح"[1]، ونحو قوله:" فذلك خبر غير صحيح سنده؛ وإنما هو خبر رواه حجاج عن هارون الأعور"[2]، أو قوله في تعليله خبراً رواه عن عائشة:" راويه ممن لا يعرف في أهل الآثار، وهو: جعفر بن محمد الزبيري"[3]، أو كقوله في خبر رواه جابر الجعفي:" وفي نقل جابر الجعفي ما فيه"[4]، وهو صريح في بيان سبب وهن الرواية.

لكنَّ الإمام قليلاً ما يعلق الضعفَ براوٍ بعينه؛ ويعلل الخبرَ دون الإشارة إلى سبب الضعف، فلا يستطيع المرء ــ عندئذٍ ــ استنباط الراوي الذي هو سبب الضعف، خاصة إذا اجتمع في السند الواحد أكثر من مجروح، وكانوا في درجة

---

1. ابن جرير، جامع البيان (٨٦/١) .
2. المرجع السابق (٥٤٨/٦) .
3. المرجع السابق (٨٩/١) .
4. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند طلحة بن عبيد الله (٢٥٧) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

واحدة من الجرح، فتعيين الراوي حينها ضرب من الافتئات على الإمام، وإلزام له باجتهاد غيره.

ولن أورد من الرواة من نقل الإمامُ الطبريُّ جرح المخالف له في «تهذيب الآثار»؛ إذ هو ليس جرحاً منه للراوي، فالإمام في «تهذيب الآثار» يذكر بعد أحاديث الأبواب اعتراض المخالف على صحة تلك الأخبار ويقول:" وهذا خبر عندنا صحيح سنده، لا سبب يضعفه، ولا علة توهنه؛ لعدالة من بيننا وبين رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ من نقلته، وقد يجب أن يكون سقيماً غير صحيح لعلل... يذكرها، وكثيراً ما يكون من بين تلك العلل: ضعف راوٍ لسوء حفظ، أو تهمة بالكذب، أو تدليس، أو اختلاط... أو غيرها، فلا يصح أن ننسب ذلك الجرح إلى الإمام الطبري؛ إذ إنه ــ رحمه الله ــ لا يسلم بذلكم الجرح، ويصحح سند ذلك الخبر بعينه فيقول:" وهذا خبر عندنا صحيح سنده"، ولو كان جرح هؤلاء الرواة متوجهاً عنده لما صحح أخبارهم.

وقد وقع بعض العلماء في الوهم حين جعل ما نقله الإمام من جرح المخالف لبعض رواة الأخبار، جعله جرحاً من الإمام الطبري لهم، ومن ذلك أن مغلطاي قال:" وفي «تهذيب الآثار» للطبري: وأبو إسحاق عندهم من المدلسين"، ونقله عنه الحافظ ابن حجر[1]، وكنت أظن صحة هذا النقل عن الإمام الطبري، حتى تبين لي أنه وهم منهما، تابع الآخِرُ منهما الأولَ ــ رحمهما الله ــ؛ فعبارة الطبري هذه ذكرها مرتين في مسند علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ:

الأولى: ساق بسنده عن أبي إسحاق عن سعيد بن ذي حُدَّان عن علي قال:" سمَّى الله الحرب خدعة على لسان رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، أو: على لسان محمد ــ صلى الله عليه وسلم ــ"[2].

الثانية: وبسنده إلى أبي إسحاق عن هانئ بن هانئ عن علي قال: استأذن عمار ابن ياسر على النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ فقال:" ائذنوا له"، فلما

---

1. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (٢٠٩/١٠)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٢٨٦/٣) .

2. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند علي (١١٨) حديث (١٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

دخل قال:" مرحباً بالطيب المطيب"[1]، وعقب الإمام الطبري ـ رحمه الله ـ على كلا الحديثين بجملته المطردة ـ غالباً ـ:" القول في علل هذا الخبر: وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح، لعلل... أتى على ذكر علل المعترضين على صحة الخبر، ومن ضمن تلك العلل:" إنَّ أبا إسحاق عندهم من أهل التدليس، وغير جائز الاحتجاج من خبر المدلس عندهم مما لم يقل فيه: حدثنا، أو سمعت، وما أشبه ذلك"، فظهر أنَّ الجرح الموجه لأبي إسحاق السبيعي ليس من كلام الإمام الطبري؛ بل من كلام المعترض.

وهناك أمثلة أخرى في أوهام وقعت لمغلطاي وتابعه عليها الحافظ ابن حجر، منها:

ـ قال مغلطاي:" وقال ابن جرير: عبيد الله بن الوازع بن ثور الكلابي عندهم غير معروف في نقلة الأخبار"[2]، وهذا الجرح الذي نقله ليس من قول ابن جرير وحكمه؛ بل ينقله ابن جرير عن المعترض، حيث قال بعد سوقه لحديث عبيد الله ابن الوازع عن هشام بن عروة عن أبيه قال: قال الزبير: عرض رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ سيفاً في يده يوم بدر... الحديث، ونقل ابن جرير كلام المخالف ومنه أن هذا الخبر من رواية عبيد الله بن الوازع عن هشام بن عروة، وعبيد الله بن الوازع عندهم غير معروف في نقلة الأخبار"[3].

ـ وقال مغلطاي:" قال أبو جعفر محمد بن جرير الطبري في كتابه «تهذيب الآثار»: ويشكل الحديث، يعني قوله: بأن عدي بن ثابت يجب التثبت في نقله"[4]، وأما الحديث الذي عناه ابن جرير فهو ما رواة بسنده إلى أشعث بن سوار عن عدي بن ثابت عن يزيد بن البراء عن البراء قال: حدثني عمي قال:" بعثني

---

1. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند علي (١٥٥ـ١٥٦) حديث (١٤ـ١٧) .

2. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (٧٣/٩)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٣٠/٣) .

3 ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند الزبير بن العوام (٥٥٠) .

4 مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (٢٠١/٩)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٨٥/٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ إلى رجل من بني تيم، بلغه أنه تزوج امرأة أبيه... الحديث، وأنكر المخالف صحة هذا الخبر بحجو أنه من رواية أشعث النقاش عن عدي بن ثابت، وأشعث وعدي ممن لا يحتج في الدين بنقلهما[1]، فوضح أن الجرح الموجه لعدي بن ثابت ليس من كلام ابن جرير؛ بل هو كلام المخالف! ومن الغريب أن ينقل مغلطاي كلام الطبري في عدي بن ثابت، ويترك كلامه في أشعث النقاش، وقد وقعا في نص واحد!

ــ ومثله قال مغلطاي:" قال محمد بن جرير الطبري في كتابه «تهذيب الآثار»: ونوفل بن إياس هذا غير معروف عندهم في نقلة العلم والآثار"[2]، فالإمام الطبري لم يقل هذا في معرض تضعيفه لنوفل هذا، بل نقله على لسان المعترض، فقد أخرج حديث نوفل بن إياس قال:" كان عبد الرحمن بن عوف لنا جليساً، وكان نعم الجليس... الحديث، فعلله المخالف بأنَّ نوفل بن إياس غير معروف عندهم في نقلة العلم والآثار[3]، فلو قلت: إن الطبري ــ رحمه الله ــ يوثق عبيد الله بن الوازع، وعدي بن ثابت، ونوفل بن إياس لما أبعدت النجعة؛ لأنه صحح أسانيد أحاديثهم!

ــ وانفرد الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» عن مغلطاي بقوله:" وقال أبو جعفر ابن جرير الطبري: طلحة ــ يعني: ابن جبر ــ هذا ممن لا تثبت بنقله حجة"[4]، وهذا النقل ليس دقيقاً؛ فهو اعتراض ساقه ابن جرير على حديث طلحة بن جبر عن المطلب بن عبد الله عن مصعب بن عبد الرحمن عن ابن عوف قال:" لما افتتح رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ إلى الطائف... الحديث، ثم قال ــ رحمه الله ــ:" القول في علل هذا الخبر: وهذا خبر ــ

---

[1] ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند ابن عباس (٥٧١/١) .

[2] مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (٩٩/١٢)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٢٤٩/٤).

[3] ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند عبد الرحمن بن عوف (١٢١) الأثر (١٦٤) .

[4]. ابن حجر، لسان الميزان (٦٢٣/٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عندنا ـ صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعلتين...

الثانية: أنه من نقل طلحة بن جبر، وطلحة ـ عندهم ـ ممن لا تثبت بنقله في الدين حجة"[1].

ـ وأخشى أن يكون ما نقله الحافظ ابن حجر في ترجمة كثير بن زيد الأسلمي:" وقال أبو جعفر الطبري:" وكثير بن زيد عندهم ممن لا يحتج بنقله"[2]، مما وهم فيه الحافظ؛ لأن الإمام الطبري استعمل في جرحه العبارة نفسها التي يحكيها على لسان المخالف، فليس ببعيد أنَّ يُظنَّ أنها جرح من ابن جرير، كما في الأمثلة السابقة .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

1. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند عبد الرحمن بن عوف (١٥٩ـ١٦١) الأثر (٢١٦) .

2. ابن حجر، تهذيب التهذيب (٤٥٩/٣) .

المطلب الأول: ألفاظ الإمام ابن جرير في جرح الرواة:

من الواضح جداً بعد الاستقراء التام لألفاظ الإمام الطبري في تجريح الرواة أنه استعمل في جرحهم ألفاظاً قلما استعملها غيره من النقاد، بل لو قلت: لم يستعملها غيره لما أبعدت النجعة، نحو قوله:" وفي نقل فلان ما فيه"، أو:" ممن لا يعرف في أهل الآثار"، أو:" وقد علمتَ حال فلان فيما روى ونقل"، أو:" ليس بمعروف في أهل النقل"، أو:" وقد علمت حاله فيما روى ونقل من أثر في الدين عند أهل النقل"، أو:" ممن لا تثبت بنقله حجة"، أو:" يجب التثبت في نقله"، أو:" ليس ممن يعتمد على روايته"، أو:" لا يجوز ــ أو: غير جائز ــ الاحتجاج بمثله في الدين لوهاء سنده وضعف نقلته"، أو:" غير جائز الاحتجاج بما يرويه"، أو:" غير معروف في نقلة الأخبار"، أو:" مجهول لا يعرف بالنقل"، أو:" غير معروف عندهم في نقلة العلم والآثار"، أو:" غير معروف في نقلة الآثار، ولا ثابت العدالة في رواة الأخبار"، وغيرها من الألفاظ التي انفرد بها ــ رحمه الله ــ.

ومما تميزت به ألفاظ الإمام ابن جرير في جرح الرواة:

أولاً: أنه لا يستعمل ألفاظاً شديدة في جرح الراوي أو رد حديثه، بل هو ــ رحمه الله ــ متلطف في ألفاظه، وقد نظرتُ ما أطلقه على الرواة فلم يشدد القول في أحدهم، حتى في بعض الكذابين أو المتهمين، وإنْ وُصِفَ الإمام البخاري ــ رحمه الله ــ بأدب العبارة التي يطلقها في الرواة، وهو حقيق بذلك، فقل مثل ذلك ــ وإن شئت أكثر ــ في الإمام ابن جرير الطبري؛ فالإمام البخاري شدَّد العبارة في بعض الرواة نحو: كذاب[1]، أو: يضع الحديث[2]، أو: ليس بشيء[3]، أما قوله: منكر الحديث ومتروكه، فهو كثير على الحاصي.

---

[1]. ينظر: البخاري، التاريخ الكبير (٢/٢٨٤)، والذهبي، ميزان الاعتدال (١/٦٥٣) .

[2]. الذهبي، ميزان الاعتدال (٢/٦٣٦) .

[3]. ينظر: البخاري، التاريخ الكبير (٥/٢١٤) و(٣/١٢٨) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما الإمام الطبري فيقول في:

ـ إسماعيل بن يحيى التيمي:" غير موثوق بروايته، ولا جائز عند أهل النقل الاحتجاج بأخباره"[1]، وإسماعيل هذا كذاب، لا تحل الرواية عنه، وسيأتي بيان حاله.

ـ وقال في سلّام بن سلم المدائني:" وقد علمتَ حال سلّام المدائني فيما روى ونقل من أثر في الدين عند أهل النقل"[2]، وهو شديد الضعف جداً، ممن يروي عن الثقات ما لا يتابعه عليه أحد، والغالب على حديثه الغلط.

ـ ويقول في إسناد رواه محمد بن سعيد المصلوب:" غير جائز الاحتجاج بمثله في الدين لوهاء سند وضعف نقلته"[3]، والمصلوب هذا أحد أركان الكذب، قتله أبو جعفر المنصور في الزندقة، قاله أحمد، والبخاري، وروى الرازيان والعقيلي بسندهم إليه أنه قال:" إذا كان الكلام حسناً لم أر بأساً أن أجعل له إسناداً"، وقال ابن الجوزي:" وهذا الرجل كان كذاباً يضع الحديث، ويفسد أحاديث الناس"، وقد قلب جماعة من المدلسين اسمه على أكثر من مائة وجه، وحاله أشهر من أن يسهب فيه الكلام[4].

ـ وقال الإمام الطبري في محمد بن زياد اليشكري الجزري:" غير موثوق بنقله"[5]، والجزري هذا متروك باتفاق؛ كان يضع الحديث، وسيأتي.

---

1. ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم (ت ٧٢٨هـ)، مجموع الفتاوى، دار الوفاء ـ دار العكبيان، المنصورة ـ الرياض، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م، بعناية: عامر الجزار وأنور الباز، (٣٧/١٢) .
2. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند ابن عباس (٥٣١/١) .
3. المرجع السابق، مسند علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ (٢١٧) .
4. ينظر: البخاري، التاريخ الكبير (٩٧/١)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣٥٠/٧)، والعقيلي، الضعفاء (١٢٣٠/٤)، وابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين (٦٥/٣) ترجمة (٢٠١٤)، والذهبي، ميزان الاعتدال (٥٦٣/٣) .
5. ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٣٧/١٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ـ وقال في محمد بن السائب الكلبي:" لا يجوز الاحتجاج بنقله"[1]، والكلبي معروف الحال، بل قد اعترف هو نفسه أن حديثه عن أبي صالح كله كذب، وكذَّبه جماعة من النقاد.

ـ ويقول الإمام الطبري في محمد بن مروان السدي:" ممن لا يحتج بحديثه"[2]، وهو متروك البتة.

وما كان من ألفاظ شديدة في بعض الرواة فلم يكن من قِبل الإمام الطبري بل من منقوله، فقد نقل تكذيب جابر الجعفي عن أبي حنيفة الإمام قال:" ما رأيت أحداً أكذب من جابر الجعفي"، وكذا عن زائدة بن قدامة قال:" كان جابر الجعفي كذاباً يؤمن بالرجعة"[3].

ثانياً: ومما يتبين في ألفاظ الجرح عند ابن جرير أنه لم ينص على سبب الجرح إلا قليلاً، وبهذا تميز ـ أيضاً ـ في ردِّ كثير من الأخبار والأسانيد، فيجرح بعض الرواة بقوله:" لم يكن بذاك"، أو:" ممن لا يعتمد على نقله"، أو:" لا تثبت بنقله حجة"، أو:" لا يحتج بخبره"، أو:" فيه ضعف"، أو:" وفي نقله ما فيه"، على أنَّ كلامه لم يخلُ من بيان علل الجرح في بعض الرجال كقوله:" لا يعرف في رواة الآثار"، أو:" لا أعرفه"، أو:" ليس بمعروف في أهل النقل"، وعلة الجهالة هي أكثر أسباب الجرح بياناً في كلام الإمام الطبري، وكقوله:" اختلط عقله في آخر عمره"، أو:" اضطرب حفظه"، وكذا ألفاظ الجرح عند المحدثين فإنها تخلو من النص على سبب الجرح إلا قليلاً.

ثالثاً: تدور معاني أحكام الطبري على غالب الذين جرحهم في فلك ما قاله غيره من النقاد والمتكلمين في الرجال، وإن خالفهم في الألفاظ، لكنه وافقهم في المعنى، وسيأتي الكلام مفصلاً في مبحث خاص، إن شاء الله تعالى.

---

1. ابن جرير، جامع البيان (٨٦/١) .
2. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (٣٣٣/١٠) .
3. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٤٦) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رابعاً: وكما تكلم الإمام الطبري في ردِّ حديث بعض الرواة مطلقاً، فلم يخلُ كلامه من جرح بعضهم نسبياً، أي: في أمر خاص، فتكلم في روايةُ عبد الجبار ابن وائل ابن حجر عن أبيه، وقال:" لم يلقه"، وقال في ابن لهيعة:" اختلط عقله في آخر عمره"، وقال في يحيى بن أبي كثير:" وكان كثير التدليس"[1].

المطلب الثاني: مراتب ألفاظ الجرح:

تقارب ــ أو قل: تشابه ــ ألفاظ الإمام ابن جرير في جرح الرواة مع اختلاف درجات ضعفهم أدى إلى صعوبة تحديد مراتب تلك الألفاظ، فاقتضى النظر جعلها في مرتبتين فحسب:

الأولى: وهي أشدهما جرحاً، قوله في الراوي:" غير موثوق بروايته"، أو:" لا يعتمد على نقله"، أو:" لا يحتج به، أو: بخبره، أو: بنقله، أو: بما يرويه، أو: بحديثه"، أو:" غير جائز ــ أو: لا يجوز ــ الاحتجاج بمثله في الدين"، أو:" مضطرب الحديث"، أو:" لا تثبت بنقله حجة"، وإنما قلت: هي أشدهما، لأنني نظرتُ في نوع الرواة الذين قيلت فيهم هذه الألفاظ فإذا هم أشد ضعفاً مما بعدها.

الثانية: وهي أخفهما قوله:" مجهول"، أو:" فيه ضعف"، أو:" لم يكن بذاك"، أو:" يجب التثبت في نقله"، أو:" غير معروف في نقلة الأخبار"، أو:" لا أعرفه"، أو:" شيخ مجهول"، أو:" سيء الحفظ"، أو:" اختلط عقله في آخر عمره"، أو:" ليس بذاك"، وهي ألفاظ تدلُّ على نوع يسير من الضعف.

وعليه فما كان من أهل الدرجة الثانية فيكتب حديثه ويعتبر به، أما أصحاب الدرجة الأولى فلا يروى عنهم إلا على جهة البيان والتحذير.

---

[1] ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٤٧) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الثاني: مسالك الإمام ابن جرير في جرح الرواة:

وعدالة الراوي تعرف بموافقته حديثَ الثقات ــ غالباً ــ في اللفظ أو المعنى، وجرحه يعرف بمخالفته حديثَهم، ولا تكون المخالفة بأنْ يروي ما يناقض رواية الثقات فحسب، بل تكون ــ أيضاً ــ بروايته ما لم يرووا، أي بتفرده، خاصة إذا لم يكن من جمال المحامل، فيُرَدُّ إذا غلب على حديثه الغلط، قال الثوري:" ليس يكاد يفلت من الغلط أحد، إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط، وإن كان الغالب عليه الغلط ترك"، ومثله قال ابن مهدي، وابن المبارك، والإمام الشافعي، وأحمد، والحميدي[1].

وكما تثبت العدالة بالشهرة والاستفاضة فإن الجرح يثبت بهما كذلك[2]، فضعف بعض الرواة أشهر من أن يعرَّفَ، وذكره يغني عن بيان حاله، فما هي مسالك الجرح عند الإمام الطبري؟

المطلب الأول: اجتهاده الخاص:

وهي أغلب أحكام الإمام على من جرحهم، وترى الإمام يسلك معهم كلتا الطريقتين آنفتي الذكر:

الأولى: الإشارة إلى استفاضة وشهرة ضعف بعض الرواة، وهي واضحة في كلام الإمام الطبري إذ يقول في خبر راويه جابر الجعفي:" إذ كان راويه جابر الجعفي، وفي نقل جابر الجعفي ما فيه"[3]، ويقول في خبر آخر ــ على لسان المعترض ــ:" ما أنتَ قائل في هذا الخبر[4]، أصحيح هو أم سقيم؟ فإن قلت: هو صحيح، فما وجه صحته، وراويه سلام المدائني، وقد علمتَ حال سلام المدائني فيما روى ونقل من أثر في الدين عند أهل النقل! وإن قلت: هو سقيم،

---

1. الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (١٤٣ ــ ١٤٤) .

2. ينظر: السخاوي، فتح المغيث (٣٢٣/١) .

3. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند طلحة بن عبيد الله (٢٥٧) .

4. وهو حديث معقل بن يسار:" واحتجموا يوم الثلاثاء لسبع عشرة من الشهر؛ فإنه دواء لداء السنة " .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

فما وجه إحضارك ذكره في كتابك هذا مع سقمه... قال الإمام الطبري:" أما سند هذا الخبر، أعني: خبر معقل بن يسار، فإنه عندنا واه لا تثبت بمثله في الدين حجة"[1]، وهذه إشارة تومئ إلى شهرة ضعف هذين الراويين، وهما مشهورا الضعف حقاً.

الثانية: عرض حديث الراوي على حديث الثقات، وهذا بيِّنٌ حين ردَّ الإمام ابن جرير حديثَ عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر:" أنَّ رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ كان يقسم للفارس سهمين، وللراجل سهماً"[2]، وحديثَ محمد بن عيسى بن الطباع[3] قال: حدثنا مجمِّع بن يعقوب قال: سمعت أبي يحدث عن عمه عبد الرحمن بن يزيد عن عمه مجمِّع بن جارية الأنصاري قال:" قسم رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ خيبر ثمانية عشر سهماً، فأعطى الفارس سهمين، وأعطى الراجل سهماً"[4].

قال الإمام ابن جرير:" وأما الرواية عنه: أنه أسهم للفارس سهمين؛ فإنَّ راويه إن كان عنى أنه قد كان فيما أسهم له من الأسهم الثلاثة: السهمان، فقد أصاب، وإن كان قد قال قولاً لبَّس به على من لا علم له بمعناه... وإن كان عنى أنه لم يزد الفارس على سهمين، فذلك ــ والله أعلم ــ غلط عندي من بعض رواته، وإنما قلنا إنه غلط من بعض رواته لأن الرواية بذلك متصلة السند عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ من وجهين:

أحدهما: من رواية عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر، ولا يدفع ذو علم بآثار رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ من نقلة الأخبار أن عبيد الله

---

1. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند ابن عباس (٥٣١/١) .
2. المرجع السابق، مسند الزبير بن العوام ــ رضي الله عنه ــ (٥٣٢) خبر (١٠٠٢) .
3. وقع في المطبوع من تهذيب الآثار سقط حين لم يذكر محمد بن عيسى بن الطباع بين شيخ الإمام الطبري: موسى بن سهل الرملي، ومجمِّع بن يعقوب، فصار السند: وحدثني موسى بن سهل قال: حدثنا مجمِّع بن يعقوب...
4. المرجع السابق، مسند الزبير بن العوام ــ رضي الله عنه ــ (٥٣٣) ،خبر (١٠٠٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ابن عمر أثبت وأحفظ لما روى عن نافع ــ وغيره ــ من عبد الله بن عمر العمري، وقد روينا عنه عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ أنه أسهم للفارس ثلاثة أسهم[1].

والآخر منهما: حديث مجمِّع بن جارية عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ، والقول فيه ــ أيضاً ــ نظير القول في خبر ابن عمر عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ على نحو ما بيَّنا.

قال أبو جعفر:" وأحسن حالات عبد الله بن عمر العمري فيما روى في ذلك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ أن نجعله لأخيه عبيد الله بن عمر نظيراً، وإن كان ذلك عند أهل المعرفة بالآثار ظلماً، وأن نجعل محمد بن عيسى فيما روى عن مجمِّع بن يعقوب في ذلك ليونس بن محمد كفؤاً"[2].

---

[1]. ينظر: تهذيب الآثار/ مسند الزبير (٥٢٦ ــ ٥٢٧) الآثار (٩٩١ ــ ٩٩٤)، ومن رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أخرجه: البخاري، الجامع الصحيح/ كتاب: الجهاد والسير، باب: سهام الفرس، حديث (٢٨٦٣)، وفي كتاب: المغازي، باب: غزوة خيبر، حديث (٤٢٢٨)، ومسلم، الصحيح/ كتاب: الجهاد والسير، باب: كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين، حديث (١٧٦٢)، وأبو داود، السنن/ كتاب: الجهاد، باب: في سهمان الخيل، حديث (٢٧٣٣)، والترمذي، الجامع/ أبواب السير، باب: ما جاء في سهم الخيل، حديث (١٥٥٤)، وقال: حسن صحيح، وابن ماجة، السنن/ كتاب: الجهاد، باب: قسمة الغنائم، حديث (٢٨٥٤)، وأحمد في المسند (٢/٢)، وكرره في مسند عبد الله ابن عمر بن الخطاب في أكثر من موضع .

[2]. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند الزبير (٥٣٩)، وحديث يونس بن محمد عن مجمع بن يعقوب أخرجه: الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر (ت ٣٨٥هـ)، السنن/ كتاب: السير، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦هـ ــ ١٩٦٦م، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، (١٠٥/٤) حديث (١٨)، وابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد الكوفي (ت ٢٣٥هـ)، المصنف/ كتاب: الجهاد، باب (١٠٢): من قال للفارس سهمان، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ ــ ١٩٩٤م، تعليق: سعيد اللحام، حديث (٢)، وفي كتاب :المغازي، باب (٣٠): غزوة الحديبية، حديث (٨) .

أما حديث مجمع من طريق محمد بن عيسى فأخرجه: أبو داود، السنن/ كتاب: الجهاد، باب: فيمن أسهم له سهما، حديث (٢٧٣٦)، والحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، المستدرك على الصحيحين (مع تعليقات الذهبي) كتاب: قسم الفيء ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فحديث عبد الله العمري، ومحمد بن عيسى قد عورض بأقوى، أي: بحديث عبيد الله العمري ويونس بن محمد، وما رجحه الإمام الطبري هو الصحيح؛ فلا شك أن عبيد الله أصح حديثاً وأوثق من أخيه عبد الله، بل هو من مقدَّمي أصحاب نافع، وقدَّمه يحيى القطان على مالك في نافع، وإليه ذهب أحمد في رواية، وقال عثمان بن سعيد:" قلت ليحيى: أيوب أحب إليك عن نافع أو عبيد الله؟ قال: كلاهما، ولم يفضِّل، قلت: فمالك أحب إليك عن نافع أو عبيد الله؟ قال كلاهما، ولم يفضل، قلت: عبد الله العمري ما حاله في نافع؟ قال: صالح"[1].

أما عبد الله العمري فقال فيه أحمد:" صالح، لا بأس به، قد روي عنه، ولكن ليس مثل أخيه عبيد الله"، وقال ابن معين:" صويلح"، وقال أبو حاتم:" يكتب حديثه ولا يحتج به"، وقال ابن عدي:"ولعبد الله بن عمر حديث صالح... وهو لا بأس به في رواياته، وإنما قالوا: إنه لا يلحق أخاه عبيد الله، وإلا فهو في نفسه صدوق لا بأس به"، بل قد تَكلم في عبد الله غير واحد وردوا حديثه منهم: يحيى القطان، وابن المديني، وصالح جزرة، والنسائي، وفي «علل الترمذي الكبير» قال البخاري:" ذاهب لا أروي عنه شيئاً"[2].

وحديث يونس بن محمد المؤدب كذلك أصح عن مجمع مما رواه محمد بن عيسى عنه، ذلكم أنه روى ما يوافقه عليه الثقات حين روى عنه أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أسهم للفرس سهمين، ولصاحبه سهماً، أما محمد فهو

==١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (١٤٣/٢)، حديث (٢٥٩٣)، وقال: هذا حديث كبير صحيح الإسناد، ولم يخرجاه .

1. ينظر: ابن معين، التاريخ/ رواية الدارمي (١٤٠) تراجم (٥٢٣،٥٢٤،٥٢٥)، وابن رجب، شرح علل الترمذي (٦٦٧/٢)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٢٢/٣)

2. ينظر: الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَورة (ت ٢٧٩هـ)، العلل الكبير(ترتيب أبي طالب القاضي)، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـ، تحقيق: صبيح السامرائي ورفيقيه، (١٥٣)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١٣٢/٥)، وابن عدي، الكامل (٢٣٧/٥)، وذكر ابن عدي حديثه:" للفارس سهمين، وللراجل سهماً" في منكراته، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٣٨٩/٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وإن كان ثقة لكنَّه خالف جماعة الثقات حين قال:" فـأعطى الفـارس سـهمين، والراجل سهماً".

قلت :هذا ما رجحه الإمام الطبري، لكنَّ الغلط في روايـة مجمِّـع ــ والله أعلم ــ لم يكن من محمد بن عيسى بن الطباع؛ فقد وافقه يـونس بـن محمـد المؤدب نفسه على رواية الحديث على الوجه الذي رواه ابن الطبـاع، وهكـذا أخرجه ابن أبي شيبة والدارقطني عـن يـونس[1]، فإمـا أن يكـون قـد وقـع الاضطراب في أداء الحديث ممن هو فوق ابن الطباع، أعني: مجمِّعـاً أو مـن فوقه، أو يكون الحديث قد روي بالمعنى، والاحتمال الأخير قد أشار إليه الإمـام الطبري حين قال:" فإنَّ راويه إن كان عنى أنه قد كان فيما أسهم له من الأسـهم الثلاثة: السهمان، فقد أصاب، وإن كان قد قال قولاً لبَّس به على من لا علم لـه بمعناه في ذلك معنى حكم رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ فيه، وإن كـان عنى أنه لم يزد الفارس على سهمين، فذلك ــ والله أعلم ــ غلـط عنـدي مـن بعض رواته".

وأعمل الإمام مسلكه هذا ــ العرض على حديث الثقات ــ لما تكلـم فـي رواية الهيثم بن الربيع وضعفها، فقد عرضها على رواية من هو أوثق منـه[2]، روى الهيثم بن الربيع قال: حدثنا سماك بن عطية عن أيوب عن أبي قلابة عـن أنس بن مالك قال: بينا أبو بكر يأكل مع النبي ــ صلى الله عليـه وسـلم ــ إذ نزلت عليـه هـذه الآيـة: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴾[3]، فرفع أبو بكر يده وقال:" يا رسول الله! إني لراءٍ مـا عملت من مثقال ذرة من شر!" فقال رسول الله ــ صلى الله عليـه وسـلم ــ:"

---

1. الدارقطني، السنن (١٠٥/٤) حديث (١٨)، وابن أبي شيبة، المصنف/ كتاب: الجهاد، باب (١٠٢)

2. ابن حجر، تهذيب التـهذيب (٢٩٨/٤) .

3. سورة الزلزلة الآية (٧ــ ٨) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أرأيت يا أبا بكر ما رأيت في الدنيا مما تكره فمثاقيل ذر الشر، ويدخر الله لك مثاقيل الخير حتى توافيه يوم القيامة"[1].

وقد خالف الهيثمَ: وهيبُ بنُ خالد، وعبدُ الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن أيوب؛ فقالا: عن أيوبَ وجدت في كتاب أبي قلابة عن أبي إدريس، وحديث وهيب وعبد الوهاب أصح وأولى[2]، فهما من أوثق أصحاب أيوب؛ وهيب اختاره عبد الرحمن بن مهدي على ابن علية في أيوب، وقال:" وكان من أبصر أصحابه بالحديث وبالرجال"، وقال أبو حاتم:" ما أنقى حديث وهيب؛ لا تكاد تجده يحدث عن الضعفاء، وهو الرابع من حفاظ البصرة، وهو ثقة، ويقال: إنه لم يكن بعد شعبة أعلم بالرجال منه"[3]، أما عبد الوهاب الثقفي وإن كان قد رمي بالاختلاط في آخر عمره، فهو قريب الضبط من وهيب قبل ذلك؛ قال عثمان بن سعيد:" قلت ليحيى بن معين: ما حال وهيب في أيوب؟ قال: ثقة، قلت: هو أحب إليك أو الثقفي؟ قال: ثقة ثقة"[4]، أما الهيثم فشيخ ليس معروفاً، وقال العقيلي:" بصري في حديثه وهم"[5].

وفي مثال آخر ردَّ الإمام الطبري رواية حجاج بن محمد المصيصي عن أبي عبد الله هارون بن موسى الأعور فيما رواه عن عبد الله بن مسعود ــ رضي الله عنه ــ قراءته قوله تعالى:﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ

---

1. أخرجه: الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠هـ)، المعجم الأوسط، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ، تحقيق: طارق عوض الله، (٢٠٨/٨) حديث (٨٤٠٧)، والبيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)، شعب الإيمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ، تحقيق: محمد السعيد زغلول، (١٥١/٧) حديث (٩٨٠٨) .

2. ينظر: العقيلي، الضعفاء (١٤٧٠/٤) ترجمة (١٩٦٤)، والدارقطني، العلل (٢٢٧/١) .

3. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٤٦/٩)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٣٣٣/٤) .

4. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٨٩/٦)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٦٣٨/٢) .

5. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١٠٤/٩)، والعقيلي، الضعفاء (١٤٧٠/٤)، والذهبي، ميزان الاعتدال (٣٢٢/٤) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِّي مِن دُونِ اللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا﴾[1]، قرأها ابن مسعود: ولا يأمرُكم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً... بالرفع على الاستئناف، وهي قراءة أهل الحجاز والمدينة[2]، قال الإمام الطبري في رده لذلكم الحرف:" ذلك خبر غيرُ صحيح سَنَده، وإنما هو خبر رواه حجاج عن هارون الأعور، أنَّ ذلك في قراءة عبد الله كذلك، ولو كان ذلك خبرًا صحيحًا سنده، لم يكن فيه لمحتجٍّ حجة؛ لأن ما كان على صحته من القراءة من الكتاب الذي جاءَ به المسلمون وراثة عن نبيهم ــ صلى الله عليه وسلم ــ لا يجوز تركه لتأويلٍ على قراءة أضيفت إلى بعض الصحابة، بنقل من يجوز في نقله الخطأ والسهو"[3].

وحجاج بن محمد الأعور ثقة ثبت، قال أحمد:" ما كان أضبط حجاج، وأصح حديثه، وأشد تعاهده للحروف! ورفع أمره جداً، فقيل: كان صاحبَ عربية؟ فقال: نعم"، ووثقه ابن المديني، وقال أبو حاتم:" صدوق"، ووثقه العجلي، ومسلم.

لكنَّ حجاج بن محمد كان قد اختلط في آخره، قال إبراهيم الحربي:" أخبرني صديق لي قال: لما قدم حجاج الأعور آخر قدمة إلى بغداد خلَّط، فرأيت يحيى ابن معين عنده، فرآه يحيى خلَّط فقال لابنه ــ يعني: لابن حجاج ــ: لا تُدخلْ عليه أحداً! قال: فلما كان بالعشيِّ دخل الناس فأعطوه كتاب شعبة، فقال: حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن عيسى بن مريم عن خيثمة عن عبد الله... فقال يحيى لابنه: قد قلت لك".

---

1. سورة آل عمران الآية (٧٩ ــ ٨٠) .
2. الفراء، معاني القرآن (٢٢٤/١) .
3. ابن جرير، جامع البيان (٥٤٨/٦) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقصة الحربي إبراهيم بن إسحاق ـــ وهو إمام حجة[1] ـــ ظاهرة الانقطاع، لكنها صحيحة مع ذلك؛ فخبر تخليط حجاج ثابت من غير ذلك الوجه، قال أحمد:" رأيت سنيداً عند حجاج بن محمد وهو يسمع منه كتاب «الجامع» ـــ يعني لابن جريج ـــ، فكان في الكتاب: ابن جريج قال: أخبرت عن يحيى بن سعيد، وأخبرت عن الزهري، وأخبرت عن صفوان بن سليم، فجعل سنيد يقول لحجاج: قل يا أبا محمد ابن جريج عن الزهري، وابن جريج عن يحيى بن سعيد، وابن جريج عن صفوان ابن سليم!! فكان يقول له هكذا، ولم يحمده الإمام أحمد فيما رآه يصنع بحجاج وذمه على ذلك، قال أحمد: وبعض هذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة؛ كان ابن جريج لا يبالي من أين يأخذه، يعني: قوله أخبرت، وحُدثت عن فلان".

وكذا حكى أبو بكر الخلال عن الأثرم نحو ذلك، ثمَّ قال الخلال:"وروي أن حجاجاً كان هذا منه في وقت تغيره"، فقد يكون هذا الحرف حدثه الحجاج وقتَ تغيره، فهو ضعيف لذلك، لكن الاحتمال الآخر يقضي أن حجاجاً قد يكون حدث به قبل اختلاطه، وهو وجه قائم حيث لم يعرف الراوي عن حجاج، فقد قال الأثرم:" ونرى أنَّ أحاديث الناس عن حجاج صحاح إلا ما روى سنيد"[2]، أجاب الإمام الطبري عن هذا الاحتمال فقال:" ولو كان ذلك خبرًا صحيحًا سنده، لم يكن فيه لمحتجٍّ حجة؛ لأن ما كان على صحته من القراءة من الكتاب الذي جاءَ به المسلمون وراثة عن نبيهم ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ لا يجوز تركه لتأويلٍ على قراءة أضيفت إلى بعض الصحابة، بنقل من يجوز في نقله الخطأ والسهو"،

---

1. تنظر ترجمته عند الذهبي، سير أعلام النبلاء (٣٥٦/١٣) .

2. ينظر: ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (٥٥١/٢)، والعجلي، معرفة الثقات (٢٨٦/١)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١٧٨/٣)، والخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (١٤٣/٩ـ١٤٤)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٣٦٠/١) ترجمة حجاج بن محمد، و(١٢٠/٢) ترجمة سنيد بن داود .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالخبر ــ لو كان صحيحاً ــ مخالف لما عليه عامة القراء الثقات المتواترة حروفهم[1].

المطلب الثاني: نقل كلام غيره من النقاد:

لم يكثر الإمام الطبري من النقل عن غيره من النقاد في الرواة الذين جرحهم، على أن هذه النقول القليلة التي عثر عليها في كلامه ــ رحمه الله ــ تعطي صورة واضحة عن أبرز ميزاتها:

الأولى: الإنصاف، وهو عزيز، فكان الإمام ينقل ما قيل في الراوي من جرح أو تعديل، حتى ولو كان هو ممن يذهب إلى ردِّ حديث ذلك الراوي، فمذهبه في جابر الجعفي ردُّ حديثه وعدم الاحتجاج به، فقال في بيان ضعف حديث رواه الجعفي:" إذ كان راويه جابر الجعفي، وفي نقل جابر الجعفي ما فيه"[2]، فإذا ترجم له نقل كلام من قِبَله وزكَّاه، ففي ترجمته نقل قول شعبة فيه:" أما جابر ومحمد بن إسحاق فصدوقان"، ثم يذكر بعد ذلك أقوال من ذهب إلى

---

[1]. عملنا هو استنباط منهج الإمام في جرحه الرواة، لكن قد يُخَالف الإمام الطبري في بعض ما يذهب إليه من تقديم قراءة صحيحة على أخرى، ذلكم أنه إذا صح سند القراءة إلى رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، ووافقت رسم القرآن، وكانت مع ذلك فصيحة فلا يجوز ردها، ومن ذلك أن هذا الحرف في قراءة عبد الله (ولن يأمركم)، وهو دليل على انقطاعها من النَسَق وأنها مستأنفة، فلمَّا وقعت (لا) في موقع (لن) رفعت، كما قال تبارك وتعالى: ﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗاۖ وَلَا تُسۡـَٔلُ عَنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلۡجَحِيمِ ﴾ [البقرة: ١١٩] وفي قراءة عبد الله (ولن تسأل)، وفى قراءة أبيٍّ (وما تُسأل عن أصحاب الجحيم)، ينظر الفراء، معاني القرآن (٢٢٤/١)، وهي قراءة غير واحد من العشرة: نافع، وابن كثير، وأبي جعفر، والكسائي، قال ابن زنجلة:" وقرأ الباقون ﴿ وَلَا يَأۡمُرَكُمۡ ﴾ بالرفع على وجه الابتداء من الله بالخبر عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ، أنه لا يأمركم أيها الناس أن تتخذوا من الملائكة والنبيين أرباباً"، ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد (ت ٤٠٣هـ)، حجة القراءات، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م، تحقيق: سعيد الأفغاني، (١٦٨/١) .

[2]. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند طلحة بن عبيد الله (٢٥٧) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خلاف ذلك، فساق قول الإمام أبي حنيفة، وابن عيينة، وزائدة في تكذيب جابر، وأنه يؤمن بالرجعة[1].

والإمام ــ أيضاً ــ ممن يذهب إلى ضعف محمد بن السائب الكلبي، وردَّ أخباراً عدة رواها الكلبي، فوصفه في التفسير بأنه لا يجوز الاحتجاج بنقله[2]، وفي موضع آخر من التفسير وعلل خبراً آخر بالكلبي فقال:" من طريق غير مرتضى"[3]، ومع ردِّ الإمام الطبري لهذين الخبرين بسبب الكلبي، لكنه نقل تقريظ ابن سعد له فقال:" وكان محمد بن السائب عالماً بالتفسير، والأنساب، وأحاديث العرب"[4].

الثانية: وكما التزم الإمام الطبري الأسانيدَ في نقله تعديل النقاد للرجال ــ إلا لأمر سبق بيانه ــ فقد التزم الإسناد إليهم في جرحهم الرواة، فلم أجد قولاً لأحد النقاد نقله الإمام دون إسناد متصل إلا في مواضع سبعة، علق الإسناد إلى قائليها، أربعة منها بصيغة التمريض، ولم يخالف الإمام الطبري عادته حين يُعمِل صيغة التمريض فيما ينقله عن النقاد؛ لخُلفٍ في القول، أو لعدم وجاهته عنده، أو لأنه قد ينقل من كتاب لم يسنده إلى قائله بسند متصل، والمعلقات المُمَرَّضة هي:

١. قوله في ترجمة طاووس بن كيسان اليماني:" ذكر عن علي بن المديني أنه قال: قال يحيى بن سعيد: قال سفيان بن سعيد: كان طاوس يتشيع"[5]، وما مرَّضه ابن جرير إلا لقول ابن أبي خيثمة: وزعم علي[6].

---

1. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٤٦) .
2. ابن جرير، جامع البيان (٦٦/١) .
3. المرجع السابق (١٤٥/٢) .
4. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٥٢)، ويقارن بالطبقات الكبرى لابن سعد (٤٧٩/٨) .
5. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٣٦) .
6. ابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير (٣١٠/١) فقرة (١١٢٣)، وكثيراً ما ينقل ابن أبي خيثمة عن ابن المديني شيئاً فيقول: وزعم علي، مع أنَّه يصرح بالتحديث عنه في غير موضع من «تاريخه»، وقد تبين لي أنَّ ابن أبي خيثمة يقول ذلك حين يروي عن كتاب لابن المديني؛ فقد قال ابن أبي خيثمة:" وزعم علي أنه سمع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢. ونحو ذلك قوله في ترجمة عبد الله بن أبي نجيح:" ذكر عن علي بن المديني أنه سمع يحيى بن سعيد يقول: كان ابن أبى نجيح معتزلياً، قال يحيى: قال أيوب: أيَّ رجل أفسدوا!"[١]، هكذا مرضه ابن جرير، وسببه أنَّ ابن أبي خيثمة ــ وهو مصدره في النقل ــ رواه في تاريخه بسند معلق ــ أيضاً ــ فقال:" قال علي: إنه سمع يحيى ابن سعيد يقول: قال أيوب: أيَّ رجل أفسده"[٢].

٣. قوله في ترجمة جابر الجعفي:"وذكر عن يحيى بن معين أنه قال: مات جابر الجعفي سنة اثنتين وثلاثين ومائة"[٣]، ولم أجد إسناده إلى ابن معين موصولاً، لكن قال الحافظ في ترجمة جابر:"وقال ابن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة"، وابن أبي خيثمة شيخ الإمام ابن جرير له كتاب في «تاريخ الرجال الكبير»، طبع منه جزء، ولم أجده في المطبوع منه، فلعله في الجزء المفقود، فقد يكون رواه في تاريخه معلقاً.

على أنَّ هذا القول مما انفرد به ابن معين في تأريخ وفاة جابر الجعفي، ففي «التاريخ الكبير» للبخاري قال أبو نعيم الفضل:" مات سنة ثمانٍ وعشرين

==يحيى يقول: قال شعبة: حديث يحيى بن أبي كثير أحسن من حديث الزهري"، وهذا النقل نفسه نسبه أبو الوليد الباجي إلى أبي بكر أحمد ابن أبي خيثمة أنه وجده في كتاب ابن المديني، قال الباجي:" قال أبو بكر: رأيت في كتاب علي بن المديني سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: قال شعبة: حديث يحيى بن أبي كثير أحسن من حديث الزهري"، ينظر: ابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير (٣/٣٣٩) فقرة (١٢٥٠)، والباجي، التعديل والتجريح (٣/١٣٩٩) ترجمة (١٤٨٤)، ومثل ذلك قال ابن حجر:" قال أبو بكر ورأيت في كتاب علي بن المديني سألت يحيى بن سعيد عن حديث ابن جريج عن عطاء الخراساني؟ قال: ضعيف، قلت ليحيى: إنه يقول: أخبرني؟ قال: لا شيء، كله ضعيف؛ إنما هو كتاب دفعه إليه"، ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (٢/٦١٧)، ووقعت هذه الحكاية في تاريخ ابن أبي خيثمة قال:" وزعم علي بن المديني أنه سأل يحيى... التاريخ الكبير (٣/٢٥٩) فقرة (٨٨٩)،

[1]. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٥٠) .

[2]. ابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير (١/٢٣٨) فقرة (٧٧٤ــ٧٧٥) .

[3]. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٤٦) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومائة"، ومثله قاله محمد بن المثنى، وخالفهما مفضّل بن صالح فنقل مطيّن[1] ـــ ولعله في تاريخه ـــ عنه أنه قال:" مات سنة سبع وعشرين ومائة"[2]، والأول هو ما رجحه الإمام الطبري، فقال في مقدمة تعريفه بالجعفي:"وكان متشيعاً، وكـــان من ساكني الكوفة، وبها كانت وفاته في سنة ثمان وعشرين ومائة".

٤. قال الإمام في ترجمة مطر بن طهمان الوراق:" وذُكر عن جعفر بن سليمان أنه قال: مات مطر بن طهمان الوراق سنة خمس وعشرين ومائة"[3]، وفي تاريخ وفاة مطر خلاف بين مؤرخي الرجال، ولذلك علق الإمام الخبر، فقيل: توفي سنة تسع وعشرين ومائة، وقيل: مات قبل الطاعون سنة خمس وعشرين ومائة، وقال البخاري:" مات قبل الطاعون"[4]، دون تحديد السنة.

وعلق الإمام الطبري خبرين بصيغة الجزم، وقع كلاهما في ترجمة عبد الله ابن أبي نجيح فقال:" واختلف في وقت وفاته، فقال محمد بن عمر ـــ يعني: الواقدي ـــ:مات بمكة سنة اثنتين وثلاثين ومائة، وقال عبد الرحمن بن يونس: أخبرنا سفيان قال: مات ابن أبى نجيح قبل الطاعون، وكان الطاعون سنة إحدى وثلاثين ومائة"[5]، وعلق خبراً بالجزم في ترجمة يحيى بن أبي كثير فقال:" قال على بن المديني: سمعت يحيى بن سعيد قال: قال شعبة: حديث يحيى بن أبي كثير أحسن من حديث الزهري"[6].

---

1. هو شيخ الكوفة في عصره الحافظ أبو جعفر محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي، لقبه أبـــو نعـــيم الفضل بذلك، وكان إذ ذاك صبياً يلعب مع الصبيان، قال:"... فنسبح ونخوض، فيطينون ظهري، فبصر بي يوماً أبو نعيم، فقال لي: يا مطيَّن! لم لا تحضر مجلس العلم؟!"، الذهبي، سير أعلام النبلاء (٤٢/١٤) .

2. ينظر: البخاري، التاريخ الكبير (١٩٣/٢ـــ١٩٤)، وابن عدي، الكامل (٣٣٠/٢ـــ٣٣٢)، وابن حجـــر، تهذيب التهذيب (٢٨٤/١) .

3. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٤٧) .

4. ينظر: البخاري، التاريخ الكبير (٢٧٨/٧)، وابن حبان، الثقات (٤٣٥/٥)، والذهبي، سير أعلام النـــبلاء (٤٣٥/٥) .

5. ابن جرير، المنتخب من الذيل (٦٥٠) .

6. المرجع السابق (٦٤٧) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي فصل التعديل، سبق البيان أنَّ الإمام إنما علق أسانيد من نقل عنهم من النقاد بصيغة الجزم لأنه نقل من كتب تحصلت له، وهذا هو سبب التعليق أو حذف السند هنا؛ فالنقلان عن الواقدي وابن عيينة ساقهما ابن سعد في «طبقاته»، قال:" أخبرنا عبد الرحمن بن يونس قال: أخبرنا سفيان قال: كان ابن أبي نجيح لا يخضب، ومات قبل الطاعون، وكان الطاعون سنة إحدى وثلاثين ومائة، قال محمد بن عمر: مات عبد الله بن أبي نجيح بمكة سنة اثنتين وثلاثين ومائة"[1]، والثالث عن شعبة رواه ابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير»[2].

الثالثة: ومما تميزت به نقول الإمام الطبري عن غيره من النقاد في باب التجريح أنه ما تصرف في ألفاظ الجرح ــ غالباً ــ تصرفه في ألفاظ التعديل؛ فهو ينقل عن الناقد ما قاله في الراوي بحروفه، ففي ترجمة سالم بن أبي حفصة نقل ما قاله ابن سعد في سالم بحروفه دون تصرف[3]، ومثل ذلك فعل في ترجمة محمد بن السائب الكلبي، حيث نقل عن «الطبقات» لابن سعد ترجمته، ثمَّ قال:" ذكر ذلك كله ابن سعد عن هشام بن محمد بن السائب أنه أخبره بذلك كله"[4]، ومن تاريخ الدوري ــ سماعاً ــ نقل قولي: أبي حنيفة، وزائدة، في جابر الجعفي دون تصرف[5]، إلا أنه أبدل كلمة (ضعيف) التي أطلقها الإمام ابن سعد في بحر بن كُنيز، بقوله:" وكان ممن لا يعتمد على روايته"[6]، والخطب يسير، فقد يقرنون قولهم: ضعيف، بوصفه ممن لا يعتمد عليه، أو على روايته، كقول

---

1. ابن سعد، الطبقات الكبرى (٤٤/٨) .
2. ابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير (٣٣٩/٣) فقرة (١٢٥٠) .
3. ينظر: ابن جرير، المنتخب من الذيل (٦٦٦)، وابن سعد، الطبقات الكبرى (٤٥٤/٨) .
4. ينظر: ابن جرير، المنتخب من الذيل (٦٥٢)، وابن سعد، الطبقات الكبرى (٤٧٩/٨) .
5. ينظر: ابن جرير، المنتخب من الذيل (٦٤٦)، وابن معين، التاريخ/ رواية الدوري (٢٩٦/٣) .
6. ينظر: ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٥٦)، وابن سعد، الطبقات الكبرى (٢٨٣/٩) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أبي حاتم في جهم البلوي، وجهم بن مطيع:" ضعيف الحديث لا يعتمد على روايته"[1].

أمَّا الفرق في التصرف بين ألفاظ التعديل والتجريح فهو واضح؛ إذ قد يُوثق الراوي بأي لفظ، كقولهم: ثقة، ثبت، حجة، عدل، متقن، ضابط، ونحوها، أما التجريح فكل لفظة تضع الراوي في موضعه اللائق به، ومرتبته الخاصة به، ولذلك اشترطوا في المتكلم في الرجال أن يكون عارفاً بأسباب الجرح والتعديل وبألفاظهما، فقد يـــريد الناقد لفظة ما لمعنى في نفسه، فيجيء آخر ليعبر عنها بألفاظ أخرى فيحيل المعنى عن مراد الناقد الأصلي، فقولهم ــ مثلاً ــ: ضعيف، غير قولهم: فيه ضعف، فالأول وصف دائم، والثاني يفهم منه أنه يضبط ويغلط أحياناً، فمن قيلت فيه كان أحسن مرتبة من الأول، قال ابن الصلاح في معرض ذكره ألفاظاً للجرح لم يذكرها ابن أبي حاتم:" في حديثه ضعف، وهو في الجرح أقلُّ من قولهم: فلان ضعيف الحديث"[2].

وقولهم: منكر الحديث يفيد معنى آخر لقولهم: يروي المناكير، أو: له منكرات، "فروى المناكير لا تقتضي بمجرده ترك روايته، حتى تكثر المناكير في روايته، وينتهي إلى أن يقال فيه: منكر الحديث، لأنَّ (منكر الحديث) وصف في الرجل يستحق به ترك حديثه، والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة، كيف وقد قال الإمام أحمد في محمد بن إبراهيم التيمي: يروي أحاديث منكرة، وهو ممن اتفق عليه الشيخـــان، وإلـــيه المرجع في حـــديث الأعمال بالنيات"[3]، وقال ابن سعد في حماد بن سلمة:"وكان حماد بن سلمة ثقة كثير الحديث، وربما حدث بالحديث المنكر"[4].

---

1. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢/٤٥٤ــ٤٥٥) .

2. ابن الصلاح، مقدمة علوم الحديث (وبهامشه محاسن الاصطلاح للبلقيني) (١٣٥) .

3. السخاوي، فتح المغيث (١/٤٠١)، وقول أحمد هذا تجده في العلل ومعرفـــة الرجـــال لابنـــه عبـــد الله (١/٥٦٦) .

4. ابن سعد، الطبقات الكبرى (٩/٢٨٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إذاً؛ فيجدر عدم الاعتماد على المختصرات في الرجال إلا استئناساً، فأصحابها غالباً ما يعبرون عن الراوي بألفاظ هي مزيج أو استخلاص من أقوال النقاد فيهم، ولا تعطي حكماً مطابقاً ــ أعني بدلالة تامة ــ عن حال الراوي، قال الحافظ ابن حجر:" فيتعين لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بنصها"[1].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[1]. الذهبي، لسان الميزان (٢٤/١) .

المبحث الثالث: الرواة الذين تكلَّمَ فيهم الإمام الطبري، ومدى موافقته أو مخالفته النقادَ فيهم:

وسأورد هنا كلَّ من تكلم فيه الإمام، واتهمه في عدالته أو ضبطه، لكنْ سبق بيان حال عدد منهم، كأبي صالح مولى أم هانئ، ومحمد بن السائب الكلبي، ومحمد بن سعيد المصلوب، وجابر الجعفي، ومحمد بن مروان السدي الصغير، وعبد الله بن عمر العمري، وعبد الله بن أبي نجيح، وحجاج بن محمد الأعور المصيصي ، فلا أزيد عند ذكرهم إلا الدلالة على تلك المواضع، وهؤلاء الرواة الذين تكلم فيهم الإمام الطبري جعلتهم على قسمين:

الأول: مطعون في عدالته: والعدالة مفهوم يشمل الإسلام، وعدم العلم بمفسق أو خوارم المروءة، ونواقض العدالة: الكذب أوالتهمة به، والفسق، والبدعة، والجهالة.

الثاني: مطعون في ضبطه، والضبط مفهوم يعني التيقظ وعدم الغفلة، ونواقض الضبط: فحش الغلط، وكثرة الوهم والغفلة، وسوء الحفظ، ومخالفة الثقات[1].

القسم الأول: من طعن الإمام الطبري في عدالته من الرواة:

١. إبراهيم بن موسى الرازي، قال الإمام الطبري:" حدثني إبراهيم بن موسى الرازي ــ وليس بالفراء ــ قال: حدثنا أبو معاوية بإسناده، مثله[2].... قال أبو جعفر الطبري: هذا الشيخ لا أعرفه، ولا سمعتُ منه غيرَ هذا الحديث"[3].

---

[1]. الأعظمي، د. محمد ضياء الرحمن، دارسات في الجرح والتعديل، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٥هـ ــ ١٩٩٥م، (١١٧) .

[2]. يعني حديث أبي معاوية الضرير عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ:" أنا مدينة العلم، وعلي بابها، فمن أراد المدينة فليأتها من بابها".

[3]. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند علي بن أبي طالب (١٠٥)، الأثر (١٧٤) .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ولم أجد لإبراهيم هذا ترجمة في أيٍّ من كتب الرجال، والظاهر أنـــه مقـــلٌ وغير معروف حتى في طبقة الآخذين عنه! ورحم الله الشيخ محمـــود شـــاكر؛ فالإمام الطبري يقول: حدثني إبراهيم بن موسى الرازي ــ وليس بالفراء ـــــ... ثمَّ يترجم الشيخ شاكر في الحاشية فيقول: وإبراهيم بن موسى بـــن يزيـــد أبـــو إسحاق الفراء المعروف بالصغير، روى له الجماعة!" وهو وهم غريب من مثله ــ رحمه الله ــ، ثم إنَّ أبا إسحاق الفراء قد توفي سنة بضع وعشرين ومائتين[1]، ولعل الإمام الطبري لم يولد بعدُ، فكيف يكون من شيوخه الذين حدث عنهم؟!

وهذه ظاهرة لا بدَّ من إنعام النظر فيها، أعني: جهالة كثير من شيوخ الإمام الطبري، وللدقة العلمية؛ فقد ذكر الطبري في كتبه ما يزيد عن خمسة وعشرين وأربعمائة شيخ، فإذا أردنا تحديد مفهوم (مجهول) بكلٍّ من لم تعرف عينه أو حاله[2]، فيكون عدد المجاهيل من شيوخ الإمام الطبري: سبعة وسبعين شيخاً، وبنسبة مئوية حوالي ١٨%، بعض هؤلاء تكلُّ النظر في كتب الرجال فلا تجد له ذكراً.

وهاهم بعض أولئك بترتيب ألفبائي، وسأكتفي بالإشارة إلى أول مـــوضع ذكره فيه، إلا إن كان من المكثرين عنه فلا أعزو لموضع ذكره:

ــ إبراهيم بن عطية بن رُدَيح بن عطية[3]

ــ أحمد بن عمر البصري[4]

ــ أحمد بن نعمة المصري[5]

ــ إسحاق بن سليمان البصري[1]

---

1. ابن حجر، تهذيب التهذيب (٨٩/١) .

2. ينظر: السخاوي، فتح المغيث (٣٤٤/١ـــ٣٥٥) في حدّ الجهالة وما يَرتفعُ منها .

3. ابن جرير، جامع البيان (٢٤/٧) .

4. المرجع السابق (٣٧٩/٢٠) .

5. المرجع السابق (٣٤١/٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ـ بشر بن سويد[٢]

ـ جعفر بن هاشم[٣]

ـ جعفر ابن ابنة إسحاق بن يوسف الأزرق[٤]

ـ حسان بن محمد بن عبد الرحمن الحمصي أبو الصلت الطائي[٥]

ـ الحسن بن عبد الرحيم[٦]

ـ الحسن بن عليّ بن عياش الحمصي[٧]

ـ زيد بن خالد بن خداش الواسطي[٨]

ـ سعيد بن الربيع الرازي[٩]

ـ سعيد بن نمير[١٠]

ـ سليمان بن داود القومسي[١١]

ـ سليمان بن عبد الملك[١٢]

ـ سهل بن موسى الرازي[١٣]

ـ صالح بن سِمال[١٤]

---

1. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند عبد الرحمن بن عوف (١٣٠)، حديث (١٧٥) .
2. ابن جرير، جامع البيان (٢١٣/١٤) .
3. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند طلحة بن عبيد الله (٣٦٦)، حديث (٦٧٥) .
4. ابن جرير، جامع البيان (٣١٣/١٨) .
5. المرجع السابق (٤٠٧/١٧) .
6. المرجع السابق (٢٠/ ١٢٨) .
7. المرجع السابق (٣٢٧/٢١) .
8. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ (٤٣٤/١)، حديث (٧٠٧) .
9. ابن جرير، جامع البيان (٦٣/١) .
10. المرجع السابق (١٨٦/٥) .
11. المرجع السابق (٤٤٢/١٦) .
12. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ (٣٨٧/١)، حديث (٦٥١) .
13. ابن جرير، جامع البيان (٤٠١/٤) .
14. ابن جرير، تاريخ الرسل والملوك (١٩٣/٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ـ العباس بن الوليد الآملي[1]

ـ عبد الجبار بن يحيى الرملي[2]

ـ عبد الله بن عمير الرازي[3]

ـ القاسم بن الحسن، وأكثر عنه الإمام الطبري جداً في كلِّ كتبه، ومن طريقه روى مئات الأخبار.

ـ المثنى بن إبراهيم الآملي، وهو كسابقه، مكثر عنه جداً.

ـ محمد بن عثمان الرازي[4]

ـ محمد بن أبي منصور الآملي[5]

ـ موسى بن هارون بن إسحاق الهمْداني، وأكثر عنه الإمام في كتبه.

ـ هارون بن إدريس الأصم الكوفي[6]

لكن ما هو سبب كثرة المجاهيل في شيوخ الإمام الطبري؟

ليس غريباً أن يقع في شيوخ المكثرين كالإمام الطبري ضعفاء ومجاهيل، والإمام ـ رحمه الله ـ طوَّف أمصار الإسلام كلَّها وأكثر الترحال، وسمع نبلاء المشايخ وآحادهم، وحدث عن الكبير والصغير، قال الذهبي بعد ذكره عدد من مشايخ الإمام:" وأمماً سواهم"[7].

أضف إلى ذلك كلّه التبكيرَ بالطلب، وقد استَصغَرَ أحدُهم ولده أن يُسمعَه، وقد بلغ التاسعة فقال له الإمام الطبري:"حفظتُ القرآن ولي سبع سنين، وصليت

---

1. ابن جرير، جامع البيان (٤٢/٢) .

2. المرجع السابق (٢٠/٦) .

3. المرجع السابق (٥٢٢/٨) .

4. المرجع السابق (٥١٨/١٧) .

5. ابن جرير، تاريخ الرسل والملوك (٤٤/١) .

6. ابن جرير، جامع البيان (٢٠٥/١)، وقد أفدت كثيراً في جمع هؤلاء الشيوخ من تحقيق الشيخ شاكر ـ رحمه الله ـ لكتب الإمام الطبري، وكذا من كتاب الشيخ أكرم زيادة: معجم شيوخ الطبري، فأجزل الله لهما الثواب .

7. الذهبي، سير أعلام النبلاء (٢٦٩/١٤) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بالناس وأنا ابن ثمـــاني سنين، وكتـــبتُ الحديث وأنا ابن تسع سنين"[1]، وما زال المكثرون ينفردون عن رواة مجهولين، ولا شك أنّ الإمام الطبري من مشاهير المكثرين، حتى قيل إنه سمع من محمد بن حميد مائة ألف حديث، ومثلها من محمد بن العلاء أبي كريب[2]، ولهذا ألف المحدثون كتب الوحدان[3]، كالإمام مسلم، والنسائي، وأبي الفتح الأزدي، وكتبهم مطبوعة، وفيه صنف الإمام البخاري، والحسن بن سفيان النسائي.

وليلحظ ــ أيضاً ــ أن عدداً من شيوخ الإمام الطبري، بل ممَّن أكثر عنهم هم من المشرق الإسلامي، كالمثنى بن إبراهيم الآملي، وسعيد بن الربيع الرازي، وتلك بلاد الإمام وموطنه، وهي بلاد بعيدة، والرحلة إليها شاقة طويلة[4]، والغريب لا يعرف مواطن المشايخ كما يعرفها أهل البلد والطالب فيها، وقد ذكر مسلم أربعين شيخاً للزهري من أهل المدينة تفرد بالرواية عنهم[5]، والمدينة حاضرة العلم ومقصد طلابه، والشيوخ إذ ذاك ليسوا في كثرة من بعدهم، فكيف يستغرب بعدها جهالة بعض شيوخ طبرستان، وهم في مثل ذلك البعد، وكثرة العدد؟!

وقل مثل ذلك في تفرد الإمام مالك عن شيوخ من المدنيين، وشعبة عن مشايخ من البصريين، ونحو ذلك تفرد أبي إسحاق السبيعي عن نحو من تسعين

---

1. ياقوت الحموي، معجم الأدباء (٥٢٠/٦) .

2. المرجع السابق (٥٢١/٦) .

3. والمراد بالوحدان: من لم يرو عنه إلا راو واحد من الصحابة أو التابعين ومن بعدهم، ينظر: الكتـــاني، أبو عبد الله محمد بن جعفر (ت ١٣٤٥هـــ)، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المـــشرفة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٥، ١٤١٤هـــ ــ ١٩٩٣م، (٨٦) .

4. ينظر الملحق: خريطة مازندران ــ طبرستان سابقاً ــ (ص٤٥٥) .

5. مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـــ)، المنفردات والوحدان، دار الفاروق، القـــاهرة، ط١، ١٤٣١هـــ ــ ٢٠١٠م، تحقيق: ياسر بن ممدوح الإسماعيلي، (٧٤ــ٨٢) ترجمة (٢١٧ــ٢٦٦) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شيخاً ممن يعد في أهل الكوفة[1]، وتفرد الشعبي عن عدد من الكوفيين لم يرو عنهم غيره، وأبو إسحاق والشعبي كوفيان وكلٌّ من تفردا عنهم بالرواية كوفيون كذلك، والكوفة والبصرة موطنا المحدثين ومقصدا الطلبة، والرحلة إليهما عامرة.

بل إن بعض طلاب الحديث كثيراً ما يكتم مواضع شيوخه لينتفع به وحده، لعلو سند، أو حديث فرد أو غريب، وجعل الخطيب البغدادي في «الجامع» باباً سماه:" المنافسة في الحديث بين طلبته، وكتمان بعضهم بعضاً للضنِّ بإفادته"، وذكر فيه أخباراً عجيبة في ذلك، منها قول شعبة:" وأيُّ شيءٍ ألدُّ من أن تلقى شيخاً في فيءٍ قد لقي الناس، وأنت تستثيره وتخرج منه العلم، قد خلوت به؟!"[2].

وأخيراً فإنَّ تلك الجهالة في شيوخ الإمام الطبري ليست تضرُّ الرواية شيئاً؛ ذلكم أن الجهالة في تلك الطبقة من المشايخ ــ وهي طبقة متأخرة ــ كانت بعد تدوين السنة، وجمع الطرق والأسانيد، وتمييز الثابت من غيره، ومعرفة ثقات الرجال وضعفائهم، فهي أخبار محفوظة ومعروفة، فما بقي إلا تكثير الطرق وتعداد الأسانيد فحسب.

٢. إسماعيل بن يحيى التيمي، قال أبو جعفر:" وإنَّ إسماعيل بن يحيى الذي حدث عن ابن أبي مليكة غير موثوق بروايته، ولا جائز عند أهل النقل الاحتجاج بأخباره"[3]، يعني: حديثه عن ابن أبي مليكة عمن حدثه عن ابن مسعود ومسعر ابن كدام عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ:" إنَّ عيسى ابن مريم أسلمته أمه إلى الكتَّاب ليعلمه، فقال له المعلم: اكتبْ بسم الله، فقال له عيسى: وما بسم الله؟ فقال له المعلم: وما أدري! فقال له عيسى: الباء بهاء الله، والسين سناؤه، والميم ملكه... الخبر

---

1. مسلم، المنفردات والوحدان (٨٧ــ٩٩) ترجمة (٣١٧ــ٤٠٩)، والخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (٨٦) .

2. الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٩٩/٢ــ٢١٠)، في أخبار غريبة أخرى .

3. ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٣٧/١٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هذا نصٌ مهم جداً، فهو دليل واضح على أن تفسير الإمام الطبري الذي بين أيدينا ليس تاماً، وهذا النص ــ وهو طويل تأتي تكملته في مكانها ــ ليس في المطبوع من «جامع البيان»، في أيِّ طبعة منه[1]، وقد نص شيخ الإسلام أنه في آخر تفسير الإمام الطبري، في فصل تناول فيه اختلاف الناس في تفسير: أبجد هوز حطي[2].

على أية حال فإسماعيل مجمع على تركه، وقال صالح بن محمد جزرة:" كان يضع الحديث"، وقال الأزدي:" ركن من أركان الكذب، لا تحل الرواية عنه"، وقال الدارقطني:" يكذب على مالك، والثوري، وغيرهما"، وقال مرة:" يحدث عن الثقات بما لا يتابع عليه"، وقال في أخرى:" كوفي الأصل، ضعيف متروك الحديث"، وقال أبو علي الحافظ[3]:" كذاب"، وقال ابن حبان:" كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات، وما لا أصل عن الأثبات، لا يحل الرواية عنه، ولا الاحتجاج به بحال"، وقال ابن عدي:" وعامة ما يرويه من الحديث بواطيل، عن الثقات وعن الضعفاء".

وحديث إسماعيل التيمي هذا أورده أصحاب كتب الموضوعات في مصنفاتهم، كابن الجوزي الذي قال عقب إخراجه لهذا الحديث:" ما يصنع مثل هذا إلا ملحد يريد شين الإسلام!"، وقال السيوطي:"موضوع، والبلاء من إسماعيل بن يحيى كذاب"[4].

---

1. ومثل ذلك ما يأتي ذكره في ترجمة عبد الرحيم بن واقد، ومحمد بن زياد الجزري، فليسا في المطبوع من جامع البيان .

2. ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٣٦/١٢) .

3. وهو الحسين بن علي المعروف، الملقب بحسينك (ت ٣٧٥هـ)، شيخ الحاكم، ثقة حجة، الذهبي، سير أعلام النبلاء (٤٠٧/١٦) .

4. ينظر: ابن حبان، المجروحين (١٣٣/١) ترجمة (٤٥)، وابن عدي، الكامل (٥٠١/١)، والخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام، (٢٢٣/٧)، والدارقطني، سؤالات السلمي الدارقطنيّ (٤٥) ترجمة (٢٤)، وابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ)، الموضوعات، مؤسسة النداء، أبو ظبي، ط٣، ١٤٢٣هـ ــ ٢٠٠٣م، تحقيق: د. محمود أحمد القيسية، (٢٥٩/٢) حديث (١٨٤)، والذهبي، ميزان

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣. جابر بن يزيد الجعفي، قال الإمام الطبري:" وفي نقل جابر الجعفي ما فيه"[١]، وفي ذيل المذيل:" جابر بن يزيد الجعفي، وكان متشيعاً، وكان من ساكني الكوفة... ونقل قول من اتهمه أنه يؤمن بالرجعة من الأئمة، كأبي حنيفة، وابن عيينة، وزائدة بن قدامة، وصدَّرَ كلامهم بما أسنده عن شعبة:" أما جابر ومحمد ابن إسحاق فصدوقان"[٢].

كلام النقاد في جابر بين مكذب ورادٍّ لحديثه، كثيرٌ لا يحصى، ومع ذلك فهناك من حدَّثَ عنه من الأئمة الكبار؛ كشعبة، والثوري، وزهير بن معاوية، وإسرائيل بن يونس، وشريك بن عبد الله، وابن عيينة، ومسعر.... وغيرهم، وبعض هؤلاء ممن لا يحدث إلا عن الثقات، ومن الأئمة من قبلَ حديثه وصدقه، قال الثوري:" كان جابر ورعاً في الحديث، ما رأيت أورع في الحديث من جابر"، وقال الثوري لشعبة مرة:" لئن تكلمت في جابر لأتكلمنَّ فيك"، وقال شعبة:" جابر الجعفي صدوق في الحديث"، وقال مرة:" لا تنظروا إلى هؤلاء المجانين الذين يقعون في جابر! هل جاءكم عن أحد لم يلقه؟!"، وقال في أخرى:" لم يكن يكذب"، وقال:" كان جابر إذا قال: حدثنا وسمعت، فهو من أوثق الناس"، وقال زهير:" كان جابر إذا قال: سمعت أو سألت، فهو من أصدق الناس"، وقال وكيع:" مهما شككتم في شيء فلا تشكوا في أن جابراً ثقة!"، وقال أبو داود:" جابر ثقة عند قوم".

==الاعتدال (٢٥٣/١)، والسيوطي، أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، (١٥٨/١) .

وأشار شيخ الإسلام إلى علة أخرى في الحديث، وهي رواية إسماعيل بن عياش عن إسماعيل التيمي وهو كوفي، ورواية ابن عياش عن غير الشاميين لا يحتج بها، بخلاف روايته عن شيوخه من أهل الشام؛ فإنه أحسن حديثاً عنهم، ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٣٧/١٢) .

[1]. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند طلحة بن عبيد الله (٢٥٧) .

[2]. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٤٦) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبعض من حدث عنه من الأئمة لا يرى توثيقه؛ فقد كان ابن عيينة يحذر منه ويروي عنه، قال عبد الرحمن بن مهدي:" ألا تعجبون من سفيان بن عيينة! لقد تركت جابر الجعفي لقوله... ثمَّ هو يحدث عنه!"، فلعل حديث من حدث عن جابر أو وثقه كان لأسباب:

أولها: عدم صبر الرواة عن أحاديث جابر وكثرتها، وعلو أسانيدها، أو: إن شئت قل: غرابتها، سئل شعبة عن الرواية عنه فقال:" روى أشياء لن نصبر عليها!".

ثانيها: وما ورد من تكذيب بعض الأئمة إياه فقد نفاه بعضهم، ويجوز أن يكون المراد به تكذيباً خاصاً، أما النافون فيريدون حديث النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ، والمثبتون يقصدون معتقده ومقالته، لا حديث النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ، لذلك تراهم يقرنون بين تكذيبه وقوله بالرجعة، قال أبو داود عن أحمد:" لم يُتكلم في جابر في حديثه، إنما تُكلم فيه لرأيه"، وقال ابن عدي:" ولجابر حديث صالح... وقد احتمله الناس ورووا عنه، وعامة ما قذفوه أنه كان يؤمن بالرجعة... ولم يتخلف أحد في الرواية عنه، ولم أرَ له أحاديث جاوزت المقدار في الإنكار، وهو مع هذا كله أقرب إلى الضعف منه إلى الصدق".

ثالثها: أو إن جابراً كان قد اختلط حديثه، فمن نفى الكذب قصد قبل الاختلاط، ومن أثبته أراد بعد الاختلاط، قال القاسم بن سلام: حدثنا الأشجعي عن مسعر بن كدام قال: حدثنا جابر ــ قبل أن يقع فيما وقع فيه ــ.... قال الأشجعي: يعني بقوله: قبل أن يقع فيما وقع فيه، ما كان من تغير عقله".

وقد يكون مقصود مسعر بقوله:" قبل أن يقع فيما وقع فيه"، إظهار الرفض والقول بالرجعة، ويبقى كلام الأشجعي اجتهاداً منه؛ ويؤيد ذلك قول سفيان بن عيينة:" الناس يحملون عن جابر قبل أن يظهر ما أظهر، فلما أظهر ما أظهر اتهمه الناس في حديثه، وتركه بعض الناس، فقيل له: وما أظهر؟! قال: الإيمان بالرجعة"، ولأجل ما سبق ــ والله أعلم ــ كان الإمام الطبري غير شديد العبارة في جابر، فلم يتهمه بكذب أو نحوه، بل ردَّ حديثه بقوله:" وفي نقل جابر ما فيه"،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فلعله لم يثبت لديه كذب جابر أو ما دلَّ على شدة ضعف، وبدء بقبول شعبة لجابر وتصديقه له[1].

٤. جعفر بن زياد الأحمر، قال ابن جرير:" كان كثير الحديث، شيعياً"[2].

بل كان من رؤساء الشيعة الذين في زمن أبي جعفر المنصور، قال أحمد:" وكان يتشيع"، وكذا قال ابن معين، ومحمد بن عبد الله بن عمار الموصلي، وقال الجوزجاني:" مائل عن الطريق"، قال الخطيب:" يعني في مذهبه وما نسب إليه من التشيع"، وقال أبو داود:" صدوق شيعي"، وقال ابن عدي:" وهو في جملة متشيعة الكوفة"[3].

٥. جعفر بن محمد الزبيري، قال الإمام الطبري في بيان علة حديث عائشة ــ رضي الله عنها ــ قالت:" ما كان النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ يفسر شيئاً من القرآن، إلا آياً بعددٍ، علمهنَّ إياه جبريل"، قال:" هذا مع ما في الخبر الذي روي عن عائشة من العلة التي في إسناده، التي لا يجوز معها الاحتجاج به لأحد ممن علم صحيح سند الآثار وفاسدها في الدين، لأن راويه ممن لا يعرف في أهل الآثار، وهو: جعفر بن محمد الزبيري"[4].

---

[1]. ينظر: أبو عبيد، القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)، فضائل القرآن ومعالمه وآدابه، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ١٤١٥هـ ــ ١٩٩٥م، تحقيق: أحمد بن عبد الواحد الخياطي، (٤٤/٢) الأثر (٤٤١)، ومسلم، مقدمة الصحيح (٢٥٧)، وأبو داود، سؤالات الآجري (١٠٠) ترجمة (٥٣٥)، والعقيلي، الضعفاء (٢٠٨/١) ترجمة (٢٤٠)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٤٣٠/٢)، وابن عدي، الكامل (٣٣٢/٢ــ ٣٣٦)، والدارقطني، السنن (٣٧٩/١)، والمزي، تهذيب الكمال (٤٣٠/١)، والذهبي، ميزان الاعتدال (٣٨٠/١ــ٣٨٢)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٢٨٤/١) .

[2]. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٥٨) .

[3]. ينظر: ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (١٠٣/٣) فقرة (٤٣٩٩)، وأبو داود، سؤالات الآجري أبا داود (٢٨٢) ترجمة (١٨٧٢)، وابن عدي، الكامل (٣٧٧/٢)، والخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (٢٧/٨)، والذهبي، ميزان الاعتدال (٤٠٧/١)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٣٠٥/١) .

[4]. ابن جرير، جامع البيان (٨٩/١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وجعفر قد ينسب إلى جده فيقال: جعفر بن خالد بن الزبير، قال البخاري:" لا يتابع في حديثه"، وقال الأزدي:" منكر الحديث"، وقال ابن أبي حاتم:" سمعت منه مع أبي، وهو صدوق"، وذكره ابن حبان في الثقات[1].

وهنا لا بدَّ من الوقوف على قول الإمام الطبري في جعفر الزبيري ــ وفي غيره ــ: (لا يعرف في أهل الآثار)، وهي عبارة تصنف في ألفاظ الجهالة، ولكنِّي لا أظنُّ أن مقصود الإمام الطبري تلك الجهالة التي ترفع برواية اثنين عن الراوي، إذ الإمام يطلق عبارته هذه في بعض من له رواة عدة، فقد روى عن جعفر ــ مثلاً ــ: خالد بن مخلد القطواني، ومعن بن عيسى، ومحمد بن خالد ابن عَثْمَة، ومحمد بن عمر الواقدي، وقريب من ذلك قول الإمام الطبري في عبد الرحيم بن واقد الخراساني:" عبد الرحيم مجهول، غير معروف بالنقل، غير جائز الاحتجاج بما يرويه"[2]، مع أنَّ عبد الرحيم قد روى عنه: محمد بن الجهم السِّمَّري، والحارث بن أبي أسامة، وبشر بن موسى[3]، وكذلك قال الإمام في عراك بن خالد:" مجهول لا يعرف بالنقل ولا بالقرآن"[4]، وخالد روى عنه ثمانية ذكرهم المزي، منهم: هشام بن عمار، والربيع بن ثعلب المقرئ[5].

وليلحظ أنَّ الإمام الطبري ــ رحمه الله ــ قد استعمل في حق هؤلاء الرواة لفظاً واحداً (لا يعرف بالنقل) أو قريباً منه، ويعني جهالة الراوي، فكيف ــ إذاً ــ يحكم الإمام بجهالة الراوي مع تعدد الرواة عنه؟

الجواب: أن الإمام الطبري يقصد جهالة الحال لا العين، وكذا الإمام أبو حاتم يحكم بجهالة الراوي وإن تعددت الرواة عنه، يريد بذلك إثبات جهالة

---

1. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٤١٩/٢)، وابن حبان، الثقات (١٣٣/٦)، والذهبي، ميزان الاعتدال (٤١٦/١) .
2. ابن حجر، لسان الميزان (٣٤٥/٤) .
3. الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (٣٧٠/١٢) .
4. ابن حجر، تهذيب التهذيب (٨٨/٣) .
5. المزي، تهذيب الكمال (١٤٩/٥) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحال، قال السخاوي:" على أن قول أبي حاتم في الرجل إنه مجهول لا يريد به أنه لم يرو عنه سوى واحد بدليل أنه قال في داود بن يزيد الثقفي: مجهول، مع أنه قد روى عنه جماعة، ولذا قال الذهبي عقبه: هذا القول يوضح لك أن الرجل قد يكون مجهولاً عند أبي حاتم ولو روى عنه جماعة ثقات، يعني أنه مجهول الحال، وقد قال في عبد الرحيم بن كرم بعد أن عَرَّفه برواية جماعة عنه أنه مجهول"[1]، وداود بن يزيد الثقفي الذي حكم أبو حاتم بجهالته، قد روى عنه: قتيبة بن سعيد، وهشام بن عبيد الله الرازي، ومحمد بن أبي بكر المقدمي، والحكم بن المبارك[2]، وكذلك قال في صالح بن جبير:" شيخ مجهول"، وقد روى عنه: أسيد بن عبد الرحمن، ومرزوق بن نافع، وهشام بن سعد، وأبو عبيد الحاجب، ومعاوية بن صالح، ورجاء بن أبي سلمة[3].

وهذا مصير منهما ــ أعني: أبا حاتم وابن جرير ــ أنَّ رواية اثنين عن راوٍ ما لا تعني رفع جهالة الحال عنه، ويبقى مجهول الوصف، وهو الصواب؛ فتعدد الرواة عن الشيخ لا تعني عدالته، حتى ينص أحد النقاد أو الرواة عنه على ذلك، قال الخطيب:" وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم... إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتها عنه"[4]، وقال ابن رُشيد[5]:" لا فرق في جهالة الحال بين رواية واحد واثنين ما لم يصرح الواحد أو غيره بعدالته، نعم؛ كثرة رواية الثقات عن الشخص تقوي حسن الظنِّ فيه"[6].

---

1. السخاوي، فتح المغيث (٣٤٩/١) .

2. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٤٠١/٣) .

3. المرجع السابق (٣٦١/٤)، وأمثلة أخرى تجدها في الجرح والتعديل (٤٧٦/٣) ترجمة: زياد بن جارية، و(٤٠٠/٥) ترجمة عبد الرحيم بن كردم بن أرطبان، و(١٩١/٨) ترجمة موسى بن هلال العبدي .

4. الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (٨٨ــ٨٩) .

5. الإمام المحدث محب الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن رُشيد الفهري السبتي (ت ٧٢١هـ، أو: ٧٢٢)، صاحب الرحلة المشهورة، ينظر: الكتاني، الرسالة المستطرفة (١٧٨) .

6. نقله عنه السخاوي، فتح المغيث (٣٥١/١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إذاً، فالإمام الطبري له سلف في ذلك، أن يحكم على الراوي بالجهالة ويعني بها جهالة الحال، فقوله في جعفر الزبيري وغيره:" لا يعرف في أهل الآثار"، تعني: لا يعرف فيهم بعدالة أو توثيق، وجعفر لم يعدله أحد من الأئمة، إلا ما كان من قول ابن أبي حاتم ــ عصريُّ الإمام الطبري ــ فيه:" صدوق "، وليس له كثير حديث، ولم يُرو له عند الجماعة ولو حديثاً، والحديث الذي ذكره الإمام الطبري يعد من منكرات جعفر بن محمد الزبيري، فالحديث رواه الزبيري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً، وخالفه عبد الله بن أبي الزناد فرواه عن عروة عن أبيه قال:" لم تكن عائشة تفسر شيئاً إلا ما سمعته من رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، وهو الصواب، فابن أبي الزناد أوثق وأضبط[1].

وفي فحوى كلام الإمام الطبري قيد زائد؛ فقوله في راوٍ ما:" لا يعرف في أهل النقل"، مشعر بشرط زائد على مجرد التوثيق أو تعدد الرواة، وهو أن يعرف ذلك الراوي بالطلب، ومزيد العناية بالرواية، والشهرة بالطلب تؤذن بمزيد ضبط للرواية، وهي مما يستأنس بها للاعتبار في رواية المجاهيل.

٦. الحسن بن عمران أبو عبد الله، قال الطبري في كتاب «تهذيب الآثار»:" الحسن بن عمران هذا مجهول لا يجوز الاحتجاج به"[2].

انفرد بالرواية عن الحسن هذا شعبة الإمام، ولم أرَ أحداً وثقه، وقال فيه أبو حاتم:" شيخ"، وهي عند أبي حاتم في أدنى مراتب التعديل، فقد جعلها ابن أبي حاتم في المرتبة الثالثة من مراتب التعديل الأربعة، وقال في بيان مراتب الجرح والتعديل، وحكم كلِّ لفظ أو مرتبة:" وإذا قيل: شيخ، فهو بالمنزلة الثالثة ــ يعني من مراتب التعديل ــ، يكتب حديثه، وينظر فيه، إلا أنه دون الثانية"[3]، وأبو

---

1. الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٦٢/١٤) .

2. مغلطاي، التراجم الساقطة من إكمال تهذيب الكمال (ص١١٠ــ١١١) ترجمة (٣٨)، واقتصر الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (٤١١/١) على قوله:" وقال الطبري في تهذيب الآثار: الحسن مجهول" .

3. ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (٣٢٤) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حاتم نفسه الذي قال:" إذا رأيت شعبة يحدث عن رجل فاعلم أنه ثقة، إلا نفر بأعيانهم"[1]، فلعل رواية شعبة عن الحسن بن عمران رفعت من شأن الحسن عند أبي حاتم.

لكنّ أبا داود الطيالسي، وهو من أوثق أصحاب شعبة، أو أوثقهم في قول بعضهم[2]، روى حديث شعبة عن الحسن بن عمران، ثم قال:" وهذا عندنا لا يصح"، ونقل عنه الحافظ في «تهذيب التهذيب» أنه قال:" هذا عندنا باطل"، وقال البزار في هذا الحديث:" تفرد به الحسن بن عمران، وهو مجهول"، وسئل الإمام أحمد :" الحسن بن عمران الذي حدث عنه شعبة، هو أبو عبد الله العسقلاني؟ قال: لا ندري، وزعمَ روح ــ هو ابن عبادة البصري ــ أن الحسن بن عمران شيخ كان بواسط، ثمَّ قال الإمام أحمد: لعله من بعض الشاميّين الذين يقدمون عليهم"، فلم يعرفه ــ أيضاً ــ الإمام أحمد، وذكر ابن حبان الحسنَ في ثقاته، وقال:" روى عنه شعبة، وأهل الشام"، فلا أدري من هم أهل الشام الذين رووا عن الحسن، أم هو الظنُّ والتخمين، أفإن كان من أهل الشام، فلا بدَّ لهم أن يرووا عنه؟!

فالصواب ــ والله أعلم ــ قول الإمام الطبري، وإن كان الحسن قد وثّق ضمنياً برواية شعبة عنه، فآخرون من النقاد صرحوا بضعفه أو جهالته، والجرح المصرح به مقدم على التوثيق الضمني، خاصة إذا عرف أن الحسن لم يرو له عند الأئمة إلا حديث واحد، وهو ما رواه شعبة عنه عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه:" أن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ كان لا يتمُّ التكبير"[3]، وهو مخالف لما علم من فعل رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ أنه كان يكبر في كلِّ رفع وخفض، وكأنَّ البخاري ــ رحمه الله ــ أراد هذا الحديث حينما بوب في «صحيحه»: باب: إتمام التكبير في الركوع، وباب:

---

1. ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (١٣٣) .
2. ابن رجب، شرح علل الترمذي (٧٠٥/٢) .
3. أبو داود، السنن/ كتاب: الصلاة، باب: تمام التكبير، حديث (٨٣٧)، وأحمد، المسند (٤٠٦/٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إتمام التكبير في السجود[1]، وفيهما بيان صفة صلاة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ من حديث عمران بن الحصين، وعلي بن أبي طالب، وأبي هريرة، وقال البخاري:" قاله ابن عباس، وفيه مالك بن الحويرث"[2] ـ رضي الله عنهم جميعاً ـ"[3]، فإن كان أمر الحسن بن عمران كذلك فيجوز أن يكون ممن ينطبق عليه الاستثناء في قول أبي حاتم السابق:" إذا رأيت شعبة يحدث عن رجل فاعلم أنه ثقة، إلا نفر بأعيانهم"[4].

٧. الحكم بن عتيبة، أسند ابن جرير عن ابن أبى ليلى قوله:" كنت عند الحكم فجاءه داود الأودي فقال: إن الناس يزعمون أنك تنال من أبي بكر وعمر! فقال: ما أفعل ولكنّي أزعم أنَّ علياً خير منهما"[5].

واتهام الحكم بن عتيبة ـ رحمه الله ـ بالتشيع فيه نظر؛ فالأسانيد التي بها روي ذلك لا يخلو أيٌّ منها من مقال وضعف، منها ما رواه سليمان بن داود الشاذكوني: حدثنا يحيى بن سعيد سمعت شعبة يقول: كان الحكم يفضّل علياً على أبي بكر وعمر"، الشاذكوني شديد الضعف، ولذلك عقب الذهبي على هذه القصة بقوله:" الشاذكوني ليس بمعتمد، ما أظنُّ أنَّ الحكم يقع منه هذا!"[6]، والشاذكوني هذا متهم بالكذب، والكذب في حديث الشاذكوني ليس متعمداً، بل كان بعد ذهاب كتبه، قال الحافظ عبد الله بن عثمان المعروف بعبدان:" إنه ذهبت

---

1. ابن حجر، فتح الباري (١١١٨/٢)، نقلاً عن الكرماني .

2. أي: يدخل في هذا الباب حديث مالك .

3. البخاري، الجامع الصحيح، كتاب: الأذان، الأحاديث (٧٨٤ـ٧٨٧) .

4. تنظر ترجمة الحسن بن عمران: ابن حنبل، سؤالات أبي داود الإمامَ أحمد (٦٦) ترجمة (١٢٩)، والبخاري، التاريخ الكبير (٢٨٥/٢ـ٢٨٦)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣٠/٣)، وابن حبان، الثقات (١٦٢/٦)، وابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م، (١١١٨/٢)، وتهذيب التهذيب (٤١١/١) .

5. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٤٢) .

6. الذهبي، سير أعلام النبلاء (٢٠٩/٥) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كتبه فكان يحدث حفظاً فيغلط، وإنما أتي من هناك"[1]، وكان يحدث بعد ذلك فيقع في الوهم.

وقد انفرد الإمام الطبري ــ فيما تحصل لي ــ بذلك الخبر عن ابن أبي ليلى، وعلقه عن عبد الرحمن بن صالح الأزدي قال: حدثنا نوح بن دراج عن ابن أبي ليلى، وعبد الرحمن صدوق، بَيْدَ أنَّه شيعي محترق، قال ابن معين:" يقدم عليكم رجل من أهل الكوفة، يقال له: عبد الرحمن بن صالح، ثقة صدوق شيعي، لأنْ يخرَّ من السماء أحبُّ إليه من أن يكذب في نصف حرف!"، وكان الإمام أحمد يقربه ويدنيه، وقال:" وهو ثقة"، لكنه لم يكن رافضياً، قال أبو القاسم البغوي: سمعته يقول:" أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر"[2].

أما نوح بن درّاج شيخ عبد الرحمن بن صالح، فكوفي شديد الضعف، قال ابن المديني:" زائغ"، قال ابن معين:" كذاب خبيث؛ قضى ــ من القضاء ــ سنتين وهو أعمى"، وقال مرة:" لم يكن يدري ما الحديث، ولا يحسن شيئاً"، وقال البخاري:" ليس بذاك"، وقال أبو داود:" كذاب يضع الحديث"، وقال النسائي:" متروك الحديث"، وقال ابن حبان:" يروي الموضوعات عن الثقات"[3]، وضعفه غيرهم كثير، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى صدوق سيء الحفظ مضطرب الحديث، محله الصدق، كان سيء الحفظ جداً؛ شغل بالقضاء ففسد حفظه[4]، وتأتي ترجمته في الفصل الثالث إن شاء الله.

---

[1] ينظر: البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، التاريخ الصغير، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م، تحقيق: محمود إبراهيم، (٣٣٤/٢)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١١٢/٤)، وابن عدي، الكامل (٣٠٥/٤) .

[2] الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (٥٤٣/١١ــ٥٤٥) .

[3]. ينظر: ابن معين، التاريخ/ رواية الدوري (٣٦٢/٣) و(٢٩/٤)، والبخاري، التاريخ الكبير (٨/٨)، والنسائي، الضعفاء والمتروكين (٢٤٢) ترجمة (٥٩١)، وابن حبان، المجروحين (٣٨٨/٢) ترجمة (١٠٩٩)، وابن عدي، الكامل (٢٩٩/٨)، وابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين (١٦٧/٣) ترجمة (٣٥٥٣)، والذهبي، ميزان الاعتدال (٢٧٦/٤)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٢٤٥/٤) .

[4]. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٤٣٠/٧) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إذاً، فالسند ضعيف لا يحتج به، وبعدُ، فقد قال العجلي في ترجمة الحكم بن عتيبة:" وكان فيه تشيع، إلا أن ذلك لم يظهر منه إلا بعد موته"[1]، لكنَّ كثيراً ممَّن ترجموا للحكم لم يتهموه بتشيع لا قليل ولا كثير، مع حرص مؤلفي بعض تصانيف الرجال على ذكر كل من اتهم في عدالته أو ضبطه ولو لم يثبت، وكان بعضهم يستدرك على بعض في ذلك، فإنْ كان معتمد العجلي أثر ابن دراج السابق، أو ما رواه الشاذكوني عن شعبة فقد ظهر ضعفهما، وإن كان غير ذلك فما هو؟! وقد ذكر بعض مصنفي الرافضة الحكمَ بنَ عتيبة في رجالهم، فذكره النوبختي، ونسبه إلى فرقة تسمى البترية[2]، وكذا ذكره الكليني صاحب «الكافي» في مواضع من كتابه، ولم يذكر أحدهما ما يدلُّ على صحة نسبة التشيع للحكم ابن عتيبة ــ رحمه الله ــ.

٨. ذرٌّ بن عبد الله أبو عمر الهمْداني الكوفي، قال ابن جرير:" وكان من أهل الإرجاء، وكان من القراء الذين خرجوا مع عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث على الحجاج"[3].

وبالإرجاء رماه غير واحد، قال ابن سعد:" وكان مرجئاً"، وكذا قال أبو داود والساجي، وقد هجره إبراهيم النخعي وسعيد بن جبير للإرجاء، وكأنَّ ذراً

---

1. العجلي، معرفة الثقات (٣١٢/١) .

2. النوبختي، أبو محمد الحسن بن موسى (ت بعد ٣٠٠هـ)، فرق الشيعة، دار الأضواء، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م، (١٣)، وسموا بالبترية لأنَّ صاحبهم هو كثير النواء، وكان يلقب بالأبتر، يزعمون أنَّ علياً أفضل الناس بعد رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ وأولاهم بالإمامة، وأنَّ بيعة أبى بكر وعمر ليست بخطأ لأنَّ علياً ترك ذلك لهما، ويقفون في عثمان وفى قتلته، وينكرون الرجعة، ولا يرون لعلي إمامة إلا حين بويع، ينظر: الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت ٣٢٤هـ)، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، د.ت، تحقيق: هلموت ريتر، (٦٨ــ٦٩) .

3. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٦٦) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ندم في آخره على ذلك القول، فكان يقول:" لقد نزعت أشياء أخشى أن تتخذ ديناً!"، قال حماد بن أسامة:" يعني المحدث من الرأي"[1].

٩. زائدة بن قدامة الثقفي أبو الصلت الكوفي، قال الإمام الطبري:" وزائدة ابن قدامة الثقفي، من أنفسهم، ويكنى أبا الصلت، وكان منحرفاً عن علي بن أبي طالب ــ عليه السلام ــ"[2].

لم أجد أحداً اتهم زائدة بن قدامة بما قاله الإمام الطبري، وهو مما انفرد به الإمام ــ رحمه الله ــ، وزائدة ثقة حجة جبل، إمام من أئمة أهل السنة، قال أبو حاتم:" ثقة صاحب سنة"، وكان لا يحدث إلا أن يمتحن الطالب، بل كان يطلب شاهدين عدلين أنه كذلك، فإن كان من أهل السنة حدثه، وإلا لم يفعل، قال أبو داود الطيالسي:" وكان لا يحدث قدرياً ولا صاحب بدعة".

فإن كان معتمد الإمام أن وكيعاً أتاه فلم يحدثه، لأن وكيعاً متهم بالتشيع، وأن زائدة يترك الصلاة وراء الروافض، فليس بمعتمد، ولا يدل على يسير نصب، فكيف بالانحراف عن علي ــ رضي الله عنه ــ؟!

ولعل تصرف زائدة ــ رحمه الله ــ كان بسبب ما انتشر في الكوفة من شتم للشيخين وتنقص منهما، فأراد تعزير أهل البدعة بألّا يحدثهم، فقد جاء زهير ابن معاوية إلى زائدة فكلمه في رجل يحدثه فقال:" من أهل السنة هو؟ قال: ما أعرفه ببدعة! فقال: من أهل السنة هو؟ فقال زهير: متى كان الناس هكذا؟! فقال زائدة: متى كان الناس يشتمون أبا بكر وعمر ــ رضي الله عنهما ــ ؟!"[3].

---

[1]. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (٤١٠/٨)، والبخاري، التاريخ الكبير (٢٣٤/٣)، والفسوي، المعرفة والتاريخ (٧٩٦/٢)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٥٧٩/١) .

[2]. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٥٦) .

[3]. ينظر: الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود (ت ٢٠٤هـ)، المسند، دار المعرفة، بيروت، د.ت، (١٢٩) حديث (٩٦٣)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٥٤٢/٣)، ومغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (٢٩/٥ــ٣٠)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٦٢١/١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٠. سالم بن أبي حفصة، قال الإمام الطبري:" سالم بن أبى حفصة، وكان سالم يكنى أبا يونس، وكان يتشيع تشيعاً شديداً"[1].

أمَّا تشيع سالم فثابت من غير وجه، وكان ربما كناه ابن عيينة لتشيعه فيقول:" حدثنا أبو يونس"، وقال الحافظ محمد بن بشر العبدي:" رأيت سالم بن أبي حفصة، ذا لحية طويلة، أحمقْ بها من لحية! وهو يقول: وددت أني كنت شريكَ عليٍّ في جميع ما كان فيه!"، وقال خلف بن حوشب:" وكان من رؤوس من ينتقص أبا بكر وعمر!"، وقال سعيد بن منصور:" قلت لابن إدريس ــ يعني: عبد الله بن إدريس الأودي ــ: رأيتَ سالم بن أبي حفصة؟ قال: نعم، رأيته طويل اللحية، وكان أحمقاً!".

بل كان لفرط تشيعه يطوف ويلبي:" لبيك قاتل نعثل لبيك، لبيك مهلك بنى أمية لبيك"، وقال عمرو بن علي الفلاس:" يفرط في التشيع"، وقال ابن سعد:" وكان يتشيع تشيعاً شديداً"، وقال الإمام أحمد:" كان شيعياً، ما أظن به بأساً في الحديث، وهو قليل الحديث"، وبالتشيع رماه ابن معين، وقال أبو حاتم:" هو من عتق الشيعة، صدوق يكتب حديثه، ولا يحتج به"، وقال العقيلي:" ترك لغلوه، وبحقٍّ ترك"، وقال ابن عدي:" وهو عندي من الغالين في متشيعي أهل الكوفة وإنما عيب عليه الغلو فيه"[2].

---

1. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٦٦) .

2. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (٤٥٥/٨)، وابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، سؤالات ابن الجنيد يحيى بنَ معين، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م، تحقيق: د.أحمد نور سيف، (٤٧٥) ترجمة (٨٢٦)، والتاريخ/ رواية الدوري (٤٦٩/٣)، وابن حنبل، سؤالات أبي داود الإمامَ أحمد (٥٥) ترجمة (٥٩)، والعلل ومعرفة الرجال (٥٤٦/١) فقرة (١٢٩٥)، والعقيلي، الضعفاء (٥٢٢/٢)،وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١٧٢/٤ــ١٧٣)، وابن عدي، الكامل (٣٧٤/٤)، ومغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (١٨٣/٥)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٦٧٥/١) .

ونعثل هو لقب أطلقه الروافض في الإمام الشهيد المبشر عثمان بن عفان ــ رضي الله عنه ــ، قال الفيروزأبادي:" النَّعثَلُ كجَعْفَر: الذَّكرُ من الضِّباع، والشيخ الأحمق، ويهوديٌّ كان بالمدينةِ، ورجُلٌ لِحْيانيٌّ كان يُشَبَّهُ به عُثمانُ ــ رضي الله تعالى عنه ــ إذا نيلَ منه"، الفيروز أبادي، القاموس المحيط (٩٥٨) مادة: نعثل .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١١. سفيان بن سعيد الثوري، قال ابن جرير:" وذكر عن زيد بن حباب قال: كان عمار بن رزيق الضبي، وسليمان بن قرم الضبي، وجعفر بن زياد الأحمر، وسفيان الثوري، أربعة يطلبون الحديث وكانوا يتشيعون، فخرج سفيان إلى البصرة فلقي ابن عون وأيوب فترك التشيع"[١].

وقد مضى بيان عدم صحة هذا الأثر عن الإمام الثوري في الفصل الثاني، وأنَّ ابن جرير إنما رواه ممرضاً من أجل ذلك[٢].

١٢. سلَّام بن سلْم المدائني، قال الإمام الطبري نقلاً عن المعترض في إيراده حديثاً من حديث سلَّام المدائني:" وقد علمتَ حال سلَّام المدائني فيما روى ونقل من أثر في الدين عند أهل النقل"، نقل الطبري ذلك وأقره من حال سلام، وضعَّفَ الخبر بسببه[٣].

ويقال: سلَّام بن سُليم، أو: ابن سليمان، وهو الطويل المدائني الخراساني، وإنما أوردته في المطعون في عدالتهم لتهمته بالكذب، وهو مشهور الضعف، كما أومأ إليه قول الإمام الطبري، قال ابن المديني:" كانت له أحاديث منكرة"، وقال أحمد:" منكر الحديث"، وقال ابن معين:" ضعيف لا يكتب حديثه "، وقال الدوري عن ابن معين:" ليس بشيء"،وقال مرة:" ليس حديثه بشيء"، وقال البخاري وأبو حاتم:" تركوه"،وقال أبو زرعة:" ضعيف الحديث"، وقال النسائي:" متروك الحديث"، ومثله قال الدارقطني، وعلي بن الجنيد والأزدي، وقال ابن حبان:" يروي عن الثقات الموضوعات كأنه المتعمد لها وقال ابن عدي:" وعامة ما يرويه عن الضعفاء والثقات لا يتابعه عليه أحد"، وقال العقيلي:"

---

[1]. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٥٧) .

[2] ينظر (ص١٢٩) .

[3]. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند ابن عباس (٥٣١/١)، والخبر هو حديث سلَّام عن زيد العمِّيِّ عن معاوية بن قرة عن معقل بن يسار قال: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ:" الحجامة يوم الثلاثاء لسبع عشرة من الشهر، دواء لداء سنة" .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والغالب على حديثه الوهم"، وقال ابن خراش:" كذاب"، وأقوال النقاد فيه كثيرة على الحاصي[1].

١٣. شيبة بن نِصَاح بن سرْجس مولى أم سلمة المدني القارئ، قال الإمام الطبري: شيبة مجهول"[2].

هكذا نقل الحافظ عن الإمام الطبري، مع أن شيبة روى عنه عدة، قال أبو حاتم:"روى عنه: إسماعيل بن جعفر، ومحمد بن إسحاق، وعبد الرحمن بن إسحاق، وعبد الرحمن بن أبي الموالي، وأبو ضمرة، ويحيى بن محمد بن قيس الزيات"، وزاد المزي: جابر بن رستم، وسعيد بن أبي هلال، وسليمان بن مسلم القارئ، وعبد الملك بن جريج، فكيف إذا أضيف لذلك أنْ وثَّقَ؟! قال ابن سعد:" وكان ثقة قليل الحديث"، وقال ابن معين:" ثقة"، وكذا قال النسائي، ومحمد ابن نمير[3]، وتفرد النسائي بالإخراج له، فأخرج له حديث ابن جريج حدثني شيبة أن محمد بن علي أخبره قال: أخبرني أبي عليٌّ: أن الحسين بن علي قال:

---

[1]. ينظر: ابن المديني، سؤالات ابن أبي شيبة ابنَ المديني (٦٢) ترجمة (٢٥٣)، وابن معين، تاريخ الدوري (٣٧٦/٤)، والبخاري، التاريخ الكبير (١٢٥/٤)، والعقيلي، الضعفاء (٥٣٠/٢) ترجمة (٦٦٤)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢٤١/٤)، وابن حبان، المجروحين (٤٢٦/١) ترجمة (٤٢٢)، وابن عدي، الكامل (٣٠٦/٤ــ٣١٠)، والدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر (٣٨٥هـ)، الضعفاء والمتروكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م، تحقيق: صبحي السامرائي، (١٠٠) ترجمة (٢٦٥)، وابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين (٦/٢)، والذهبي، ميزان الاعتدال (١٧٥/٢) .

انفرد بالرواية لسلام ابن ماجة، وأخرج له حديثاً واحداً عنه عن حميد عن أنس:" كان رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ وقت للنفساء أربعين، إلا أن ترى الطهر قبل ذلك"، ابن ماجة، السنن/ كتاب: الطهارة وسننها، باب: ما جاء في النفساء وكم تجلس، حديث (٦٤٩)، وهو من منكراته .

[2]. ابن حجر، تهذيب التهذيب (١٨٦/٢) .

[3]. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (٥٠٨/٧)، والبخاري، التاريخ الكبير (٢٠٢/٤)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣٠٨/٤ــ٣٠٩)، وابن حبان، الثقات (٤٤٥/٦)، والمزي، تهذيب الكمال (٤١٦/٣)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (١٨٦/٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

دعاني أبي عليٌّ بوَضوء فقربته له، فبدأ فغسل كفيه ثلاث مرات...[1]، وهو الخبر نفسه الذي أعله ابن جرير بشيبة بن نصاح.

أما السبب في الحكم بجهالة شيبة ما سبق من اصطلاح الإمام الطبري في المجهول، ويقصد بها جهالة الحال، ولعل الإمام لم يطلع على توثيق بعض النقاد له، أو لم يثبت لديه سبب توثيقهم له، وإما أن يكون الإمام الطبري روى الحديث عن ابن جريج عنه ولم ينسبه، فحكم بجهالته، حيث لم يعرفه، وما وقع فيه الإمام الطبري سبقه إليه الإمام البخاري حين ترجم لشيبة بن نصاح فقال:" شيبة ابن نصاح القاري، مولى أم سلمة، سمع القاسم بن محمد، روى عنه: ابن إسحاق، وابن أبي الموالي... ثمَّ عقد ترجمة أخرى لشيبة دون أن ينسبه، فقال:" شيبة، سمع محمد بن علي، حدثني أبو حفص ابن علي (نا) أبو عاصم أنا ابن جريج أخبرني شيبة أن محمد بن علي أخبره عن حسين بن علي أخبره أنه رأى علياً توضأ ثلاثاً، قال: رأيت أباك يفعله، يعني النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ".

فقد فرق الإمام البخاري بين شيبة بن نصاح، وشيبة الذي روى عنه ابن جريج، ومثله فعل ابن أبي حاتم، ونقل عن أبيه التفريق بينهما، أمَّا ابن حبان فقد شك في شيبة غير المنسوب فقال:" شيبة، شيخ يروي عن أبي جعفر محمد بن علي ابن الحسين، روى عنه ابن جريج، إن لم يكن ابن نصاح فلا أدرى من هو!"، لكنَّ الصواب أنهما واحد، فقد اطلع الإمام المزي ــ وهو ثقة فيما ينقل ــ على رواية تحدد شيبة بأنه ابن نصاح نفسه فقال:" والصحيح أنهما واحد؛ فانَّ أبا قرة موسى بن طارق رواه عن ابن جريج فقال: حدثني شيبة بن نصاح".

إذاً؛ لم ينفرد الإمام الطبري بهذا الحكم على شيبة، بل وافقه عليه إمام الصنعة البخاري، وأبو حاتم، وتوقف فيه ابن حبان، ولعلهم ــ رحمهم الله ــ لم يطلعوا على رواية أبي قرة عن ابن جريج في تحديد شيبة المقصود، لذلك لم

---

[1]. النسائي، المجتبى/ كتاب: الطهارة، باب: صفة الوضوء، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ ــ ١٩٩٩م، حديث (٩٥) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يوثقوه، وإن روى عنه ابن جريج، فهو لا يبالي عمن يأخذ الحديث، بل يحمل الحديث عن كل أحد، قال أحمد:" ابن جريج كان لا يبالي من أين يأخذ"[1].

١٤. صالح بن عبد الله بن أبي فروة، قال أبو جعفر الطبري:" وصالح بن أبي فروة ليس بمعروف في أهل النقل"[2].

انفرد بالرواية عن صالح الزهريُّ، وأخرج حديثه ابن ماجة في سننه، عنه قال: حدثني صالح بن عبد الله بن أبي فروة أنَّ عامر بن سعد أخبره قال: سمعت أبان بن عثمان يقول: قال عثمان: سمعت رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ يقول:" أرأيت لو كان بفناء أحدكم نهر يجري، يغتسل فيه كلَّ يوم خمس مرات، ما كان يبقى من درنه؟" قال: لا شيء! قال:" فإن الصلاة تذهب الذنوب كما يذهب الماء الدرن"[3]، والحديث مشهور من حديث أبي هريرة[4]، ومن حديث جابر[5].

وصالح قد وثقه غير واحد، قال ابن معين:" إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وعبد الحكيم بن أبي فروة، وعبد الأعلى بن عبد الله بن أبي فروة، وصالح بن عبد الله بن أبي فروة، كلهم ثقات إلا إسحاق"، ونحوه قال الدارقطني:" إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة متروك، له ثلاثة إخوة ثقات"، وذكره ابن حبان في «ثقاته».

---

1. ابن رجب، شرح علل الترمذي (٥٣٩/١) .

2. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (٣٣٩/٦)، وعزاه إلى تهذيب الآثار، وليس في المطبوع منه؛ فلعله فيما فقد منه، وعن مغلطاي نقله ابن حجر، تهذيب التهذيب (١٩٧/٢) .

3. ابن ماجة، السنن/ كتاب: إقامة الصلاة، باب: ما جاء في أن الصلاة كفارة، حديث (١٣٩٧)، وأحمد، المسند (٧١/١) .

4. وعنه أخرجه الشيخان: البخاري، الجامع الصحيح/ كتاب: مواقيت الصلاة، باب: الصلوات الخمس كفارة، حديث (٥٢٨)، ومسلم، الصحيح/ كتاب: المساجد، باب: المشي إلى الصلاة تمحى به الخطايا وترفع به الدرجات، حديث (٦٦٧) .

5. وبه انفرد مسلم، الصحيح/ كتاب: المساجد، باب: المشي إلى الصلاة تمحى به الخطايا وترفع به الدرجات، حديث (٦٦٨) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولفظ الإمام الطبري فيه مثل لفظه في جعفر بن محمد الزبيري: (ليس بمعروف في أهل النقل)، وسبقت البيان إلى أنَّ مراد الإمام: جهالة الحال، وهو ــ لا شكَّ ــ غير معروف بكثرة حديث، أو مزيد حفظ، أو مزية بالطلب، وليس له في كتب السنة إلا هذا الحديث، فهل أداء حديث واحد ــ ولو على وجهه ــ كافٍ ليخرجه من حيز الجهالة إلى الوصف بالضبط والقبول؟!

ثمَّ لا يخفى أنَّ الأئمة قد يسألون عن ضعيفين، أحدهما أخف ضعفاً من الآخر، فيجيب الإمام بتوثيق ذلك الأخف، والمقصود هو توثيقه بالنسبة إلى شديد الضعف، قال الحافظ ابن حجر بعد التنبيه على ذلك:" وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة أهل الجرح والتعديل ممَّن وثق رجلاً في وقت، وجرحه في وقت آخر"[1].

وقد يكون هذا ما حصل مع الإمامين ابن معين والدارقطني، حيث سئلا عن إسحاق بن أبي فروة، وهو شديد الضعف متروك، متهم في دينه، وفي حديث رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ[2]، فأجابوا عنه مقروناً مع من هو أوثق منه، ولمزيد بيان:

ــ فعبد الأعلى بن أبي فروة، لم يذكره أحد بتوثيق، إلا بالطريقة السابقة في صالح، وليس له في الكتب إلا حديث واحد، أخرجه أبو داود في المراسيل، في النهي عن التفريق بين الوالد وولده[3].

ــ أما عبد الحكيم بن أبي فروة فلما سئل عنه الدارقطني مستقلاً عن غيره قال:" شيخ مقلٌّ مدني، يعتبر به إذا حدث عن غير الواقدي"[1]، وهذا دليل على أنه لا

---

1. ابن حجر، لسان الميزان (٢٤/١) .

2. ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (١٢٣/١) .

3. أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، المراسيل، دار القلم، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م، تحقيق: عبد العزيز عز الدين السيروان، (٢٤٣) باب: الأدب، وهو حديثه عن المطلب بن عبد الله بن حنطب قال: سمعت أن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال:" لا يفرق بين الرجل وبين والده" .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يقول بتعديله مطلقاً، وإنما وثقه هناك حين قرنه بإسحاق أخيه، وعليه فقول الإمام الطبري هو الصواب، والله أعلم[٢].

١٥. طاووس بن كيسان اليماني، قال الإمام ابن جرير:" ذكر عن علي بن المديني أنه قال: قال يحيى بن سعيد: قال سفيان بن سعيد: كان طاوس يتشيع"[٣].

وهو سند كلٌ من ترجم لطاوس وذكره بالتشيع[٤]، وهو مسلسل بالأعلام، ولم يُذكر طاوس بما يدلُ على تشيعه، فإن كان الأمر كما قال الثوري ــ وهو إمام مصدَّق ــ فهو تشيع يسير لا يضرُ، ليس فيه طعن أو تنقص من الصحابة.

١٦. عباد بن يعقوب، قال الإمام ابن جرير سمعتُ عباداً يقول: من لم يتبرأ في صلاته كل يوم من أعداء آل محمد حشر معهم"[٥].

وعباد معروف بالتشيع مشهور به، وقال صالح بن محمد:" كان يشتم عثمان"، وقال ابن حبان:" وكان رافضياً داعية إلى الرفض، ومع ذلك يروي المناكير عن أقوام مشاهير، فاستحق الترك"، وقال ابن عدي:" سمعت عبدان يذكره عن أبي بكر بن أبي شيبة ــ أو هناد بن أبي السري ــ أنهما ــ أو أحدهما ــ فسَّقه، ونسبه إلى أنه يشتم السلف! قال ابن عدي: وعباد بن يعقوب معروف في أهل الكوفة، وفيه غلو فيما فيه من التشيع، وروى أحاديث أنكرت عليه في فضائل أهل البيت، وفي مثالب غيرهم"، وكان ابن خزيمة يقول:" حدثنا الثقة في روايته، المتهم في دينه عباد بن يعقوب".

---

[1]. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر (ت ٣٨٥هـ)، سؤالات البرقاني الدارقطنيَّ، مكتبة خانه جميلي، باكستان، ط١، ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م، تحقيق: د. عبد الرحيم القشقري، (٤٦) ترجمة (٣١١) .

[2]. تنظر ترجمة صالح بن عبد الله: ابن معين، التاريخ/ رواية الدوري (٢٢٧/٣)، ومسلم، المنفردات والوحدان (٨١) ترجمة (٢٦٢)، وابن حبان، الثقات (٤٦٢/٦)، والدارقطني، سؤالات السلمي للدارقطنيَّ (٥٥) ترجمة (٧٧) .

[3]. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٣٦) .

[4]. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (٤٣/٥)، ومغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (٥٤/٧) .

[5]. الذهبي، ميزان الاعتدال (٣٧٩/٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولكن ليس بصواب ما قاله ابن حبان:" أنه استحق الترك"، بل لو قلتَ: إن أحداً لم يترك عباداً كان أقرب إلى الصواب، فقد روى له الإمام البخاري في «الجامع الصحيح»، ووثقه أبو حاتم، فقال:" شيخ ثقة"، وقال الدارقطني:" شيعي صدوق"، وقال إبراهيم بن أبي بكر بن أبي شيبة:" لولا رجلان من الشيعة ما صح لهم حديث: عباد بن يعقوب، وإبراهيم بن محمد بن ميمون"، فما قاله ابن حبان فيه ما فيه! ولصدق عباد ــ رغم بدعته ــ لم يذكره الإمام ابن جرير إلا ببدعته، دون التعرض لضبطه[1].

١٧. عباس بن محمد بن حاتم أبو الفضل الدوري، قال أبو جعفر الطبري:" رأيت عباس بن محمد الدوري منتبذاً والحيطان تضربه!"[2].

وليس فيه ما يسقط عدالته؛ ذلكم أنَّ عباس الدوري كان على مذهب أهل الكوفة في إباحة النبيذ، أما الفسق الناقض للعدالة فهو ما كان عن غير تأويل، والفسق المأول ليس مما ينقضها[3]، قال أبو حاتم الرازي:" جاريت أحمد بن حنبل من شَرَبَ النبيذ من محدثي الكوفة، وسميت له عدداً منهم، فقال: هذه زلات لهم ولا تسقط بزلاتهم عدالتهم"[4]، وكان عدد من كبار محدثي الكوفة يشربون النبيذ، قال ابن معين:" وكيع وابن نمير كانوا يشربون النبيذ... وقال: شريك وسفيان ووكيع وكل من رخص فيه كلهم يكرهون المعتَّق"[5]، لأجل ذلك

---

1. ينظر: ابن حبان، المجروحين (١٦٣/٢) ترجمة (٧٩٤)، وابن عدي، الكامل (٥٥٩/٥)، والدارقطني، سؤالات الحاكم الدارقطنيّ (٢٥٣) ترجمة (٤٢٥)، والخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (١٣١)، والذهبي، ميزان الاعتدال (٣٧٩/٢)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٢٨٥/٢)، لكن قد نقل الخطيب في الكفاية ــ أيضاً ــ أن الإمام ابن خزيمة ترك الحديث عن عباد في آخره .

2. الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (٣١/١٤) .

3. الأعظمي، دراسات في الجرح والتعديل (١٤١) .

4. ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (٣١٦) .

5. ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، من كلام يحيى بن معين في الرجال/ رواية أبي خالد الدقاق، دار الفاروق، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ ــ ٢٠٠٨م، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، (٦٨ــ٦٩) ترجمة (٢٠٤ــ٢٠٥) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لم يجرح ابن معين من اتهم بشرب النبيذ؛ فلما رُويَ له أن بعضهم رأى بريدة ابن سفيان يشرب الخمر في طريق الري، قال:" وقد روى محمد بن إسحاق عن بريدة هذا، وأهل المدينة ومكة يسمون النبيذ خمراً، والذي عندنا أنه رأي بريدة يشرب النبيذ في طريق الري، فقال: رأيته يشرب خمراً!"[1]، وقال:" وأنا أقف عنده؛ لا أقول لمن شرب: شربتَ مالا يحل لك، وقد شرب النبيذ قوم صالحون"[2]، وقيل لشريك:" بلغنا أنَّ سفيان ترك شرب النبيذ! فقال: أنا رأيته يشرب في بيت خير أهل الكوفة في زمانه: مالك بن مغول!"[3]، ولذلك قال وكيع:" إذا رأيت الكوفي يشرب النبيذ فلا تتهمه"[4].

وكان طلبة الحديث يدخلون على عباس الدوري ليحدثهم فيرون قنينة النبيذ ممتلئة تحت سريره، أما في الحديث فالدوري ثقة إمام حجة، وكان ابن معين يخصه بالحديث دون الناس، وقال النسائي:" ثقة"، وقال الخليلي:" متفق عليه"، أي: متفق على صحة حديثه، فالشيخان لم يرويا له شيئاً[5].

١٨. عبد الرحيم بن واقد، قال الإمام الطبري في حديث رواه عبد الرحيم ابن واقد عن الفرات بن السائب عن ميمون بن مهران عن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ قال: ليس شيء إلا وله سبب، وليس كل أحد يفطن له... ثم ذكر خبراً في أبي جاد... وقال: عبد الرحيم مجهول، غير معروف بالنقل، غير جائز الاحتجاج بما يرويه"[6].

---

1. الحاكم، معرفة علوم الحديث (٧٢) النوع العشرون: معرفة فقه الحديث .

2. ابن معين، التاريخ/ رواية الدوري (٢٠٤/٤) .

3. ابن عدي، الكامل (١٥/٥) .

4. ابن حجر، تهذيب التهذيب (١٤١/١) .

5. تنظر ترجمته: الخليلي، الإرشاد (١٩٠)، والخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (٣٠/١٤)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (٥٢٢/١٢)، ومغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (٢١٤/٧)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٢٩٤/٢) .

6. ابن حجر، لسان الميزان (٣٤٥/٤)، ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٣٧/١٢) تعليل الإمام الطبري لهذا الخبر، لكنه اقتصر على قوله:"مجهول غير معروف عند أهل النقل" .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إن كان عبد الرحيم بن واقد هو الخراساني، فقد قال فيه الخطيب:" وفي حديثه غرائب ومناكير؛ لأنها عن الضعفاء والمجاهيل"، لكنَّ ابن حبان ذكره في ثقاته، وقال:" شيخ يروي عن عدي بن الفضل، روى عنه الحارث بن أبي أسامة"[1].

أما الحافظ ابن حجر فقد فرَّق بين عبد الرحيم بن واقد الراوي عن الفرات، وعبد الرحيم بن واقد الخراساني، فقال بعد روايته لحديث أبي جاد:" والظاهر أنه غير الخراساني"[2]، وعمل الخطيب البغدادي يدل على أنه غيره؛ فإنه أخرج حديث عبد الرحيم عن الفرات في (أبي جاد) في ترجمة مفتاح بن خلف[3]، ولم يخرجه في ترجمة عبد الرحيم بن واقد الخراساني، ولم يذكرْ من الآخذين عنه الراوي عنه حديث (أبي جاد)، وهو الحسن بن يزيد، وكذا ابن الجوزي جعل الحمل في هذا الحديث على الفرات بن السائب، وقال:" وفيه مجاهيل، قال يحيى: والفرات بن السائب ليس بشيء، قال البخاري والدار قطني: متروك"[4]، وهذا يدل على أن المجاهيل الذين رووا هذا الحديث، هم غير الفرات المعروف بضعفه.

والأمر يهون؛ إذ الكلام دائر بين ضعيف منكر الحديث ومجهول، وإن كان الترجيح بينهما ليس يسيراً، إذ هما من طبقة واحدة، ثمَّ إنني لم أستطع أن أحدد بلد الراوي عن عبد الرحيم حديثه في (أبي جاد)، وهو الحسن بن يزيد بن معاوية الحنظلي، مع أن معظم من نسب تلك النسبة سكن خراسان وما حولها، وفي كلام الخطيب ما يدلُّ إلى أنه ليس من أهل العراق، قال الخطيب:" سكن سرَّ من رأى، وحدث بها"[5]، لكن بالنظر إلى الراوي عن الحسن بن يزيد حديثه

---

1. ينظر: ابن حبان، الثقات (٤١٣/٨)، والخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (٣٧٠/١٢) .
2. ابن حجر، لسان الميزان (٣٤٥/٤) .
3. الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (٣٦٤/١٥) .
4. ابن الجوزي، الموضوعات (١٦٧/٤) حديث (١٧٤٩) .
5. الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (٤٩٧/٨) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ذاك، وهو أحمد بن صالح الكرابيسي، نجد أنه من بَلْخ، وهي من أجلِّ مدن خراسان[1]، وهي قرينة ترجح أنَّ عبد الرحيم هذا، هو نفسه الشيخ الخراساني، وهذا ما ذهب إليه شيخ الإسلام حين قال:" وعبد الرحيم بن واقد لا يحتج به باتفاق أهل العلم"[2].

فإن كان الأمر كذلك فعبد الرحيم بن واقد الخراساني قد روى عنه: محمد ابن الجهم السِّمَّري، والحارث بن أبي أسامة، وأكثر عنه في مسنده، وبشر بن موسى[3]، والحسن بن يزيد، وبحسب ما سبق بيانه في معنى قول الإمام الطبري:" غير معروف بالنقل"، فقد حكم بجهالته حيث لم تعرف عدالته، وليس مشهوراً بمزيد طلب أو عناية بالحديث، ولولا رواية الحارث عنه في مسنده ما كان يعرف، بله ما كاد يذكر.

وقد يخالف الإمام الطبري حين حمل الضعف في حديث (أبي جاد) على عبد الرحيم بن واقد، والصواب أن يكون الحمل فيه على الفرات بن السائب، لا على عبد الرحيم، إذ الأول أشد ضعفاً، قال ابن معين:" ليس حديثه بشيء"، وقال أحمد:" الفرات بن السائب قريب من محمد بن زياد الطحان في ميمون، يتهم بما يتهم ذاك"، يعني: الوضع في الحديث، وقال البخاري:" تركوه، منكر الحديث"، وقال ابن حبان:" ممن يروي الموضوعات عن الأثبات"، وقال ابن عدي:" أحاديثه خاصة عن ميمون ابن مهران مناكير"[4].

---

1. ياقوت الحموي، معجم البلدان (٤٧٩/١) .

2. ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٣٧/١٢)، ووقع في المطبوع من المجموع: عبد الرحمن بن واقد، وهو خطأ ظاهر .

3. الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (٣٧٠/١٢) .

4. ينظر: ابن معين، التاريخ/ رواية الدوري (٤٢١/٤)، والبخاري، التاريخ الكبير (٢٠/٧)، والعقيلي، الضعفاء (١١٤٤/٣) ترجمة (١٥١٧)، وابن حبان، المجروحين (٢٠٨/٢) ترجمة (٨٦٣)، وابن عدي، الكامل (١٣٦/٧) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٩. عبد الله بن أبي نجيح، قال الإمام الطبري:" ذكر عن علي بن المديني أنه سمع يحيى بن سعيد يقول: كان ابن أبى نجيح معتزلياً، قال يحيى: قال أيوب: أيَّ رجل أفسدوا"[١].

وقد سبق بيان سبب تمريض ابن جرير لصيغة الأداء، وقد اتهم ابن أبي نجيح بالقدر، قال ابن سعد:" وكان ثقة كثير الحديث، ويذكرون أنه كان يقول بالقدر"، وقال ابن المديني ــ وسئل عنه ــ:" أما الحديث فهو فيه ثقة، وأما الرأي فكان قدرياً معتزلياً"، وقال ابن معين:" ابن أبي نجيح ثقة، وكان يرمى بالقدر"، وقال أحمد:" ابن أبى نجيح كان يرى القدر، أفسدوه بآخرة، وكان جالس عمرو بن عبيد فأفسدوه"، وقال مرة:" أصحاب ابن أبي نجيح قدرية عامتهم، ولكن ليسوا هم أصحاب كلام"، وقال العجلي:" ويقال: إنه كان يرى القدر، ويقال: إن عمرو بن عبيد أفسده"، وكان ابن أبي نجيح من الدعاة إلى مقالته، ويزعم أنه مذهب الحسن[٢].

٢٠. عبد الله بن يسار أبو همام الكوفي، قال ابن جرير:" هو شيخ مجهول، وقد سماه غيرُ يعلى بن عطاء: عبدَ الله بن نافع"، قال الحافظ ابن حجر: وكذا قال هشيم عن يعلى بن عطاء"[٣].

والحديث المروي بهذا السند هو حديث علي ــ رضي الله عنه ــ عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال:" من عاد مريضاً مشى في خرفة الجنة"، رواه عن علي: عبد الرحمن بن أبي ليلى[٤]، ورجل من الأنصار[١]، وعبد الله بن يسار، أو: ابن نافع.

---

1. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٥٠) .

2. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (٤٤/٨)، وابن المديني، سؤالات ابن أبي شيبة (٤٣) ترجمة (١٠٠)، وابن معين، التاريخ/ رواية الدوري (٧٣/٣)، وابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير (٢٣٨/٣) فقرة (٧٧٥)، والعقيلي، الضعفاء (٧٢١/٢ــ٧٢٣) ترجمة (٩٠٥)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢٥٢/٥) .

3. ابن حجر، تهذيب التهذيب (٤٦٠/٢) .

4. أخرجه من حديث الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي: النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد ابن شعيب (ت ٣٠٣هـ)، السنن الكبرى/ كتاب: الطب، باب: ثواب من عاد مريضاً، دار الكتب

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والحكم بن عتيبة هو الذي عبر عنه الإمام ابن جرير بقوله:" غير يعلى بن عطاء"؛ أي: سماه الحكم بن عتيبة: عبد الله بن نافع، فقد روى الحديثَ غيرُ واحد من طريق شعبة عن الحكم عن عبد الله بن نافع عن علي[٢]، واختلف عن شعبة بين رفعه ووقفه، وتابع شعبة عن الحكم: أبو مريم عبد الغفار بن القاسم، ومنصور بن المعتمر[٣]، فجعلاه: عبد الله بن نافع.

وفي رواية يعلى بن عطاء خلف عنه، فرواه هشيم عن يعلى بن عطاء عن عبد الله بن نافع عن علي موقوفاً، وقيل: عن يعلى بن عطاء عن عبد الله بن يسار عن علي مرفوعاً، هكذا رواه حماد بن سلمة[٤]، والراجح رواية حماد بن سلمة عن يعلى؛ ذلكم أنه أحفظ لحديث يعلى من هشيم، فقد سمع هشيم من يعلى وهو صغير، قال ابن معين:" قد سمع هشيم من يعلى بن عطاء وكان صغيراً

==العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م، تحقيق: د. عبد الغفار البنداري وسيد كسروي، حديث (٧٤٩٤)، وأبو داود، السنن/ كتاب: الجنائز، باب: في فضل العيادة على وضوء، حديث (٣٠٩٩)، وابن ماجة، السنن/ كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في ثواب من عاد مريضا، حديث (١٤٤٢)، وأحمد، المسند (٨١/١)، والحاكم، المستدرك/ كتاب: الجنائز، حديث (١٢٩٣)، وقال: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه لخلاف على الحكم ـ يعني: ابن عتيبة ـ فيه، وفي الباب: عن أبي موسى، والبراء، وأبي هريرة، وأنس، وجابر، وثوبان، قلت: وأخرج مسلم حديث ثوبان، وفيه:" قيل: يا رسول الله! وما خرفة الجنة؟ قال: جناها"، مسلم، الصحيح/ كتاب: البر والصلة والآداب، باب: فضل عيادة المريض، حديث (٢٥٦٨) .

[1]. أحمد، المسند (١٣٨/١) .

[2]. هكذا أخرجه: أبو داود، السنن/ كتاب: الجنائز، باب: في فضل العيادة على وضوء، حديث (٣٠٩٨)، وأحمد، المسند (١٢٠/١)، والبيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)، السنن الكبرى، كتاب: الجنائز، باب: فضل العيادة، مكتبة الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، حديث (٦٣٧٧)، وفي شعب الإيمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ، تحقيق: محمد السعيد زغلول، (٥٣١/٦) حديث (٩١٧٢) .

[3]. تنظر رواية منصور عن الحكم عند: أبي داود، السنن/ كتاب: الجنائز، باب: في فضل العيادة على وضوء، حديث (٣١٠٠)، ورواية أبي مريم أشار إليها الدارقطني، العلل (٢٦٩/٣) .

[4]. ينظر: علل الدارقطني (٢٦٩/٣ ـ ٢٧٠)، وأخرج الإمام أحمد في مسنده (٩٧/١) رواية حماد بن سلمة عن يعلى بن عطاء عن عبد الله بن يسار عن علي مرفوعاً .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جداً"[1]، ويؤيده قول الإمام أحمد:" قال هشيم: فارقنا يعلى بنَ عطاء سنة عشرين ومائة"، والخبر وإن كان منقطعاً[2]، فهو يدل على قدم سماع هشيم من يعلى، فإن كان هشيم قد ولد سنة خمس ــ أو أربع ــ ومائة، وكانت وفاة يعلى سنة عشرين، فيكون هشيم قد سمع منه وهو ابن خمسة عشر، أو ستة عشر، والإمام أحمد قد أعمل هذه العلة؛ فأعلَّ أخباراً رواها هشيم عن يعلى، أعلها بعدم السماع، وهذا يدل على صحة هذه القالة عنده[3]، وهو نفسه ــ رحمه الله ــ قدَّمَ رواية حماد بن سلمة في هذا الحديث على رواية هشيم، فقال:" حدثنا هشيم قال: أخبرنا يعلي بن عطاء عن عبد الله بن نافع، قال أحمد: إنما هو عبد الله بن يسار أبو همام، ولكن هشيم كذا قال"[4].

وإذا انحصر الخلاف في تسميته بين الحكم بن عتيبة ويعلى بن عطاء ، فإما أن يكون له تسميتان: عبد الله بن نافع، وعبد الله بن يسار، وبهذا يتعدد الرواة عنه، وتنتفي عنه صفة جهالة العين، لكنه بعيد؛ فالأول: عبد الله بن نافع هو أبو جعفر مولى بني هاشم[5]، والثاني: عبد الله بن يسار أبو همام الكوفي، أو أن تقدم رواية أحدهما ــ الحكم أو يعلى ــ على الأخرى، فإن كان كذلك فتقدم

---

1. ابن معين، التاريخ/ رواية الدوري (٣٨٦/٤) .

2. ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (١١٤/٣)، سئل أحمد عن خبر هشيم هذا:" سمعته من هشيم؟ قال: لا، بلغني عنه".

3. ينظر: ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (٢٥٦/٢)، قال الإمام أحمد في حديث هشيم عن يعلى بن عطاء عن عبد الله بن سفيان الثقفي عن أبيه: أن رجلاً قال: يا رسول الله... وقال هشيم: قلت يا رسول الله! مرني بأمر الإسلام؛ أمراً لا أسأل عنه أحداً بعدك... قال أحمد: لم يسمعه هشيم من يعلى بن عطاء"، وفي (٢٦٨/٢) قال أحمد:" لم يسمع هشيم هذه الكلمة من يعلى بن عطاء في حديث جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه: أن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ صلى بهم الغداة فانحرف".

4. المرجع السابق (٢٤٧/٢) .

5. وقع في رواية أبي داود في السنن:"... منصور عن الحكم عن أبي جعفر عبد الله بن نافع، قال: وكان نافع غلام الحسن بن علي"، أبو داود/ كتاب: الجنائز، باب: في فضل العيادة على وضوء، حديث (٣١٠٠) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رواية الحكم حيث لم يقع فيها اختلاف، ورواها عنه كبار أصحابه على وجه واحد، ثمَّ يقدم الحكم ــ أيضاً ــ لمزيد حفظه، وشده إتقانه[1].

أما يعلى بن عطاء فليس في مرتبة الحكم، قال ابن المديني:" يعلى بن عطاء له أحاديث لم يروها غيره، ورجال لم يرو عنهم غيره، منهم وكيع بن عدس، وأهل الحجاز لا يعرفونه، وإنما روى عنه قوم بواسط"، وفي كلام ابن المديني ما يشير إلى عدم رواية أهل الحجاز عنه، وفي عدم رواية أهل بلد عن بلديِّهم ما فيه! فهم أعلم بأهل الحفظ والإتقان فيهم، وقال أبو حاتم:" صالح الحديث"[2].

فقول الإمام ابن جرير في عبد الله بن يسار: مجهول، صحيح، فإنه لم يرو عنه إلا يعلى بن عطاء، وله حديث واحد عند الستة أخرجه الإمام أبو داود عن يعلى بن عطاء عنه أن أبا عبد الرحمن الفهري ــ وهو صحابي ــ قال:" شهدت مع رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ حنيناً، فسرنا في يوم قائظ شديد الحر... الحديث[3]

٢١. عراك بن خالد بن يزيد المُرِّي، قال أبو جعفر الطبري:" والذي حكى أنَّ ابن عامر قرأ على المغيرة بن أبي شهاب، وأن المغيرة قرأ على عثمان، رجل مجهول لا يعرف بالنقل ولا بالقرآن، يقال له: عراك بن خالد المري، ذكر ذلك عنه هشام بن عمار وخالد"[4].

والسند الذي أعله الإمام ابن جرير ساقه ابن مجاهد في كتابه «السبعة في القراءات»، وعنه الذهبي في «معرفة القراء»، من طريق هشام بن عمار: حدثنا

---

1. ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (٤٦٦/١) .

2. ينظر: الجرح والتعديل (٣٦٨/٩)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٤٥٠/٤) .

3. أبو داود، السنن/ كتاب: الأدب، باب: في الرجل ينادي الرجل فيقول لبيك، حديث (٥٢٣٣) .

4. تهذيب التهذيب (٨٨/٣)، ولم أعرف من هو خالد المعطوف على هشام بن عمار .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عراك بن خالد حدثنا يحيى بن الحارث قال: قرأت على ابن عامر، وقرأ علـى المغيرة بن أبي شهاب، وقرأ المغيرة على عثمان ــ رضي الله عنه ــ"[1].

لكنْ قد روى عن عراك بن خالد: أحمد بن عبد الرحمن بن بكار الدمشقي، وأبو الفضل الربيع بن ثعلب المقرئ، وقرأ عليه القرآن، وعبد الله بن أحمد بـن بشير بن ذكوان المقرئ، ومحمد بن ذكوان الدمشقي، ومحمد بن وهب بن عطية السلمي، ومروان بن محمد الطاطري، وموسى بن عامر المري، وهـشام بـن عمار، وقرأ عليه القرآن، وقبلَ عراكاً غيرُ واحد، ولم يـسقطوا حديثـه، قـال عثمان الدارمي عن دحيم:" ما كان به بأس"، وقال الدارقطني:" لا بـأس بـه"، وذكره ابن حبان في الثقات وقال:" ربما أغرب وخالف"، وقال الذهبي:" معروف حسن الحديث"، وقال مرة:" صدوق"، وقال أبو علي أحمد بن محمد بـن أحمـد الأصبهاني المقرئ:" عراك بن خالد من المشهورين عند أهل الـشام بـالقراءة، والأخذ عن يحيى بن الحارث، وعن أبيه خالد، وعن غيره، بالضبط عنهم".

لكنَّ أبا حاتم قال:" عراك منكر الحديث"، وقال مرة:" مضطرب الحـديث، ليس بالقوي"، وقال أبو زرعة:" ونـفر متقاربون: صدقة بن يزيد، وصدقة بـن المنـتصر، وصدقة بن عبد الله، وعراك بن خالد، وذكر غيرهم"، يعنـي أنهـم متقاربون في الضعف؛ وبعض هؤلاء ضعيف جداً، وهذا يعني عدم الاحتجـاج بمنقوله، بل هو في أدنى درجات القبول والتوثيق، وتعليل ابن أبي حاتم لروايـة عراك بألفاظ شديدة، مراده ــ والله أعلم ــ نكارته فـي الحديث دون القـراءة، وهذا واضح في قوله: منكر الحديث، أو: مضطرب الحديث.

أما الإمام الطبري فلم يخالف عادته في مثل عراك، فحكم بجهالـة حالـه، وأنه لا يعرف بالنقل ولا بالقرآن؛ فهو ليس مشهوراً بالطلب، ولا يعـرف فـي أوساط المحدثين، ولم يُروَ له عند الجماعة شيئاً، سوى ما كان من روايـة أبـي

---

[1]. ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي (ت ٣٢٤هـ)، السبعة في القراءات، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٤٠٠هـ، تحقيق: د. شوقي ضيف، (٨٥)، والذهبي، معرفة القراء الكبار (٨٣/١).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

داود له في الرد على أهل القدر، حديثه عن إبراهيم بن أبي عبلة عن محمد بن عجلان عن أبيه عن زيد بن ثابت:" من كانت الدنيا نيته يجعل الله فقره بين عينيه ويشتت الله عليه ضيعته.... الحديث[1]، وهو مشهور من حديث شعبة عن عمر بن سليمان عن عبد الرحمن بن أبان بن عثمان عن أبيه عن زيد بن ثابت[2]، فهو من أوهام عراك حين بدل إسناداً بآخر[3].

٢٢. لِمَازة[4] بن زبَّار الأزديُّ أبو لبيد البصري، أخرج الطبري من طريق عبد الله بن المبارك عن جرير بن حازم حدثني الزبير بن خريت قال: قلت له: لِمَ تسب علياً؟! قال: ألا أسب رجلاً قتل منا خمسمائة وألفين والشمس ها هنا!"[5].

وثقه ابن سعد، وقال:" وكان ثقة، وله أحاديث"، وقال أحمد:" كان أبو لبيد صالح الحديث"، وأثنى عليه ثناء حسناً، لكنه كان يسب علياً ــ رضي الله عنه ــ، قال وهب بن جرير:" حدثنا أبي عن أبي لبيد، وكان شتَّاماً! فقال وهب لأبيه جرير: من كان يشتم؟ قال: نراه عليَّ بن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ"، وقال مطر بن حُمران:" كنا عند أبي لبيد، فقيل له: أتحب علياً؟ فقال: أحب علياً وقد

---

1. أخرجه: الطبراني، الأوسط (٢٠١/٧) حديث (٧٢٧١) .

2. هكذا أخرجه: ابن ماجة، السنن/ كتاب: الزهد، باب: الهم بالدنيا، حديث (٤١٠٥)، وأحمد، المسند (١٨٣/٥)، وابن حبان، الصحيح (٤٥٤/٢) حديث (٦٨٠)، والطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠هـ)، المعجم الكبير، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط٢، ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٣م، تحقيق: حمدي السلفي، (١٤٣/٥) حديث (٤٨٩١)، والبيهقي، شعب الإيمان، الثامن عشر من شعب الإيمان: باب في نشر العلم وألا يمنعه أهله... (٢٧٣/٢) حديث (١٧٣٦)، وكرره في (٢٨٨/٧) حديث (١٠٣٣٨) .

3. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٥٣/٧)، وعلل الحديث (٥١٠/١) فقرة (٦٤٠)، وابن حبان، الثقات (٥٢٥/٨)، والدارقطني، سؤالات البرقاني الدارقطنيَّ (٥٦) ترجمة (٤١١)، وابن عساكر، تاريخ دمشق (١٦٦/٤٠)، والمزي، تهذيب الكمال (١٤٩/٥)، والذهبي، ميزان الاعتدال (٦٣/٣)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٨٨/٣) .

4. بضم اللام أو كسرها، وتخفيف الميم .

5. ابن حجر، تهذيب التهذيب (٤٨٠/٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قتل من قومي في غداة واحدة ستة آلاف!" ، وقال ابن ماكولا:" كان منحرفاً عن علي"[1].

٢٣. محمد بن زياد اليشكري الكوفي، أو: الجزري الطحان، الأعور الفأفاء، ذكر الإمام الطبري حديثاً رواه من طريق محمد بن زياد الجزري عن فرات بن أبي الفرات عن معاوية بن قُرَّة عن أبيه قال: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ:" تعلَّموا أبا جاد وتفسيرها، ويل لعالم جهل تفسير أبي جاد!"، قالوا: يا رسول الله! وما تفسيرها؟ قال:" أما الألف فآلاء الله، وحرف من أسمائه، وأما الباء فبهاء الله... وذكر تمام الحديث من هذا الجنس، ثمَّ قال أبو جعفر:" محمد بن زياد الجزري الذي حدث حديث معاوية بن قرة عن فرات غير موثوق بنقله"[2].

بل كذاب أشر، ذكر له ابن معين حديث ابن عباس:" كبرت الملائكة على آدم أربعاً"، ثم قال:" وكان كذاباً خبيثاً"، وقال مرة:" كان ببغداد قوم يضعون الحديث كذابون" وذكره منهم، وقال الإمام أحمد:" كان أعور كذاباً خبيثاً يضع الأحاديث"، وقال الفلاس:" كان كذاباً متروك الحديث"، وقال البخاري:" متروك الحديث"، وقال ــ أيضاً ــ:" قال لي عمرو بن زرارة: كان محمد بن زياد يتهم بوضع الحديث".

ونقل ابن عدي بإسناده عن أبي يوسف الصيدلاني قوله:" قدم محمد بن زياد الرقة بعد موت ميمون بن مهران"، أي: لم يلقه مع أنه كان يصرح بالتحديث عنه، ولذلك قال أحمد:" ما كان أجرأه يقول: حدثنا ميمون بن مهران"، وقال ابن المديني:" كان كذاباً خبيثاً؛ يحمل على ميمون بن مهران!"، وقال أبو حاتم:" متروك الحديث"، وقال أبو زرعة:" كان يكذب"، وقال ابن عدي:" ولمحمد بن

---

1. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (٢١٢/٩)، والعقيلي، الضعفاء (١١٨٩/٤ــ١١٩٠) ترجمة (١٥٧٤)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢٤٨/٧)، وابن ماكولا، الإكمال (١٧٤/٤)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٤٨٠/٣) .

2. ابن تيمية، مجموع الفتاوى ٣٧/١٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

زياد هذا غير ما ذكرت من الحديث، وهو بيِّنُ الأمر في الضعفاء، يروي عن ميمون بن مهران أحاديث مناكير لا يرويها غيره، لا يتابعه أحد من الثقات عليها"، وقال ابن حبان:" كان ممن يضع الحديث على الثقات"، ورماه بالكذب ــ أيضاً ــ: الجوزجاني، والنسائي، والدارقطني، والحاكم، وغيرهم .

وانفرد الترمذي من الستة فأخرج له حديثاً في فضائل عثمان، من طريقه عن محمد بن عجلان عن أبي الزبير عن جابر قال: أتي رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ بجنازة رجل يصلي عليه، فلم يصل عليه، فقيل: يا رسول الله! ما رأيناك تركت الصلاة على أحد قبل هذا؟ قال:" إنه كان يبغض عثمان فأبغضه الله!"، قال أبو عيسى:" هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ومحمد بن زياد صاحب ميمون بن مهران ضعيف في الحديث جداً"[1].

٢٤. محمد بن السائب الكلبي، سبق الحديث عنه باستفاضة[2].

٢٥. محمد بن سعيد المصلوب، سبق بيان حاله، وأنه ركن للكذب[3].

٢٦. محمد بن مروان السدي الصغير،وقال أبو جعفر الطبري:" والسدي ممن لا يحتج بحديثه"[4].

والسدي هذا قال فيه جرير بن عبد الحميد:" كذاب"، وقال عبد الله بن نمير:" كذاب"، وقال ابن معين:" ليس بثقة"، وقال ابن المديني:" ذاهب"، وقال

---

1. ينظر: ابن معين، التاريخ/ رواية الدوري (٣٩٢/٤)، وابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (٢٩٧/٣)، والبخاري، التاريخ الكبير (٨٦/١)، والترمذي، الجامع/ أبواب المناقب، باب (٦٥)، حديث (٣٧٠٩)، والعقيلي، الضعفاء (١٢٢٧/٤) ترجمة (١٦٢٥)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣٤٤/٧ــ٣٤٥)، وابن حبان، المجروحين (٢٥٩/٢) ترجمة (٩٢٣)، وابن عدي، الكامل (٢٩٧/٧ــ٣٠١)، والدارقطني، الضعفاء والمتروكين (١٥١) ترجمة (٤٦٧)، والخطيب البغدادي، تاريخ مدينة لسلام (١٩٦/٣ــ١٩٩)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٥٦٥/٣) .

2. ينظر (ص٤٩ــ٥٠) .

3. ينظر (ص١٩٧) .

4. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (٣٣٣/١٠)، ولم أجده في المطبوع من «تهذيب الآثار»، ونقله ابن حجر، تهذيب التهذيب (٦٩٢/٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

البخاري:" سكتوا عنه"، وزاد في الضعفاء الصغير قوله:" لا يكتب حديثه البتة"، وقال صالح بن محمد المعروف بجزرة:" وكان يضع"، وقال أبو حاتم:" ذاهب الحديث، متروك الحديث، لا يكتب حديثه البتة"، وقال النسائي:" متروك الحديث"، وقال ابن حبان:" كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة الاعتبار، ولا الاحتجاج به بحال من الأحوال"، وقال ابن عدي:" وعامة ما يرويه غير محفوظ، والضعف على رواياته بيِّنٌ!"[1].

٢٧. يزيد بن نَعَامة الضبي، قال أبو جعفر:" يزيد الضبي مجهول لا تثبت به حجة"[2].

لم يُروَ ليزيد عند الستة إلا حديث واحد، خرجه الترمذي من طريق سعيد ابن سليمان عن يزيد بن نعامة الضبي قال: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ:" إذا آخى الرجلُ الرجلَ فليسأله عن اسمه، واسم أبيه، وممن هو؛ فإنه أوصل للمودة "، قال الترمذي عقبه:" هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ولا نعرف ليزيد بن نعامة سماعاً من النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ"، وفي «علله الكبير» قال الترمذي:" سألت مُحمدًا ــ يعني: البخاري ــ عن هذا الحديث، فقال: هو حديث مرسل، كأنه لم يجعل يزيد بن نعامة من أصحاب رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ".

ونصُّ الترمذيِّ هذا فيه ردٌ على مقالة أبي حاتم حين سئل عن يزيد فقال:" لا صحبة له، حكى البخاري أنَّ له صحبة وغلط... صالح الحديث"؛ فالإمام البخاري ــ أيضاً ــ ينفي الصحبة عن يزيد، فإن كان معتمد أبي حاتم في مقالته تلك قول البخاري:" يزيد بن نعامة عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ...

---

[1]. ينظر: البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، الضعفاء الصغير، دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٦هـ، تحقيق: محمود زايد، (١٠٥) ترجمة (٣٤٠)، والتاريخ الكبير (٢٣٣/١)، والنسائي، الضعفاء والمتروكين (٩٣) ترجمة (٥٣٨)، والعقيلي، الضعفاء (١٢٨٩/٤) ترجمة (١٧٠٠)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١٠٠/٨)، وابن حبان، المجروحين (٢٩٨/٢)، وابن عدي، الكامل (٥١٢/٧)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٦٩٢/٣) .

[2]. ابن حجر، تهذيب التهذيب (٤٣١/٤)، وليس في المطبوع من «تهذيب الآثار» .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأسند الحديث السابق، فليس بدليل؛ ذلكم أن الإمام البخاري يذكر من روى عنه يزيدُ دون حكم منه باتصاله أو عدمه، ثمَّ إنَّ البخاري ــ رحمه الله ــ ذكر يزيد في مواضع أخرى من تاريخه فقال:" يزيد بن عامر الضبي، سمع أنس بن مالك، روى عنه: سعيد بن سليمان، وسلّام بن مسكين، يعد في البصريين، يقال: يزيد بن نعامة الضبي"، وفي موضع آخر قال:" يزيد بن نعامة الضبي البصري، سمع أنساً، روى عنه: سلام بن مسكين، قال معلى بن زياد: قلت: له يا أبا مودود!"، وكأنَّ الإمام البخاري ذكره في مواضع للاختلاف في اسم أبيه، لكنَّه على أية حال لم يجعل يزيد بن نعامة في طبقة الصحابة، وهما ــ ابن يزيد وابن عامر ــ واحد عنده؛ بدليل أنه نقل روايته عن أنس، ورواية سلام بن مسكين عنه، في كلتا الترجمتين، وجعله فيهما في عداد أهل البصرة.

وقد جانب ابنُ حبان الصوابَ حين جعلهما اثنين، فقال في ترجمة يزيد بن عامر الضبي:" كنيته أبو مودود، يروي عن أنس بن مالك، عداده في أهل البصرة، روى عنه سلام بن مسكين، وهو الذي يقال له: يزيد بن نعامة الضبي"، ثم قال في ترجمة يزيد بن نعامة:" له صحبة"!

فيزيدُ ــ إذاً ــ ليس صحابياً، فهل هو مجهول كما قال الإمام الطبري؟

روى عن يزيد: أبو خلدة خالد بن دينار، وسعيد بن سليمان الربعي، وسلام ابن مسكين، وعمر بن فرُّوخ، وأبو معاوية فضالة بن حصين الضبي، ذكرهم المزي في «تهذيب الكمال»، وهذا يخرجه من حيز الجهالة، اللهمَّ إلا على اصطلاح الإمام الطبري فإنه مجهول الحال[1].

---

[1]. ينظر: البخاري، التاريخ الكبير (١٩٧/٨) (٢٣٢/٨) (٢٤٣/٨)، والترمذي، الجامع/ أبواب الزهد، باب: ما جاء في إعلام الحب، حديث (٢٣٩٢)، والعلل الكبير (ترتيب أبي طالب القاضي) (١٢٣)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣٥٥/٩)، وابن حبان، الثقات (٤٤٢/٣) (٥٤٥/٥)، والمزي، تهذيب الكمال (١٥٢/٨).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢٨. يوسف ين الزبير المكي، ويقال: الزبير بن يوسف، قال ابن جريـــر: مجهول لا يحتج به"[١].

ونحوه قال البيهقي في تعليقه على حديث فيه يوسف بن الزبير:"وفـــيهم ـــ يعني: رواة الحديث ـــ من لا يعرف بسبب يثبت به حديثه، وهـــو يوســـف بـــن الزبير"، ولم يرو عنه غير مجاهد بن جبر، ولذلك ذكره مسلم ممَّن تفرد عـــنهم مجاهد بالرواية، لكنَّ مجاهداً ما روى عنه إلا حديثين، ومن بين الـــستة تفـــرد النسائي بإخراجهما[٢]، ولم يذكر يوسف بتعديل أو تجريح، وكلُّ ما في الأمـــر أن ابن حبان ذكره في «الثقات»، على قاعدته ـــ رحمه الله ـــ في العدل أنه من لـــم يعرف منه جرح، فمن لم يعلم بجرح فهو عدل[٣]، وهو توسع غير مرضي، وإن كان يستأنس برواية أمثال هؤلاء[٤].

٢٩. أبو عبد الرحمن السلمي، قال ابن جرير:" حدثنا ابن حميد قال حـــدثنا جرير عن عطاء قال: قال رجل لأبي عبد الرحمن: أنشدك الله! متـــى أبغـــضت علياً ـــ عليه السلام ـــ أليس حين قسم قسماً بالكوفة فلم يعطِك ولا أهلَ بيتـــك؟ قال: أما إذ نشدتني الله فنعم!"[٥].

قصة لا تثبت، ولم أرها عند من ترجم لأبي عبد الرحمن السُّلمي إلا عنـــد الطبري في «الذيل»، وسنـــده ضـــعيف بضـــعف مـــحمد بـــن حميـــد[٦]، أمـــا

---

[1]. ابن حجر، تهذيب التهذيب (٤٥٥) .

[2] ينظر: النسائي، المجتبى/ كتاب: مناسك الحج، باب: تشبيه قضاء الحج بقضاء الدين، حـــديث (٢٦٣٨)، وكتاب: الطلاق، باب: إلحاق الولد بالفراش إذا لم ينفه صاحب الفراش، حديث (٣٤٨٥) .

[3]. ابن حبان، مقدمة كتاب الثقات (١٣/١) .

[4]. ينظر: البخاري، التاريخ الكبير (٢٥٠/٨)، مسلم، المنفردات والوحدان (١٥٤) ترجمة (٩٣٤)، وابـــن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢٧٢/٩)، وابن حبان، الثقات (٥٥٠/٥)، والبيهقي، الـــسنن الكبـــرى (٨٧/٦) حديث (١١٢٤٦)، ويوسف بن الزبير المكي هذا هو غير يوسف ابن الزبير الكوفي، فهما مختلفـــا البلـــدة والطبقة؛ فالأول من صغار التابعين، والثاني من تبع أتباع التابعين .

[5]. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٦٣) .

[6]. وهو منكر الحديث ضعيفه، وقد مضى بيان حاله في الفصل الأول (ص٧٣ـــ٧٤) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جرير فهو ابن عبد الحميد الرازي، ثقة متفق عليه[1]، وعطاء بن السائب صدوق اختلط بآخره، فكان من سمع منه قبل الاختلاط صُحِحَ حديثه، نحو: شعبة، والثوري، ومن سمع منه بعد الاختلاط فحديثه ضعيف، وجرير بن عبد الحميد ممن سمع منه بعد اختلاطه، قال أحمد:" من سمع منه قديماً فسماعه صحيح، ومن سمع منه حديثاً لم يكن بشيء، سمع منه قديماً: سفيان وشعبة، وسمع منه حديثاً جرير"، وقال ابن معين:" عطاء بن السائب مستقيم، وحديث جرير بن عبد الحميد وأشباه جرير ليس بذاك لتغير عطاء في آخر عمره"[2].

فسند الإمام الطبري ضعيف، لكن وقع في كنى الدولابي ما يشير إلى ميل أبي عبد الرحمن السُّلمي عن علي بعد صفين، فقال الدولابي:" أخبرني محمد بن إبراهيم عن أبيه عن محمد بن عمر قال: أبو عبد الرحمن السلمي، عبد الله بن سعد[3]، شهد مع علي بن أبي طالب ــ عليه السلام ــ صفين، ثم صار بعد ذلك عثمانياً؛ يعيب أمر علي، هلك في سلطنة الوليد ابن عبد الملك"[4]، وهو سند لا يصح؛ فالدولابي متكلَّم فيه بضعف[5]، وشيخ الدولابي محمد بن إبراهيم بن هاشم بن مشكان، لم أجد من وثقه، واقتصر الخطيب على ذكره دون تعديل أو تجريح[6]، وأبوه إبراهيم ممن اجتمعت عنده كتب الواقدي، فقد روى

---

1. ابن حجر، تهذيب التهذيب (٢٩٧/١) .

2. ينظر: ابن معين، التاريخ/ رواية الدوري (٣٠٩/٣)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٤٣١/٦) .

3. وقع في الكنى (الشامي) بدل السلمي، وقوله: عبد الله بن سعد خطأ، وأشار المحقق أنه في نسخة أخرى (حبيب) وهو الصواب .

4. الدولابي، أبو بشر محمد بن أحمد (ت ٣١٠هـ)، الكنى والأسماء، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ ــ ٢٠٠٠م، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، (٨٤٧/٢)، وفي ضبط الدولابي قال السمعاني:" والدولابي: بضم الدال المهملة، وفي آخرها الباء المنقوطة بواحدة، نسبة إلى الدولاب وعمله، وإلى قرية من قرى الري، يقال لها: دولاب، والصحيح في هذه النسبة فتح الدال، ولكن الناس يضمونها "، السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور (ت ٥٦٢هـ)، الأنساب، دار الجنان، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م، تحقيق: عبد الله البارودي، (٥١٠/٢) .

5. ابن حجر، لسان الميزان (٦٥١/٥) .

6. الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (٢٨٨/٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخطيب عن محمد بن موسى البربري قال:" الذين اجتمعت عندهم كتب الواقدي أربعة أنفس: محمد بن سعد الكاتب، وأبو حسان الزيادي، وإبراهيم بن سعيد الجوهري، وإبراهيم بن هاشم بن مشكان"[1].

إذاً؛ فخبر الدولابي صحيفة، ولذلك عبر عن ذلك بقوله: أخبرني، وهو ما اصطلح عليه المتأخرون للتعبير به عن القراءة والعرض، ويؤيده ما قاله البربري من أنَّ كتب الواقدي وقعت لأربعة نفر منهم إبراهيم بن مشكان، وحينها يبقى الكلام في صحة نقل الواقدي، فإن كان معتمد الواقدي فيما قاله في أبي عبد الرحمن السلمي خبر عطاء بن السائب فقد تبين ضعفه آنفاً، وإن كان غير ذلك وجب بيانه، على أنَّ الواقدي نفسه متهم مشهور الضعف، ثمَّ إنَّ بينه وبين أبي عبد الرحمن السلمي انقطاعاً كبيراً.

٣٠. أبو العَدَبَّس،

٣١. وأبو مرزوق: قال الطبري ــ رحمه الله تعالى ــ:"... وذلك أنَّ خبر أبي أمامة خبر لا يجوز الاحتجاج به في الدين لوهاء سنده وضعف نقلته؛ وذلك أن: أبا العَدَبَّس وأبا مرزوق غير معروفين في نقلة الآثار، ولا ثابتي العدالة في رواة الأخبار"[2]، والحديث الذي أعله الإمام الطبري هو حديث مسعر عن أبي العنبس عن أبي العدبس عن أبي مرزوق عن أبي غالب عن أبي أمامة قال: خرج علينا رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ متوكئا على عصاه، فقمنا له، فقال:" لا تقوموا كما تقوم الأعاجم، يعظم بعضهم بعضاً!".

أبو العدبَّس الأصغر كوفي، قيل: إنَّ اسمه هو تُبَيع بن سليمان، وآخر يدعى أبو العدبس كوفي ــ أيضاً ــ، فرق بينهما أبو حاتم، فالأول ــ صاحبنا ــ متأخر،

---

[1]. الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (١٥٩/٧) .

[2]. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ (٥٦٥/٢) تعليقاً على الأثر (٨٣٣) .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

روى عنه أبو العنْبَس الكوفي العدوي[1]، والآخر اسمه منيع بن سليمان، متقدم يروي عن عمر، وعنه: عاصم بن أبي النجود، وعاصم بن سليمان، وأبو الورقاء سالم بن مخراق[2].

أما أبو العدَّبس تُبَيع فقد روى له أبو داود وابن ماجة حديثاً واحداً، وهو نفسه الحديث الذي أعلّه الإمام الطبري بجهالة راوييه[3]، ولم يُروَ له إلا هذا الحديث، وتفرد به عنه أبو العنبس، وفيه جهالة ظاهرة، قال الذهبي في ترجمته:" فيه جهالة"، ونحو ذلك قال الحافظ في «تقريب التهذيب»، فاجتمعت كلمة الإمام الطبري، وحُكْما الذهبي وابن حجر في أبي العدبس هذا، لكنَّ الإمام ابن معين سئل في تاريخ الدارمي:" فأبو العنبس عن أبي العدبس، ما حالهما؟ فقال: ثقتان"، فلا أدري إن كان الأمر على وجهه، أو يكون قد اختلط على الإمام ابن معين أبو العدبس هذا بالآخر! قال الحافظ:" وجعله بعضهم هو والذي قبله ــ يعني تبيعاً ــ واحداً"، ولعله يقصد أبا أحمد الحاكم؛ فقد سوى بينهما، وجعلهما واحداً[4].

فإن كان الأمر كذلك، واختلطا على ابن معين، أو ذهب إلى أنهما واحد فإن أبا العدبس منيع بن سليمان قد وثّق[5]، وإلا فإنَّ أبا العدبس تبيعاً مجهول، وتوثيق

---

1. قيل: إنَّ اسم أبي العنبس هذا الحارث بن عبيد، ينظر: ابن حبان، الثقات (١٨١/٨)، والمزي، تهذيب الكمال (٣٨٧/٨)، وابن ناصر الدين الدمشقي، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم والقابهم وكناهم (١٠٩/٦) .

2. ذكر ابن أبي حاتم الأول في الجرح والتعديل (٣٧٣/٢) ترجمة: تبيع بن سليمان، والثاني في (٤٧٣/٨) ترجمة منيع بن سليمان، ولم يحكِ فيهما جرحاً ولا تعديلاً .

3. أبو داود، السنن/ كتاب: الأدب، باب: في قيام الرجل للرجل، حديث (٥٢٣٠)، وابن ماجة، السنن/ كتاب: الدعاء، باب: دعاء رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، حديث (٣٨٣٦) .

4. ينظر: ابن معين، التاريخ/ رواية الدارمي (٢٠٥) ترجمة (٩١٦)، والمزي، تهذيب الكمال (٣٧٠/٨)، والذهبي، ميزان الاعتدال (٥٥١/٤)، وابن حجر، تقريب التهذيب (١٦٢) ترجمة: تُبيع بن سليمان (٧٩٣) وكرره في ترجمة (٨٢٤٨)، و(٧٦٠) ترجمة: منيع بن سليمان (٨٢٤٩)، وتهذيب التهذيب (٥٥٥/٤ــ٥٥٦) .

5. الذهبي، ميزان الاعتدال (٥٥١/٤) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإمام ابن معين له بعيد عن الصواب، فكيف يوثق من ليس له إلا راو واحد، في حديث فرد، في سند ظلمات الجهالة والضعف بعضها فيه فوق بعض؟!

وأبو مرزوق الذي روى عنه أبو العدبس، مجهول كذلك، وقال ابن حبان:" أبو مرزوق عن أبى غالب، روى أحدهما عن الآخر، رويا ما لا يتابعان عليه، لا يجوز الاحتجاج بهما لانفرادهما عن الأثبات بما خالف حديث الثقات"، وفي «التقريب» قال الحافظ:" ليِّنٌ، من السادسة، ولا يعرف اسمه"[1]، وعبارة الحافظ هذه تفسير لكلام ابن حبان فيه، فاللين عند ابن حجر هو من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يتابع[2]، وليس يصح أن يوصف أبو مرزوق بأنْ ليس له من الحديث إلا قليل؛ إذ إنه ليس له إلا حديث فرد، فالصواب ــ والله أعلم ــ قول الإمام الطبري فيه: غير معروف في نقلة الأخبار، تعبيراً عن جهالته.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

1. ينظر: ابن حبان، المجروحين (٥١٦/٢) ترجمة (١٢٨١)، وابن حجر، تقريب التهذيب (٧٧٥) ترجمة (٨٣٥٣) .

2. ابن حجر، مقدمة تقريب التهذيب (٩٦) .

القسم الثاني: من طعن الإمام الطبري في ضبطه من الرواة:

١. إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي، قال الإمام الطبري:" لا يحتج بحديثه"[١]، هكذا نقل الحافظ ابن حجر عن الإمام الطبري، وهو وهم منه ــ رحمه الله ــ؛ ذلكم أن معتمد الحافظ ابن حجر في زياداته على «تهذيب الكمال» للمزي هو كتاب مغلطاي «إكمال تهذيب الكمال»، كما صرح هو نفسه بذلك في مقدمة «تهذيب التهذيب»[٢]، ومغلطاي إنما نقل قول الإمام الطبري في ترجمة السدي محمد بن مروان، فقال:" وقال أبو جعفر الطبري في كتاب «التهذيب»: والسدي ممن لا يحتج بحديثه"[٣].

٢. إياس بن معاوية بن قرة المزني، قال مغلطاي:" وقال الطبري في «المذيل»: روى إياس عن ابن عمر أنه سمع منه ــ وهو يمشي مع أبيه في السوق ــ كلمة، وهي: جهد البلاء كثرة العيال مع قلة المال"، قال أبو جعفر: ولم يكن إياس بذاك"[٤].

لستُ أدري إن كان نقل مغلطاي عن الإمام الطبري دقيقاً أم لا! فقد سبقت الإشارة إلى أوهام وقع فيها مغلطاي في نسبة بعض أحكام إلى الإمام الطبري، أقول ذلك لأن إياساً لم يتكلم فيه أحد بضعف، وقال ابن سيرين حين ذكره:" إنه لفَهِمٌ إنه لفَهِمٌ!" ، وقال ابن سعد:"وكان ثقة، وكان قاضياً على البصرة، وله أحاديث، وكان عاقلاً من الرجال فطناً"، وقال ابن معين:" ثقة"، ووثقه النسائي، وقال العجلي:" بصري ثقة"، وبه يضرب المثل بذكائه، وعقله، وفصاحته، وحسن رأيه، وكان يقال: في كل مائة سنة يولد رجل تام العقل، فكانوا يرون أنَّ إياس بن معاوية منهم.

---

1. ابن حجر، تهذيب التهذيب (١٥٩/١) .
2. المرجع السابق (١١/١) .
3. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (٣٣٣/١٠)، وليس في المطبوع من تهذيب الآثار .
4. المرجع السابق (٣٠٦/٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقول الذهبي في «ميزانه»:"وقال النسائي: تكلموا فيه"، جرح غير مفسر لا يقبل في مثل إياس، الذي ثبتت عدالته، واستفاض فضله، ثمَّ هو معارض ــ إن ثبت ــ بتوثيق النسائي له، وهو ــ على أية حال ــ لا يعني أن النسائيَّ ضعف إياساً وردَّ حديثه، فقوله: (تكلموا فيه)، هو مجرد نقل من النسائي أن بعضهم له كلام في إياس، فليس إقراراً من النسائي، ولا جرحاً في إياس منه!

يبقى الكلام في نقل مغلطاي عن الإمام الطبري قوله في إياس:" لم يكن بذاك"، فهل يعني الإمام ضعفاً نسبياً؟ أي: في أمر خاص، كروايته تلك عن ابن عمر، ومعروف أنَّ إياساً، بل وأباه معاوية، لم يلقَ أحدُهما ابنَ عمر؛ سئل أبو زرعة عن حديث من رواية معاوية بن قرة عن ابن عمر فقال:" هو عندي حديث واهٍ؛ معاوية بن قرة لم يلحق ابن عمر"، وفي رواية إياس عن أنس، وهو ــ رضي الله عنه ــ من صغار الصحابة ــ وما فيهم من صغير ــ خلاف بين النقاد.

لكنَّ لفظ الإمام الطبري قد لا يسعف هذا الفهم، وإن كان فهماً متوجهاً، فيحصر الأمر بين مخالفة الإمام الطبري للأئمة في جرحه لإياس بن معاوية، والأمر الآخر هو خطأ مغلطاي في نقله عن الإمام الطبري كلامه ذلك، والثاني له قرائن تؤيده، فالحافظ ابن حجر لم ينقل لفظة الإمام الطبري تلك من كتاب مغلطاي على عادته، وهو بذلك لا يراها صحيحة، فقد قال في مقدمة «تهذيب التهذيب» عن مدى انتفاعه من كتاب مغلطاي:"وقد انتفعت في هذا الكتاب المختصر بالكتاب الذي جمعه الإمام العلامة علاء الدين مغلطاي على «تهذيب الكمال»، مع عدم تقليدي له في شيء مما ينقله، وإنما استعنت به في العاجلة... فما وافق أثبته، وما باين أهملته..."[1]

وقرينة أخرى تجدها في الأثر نفسه حين يقول :" روى إياس عن ابن عمر أنه سمع منه ــ وهو يمشي مع أبيه في السوق ــ كلمة، وهي... والصحيح أن

---

[1]. ابن حجر، تهذيب التهذيب (١١/١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الرواية ليست بصيغة السماع، ففي كتاب «النفقة على العيال» لابن أبي الدنيا ساقه بسنده إلى إياس قال: عن ابن عمر...[1]، وقد مرَّ أن إياساً ـ وأباه ـ لم يلق ابن عمر، فكيف يصرح بالسماع منه ويقول: سمع ابن عمر؟![2]

٣. باذان ـ أو: باذام ـ أبو صالح مولى أم هانئ، وتقدم الحديث عنه في الفصل الأول[3].

٤. بحر بن كنيز السقاء، قال الإمام ابن جرير الطبري:"بحر بن كنيز السقاء الباهلي، ويكنى أبا الفضل... وكان ممن لا يعتمد على روايته"[4].

وهي لفظة في الجرح شديدة، وعلى معناها سائر النقاد، قال يزيد بن زريع:" كان لا شيء"، وقال ابن معين:" لا يكتب حديثه"، وقال مرة:" ليس بشيء، كل الناس أحبُّ إليَّ منه!"، وقال ابن المديني:" ساقط"، وقال البخاري:" وليس عندهم بقوي... روى عنه الثوري فقال: أبو الفضل"، يعني: يكنيه للتدليس، وقال أبو حاتم:" ضعيف"، وروى له العقيلي حديثاً عن قتادة ثمَّ قال:" ليس له أصل من حديث قتادة، ولا يتابع عليه بحر"، وقال أبو داود:" متروك"، وقال النسائي:" متروك الحديث"، وقال ابن عدي عقب:"وكل رواياته مضطربة، ويخالف الناس في أسانيدها ومتونها، والضعف على حديثه بيِّنٌ"، وقال ابن

---

[1]. ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد (ت ٢٨١هـ)، العيال، دار ابن القيم، الدمام، ط١، ١٩٩٠م، تحقيق: د. نجم عبد الرحمن خلف، (٤٤٣/٢)، ووقع في المطبوعة من كتاب النفقة على العيال خطأ؛ إذ وقع في الحديث عن إياس عن عمر، وصوابه: عن ابن عمر، ورواه ابن أبي الدنيا كذلك في كتاب إصلاح المال (١٢٥) حديث (٤٦٦) .

[2]. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (٢٣٣/٩)، والعجلي، معرفة الثقات (٢٤٠/١)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢٠٩/٢)، وعلل الحديث (٢٥٢/١)، والفسوي، المعرفة والتاريخ (٩٣/٢)، والمزي، تهذيب الكمال (٣٠١/١)، والذهبي، ميزان الاعتدال (٢٨٣/١)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (١٩٧/١) .

[3]. ينظر: (ص٨٨ـ٨٩) .

[4]. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٥٦) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حبان:" كان ممن فحش خطؤه، وكثر وهمه، حتى استحق الترك"، وقال الدارقطني:" متروك"[1].

٥. بشر بن عمارة الخثعمي، قال الإمام الطبري:" ليس ممن يعتمد على روايته"[2].

وقال الإمام البخاري:" تعرف وتنكر"، وقال أبو حاتم:" ليس بالقوي في الحديث"، وقال النسائي:" ضعيف"، وقال ابن حبان:" كان يخطئ حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد، ولم يكن يعلم الحديث ولا صناعته"، وقال الدارقطني:" متروك"، لكنَّ ابن عدي لم يشدد الجرح في بشر فقال:" ولا أعرف له حديثاً منكراً، وهو عندي لا بأس به"، [3].

٦. الحارث بن وجيه الراسبي، قال الإمام الطبري:" ليس بذاك"[4].

وهو تعبير يُقصد به وصف الراوي بالضعف، وكأنهم يقولون: ليس بذاك القوي أو الثقة، وهي في أخف درجات التجريح[5]، وكذلك قال الترمذي في حديث رواه عن الحارث:" حديث الحارث بن وجيه حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديثه، وهو شيخ ليس بذاك"، وهي كلفظة ابن جرير فيه، وقال الدوري عن ابن معين:" ليس بشيء"، وقال أحمد:" لا أعرفه"، وقال البخاري:" فيه بعض

---

1. ينظر: ابن معين، سؤالات ابن الجنيد ابنَ معين (٤٨٨) ترجمة (٨٨٦)، والبخاري، التاريخ الكبير (١١١/٢)، وأبو داود، سؤالات الآجري أبا داود (٢٢٤) ترجمة (١٤٨٢)، والنسائي، الضعفاء والمتروكين (٢٤) ترجمة (٨٢)، والعقيلي، الضعفاء (١٧٤/١) ترجمة (١٩٥)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣٤٠/٢)، وابن حبان، المجروحين (٢٢٠/١) ترجمة (١٤٢)، وابن عدي، الكامل (٢٣٥/٢)، والدارقطني، الضعفاء والمتروكين (٦٩) ترجمة (١٣٠)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٢١٢/١) .

2. ابن جرير، تهذيب الآثار ، مسند عمر (١٩٥/١) الأثر (٣١٣) .

3. ينظر: البخاري، التاريخ الكبير (٦٧/٢)، والعقيلي، الضعفاء (١٥٨/١) ترجمة (١٧٠)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢٨٥/٢)، والنسائي، الضعفاء والمتروكين (٢٣) ترجمة (٧٧)، وابن عدي، الكامل (١٦٠/٢)، وابن حبان، المجروحين (٢١٥/١)، والدارقطني، الضعفاء والمتروكين (٦٨) ترجمة (١٢٧)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٢٣٠/١) .

4. مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (٣٢٨/٣)، وعنه ابن حجر، تهذيب التهذيب (٣٤٠/١) .

5. الغوري، معجم ألفاظ الجرح والتعديل (١٥٣ــ١٥٤) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المناكير"، وقال أبو حاتم:" ضعيف الحديث، في حديثه بعض المناكير"، وقال أبو داود:" ليس بشيء"، وقال النسائي:" ضعيف"، وقال العقيلي بعد ذكره شيئاً مما أنكر عليه:" وله غير حديث منكر"، وقال ابن عدي:" لا أعلم له رواية إلا عن مالك بن دينار"، وقال الدارقطني:" ضعيف"، وقال أبو داود:" حديثه منكر، وهو ضعيف"، وضعفه الساجي، والفسوي، وقال ابن حبان:" كان قليل الحديث، ولكنه تفرد بالمناكير عن المشاهير في قلة روايته"، وقال الخطابي:" مجهول"[1].

٧. حجاج بن محمد الأعور المصيصي، سبق الكلام عنه في هذا الفصل[2].

٨. سلمة بن صالح الأحمر، قال الإمام الطبري:" يكنى أبا إسحاق، ولي قضاء واسط ثم عزل، وكان كثير الحديث، غير أنه اضطرب عليه حفظه فضعف"[3].

إذاً، فسبب ضعف سلمة هو سوء الحفظ الذي أداه إلى الاضطراب في الأداء، وقد وافق الإمامَ الطبريَّ غيرُ واحد من النقاد على ذلك، فقال يزيد بن هارون:" ما كان يدري أيَّ شيء يقول!"، وقال الإمام أحمد:" ليس بشيء"، وبيَّن أحمد سبب ضعفه فقال:" يحدث عن أبي إسحاق أحاديث صحاح، إلا أنه عن حماد مختلط الحديث... وحدَّث عن حماد أحاديث مضطربة"، ونحوه قال البخاري، وقال ابن المديني:" سلمة الأحمر كان يروي عن حماد بن أبي سليمان فيقلبها ولا يضبطها، وضعَّفه، ثم قال: كتبت عن سلمة بن صالح حديثاً كثيراً ورميت به"، وقال ابن سعد:" وكان قد طلب الحديث ثم اضطرب عليه حفظه، فضعفه الناس".

---

[1]. ينظر: ابن معين، التاريخ/ رواية الدوري (٨٥/٤)، وسؤالات ابن الجنيد (٤٧٦) ترجمة (٨٣١)، والبخاري، التاريخ الكبير (٢٦٥/٢)، والترمذي، الجامع/ أبواب الطهارة، باب: ما جاء أن تحت كل شعرة جنابة، حديث (١٠٦)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١٠٣/٣)، والعقيلي، الضعفاء (٢٣٤/١) ترجمة (٢٦٢)، وابن حبان، المجروحين (٢٦٧/١) ترجمة (٢٠٤)، وابن عدي، الكامل (٤٦٢/٢ــ٤٦٣)، والدارقطني، العلل (١٠٤/٨)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٣٤٠/١) .

[2]. ينظر: (ص٢٠٦ــ٢٠٧) .

[3]. الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (١٩٣/١٠)، وعنه ابن حجر، لسان الميزان (٣٤٢/٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما من حكم بضعفه دون الإشارة إلى الاختلاط فكثرٌ، قال ابن معين:" ليس بشيء، كتبنا عنه"، وقال مرة:" ضعيف"، ومرة:" ليس بثقة"، وقال أبو داود:" متروك الحديث"، وقال النسائي:" ضعيف"، وقال مرة:" متروك الحديث"، وقال محمد بن عبد الله بن عمار:" ضعيف"، وقال مرة أخرى:" ليس أحد يروي عن ذاك؛ ذاك متروك!"، وقال صالح بن محمد (جزرة):" لا يكتب حديثه"، وقال أبو حاتم:" واهي الحديث، ذاهب الحديث، لا يكتب حديثه"، وقال ابن حبان:" كان ممن يروي عن الأثبات الأشياء الموضوعات، لا يحلُّ ذكر أحاديثه، ولا كتابتها، إلا على جهة التعجب".

واختلف قول الدارقطني فيه، فحين ينقل الحاكم عنه أنه قال:" ثقة"، يقول الدارقطني نفسه:" ضعيف"، وهذا ما اعتمده ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين»، فلعل اجتهاد الدارقطني فيه اختلف، أو أنه قرن بغيره ممن هو أضعف منه فوثقه الدارقطني بالنظر إلى من قرن إليه، فتوثيقه له نسبي بالنظر إلى غيره، أو إنَّ الحاكم قد أخطأ في نقله عن الدارقطني قولته هذه، والله أعلم[1].

٩. عبد الله بن عمر العمري، سبق الحديث عنه في هذا الفصل[2].

---

[1]. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (٥٠٥/٨)، وابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (٥٢٧/٢) فقرة (٣٤٨٦)، والبخاري، التاريخ الكبير (٨٩/٤)، وأبو داود، سؤالات الآجري أبا داود (٢٨٨) ترجمة (١٩٠٥)، والنسائي، الضعفاء والمتروكين (٤٧) ترجمة (٢٤٣)، والعقيلي (٥١٦/٢) ترجمة (٦٤٥)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١٥٧/٤)، وابن حبان، المجروحين (٤٢٤/١) ترجمة (٤٢٠)، وابن عدي، الكامل (٣٥٣/٤)، والدارقطني، سؤالات الحاكم الدارقطنيً (٢١٨) ترجمة (٣٤١)، والعلل (٨٩/٢)، والخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (١٩١/١٠ـ١٩٣)، وابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين (١١/٢) ترجمة (١٤٨٦) .

[2]. ينظر: (ص٢٠٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٠. عبد الله بن لهيعة، قال أبو جعفر الطبري:" اختلط عقله في آخر عمره"[١].

وكأنَّ هذا الأمر متفق عليه بين عظم النقاد، ولم يذكر الإمام الطبري سبب هذا الاختلاط، والمشهور أن سبب تخليطه هو احتراق كتبه، كذلك قال: يحيى بن بكير المصري، وعمرو بن علي الفلاس، وابن معين، والإمام أحمد، وإسحاق بن عيسى بن الطباع، وعبد الرحمن بن يوسف بن خراش، والساجي، والحاكم أبو عبد الله، وابن حبان، والخطيب البغدادي، وغيرهم ــ رحمهم الله تعالى جميعاً ــ.

وأنكر غيرهم ذلك، وقالوا: لم تحترق كتب ابن لهيعة، قال محمد بن يحيى ابن حسان التنيسي[٢]: سمعت أبي يقول:" ما رأيت أحفظ من ابن لهيعة بعد هشيم! قلت له: إن الناس يقولون احترق كتب ابن لهيعة! فقال: ما غاب له كتاب!"، والمصريون يذكرون أنه لم يختلط، ولم يزل أول أمره وآخره واحداً، ذكر ذلك ابن سعد عنهم، ونحوه قال ابن معين:" أنكر أهل مصر احتراق كتب ابن لهيعة، والسماع منه واحد: القديم والحديث!"، ولا يخفى أنَّ أهل البلد أعلم ببلديِّهم، وأحفظ لشأنه.

لكنَّ أهل مصر ليسوا على قول واحد في ذلك، فيحيى بن بكير وسعيد بن أبي مريم مصريان أثبتا احتراق كتب ابن لهيعة، لكنَّ سعيداً لم يجعل ضعف ابن لهيعة بسبب ذلك، وآخرون من أهل مصر أثبتوا احتراق دار ابن لهيعة، وذهاب بعض كتبه، ولم يجعلوا ذلك سبب تغيره؛ قال يحيى بن عثمان بن صالح المصري[٣]:" سألت أبي: متى احترقت دار ابن لهيعة؟ فقال: في سنة سبعين

---

1. ابن حجر، تهذيب التهذيب (٤١٣/٢)، وعزاه إلى «تهذيب الآثار» ولم أجده في المطبوع منه .

2. بكسر التاء، وتشديد النون وكسرها، وياء ساكنة، وسين مهملة، وتنيس جزيرة في البحر قريبة من البر ما بين الفرما ودمياط بمصر، ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان (٥١/٢) .

3. يحيى بن عثمان بن صالح بن صفوان أبو زكريا المصري، هو وأبوه من ثقات الرجال، ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ترجمة عثمان بن صالح (٦٣/٣)، وترجمة يحيى بن عثمان (٣٧٧/٤) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومائة، قلت: واحترقت كتبه كما يزعم العامة! فقال: معاذ الله! ما كتبت كتاب عمارة بن غَزيَّة إلا من أصل كتاب ابن لهيعة بعد احتراق داره! غير أنَّ بعض ما كان يقرأ منه احترق، وبقيت أصول كتبه بحالها"، قال يحيى بن عثمان: قال أبي:" ولا أعلمُ أحداً أخبرَ بسبب علة ابن لهيعة مني؛ أقبلت أنا وعثمان بن عتيق ــ بعد انصرافنا من الصلاة يوم الجمعة ــ نريد إلى ابن لهيعة، فوافيناه أمامنا راكباً على حمار يريد إلى منزله، فأفلج، وسقط عن حماره، فبدر ابن عتيق إليه فأجلسه، وصرنا به إلى منزله، فكان ذلك أول سبب علته"[1].

وللخلاف الواقع في سبب تخليط ابن لهيعة استراح بعض النقاد إلى كونه ضعيفاً قبل ما قيل من احتراق كتبه وما بعده، قال سعيد بن أبي مريم:" ما أقربه قبل الاحتراق وما بعده!"، وقال ابن معين:" هو ضعيف قبل أن تحترق كتبه، وبعد ما احترقت!"، وقال مرة:" ابن لهيعة ليس بشيء، تغير أو لم يتغير!".

وكذا لم يكن القضاء سبباً في اختلافه، فقد وَلِيَ القضاء وهو إذ ذاك ضعيفاً، ففي «فتوح مصر» لأبي القاسم ابن عبد الحكم:" قال عبد الله بن عبد الرحمن بن معاوية بن حُدَيْج: دخلت على أمير المؤمنين أبي جعفر، فقال لي: يا ابن حديج! لقد توفي ببلدك رجل أصيبت به العامة.... فمن ترى أن نولي القضاء بعده؟ قلت: أبو معدان اليحصبي يا أمير المؤمنين! قال: ذاك رجل أصم، ولا يصلح للقاضي أن يكون أصم! قال: قلت: فابن لهيعة يا أمير المؤمنين! قال: ابن لهيعة على ضعف فيه، فأمر بتوليته...

وما بين مثبت للاحتراق ونافٍ، فإنهم يفرقون بين قديم حديث ابن لهيعة وآخره، فيقبلون القديم، ويردون ما بعد ذلك، حتى من جعل قديم حديثه وآخره قريبين، نحو سعيد بن أبي مريم؛ الذي قال:" ما أقربه قبل الاحتراق وما بعده"، إلا أنه أثبت تغيراً في حديثه، فقال:" حضرت ابن لهيعة في آخر عمره، وقوم من أهل بربر يقرؤون عليه من حديث منصور والأعمش والعراقيين، فقلت له: يا

[1]. وأفلج، أي: أصابه الفالج، وهي علة تشل نصف البدن، ينظر: ابن منظور، لسان العرب (٣٤٦/٢) مادة: فلج .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أبا عبد الرحمن ليس هذا من حديثك! فقال: بلى، هذه أحاديث قد مرت على مسامعي، فلم اكتب عنه بعد ذلك"[1].

ومثل ذلك حكى ابن معين ــ الذي سوى بين أمري ابن لهيعة ــ حكاية تدل على تخليط ابن لهيعة في آخره، قال:" عُرض على ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ:" إذا رأيتم الحريق فكبروا"، فأقرَّ به، فقال له رجل: أنت سمعت هذا؟! فقال: ما أدري؛ قرئ علي! فقيل له: إنما هذا عن القاسم بن عبد الله بن عمر"، وأصل هذا الحديث ما قاله سعيد بن أبي مريم:"وحضرت ابن لهيعة، وقد جاءه قوم فقال: هل كتبتم حديثاً طريفاً؟ قال سعيد: فجعلوا يذاكرونه، حتى قال بعضهم: حدثنا القاسم العمري عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه:" إذا رأيتم الحريق فكبروا"، فكان ابن لهيعة يحدث به، ثمَّ طال ذلك عليه ونسي، فكان يقرأ عليه في جملة حديث عمرو بن شعيب ويجيزه"، فكلامهما ــ ابن أبي مريم وابن معين ــ في تقارب حال ابن لهيعة، مع تلك الحكايتين عنهما، يدل على أنَّ ضعفه في أول أمره، أخف من ضعفه في آخره.

أمَّا الإمام ابن جرير فلم يتعرض في حكايته ضعفَ ابن لهيعة لسبب تخليطه أو تغيره، فلعله لم يثبت لديه سبب التغير، أن يكون فُلج، أو احترقت كتبه، أو للقضاء، أو للكبر، أو لسبب آخر، وجعل علة حديثه: اختلاط العقل، وهي طريقة حكيمة، في عدم ذكر سبب الضعف إن كان الراوي ممن هو متفق على ضعفه، ووقع الخلاف في سبب الضعف[2].

---

[1]. وبربر هو اسم يشتمل قبائل كثيرة في جبال المغرب، أولها برقة ثم إلى آخر المغرب والبحر المحيط، وفي الجنوب إلى بلاد السودان، ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان (٣٦٨/١) .

[2]. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (٥٢٤/٩)، وابن معين، من كلام ابن معين في الرجال/ رواية أبي خالد الدقاق (٩٦) ترجمة (٣٤٢)، والتاريخ/ رواية الدوري (٤٨٢/٤)، والبخاري، التاريخ الكبير (٨٣/٥)، وابن عبد الحكم، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله القرشي المصري (ت ٢٥٧هـ)، فتوح مصر وأخبارها، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ ــ ١٩٩٦م، تحقيق: محمد الحجيري، (٢٦٣)، والعقيلي، الضعفاء (٦٩٥/٢ــ٦٩٦) ترجمة (٨٦٩)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١٨٠/٥ــ١٨١)،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١١. عيسى بن لهيعة، أخو عبد الله، قال الإمام الطبري:" لا يحتج بخبره"[١].

لا يوجد لعيسى هذا إلا حديث واحد رواه أخوه عبد الله بن لهيعة عن أخيه عيسى عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً:" لا حبس عن فرائض الله"، ذكره العقيلي وقال:" لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به"، وقال الإمام الدارقطني عقب الحديث نفسه:" لم يسنده غير ابن لهيعة ــ وهو عبد الله ــ عن أخيه ــ يعني عيسى ــ وهما ضعيفان"، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وذكر له الحديث ذاته![٢]

١٢. محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى قاضي الكوفة، قال ابن جرير الطبري:" لا يحتج به"[٣].

ومحمد مشهور بسوء الحفظ، حتى قال شعبة:" ما رأيت أحداً أسوأ حفظاً من ابن أبي ليلى!"، وقال يحيى بن سعيد:" سيء الحفظ جداً"، وقال ابن المديني:" واهي الحديث، سيء الحفظ"، وقال أحمد:" كان يحيى بن سعيد يضعف ابن أبي ليلى، وقال: ابن أبي ليلى كان سيء الحفظ مضطرب الحديث، وكان فقه ابن أبي ليلى أحبَّ إلينا من حديثه؛ حديثه فيه اضطراب"، وقال النسائي:" ليس بالقوي في الحديث"، وقال ابن حبان:" كان رديء الحفظ، كثير الوهم، فاحش الخطأ، يروي

==والفسوي، المعرفة والتاريخ (٢١٠٩)، وابن حبان، المجروحين (٥٠٤/١) ترجمة (٥٣٢)، وابن عدي، الكامل (٢٣٨/٥)، والحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، سؤالات مسعود السِّجزي أبا عبد الله الحاكم، دار الغرب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م، تحقيق: د. موفق بن عبد القادر، (١٣٥) ترجمة (١٣٣)، والخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (١٥٢)، ومغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (١٤٥/٨ــ١٤٧)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٤١٢/٢) .

[1]. ابن حجر، لسان الميزان (٣٨٤/٥)، وعزاه إلى «تهذيب الآثار» ولم أجده في المطبوع منه .

[2]. ينظر: العقيلي، الضعفاء (١٠٩٣/٣) ترجمة (١٤٣٩)، وابن حبان، الثقات (٢٣٤/٧)، والدارقطني، السنن (٦٨/٤) .

[3]. ابن حجر، تهذيب التهذيب (٦٢٨/٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشيء على التوهم، ويحدث على الحسبان وكثير المناكير في روايته فاستحق الترك".

وهو مع ذلك يكتب حديثه؛ قال أبو حاتم:" محله الصدق، كان سيء الحفظ، شغل بالقضاء فساء حفظه، لا يتهم بشيء من الكذب؛ إنما ينكر عليه كثرة الخطأ، يكتب حديثه، ولا يحتج به"، وقال أبو زرعة:" هو صالح، ليس بأقوى ما يكون"، وقال ابن عدي:" ولم أذكر من أحاديثه إلا القليل، وهو كما قال شعبة: إنه سيء الحفظ، ولم أرَ له من الحديث إلا القليل يستدل بها على أكثره، ولم أذكره لأجل الطول، وهو مع سوء حفظه يكتب حديثه"، وأقوال النقاد في سوء حفظه كثيرة، وفيما مضى كفاية[1].

١٣. مطر بن طهمان، قال الإمام ابن جرير:" مطر بن طهمان الوراق، وكان فيه ضعف في قول بعضهم"[2].

وقال ابن سعد:" وكان فيه ضعف في الحديث"، وقال الإمام أحمد:" كان يحيى بن سعيد يُشبِّه مطر الوراق بابن أبي ليلى في سوء الحفظ، وابن أبي ليلى مضطرب الحديث"، وقال مرة وسئل عنه:" ما أقربه من ابن أبي ليلى! ثم قال: في عطاء ــ يعني: ابن أبي رباح ــ خاصة"، وقال ابن معين:" ضعيف في حديث عطاء"، وقال مرة:" صالح"، ونحوه قال أبو حاتم، وقال أبو زرعة:" صالح"، وليِّن أمره، وقال النسائي:" مطر بن طهمان الوراق ليس بالقوي"، وقال ابن حبان:" ربما أخطأ"، وقال ابن عدي:" وهو مع ضعفه يكتب حديثه".

---

[1]. ينظر: ابن حنبل، العلل معرفة الرجال (٤١١/١) فقرة (٨٦٢)، والبخاري، التاريخ الكبير (١٦٢/١)، والنسائي، الضعفاء والمتروكين (٩٢) ترجمة (٥٢٥)، والعقيلي، الضعفاء (١٢٥٤/٤ــ١٢٥٧) ترجمة (١٦٥٨)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٤٣١/٧ــ٤٣٢)، وابن حبان، المجروحين (٢٥١/٢) ترجمة (٩١٨)، وابن عدي، الكامل (٣٨٩/٧)، وابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين (٧٦/٣) ترجمة (٣٠٧٢)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٦٢٧/٣) .

[2]. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٤٧) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أمَّا الدارقطني فقد اختلف قوله فيه؛ فقال:" ليس بالقوي"، وقال في «العلل»:" ثقة"، لكنَّه قال: ثقة، حيث توبع في حديثه عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، تابعه بشر بن السَّري، فلعله توثيق خاص في ذلكم الخبر بعينه، وإلا فحيث لا يتابع فليس بقوي، ولأن ضعفه ليس شديداً يترك حديثه لأجله ترفق الإمام الطبري في عبارته فقال:" فيه ضعف"[1].

١٤. المنكدر بن محمد بن المنكدر، قال الإمام ابن جرير:" المنكدر بن محمد عند أهل النقل ممن لا يعتمد على نقله"[2].

قال ابن عيينة:" لم يكن بالحافظ"، وقال ابن المديني:" ضعيف الحديث"، وقال العجلي:" ضعيف"، وسئل عنه أبو حاتم فقال:" كان رجلاً صالحاً لا يقيم الحديث، كان كثير الخطأ، لم يكن بالحافظ لحديث أبيه"، وقال أبو زرعة:" ليس بقوي"، ومثله قال النسائي، وقال ابن حبان:" وكان من خيار عباد الله، ممن اشتغل بالتقشف وقطعته العبادة عن مراعاة الحفظ، والتفقه في الآثار، فكان يأتي بالشيء الذي لا أصل له عن أبيه توهماً، فلما ظهر ذلك في روايته بطل الاحتجاج بأخباره"، وقال ابن عدي عن أحاديثه:" عامتها غير محفوظة"، وقال الخليلي:" ليس في الحديث بذلك القوي، لم يرضوا حفظه"، وضعفه كذلك: أبو داود، والجوزجاني، وأبو الفتح الأزدي، والعجلي، وغيرهم.

لكنَّ الإمامين: ابن معين وأحمد قيلا المنكدر؛ فقال ابن معين:" ليس به بأس"، وقال الإمام أحمد:" هو ثقة"، وهما هما! أما ابن معين فاختلف قوله في المنكدر؛ فمرة أطلق فيه جرحاً شديداً فقال:" ليس بشيء"، وجرحه مرة جرحاً يسيراً وقال:" ضعيف الحديث"، ومرة قال:" صالح وليس بالقوي"، وفي أخرى

---

[1]. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (٢٥٣/٩)، وابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (٤٠٩/١) فقرة (٨٥٢)، والنسائي، الضعفاء والمتروكين (٩٧) ترجمة (٥٦٧)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣٣٠/٨)، وابن حبان، الثقات (٤٣٥/٥)، وابن عدي، الكامل (١٣٥/٨)، والدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر (٣٨٥هـ)، الإلزامات والتتبع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، تحقيق: مقبل بن هادي، (١٦٩)، والعلل (١٤/٧)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٨٧/٤) .

[2]. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند علي ـ رضي الله عنه ـ (١١٣)، تعليقاً على الحديث (١٨٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قال:" صدوق ليس به بأس"، ويمكن أن يكون اختلاف هذه الألفاظ تبعاً لاختلاف اجتهاد الإمام ابن معين فيه، أو قاله قياساً إلى غيره، أما توثيق الإمام أحمد فلم أجد له مخرجاً، إلا أنه مما تفرد به الإمام ــ رحمه الله ــ، ولعل مراده ــ رحمه الله ــ مطلق التوثيق، أي: أنه صدوق اللسان، أو أنه أراد توثيقه توثيقاً نسبياً في أمر خاص، والله أعلم[1].

١٥. هارون بن موسى الأعور المقرئ النحوي العَتَكي مولاهم، قال الإمام الطبري عقب حديث هارون الأعور عن أيوب عن عكرمة قال:" ما كان من صنعة بني آدم فهو السَّدُّ، يعني بالفتح، وما كان من صنع الله فهو السُّد"، قال الإمام الطبري:" وأما ما ذُكر عن عكرمة في ذلك، فإن الذي نقل ذلك عن أيوبَ هارونُ، وفي نقله نظر، ولا نعرف ذلك عن أيوب من رواية ثقات أصحابه"[2].

ففي نقل هارون عند الإمام الطبري نظر، أمَّا غيره فقد قال شعبة:" هارون الأعور من خيار المسلمين" قالها ثلاثاً، وقال ابن معين وأبو زرعة:" ثقة"، بل كان شعبة يدل عليه ببغداد، قاله ابن معين، وقال أحمد:" كان صاحب هذا الشأن"، يعني: القراءة، وقال أبو داود:" ثقة"، وقال أبو حاتم السجستاني النحوي قال:" سألت الأصمعي عن هارون بن موسى النحوي مولى العتيك، وهو هارون الأعور، فقال: كان ثقة مأموناً"، وقال أبو عبيدة عبد الواحد بن واصل الحداد:" حدثنا هارون الأعور، وكان صدوقاً حافظاً"، وقال البزار:" ليس به بأس".

---

1. ينظر: ابن معين، تاريخ الدارمي (١٧٩) ترجمة (٧٥٤)، والعجلي، معرفة الثقات (٣٠٠/٢) ترجمة (١٧٩٩)، وابن أبي خيثمة، التاريخ الكبير (٣٥٣/٤) فقرة (٣٣٣٨)، والنسائي، الضعفاء والمتروكين (٩٩) ترجمة (٥٧٩)، والعقيلي، الضعفاء (١٣٩٤/٤) ترجمة (١٨٥٤)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٤٦٥/٨)، وابن حبان، المجروحين (٣٥٨/٢) ترجمة (١٠٦٠)، وابن عدي، الكامل (٢١٣/٨ــــ٢١٤)، والخليلي، الإرشاد (٦٢)، وابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين (١٤١/٣) ترجمة (٣٤٢٦)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (١٦٢/٤)،

2. ابن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن (١٠٢/١٨) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولم أجد في هارون كلاماً يوافق ما قاله الإمام الطبري فيه إلا ما كان من قول العجلي:" هارون بن إبراهيم الأعور ضعيف الحديث، وكان يقرئ، صاحب قراءات"، لكنَّ صاحب القراءات اسمه: هارون بن موسى، فإن كان هو هو فكلام العجلي معارض بغيره ممن هو أعلى شأناً وأتقن لهذا الأمر منه، وإن كان مراد العجلي غير هارون بن موسى فليس من بحثنا.

فلم يبقَ فيه إلا جرح الإمام الطبري:" فإن الذي نقل ذلك عن أيوبَ هارونُ، وفي نقله نظر، ولا نعرف ذلك عن أيوب من رواية ثقات أصحابه"، فإن كان مقصود الإمام جرحاً عاماً، فليس بصواب، بل هو ثقة حافظ، وإن أراد الإمام جرحاً خاصاً فهو أهون وله وجه، ولعله هو مراد الإمام الطبري، وأشار إليه حين حكم على رواية هارون بشذوذها، ومخالفته الثقات من أصحاب أيوب بانفراده بذلكم الحرف عنه، وقد أخذ على هارون الأعور تتبعه شواذَّ القراءة وتأليفه فيها، قال أبو حاتم السجستاني:" أول من تتبع بالبصرة وجوه القرآن وألفها، وتبع الشاذ منها، وبحث عن إسناده: هارون الأعور، وكان من القراء، فكره الناس ذلك، وقالوا: قد أساء حين ألفها"، وهذا الأمر هو ما دعا الأصمعي إلى القول:" كان هارون ثقة مأموناً، وكنت أشتهي أن يضرب لما كان تأليفه الحروف!"، عقب أبو حاتم السجستاني على قول الأصمعي هذا:" وكان الأصمعي لا يذكر أحداً بسوء، إلا من عرفه ببدعة".

والإمام الطبري إنما أنكر على هارون روايته هذا المعنى عن أيوب فحسب، وإلا فهو يصحح القراءة بالوجهين: السَّد والسُّد، ورواية هارون عن أيوب ليس يرويها غيره، وهارون وإن ثقة فليس من مقدَّمي أصحاب أيوب، ولا هو في طبقات أصحابه الأول، وانفراده عن أيوب برواية دونهم مشعر بريبة، وكم قد علل النقاد أحاديث تفرد بها من هو فوق هارون عمَّن هو دون أيوب![1]

---

[1]. ينظر: ابن معين، التاريخ/ رواية الدوري (١٠٨/٤)، والتاريخ/ رواية الدارمي (١٩٥) ترجمة (٨٥٥)، وابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (٣٦٥/٢)، والعجلي، معرفة الثقات (٣٢٢/٢)، وأبو داود، سؤالات الآجري أبا داود (١٤٠) ترجمة (٨٢٩)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١١٨/٩)، والخطيب البغدادي،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على أنَّ هذا التفريق بين السَّد والسُّد له وجه في اللغة، قال الزمخشري:" قرئ: بالضم والفتح، وقيل: ما كان من خلق الله تعالى فهو مضموم، وما كان من عمل العباد فهو مفتوح؛ لأنّ السُّدّ ــ بالضم ــ فعل بمعنى مفعول، أي: هو مما فعله الله تعالى وخلقه، والسَّدّ ــ بالفتح ــ: مصدر حدث يحدثه الناس"[1].

١٦. الهيثم بن الربيع العقيلي، سبق ذكر أنَّ الإمام ابن جرير حكم بوهمه في حديث رواه[2].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

==تاريخ مدينة السلام (٨/١٦)، ومغلطاي، إكمال تهذيب الكمال (١١٥/١٢)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٢٥٨/٤) .

1. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٤٢١هـ ــ ٢٠٠١م، اعتنى بها: عبد الرزاق المهدي، (٦٩٦/٢) .

2. ينظر هذا الفصل (ص٢٠٥) .

وبعدُ، فهذه تراجم من وجدت فيه للإمام الطبري فيه جرحاً سواء في عدالته أو ضبطه، وعددها سبع وأربعون ترجمة، فإذا ما حذفنا ترجمة إسماعيل بن عبد الرحمن السدي؛ حيث وهم الحافظ ابن حجر في نقله كلاماً للإمام الطبري فيه، فخلطه بالسدي محمد بن مروان، فيبقى ـ إذاً ـ ست وأربعون ترجمة، وافق الإمامُ الطبريُّ الأئمة النقاد في سبع وثلاثين منها، وخالفهم في ترجمتي: إياس بن معاوية بن قرة، وزائدة بن قدامة، ضعف الأول، ورمي الثاني بالانحراف عن علي ـ رضي الله عنه ـ، وللإمام مفهوم خاص طبقه في تراجم سبعة رجال منهم، ولا ينكر عليه اصطلاحه في ذلك، وله فيه سلف من فعل أبي حاتم الرازي، وهو أنه يطلق الجهالة يريد بها الحال، فيكون مجموع ما وافق النقاد فيه: ثلاثة وأربعين ترجمة، أي بنسبة: ٩٤% تقريباً، وهذه النسبة إذا ما جمعت إلى نسبة ما وافق فيه الإمامُ الطبريُّ النقادَ في تعديله من الرواة ٩٠%، ظهر لنا أنَّ الإمام من المعتدلين في أحكامهم على الرواة، في مصاف المنصفين من النقاد نحو: الإمام أحمد، والبخاري، وأبي زرعة، وابن عدي[1].

[1]. ينظر في أصناف المتكلمين في الرجال: الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (١٥٩) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ـ نتائج الفصل الثالث:

وبعد هذه الجولة فيمن تكلم فيه الإمام الطبري بجرح نخلص إلـى النتـائج الآتية:

١. للإمام الطبري في جرح الرواة ألفاظ قلما استعملها غيره، نحو قوله:" وفـي نقل فلان ما فيه"، أو:" ممن لا يعرف في أهل الآثار"، أو:" وقد علمتَ حال فلان فيما روى ونقل"، أو:" ليس بمعروف في أهل النقل"، أو:" وقد علمت حاله فيمـا روى ونقل من أثر في الدين عند أهل النقل"، أو:" ممن لا تثبت بنقله حجة"، أو:" يجب التثبت في نقله"، أو:" ليس ممن يعتمد على روايته"، أو:" لا يجـوز ـ أو: غير جائز ـ الاحتجاج بمثله في الدين لوهاء سنده وضعف نقلتـه"، أو:" غيـر جائز الاحتجاج بما يرويه"، أو:" غير معروف في نقلة الأخبار"، أو:" مجهول لا يعرف بالنقل"، أو:" غير معروف عندهم في نقلة العلـم والآثـار"، أو:" غيـر معروف في نقلة الآثار، ولا ثابت العدالة في رواة الأخبار"، وغيرها من الألفاظ لا تكاد تجدها إلا في كلام الإمام ـ رحمه الله ـ، وتتميز ألفاظه تلك:

أ. بأدب العبارة، وعدم الشدة في جـرح الـرواة، حتـى فـي الكـذابين والوضاعين منهم.

ب. عدم النص على سبب الجرح غالباً.

ج. قد يشير الإمام إلى جرح نسبي في الرواة؛ كالاختلاط، والتدليس، وعدم السماع.

٢. سلك الإمام الطبري ـ رحمه الله ـ في جرح الرواة مسلكين:

الأول: اجتهاده الخاص، وذلك:

أ. بعرض الرواية على ما رواه الثقات.

ب. أو باستفاضة ضعف ذلك الراوي.

الثاني: نقل كلام غيره من النقاد، وتميزت نقوله تلك:

أ. بالإنصاف، ونقل كل ما قيل في الراوي من جرح أو تعديل.

ب. التزام الأسانيد ـ غالباً ـ فيما ينقله عن النقاد.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ج. عدم التصرف في ألفاظهم.

٣. تبرز في شيوخ الإمام الطبري ظاهرة الجهالة، والسبب هو كثرة رحلة الإمام، وتبكيره في الطلب، حتى تلقى الحديث عن مشايخ غير معروفين، ومنهم بعض من كان في أقصى المشرق الإسلامي.

٤. يصف الإمام الراوي بالجهالة ولو تعدد الرواة عنه، ويقصد جهالة حاله.

٥. وافق الإمام الطبري الأئمة النقاد في أغلب أحكامه على الرواة الذين جرحهم، ولم يخالفهم إلا نادراً.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع

الإعلال عند الإمام الطبري

وفيه مباحث تسعة:

المبحث الأول: مفهوم الحديث الصحيح عند الإمام ابن جرير

المبحث الثاني: ألفاظه في تعليل الأخبار

المبحث الثالث: سعة مفهوم العلة عنده

المبحث الرابع: وسائله في الكشف عن العلة

المبحث الخامس: توجيه قول الإمام الطبري في «تهذيب الآثار»:" وهذا خبر عندنا صحيح سنده... وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح، لعلل... ثمَّ يأتي على ذكرها

المبحث السادس: إعلاله الخبر لسقط في سنده

المبحث السابع: الإعلال بالتفرد

المبحث الثامن: الإعلال بالاضطراب

المبحث التاسع: نقده للمتن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع

الإعلال عند الإمام الطبري

علم العلل هو مدار علوم الحديث ومحورها، بل إنَّ علوم الحديث كلها تخضع لخدمة المشتغل بعلم العلل، فالجرح والتعديل، وأسبابهما، ومراتبهما، وطبقات الرواة، وأسماؤهم، ومواليدهم ووفياتهم، وشيوخهم ورحلاتهم، وغيرها، هي مادة علم العلل، ولا يسلم الخبر من النقد أو الكلام حتى يسلم من غمز أهل التعليل، فهم صيادلة الأخبار وصيارفتها، والعارفون بها.

ولدقة صنعتهم وصعوبتها كان المتكلمون فيها قليل، ولم يبرع فيها إلا آحاد المحدثين وأعلامهم، قال الإمام ابن كثير:" وهو فنٌّ خَفِيَ على كثير من علماء الحديث، حتى قال بعض حفاظهم: معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل، وإنما يهتدي إلى تحقيق هذا الفن الجهابذة النقاد منهم، يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه، ومُعوجه ومستقيمه، كما يميز الصيرفي البصير بصناعته بين الجياد والزيوف، والدنانير والفلوس، فكما لا يتمارى هذا، كذلك يقطع ذاك بما ذكرناه"[1].

وأهل التعليل ينتسبون إلى سلسلة مباركة مشبكة بالذهب، رحمهم الله وأجزل لهم المثوبة، والإمام الطبري ــ رحمه الله ــ له في تلك الثلة الطيبة مكان غير خافٍ، ومنزلة لا يدرك شأوها، فهو أحد أعلامهم، ومن أجلِّ علمائهم.

وجعلت هذا الفصل أخيراً؛ فإنه منتهى علوم الحديث، وغاية الكلام في الجرح والتعديل، والله الموفق.

---

[1]. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، اختصار علوم الحديث (مع شرحه للشيخ أحمد شاكر)، دار الفكر، بيروت، د.ت، النوع الثامن عشر: المعلل (٦٠) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الأول: مفهوم الحديث الصحيح عند الإمام الطبري:

لا بدَّ قبل الحديث عن أنواع العلل عند الإمام الطبري ــ رحمه الله ــ من التعرض لمفهوم الحديث الصحيح عنده، ذلكم أنَّ إعلال الحديث فرع متصور عن الصحيح، فالصحيح كذا، وما انتقص من شروطه فهو المعلول.

أمَّا الصحيح عند النقاد فهو المتصل إسناده بنقل الثقة، وهو العدل الضابط، عن مثله، دون شذوذ أو علة، وهو الصحيح المجمع على قبوله، وقد نصَّ الإمام الطبري في مواضع عدة من «تهذيب الآثار» على حدِّ الصحيح عنده، وكرر كثيراً بعد حديث الباب قوله:" وهذا خبر عندنا صحيح سنده، لا علة فيه توهنه، ولا سبب يضعفه؛ لعدالة من بيننا وبين رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ من نقلته، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح".

والعدالة في قول الإمام الطبري هذا ليست شطر مفهوم الثقة في قول غيره من المحدثين؛ فلا يعني الإمام بالعدالة هنا "إسلام الراوي، وحصول أمانته ونزاهته، واستقامة طرائقه"[1]، بل هي رديف قولهم: ثقة، فمقصوده بالعدالة: الصفات الواجب توفرها في الراوي لقبول روايته، وهي تشمل العدالة والضبط، والدليل على ذلك أمور:

أولها: أنَّ الإمام الطبري نفسه قد بيَّنَ في مواضع أخرى من كتابه أنَّ شرط الصحيح أن يكون راويه ثقة، وأناط الحكم على صحة الأخبار بكون رواته من (الثقات)، ومن ذلك قوله بعد ذكره أحاديث قنوت النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ:" إن قال لنا قائل: ما أنت قائل في هذه الأخبار، أصحاح هي أم غير صحاح؟ فإن قلت: هي غير صحاح، قيل لك: وما الذي أسقمها، ورواتها عندك ثقات؟"[2].

---

1. هكذا حدَّ الخطيب البغدادي العدالة في الكفاية في علم الرواية (٨١) .

2. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند ابن عباس (٣٤٢/١) .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وقال مثل ذلك بعد ذكره حديث ابن عباس مرفوعاً:" لا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن... الحديث، قال:" إن قال لنا قائل: ما أنت قائل في هذه الأخبار التي رويت لنا عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ أصحاح أم غير صحاح؟ فإن قلت: هي غير صحاح، قيل لك: ما وجه سقمها ورواة أكثرها عندك ثقات؟"[1].

بل يزيد الأمر يقيناً أنَّ الإمام إنما أراد بالعدالة وصف الراوي بما يستحق به قبول خبره، أنه جعل من شرط الصحيح عدالة الراوي وكونه من الثقات، فقال بعد حديث ابن عباس أنَّ النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ خرج إلى حنين فأفطر، قال:" إن قال لنا قائل: ما أنت قائل في هذه الأخبار، أصحاح هي أم غير صحاح؟ فإن قلت: إنها غير صحاح، فما وجه سقمها؟! ورواتها عندك ثقات، ونقلتها عدول؟"[2]، والعطف يقتضي المغايرة؛ فكونه من الثقات غير كونه عدلاً، وهذا نص صريح في المسألة.

وفي تفصيل آخر لشرائط قبول الخبر قال الإمام الطبري بعد ترجيحه جواز ثبوت الهلال بقول واحد، وأنه خبر وليس بشهادة، نظير خبر الواحد المقبول شرعاً:" والذي فيه من ذلك، الدليل الواضح على حقيقة قول القائلين بإيجاب العمل بخبر الواحد العدل، وذلك أنَّ رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ قبلَ خبر الأعرابي؛ إذ صح عنده أنه مسلم، ولم يكن علم منه أمراً تسقط به عدالته، وكان ظاهره الصدق فيما أخبر به من الخبر"[3]، وفيه أنه اشترط في قبول

---

1. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند ابن عباس (٦٢٣/٢) .

2. المرجع السابق (١٢٢/١)، وفي الحديث خطأ لم ينبه عليه الإمام الطبري؛ حيث وقع فيه أنَّ النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ خرج إلى حنين، والناس مختلفون؛ فصائم ومفطر، والصواب: أنَّ خروج النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ ذاك كان إلى فتح مكة، وليس إلى حنين، نبه عليه الشيخ محمود شاكر، ينظر: تهذيب الآثار، مسند ابن عباس (٨٩/١ الهامش) .

3. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند ابن عباس (٧٥٨/٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخبر: إسلامَ الراوي، وثبوتَ عدالته، ويكتفى بعدم ظهور ما ينقض تلك العدالة، ثمَّ صدقَ الراوي.

وفي موضع آخر اشترط لقبول الخبر أن يكون راويه عدلاً صادقاً سواء كان ذكراً أو أنثى، حراً أو عبداً فقال:" والصواب من القول في ذلك عندنا أن يقال: إنَّ الخبر عن رؤية الهلال خبر نظير المنقول عن الحجة التي يلزم العمل به من أورده عليه العدل الصادق، واحداً كان الذي أورده عليه أو جماعة ، ذكراً كان أو أنثى، حراً كان أو عبداً، بعد أن يكون بالصفة التي وصفناها، وهو أن يكون عدلاً صادقاً لما ذكرنا في الخبر عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ من قبوله خبر الأعرابي، ولقيام الحجة بوجوب العمل بخبر الواحد العدل في الدين"[1].

ثانيها: لم ينفرد الإمام الطبري بذكر العدالة مرادفة لثقة الراوي، فقد عرَّف الإمام أبو سليمان الخطابي الصحيح بقوله:" ما اتصل إسناده، وعدَّلت نقلته"[2]، وتعقبه العراقي فقال:" فلم يشترط الخطَّابيُّ في الحدِّ ضبط الراوي، ولا سلامة الحديث من الشذوذ والعلّة، ولا شك أنَّ ضبط الراوي لا بدَّ من اشتراطِه؛ لأنَّ مَنْ كثُرَ الخطأ في حديثه وفحُشَ؛ استحقَ التركَ، وإنْ كان عدلاً"[3]، لم يوافق الحافظُ ابنُ حجر على تعقب العراقيِّ هذا فقال:" إنَّ اشتراط العدالة يستدعي صدق الراوي، وعدم غفلته، وعدم تساهله عند التحمل والأداء"[4]، والحافظ بذلك يجعل الضبط وصفاً من أوصاف العدالة، بل قد نقل السخاوي عن الحافظ قوله:" إنَّ تفسير الثقة بمن فيه وصف زائد على العدالة، وهو الضبط، إنما هو

---

1. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند ابن عباس (٧٦٩/٢ــ٧٧٠) .

2. الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد البستي (ت ٣٨٨هـ)، معالم السنن، المطبعة العلمية، حلب، ط١، ١٣٥١هـ ــ ١٩٣٢م، صححه: محمد راغب الطباخ، (٦/١) .

3. العراقي، أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين (ت ٨٠٦هـ)، شرح التبصرة والتذكرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ ــ ٢٠٠٢م، تحقيق: د. عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين الفحل، (١٠٣) .

4. نقله السيوطي، تدريب الراوي (٦٢/١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اصطلاح لبعضهم"[1]، وتعقب السيوطي كلام العراقي كذلك فقال:" الذي يظهر لي أنَّ ذلك داخل في عبارته، وأنَّ بين قولنا: (العدل وعدلوه) فرقـاً؛ لأن المغفـل المستحق للترك لا يصح أن يقال في حقه: عدَّله أصحاب الحديث، وإن كان عدلا في دينه، فتأمل!"[2].

وهذا الإمام ابن دقيق العيد جعل العدالة هي مناط الصحة، فقال:" ومـداره بمقتضى أصول الفقهاء والأصوليين على صفة عدالة الراوي في الأفعـال مـع التَّيقظ، العدالة المشترطة في قبول الشهادة، على ما قُرِّر في الفقه، فمن لم يقبـل المرسل منهم زاد في ذلك أن يكون مسنداً"[3].

فالإمام الطبري يشترط في الراوي أن يكون عدلاً: مستقيماً ضابطاً، كما هو مذهب المحدثين، ويعلل الأخبار حين يكون أحد رواتها منقوض العدالة بكذب أو تهمة به، أو جهالة أو بدعة، فمن الأول ما مرَّ في فصل: منهج الإمام الطبـري في تجريح الرواة، أنه جرح عدداً من الرواة لعلة الكذب أو التهمة بـه، نحـو: إسماعيل بن يحيى التيمي، ومحمد بن زيـاد اليـشكري، ومحمـد بـن سـعيد المصلوب، ومحمد بن مروان السدي، وجرح عدداً من الرواة للجهالـة نحـو: إبراهيم بن موسى الرازي، وجعفر بن محمد الزبيـري، وشـيبة بـن نِـصاح، وصالح بن أبي فروة، وعبد الرحيم بن واقد، وعبد الله بن يسار، وعـراك بـن خالد، ويزيد بن نعامة، ويوسف بن الزبير، وغيرهم.

---

1. السخاوي، فتح المغيث (٢٨/١) .

2. السيوطي، تدريب الراوي (٦٢/١) .

3. ابن دقيق العيد، أبو الفتح محمد بن علي القشيري (ت ٧٠٢هـ)، الاقتراح في بيان الاصـطلاح ومـا أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح، دار العلوم، عمان، ط١، ٢٠٠٦م، تحقيق: أ.د.قحطان الدوري، (٢١٥ــ٢١٦) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وابن جرير ممن يجعل البدعة ناقضاً من نواقض العدالة، والدليل على ذلك أمور عدة:

أولها: أنه روى في «تهذيب الآثار» حديث ابن عباس مرفوعاً:" صنفان من أمتي ليس لهما في الإسلام نصيب: المرجئة والقدرية"، ثم صححه بقوله:" وهذا خبر عندنا صحيح سنده"[1]، وهو دالٌ بمنطوقه على أنَّ المرجئة والقدرية ممن ليس له في الإسلام نصيب، فمن كان كذلك فهو فاقد العدالة دون شك[2].

ثانيها: أنَّ الإمام الطبري جرح عدداً من الرواة بذكر ما اتهموا به من البدع، كقوله في جابر الجعفي:" وفي نقل جابر الجعفي ما فيه"[3]، وذكر سبب جرحه في «ذيل المذيل»؛ وهو أنه كان يؤمن بالرجعة[4]، وحين تعرض لترجمة سالم بن أبي حفصة قال:" وكان يتشيع تشيعاً شديداً"[5]، واقتصر في ترجمة عبد الله بن أبي نجيح على ذكر أقوال من اتهمه بقول المعتزلة[6]، وفي بيان حال عباد بن يعقوب قال ابن جرير:" سمعت عباداً يقول: من لم يتبرأ في صلاته كل يوم من أعداء آل محمد حشر معهم!"[7]، وغمز رواة آخرين لما هم عليه من النصب؛ كزائدة بن قدامة، ولمازة بن زبَّار، وفي بيانه مذهب شيخه في أهل البدع كالرافضة قال تلميذه عبد العزيز بن محمد الطبري:" وكان ــ يعني: أبا جعفر ــ يكفر كلَّ من خالفه في كلِّ مذهب؛ إذ كانت أدلة العقول تُدْفعُ، كالقول في القدر، وقول من كفَّر أصحاب رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ من

---

1. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند ابن عباس (٦٥٣/٢) حديث (٢٥) .
2. عبد المجيد، أ.د. عبد المجيد محمود، منهج الطبري في تهذيب الآثار، ومذهبه في تصحيح الحديث، بحث ضمن منشورات جامعة اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الرابع والعشرون، العدد الرابع(أ)، ٢٠٠٥م، (١٠٤٣) .
3. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند طلحة بن عبيد الله (٢٥٧) .
4. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٤٦) .
5. المرجع السابق (٦٦٦) .
6. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٥٠) .
7. الذهبي، ميزان الاعتدال (٣٧٩/٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الروافض والخوارج، ولا يقبل أخبارهم ولا شهادتهم، وذكر ذلك في كتابه في الشهادات، وفي «الرسالة»، وفي أول «ذيل المذيل»"[1]، وهو نصٌّ في المسألة صريح.

وإن كان الإمام الطبري يجرح الراوي بالبدعة لكنَّه متحرٍّ في اتهام الرواة بالبدعة في الدين، فلا يرمي الراوي بذلك الناقض إلا بدليل قاطع على تلبسه بتلكم البدعة، ولا يقبل ما اتهم به بمجرد قول له وجه واحتمال قد يوحي بخلاف ما ذهب إليه الطاعن لذلكم الراوي، ومن ذلك ما سبق بيانه في الدفاع عن الحسن البصري، فلم يثبت عند الإمام الطبري ما اتهم به الحسن من قوله بالقدر، وذبُّه عن الحسن بن صالح بن حي حيث رمي بالتشيع والقول بالخروج.

أما الضبط فهو مشترطه ــ أيضاً ــ؛ ذلكم أنه:

أولاً: جرح عدداً من الرواة بسبب اختلال الضبط عندهم، نحو: سلمة بن صالح، وعبد الله بن لهيعة، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، والمنكدر بن محمد، وغيرهم، ممن سبقت تراجمهم في الفصل الخاص بالرواة الذين جرحهم.

ثانياً: أنه علل عدداً من الأخبار حين خالف راويها من هو أكثر عدداً أو أتقن حفظاً، نحو إعلاله خبر: حجاج بن محمد، وعبد الله بن عمر العمري، وهارون ابن موسى الأعور، والهيثم بن الربيع، ممَّن مرَّ ذكرهم، وتأتي أمثلة أخرى كثيرة في هذا الفصل، وهذه المخالفة إنما كانت لوهم، أو غفلة، أو سوء حفظ، وهذا يقتضي أنه يشترط لصحة الخبر ضبط الراوي.

أما الاتصال فلا شك أن الإمام ــ رحمه الله ــ يشترطه؛ مع أنَّ له في المرسل مذهباً يأتي بيانه، وإليك ما يدل عليه:

أولاً: ففي معرض استدلاله بحديث الزهري عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ:" شهدت مع عمومتي حلف المطيبين"، قال الإمام الطبري:" فإن قال لنا قائل: هل وافق الزهريَّ فيما روى من هذا الخبر عن النبي ــ صلى الله عليه

---

[1]. ياقوت الحموي، معجم الأدباء (٥٤٤/٦) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وسلم ــ أنه قال:" شهدت مع عمومتي حلف المطيبين"، أحدّ من أهل النقل في روايته؟ قيل: أما بإسناد متصل فلا نعلمه، ولكن: حدثنا محمد بن المثنى قال: حدثنا أبو عامر قال: حدثنا علي عن يحيى عن أبي سلمة أن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال ــ وهو على المنبر ــ:" ما شهدت لقريش قسامة إلا حلف المطيَّبين، وما يسرني أنَّ لي حمر النعم وأني أنكثه"[1]، وهو مرسل؛ راويه عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، ففي كلامه ما يشير إلى اشتراطه الاتصال لصحة الخبر، ولولا ذلك لما أشار إلى علة الانقطاع في الخبر.

ثانياً: وقال مرة في ترجيحه بين قولين للسلف في المقصود من قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ﴾[2]،هل هم أهل الكتاب أو مشركو قريش؟ قال الإمام الطبري مرجحاً الثاني:" وإذ لم يأت بما روي من الخبر بأنَّ قائل ذلك كان رجلاً من اليهود خبر صحيح متصل السند، ولا كان على أنَّ ذلك كان كذلك من أهل التأويل إجماع، وكان الخبر من أول السورة ومبتدئها إلى هذا الموضع خبراً عن المشركين من عبدة الأوثان...[3] وهو يقصد بالخبر هنا ما كان عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، وجعل الاتصال من وصف الصحة، وهو واضح في المراد.

ثالثاً: ثمَّ إنَّ الإمام علل أخباراً بالانقطاع، ولا يرى في الأخبار المنقطعة حجةً يلزم سامعُها قبولها، قال في بيان علة خبر أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين الباقر عن أبي مسعود الأنصاري قوله:" لو صليت صلاة لم أصلِّ فيها على النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ ظننت أن صلاتي لم تتم"، قال الإمام:"

---

1. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند عبد الرحمن بن عوف (٣٢) الحديث (١٨) .
2. سورة الانعام الآية (٩١) .
3. ابن جرير، جامع البيان (٥٢٥/١١) .

©Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأما الخبر الذي روي عن أبي مسعود أنه قال... وذكر الخبر، فإنه خبر مرسل؛ وذلك أنَّ أبا جعفر لم يدرك أبا مسعود ولا رآه"[1].

أما الشرطان السلبيان: انتفاء الشذوذ والعلة من السند، فهما معتبران عنده أيضاً، فهو يصحح أحاديث الأبواب في «تهذيب الآثار» بناء على انتفاء العلة منها فيقول فيها جملته المطردة:" وهذا خبر عندنا صحيح سنده، لا علة فيه توهنه، ولا سبب يضعفه، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح"، إذاً؛ فصحة الخبر كانت لانتفاء العلة، ودليل آخر ما علله الإمام من أخبار، سبق ذكر بعضها، والبقية في المباحث التالية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[1]. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند طلحة بن عبيد الله (٢٥٧) .

المبحث الثاني: ألفاظ الإمام الطبري في تعليل الأخبار:

ولا أقصد هنا تلك الألفاظ التي يعبر بها الإمام عن ضعف الرواية عامة، بل الألفاظ التي يبين بها علة الخبر الذي يرده وسببه؛ فإن الأولى قد سبق بيانها في الفصل الخاص بالرواة الذين جرحهم، أما الثانية فهي في بيان نوع العلة وتحديدها، وكان للإمام في كلِّ علة تعبير خاص، كما هو شأن النقاد؛ ففي تعبيره عن إعلال الخبر بمخالفة الراوي للثقات قال:" وأما خبر فلان فإنه عندي غلط... فنقلهم ما نقلوا من ذلك أولى بالصحة"[1]، وفي مثال آخر قال:" فإن الثقات الحفاظ أصحاب الأعمش حدثوا به... ولم ينقل هذا الحديث عن الأعمش غير جرير بن حازم، ولو لم يخالفه في ذلك مخالف لوجب التثبت فيه لشذوذه، فكيف والثقات من أصحاب الأعمش يخالفونه في روايته ما روى من ذلك؟!"[2]، وقال في الاختلاف على الشيخ:" والحفاظ الثقات إذا تتابعوا على نقل شيء بصفة فخالفهم واحد منفرد ليس له حفظهم، كانت الجماعة الأثبات أحق بصحة ما نقلوا من الفرد الذي ليس له حفظهم"[3]، وله في «التاريخ» تعبير آخر:" وقد روي هذا الخبر عن غيره من وجه أصلح من هذا الوجه غير أنه موقوف"[4].

وفي المخالفة بالرفع خاصة قال:" إن كان صحيحاً، ولا أعلمه صحيحاً؛ لأن الثقات الذين يعتمد على حفظهم وإتقانهم حدثوا بهذا الحديث عن الثوري فوقفوه على عبد الله ابن عمرو، ولم يرفعوه"[5].

وفي معرض تعليله بالانقطاع قال:" هذا خبر في إسناده نظر؛ فإن سعيداً ــ وهو ابن المسيب ــ غير معلوم له سماع من سلمان"[6]، أو يقول:" الضحاك لم

---

1. ابن جرير، جامع البيان (٢٥٤/٨) .
2. المرجع السابق (٨٠/١٠) .
3. المرجع السابق (٥٦٦/٩) .
4. ابن جرير، التاريخ (٢٦٣/١) .
5. ابن جرير، جامع البيان (٢٥٠/١٣) .
6. المرجع السابق (٥٦٦/٩) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يسمعه من ابن عباس"[1]، أو يطول العبارة فيقول:" الرواية عن عمر ــ رحمة الله عليه ــ بما روي عنه مما ذكرنا، عن غير مَنْ شَاهَدَ عمرَ ولا أدركه، ولا سمع منه يأمر ذلك"[2].

أو قد يذكر الرواية المعلولة ثمَّ يأتي بالرواية الصحيحة، نحو قوله:" وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بنحو الذي قلنا خبر، وإن كان بعض نقلته يقف به على ناقله عنه من الصحابة وذلك ما: حدثنا به هناد بن السري قال: حدثنا عبدة بن سليمان عن محمد بن عمرو قال: حدثنا أبو سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ﴾ قال: ﴿طعامه﴾ ما لفظه ميتاً فهو طعامه"، قال أبو جعفر: وقد وقف هذا الحديث بعضهم على أبي هريرة: حدثنا هناد قال: حدثنا ابن أبي زائدة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة في قوله: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ﴾ قال: ﴿طعامه﴾ ما لفظه ميتاً"[3].

وفي تعبيره عن اضطراب وقع فيه شهر بن حوشب:" هذا خبر يدفع صحته كثير من رواة الآثار ونقلة الأخبار، لما في سنده من الاضطراب الذي بينت"[4].

وتميزُ عبارة الإمام الطبري في تعليل الأخبار:

أولاً: بالطول والإسهاب غالباً، وهو إسهاب لا يخلو من الفائدة، فهو مقصود لذاته؛ ويذكر الإمام ــ رحمه الله ــ في عبارته تلك: حكمه على الرواية، وسبب تعليله لها، ثمَّ الدليل على ذلكم التعليل، والترجيح.

---

1. ابن جرير، جامع البيان (١/١٩٥) .
2. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند ابن عباس (٢/٧٩١ ــ ٧٩٣) .
3. ابن جرير، جامع البيان (١١/٧٠) .
4. ابن جرير، تهذيب الآثار ، مسند عمر (٢/٨٠٧) .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ثانياً: قد ينفرد في ألفاظه بشيء، وهي عبارات لم يستعملها غيره، منها: "والحفاظ الثقات إذا تتابعوا على نقل شيء بصفة، فخالفهم واحد منفرد ليس له حفظهم، كانت الجماعة الأثبات أحق بصحة ما نقلوا من الفرد الذي ليس له حفظهم"، أو قوله:" وأخشى أن يكون هذا الخبر وهماً من ناقله؛ لأن الأخبار متظاهرة في الأجل بخلافه"، أو قوله:" هذا خبر يدفع صحته كثير من رواة الآثار ونقلة الأخبار، لما في سنده من الاضطراب الذي بينت"، وستأتي مواضع أقواله هذه لاحقاً، إن شاء الله.

ثالثاً: ولعل أكثر ما يميز ألفاظه ذلك التأصيل الذي تجده في عباراته؛ فهو لا يكتفي ببيان العلة والحكم على الرواية، بل يزيد الناظرَ علماً حين يوجهه إلى منهج الكشف عن العلة، فانظره حين يبين أحد أشهر طرق الكشف عن العلة: العرض على رواية الثقات، فيقول:" فإن الثقات الحفاظ أصحاب الأعمش حدثوا به... وكلٌّ هؤلاء يحدث ذلك عن الأعمش بالإسناد الذي ذكرنا... وهم أصحاب الأعمش، ولم ينقل هذا الحديث عن الأعمش غير جرير بن حازم... إلى آخر كلامه، ويستعمل عبارة أخرى في تلك الطريقة نفسها فيقول:" ولا أعلمه صحيحاً؛ لأنَّ الثقات الذين يعتمد على حفظهم وإتقانهم حدثوا بهذا الحديث عن الثوري فوقفوه على عبد الله بن عمرو، ولم يرفعوه".

وفي طريقة أخرى لكشف العلة: النظر إلى التاريخ، قال:" هذا خبر في إسناده نظر؛ فإن سعيداً ــ وهو ابن المسيب ــ غير معلوم له سماع من سلمان... وقال مرة أخرى:" على أن الرواية عن عمر رحمة الله عليه بما روي عنه مما ذكرنا، عن غير مَنْ شاهد عمرَ، ولا أدركه، ولا سمع منه".

وفي نظره إلى طبقات الرواة قال:" وأخشى أن يكون هذا الخبر وهماً من ناقله؛ لأن الأخبار متظاهرة في الأجل بخلافه، مع خلاف قيسٍ شعبة في نفس هذا الحديث على ما بينته"[1]، وفي جمع الأسانيد والنظر إلى اضطراب الأداء

---

[1]. ابن جرير، جامع البيان (١٤/١٠٣ــ ١٠٥) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فيها قال:" هذا خبر يدفع صحته كثير من رواة الآثار ونقلة الأخبار، لما في سنده من الاضطراب..."[1]

رابعاً: لا يجزم الإمام الطبري ــ رحمه الله ــ دائماً بعلة الحديث، فقد يعلقها على الشك أحياناً؛ وكذلك هم النقاد، فمنهم من يظن، ومنهم من يقف، أو يجزم؛ بحسب مراتب علومهم وحذقهم واطلاعهم على طرق الحديث[2]، ومن أمثلة ذلك عند الإمام الطبري:" وهذا قول وجدته عن مجاهد، وأخشى أن يكون غلطاً؛ لأن الصحيح من الرواية عنه ما قد ذكرنا قبل"[3]، أو يقول:" وأخشى أن يكون هذا الخبر وهماً من ناقله"[4]، أو:" غير أنَّ الذي روي عن ابن الزبير أولى بالصحة إن كان ما حدثني به محمد بن سهل البخاري... صحيحاً"[5].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

1. وهو يحكم على الخبر الذي أخرجه في تهذيب الآثار/ مسند عمر (٨٠٤/٢) الأثر (١١٣٤)، عن أبي هريرة قال: قال رجل: يا رسول الله ! دخل عليَّ رجل وأنا أصلي، فأعجبني الحال التي رآني عليها، قال:" لك أجران: أجر السر، وأجر العلانية"، وهو مروي بأسانيد مختلفة .
2. ابن كثير، اختصار علوم الحديث (٦١) .
3. ابن جرير، جامع البيان (٢١٦/١٠) .
4. المرجع السابق (١٠٥/١٤) .
5. المرجع السابق (٦١٥/١٨) .

المبحث الثالث: سعة مفهوم العلة عند الإمام الطبري:

العلة في أصل اللغة هي المرض والضعف[1]، ومنها سمي ما لا يصح من الأخبار: معلاً، وكما أنَّ المرض قد يكون ظاهراً لأهل الخبرة ولغيرهم، فقد يكون خفياً لا يدركه إلا الحذاق أهل الممارسة، فهل مفهوم العلة عند المحدثين يشمل الخفي أو الظاهر منها؟

أما الحاكم ــ رحمه الله ــ فجعل العلة مقصورة على تلك الأسباب الخفية الغامضة التي تقدح في صحة الحديث، وتمنع من الاستدلال به، فقال:" وإنما يعلَّلُ الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل؛ فإن حديث المجروح ساقط واهٍ، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات؛ أنْ يحدثوا بحديث له علة، فيخفى عليهم علمه فيصير الحديث معلولاً، والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير"[2]، وأكد مفهوم العلة هذا بتعداده لأجناس العلة العشرة[3]، وتبعه على ذلك غيرُ واحد فقال ابن الصلاح:" فالحديث المعلل هو: الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أنَّ ظاهره السلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر"[4].

وقال الحافظ العراقي في ألفيته:

وسمِّ ما بعلة مشمول معلاً ولا تقل معلول

---

1. وما كان من معانٍ أخرى للجذر فليس إلا من باب الاستعارة، ومنه: التكرار، والعائق يعوق الأمر، اعتل عليه بعلة واعتله: إذا أعاقه عن الأمر المراد، ولعل المرض سمي علة لأنه يعوق صاحبه عن مراده، والتشاغل بالشيء والإلهاء، ومنه تعليل الصبي بالطعام واللهو، ينظر: الفيروز أبادي، القاموس المحيط (٩٣٢) مادة: علل، ولذلك ــ والله أعلم ــ يجوز استعمال أيٍّ من الألفاظ: معلول، أو معلّ، أو معلل؛ إذ هي استعارات، ينظر: السخاوي، فتح المغيث (٢٤٤/١) وفي ذلك قال:" وما يقع من استعمال أهل الحديث له حيث يقولون: علله فلان، فعلى طريق الاستعارة" .

2. الحاكم، معرفة علوم الحديث (١١٢ــ١١٣) .

3. المرجع السابق (١١٣ــ١١٩) .

4. ابن الصلاح، مقدمة في علوم الحديث (مع التقييد والإيضاح للعراقي) (٩٦) النوع الثامن عشر: معرفة الحديث المعلل .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهي عبارة عن أسباب طرت فيها غموض وخفاء أثرت

وبعد شرحه لنظم العراقي هذا قال السخاوي:" وحينئذ فالمعلُّ أو المعلـول: خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قـادح"[1]، وقـال الحـافظ فـي «النكت» بعد سوقه كلامَ الحاكم السابق:" وفي هذا ردٌّ على من زعم أنَّ المعلول يشمل كلَّ مردود"[2]، وإلى كون العلة مقتصرة على الأسباب الخفية مال الحـافظ ابن رجب حيث قال:" اعلم أن مـعرفة صحة الحـديث وسـقمه تحـصل مـن وجهين:

أحدهما: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم، ومعرفة هـذا هـيِّنٌ؛ لأن الثقـات والضعفاء قد دونوا في كثير من التصانيف، وقـد اشـتهرت بـشرح أحـوالهم التواليف .

والوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعـض عنـد الاختلاف، إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع، ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وكثرة ممارسته الوقـوف علـى دقائق علل الحديث"[3].

وآخرون من العلماء لم يفرقوا بين ما كان خفياً أو ظاهراً في مسمى العلة، ونظرة في كتب الأولين تدل على أنه لا فرقَ عندهم بـين العلـة الظـاهرة أو الخفية، فمن علل ظاهر الإمام حديث عبيس بن ميمون عن موسى بن أنس عـن أبيه عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال:" لا تقولوا: سورة كذا وكذا، ولكن قولوا: السورة الذي يذكر فيها آل عمران... قال الإمام أحمد: هذا حديث منكر، وأحاديث عبيس مناكير"[4]، وهو كما قال الإمام أحمد؛ فعبيس بن ميمون منكـر

---

1. السخاوي، فتح المغيث (١٤٦/١) .

2. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، النكت على كتاب ابـن الـصلاح، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، تحقيق: مسعود السعدني، ومحمد فارس، (٢٩٥) .

3. ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (٦٦٣/٢) .

4. ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (٤٥٨/٣) الخبر (٥٩٥٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحديث، ضعيف جداً[1]، وأعلَّ ابنُ معين حديث عباس بن الفضل فقال:" ليس بشيء؛ يحدث بحديث عن سعيد عن قتادة، عن جابر بن زيد عن ابن عباس عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ:" إذا كان سنةُ كذا وكذا، كان كذا وكذا"، وهو حديث ليس له أصل"[2]، وعباس بن الفضل الأنصاري هذا منكر الحديث جداً، حتى قال أبو زرعة الرازي:" كان لا يصدق"[3]، وهذا النص عن ابن معين بعينه في «تاريخ الدوري»[4]، وإنما سقته من كتاب «علل الخلال» لإثبات أنَّهم ما جعلوا كتب العلل للخفي من أسباب الضعف فحسب.

وعلل أبو حاتم وأبو زرعة سألت أبي حديث ابن مسعود في الوضوء بالنبيذ فقالا:" هذا حديث ليس بقوي؛ لأنه لم يروه غير أبي فزارة ــ وهو راشد بن كيسان ــ عن أبي زيد، وحماد بن سلمة عن علي بن زيد عن أبي رافع عن ابن مسعود، وعلي بن زيد ليس بقوي، وأبو زيد شيخ مجهول. قال ابن أبي حاتم: قلت لهما: فإن معاوية بن سلام يحدث عن أخيه عن جده عن ابن غيلان عن ابن مسعود! قالا: وهذا ــ أيضاً ــ ليس بشيء؛ ابن غيلان مجهول، ولا يصح في هذا الباب شيء"[5]، وأبو زيد هذا مجهول لا يعرف[6]، وعلي بن زيد بن جدعان ضعيف مشهور الضعف، لا يحتج به.

---

[1] ينظر: البخاري، التاريخ الكبير (٣٨٨/٦)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٤٧/٧)، وابن حبان، المجروحين (١٧٨/٢) ترجمة (٨١٨)، وابن عدي، الكامل (٩٠/٧)، وابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين (١٦٥/٢) ترجمة (٢٢٥١) .

[2]. ابن قدامة المقدسي، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد (ت ٦٢٠هـ)، المنتخب من العلل للخلال، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م، تحقيق: طارق بن عوض الله، (٣٠٠) .

[3]. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢٧٦/٦) .

[4]. ابن معين، التاريخ/ رواية الدوري (٢٤٢/٤) .

[5]. ابن أبي حاتم، علل الحديث (٢٠٧/١) الخبر (٩٩) .

[6]. ابن حجر، تهذيب التهذيب (٥٢٥/٤) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال عبد الله:" قلت ليحيى: إنَّ حارثاً النقال يحدث عن ابن عيينة بحديث عاصم بن كليب حديث وائل: أتيت النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ ولي شعر... فقال يحيى: كلٌّ من حدث بحديث عاصم بن كليب عن ابن عيينة فهو كذاب خبيث، ليس حارث بشيء!"[1]، وهذا جرح سببه التهمة بالكذب في كتاب العلل، وحارث بن سريج هذا قال فيه ابن عدي:" ضعيف يسرق الحديث"، ونقل عن موسى بن هارون الحمال قوله:" يتهم في الحديث"[2].

وعلل الدارقطني حديث ابن عباس عن أبي بكر أن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال:" العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه"، فقال:" يرويه الوليد بن سلمة الأردني، وهو متروك الحديث، عن عمر بن قيس سندل، وهو ضعيف ــ أيضاً ــ، ويضطرب في إسناده"[3]، أما الوليد بن سلمة الأردني الطبراني فكذاب ذاهب الحديث[4]، وشيخه عمر بن قيس المعروف بسندل متروك ليس يسوى حديثه شيئاً، أحاديثه بواطيل [5].

وعلل الدارقطني في «العلل» حديث جرير بن أيوب عن أبي زرعة عن أبي هريرة عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ:" إذا أدخل أحدكم قدميه طاهرتين فليمسح، للمقيم يوماً، وللمسافر ثلاثاً"، فقال: هذا باطل عن أبي هريرة، وقد قال أبو نعيم: كان جرير يضع الحديث"[6]، وجرير بن أيوب هذا قال فيه

---

1. ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (٦٠٦/٢) فقرة (٣٨٨٤) .
2. ابن عدي، الكامل (٤٦٨/٢ــ٤٦٩) .
3. الدارقطني، العلل (٢١٣/١) .
4. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٩/٩)، وابن عدي، الكامل (٣٦٠/٨) .
5. ينظر: ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (٥٦٤/١) فقرة (١٣٥١)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١٦٤/٦)، وابن حبان، المجروحين (٥٦/٢) ترجمة (٦٣٤) .
6. الدارقطني، العلل (٢٧٤/٨) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإمام البخاري:" منكر الحديث"، وهي من أشد ألفاظ الجرح عنده ـــ رحمـــه الله ـــ، ونحوه قال أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، وقال ابن معين:" ليس بشيء"[1].

وجعل الإمام ابن عبد البر الانقطاع في الإسناد علة فقال:" وقال سائر أهل الفقه وجماعة أصحاب الحديث في كل الأمصار ـــ فيما علمت ـــ: الانقطاع في الأثر علة تمنع من وجوب العمل به، وسواء عارضه خبر متصل أم لا، وقالوا: إذا اتصل خبر وعارضه خبر منقطع، لم يعرج على المنقطع مع المتصل، وكان المصير إلى المتصل دونه"[2].

ولو أراد امرؤ أن ينقل ما كتب: العلل ومعرفة الرجال لعبد الله ابن الإمـــام أحمد، والعلل لابن أبي حاتم، وعلل الدارقطني من التعليل بالعلة الظاهرة لاحتاج إلى مجلدة ضخمة، وفيما مضى كفاية، وعلى عدم التفريق يدل قول الخطيب في «الجامع»:" فمن الأحاديث ما تخفى علته، فلا يوقف عليها إلا بعد النظر الشديد، ومضي الزمن البعيد... ومنها ما قد كفى راويه مؤونته، وأبان فـــي أول حالـــه علته... وأسند إلى شعبة وقد سئل:" من أين تعلم أن الشيخ يكذب؟ قال: إذا روى عن النبي ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ لا تأكلوا القرعة حتى تذبحوها! علمت أنـــه يكذب"[3]، فالأخبار الضعيفة عند الخطيب كلها معلولة، إلا أن بعضها أخفى علة من بعض.

ومع دلالةٍ من عمل النقاد على أنَّ الضعف الظاهر هو علة ـــ أيضاً ـــ، فلم يَدَّع أحد ـــ ولن يفعل ـــ أن كتب العلل جمعت الغامض دون الظـــاهر، ثـــمَّ إنَّ المعنى اللغوي كذلك لا يفرق بين الضعف الظاهر أو الخفي، وكذا المرض قـــد يشتد وتظهر أعراضه بصاحبه حتى يدركه كلُّ أحد، وقد يخفى إلا على الحـــاذق

---

1. ينظر: ابن معين، التاريخ/ رواية الدوري (٤٤٩/٣)، وكرره في موضع آخر (٥٤٠/٣)، والبخـــاري، التاريخ الكبير (١٩٨/٢)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٤٣٦/٢)، وابن عدي، الكامل (٣٤٢/٢) .

2. ابن عبد البر، التمهيد (٥/١) .

3. الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٣٨٥/٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المتمرس، وحيث لا إجماع في المسألة على أمر معين، فالأمر يسير، لكنَّ الصحيح ــ والله أعلم ــ أن العلة غير مقصورة على الخفي من أسباب الضعف.

وما ورد عن بعض النقاد من تسميتهم علم العلل إلهاماً، كما سماه الإمام عبد الرحمن بن مهدي[1]، أو كما دلَّ الإمام أبو زرعة ذلك الرجل على الحجة في تعليله الأخبار فقال:"ما الحجة في تعليلكم الحديث؟ قال: الحجة أن تسألني عن حديث له علة فأذكر علته، ثم تقصد محمد بن مسلم بن وارة وتسأله عنه، ولا تخبره بأنك قد سألتني عنه، فيذكر علته، ثم تقصد أبا حاتم فيعلله، ثم تميز كلام كلٍّ منا على ذلك الحديث؛ فإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم! ففعل الرجل، فاتفقت كلمتهم عليه فقال: أشهد أن هذا العلم إلهام!"[2].

فالجواب عن هذه الأخبار وغيرها مما يحمل معناها، أنَّ النقاد لم يقصروا العلة على الغامض الخفي منها، فلم يقولوا: هذه هي العلة فحسب، بل كلُّ ما في الأمر أنهم بينوا أو سئلوا عن نوع خاص منها، وكيفية إدراكه، فكان هذا جوابهم.

ثمَّ إنَّ أبا زرعة نفسه أعلَّ أحاديث بضعف ظاهر، نقل بعضَها عنه ابنُ أبي حاتم في كتابه «العلل»، فقال في حديث محمد بن غزوان في الصلاة بعد المغرب:" شبه موضوع! وقال: ومحمد بن غزوان الدمشقي منكر الحديث"[3]، وابن غزوان هذا جرحه ظاهر[4]، والمعروف أنَّ ابن أبي حاتم ألف كتابه «العلل» على مرأى من أبيه وأبي زرعة ومسمع، وكان يسألهما عن علل الحديث، فيمليان عليه الجواب، فلو كان أبو زرعة يقصر العلة على الخفي من

---

1. ابن أبي حاتم، علل الحديث (١/١٩٥)، والحاكم، معرفة علوم الحديث (١١٣)، والخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٣٨٣) .

2. الحاكم، معرفة علوم الحديث (١١٣)، والخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي (٢/٣٨٤)، وساق ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل (٢٨٣ــ٢٨٤) قصة مشابهة لهذه وقعت مع الإمام أبي حاتم، وسياقها أطول .

3. ابن أبي حاتم، علل الحديث (١/٣٠١) فقرة (٢٠٨) .

4. ابن حبان، المجروحين (٢/٣١٦) ترجمة (١٠٠٠) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجرح، لمَا أجاز لابن أبي حاتم أن يدخل أمثال هذه العلل الظاهرة ــ وهي كثيرة جداً ــ في كتابه العلل.

ثمَّ لو حملنا كلام الأئمة السابق على الخفي من أسباب الجرح فقط، لعورض بأقوال غيرهم ممن وسَّعَ دائرة التعليل ليشمل الظاهر منها، وقد سبق بعضها.

وأخيراً؛ ما هو الضابط الذي يمكن به التفريق بين الخفي من أسباب الجرح والظاهر منها، وما هو حده؟ فما يكون ظاهراً عند أحدهم قد يكون خفياً عند الأخر، وبالعكس! وهذا فقط يدلُّ أنَّ العلة تشمل كلَّ ضعف في الخبر.

فهل الإمام الطبري ممن يقصر العلة على الأسباب الخفية الغامضة في الجرح، أو هو ممَّن يوسع دائرة التعليل لتشمل الأسباب الظاهرة؟

لا يقصر الإمام الطبري ــ رحمه الله ــ مفهوم العلة على الأسباب الخفية، بل يتعداها للأسباب الظاهرة، ففي «التهذيب» يذكر عقب كلِّ حديث من أحاديث الباب قوله:" ذكر علل هذا الخبر: وهذا خبر عندنا صحيح سنده، لا سبب يضعفه، ولا علة توهنه؛ لعدالة من بيننا وبين رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ من نقلته، وقد يجب أن يكون سقيما غير صحيح؛ لعلل... ثمَّ يذكر تلك العلل، بعضها خفية، وبعضها ظاهرة، نحو ما ذكره الإمام في حديث علي ــ رضي الله عنه ــ أن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال:" من يضمن عني ديني، ويقضي عِدَاتي[1]، ويكون معي في الجنة ؟"، أو نحو ذا، قلت: أنا"، ثمَّ قال:" وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح، لعلل:

إحداها: ما ذكرنا من اضطراب الرواة فيه على الأعمش...

---

[1]. جمع عدة، وهو الوعد، قال الفيروز أبادي:" وعَدَه الأمْرَ، وبه يَعِدُ عِدَةً، ووَعْدا، ومَوْعِدا، ومَوْعِدَةً، ومَوْعودا، ومَوْعودَةً"، ينظر: الفيروز أبادي، القاموس المحيط (٢٩٥) مادة: وعد .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والثانية: أن الأعمش عندهم مدلس، ولا يجوز عندهم من قبول خبر المدلس إلا ما قال فيه: حدثنا، أو: سمعت، وما أشبه ذلك.

والثالثة: أنهم لا يرون الحجة تثبت بنقل المنهال بن عمرو.

والرابعة: أن شريكاً عندهم غير معتمد على روايته.

والخامسة: أن هذا الحديث حديثٌ قد حَدَّثَ به عن المنهال بن عمرو غير الأعمش، فقال فيه: عن المنهال بن عمرو عن عبد الله بن الحارث عن عبد الله ابن عباس عن علي بن أبي طالب عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ"[1].

وهذه علل منها خفية، وأخرى ظاهرة، فالأولى اضطراب، والثانية تدليس ثقة، ولا شك بخفائها، فالمدلس يوهم أنه سمع الشيء وما سمعه، ويزيد الأمر غموضاً إن كان ذلك المدلس من الثقات المتقنين كالأعمش، والخامسة المخالفة، ومن الظاهرة ضعف شريك بن عبد الله بن أبي شريك القاضي، وهو صدوق سيء الحفظ مضطربه[2].

وفي مسند عمر أسند حديثه عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ:" من نام عن حزبه، أو عن شيء منه، فقرأه فيما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل"، ثم قال:" القول في علل هذا الخبر: وهذا خبر عندنا صحيح سنده، لا علة فيه توهنه، ولا سبب يضعفه، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعلل:

إحداها: أنه خبر غير محفوظ عن عمر عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ إلا من هذا الوجه، والخبر إذا انفرد به منفرد وجب التثبت فيه عندهم.

والأخرى: أنه خبر قد رواه عن عبد الرحمن بن عبد القاري عن عمر، غيرُ من ذكرنا، فوقف بالكلام على عمر...

والثالثة: أنه خبر غير محفوظ عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ هذا الكلام على هذا الوجه الذي روي عن عبد الرحمن عن عمر عن النبي ــ صلى الله

---

1. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند علي (٦١ــ٦٣) الحديث (٣ــ٥) .

2. ابن حجر، تهذيب التهذيب (١٦٤/٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عليه وسلم ــ، وإنما المحفوظ عنه من وجه يصح ــ عليه السلام ــ الــذي رواه عنه أصحابه، الحثُّ على الصلاة قبل الظهر بعد أن تزول الشمس"[1].

وهذه علل كذلك خفية؛ الأولى في التفرد، والتفرد مظنة الخطأ، خاصة ممن لم يكن أهلاً له، والثانية في مخالفة الوقف للرفع، والثالثة في الشذوذ، وهو أخفى أنواع العلل، فراويه شذ في حكاية هذه الحديث على الوجه السابق.

ومن أمثلة التعليل بالظاهر: قال الإمام بعد حديث عكرمة عن ابن عبــاس قال: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ:" صنفان من أمتي ليس لهما في الإسلام نصيب: المرجئة والقدرية"، القول في علل هذا الخبر: وهذا خبر عنــدنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين ســقيماً غيــر صــحيح لعلل...

والثانية: أنه من رواية عكرمة عن ابن عباس عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ، وفي نقل عكرمة عندهم نظر يجب التثبت فيه من أجله.

والثالثة: أن سلام بن أبي عمرة من أهل النقل، ليس في أهل الرواية المعــروفين بها، فالواجب التوقف في نقله"[2].

وإنما جعلت هذه العلل من الإعلال بالظاهر لأنَّ المعترض على صحة هذا الحديث يجرح عكرمة مولى ابن عباس جرحاً ظاهراً، والثالثة ظاهرة دون شك؛ فسلَّام بن أبي عَمْرة الخراساني ليس حديثه بشيء، قاله ابن معين، وقــال ابــن حبان:" يروي عن الثقات المقلوبات، لا يجوز الاحتجاج بخبره"، وقال الأزدي:" واهي الحديث"[3].

---

1. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند عمر (٧٦٢/٢ــ٧٦٣) الحديث (٢٤ــ٢٥) .

2. المرجع السابق، مسند ابن عباس (٦٥٣/٢ــ٦٥٤) الحديث (٢٥) .

3. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢٣٩/٤)، وابن حبان، المجروحين (٤٣٣/١) ترجمــة (٤٢٦)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (١٣٩/٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وحين علل حديث الضحاك عن ابن عباس أنه قال:" لم يعش مسخ قط فوق ثلاثة أيام، ولم يأكل، ولم يشرب، ولم ينسل". قال الإمام ــ رحمه الله ــ:" أما الخبر عن ابن عباس الذي روي بما ذكرت من أن المسخ لا يعيش أكثر من ثلاث، فخبر في سنده نظر؛ لعلتين:

إحداهما: أن الضحاك لم يسمعه من ابن عباس.

والثانية: أنَّ بشر بن عمارة ليس ممن يعتمد على روايته"[1].

والانقطاع بين الضحاك بن مزاحم وابن عباس ظاهر غير خافٍ، فليس من العلل الخفية في شيء، قال شعبة:" حدثني عبد الملك بن ميسرة قال: الضحاك لم يلق ابن عباس؛ إنما لقي سعيد بن جبير بالري فأخذ عنه التفسير"، وسأله عبد الملك فقال: سمعتَ من ابن عباس؟ قال: لا، قلت: فهذا الذي تحدثه عمَّنْ أخذته؟! قال: عن ذا وعن ذا"، وقد ذكر ذلك الإمام الطبري في مقدمة تفسيره[2]، أما بشر بن عمارة فسبقت الإشارة إلى ضعفه[3].

وقد أعلَّ خبراً آخر بجهالة راويه فقال في حديث جعفر بن محمد الزبيري قال: حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت:" ما كان النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ يفسر شيئاً من القرآن، إلا آياً بعددٍ؛ علمهنَّ إياه جبريل"، أعله بجهالة جعفر بن محمد فقال:" راويه ممن لا يعرف في أهل الآثار وهو: جعفر ابن محمد الزبيري"[4]؛ فلم يجعل الإمام الطبري ــ رحمه الله ــ مسمى العلة قاصراً على الخفي منها، بل مفهومها عنده شامل للظاهر والخفي.

---

1. ابن جرير، تهذيب الآثار ، مسند عمر (١/١٩٥) الأثر (٣١٣) .

2. ينظر: ابن جرير، جامع البيان (١/٩١) فصل: ذكر الأخبار عن بعض السلف فيمن كان من قدماء المفسرين محموداً علمه بالتفسير، ومن كان منهم مذمومًا علمه به، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٢/٢٢٦) .

3. ينظر (ص٢٦٢) .

4. ابن جرير، جامع البيان (١/٨٩) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الرابع: وسائل الكشف عن العلة عند الإمام الطبري:

أما السلف من النقاد فكانت طريقتهم في كشف العلة والوصول إلى موضع الغلط فيها، ما عبر عنه الخطيب البغدادي بقوله:" والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط"[1]، والخطيب بهذا يلخص السبيل إلى كشف العلة في خطوتين:

الأولى: جمع طرق الحديث، ولهذا اعتنى السلف بجمع طرق الحديث، وتسابقوا في ذلك، ولهم في ذلك أخبار وحكايات، وممن عرف بذلك إمام المحدثين وعَلَمُ الجرح والتعديل شعبة بن الحجاج، نُقِلَ عنه من ذلك أخبار كثيرة، فمن ذلك قول حماد بن زيد يقول:" لا أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة؛ لأن شعبة كان لا يرضى أن يسمع الحديث مرة، إذا خالفني شعبة في شيء تركته!"، وقال يعقوب بن شيبة:" كان يقال: إن شعبة إذا لم يسمع الحديث مرتين لم يعتد به"، وسأله يحيى بن أبي زائدة عن حديث فلم يحدثني به، وقال:" لم أسمعه إلا مرة واحدة!".

وقال الإمام ابن معين:" لو لم نكتب الشيء من ثلاثين وجهاً ما عقلناه"، وفي مرة قال:" اكتب الحديث خمسين مرة؛ فإن له آفات"، وفي مرة قال:" نحن كتبنا الحديث من ستة أوجه وسبعة وجوه ولم نضبطه، كيف يضبطه من كتبه من وجه واحد؟! أو نحو هذا"[2]، بل قد جعل الإمام أحمد معرفة طرق الحديث شرطاً في الحكم عليه، فقال:" من لم يجمع علم الحديث، وكثرة طرقها واختلافها، لا يحل له الحكم على الحديث، ولا الفتيا به!"[3].

---

1. الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي (٤٥٢/٢) .

2. ابن رجب، شرح علل الترمذي (٤٨٠/١) .

3. ينظر: ابن معين، تاريخ الدوري (٢٧١/٤)، والحاكم، معرفة علوم الحديث (٢٥٠ـ٢٥٤)، والخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي (٣١٥/٢ـ٣١٦)، وابن رجب، شرح علل الترمذي (٤٤٨/١ـ٤٥٢)

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الخطوة الثانية: فإذا جمع الحديثيُّ الطرقَ نظر في اختلاف رواتـــه، وفـــي درجات حفظهم، ومنزلتهم في الإتقان والضبط، وطبقاتهم بالنسبة للـــشيخ الـــذي يحدثون عنه، مَنْ أتقنَ حديثَه وطالت صحبته له ممن هو دون ذلك، فيقدم الأحفظ والأرجح، ويؤخر من كان دونه، بحسب القرائن التي لا تنتظمها قاعدة مطـــردة، فإن فعل ذلك تبين له موضع الخطـــأ والـــصواب، والمنكـــر مـــن المعـــروف، والمحفوظ من الشاذ، ولذلك قال الإمام ابن المبارك:" إذا أردت أن يـــصح لـــك الحديث فاضرب بعضه ببعض"، وقال ابن المديني:" الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه"[1]، وقال الإمام أحمد:" الحديث إذا لم تجمـــع طرقـــه لـــم تفهمـــه، والحديث يفسر بعضه بعضاً"، أي: بعرض الطرق على بعضها يظهر موضـــع الخطأ والراجح منها، ونحو ذلك قال ابن معين:" لو لم نكتب الحديث مـــن مائـــة وجه ما وقعنا على الصواب"[2].

وهكذا كان منهج الإمام الطبري ــ رحمه الله ــ في الكـــشف عـــن علـــة الحديث، كما وصفه الخطيب، وهذان مثالان من ذلك، والبقية تأتي في موضعها:

الأول: في إعلاله لحديث جرير بن حازم قال: سمعت الأعمش عـــن أبـــي وائل عن حذيفة قال:" أتى رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ سُبَاطة قوم فبال عليها قائماً، ثم دعا بماء فتوضأ ومسح على نعليه"[3]، قال ابـــن جريـــر:" وأمـــا

==و(٤٨٠/١)، والخطيب الحسني، د. محمد مجير، معرفة مدار الإسناد وبيان مكانتـــه فـــي علـــم علـــل الحديث، دار الميمان، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـــ ــ ٢٠٠٧م، (٢٩٨/١ــ٣٠٧) .

1. والباب هنا بمعنى الحديث، والأبواب أحاديث تكثر طرقها وتتعدد وجوهها حتى تغدو باباً مفردا، ودليله أنَّ الحاكم ذكر قول ابن المديني هذا في معرفة علوم الحديث، النوع الخمسين من علوم الحديث، فقال:" هذا النوع من هذه العلوم جمع الأبواب التي يجمعها أصحاب الحديث، وطلب الفائت منها، والمذاكرة بها"، ثـــم قال ــ رحمه الله ــ:" قد روينا عن جماعة من أئمة الحديث أنهم استحبوا أن يبدأ الحديثي بجمـــع بـــابين: الأعمال بالنيات، ونضر الله أمرا سمع مقالتي فوعاها... ثمَّ ذكر أحاديث أخرى فتنظر هناك.

2. ينظر: الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث(١٨٦)، والخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الـــراوي (٣١٥/٢) و(٤٥٢/٢) .

3. والسُّباطة: الكناسة تطرح بأفنية البيوت، ينظر: الفيروز أبادي، القاموس المحيط (٦٠٢)، مادة: سبط .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حديث حذيفة فإن الثّقات الحفّاظ من أصحاب الأعمش حدثوا به عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة:" أن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ أتى سُبَاطة قوم فبـــال قائماً، ثم توضأ ومسح على خفيه".

وأعلَّ الإمامُ هذا الخبرَ بالخطوات التي سبق بيانها عن الخطيب:

أولاها: جمع الإمام الطبري أسانيد الخبر عن الأعمش، فهو مدار الحـــديث ومحور طرقه، وهو بذلك يحدد الاختلاف عمن هو، فرواه من طريق:

ــ أبي عوانة عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة[1]

ــ ابن أبي عدي عن شعبة عن سليمان عن أبي وائل عن حذيفة[2]

ــ عبد الله بن إدريس عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة[3]

ــ أبي معاوية عن الأعمش عن شقيق عن حذيفة[4]

ــ يحيى بن عيسى عن الأعمش عن شقيق عن حذيفة

ــ حدثنا جرير عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة[1]

---

[1]. رواه: أبو داود، السنن/ كتاب: الطهارة، باب: البول قائماً، حديث (٢٣)، وابن حبان، الصحيح/ بـــاب: ذكر الخبر الدال على صحة ما تأولنا قوله ــ صلى الله عليه وسلم ــ:" لا تبل قائماً"، حديث (١٤٢٥).

[2]. ومن طريق محمد بن إبراهيم بن أبي عدي عن شعبة رواه: النسائي، المجتبى/ كتاب: الطهارة، بـــاب: الرخصة بالبول في الصحراء، حديث (٢٧)، وليس فيه لفظ المسح على الخفين، وابن خزيمة، أبـــو بكـــر محمد بن إسحاق (ت ٣١١هـــ)، الصحيح/ كتاب: الوضوء، باب: الرخصة فـــي البـــول قائمـــاً، المكتـــب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـــ ــ ٢٠٠٣م، تحقيق: د.محمد الأعظمي، حديث (٦١) .

وعن شعبة رواه: البخاري، الجامع الصحيح/ كتاب: الوضوء، باب: البول قائمـــاً وقاعـــداً، حـــديث (٢٢٤)، ولم يذكر المسح، وأبو داود، السنن/ كتاب: الطهارة، باب: البول قائماً، حديث (٢٣)، والنـــسائي، المجتبى/ كتاب: الطهارة، باب: الرخصة بالبول في الصحراء، حديث (٢٨)، وذكر فيه المسح على الخفين، وابن ماجة، السنن/ كتاب: الطهارة وسننها، باب: ما جاء في البول قائماً، حديث (٣٠٦)، ولم يـــذكر فيـــه المسح، وابن حبان، الصحيح/ باب: ذكر الخبر الدال على صحة ما تأولنا قوله صلى الله عليه وســـلم :" لا تبل قائماً"، حديث (١٤٢٤) .

[3]. رواه: البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق (ت ٢٩٢)، المسند، مؤسسة علوم القرآن ــ مكتبة العلوم والحكم، بيروت ــ المدينة المنورة، ١٤٠٩هـــ، تحقيق: د. محفوظ الـــرحمن زيـــن الله، (٢٨٠/٧) الحديث (٢٨٦٥) .

[4]. رواه: البزار، المسند (٢٧٨/٧) حديث (٢٨٦٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانيها: رجح بين هذه الطرق، فقال:" وكل هؤلاء يحدّث ذلك عن الأعمش بالإسناد الذي ذكرنا عن حذيفة:" أنَّ النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ مسح على

---

[1]. ما لم أخرِّجه من هذه الطرق فعذري أني أجده إلا عند الإمام الطبري، لكنْ قد روى هذا الحديثَ عن الأعمش غيرُ واحد سوى من ذكرهم الإمام الطبري، وهذه أسماؤهم مرتبة على حروف المعجم:

ــ جعفر بن عون عن الأعمش به، رواه: البيهقي، السنن الكبرى/ كتاب: الطهارة، باب: البول قائماً، (١/١٠٠) حديث (٤٨٩)، والدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٢٥٥هـ)، السنن/ كتاب الطهارة، باب: في البول قائما، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ، تحقيق: فواز زمرلي، وخالد العلمي، (١/١٧) حديث (٦٦٨) .

ــ زهير بن معاوية أبو خيثمة عنه، أخرجه: مسلم، الصحيح/ كتاب: الطهارة، باب :المسح على الخفين، حديث (٢٧٣)، وابن حبان، الصحيح/ باب: ذكر البيان بأن حذيفة إنما دنا من المصطفى ــ صلى الله عليه وسلم ــ في تلك الحالة بأمره ــ صلى الله عليه وسلم ــ ،حديث (١٤٢٨) .

ــ سفيان الثوري عنه، أخرجه: أحمد، المسند (٥/٣٨٢) .

ــ شريك بن عبد الله، رواه: ابن ماجة، السنن/ كتاب: الطهارة وسننها، باب: ما جاء في البول قائماً، حديث (٣٠٥) .

ــ عبد الواحد بن زياد عنه، رواه: ابن حبان، الصحيح/ باب: ذكر إباحة دنو المرء من البائل إذا لم يكن يحتشمه، حديث (١٤٢٧) .

ــ عيسى بن يونس، رواه: النسائي، المجتبى/ كتاب: الطهارة، باب: الرخصة في ترك ذلك ــ يعني: الإبعاد عند إرادة الحاجة ــ، حديث (١٨) .

ــ محمد بن طلحة، رواه: البيهقي، السنن الكبرى/ جماع أبواب المسح على الخفين، باب: مسح النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ على الخفين في السفر والحضر جميعاً، حديث (١٢١٧) .

ــ هشيم بن بشير، رواه: ابن ماجة، السنن/ كتاب: الطهارة وسننها، باب: ما جاء في البول قائماً، حديث (٣٠٥)، وأحمد، المسند (٥/٣٨٢) .

ــ وكيع بن الجراح، أخرجه: الترمذي، الجامع/ أبواب الطهارة، باب: باب ما جاء من الرخصة في ذلك ــ يعني: البول قائماً ــ، حديث (١٣)، وابن ماجة، السنن/ كتاب: الطهارة وسننها، باب: ما جاء في البول قائماً، حديث (٣٠٥) .

ــ يحيى بن سعيد القطان، أخرجه: أحمد، المسند (٥/٤٠٢).

والحديث مروي بطرق أخرى عن أبي وائل شقيق بن سلمة عن حذيفة، ولا أستطيع القول بأن هذه الطرق عن الأعمش قد فاتت الإمام الطبريَّ، كلا؛ فـ«جامع البيان» هو مختصر لتفسير كبير أراد الإمام إخراجه، حيث قال أبو جعفر الطبري قال لأصحابه:" أتنشطون لتفسير القرآن؟ قالوا: كم يكون قدره؟ قال: ثلاثون ألف ورقة، فقالوا: هذا مما يفني الأعمار قبل تمامه! فاختصره في نحو ثلاثة آلاف ورقة"، ينظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء (٦/٥١٥)، وحينئذٍ لا يجوز أن يقال: إنَّ الإمام الطبري قد فاتته بعض طرق هذا الحديث أو ذاك، وليس ذاك مما يستدرك على الإمام .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خفيه"، وهم أصحاب الأعمش، ولم ينقل هذا الحديث عن الأعمش غير جرير بن حازم، ولو لم يخالفه في ذلك مخالف، لوجب التثبت فيه لشذوذه، فكيف والثقات من أصحاب الأعمش يخالفونه في روايته ما روى من ذلك؟!"[1].

إذاً؛ فقد رجح الإمام الطبري رواية من ذكر المسح على الخفين، دون النعلين، بقرائن :

ـ أنهم الأكثر عدداً: أبو عوانة، وشعبة، وعبد الله بن إدريس الأودي، ويحيى ابن عيسى، وجرير بن عبد الحميد، في مقابل رواية جرير بن حازم، ومجرد تفرد جرير بن حازم بهذه الرواية عن الأعمش دونهم يدل على عدم صحتها، لأن الفرد قد ينسى ويسهو، أما العدد الكثير فأولى بالحفظ ومزيد الضبط، ومن ثمَّ حكم الإمام الطبري على رواية جرير بن حازم بالشذوذ، فقال:" ولم يَنقل هذا الحديث عن الأعمش غير جرير بن حازم، ولو لم يخالفه في ذلك مخالف، لوجب التثبت فيه لشذوذه"، فالشاذ عند الطبري هو تفرد ثقة من الثقات بحديث، وليس له متابع.

ـ يجتمع مع تفرد جرير بن حازم بهذه الرواية مخالفته لروايتهم، فهو يرويها:" ومسح على النعلين"، وهم يروونها:" ومسح على الخفين"، فتفردٌ ثُمَّ مخالفة.

ـ يضاف إلى ما سبق إمامة أولئك الأعلام، وتقدمهم في أصحاب الأعمش، وعندما قال النسائي في طبقات أصحاب الأعمش:" هم سبع طباق"، جعل في الأولى شعبة، وفي الثالثة: أبا معاوية، وجرير بن عبد الحميد، وأبا عوانة، وفي الخامسة عبد الله بن إدريس الأودي...[2]، أما جرير بن حازم فهو وإن كان ثقة إلا أنه متكلم فيه، قال أحمد:" جرير كثير الخطأ"، وقال مرة:" في بعض حديثه شيء، وليس به بأس"، وبيَّن ابن حبان سبب غلطه فقال:" وكان يخطئ؛ لأنَّ

---

1. ابن جرير، جامع البيان (١٠/٧٥ـ٨٠) .

2. ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (٢/٦٢٠ـ٦٢١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أكثر ما كان يحدث من حفظه"، ويؤيده قول ابن معين فيه :" وكان صاحب كتاب"[1].

المثال الثاني: قال الإمام ــ رحمه الله ــ في إعلاله حديث أحمد بن أبي طيبة عن سفيان بن سعيد عن الأجلح عن الضحاك، وعن منصور عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ: قال:" ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾أخذوا من ظهره كما يؤخذ بالمشط من الرأس، فقال لهم: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾[2]، قالت الملائكة: شهدنا أن تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين"، قال أبو جعفر:" وأولى القولين في ذلك بالصواب ما روي عن رسول الله إن كان صحيحاً، ولا أعلمه صحيحاً؛ لأن الثقات الذين يعتمد على حفظهم وإتقانهم حدثوا بهذا الحديث عن الثوري فوقفوه على عبد الله ابن عمرو، ولم يرفعوه، ولم يذكروا في الحديث هذا الحرف الذي ذكره أحمد بن أبي طيبة عنه"، وأسند الحديث من طريق يحيى بن سعيد قال: ثنا سفيان عن منصور عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو في قوله: قال: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾أخذهم كما يأخذ المشط من الرأس"[3].

وبالمنهجية نفسها التي اتبعها النقاد أعلَّ الإمام الطبري رواية أحمد بن أبي طيبة عن الثوري:

الخطوة الأولى: بعد تحديده مدار الإسناد في هذا الخبر، والراوي المختلف عليه، وهو سفيان الثوري، جمع الإمام الطبري طرق الحديث عن الثوري،

---

[1]. ينظر: وابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، العلل/ رواية المروذي، الدار السلفية، بومباي، ط١، ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، (٧٢) ترجمة (٨١)، وابن حبان، الثقات (١٤٥/٦)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٢٩٥/١) .

[2]. سورة الأعراف الآية (١٧٢) .

[3]. ابن جرير، جامع البيان (٢٣٣/١٣) و(٢٥٠/١٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فكانت طريقان: طريق أحمد بن أبي طيبة عن سفيان بن سعيد عن منصور بن المعتمر عن مجاهد عن عبد الله ابن عمرو مرفوعاً، وخالفه يحيى بن سعيد فرواه عن سفيان عن منصور عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو موقوفاً.

الخطوة الثانية: نظر الإمام في طبقات أصحاب الثوري، ورجح بينهم، فالمرفوعة كانت من طريق أحمد بن أبي طيبة عن الثوري، والموقوفة رواها يحيى بن سعيد القطان عن الثوري، فرجح الأخيرة؛ لمكانة يحيى بن سعيد، وتقدمه في أصحاب الثوري، قال الإمام:" لأن الثقات الذين يعتمد على حفظهم وإتقانهم حدثوا بهذا الحديث عن الثوري فوقفوه على عبد الله بن عمرو، ولم يرفعوه، ولم يذكروا في الحديث هذا الحرف الذي ذكره أحمد بن أبي طيبة عنه".

قال يحيى بن معين وسئل عن أصحاب الثوري أيهم أثبت؟ قال:" وهم خمسة: يحيى بن سعيد، ووكيع بن الجراح، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن ابن مهدي، وأبو نعيم الفضل بن دكين"، وقال الدارمي:" سألت يحيى بن معين عن أصحاب سفيان قلت: يحيى أحبُّ إليك في سفيان أو عبد الرحمن بن مهدي؟ فقال: يحيى"، وقال أحمد:" ليس من أصحاب سفيان أعلى من يحيى"، ونحوه قال الإمام ابن المديني[1].

إذاً؛ فيحيى بن سعيد هو أوثق أصحاب الثوري، فترجح روايته على رواية غيره من الثقات عند التعارض، فكيف إذا تعارضت مع من في حفظه نظر كأحمد بن أبي طيبة؟! حيث قال فيه أبو حاتم:" يكتب حديثه"، وقال ابن عدي:" حدث بأحاديث أكثرها غرائب!"، وقال الخليلي:" له أحاديث يتفرد بها"، وذكره ابن حبان في الثقات[2].

---

[1]. ينظر: ابن معين، التاريخ/ رواية الدارمي (٦٥) ترجمة (٩٠)، وابن قدامة، المنتخب من علل الخلال لابن قدامة (٣٢٠) فقرة (٢٢٦)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١٨٥/٩)، وابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (٧٢٢/٢) .

[2]. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٢١/٢)، وابن حبان، الثقات (٣/٨)، والخليلي، الإرشاد (٢٨٨)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٣٠/١)، وقول ابن عدي نسبه إليه الحافظ ابن حجر ولم أجده في المطبوع من

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأكدَّ ابن جرير رواية يحيى القطان بمتابعة تامة للثوري من حديث جريـــر ابن عبد الحميد عن منصور عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ قال:" أخذهم كما يأخذ المشط عن الرأس ،قـــال ابـــن حميد :كما يؤخذ بالمشط"[1]، وهذا يؤكد أنَّ أصحاب منصور ــ غير الثـــوري ــ رووه عن مجاهد عن ابن عمرو موقوفاً، ويرجح خطأ رواية ابن أبي طيبة حين رفع الخبر[2].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

==الكامل، فلعله مما هو مفقود منه، ذلكم أن محقق الكامل أشار إلى مواضع متعددة فيها سقط، وقد صدر كتاب "التراجم الساقطة من الكامل" لمحققه أبي الفضل عبد المحسن الحسيني، مكتبة ابن تيميـــة، القـــاهرة، ط١، ١٤١٣هـــ، فيه بعض ما سقط من المطبوع .

1. ابن جرير، جامع البيان (٢٣٣/١٣) .

2. وتابع الثوريَّ وجريراً شريكُ بنُ عبد الله؛ فرواه عن منصور بن المعتمر عن مجاهد عن ابـــن عمـــرو موقوفا عليه من قوله، ينظر: ابن أبي حاتم، التفسير (٢٣٠/٤) .

المبحث الخامس: توجيه قول الإمام الطبري في «تهذيب الآثار»:" وهذا خبر عندنا صحيح سنده... وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح، لعلل... ويأتي على ذكرها:

لعل هذه العبارة هي الأكثر تكراراً في كتاب الإمام الطبري «تهذيب الآثار»، وهو يوردها بعد كل حديث من أحاديث الأبواب، حتى إذا لم يفعل فإنه يحيل على ذكرها في مواضع سابقة، فهي مطردة في كتابه.

والغريب أنَّ الإمام الطبري ــ رحمه الله ــ لم ينقض كلام المعترض، ولم يأت بما يدل على خطأ قوله، ولم يعدل ــ قطُّ ــ رجلاً ممن ذكروا فيه الجرح، ولا ناقش جرحهم لراوٍ ممن طعن فيهم، فأثبت غلط المعترض ووثق الرجل! بل الأغرب منه أنَّ الإمام الطبري جاء بأدلة المخالف، وبما يثبت وجاهة قوله، ثمَّ هو يعرض عن ذلك كله ولا يلتفت إليه، ويصحح الخبر! وهكذا استشكل الشيخ محمود شاكر ــ رحمه الله ــ منهج الإمام الطبري هذا، وكان قد عزم على تضمين مقدمة «تهذيب الآثار» الجوابَ عن ذلك الاستشكال، لكنه اعتذر لطوله، وأنه ربما يخرجها من أن تكون مقدمة[1].

وأكثر ما كان من تلك العلل أنه ذكر لخبر سفيان عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ:" الماء لا ينجسه شيء"، ثماني علل، ثمَّ صححه! قال الإمام:" وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعلل:

إحداهن: أنه خبر قد حدث به عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس جماعة، فجعلوه عنه عن ميمونة زوج النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ، عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ، وجعله بعضهم عن ابن عباس عن بعض أزواج النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ عن النبي ــ عليه السلام ــ، وذلك مما ينبئ عن أن ابن عباس لم يسمعه من النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ.

---

[1]. محمود شاكر، تهذيب الآثار، مقدمة مسند علي (١٩) .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

والثانية: أنه حدث به بعضهم عن سماك عن عكرمة، فأرسله عنه...

والثالثة: أنه حدث به عن ابن عباس غيرُ عكرمة، فجعله من كلام ابن عباس.

والرابعة: أنه من رواية عكرمة عن ابن عباس، وفي نقل عكرمة عندهم نظر يجب التثبت فيه من أجله.

والخامسة: أنه خبر قد رواه عن ابن عباس غيرُ عكرمة، فوقف به على ابن عباس، مخالفا معناه معنى ما روى عكرمة عنه من ذلك.

والسادسة: أنه خبر قد حدِّثَ به عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ من غير رواية ابن عباس مخالفاً معناه معنى ما روى عكرمة عن ابن عباس.

والسابعة: أن الأمة مجمعة على خلاف ظاهره، وفي ذلك كفاية من الاستشهاد على وهائه بغيره.

وذكر الثامنة: وهي أن الذي يروى عن عكرمة من فتياه في ذلك غير ظاهر هذه الرواية، وفي ذلك عندهم دليل على أنه لو كان عنده عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم خبر بذلك ــ لما خالفه إلى غيره".

وجعل الإمام يسوق أدلة تلك العلل[1]، وبعد ذكر الإمام اعتراض المخالف على الخبر وتعليله له، وسوقه الأدلة على وجاهة قوله، لم يكن من الإمام ــ رحمه الله ــ إلا الإعراض عن ذلك كلّه، وذكره موافقات الخبر، أي: من وافق الصحابي في رواية ذلكم الخبر عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، أو من وافق التابعي في رواية الخبر عن الصحابي، أو من دونه عن التابعي.

فإنْ توجه اعتراض المخالف على أنه خبر انفرد به ابن عباس، والخبر إذا انفرد به منفرد وجب التثبت منه، ذكر الإمام حينها من وافق ابن عباس فيما رواه عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ من الصحابة، وإن توجه اعتراضه إلى جرح عكرمة، ذكر الإمام من أصحاب ابن عباس من وافق عكرمة فيما روى عن ابن عباس، وهكذا إلى من دون عكرمة، وكذلك فعل الإمام الطبري

---

[1]. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند ابن عباس (٢/٦٩١ــ٧٠١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في هذا الحديث؛ حيث ساق موافقي ابن عباس في روايته ما روى عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، فذكره من حديث: أبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، وعائشة، ومرسلاً من حديث خالد بن كثير الهمْداني[1].

فإن قيل: إنَّ ذكر الموافقات ــ المتابعات والشواهد ــ وكثرتها دليل على صحة أصل الخبر، فهي تقويه وتجعله في مرتبة القبول، فلعل مراد الإمام الطبري الحكم بصحة الخبر بمجموع ما تحصَّلَ لديه من موافقات.

فالجواب: أنه قول متجه وجيد لولا أمران:

الأول: أنَّ الإمام الطبري لا يحكم على الحديث بمجموع تلك الموافقات، بل يصححه بالنظر إلى السند الذي وجَّه إليه المعارض علله، وذكر الإمام أدلة تلك العلل، فبقي الأمر مشكلاً، إذ يقول الإمام في هذا الخبر وأمثاله:" وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح"، وهذا حكم منه ــ رحمه الله ــ بصحة سند ذلك الخبر بعينه.

الثاني: أنه جواب فيما يورد فيه الإمام الطبري الموافقات، فماذا سيكون الجواب في تلك الأحاديث التي يسندها، ويذكر علل المخالف وأدلته، ثم لا يذكر شيئاً من الموافقات لذلك الخبر؟! ومنه أنه أسند حديث شريك بن عبد الله عن الأعمش عن المنهال بن عمرو عن عباد بن عبد الله الأسدي عن علي أن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال:" من يضمن عني ديني، ويقضي عداتي، ويكون معي في الجنة؟" أو نحو ذا، قلتُ : أنا!"، ثمَّ قال الإمام:" القول في علل هذا الخبر: وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيما غير صحيح، لعلل:

إحداها: ما ذكرنا من اضطراب الرواة فيه على الأعمش...

والثانية: أنَّ الأعمش عندهم مدلس، ولا يجوز عندهم من قبول خبر المدلس إلا ما قال فيه: حدثنا، أو: سمعت، وما أشبه ذلك.

---

[1]. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند ابن عباس (٢/٧٠١ــ٧١٠) الآثار (١٠٤٨ــ١٠٦٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والثالثة: أنَّهم لا يرون الحجة تثبت بنقل المنهال بن عمرو.

والرابعة: أنَّ شريكاً عندهم غير معتمد على روايته.

والخامسة: أنَّ هذا الحديث حديث قد حدث به عن المنهال بن عمرو غيرُ الأعمش فقال فيه: عن المنهال بن عمرو عن عبد الله بن الحارث عن عبد الله ابن عباس عن علي بن أبي طالب عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ.

والسادسة: أن الصحاح من الأخبار وردت في ديون رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ ومواعيده بعده، بأنَّ الذي تولى قضاءها وإنجازها عنه أبو بكر الصديق ــ رحمة الله عليه ــ".

ثمَّ أخذ الإمام في ذكر الأدلة على قول المعترض، ولم يذكر شيئاً من الموافقات، لا عن أصحاب علي، ولا عن أحد من أصحاب رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، بل ذهب إلى بيان ما في الخبر من أحكام، فقال:" القول فيما في هذا الخبر من الفقه وفي معنى بعض ما فيه"[1]، فالاعتراض على صحة الخبر بالنظر إلى تلك العلل ما زال متوجهاً، والموافقات لا ذكر لها، وحكم الإمام على الحديث بصحة سنده!

وليس هذا الخبر هو وحده من لم تذكر فيه الموافقات، مع الحكم على صحة سنده، بل هناك غيره الكثير، منه:

ــ حديث هانئ بن هانئ عن علي قال: جاء عمار يستأذن على النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ ... الحديث، صحح الإمامُ سنده، وذكر علل المخالف، ولم يذكر شيئاً من الموافقات[2].

---

1. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند علي (٦٤) .

2. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند علي (١٥٥ــ١٥٧) الحديث (١٤ــ١٧)، وفي مسند علي مواضع أخرى: (١٦٨) الحديث (٢٢)، (١٦٩) الحديث (٢٣)، (٢٠٧) الحديث (٢٥ ــ ٢٦)، (٢٢٢) الحديث (٢٧)، (٢٢٣) الحديث (٢٨)، (٢٣٣) الحديث (٢٩)، (٢٣٥) الحديث (٣٠)، (٢٣٦ ــ ٢٣٨) الأحاديث (٣١ ــ ٣٣)، (٢٤٤ ــ ٢٤٥) الأحاديث (٣٤ ــ ٣٥)، (٢٤٦) الحديث (٣٦)، (٢٥٦ ــ ٢٥٧) الأحاديث (٣٧ ــ ٣٩)، (٢٧٣) الحديث (٤٠)، (٢٧٦ ــ ٢٧٧) الأحاديث (٤١ ــ ٤٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ـ وذكر الإمام حديث أنس بن مالك قال: قال عمر بن الخطاب:" وافقت ربي في ثلاث... الحديث، قال الإمام:" وهذا خبر عندنا صحيح سنده... وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح؛ وذلك أنه خبر لا يعرف له مخرج عن عمر إلا من هذا الوجه"[1]، ثم لم يذكر شيئاً من الموافقات.

ـ وذكر حديث عكرمة عن ابن عباس قال:" أسري بالنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ إلى بيت المقدس، وجاء من ليلته يحدثهم بمسيره... الحديث، وساق الإمام كلام المخالف وأدلته، ولم يذكر شيئاً من الموافقات[2].

ـ وذكر حديث مصعب بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه قال:" لما افتتح النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ مكة انصرف إلى الطائف، فحاصرهم سبع عشرة أو ثماني عشرة... الحديث، وذكر الإمام علل المعترض، ولم يشفع الحديث بشيء من الموافقات[3]، وهكذا يذكر الإمام الحديث، ويصحح سنده، بالرغم من علل المخالف، التي لا يجيب عنها، ثمَّ يمضي إلى بيان ما في تلك الأخبار من الفقه، دون جواب، أو حتى موافقات!

فإن قيل: لعل الإمام ـ رحمه الله ـ لا يسلم بتلكم العلل التي يذكرها المعترض، ولا يعلل الأخبار بمثل تلك العلل، فهي غير متجهة عنده، وحينها فلا غرابة ألّا يلتفت الإمام إليها، ولا يجيب عنها!

فالجواب من وجهين:

---

[1]. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند عمر (٤٠٤/١ـ٤٠٧) الأحاديث (١٠ـ١٤)، وفي مسند عمر مواضع أخر: (٢٧٤/١) الحديث (٨)، (٧٦١/٢ ـ ٧٦٢) الأحاديث (٢٤ ـ ٢٥)، (٧٧٩/٢) الحديث (٢٩)، (٧٨٤/٢ ـ ٧٨٦) الأحاديث (٣٠ ـ ٣٤) .

[2]. المرجع السابق، مسند ابن عباس (٤٠٨/١ـ٤١٠) الحديث (١٧)، وفي مسند ابن عباس مواضع أخر: (٣٩٥/١) الحديث (١٥)، (٥٣٧/١) الحديث (٢٢)، (٧٥٦/٢ ـ ٧٥٧) الأحاديث (٣٢ ـ ٣٣) .

[3] المرجع السابق، مسند عبد الرحمن بن عوف (١٥٩) الحديث (٢١٦)، ومواضع أخرى لم يذكر الأمام الطبري فيها شيئاً من الموافقات: مسند طلحة بن عبيد الله (٣٣٣) الحديث (٦٢٣) ، (٣٦٠) الحديث (٦٦٩)، ومسند الزبير بن العوام (٤٣٧) الحديث (٧٧٨)، (٤٤٢) الحديث (٧٨٤)، (٥٤٤) الحديث (١٠١٨)، (٥٤٨) الحديث (١٠١٩)، (٥٦٩) الحديث (١٠٣٨) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأول: أنَّ الطبري لم يصرح أو يلمح بعدم قبول تلك العلل، أو أنها غير متوجهة على مذهبه في الإعلال، وإقرارُه تلك العللَ، وذكرُ أدلتها من انقطاع، أو اضطراب، أو شذوذ، أو تفرد، دون إنكار منه أو نفي لصحتها، كلُّ ذلك بمثابة التسليم لها والقول بها، والدليل على ذلك:

الجواب الثاني: أنَّ الإمام الطبري نفسه يعلل أخباراً بمثل تلك العلل التي يذكرها عن المخالف، وبغيرها من أنواع العلل؛ فإن علل المخالف خبر قتادة عن أبي الأسود الدِّيلي عن عمر بن الخطاب أن نبي الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ كان يقول:" لا تزال طائفة من أمتي على الحق منصورة حتى يأتي أمر الله"[1]، علله باضطرابه، فمثله الطبري علل بالاضطراب، فقال في حديث أبي العنبس عن أبي العدَّبس عن أبي مرزوق عن أبي غالب عن أبي أمامة عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ:" لا تقوموا كما تقوم الأعاجم، يعظم بعضهم بعضاً"، قال:" ... هذا مع اضطراب من ناقليه في سنده، فمن قائل فيه: عن أبي العدبس عن أبي أمامة، وقائل: عن أبي العدبس عن أبي مرزوق عن رجل عن أبي أمامة، وقائل: عن أبي مرزوق عن أبي العدبس عن أبي أمامة"[2].

وإن أعل المخالف خبراً ما بجهالة راويه، كما أعل حديث سعيد بن ذي حدان عن علي قال:" سمى الله الحرب خدعة على لسان رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ"، أعله بجهالة سعيد بن ذي حُدَّان، ولا تثبت بمجهول في الدين حجة[3]، فمثله أعلَّ الإمام الطبري خبر جعفر بن محمد الزبيري قال: حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت:" ما كان النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ يفسر شيئاً من القرآن، إلا آياً بعددٍ؛ علمهنَّ إياه جبريل"، أعله بجهالة جعفر

---

1. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند عمر (٨١٤/٢) الحديث (٣٥) .
2. المرجع السابق (٥٦٥/٢) الخبر (٨٣٣) .
3. المرجع السابق، مسند علي (١١٩) الحديث (١٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ابن محمد فقال:" راويه ممن لا يعرف في أهل الآثار وهو: جعفر بن محمد الزبيري"[1].

وإن أعلَّ المخالف حديث علي قال: أمرني رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ألا أدع قبراً شاخصاً بالمدينة إلا سويته، ولا تمثالاً إلا لطخته، ففعلت، ثم أتيته ...الحديث، أعله أنَّ الذي فيه مِنْ ذكر التاجر إنما روي عن علي موقوفاً عليه من كلامه غير مرفوع إلى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ[2]، والإمام الطبري ـ أيضاً ـ أعل خبراً بمخالفة الرفع للوقف، فقال في حديث سعيد بن المسيب عن سلمان الفارسي عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال:" إذا أرسل الرجل كلبه على الصيد فأدركه وقد أكل منه فليأكل ما بقي"، فقال:" هذا خبر في إسناده نظر... والثقات من أهل الآثار يقفون هذا الكلام على سلمان ويروونه عنه من قِبَله غير مرفوع إلى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ"[3].

وإن علل المخالف خبر عمر حين قدَّم الأعرابي للنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أرنباً ليأكله فقال:" أما إني رأيتها تدمى؟" فأمسك النبي ـ صلى الله عليه وسلم يده ـ، علله أن بعض الذين حدثوا به يخالف في معنى ما فيه بعضاً، وبعضهم ينقص عما زاد فيه بعض[4]، فقد علل الإمام أخباراً بالمخالفة، فقال في حديث حدثنا العطاف بن خالد عن نافع أن ابن عمر قال له:" يا نافع! إني سمعت رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقول:" من كان محتجماً فليحتجم على اسم الله يوم الخميس، واجتنبوا الحجامة يوم الجمعة، ويوم السبت ويوم الأحد، واحتجموا يوم الاثنين ويوم الثلاثاء... الحديث، أعله الإمام هذا الخبر برواية أيوب عن نافع عن ابن عمر قال:" يا نافع! ائتني بحجام، ولا تأتني بشيخ كبير، ولا غلام صغير"، وقال:" احتجموا يوم الخميس ويوم الاثنين على بركة، ولا

---

1. ابن جرير، جامع البيان (٨٩/١) .
2. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند علي (٤٦) الحديث (٢) .
3. ابن جرير، جامع البيان (٥٦٦/٩) .
4. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند عمر (٨٤٠/٢) الحديث (٣٦) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تحتجموا يوم السبت والأحد والثلاثاء"، قال الطبري:" فلم يرفعه أيوب عن نافع إلى النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ وأخبر عنه عن ابن عمر أنه كان ينهى عن الحجامة يوم الثلاثاء، وذلك خلاف ما روي عن عطاف بن خالد عن نافع عن ابن عمر"[1].

وغيرها من العلل التي شابه الإمام فيها مذهب المخالف في إعلاله بعض الأخبار.

إذاً؛ فما معنى ذلك القول الذي يذكره الإمام الطبري بعد كلِّ حديث من أحاديث الأبواب:" وهذا خبر عندنا صحيح سنده، لا سبب يضعفه، ولا علة توهنه، لعدالة من بيننا وبين رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ من نقلته، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح"؟

الجواب ــ والله أعلم ــ: أن يكون الإمام الطبري قد ضمَّن مقدمة كتابه «تهذيب الآثار» جواباً عن اعتراض المخالف لتلك الأحاديث التي يذكر عللها، وأن هذه المقدمة قد طالتها يد الحدثان فأتت عليها، كما فقد غالب الكتاب، والإمام أشار في مواضع عدة من كتابه أنه تناول موضوعاً ما بالبحث، وليس هو في المطبوع من الكتاب، فقال ــ مثلاً ــ:" إن قال لنا قائل: ما أنت قائل في هذه الأخبار التي رويتها لنا؟ فإن قلت: إنها صحاح، قلنا لك: فما وجه اختلاف رواتها في المنادي الذي نادى بالنهي عن صوم أيام التشريق، عن أمر رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ إياه بذلك؟ وإن قلت: إنها غير صحاح، قيل: فما وجه ذكرك لها، وقد شرطت لنا في أول كتابك هذا أنك لا ترسم لنا فيه إلا ما كان عندك صحيحاً؟"[2].

وقال حين إيراده أقوال الناس في حديث:" لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن"، قال:" واعتلوا ــ أيضاً ــ لقولهم ذلك بعلل كثيرة غير ما ذكرنا، كرهنا إطالة الكتاب بذكرها، إذ لم يكن كتابنا هذا مقصوداً به قصد الإبانة عن مذاهب

---

1. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند ابن عباس (٥٣٢/١ــ٥٣٤) الأخبر (٨٤٢ــ٨٤٣) .

2. المرجع السابق، مسند علي (٢٧١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المخالفين، ونقض علل المعتلين بما لبس عليهم الشيطان، بل قصدنا فيه ذكر الصحيح من آثار رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، والبيان عن معانيه، على ما شرطنا ذلك في مبتدئه"[1].

وقال في إعلاله خبراً رواه جابر الجعفي:" ... إذ كان راويه جابر الجعفي؛ وفي نقل جابر الجعفي ما فيه، مما تقدم بياني بعضه"[2]، وهذه المواضع ــ وغيرها ــ تدل على أن ما وصل من كتابه «تهذيب الآثار» هو بعضه، وهناك جزء غير يسير منه في عداد المفقود، وما زال العلماء يتداولون كتاب الطبري، ويستندون إليه دون نكير من أحد منهم، أو اعتراض على منهج الإمام الطبري في كتابه، وفي هذا البيان البيِّن أن أحداً ممن تقوم بهم الحجة من النقاد لم ينكر صنيع الإمام الطبري في كتابه، وإلا فالآخذون من كتاب «تهذيب الآثار» والمستفيدون منه كثر، لا يأتي عليهم إحصاء حاصر، قال شيخنا أ.د.عبد المجيد محمود:" يضاف إلى ما سبق أن كتابه كان معروفاً متداولاً بين العلماء إلى عصر السيوطي، وأن عدداً من الأئمة اطلعوا عليه، واستفادوا منه، ولم أجد ــ فيما اطلعت عليه ــ أحداً استغرب صنيعه، أو أنكر سكوته عن العلل التي يذكرها عن الآخرين عقب تصحيحه حديثاً ما، مما يدل على أنهم اطلعوا على بيان منهجه في ذلك، وأنه يتصرف في إطار خطة منهجية أعلنها مسبقاً"[3].

بل زد على ذلك ثناءهم على الكتاب، وتقريظهم له، وقد أتى الخطيب على ذكر مصنفات الإمام ثم قال:" وكتاب سماه «تهذيب الآثار» لم أر سواه في معناه"[4]، ونقل الذهبي قول أبي محمد الفرغاني:" وابتدأ بتصنيف كتاب «تهذيب الآثار» وهو من عجائب كتبه"[5].

---

1. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند عبد الله بن عباس ــ رضي الله عنهما ــ (٦٤٨/٢) .
2. المرجع السابق، مسند طلحة بن عبيد الله (٢٥٧) .
3. عبد المجيد، منهج الطبري في تهذيب الآثار ومذهبه في تصحيح الحديث (١٠٣٧) .
4. الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (٥٥٠/٢) .
5. الذهبي، سير أعلام النبلاء (٢٧٣/١٤) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فإن قيل: هذا القول، وهو أن الأئمة اطلعوا على منهج الإمام الطبري في كتابه، فلم ينكروا فعله، هو اعتذار عن الإشكال وليس بجواب، فما زال السؤال عن معنى قول الإمام الطبري قائماً!

قيل: نعم فالإشكال ما زال قائماً، ولعل أحسن جواب على هذا الإشكال هو القول بأنَّ هذه العلل التي يسوقها الإمام على لسان المخالف ليست متوجهة على مذهب الإمام الطبري، وإن كانت متوجهة على مذهب غيره، وكأنَّ الإمام يقول: إنَّ هذه الأنواع من العلل متسقة مع مذهب قائلها، وليست ممَّا يعلُّ الخبر على مذهبي، وهذا هو الصواب؛ ذلكم أنَّ هذه العلل هي مما يعلُّ بها المحدثون الخبرَ، وهي ليست جارية على مذهب الفقهاء، والإمام الطبري على مذهب الفقهاء في تعليله كثيراً من الأخبار أو تصحيحها، كما سيأتي بيانه، وعليه فإنه علل وصحح استناداً لمنطق الفقهاء في ذلك.

وهذا التباين بين منهجي الفقهاء والمحدثين في النظر إلى العلل ألمح إليه ابن دقيق العيد حين قال في حدِّ الصحيح:" ومداره بمقتضى أصول الفقهاء والأصوليين على صفة عدالة الراوي في الأفعال، مع التَّيقُظ، العدالة المشترطة في قبول الشهادة، على ما قُرِّر في الفقه، فمن لم يقبل المرسل منهم زاد في ذلك أن يكون مسنداً، وزاد أصحاب الحديث أن لا يكون شاذاً ولا معلَّلاً، وفي هذين الشرطين نَظَرٌ على مقتضى مذهب الفقهاء؛ فإنَّ كثيراً من العلل التي يعلِّل بها المحدثون الحديثَ لا تجري على أصول الفقهاء"[1]، أمَّا تلك العلل التي أعلَّ بها ابن جرير بعض الأخبار كما يعللها المحدثون، فلا تدلُّ على سلوكه مسلكهم؛ إذ قد تتماشى بعض العلل على على مذهب المحدثين ومذهب الفقهاء، وقد خالف ابنُ جرير المحدثين حين صحح أخباراً هي معلة على مذهبهم، كما سيأتي بيانه.

ومن هذا البيان يظهر المراد بـ(الآخرين) الذين كرر الإمام الطبري ذكرهم حين يقول:" وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير

---

[1]. ابن دقيق العيد، الاقتراح في بيان الاصطلاح (٢١٥ـ٢١٨) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

صحيح"؛ فـ(الآخرون) هنا هم المحدثون؛ فإنَّ هذه العلل التي يـذكرها الإمـام الطبري جارية علـى مـذهب المحـدثين، فـالتفرد، والمخالفـة، والـشذوذ، والاضطراب، والتدليس، هي أنواع العلل المبثوثة في كتب المحـدثين، وإن لـم يقولوا ببعض آحادها، حيث لهم في كلِّ خبر نقد خاص.

لكنْ؛ هل هذه العلل بأعيانها موجودة في كتـب المحـدثين، أم إنَّ الإمـام الطبري نظر في عمل المحدثين فخرَّجَ هذه الأنواع على منهجهم في الإعلال؟

لا شكَّ أنَّ بعض هذه الأنواع التي ذكرها الإمام الطبري موجودة بأعيانهـا في كتب علل الحديث، كما سيأتي بيان كثير منها، وبعضها مخرج على أسلوبهم في الإعلال، خاصة في مبحثي التفرد والمخالفة، ولذلك ترى الإمـام الطبـري يعلل بعض الأخبار في «تهذيب الآثار» تخريجاً على عمل المحدثين، وإن كانوا لا يقولون بها؛ ولم يعللوا تلك الأحاديث كما نقل الإمام الطبري عنهم، فلم يعـلَّ أحدٌ حديث عمر:" الأعمال بالنيات"[1]، أو حديثه في الصرف[2]، أو حديث عكرمة عن ابن عباس في طوافه ــ صلى الله عليه وسلم ــ على بعير[3]، أو حديث علي في فضائل سعد بن أبي وقاص[4]، فالأمر ما هو إلا تخريج على أصـل مـذهب المحدثين.

لكنَّ المحدثين لا يعلون بكلِّ تفرد، ولا يرون كلَّ اختلاف موجباً للحكم بعلة الخبر، ولا كلَّ مخالفة ضعفاً، وليس للمحدثين في تعليلهم للأخبار قاعدة مطردة، وهم يُعملون القرائن في كلِّ رواية على حدة، فقد يقبلون من راوٍ تفرده، ويردونه من آخر، بل قد يحكمون بصحته من راوٍ مرة، ويردونه أو يترددون فيـه مـن

---

1. ينظر: ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند عمر (٧٨٤/٢) حديث (٣٠ــ٣٤) .

2. ينظر: المرجع السابق، مسند عمر (٧٢٧/٢) حديث (١٨ــ٢٣) .

3. ينظر: المرجع السابق، مسند ابن عباس (٥٥/١) حديث (٢ــ٤) .

4. ينظر: المرجع السابق، مسند علي (١٠٦) حديث (٩ــ١٢)، وهناك أمثلة كثيرة أخرى، ينظـر: مـسند عمر (٢٠٦/١) حديث (٤ــ٧)، و(٤٠٤/١) حـديث ١٠ــ١٤)، و(٤٨٥/٢) حـديث (١٥)، و(٦٩٢/٢) حديث (١٧)، و(٧٧٩/٢) حديث (٢٩)، ومسند ابن عباس (١٦٣/١) حديث (٦ــ٨).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ذلكم الراوي بعينه، فرحمهم الله من نقاد جهابذة، عارفين ـــ حقاً ـــ بـصنعتهم معرفة الصيرفي الحاذق بزيف الدراهم من جيدها.

وعليه فلا يصح تخريج الطبري لتلك العلل علـى مـذهبهم، فـضلاً عـن إلزامهم بها؛ فللمحدثين مذهب في التعليل قويم، وهم أسدُّ وأضبط لمـذهبهم مـن أصحاب الفنون الأخرى التي يعتري أصحابَها الاضطرابُ في ضبط فنِّهم، وأهل كلِّ علم يدركون من أصول ذلكم العلم ما لا يدركه غيرهم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث السادس: إعلال الإمام الطبري الخبرَ لسقط في سنده:

وإنما قدمت هذا النوع من العلة لأن الاتصال أول شرط في صحة الأخبار؛ فهو ما اتصل إسناده بنقل الثقة عن مثله، من غير علة، وفي شرط الاتصال احتراز عما فيه انقطاع في سنده كالمرسل، والمنقطع، والمعضل، وقد شمل هذا المبحثُ أربعة مطالب:

المطلب الأول: إعلاله المرفوع بالموقوف:

وكثيراً ما يُذكرُ التعارضُ في كتب العلل في خبرٍ رويَ مضافاً إلى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ من وجه، ومن وجه آخر روي من قول الصحابي المروي عنه ذلك الخبر أو فعله، فيقع التعارض بينهما، فكون الخبر من قِيل النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ لا يعدل بقول صحابي قط.

وهكذا علل الإمام الطبري بعض الأخبار المرفوعة بأنها معارَضة بروايات أخرى تدل على أنها ليست من قيله ـ صلى الله عليه وسلم ـ:

ـ ووجه الترجيح قد يكون ظاهراً في تلك الأسانيد، كأن يقع التعارض بين الأحفظ أو الأكثر عدداً، وبين هو من دون ذلك، بحيث لا يخفى وجه الترجيح بين الخبرين، ومن ذلك أنه قال:" فإن قال قائل: فما أنت قائل فيما حدثك به: عمران بن بكار الكلاعي قال: حدثنا عبد العزيز بن موسى قال: حدثنا محمد بن دينار عن أبي إياس عن سعيد بن المسيب عن سلمان الفارسي عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال:" إذا أرسل الرجلُ كلبَه على الصيد فأدركه وقد أكل منه فليأكل ما بقي"، قيل: هذا خبر في إسناده نظر؛ فإن سعيداً غير معلوم له سماع من سلمان، والثقات من أهل الآثار يقفون هذا الكلام على سلمان، ويروونه عنه من قِبَله غيرَ مرفوع إلى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ، والحفاظ الثقات إذا تتابعوا على نقل شيء بصفة، فخالفهم واحد منفرد ليس له حفظهم، كانت الجماعة الأثبات أحق بصحة ما نقلوا من الفرد الذي ليس له حفظهم".

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وموقوفاً على سلمان الفارسي ــ رضي الله عنه ــ تتابع الثقات على روايته، وذكر عظمَ هذه الروايات الإمام الطبري في «جامع البيان»[1]، فرواه قتادة عن ابن المسيب عن سلمان، وعن قتادة رواه غير واحد: سعيد بن أبي عروبة، وشعبة، وعمر بن عامر[2]، ورواه القاسم بن ربيعة وبكر بن عبد الله المزني عن سلمان موقوفاً، رواه عنهما حميد الطويل فقال: عمن حدثهما، ورواه يزيد بن زريع عنهما عن سلمان، وفيه انقطاع بيِّن، ورواه محمد بن زيد بن علي الكندي عن ابن المسيب به، نحوه.

وخالف هؤلاء في وقفهم الحديثَ محمدُ بن دينار الأزدي أبو بكر ابن أبي الفرات؛ فرواه عن أبي إياس معاوية بن قرة عن سعيد بن المسيب عن سلمان الفارسي مرفوعاً، والحمل في هذا الخبر عليه، ضعفه ابن معين، وقال أحمد:" كان ــ زعموا ــ لا يحفظ، كان يتحفظ لهم"، وقال أبو زرعة:" ضعيف الحديث جداً"، وقال ابن عدي بعد ذكره أحاديث من أحاديثه، وكلها مما ينفرد به عن الثقات:" ولمحمد بن دينار غير ما ذكرت، وهو مع هذا كلّه حسن الحديث، وعامة حديثه ينفرد به"، وقال الدارقطني:" بصري متروك، وقال مرة: ضعيف".

لكنَّ محمد بن دينار ليس ممن اشتد ضعفه أو اتهم، فقد قال ابن معين مرة:" ليس به بأس"، ومثله قال أبو حاتم، وقال أبو زرعة:" صدوق"، وقال العجلي:" لا بأس به"، وكذا قال النسائي، وأبو حاتم والنسائي شديدا الشرط في الرجال ومع ذلك لم يجرحاه، فهو غير شديد الضعف، فيعتبر فيما رواه ويُكتب، إلا فيما انفرد به من خبر، ولذلك توسط ابن حبان في أمره فقال:" كان يخطئ، لم يفحش خطؤه حتى استحق الترك، ولا سلك سنن الثقات مما لا ينفك منه البشر فيسلك

---

1. ابن جرير، جامع البيان (٩/٥٦٠ــ٥٦١) الآثار (١١١٨٧ــ١١١٩٤) .

2. ولم يذكر الإمام الطبري رواية هشام بن أبي عبد الله الدستوائي عن قتادة به، رواه: ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب: الصيد، باب: من رخص في أكله وأكله، (٤/٦٠٣) حديث (٤)، ورواه عن قتادةَ نحو ذلك أبانُ بنُ تغلب، رواه: أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠)، ذكر أخبار أصبهان، دار الكتاب الإسلامي، مصر، د.ت، (٨/٤٥٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

به مسلك العدول، فالإنصاف في أمره ترك الاحتجاج بما انفرد، والاعتبار بما لم يخالف الثقات، والاحتجاج بما وافق الثقات"[1]، لكنَّ الراجح في الخبر الوقفُ؛ لمخالفة رواية محمد بن دينار لمن هو أرجح من حفظاً وعدداً، كما ذهب إليها الإمام الطبري[2].

ـ ويمكن أن يكون وجه الترجيح خفياً، يحتاج لإعمال فكر ومزيد نظر، نحو كون الترجيح بين وجهين ضعيفين، لكنَّ أحدهما أصلح من الآخر، ولو من أحد الوجوه، ففي حديث علي بن زيد بن جدعان عن الحسن عن الأحنف بن قيس عن العباس بن عبد المطلب عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ في حديث ذكر فيه: ﴿ وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ﴾[3] قال:" هو إسحاق".

قال الإمام الطبري:" وقد روي هذا الخبر عن غيره من وجه أصلح من هذا الوجه، غير أنه موقوف على العباس غير مرفوع إلى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ، ذكر من قال ذلك: حدثنا أبو كريب قال: حدثنا ابن يمان عن مبارك عن الحسن عن الأحنف بن قيس عن العباس بن عبد المطلب: قال:" ﴿وَفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ﴾ هو إسحاق"[4].

---

1. ينظر: العجلي، معرفة الثقات (٢/٢٣٧)، أبو زرعة، سؤالات البرذعي (٢/٧٣٢)، والعقيلي، الضعفاء (٤/١٢٢٥) ترجمة (١٦٢١)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٧/٣٣٣)، وابن حبان، المجروحين (٢/٢٨٢ـ ٢٨٣) ترجمة (٩٥٦)، وابن عدي، الكامل (٧/٤١٣ـ٤١٤)، والدارقطني، سؤالات البرقاني (٥٨) ترجمة (٤٢٨)، وابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين (٣/٥٧) ترجمة (٢٩٧٢)، والذهبي، ميزان الاعتدال (٣/٥٤١)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٣/٥٥٨) .

2. ومن أمثلة الترجيح الظاهر بين الرفع والوقف ما مرَّ (ص٣٩٥ـ٣٩٧) من الترجيح بين رواية يحيى بن سعيد القطان على رواية أحمد بن أبي طيبة، والأمر فيه ظاهر، ومثال آخر في ظهور وجه الترجيح ما أشار إليه الإمام الطبري من ترجيح رواية أيوب السختياني في حديث وقفه عن نافع عن ابن عمر، على رواية عطاف بن خالد عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً، ينظر: ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند ابن عباس (١/٥٣٢ـ٥٣٤) الآثار (٨٤٢ـ٨٤٣) .

3. سورة الصافات آية (١٠٧) .

4. ابن جرير، التاريخ (١/٢٦٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مدار الرواية هو الحسن البصري، والخلاف واقع عنه من راويين وقع الكلام في كليهما، فالأول علي بن زيد بن جُدْعان يرويه عن الحسن البصري عن الأحنف بن قيس عن العباس مرفوعاً، والثاني هو مبارك بن فَضَالة البصري، فيرويه عن الحسن عن الأحنف عن العباس موقوفاً عليه من قِيله، وعلي بن زيد ضعيف لا يحتج بخبره في دين ولا حكم، ضعيف في كلِّ شيء، كما قال ابن معين، وله أوهام في حديثه عن الحسن، وقد رمي بسوء الحفظ، والغلو في التشيع، والاختلاط، على خُلْف في الأخير، ومع ضعفه يكتب حديثه ويعتبر به، قال أبو حاتم:" ليس بقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به"، ومثله قال أبو زرعة[1].

أما مبارك بن فضالة فهو وإن كان ضعيفاً لكنه أحسن حالاً من علي بن زيد، فقد وثقه عفان بن مسلم، وقال:" كان مبارك ثقة، كان من النساك، وكان وكان"، قال أبو حاتم:" كان عفان يطري مبارك بن فضالة، ويقول: كان يحدث في مجلس يونس بن عبيد"، وقال أبو حفص الفلاس:" سمعت يحيى بن سعيد القطان يحسن الثناء على مبارك بن فضالة"، وقال أبو زرعة:" يدلس كثيراً، فإذا قال: حدثنا فهو ثقة"،و كذا وثقه هشيم، وقال ابن عدي:" وعامة أحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة، فقد احتُمل من رمي بالضعف أكثر ما رُمي مبارك به"، وشعبة ــ وهو في تحرِّيه من هو ــ يجلس إلى مبارك يسأله عن حديث نصر بن راشد عن جابر بن عبد الله:" أن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ نهى عن تجصيص القبور، وأن يبنى عليها البنيان".

أما في حديث مبارك عن الحسن خاصة ففيه وهم، قال أحمد:" كان مبارك يرفع حديثاً كثيراً، ويقول في غير حديثٍ عن الحسن: قال نا عمران، قال نا ابن مغفل، وأصحاب الحسن لا يقولون ذلك غيره"، يقصد أحمد أن أصحاب الحسن

---

[1]. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٦/٢٤٠ــ٢٤١)، وقد جمع الحافظ ابن حجر أقوال النقاد فيه بما لا مزيد عليه، تهذيب التهذيب (٣/١٦٢ــ١٦٤) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يجعلون تلك الأقوال من قول الحسن، وينفرد مبارك فيخالفهم يسندها إلى الصحابة.

ومع ذلك فمبارك بن فضالة خير حالاً من علي بن زيد في الحسن ــ أيضاً ــ، فأحمد نفسه يقول:" ما روى عن الحسن يحتج به"، وقال:" دخل على أبي جعفر فجعل يقول: يا أمير المؤمنين سمعتُ الحسنَ يقول، وسمعتُ الحسنَ يقول، ثم قال أحمد: كان أبو جعفر يعجبه أمر الحسن"، وسأل الدارميُّ ابنَ معين عن الربيع بن صبيح، فقال:" ليس به بأس"، وكأنه لم يطره، قال: هو أحب إليك أو المبارك؟ فقال: ما أقربهما! قال الدارمي:" المبارك عندي فوقه فيما سمع من الحسن، إلا أنه ربما دلس"، وكان ابن مهدي لا يحدث عن مبارك، وما ذاك إلا لتدليسه، ولذلك قال ابن مهدي:" لم نكتب للمبارك شيئاً إلا شيئاً يقول فيه: سمعت الحسن"، وفي لفظ عنه قال:" كنا نتتبع من حديث مبارك بن فضالة ما يقول فيه: حدثنا الحسن"[1].

فيحمل جرح أحمد لحديث مبارك عن الحسن على تدليس مباركٍ له، فإن صرح بالسماع فهو ثقة، نعم؛ مبارك ليس من جلة أصحاب الحسن، ولا هو من مقدَّميهم، فقد جعله ابن المديني في آخر طبقة من أصحاب الحسن[2]، فهو وإن كان في أواخر أصحاب الحسن، لكنه فوق علي بن زيد من كلِّ وجه، فقد جالس الحسن ثلاث أو أربع عشرة سنة، كما قال بهز بن أسد، وإنما أخذ عليه تدليسه عن الحسن، فإن صرح بالتحديث عنه فهو ثقة، ولذلك رجح الإمام الطبري رواية مبارك الموقوفة، وكذا فعل الدارقطني[3].

---

1. ينظر: ابن معين، التاريخ/ رواية الدارمي (١٠٧) ترجمة (٣٣٤)، والعقيلي، الضعفاء (١٣٦٩/٤) ترجمة (١٨٢٠)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣٨٩/٨)، وابن عدي، الكامل (٢٤/٨ــ٢٦)، والخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (٢٨٠/١٥ــ٢٨٢)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (١٨/٤ــ١٩) .

2. ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (٦٨٦/٢) .

3. الدارقطني، العلل (٢٥٠/٨)، وقال:" والمحفوظ عن الأحنف بن قيس عن العباس بن عبد المطلب قوله" .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ـ وكما يكون الترجيح خفياً حينما يقع بين ضعيفين أحدهما أصلح من الآخر، ولو من وجه، كذلك يكون وجه الترجيح خفياً ـ بل عسراً ـ حين يكون بين ثقتين، روى أحدهما خبراً مرفوعاً وقفه الآخر، حينها يحتاج الأمر إلى مزيد فكر، وحسن نظر، ومن ذلك أنَّ الإمام الطبري ذهب في تأويل قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُهُۥ مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ﴾[1] إلى قولُ من قال: ﴿وَطَعَامُهُۥ﴾ هو ما قذفه البحر، أو حَسَر عنه فوُجد ميتًا على ساحله"، ثمَّ قال:" وقد روي عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ بنحو الذي قلنا خبر، وإن كان بعض نقلته يقف به على ناقله عنه من الصحابة، وذلك ما: حدثنا به هنَّاد بن السَّري قال: حدثنا عبدة بن سليمان عن محمد بن عمرو قال: حدثنا أبو سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ:﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ مَتَٰعًا لَّكُمْ﴾ قال:" ﴿طَعَامُه﴾ ما لفظه ميتاً فهو طعامه"، قال أبو جعفر:" وقد وقف هذا الحديثَ بعضُهم على أبي هريرة: حدثنا هنَّاد قال: حدثنا ابن أبي زائدة عن محمد ابن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة في قوله:﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ مَتَٰعًا لَّكُمْ﴾ قال:﴿طَعَامُه﴾ ما لفظه ميتاً"[2].

مدار الحديث هو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني، والراويان عنه ثقتان: عبدة بن سليمان، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، وعبدة ابن سليمان ثقة إمام، قال عثمان الدارمي:" قلت لابن معين: أبو أسامة أحب إليك أو عبدة بن سليمان؟ قال: ما منهما إلا ثقة"، قال أحمد:" ثقة ثقة وزيادة! مع صلاح في بدنه "، وسئل أبو حاتم وأبو زرعة:" عن عبدة، ويونس بن بكير،

---

[1]. سورة المائدة الآية (٩٦) .

[2]. ابن جرير، جامع البيان (٦٩/١١ـ٧٠) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وسلمة بن الفضل، أيهم أحب إليكما في ابن إسحاق؟ فقالا: عبدة، ثم سلمة"، ووثقه غير هؤلاء الأئمة كثير[1].

لكنَّ يحيى بن أبي زائدة أشهر عِلْماً وضبطاً وأعلى طبقة من عبدة، فهو أفقه أهل الكوفة في عصره، قال الحسن بن ثابت:" نزلتم بأفقه أهل الكوفة"، يعني: يحيى بن أبي زائدة، بل قرنه ابن عيينة بابن المبارك فقال:" ما قدم علينا مثل ابن المبارك ويحيى ابن أبي زائدة!"، وقال ابن المديني:" انتهى العلم إلى ابن عباس في زمانه، ثم إلى الشعبي في زمانه، ثم إلى سفيان الثوري في زمانه، ثم إلى يحيى بن أبى زائدة في زمانه"، وقال يحيى القطان:" ما بالكوفة رجل يخالفني أشد عليَّ من يحيى بن أبى زائدة"، وذكره ابن المديني فيمن صار إليهم علم مدارات الحديث، ممن صنف في الحديث بعدهم[2].

ولتقدم يحيى بن أبي زائدة، وعلو طبقته، واستفاضة عدالته وضبطه بين النقاد، شكَّكَ الإمام ابن جرير في صحة الخبر مرفوعاً، نعم هو لم يجزم بالعلة، لكنَّه ألمح إلى نظرٍ في المرفوعة بقوله:" وقد روي عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ بنحو الذي قلنا خبر، وإن كان بعض نقلته يقف به على ناقله عنه من الصحابة... ثمَّ جاء بما يدلُّ على إعلالها.

فإن قيل: عبدة ويحيى تحملا الحديث على الوجه الذي رواه محمد بن عمرو، والاختلاف واقع عليه، ذلكم أنه ليس بقوي في الحديث، قال يحيى بن سعيد:" ليس هو ممن تريد"، وقال ابن معين:" لم يكونوا يكتبون حديث محمد بن عمرو حتى اشتهاها أصحاب الإسناد فكتبوها"، ولما سئل ابن معين عن علة حديثه قال:" كان محمد بن عمرو يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء رأيَه، ثم

---

1. ينظر: ابن معين، التاريخ/ رواية الدارمي (٩٠) ترجمة (٢٤٢)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١٠٧/٦)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٦٤٢/٢) .

2. ينظر: ابن المديني، العلل (٣٩ــ٦٢)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١٧٩/٩)، والخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (١٧٦/١٦ــ١٧٧) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة"[1]، فلعل محمد بن عمرو كان يضطرب في أداء الخبر، فيرفعه مرة، يوقفه أخرى!

فالجواب: أنه مع التسليم بما سبق في محمد بن عمرو، إلا أن الاختلاف في الخبر ليس منه؛ بل هو من عبدة بن سليمان نفسه، فقد اختلف أداؤه الحديث، فرواه مرة مرفوعاً، كما أخرجه الطبري وأشار إلى علته، ورواه مرة موقوفاً على أبي هريرة، كذا رواه ابن أبي شيبة، وابن أبي حاتم[2]، ويؤكد ذلك ـ أنَّ محمد بن عمرو قد أدى الحديث على الوجه، وأن الغلط من عبدة بن سليمان نفسه ـ أن الدارقطني قد أخرج الحديث من طريق يحيى بن سعيد بن أبان الأموي عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة موقوفاً[3].

ويحيى الأموي وثقه ابن معين، وقال أحمد:" كان يصدق"، وقال ابن سعد:" كان ثقة كثير الحديث"، وغرائب يحيى الأموي لا تنزل به إلى الضعف أو الترك، بل هو صدوق له بعض ما أنكر عليه، ثمَّ هي عن الأعمش خاصة، قال أحمد:" ليس به بأس، عنده عن الأعمش غرائب"[4].

فاجتمعت ـ إذاً ـ رواية يحيى بن أبي زائدة، وهي بنفسها كافية، مع رواية يحيى الأموي، مع وجه عن عبدة بن سليمان، في مقابل الوجه الآخر لرواية عبدة المرفوعة، وهذا يرجح الأولى.

---

1. ينظر: ابن معين، التاريخ/ رواية الدوري (٢٢٥/٣)، والعقيلي، الضعفاء (١٢٦٨/٤) ترجمة (١٦٧١)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٤٠/٨) .

2. ينظر: ابن أبي شيبة، المصنف/ كتاب: الصيد، باب: قوله (متاعاً لكم وللسيارة)، (٦٢٢/٤) الحديث (٢)، وابن أبي حاتم، التفسير (٢٧٢/٣) .

3. الدارقطني، السنن/ باب الصيد والذبائح والأطعمة وغير ذلك، (٢٧٠/٤) الخبر (٢٠) .

4. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (٣٤١/٩)، وابن معين، التاريخ/ رواية الدوري (٢٧٠/٣)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١٨٦/٩)، والخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (٢٠١/١٦)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٣٥٧/٤)، ونسب الحافظ إلى ابن سعد قوله:" كان ثقة قليل الحديث"، وفي الطبقات:... كثير الحديث" فقط .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الثاني: إعلاله المتصل بالمرسل:

وهو وجه آخر مستفيض من وجوه الإعلال عند النقاد، ولا يختلف عن سابقه؛ إذ هو مخالفة راوٍ غيرَه من الرواة في حديث يجعله موصولاً، وهم يرسلونه، ولنبدأ:

بالفرع الأول: حدُّ المرسل عند الإمام الطبري:

وقبل ذلك لا بدَّ من الحديث عن معناه عند المحدثين، فالمرسل في عرف المحدثين واستعمالهم جاء بمعنيين:

الأول: هو ما أضافه التابعي إلى النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ، وقيده الحاكم بما اتصل إسناده إلى التابعي يرفعه للنبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ[1]، ولعل الحاكم قيده بذلك لئلا يوقعه على ما اجتمع النقاد على ردِّه، وهو منقطع السند إذا اجتمع مع المرسل؛ إذ الخلاف واقع في المرسل إذا خلا عن علة أخرى، ولذلك قيده ابن عبد البر ــ أيضاً ــ برواية كبار التابعين فقال:" فأما المرسل: فإنَّ هذا الاسم أوقعوه بإجماع على حديث التابعي الكبير عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ، أما مراسيل صغار التابعين فليس بمرسل، لأنَّ حديث هؤلاء عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ يسمى منقطعاً؛ لأنهم لم يلقوا من الصحابة إلا الواحد والاثنين، وأكثر روايتهم عن التابعين، فما ذكروه عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ يسمى منقطعاً"[2]، وهو قيد متعين، إذ صغار التابعين، من لقي الواحد أو الاثنين من الصحابة، غالب روايتهم عن كبار التابعين، والحكم للغالب، ولذلك قال الإمام الشافعي:" ومن نظر في العلم بخبرة وقلة غفلة استوحش من مرسل كلِّ من دون كبار التابعين، بدلائل ظاهرة فيها"[3].

---

1. الحاكم، معرفة علوم الحديث (٢٥): ذكر النوع الثامن من علوم الحديث .

2. ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٩/١ــ٢٠) .

3. الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس القرشي (ت ٢٠٤هـ)، الرسالة، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، شرح وتحقيق: الشيخ أحمد شاكر، (٤٦٧) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الثاني: وقع المرسل في كلامهم بمعنى المنقطع، وهكذا حدَّهُ الخطيب فقال:" لا خلاف بين أهل العلم أن إرسال الحديث الذي ليس بمدلس هو: رواية الراوي عمن لم يعاصره أو لم يلقه"، بل سوَّى الخطيب بين المرسل الظاهر والخفي فقال بعد كلام السابق:" وكذلك الحكم فيمن أرسل حديثاً عن شيخ لقيه، إلا انه لم يسمع ذلك الحديث منه وسمع ما عداه"[1]، ونسب النوويُّ هذا القولَ للفقهاء والأصوليين وجماعة من المحدثين[2]، وممن أطلق المرسل على المنقطع من المحدثين: البخاري، فقال في حديث محمد بن حجر عن الزهري:" مرسل"، وقال في حديث عبد الرحمن بن عبد الله ابن معقل بن يسار عن عمر ــ رضي الله عنه ــ:" مرسل"[3]، وكذا سمى المنقطع مرسلاً: أبو زرعة، وأبو حاتم، وأبو داود، والترمذي، والدارقطني، والبيهقي، وغيرهم[4].

وإنما سُمِّيَ المرسلُ مرسلاً لإطلاقه وعدم تقييده، فمن حمله على المعنى اللغوي جعل كلَّ منقطع مرسلاً، لعموم المعنى اللغوي، ومن قيده برواية التابعي عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ جعله انقطاعاً خاصاً، ومع ذلك فإن غالب استعمال المحدثين للمرسل هو الثاني، فالخطيب وإن كان ذهب في المرسل إلى معنى الانقطاع عامة إلا أنه قال:" إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال: ما رواه التابعي عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ، وأما ما رواه تابع التابعي عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ فيسمونه المعضل، وهو أخفض مرتبة من المرسل"[5].

---

1. الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (٣٨٤) .
2. النووي، مقدمة شرح صحيح مسلم (١٩٤) .
3. البخاري، التاريخ الكبير (٧١/١)، (١٨٨/٥) .
4. ينظر: السخاوي، فتح المغيث (١٥٥/١) .
5. الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (٢١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فما هو حد المرسل عند الإمام الطبري؟

للإمام الطبري في المرسل استعمالان لم يخرج فيهما عن استعمال أهل الحديث:

الأول: وهو الغالب أنه بمعنى: رواية التابعي عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ، ولا يفرق الإمام الطبري بين مراسيل كبار التابعين وصغارهم، فكلٌ ذلك عنده من المرسل، ومما ورد في كلامه من الدلالة على ذلك:

ــ حين احتج بما أرسله الشعبي عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال:" لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحاً خير له من أن يمتلئ شعراً هجيت به"[1]، ثم قال:" فإن قال قائل: إن الخبر الذي ذكرت عن الشعبي عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ في ذلك خبر مرسل... قيل له: ما قد بينا في غير هذا الموضع: من أن مراسيل العدول الذين شأنهم التحفظ من الرواية عمن لا يجوز الرواية عنه من الأخبار، لله تعالى دين لازم...[2]، فقد سمى الإمام رواية الشعبي عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ مرسلاً، والشعبي في أعلى طبقة أواسط التابعين، قال العجلي:" الشعبي سمع من ثمانية وأربعين من أصحاب النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ"[3]، وجعله ابن سعد في رأس الطبقة الثانية من تابعي الكوفة[4].

ــ ومما يدل على مفهوم المرسل عند الإمام الطبري ردُّه على المحتج بحديث الحسن البصري قال: دخل الزبير على النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ وهو شاكٍ، فقال: كيف تجدك، جعلني الله فداك؟ فقال له :" أما تركت أعرابيتك بعد؟!"، قال الحسن:" لا ينبغي أن يفدّيَ أحد أحداً"[5]، فكان ردُّ الإمام على المحتج

---

1. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند عمر (٦٢٢/٢) الأثر (٩١٧) .
2. المرجع السابق (٦٥٢/٢) .
3. العجلي، معرفة الثقات (٤٤٦/٢) .
4. ابن سعد، الطبقات الكبرى (٣٦٥/٨) ،
5. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند علي (١١١) الآثار (١٨٠ــ١٨٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بهذا الخبر قوله:" هذه أخبار واهية الأسانيد، لا تثبت بمثلها في الدين حجة؛ وذلك أن مراسيل الحسن أكثرها صحف غير سماع، وأنه إذا وصلت الأخبار فأكثر روايته عن مجاهيل لا يعرفون، ومن كان كذلك فيما يروي من الأخبار، فإن الواجب عندنا أن نتثبت في مراسيله"[1]، والحسن من طبقة الشعبي نفسها، فهو ــ حسب تصنيف ابن سعد ــ في الطبقة الثانية من تابعي البصرة[2].

ــ ولما حكى الإمام عن المخالف تعليله حديثَ خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس قال: كان رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ يُسأل أيام منى، فيقول:" لا حرج... ذكَرَ من علل هذا الحديث: بأنه خبر قد حدث به عن عكرمة أيوبُ السختياني فأرسله عنه، ولم يجعل بينه وبين النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ أحداً"[3]، وهو واضح في المراد، وكثيرة هي الأمثلة التي حكاها الإمام على لسان المخالف، وفيها سمى ما رواه التابعي عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ مرسلاً، والإمام يقره على تلك التسمية، بل يأتي بما يقويها، فيقول:" ذكر من روى هذا الخبر فعله مرسلاً"[4].

المعنى الثاني: وَرَدَ المرسلُ في كلام الإمام الطبري بمعنى المنقطع، فقال في خبر رواه أبو جعفر الباقر محمد بن علي بن الحسين عن أبي مسعود الأنصاري قال:" وأما الخبر الذي روي عن أبي مسعود أنه قال:" لو صليت صلاة لم أصل فيها على النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ ظننت أن صلاتي لم تتم"؛ فإنه خبر مرسل، وذلك أن أبا جعفر لم يدرك أبا مسعود، ولا رآه"[5]، فسمى المنقطع مرسلاً، وقد مرَّ في خبر الشعبي عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ

---

1. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند علي (١١٣) .
2. ابن سعد، الطبقات الكبرى (١٥٧/٩) .
3. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند ابن عباس (٢١٦/١ــ٢١٧) الحديث (١٠ــ١١) .
4. ينظر مثلاً: ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند ابن عباس (٥٧/١) حديث (٢ــ٤)، و(٨٩/١) حديث (٥)، و(١٦٣/١) حديث (٦)، و(١٨٧/١) حديث (٩)، و(٢١٦/١) حديث (١٠ــ١١)، و(٦٩١/٢) حديث (٢٦)، و(٧٥٦/٢) حديث (٣٢)، و(٧٧٢/٢) حديث (٣٤)، و(٧٩٨/٢) حديث (٣٩).
5. المرجع السابق، مسند طلحة بن عبيد الله (٢٥٧) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قول الإمام:" فإن قال قائل: إن الخبر الذي ذكرت عن الشعبي عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ في ذلك خبر مرسل، وراويه بعدُ مجالد، وواجب في خبر مجالد ــ عند كثير من أهل النقل ــ التثبت فيما كان منه عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ متصلاً، فكيف بما يكون منه مرسلاً منقطعاً؟".

وقد نقل الإمام على لسان المخالف تسمية المنقطع مرسلاً، وأقره على تلك التسمية، ففي حديث داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال: قال رجل: يا نبي الله! إنا بأرض مَضبَّةٍ[1]، فكيف ترى في الضباب؟ قال:" ذكر لي أن أمة من بني إسرائيل مسخت... الحديث، ذكر الإمام الطبري علل هذا الخبر عن المخالف ومنها: أنه حدث بهذا الحديث بعض الرواة عن داود عن أبي نضرة عن عمر مرسلاً، ولم يدخل بين أبي نضرة وبين عمر أبا سعيد"[2]، فالإمام استعمل المرسل بمعناه الخاص: رواية التابعي عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ، وهو غالب استعماله، وبمعناه العام: الانقطاع.

الفرع الثاني: حكم المرسل عند الإمام الطبري:

أما المرسل بمعناه الثاني فلا حجة فيه عند جماعة أهل العلم، ذلكم أنه يخالف شرط الاتصال المتفق عليه عندهم، وقبوله مرويٌّ عن أبي حنيفة، وأهل العراق، ومالك[3]، وحجتهم أن المرسِلَ إذا كان ثقة عدلاً متحرياً، فإنه لا يرسل إلا ما ظهر واشتهر، وحصل له العلم بصحته، بل في إرساله من أرسل عنه قطعٌ بالصحة، وكفاية عن النظر في أحوال رجاله، وأما من أسند فقد أحال على إسناده، وكفاك النظر في رواته[4].

---

1. يعني: كثيرة الضِّباب .

2. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند عمر (١٤٨/١ــ١٤٩) الحديث (٣) .

3. العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل (٣٣) .

4. ينظر: ابن عبد البر، التمهيد (٣/١)، والخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (٣٨٦) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لكنَّ الأئمة حفاظ الحديث ونقاده على ردِّ المرسل بمعنى المنقطع، ذلكم أنه يؤدي إلى الجهل بعين راويه، ويستحيل العلم بعدالته مع الجهل بعينه، ولا يجوز قبول الخبر إلا ممَّن عُرفت عدالته، فوجب لذلك كونه غير مقبول، وأيضاً؛ فإنَّ العدلَ لو سئل عمن أرسل عنه فلم يعدِّله، لم يجب العمل بخبره، إذا لم يكن معروف العدالة من جهة غيره، وكذلك حاله إذا ابتدأ الإمساك عن ذكره وتعديله؛ لأنه مع الإمساك عن ذكره غير معدِّلٍ له، فوجب أن لا يقبل الخبر عنه[1]، ولهذا كان السلف لا يقبلون من الأخبار إلا ما عرفوا عدالة ناقليها، وعلموا رواتها، وإلا كان سبيلها عندهم الرفض، قال ابن عبد البر:" وقال سائر أهل الفقه، وجماعة أصحاب الحديث في كل الأمصار ــ فيما علمت ــ: الانقطاع في الأثر علة تمنع من وجوب العمل به"[2].

وكذا الإمام الطبري لم يقبل المرسل بمعناه الثاني، ولم يحتج به، فقد علل حديث عمرو بن يحيى المازني عن أبيه، ومحمد بن جعفر بن الزبير كليهما عن عمر، فقال:" على أن الرواية عن عمر ــ رحمة الله عليه ــ بما روي عنه مما ذكرنا، عن غير مَن شاهد عمر، ولا أدركه، ولا سمع منه يأمر ذلك، فيجوز لنا إضافة ذلك إليه"[3]، في أمثلة أخرى تأتي في الحديث عن التعليل بالانقطاع.

أما المرسل بمعناه المقيَّد فللإمام الطبري فيه ما يخالف عُظْم ما عليه النقاد، فجمهور المحدثين والأئمة على ضعف ما أرسله التابعي عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ، قال الإمام مسلم على لسان المخالف:" والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة"[4]، وأقره مسلم ومشى عليه، وقال الترمذي:" والحديث إذا كان مرسلاً فإنه لا يصح عند أكثر أهل الحديث،

---

1. ينظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (٣٨٤)، والسخاوي، فتح المغيث (١/١٥٧ــ١٥٨) .

2. ابن عبد البر، التمهيد (١/٥) .

3. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند ابن عباس (٢/٧٩٣) الآثار (١١٦٥ــ١١٦٧) .

4. مسلم، مقدمة الصحيح (٢٨١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد ضعفه غير واحد منهم"[1]، قال النووي:" ثمَّ مذهب الشافعي، والمحدثين، أو جمهورهم، وجماعة من الفقهاء: أنه لا يحتج بالمرسل"[2]، ونقله ابن حجر عن أئمة الحديث فقال:" وهو الذي عليه عمل أئمة الحديث"[3].

أما حجتهم في ردهم المرسل فلخصه ابن عبد البر فقال:" ما أجمع عليه العلماء من الحاجة إلى عدالة المخبر، وأنه لا بدَّ من عِلْم ذلك، فإذا حكى التابعي عمَّن لم يلقه لم يكن بدٌّ من معرفة الواسطة، إذ قد صح أنَّ التابعين ــ أو كثيراً منهم ــ رووا عن الضعيف وغير الضعيف، فهذه النكتة عندهم في رد المرسل... ومن حجتهم ــ أيضاً ــ في ذلك أنَّ الشهادة على الشهادة قد أجمع المسلمون أنه لا يجوز فيها إلا الاتصال والمشاهدة، فكذلك الخبر يحتاج من الاتصال والمشاهدة إلى مثل ما تحتاج إليه الشهادة، إذ هو بابٌ في إيجاب الحكم واحدٌ"[4].

قوله: وبطل المعنى الذي عليه مدار الخبر، يعني به: الإسناد، ولعل العلائي قد اقتبس هذا المعنى من ابن عبد البر حين رد على القائلين بقبول المرسل على إطلاقه فقال:" وهذا توسع غير مرضي؛ بل هو باطل مردود بالإجماع في كل عصر؛ على اعتبار الأسانيد والنظر في عدالة الرواة وجرحهم، ولو جُوِّزَ قبول مثل هذا لزالت فائدة الإسناد بالكلية، وبطلت خصيصة هذه الأمة، وسقط الاستدلال بالسنة على وجهها، وظهور فساد هذا القول غني عن الإطالة فيه، ولا تفريع عليه"[5].

---

1. ابن رجب، شرح علل الترمذي (٥٢٩/١) .
2. النووي، مقدمة شرح النووي على صحيح مسلم (١٩٤) .
3. ابن حجر، النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢٠٢ــ٢٠٣) .
4. ابن عبد البر، التمهيد (٦/١) .
5. العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل (٣٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن الأوائل الذين لم يقبلوا المرسَل من الأخبار: ابن سيرين؛ فقد ذكر أيوب السختياني لابن سيرين حديثاً عن أبي قلابة عبد الله بن زيد الجرمي فقال:" أبو قلابة رجل صالح إن شاء الله، ولكن عمَّن ذكره أبو قلابة؟"[1]، ومشهورٌ قول ابن سيرين:" لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سمُّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ منهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"[2].

بل هذا ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ لا يقبل من الأخبار إلا ما عرف صدق ناقله، فقد أنكر على بُشير بن كعب العدوي، وهو تابعي ثقة، أحاديث أرسلها، وقال:" إنا كنا نحدث عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ إذا لم يكذب عليه، فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه!"[3]، وعن هشام بن عروة عن أبيه قال:" إني لأسمع الحديث فما يمنعني من ذكره إلا كراهية أن يسمع سامع، فيقتدي به، أسمعه من الرجل لا أثق به، قد حدثه عمَّن أثق به، وأسمعه من الرجل أثق به، قد حدث عمن لا أثق به"[4].

ومن قديم حديث ابن لهيعة، مما حدثه عنه عبدُ الرحمن بنُ مهدي عن رجل من الخوارج قال بعدما تاب:" إنَّ هذه الأحاديث دين؛ فانظروا عمن تأخذون دينكم؛ فإنا كنا إذا هوينا أمراً صيرناه حديثاً"، علق الحافظ ابن حجر على هذا فقال:" وهذه ــ والله ــ قاصمة الظهر للمحتجين بالمراسيل؛ إذ بدعة الخوارج كانت في صدر الإسلام، والصحابة متوافرون، ثمَّ في عصر التابعين فمن بعدهم، وهؤلاء كانوا إذا استحسنوا أمراً جعلوه حديثاً وأشاعوه، فربما سمعه الرجل السُنِّيُّ فحدث به، ولم يذكر من حدث به تحسيناً للظن به، فيحمله عنه

---

1. البخاري، التاريخ الكبير (٣/٥) .
2. مسلم، مقدمة الصحيح (٢٤٣/١)، وابن حبان، المجروحين (٧٨/١) .
3. مسلم، مقدمة الصحيح (٢٣٨/١)، وابن حبان، المجروحين (٣٩/١) .
4. ابن عدي، الكامل (١٣٠/١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

غيره، ويجيء الذي يحتج بالمقاطيع فيحتج به، ويكون أصله ما ذكرت، فلا حول ولا قوة إلا بالله"[1].

وقال الشعبي:" لو لقيت هذا ــ يعني: الحسن ــ لنهيته عن قوله قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ؛ صحبت ابن عمر ستة أشهر، فلم أسمعه يقول قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ إلا في حديث واحد"[2]، ما سبق ــ وغيره ــ يدل على أنَّ ذلك الزمان، أي: عهد التابعين، كان الحديث فيه عن الثقة وغير الثقة، ولذلك تلكم من تكلم في المرسل.

والمذهب الآخر في المرسل هو مذهب الإمام الشافعي، فهو لا يقبل المرسل ولا يرده مطلقاً، بل له في ذلك مذهب وسط، واشترط لقبوله شروطاً فقال:" فمن شاهد أصحاب رسول الله من التابعين فحدث حديثاً منقطعاً عن النبي اعتبر عليه بأمور، منها:

ــ أن ينظر إلى ما أرسل من الحديث، فإن شركه فيه الحفاظ المأمونون فأسندوه إلى رسول الله، بمثل معنى ما روى كانت هذه دلالة على صحة من قِبَلَ عنه وحفظه.

ــ ويعتبر عليه بأن ينظر هل يوافقه مرسِل غيره ممن قُبِلَ العلمُ عنه من غير رجاله الذين قبل عنهم.

ــ وإن لم يوجد ذلك نظر إلى بعض ما يروى عن بعض أصحاب رسول الله قولاً له، فإن وجد يوافق ما روى عن رسول الله، كانت هذه دلالة على أنه لم يأخذ مرسَله إلا عن أصل يصح.

ــ وكذلك إن وجد عوام من أهل العلم يفتون بمثل معنى ما روى عن النبي.

ــ ثم يعتبر عليه بأن يكون إذا سمى من روى عنه لم يسمِّ مجهولاً ولا مرغوباً عن الرواية عنه.

---

[1]. ابن حجر، لسان الميزان (١/١٧ــ١٨) .

[2]. الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (٣٩٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ـ ويكون إذا شرك أحداً من الحفاظ في حديث لم يخالفه، فإن خالفه وُجِدَ حديثه أنقص كانت في هذه دلائل على صحة مخرج حديثه، قال الإمام الشافعي:" ومتى ما خالف ما وصفت أضرَّ بحديثه، حتى لا يسع أحداً منهم قبولُ مرسله"[1].

أمَّا الإمام الطبري ـ رحمه الله ـ فيرى الاحتجاج بما أرسله التابعي عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ، نسب إليه هذا المذهب ابن عبد البر فقال:" وزعم الطبريُّ أنَّ التابعين بأسرهم أجمعوا على قبول المرسل، ولم يأت عنهم إنكاره، ولا عن أحد الأئمة بعدهم إلى رأس المائتين، كأنه يعني أنَّ الشافعي أول من أبى من قبول المرسل"[2]، وقال الحافظ ابن رجب:" وقد ذكر ابن جرير وغيره أنَّ إطلاق القول بأنَّ المرسل ليس بحجة من غير تفصيل، بدعة حدثت بعد المائتين"[3]، ونحو ذلك نقل العلائيُّ عنه في «جامع التحصيل» قوله:" لم يزل الناس على العمل بالمرسل وقبوله حتى حدث بعد المائتين القول برده"، قال العلائي:" يشير إلى الإمام الشافعي رضي الله عنه"[4].

فهل في كتب الإمام الطبري ـ أو ما بقي منها ـ ما يدلُّ على مذهبه في ذلك؟

ورد في كتب الإمام ما يدل على مذهبه في قبول المرسل، فبعد ترجيحه لمعنى حديث الشعبي عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ:" لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحاً خير له من أن يمتلئ شعراً هجيت به"، نقل اعتراض من اعترض على الحديث فقال:" فإن قال قائل: إن الخبر الذي ذكرت عن الشعبي عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ في ذلك خبر مرسل، وراويه بعدُ مجالد، وواجب في خبر مجالد ـ عند كثير من أهل النقل ـ التثبت فيما كان منه عن رسول الله

---

1. الإمام الشافعي، الرسالة (٤٦١ـ٤٦٤)، بتصرف يسير، ولم يُذكَرْ في النص (الصلاة والسلام) على رسول الله، فذكرته كما هو .
2. ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٤/١) .
3. ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (٥٤٤/١) .
4. العلائي، جامع التحصيل (٦٦) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ـ صلى الله عليه وسلم ـ متصلاً، فكيف بما يكون منه مرسلاً منقطعاً؟ قيل له: ما قد بيَّـنَّا في غير هذا الموضع من أن مراسيل العدول الذين شأنهم التحفظ من الرواية عمَّن لا يجوز الرواية عنه من الأخبار، لله تعالى دين لازم، من بلغتـه قبولها والدينونة بها"[1].

إذاً؛ فالإمام ممَّن يحتج بمرسل التابعي بشرط أن يكون متحفظاً في روايتـه عن الضعفاء، وهو لا يفرق في ذلك بين كبار التابعين أو صـغارهم بالـشرط السابق.

وقد أعمل الإمام الطبري هذا الشرط فعلاً، فعلل مرسل الحسن البصري أنَّ الزبير دخل على النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وهو يشتكي، فقال: جعلني الله فداك، فقال له:" أما تركت أعرابيتك بعد؟!"، علل مرسل الحسن هذا فقال:" هـذه أخبار واهية الأسانيد، لا تثبت بمثلها في الدين حجة؛ وذلك أنَّ مراسيل الحـسن أكثرها صحف غير سماع، وأنه إذا وصلت الأخبار فأكثر روايته عن مجاهيل لا يعرفون، ومن كان كذلك فيما يروي من الأخبار، فإن الواجب عندنا أن نتثبـت في مراسيله"[2].

وفي نقده خبراً مرسلاً آخر رواه الحسن:"قال أقوامٌ على عهد رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ: يا محمد، إنا لنحبُّ ربَّنا! فأنزل الله ـ جلَّ وعزَّ ـ بذلك قرآنًا: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾[3]، فجعل الله اتبـاع نبيه محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ علمًا لحبه، وعذاب من خالفه"، قـال أبـو جعفر:" وأمّا ما روى الحسن في ذلك مما قد ذكرناه، فلا خبر به عندنا يـصحّ، فيجوز أن يقال إنّ ذلك كذلك!"[4].

---

1. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند عمر (٢/٦٥٢ـ٦٥٣) .
2. المرجع السابق، مسند علي (١١١ـ١١٣) الأخبار (١٨٠ـ١٨٢) .
3. سورة آل عمران الآية (٣١) .
4. ابن جرير، جامع البيان (٦/٣٢٣ـ٣٢٤) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومراسيل الحسن جرحها غير واحد، وتكلم فيها جمع من النقاد، قال أبو عيسى الترمذي في «علله»:" ومن ضعَّفَ المرسل فإنه ضعفه من قِبَلِ أن هؤلاء الأئمة قد حدثوا عن الثقات وغير الثقات، فإذا روى أحدهم حديثاً وأرسله لعله أخذه من غير ثقة، وقد تكلم الحسن البصري في معبد الجهني، ثم روى عنه".

والترمذي يعني أنَّ الحسن البصري لا يتحرى في مرسلاته الرواية عن الثقات، بل يروي عن الثقات وغيرهم، قال ابن سيرين قال:" كان ههنا ثلاثة يصدِّقون كلَّ من حدثهم... وذكر الحسن، وقال مرة:" لا تحدثني عن الحسن، ولا عن أبي العالية؛ فإنهما لا يباليان عمن أخذا الحديث!"، وقال أحمد:" ليس في المرسلات أضعف من مراسيل الحسن وعطاء بن أبي رباح؛ فإنهما يأخذان عن كل أحد!"، وقال ابن سعد في ترجمة الحسن:" وكان ما أسند من حديثه وروى عمن سمع منه فحسنٌ حجة، وما أرسل من الحديث فليس بحجة"، وقال الدارقطني:" مراسيله فيها ضعف"[1].

والإمام الطبري إنما علل ردَّه مرسلات الحسن لأنه كان يحدث عن كلِّ أحد، أما حين قبلَ مرسلات الشعبي فإنه عزا ذلك لتحفظه من الرواية عمن لا يجوز الرواية عنه، وهو متسق مع منهجه في المرسل، فالشعبي أثنى على مرسلاته غير واحد، قال العجلي:" مرسل الشعبي صحيح؛ لا يكاد يرسل إلا صحيحاً"، وقال ابن المديني:" مرسل الشعبي وسعيد بن المسيب أحب إليَّ من داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس"[2].

ومن الأمانة العلمية الإشارة إلى خلاف بين النقاد في مرسلات الحسن والشعبي، فممَّن قبلَ مرسلات الحسن وأثنى عليها: يحيى القطان، وابن المديني،

---

1. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (١٥٨/٩)، والخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (٣٨٦)، وابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (٥٣٠/١ـ٥٣٩)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٣٩١/١) .

2. ينظر: العجلي، معرفة الثقات (٤٤٦/٢)، والعقيلي، الضعفاء (٣٨٥/٢) ترجمة (٤٦٠) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وابن معين، وأبو زرعة[1]، وعرَّض الترمذي بمرسلات الشعبي، فقال:" ويروى عن الشعبي قال: ثنا الحارث الأعور وكان كذاباً! وقد حدث عنه، وأكثر الفرائض التي يرويها عن علي وغيره هي عنه"[2].

ومذهب الإمام الطبري في المرسل هو أعدل المذاهب وأقومها، وهو مروي عن الإمام مالك[3]، وقال أبو بكر الرازي الحنفي:" مذهب أصحابنا أن مراسيل الصحابة والتابعين مقبولة"[4]، وهي إحدى روايتي أحمد[5]، بل نسبه الإمام أبو داود إلى أئمة الحديث فقال:" وأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى، مثل: سفيان الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، حتى جاء الشافعي فتكلم فيها، وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره ــ رضوان الله عليهم ــ"[6]، فالشافعي ــ بحسب أبي داود ــ هو أول من رد المرسل، وأحمد في قديمه ذهب إلى قبول المرسل؛ وهذا معنى قول الإمام الطبري حين نقل إجماع التابعين على قبول المرسل، ولم يأت عنهم إنكاره، ولا عن أحد الأئمة بعدهم، إلى رأس المائتين[7].

---

1. ينظر: ابن معين، التاريخ/ رواية الدوري (٢٥٨/٤)، وابن عدي، الكامل (٢٢٨/١)، وابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (٥٣٠ــ٥٣٨)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٣٨٩/١) .
2. ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (٥٣١/١) .
3. ابن عبد البر، التمهيد (٣٠/١) .
4. الرازي، أبو بكر أحمد بن علي الحنفي (ت ٣٧٠)، الفصول في الأصول، نشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت، ط١، ١٤٠٨هـ ــ ١٩٩٨٨م، تحقيق: د. عجيل النشمي، (١٤٥/٣) .
5. ابن قدامة المقدسي، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد (ت ٦٢٠هـ)، روضة الناظر وجنة المناظر، مكتبة الرشد، الرياض، ط٥، ١٤١٧هـ ــ ١٩٩٧م، تحقيق: د. عبد الكريم النملة، (٤٢٨/٢ــ٤٢٩) .
6. أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، رسالة أبي داود إلى أهل مكة، دار العربية، بيروت، د.ت، تحقيق: محمد الصباغ، (٢٤) .
7. ابن عبد البر، التمهيد (٤/١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما حجتهم في قبول مرسل التابعي والاحتجاج به فهي:

أولاً: ما سبق من النقل عن الإمام ابن جرير أنَّ إجماع التابعين والأئمة كان على قبول المرسل، وقد نقل هذا الإجماع عن التابعين ــ أيضاً ــ ابن الحاجب[1]، وهذا يقتضي أن التابعين قد انتشر بينهم رواية المرسل، واشتهر نقله على وجه الاحتجاج، ولو كان لغير ذلك لكان لغواً لا فائدة فيه، وابن المسيب ولد لسنتين من خلافة عمر، لم يره ولم يسمع منه، قال يحيى بن سعيد:" كان ابن المسيب يسمى راوية عمر، كان أحفظ الناس لأحكامه وأقضيته"، وقال مالك:" بلغني أن عبد الله ابن عمر كان يرسل إلى ابن المسيب يسأله عن بعض شأن عمر وأمره، وقال مالك: لم يدرك عمر؛ ولكن لما كبر أكبَّ على المسألة عن شأنه وأمره"[2]، فهذا ابن عمر يقبل مرسل ابن المسيب، ولم يطالبه به مسنداً.

ثانياً: وما كانت علة ردهم المرسل إلا خشية الرواية عمَّن لا يجوز الرواية عنه، تقد مرَّ كلام ابن عبد البرِّ آنفاً، وحين أورد الترمذي الدليل على ضعف المرسل كان محوره أنَّ الحسن والشعبي تكلما فيمن رويا عنه، فإذا روى أحدهم حديثاً وأرسله لعله تحمَّله عن غير ثقة[3]، ولما تكلموا في مرسلات الحسن عزوا ذلك إلى أنه لا يبالي عمَّن أخذ الحديث، أو أنه يصدق كلَّ من حدثه، وهذا معنى قول ابن عباس، وابن سيرين، وهشام بن عروة، وغيرهم، وباشتراط أن يكون الراوي متحفظاً عمَّن يروي عنه تزول تلك العلة، وليس أحد ممن قيلَ المرسل إلا وهو يشترط فيه التحفظ في المرسِل، وأنه لا يجوز العمل بالمرسل إذا كان مرسله غير متحرز، بل يرسل عن غير الثقات ــ أيضاً ــ، قال الإمام ابن عبد البر:" فإن أهل العلم لم يزالوا يروون المرسل من الحديث والمنقطع، ويحتجون به إذا تقارب عصر المرسِل والمرسَل عنه، ولم يعرف المرسِل

---

1. ابن حجر، النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢١٥) .
2. ابن حجر، تهذيب التهذيب (٤٤/٢) .
3. ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (٥٣٠/١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بالرواية عن الضعفاء والأخذ عنهم، ألا ترى أنهم قد أجمعوا على الاحتجاج بحديث ابن عباس عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ وجُلُّهُ مراسيل؟!"[1].

وقال الرازي في ضابط قبول مراسيل التابعين:" ما لم يكن الراوي ممن يرسل الحديث عن غير الثقات؛ فإنَّ من استجاز ذلك لم تقبل روايته لا لمسند ولا لمرسل"[2]، والإمام أحمد ممَّن يُروى عنه قبول المرسل ــ في إحدى روايتيه ــ ومع ذلك فهو يرد مرسلات غير واحد لأنهم قد يأخذون عن غير الثقات، فقال:" وأما الحسن وعطاء فليس هي بذاك، هي أضعف المراسيل كلها؛ فإنهما كانا يأخذان عن كلِّ أحد!"[3].

ثمَّ إنَّ المرسِل من التابعين إما أن يكون قد أسقط من حديثه صحابياً، أو تابعياً هو أعلى طبقة منه، فإن كان قد أسقط ذكر الصحابي فلا ضير؛ إذ قد عرفت عدالة الصحابة بالكتاب والسنة وإجماع علماء الملة، وإن كان أسقط ذكر التابعي، فهو ثقة، إذ قد اشترط أن يكون متحفظاً، ولأنه أعلى طبقة منه فإنه غالباً ما يروي عن الصحابة، فزالت بذلك خشية أن يكون روى عن ضعيف.

فإن قيل: إذاً؛ فما الحامل على الإرسال إن كان الأمر كذلك؟

قيل: إنَّ لذلك أسباباً منها:

١. أن يكون سمع الحديث عن جماعة ثقات وصح عنده، فيرسله اعتماداً على صحته عن شيوخه، كما قال الأعمش: قلت لإبراهيم النخعي أسند لي عن عبد الله بن مسعود، فقال:" إذا حدثتك عن رجل عن عبد الله فهو الذي سميت، وإذا قلت: قال عبد الله، فهو عن غير واحد عن عبد الله"[4].

---

1. ابن عبد البر، التمهيد (١٧٤/٢١ــ١٧٥) .

2. الرازي، الفصول في الأصول (١٤٦/٣) .

3. ينظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (٣٨٦)، وابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (٥٣٩/١) .

4. ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (٥٣١/١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢. ومنها: أن يكون نسي من حدثه به وعرف المتن، فـذكره مرسـلاً لأن أصل طريقته أنه لا يحمل إلا عن ثقة.

٣. ومنها: أن لا يقصد التحديث، بل يذكر الحديث على وجه المـذاكرة، أو على جهة الفتوى، فيذكر المتن، لأنه المقصود في تلك الحالـة دون الـسند، ولا سيما إن كان السامع عارفاً بمن طوى ذكـره لـشهرته، أو غيـر ذلـك مـن الأسباب[1].

ثالثاً: ثمَّ يضاف إلى ما سبق أن الكذب في عصر التابعين، خاصة كبارهم، لم يكن متفشياً، وعصرهم مشهود له بالخيرية، على لسان النبـي ـ صـلى الله عليه وسلم ـ:" خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم"[2]، وما قيـل من وجود البدع في عصرهم، وتلبس بعضهم بها، أو وجود الكذب في عصرهم، فجوابه:

ـ أن البدعة إن لم تكن مكفرة فليست مما يسقط حديث الراوي، إن كان متحرياً للصدق، لا يستحل الكذب لنصرة مذهبه، ولهذا ردَّ الشافعي رواية الخطابية من الرافضة وجعل علة ذلك "أنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم"[3].

---

1. ينظر: ابن عبد البر، التمهيد (١٧/١)، والعلائي، جامع التحصيل (٨٧)، وابن حجر، النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢٠٧ـ٢٠٨) .

2. هذا لفظ حديث ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ، أخرجه: البخاري، الجامع الصحيح/ كتاب الشهادات، باب: لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، حديث (٢٦٥٢)، ومسلم، الصحيح/ كتاب: فـضائل الـصحابة، باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، حديث (٢٥٣٣)، والترمذي، الجامع/ أبواب المناقب، باب: ما جاء في فضل من رأى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وصحبه، حديث (٣٨٥٩)، وقال: حـسن صحيح، وأحمد في مسنده (٣٨٧/١)، ونحو هذا اللفظ رواه: النسائي، السنن الكبرى/ كتاب: القضاء، باب: من تبدر شهادته يمينه، حديث (٦٠٣١)، وابن ماجة، السنن/ كتاب: الأحكام، باب: كراهية الشهادة لمن لم يستشهد، حديث (٢٣٦٢) .

3. الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (١٢٠)، والخطابية أتباع أبي الخطاب بن أبي زينب، وهـم فرق كلهم يزعم أن الأئمة رسل الله وحججه على خلقه، طاعتهم مفترضة على جميع الخلق، يعلمـون مـا كان وما يكون، وزعموا أن أبا الخطاب نبي، بل عبدوه من دون الله تعالى، وهم يتدينون بـشهادة الـزور لموافقهيم، ينظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين (١٠ـ١١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ـ وعلى فرض أنَّ البدعة مسقطة للعدالة فإنَّ اشتراط التحري في المرسِل يعني تكفله بعدالة وضبط من أرسل عنه إن كان من التابعين، وإن كان من الصحابة فلا كلام، وهذا يقتضي أنه لا يرسل عمَّن رمي ببدعة؛ إذ البدعة من نواقض العدالة كما مرَّ.

ـ أنَّ وجود ذلك منهم كان نادراً لا عبرة به، ولا تعويل عليه، ولا يعرف من أئمة التابعين من كان رأساً في بدعة، أو دعا إلى ضلالة، أو عرف بالتنكب عن السنة وهديها.

رابعاً: ومن الأدلة البينة على ذلك أنَّ الأمة قد اجتمعت على قبول مراسيل الصحابة، وعدُّوا من قال بخلاف شاذاً، وعلتهم في ذلك أن الأمة قد اجتمعت على قبول رواية ابن عباس ونظرائه من صغار الصحابة ـ وما فيهم من صغير ـ مع إكثارهم من الرواية دون نكير، حتى قيل: لم يسمع ابن عباس من النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ سوى أربعة أحاديث، مع أنَّ مسنده ستون وستمائة وألف حديث، وهذا مما يعلم ضرورة أنه لم يسمع جميعها من النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ، فظاهر حالهم أنهم لا يروون إلا عن صحابة مثلهم، ولا إشكال في ذلك؛ للعلم بعدالة الصحابة، فإن رووا عن غير صحابي ـ وهو قليل نادر ـ فلا يروون إلا عمن عرفوا عدالته[1]، وهو عين ما احتج به من قبلَ المرسَلَ؛ فالتابعي غالب روايته عن الصحابة، فإن روى عن غير الصحابة لم يرو إلا عن الثقات.

خامساً: وإن كان الأئمة قد قبلوا تدليس ابن عيينة الإمام، وعللوا ذلك بكونه بأنه إذا سمَّى لا يسمى إلا ثقة، قال ابن حبان:" ما دلس قط إلا عن ثقة، فإذا كان كذلك قبلت روايته وإن لم يبين السماع"[2]، وقال ابن عبد البر:" قالوا: يقبل تدليس ابن عيينة؛ لأنه إذا وُقف أحال على ابن جريح ومعمر ونظائرهما"[3]، وقال

---

1. ينظر: ابن قدامة المقدسي، روضة الناظر وجنة المناظر (٤٢٦/٢)، والعلائي، جامع التحصيل (٦٦) .
2. ابن حبان، الصحيح (بترتيب ابن بلبان) (١٦١/١) .
3. ابن عبد البر، التمهيد (٣١/١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الذهبي:" وكان يدلس، لكنَّ المعهود منه أنه لا يدلس إلا عن ثقة"[1]، فالأولى أن يقبلوا إرسال التابعي المتحفظ من الرواية عن الضعفاء.

سادساً: وليس ذلك فحسب بل حكموا بصحة ما علقه البخاري في جامعه جازماً به، قال ابن الصلاح:" وأما المعلق وهو الذي حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر... وينبغي أن نقول: ما كان من ذلك ونحوه بلفظ فيه جزم وحكم به على من علقه عنه فقد حكم بصحته عنه، مثاله: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ كذا وكذا، قال ابن عباس كذا، قال مجاهد كذا... وما أشبه ذلك من العبارات، فكلُّ ذلك حكم منه على من ذكره عنه بأنه قد قال ذلك ورواه"[2]، وهذا الحكم فيما علقه البخاري في جامعه، فحريٌّ ــ إذاً ــ أن يقبلوا مرسلات التابعين، الذين لا يروون إلا عن الثقات!

فإن قيل: لم يقبلوا ما علقه البخاري في صحيحه إلا لاشتراطه الصحة في كتابه، وقد علم شرطه في الرجال، وتحريه في ذلك، أما غيره فلا يحكم بعدالة من روى عنه.

قيل: الجواب عن ذلك من وجوه:

ــ أن اشتراط الإمام البخاري الصحة في جامعه كان في الأحاديث والأخبار الأصول المسندات، فهي التي لها حكم الصحة بلا إشكال، أما غيرها من المعلقات فلا نصَّ للإمام ــ رحمه الله ــ باشتراط الصحة فيها!

ــ أنَّ ابن الصلاح لمَّا حكم بصحة ما جزم به من المعلقات علل ذلك بقوله:" قلن يستجيز إطلاق ذلك إلا إذا صح عنده ذلك عنه"[3]؛ إذاً؛ فهو حسن الظن بالإمام البخاري؛ أنه لا يجزم بنسبة خبر لرسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ إلا إذا صحت تلك النسبة إليه، وهو ما ينطبق على التابعي المتحفظ في روايته عن الضعفاء، بل هو أولى وأحرى.

---

1. الذهبي، ميزان الاعتدال (٢/١٧٠) .
2. ابن الصلاح، المقدمة (وبهامشه محاسن الاصطلاح للبلقيني) (٢٧ــ٢٨) .
3. المرجع السابق (٢٧) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ـ وإن كان الإمام البخاري قد تشدد في رجال جامعه، فالتابعي المتحفظ في روايته قد تحرى واحتاط ألّا يروي إلا عمن ثبتت عدالته، ولذلك فالإمام الطبري ردَّ مرسل الحسن فيما سبق ذكره، وقنع بمرسل الشعبي ورجحه، فكما اشترط الإمام البخاري الصحة اشترطها كذلك التابعي المتحفظ في روايته.

سادساً: ثمَّ لماذا لا يقال: إن رواية التابعي حديثاً مرسلاً هو ذهاب منه إلى قبول المرسل من الروايات، ولولا ذاك لكان قد أسندها؟!

الفرع الثالث: إعلال المتصل بالمرسل:

وليس ببعيد عما قبله، أعني: إعلالَ الموقوف بالمرفوع، فهما فرع زيادة الثقة، مما ليس فيه للنقاد قاعدة تنتظم المسائل كلها، بل يحكمون بحسب القرائن التي تحتف بالخبر؛ فيقبلون هذا الوجه مرة، ويردونه مرة أخرى، والخطيب نقل عن الجمهور ـ واختاره ـ قبولَهم زيادة الثقة مطلقاً فقال:" قال الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث: زيادة الثقة مقبولة إذا انفرد بها"[1]، وهو غريب من مثل الخطيب! ذلك أنه يعلم أن نقاد الحديث إذا تعارض عندهم خبر روي موصولاً ومرسلاً فهم غالباً ما يرجحون الرواية المرسلة، ولذلك قال هو نفسه:" فقال أكثر أصحاب الحديث أن الحكم في هذا أو ما كان بسبيله فالحكم للمرسِل"[2]، والجواب عن الخطيب في كلامه السابق بأنه لما حكى الخلاف في المسألة الأولى عن أهل الحديث خاصة عبر بالأكثر وهو كذلك، ولما حكى الخلاف في المسألة الثانية عنهم وعن أهل الفقه والأصول صار الأكثر في جانب مقابله، ذكره الحافظ ابن حجر في «النكت»[3].

---

1. الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (٤٢٤ـ٤٢٥) .
2. المرجع السابق (٤١١) .
3. ابن حجر، النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢٨٦) .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وقبول أهل الفقه والأصول لزيادة الثقة الحافظ مطلقاً سببه تغليب الاحتمال العقلي، واحتجوا بأنه من الجائز أن يقول الشارع كلاماً في وقت، فيسمعه شخص، ويزيده في وقت آخر، فيحضره غير الأول، ويؤدي كلٌّ منها ما سمع، وبتقدير اتحاد المجلس فقد يحضر أحدهما في أثناء الكلام فيسمع ناقصاً، ويضبطه الآخر تامًّا، أو ينصرف أحدهما قبل فراغ الكلام ويتأخر الآخر، وبتقدير حضورهما فقد يذهل أحدهما، أو يعرض له ألم أو جوع أو فكر شاغل، أو غير ذلك من الشواغل، ولا يعرض لمن حفظ الزيادة، ونسيان الساكت محتمل والذاكر مثبت[1].

وهو جائز الوقوع فعلاً إذا اختلف مخرج الحديث ومداره، وأهل الحديث إنما يتوقفون في الزيادة التي يتحد مخرجها، فالاحتمال ههنا ضعيف، فأن يروي جماعة من الثقات حديثاً بلفظ ما، عن شيخ ممن يعتنى بحديثه ويجمع كالزهري مثلاً، ثم يأتي ثقة يخالفهم في متنه أو سنده، فتفرد واحد عنه بها دونهم، مع توفر دواعيهم على الأخذ عنه، وجمع حديثه، يقتضي ريبة توجب التوقف عنها"[2].

والإمام الطبري ممن يعلُّ الأخبار بمخالفة الوقف للرفع والإرسال للوصل، لكنْ على مذهب الفقهاء وأهل الأصول، لا على مذهب المحدثين النقاد، فقال في بيانه لاختلاف السلف في سبب تسمية الكعبة بالبيت العتيق:" غير أنَّ الذي روي عن ابن الزبير أولى بالصحة إن كان ما: حدثني به محمد بن سهل البخاري قال: ثنا عبد الله بن صالح قال: أخبرني الليث عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهري عن محمد بن عروة عن عبد الله بن الزبير قال: قال رسول

---

1. ينظر: الآمدي، أبو الحسن علي بن محمد (ت ٦٣١هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، (١٠٩/٢)، وابن قدامة، روضة الناظر وجنة المناظر (٤١٩/٢ـ٢٤٢٠) .

2. ابن حجر، النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢٨٤) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ:" إنما سمي البيت العتيق لأن الله أعتقه من الجبابرة، فلم يظهر عليه قط"[1]، صحيحاً.

حدثنا القاسم قال: ثنا الحسين قال: ثني حجاج عن ابن جريج قال الزهري: بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:" إنما سمي البيت العتيق لأن الله أعتقه... ثم ذكر مثله[2].

وهو بذلك يعل الرواية الموصولة بالمرسلة، ومدارهما على الإمام الزهري محمد بن مسلم، واختلف عليه؛ فرواه عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عنه موصولاً، ورواه عبد الملك بن جريج مرسلاً، وأعل الإمام الطبري الرواية الموصولة، وما أدري ما القرينة التي اعتمدها الإمام الطبري في ذلك؟!

فإن قيل: إن القرينة هي مكانة ابن جريج وتقدمه في الحفظ والضبط على عبد الرحمن بن خالد، فابن جريج ممن انتهى إليهم علم الحديث، وهو أحد مدارات الأسانيد[3]، وهو إمام حجة، أما عبد الرحمن فقال فيه أبو حاتم:" صالح"، وقال النسائي:" ليس به بأس"، وقال الساجي:" هو عندهم من أهل الصدق، وله مناكير"[4].

فالجواب: أن ذلك مما يدل على أن مسألة زيادة الثقة ليس لها قاعدة مطردة عند النقاد، فابن جريج وإن كان أحفظ وأعلى مرتبة من عبد الرحمن بن خالد، إلا أنه ليس بشيء في الزهري، وعبد الرحمن في الزهري يُقدَّمُ على ابن جريج،

---

1. موصولاً من طريق عبد الله بن صالح به أخرجه: الترمذي، الجامع/ أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة الحج، حديث (٣١٧٠)، وقال: حسن غريب، وقد روي هذا الحديث عن الزهري عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ مرسلاً، والبزار، مسند عبد الله بن الزبير (٦٦/٤) حديث (٢٢١٥)، والحاكم، المستدرك (٤٢١/٢ــ٤٢٢)، حديث (٣٤٦٥)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه، والبيهقي في شعب الإيمان (٤٤٣/٣)، حديث (٤٠١٠)، والبخاري، التاريخ الكبير (٢٠٠/١)، ترجمة: محمد بن عروة بن الزبير، وتقدير كلام الطبري: إن كان ما حدثني به محمد بن سهل البخاري... صحيحاً .

2. ابن جرير، جامع البيان (٦١٥/١٨) .

3. ابن المديني، العلل (٥٠) .

4. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢٨٥/٥)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٤٩٩/٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قال يحيى بن سعيد القطان:" كان ابن جريج لا يصحح أنه سمع من الزهري شيئاً"، وقال ابن معين:" ليس بشيء في الزهري"، وقال أبو زرعة:" أُخبرني بعض أصحابنا عن قريش بن أنس عن ابن جريج قال: ما سمعتُ من الزهريِّ شيئاً، إنما أعطاني الزهري جزءاً فكتبته، وأجازه لي"، وقال النسائي في الكبرى:" وحديث ابن جريج عن الزهري غير محفوظ"[1]، أما عبد الرحمن بن خالد فقد عدَّه الجوزجاني من مقدَّمي أصحاب الزهري، وقرنه بالليث بن سعد[2]، أي في الطبقة الثانية من أصحابه.

إذاً؛ فما هي قرينة الإمام الطبري في ترجيحه لمرسل الزهري؟

إن لم يكن ظاهر حال ابن جريج وعبد الرحمن بن خالد، فلعله رجح الطريق المرسلة لما فيها من متابعة عُقَيل ــ مصغراً ــ ابن خالد بن عَقيل الأيلي لابن جريج، حيث أشار الترمذي إلى علة الوصل في الحديث فقال:" وقد روي هذا الحديث عن الزهري عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ مرسلاً: حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن عقيل عن الزهري عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ نحوه"[3]، فإن كان الأمر كذلك فهو صواب؛ ذلك أن عُقيلاً في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري مع مالك بن أنس، ومعمر، ويونس، وشعيب بن أبي حمزة، وقال يونس بن يزيد الأيلي:" كان عقيل يصحب الزهري في السفر والحضر"[4].

وكذا تابع ابنَ جريج عليه صالحُ بن أبي الأخضر، نسبه إليه أبو جعفر النحاس في «معاني القرآن»[5]، وصالح بن أبي الأخضر وإن لم يكن قوياً في

---

1. ينظر: ابن معين، التاريخ/ رواية الدارمي (٤٦) ترجمة (١٣)، والنسائي، السنن الكبرى (١١٧/٢) حديث (٢٦٤٣)، وابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (٢١٤) والجرح والتعديل (٤٢٢/٥) .
2. ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (٦٧٤/٢) .
3. الترمذي، الجامع/ أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة الحج، حديث (٣١٧٠) .
4. ينظر: ابن معين، التاريخ/ رواية الدوري (١١٦/٣)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٥٨/٧) .
5. النحاس، معاني القرآن (٤٠٣/٤) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نفسه، لكنه ممن يعتبر به، وضَعْفه في الزهري إنما نشأ كما قال صالح نفسه حين سئل عن حديثه عن الزهري:" منه ما حدثني، ومنه ما قرأت على الزهري، ومنه ما سمعت، ومنه ما وجدت في كتاب، فلستُ أفصلُ ذا من ذا!"[1]، وهناك متابعة أخرى لابن جريج من طريق يحيى بن أبي أنيسة عن الزهري أنه بلغه:" أنما سمي البيت العتيق من أجل أن الله ــ عزَّ وجلَّ ــ أعتقه من الجبابرة"[2]، ولا يفرح بها لشدة ضعف يحيى بن أبي أنيسة، فهو متهم الحديث متروكه[3].

وإنما قلتُ: إنَّ الإمام الطبري يعلُّ الأخبار بالوقف أو الإرسال على مذهب الفقهاء لأنه صحح أخباراً مسندة هي معلّة عند المحدثين إذ خولفت بأرجح منها وقفاً أو إرسالاً، فلم يرها الإمام علة على مذهب الفقهاء؛ قال الشيرازي:" إذا روى الثقة حديثاً مسنداً وأرسله غيره لم يقدح ذلك في الرواية، وكذلك إذا رفعه أحدهما ووقفه الآخر على الصحابي، وقال بعض أصحاب الحديث إن ذلك يقدح في رواية من وصله وأسنده"[4]، فمما صحح الإمام الطبري رَفْعَه على مذهب الفقهاء، وهو معلٌّ عند المحدثين: خبر خلّاد بن يحيى عن سفيان الثوري عن إسماعيل بن أبي خالد عن عمرو بن حريث عن عمر قال: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ:" لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحاً خير له من أن يمتلئ شعراً"[5].

---

1. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣٥٩/٤) .

2. الأزرقي، أبو الوليد محمد بن عبد الله بن احمد (ت ٢٢٣هـ)، أخبار مكة، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ط١، د.ت، تحقيق: علي عمر، (٢٢١/١) .

3. ابن حجر، تهذيب التهذيب (٣٤١/٤) .

4. الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف (ت ٤٧٦هـ)، التبصرة في أصول الفقه، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٣هـ، تحقيق: د.محمد هيتو، (٣٢٥) .

5. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند عمر (٦١٦/٢) حديث (١٦) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالحديث أعله غير واحد من النقاد بالوقف، فقال أبو حاتم وأبو زرعة وقد سئلا عنه:" هذا خطأ؛ وهم فيه خلاد، إنما هو عن عمر قوله"، وقال البزار:" وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن إسماعيل عن عمرو بن حريث عن عمر موقفاً، ولا نعلم أسنده إلا خلاد عن سفيان"، وقال الدارقطني:" أسنده خلاد بن يحيى عن الثوري عن إسماعيل رفعه إلى النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ، ووقفه غيره عن الثوري وكذلك رواه: يحيى القطان، وأبو معاوية، وأبو أسامة، وغيرهم، عن إسماعيل موقوفاً، وهو الصحيح"، وسأل الحاكمُ الدارقطني عن خلاد بن يحيى فقال:" خلاد ثقة، إنما أخطأ في حديث واحد، حديث الثوري عن إسماعيل عن عمرو بن حريث عن عمر فرفعه، ووقفه الناس".

فكلمة النقاد على ضعف رفع هذا الخبر، والصحيح أنه عن عمر، وما ذاك إلا لمخالفة خلاد بن يحيى من هو أوثق منه وأكثر عدداً[1]، ومع ذلك فالإمام الطبري يصحح سنده!

وصحح كذلك خبر الحسن بن أبي جعفر عن أيوب عن حميد بن عبد الرحمن عن علي قال: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ:" أحبب حبيبك هوناً ما، عسى أن يكون بغيضك يوماً ما... الحديث[2]، والحسن بن أبي جعفر لم يوثقه أحد من النقاد قال ابن المديني:" ضعيف واهي الحديث"، وقال ابن معين:" لا شيء"، وقال عمرو الفلاس:" صدوق منكر الحديث"، وقال أبو حاتم:" ليس بقوي في الحديث، كان شيخاً صالحاً، في حديثه بعض إنكار"، وقال أبو زرعة:" ليس بالقوي"، وقال الإمام البخاري:" منكر الحديث... قال إسحاق ــ يعني: الكوسج ــ: ضعفه أحمد"، وقال أبو داود:" لم يكن بجيد العقدة"، وقال مرة:" ضعيف لا أكتب حديثه"، والحسن هذا في جماعة ممن قيل ليحيى بن سعيد:" لم تركت الحديث عنهم؟! ألا تخاف أن يكونوا خصومك عند الله؟! فقال:"

---

[1]. ينظر: ابن أبي حاتم، علل الحديث (١٣/٣) فقرة (٢١٩٤)، والبزار، المسند (٣٦٨/١) حديث (٢٤٧)، والدارقطني، العلل (١٨٩/٢)، وسؤالات الحاكم الدارقطنيً (٢٠٢) ترجمة (٣١٢) .

[2]. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند علي (٢٨٣) حديث (٤٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لأن يكونوا هؤلاء خصومي أحبُّ إليَّ من أن يكون خصمي رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ!! يقول: لمَ حدثت عني بحديث وأنت ترى أنه كذب؟!"، وهو تضعيف شديد[1].

وكلمة النقاد فيه سواء، ثمَّ إنَّ الحسن يتفرد برفع هذا الخبر، والصحيح وقفه على عليٍّ، قال الترمذي:" رواه الحسن بن أبي جعفر، وهو حديث ضعيف أيضاً، بإسناد له عن عليٍّ عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ، والصحيح عن عليٍّ موقوف قوله"، وقال الدارقطني في رواية الحسن هذه:" ولا يصح رفعه، والصحيح عن علي موقوفاً".

والحديث قد انتحله غير واحد من الضعفاء فقال ابن حبان في ترجمة سويد ابن عمرو الكلبي:" روى عن حماد بن سلمة عن أيوب وهشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة رفعه قال:" أحبب حبيبك هوناً ما عسى أن يكون بغيضك يوماً ما... وهذا الحديث ليس من حديث أبي هريرة، ولا من حديث ابن سيرين، ولا من حديث أيوب وهشام، ولا من حديث حماد بن سلمة، وإنما هو قول علي بن أبي طالب ــ رضي الله عنه ــ فقط، وقد رفعه عن علي الحسن بن أبي جعفر الجُفْري عن أيوب عن حميد بن عبد الرحمن عن علي بن أبي طالب، وهو خطأ فاحش"، وقال البيهقي:" وروي من أوجه أخر ضعيفة، والمحفوظ موقوف"[2].

---

[1]. ينظر: البخاري، التاريخ الكبير (٢/٢٧١)، وأبو داود، سؤالات الآجري أبا داود (١٢٧) و(١٤٧) ترجمة (٧٤١) و(٨٩٩)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣/٣٣ــ٣٤)، والعقيلي، الضعفاء (١/٢٤٠) ترجمة (٢٧٠)، وابن عدي، الكامل (٣/١٣٣)، والدارقطني، سؤالات السلمي الدارقطنيَّ (٩٥) ترجمة (٢٨٤)، والذهبي، ميزان الاعتدال (١/٤٨٢)، وقول أبي داود:" لم يكن بجيد العقدة" هو من ألفاظ التجريح، ومقصوده: لم يكن بجيد الحفظ، وعَقَدَ الحبلَ إذا شده وربطه، وهي كلمة في الجرح نادرة .

[2]. ينظر: الترمذي، الجامع/ كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في الاقتصاد في الحب والبغض، تعقيباً على حديث (١٩٩٧)، وابن حبان، المجروحين (١/٤٤٧) ترجمة (٤٤٩)، والدارقطني، العلل (٨/١١٠)، والبيهقي شعب الإيمان (٥/٢٦٠) حديث (٦٥٩٧) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وموقوفاً رواه أصحاب علي ــ رضي الله عنه ــ عنه: عبيدةُ بن عمرو السلماني، في أصح الأسانيد: هشام بن حسان عن ابن سيرين عن عَبيدة[1]، ومحمد بن عبيد الكندي عن أبيه عن علي[2]، وهبيرة بن يَريم[3]، وأبو البختري[4]، في طرق أخرى لا تخلو كلها من مقال، ساقها الإمام الطبري في «تهذيب الآثار»، لكنَّ بعض آحادها راجح على رواية الحسن بن أبي جعفر، بكيف باجتماعها؟!

وفي مسألة تعارض الوصل والإرسال صحح الإمام الطبري تَفردَ حرب بن ميمون عن خالد بن مهران الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس قال: رأى النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ رجلاً يصلي، يسجد ولا يضع أنفه على الأرض فقال:" ضع أنفك يسجد معك"[5]، تفرد حرب بن ميمون بوصل الخبر، وغيره يرويه مرسلاً، قال الترمذي عقب روايته لهذا الحديث:" وحديث عكرمة عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ أصح"، وقال الخطيب:" لم يسند هذا الحديث عن خالد الحذاء غير حرب بن ميمون، وغيره يرسله ولا يذكر فيه ابن عباس"[6].

---

1. الدارقطني، العلل (٤/٣٣) .

2. هكذا أخرجه: ابن أبي شيبة، المصنف/ كتاب: الأوائل، (٨/٣٤١) حديث (١٤٤)، والبخاري، الأدب المفرد/ باب: أحبب حبيبك هونا ما، (٤٤٧) حديث (١٣٢١) .

3. أخرجه: البيهقي في شعب الإيمان (٥/٢٦٠) حديث (٦٥٩٤)، والبوصيري، أبو العباس أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل (ت ٨٤٠هـ)، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، دار الوطن، الرياض، ١٤٢٠هـ ــ ١٩٩٩م، (٦/٣٥) حديث (٥٤٣٠) وعزاه لمسند مسدد ثمَّ قال:" موقوف، إسناده حسن، هبيرة مختلف فيه، وباقي رجال الإسناد ثقات"، وهبيرة ليس بقوي، ابن حجر، تهذيب التهذيب (٤/٢٦٣) .

4. البيهقي، شعب الإيمان (٥/٢٦٠) حديث (٦٥٩٣)، وهو مرسل؛ فأبو البختري هو: سعيد ن فيروز الطائي لم يسمع من علي، قال العلائي في جامع التحصيل (١٨٣) فقرة (٢٤٢) :" ولم يدرك أبو البختري علياً ولم يره، وكذلك قال البخاري وأبو زرعة وغيرهما" .

5. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند ابن عباس (١/١٨٧) حديث (٩) .

6. ينظر: الترمذي، علل الترمذي الكبير (ترتيب أبي طالب القاضي) (٢٥)، والخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣هـ)، الموضح لأوهام الجمع والتفريق، دار الفكر الإسلامي، ط٢، ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م، تحقيق: الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، (١/٩٩) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومرسلاً من حديث عاصم بن سليمان الأحول عن عكرمة رواه: شعبة، وجرير بن عبد الحميد، وابن علية، والثوري، وابن عيينة، وعبدة بن سليمان، ومحمد بن فضيل[1]، فاجتماع هؤلاء الثقات على مخالفة حرب بن ميمون في وصله عن عكرمة كافٍ في ترجيح روايتهم، فكيف إذا كان حرب ضعيفاً كذلك؟! وحرب هو ابن ميمون الأصغر العبدي أبو عبد الرحمن قال فيه سليمان بن حرب:" هذا أكذب الخلق!"، وقال أبو حاتم:" شيخ"، وقال أبو زرعة:" لين"، وضعفه ابن المديني، والفلاس[2].

وصحَّح الإمام الطبري تفردَ محمد بن كُناسة بحديثه عن هشام بن عروة عن عثمان بن عروة عن أبيه عن الزبير قال: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ:" غيِّروا الشيب، ولا تشبهوا بيهود"[3]، أي: تفردَه بوصل الحديث، والصحيح أنه مرسل، كذا قال غير واحد من النقاد؛ قال ابن معين:" حديث ابن كُناسة حديث:" غيروا الشيب" إنما هو عن عروة مرسل"، وقال النسائي وقد أخرجه بالسند نفسه:" غير محفوظ"، وقال أبو نعيم الأصفهاني:" غريب من حديث عروة، تفرد به ابن كناسة"، ونحوهم قال الدارقطني:" حديث يرويه محمد ابن كناسة... ولم يتابع عليه... رواه الحفاظ من أصحاب هشام عن هشام عن عروة مرسلاً، وهو الصحيح"[4].

---

[1]. أخرجه: ابن أبي شيبة، المصنف/ كتاب: الصلاة، باب: في السجود على الجبهة والأنف، (٢٩٣/١) حديث (٩)، وابن جرير، تهذيب الآثار، مسند ابن عباس (١٨٩/١ــ١٩٠) حديث (٢٩٢ــ٢٩٥)، والبيهقي، السنن الكبرى/ كتاب: الحيض، باب: ما جاء في السجود على الأنف، (١٠٤/٢) .

[2]. ينظر: البخاري، التاريخ الكبير (٦١/٣)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢٦٧/٣)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٣٧٠/١) .

[3]. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند الزبير بن العوام (٤٥١) حديث (٧٩٥) .

[4]. ينظر: ابن معين، التاريخ/ رواية الدوري (٥٣٢/٣)، والنسائي، السنن الكبرى/ كتاب: الزينة، باب: الأمر بالخضاب، حديث (٩٣٤٥)، والدارقطني، العلل (٢٣٥/٤)، وأبو نعيم الأصفهاني، حلية الأولياء (١٨٠/٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وابن كُناسة هو محمد بن عبد الله بن عبد الأعلى بن عبد الله الكوفي، وكُناسة لقب لأبيه، وقيل لجده، وثقه ابن معين، وأبو داود، والعجلي، والدارقطني، وقال أبو حاتم:" كان صاحب أدب، يكتب حديثه ولا يحتج به"، فهو إن انفرد بحديث فلا يحتج به، فكيف إذا خالف الثقات[1]، فالحديث رواه مرسلاً: محمد بن بشر العبدي[2]، وعبد الله بن نمير الهمْداني من غير ذكر لعثمان أخي عروة[3]، وهما من الأئمة الحفاظ، وأحدهما يرجح على ابن كناسة.

ثمَّ إنَّ الإمام الطبري ردَّ أحاديث خالف فيها الراوي من هو أوثق منه حين جاء بزيادة لم يأت بها غيره، وجعل ذلك قاعدة فقال:" والحفاظ الثقات إذا تتابعوا على نقل شيء بصفة فخالفهم واحد منفرد ليس له حفظهم، كانت الجماعة الأثبات أحق بصحة ما نقلوا من الفرد الذي ليس له حفظهم"[4]، وما الوصل والرفع إلا زيادة تنضبط تحت تلك الكلية التي قعدها الإمام الطبري! لكنَّ الإمام غلب نظرة الفقهاء في الحكم على تلك الأخبار فصححها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

1. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٤٠١/٧)، والخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (٤٠٣/٣ــ٤٠٤)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٦٠٧/٣) .
2. رواه: الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (٤٠١/٣) ترجمة (٩٤٠) .
3. هكذا رواه: ابن سعد، الطبقات الكبرى (٣٧٨/١)، والخطيب، تاريخ مدينة السلام (٤٠٢/٣) .
4. ابن جرير، جامع البيان (٥٦٥/٩ــ٥٦٦) .

المطلب الثالث: الإعلال بالانقطاع:

سبق مراتٍ أن الإمام الطبري يرى وجوب الاتصال لصحة الخبر، مع أنّ له في المرسل مذهباً قويماً، أما الانقطاع فهو علة توهي الخبر عنده، قال ابن عبد البر:" وقال سائر أهل الفقه وجماعة أصحاب الحديث في كل الأمصار فيما علمت: الانقطاع في الأثر علة تمنع من وجوب العمل به"[1]، وقد أعلّ الإمام الطبري كثيراً من الأخبار بالانقطاع، ومنه:

ـ إعلاله حديث قتادة عن ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ في الحروف السبعة التي نزل بها القرآن، قال:" وقد قيل إن خمسة منها لعَجُز هوَازن، واثنين منها لقريش وخزاعة. رُوي جميعُ ذلك عن ابن عباس.... وأنّ الذي روى عنه: "أن اللسانين الآخرين لسانُ قريش وخزاعة"، قتادةُ، وقتادةُ لم يلقَه ولم يسمع منه"[2].

وهو حق؛ فبين قتادة وابن عباس ـ رضي الله عنه ـ مفاوز، قال ابن المديني:" مات سنة سبع عشر ومائة، وهو ابن ست وخمسين"، واعتمده ابن حبان في «الثقات»، وهذا يعني أن مولده سنة إحدى ستين، وقال أحمد:" كان له خمس وخمسون سنة يوم مات"، وقال أبو حاتم:" توفي بواسط في الطاعون، وهو ابن ست أو سبع وخمسين"[3]، أما ابن عباس فتوفي سنة ثمان وستين بالطائف، وهو ابن سبعين، وقيل: إحدى وسبعين سنة، وقيل: مات سنة سبعين، وقيل: سنة ثلاث وسبعين، والأخير بعيد، وقتادة ابن سبع سنين أو حولها حين توفي ابن عباس، هذا مع اختلاف الدار؛ فقتادة بصري، وابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ سكن مكة، ثم الطائف[4]، ثمَّ إنّ قتادة لم يلق من الصحابة إلا أنساً،

---

1. ابن عبد البر، التمهيد (٥/١) .

2. ابن جرير، جامع البيان (٦٦/١) .

3. ينظر: البخاري، التاريخ الكبير (٧٦/٧)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١٨٢/٧)، وابن حبان، الثقات (٣٢٢/٥) .

4. ينظر: البخاري، التاريخ الكبير (٣٢٤/٤)، وابن الأثير، أسد الغابة (٩/٣ـ١٠) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعبد الله بن سَرجس، وأبا الطفيل، الذي كان صبياً في عهد النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ[1].

ــ وفي بيانه علة حديث الضحاك عن ابن عباس مرفوعاً:" لم يعش مسخ قط فوق ثلاثة أيام، ولم يأكل، ولم يشرب، ولم ينسل"، قال ابن جرير في بيانه علة هذا الخبر:" أما الخبر عن ابن عباس الذي روي بما ذكرت من أن المسخ لا يعيش أكثر من ثلاث، فخبر في سنده نظر؛ لعلتين:

إحداهما: أن الضحاك لم يسمعه من ابن عباس...[2]

وهو صواب، قال يحيى القطان:" كان شعبة ينكر أن يكون الضحاك بن مزاحم لقي ابن عباس"، وروى شعبة عن مُشَاش قال: قلت للضحاك:" سمعتَ من ابن عباس شيئًا؟ قال: لا"، وروى شعبة عن عبد الملك بن مَيْسَرة قال:" لم يلق الضحّاكُ ابنَ عباس، وإنما لقي سعيدَ بن جبير بالرِّيِّ، وأخذ عنه التفسير"، وسأله عبد الملك فقال:" سمعتَ من ابن عباس؟ قال: لا، قلت: فهذا الذي تروي عمن أخذته؟ قال: عنك، وعن ذا، وعن ذا"، وسأل شعبةُ يونسَ بن عبيد:" الضحاك سمع من ابن عباس؟ قال: ما رآه قط!"، وقال أبو حاتم:" روى عن ابن عباس، ولم يصح"، وقال أبو زرعة:" كوفي ثقة، ولم يسمع من ابن عباس"[3].

ــ وقد أعلَّ الإمام ابن جرير سماعَ عبد الجبار بن وائل بن حُجْر من أبيه، وقال:" لم يلقه"[4]، ونحو قوله ذهب جماعة من النقاد، قال الإمام البخاري:" قال محمد بن حُجْر: ولد بعد أبيه لستة أشهر"، ومحمد هذا هو: ابن حُجر بن

---

1. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١٨٠/٧) .

2. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند عمر (١٩٥/١) الأثر (٣١٣) .

3. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (٤١٨/٨)، وأبو زرعة، سؤالات البرذعي أبا زرعة (٦٨٤/٢)، وابن جرير، مقدمة جامع البيان/ فصل: ذكر الأخبار عن بعض السلف فيمن كان من قدماء المفسرين محمودًا علمه بالتفسير ومن كان منهم مذمومًا علمه به، (٩١/١)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٤٢٨/٤)، وابن حبان، مقدمة المجروحين (٧٨/١)، وابن عدي، الكامل (١٥٠/٥) .

4. ابن حجر، تهذيب التهذيب (٤٧٠/٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عبد الجبار بن وائل، فهو وإن كان ضعيفاً[1]، لكنه غير متهم في مثل هذه الأخبار، فهو أعلم بأجداده، ولا ينكر عليه الإخبار بمثل ذلك عنهم.

وأخرج الترمذي في «جامعه» حديثاً، ثمَّ أعلَّه بالانقطاع بين عبد الجبار وأبيه، وقال:" هذا حديث غريب وليس إسناده بمتصل، وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه، سمعت محمداً ــ يعني: البخاري ــ يقول: عبد الجبار بن وائل ابن حجر لم يسمع من أبيه ولا أدركه، يقال إنه ولد بعد موت أبيه بأشهر"، ثم ساق الحديث من طريق علقمة بن وائل عن أبيه، وقال:" هذا حديث حسن غريب صحيح، وعلقمة بن وائل بن حجر سمع من أبيه، وهو أكبر من عبد الجبار بن وائل، وعبد الجبار لم يسمع من أبيه"، وقال الآجري: قلت لأبي داود:" عبد الجبار بن وائل سمع من أبيه؟ قال: سمعت يحيى بن معين يقول: مات وهو حمل"، وقال ابن معين مرة:" عبد الجبار بن وائل بن حجر ثبْت، ولم يسمع من أبيه شيئاً، إنما كان يحدث عن أهل بيته عن أبيه"، ونحوه قال ابن حبان في «الثقات»، وقال أبو حاتم:" روى عن أبيه، مرسل"[2].

لكنْ يشكل على ذلك كلّه ما أخرجه أبو داود من حديث عبد الوارث بن سعيد قال: حدثنا محمد بن جُحَادة حدثني عبد الجبار بن وائل بن حجر قال: كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبي، قال: فحدثني وائل بن علقمة عن أبي وائل بن حجر قال: صليت مع رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ فكان إذا كبر رفع يديه،

---

[1]. ينظر: البخاري، التاريخ الكبير (٧١/١)، والذهبي، ميزان الاعتدال (٥١١/٣) .

[2]. ينظر: ابن معين، التاريخ/ رواية الدوري (١١/٣) و(٣٩٠/٣)، والبخاري، التاريخ الكبير (٣٧١/٥)، وأبو داود، سؤالات الآجري أبا داود (٨٤) ترجمة (٤٢٢)، والترمذي، الجامع/ أبواب الحدود، باب: ما جاء في المرأة إذا استكرهت على الزنا، حديث (١٤٥٣) (١٤٥٤)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣٩/٦)، وابن حبان، الثقات (١٣٥/٧)، والعلائي، جامع التحصيل (٢١٩) فقرة (٤١٣)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٤٧٠/٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قال: ثمَّ التحف، ثمَّ أخذ شماله بيمينه... الحديث[1]، فلو كان ولد بعد أبيه لما قال: كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبي!

الجواب: أنَّ الحديث قد رواه غيرُ عبد الوارث عن محمد بن جحادة فخالفه، فرواه همام بن يحيى قال: حدثنا محمد بن جحادة قال: حدثني عبد الجبار بن وائل عن علقمة بن وائل ومولى لهم أنهما حدثاه عن أبيه وائل بن حجر أنه رأى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ رفع يديه حين دخل في الصلاة كبر... الحديث[2]، فعبد الجبار إنما يرويه عن أخيه علقمة، ثمَّ إن البزار قد نصَّ على أن القائل: كنت غلاماً لا أعقل، هو علقمة بن وائل، لا أخوه عبد الجبار.

وإشكال آخر أشار إليه الإمام البخاري، قال:"وقال فطر ـ يعني: ابن خليفة ـ عن أبي إسحاق ـ وهو السبيعي ـ عن عبد الجبار سمعت أبي، قال البخاري: ولا يصح"[3]، وفطر وإن قد وثّقَ فقد ضعفه بعضهم، وأخرج له البخاري في جامعه مقروناً[4]، فالصحيح ما ذهب إليه الإمام الطبري، وأن عبد الجبار لم يلق أباه، ولم يسمع منه.

---

1. رواه: أبو داود، السنن/ كتاب: الصلاة، باب: رفع اليدين في الصلاة، حديث (٧٢٣)، وفي سند الحديث خطأ ظاهر؛ قال: فحدثني وائل بن علقمة... والصحيح أن يقال: علقمة بن وائل، فهو أخو عبد الجبار بن وائل .

2. رواه: مسلم، الصحيح/ كتاب: الصلاة، باب: وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام، حديث (٤٠١)، وأحمد، المسند (٣١٧/٤) .

3. البخاري، التاريخ الكبير (٧١/١) .

4. ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (٤٠٢/٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الرابع: الإعلال بالتدليس:

والتدليس انقطاع خفي؛ وهو أن يروي المحدث عمن سمع منه ما لم يسمعه منه، من غير أن يذكر صيغة السماع، بل يستعمل صيغة موهمة للسماع وغيره، نحو قوله: عن، أو: قال، والفرق بينه وبين الإرسال هو: أن الإرسال روايته عمن لم يدركه، ولذلك كان انقطاعه ظاهراً، والمدلس لمَّا كان قد سمع منه جاءت روايته عنه بما لم يسمعه منه، كأنها إيهام سماعه ذلك الشيء، ولذلك سمي تدليساً، قال الخطيب:" إلا أن التدليس الذي ذكرناه متضمن للإرسال لا محالة؛ من حيث كان المدلس ممسكاً عن ذكر من بينه وبين من دلس عنه، وإنما يفارق حاله حال المرسل بإيهامه السماع ممن لم يسمع منه فقط، وهو الموهن لأمره، فوجب كون هذا التدليس متضمناً للإرسال، والإرسال لا يتضمن التدليس؛ لأنه لا يقتضي إيهام السماع ممن لم يسمع منه، ولهذا المعنى لم يذم العلماء من أرسل الحديث، وذمُّوا من دلسه"[1].

والإمام الطبري يعلل الأخبار، ويجرح الرواة بالتدليس، كما هو مذهب غيره من العلماء، فقال مثلاً:" وكان يحيى بن أبى كثير كثيرَ التدليس"[2]، وقد مضى الحديث عن تدليس ابن أبي كثير.

ومن الأخبار التي عللها الإمام ابن جرير بالتدليس قوله:" حدثنا عصام بن روَّاد بن الجراح قال: ثنا أبي قال: ثنا سفيان بن سعيد قال: ثني منصور بن المعتمر عن ربْعيِّ بن حِراش قال: سمعت حذيفة بن اليمان يقول: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، وذكر فتنة تكون بين أهل المشرق والمغرب، قال:" فبينما هم كذلك إذ خرج عليهم السفياني من الوادي اليابس في فورة ذلك، حتى ينزل دمشق، فيبعث جيشين؛ جيشًا إلى المشرق، وجيشًا إلى المدينة، حتى ينزلوا بأرض بابل في المدينة الملعونة... الحديث

---

1. الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية (٣٥٧) .

2. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٤٧) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذا الخبر مما دلسه روّاد بن الجراح عن الثوري، ورواد قد رمي بغير شيء، خاصة في حديث الثوري، فقال الإمام البخاري:" كان قد اختلط، لا يكاد أن يقوم حديثه، ويقال: يزيد"، أي: يزيد في الحديث، وقال أحمد:" لا بأس به، صاحب سنة، إلا أنه يحدث عن سفيان بأحاديث مناكير"، وقال أبو حاتم:" هو مضطرب الحديث، تغير حفظه في آخر عمره، وكان محله الصدق"، وقال النسائي:" ليس بالقوي"، نقله عنه ابن عدي وقال:" ولرواد بن الجراح أحاديث صالحة، وإفرادات وغرائب ينفرد بها عن الثوري وغير الثوري، وعامة ما يروي عن مشايخه لا يتابعه الناس عليه، وكان شيخاً صالحاً، وفي حديث الصالحين بعض النكرة، إلا أنه ممن يكتب حديثه"، وقال ابن حبان:" يخطئ ويخالف"، وقال الدارقطني:" متروك".

ولم أجد من وثق رواداً إلا ابن معين، حين سأله عنه الدارمي فقال:" ثقة"، وقال مرة:" ثقة مأمون"، والإمام ابن معين لا يقصد التوثيق المطلق؛ بل مقصوده مطلق التوثيق؛ فليس رواد ممن يطرح حديثه ويرمى، بل هو في جملة أهل الصدق، والدليل أنه قال مرة:" ليس به بأس، إنما غلط في حديث سفيان الثوري"، ولعل الاختلاط الذي أصاب رواداً جعله يقبل التلقين، سئل أبو حاتم عن حديث رواه رواد عن الثوري عن الزبير بن عدي عن أنس مرفوعاً:" للرجال أربع، وللنساء أربع... الحديث فقال:" هذا حديث باطل، لعلهم لقنوا رواداً، وأدخلوا عليه"[1].

والحديث الذي أعله الإمام الطبري مما لُقّنه رواد عن الثوري، وليس من حديث فدلسه، والدليل ما أسنده الإمام الطبري قال:" حدثنا محمد بن خلف

---

[1]. ينظر: ابن معين، التاريخ/ رواية الدوري (٤/٤٢٥)، ورواية الدارمي (١٠٧) ترجمة (٣٣١)، والبخاري، التاريخ الكبير (٣/٢٨٥)، والعقيلي، الضعفاء (٢/٤٢٢)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣/٤٧٣)، والعلل (٢/١٨١) الحديث (١٤١٠)، وابن حبان، الثقات (٨/٢٤٦)، وابن عدي، الكامل (٤/١١٤ــ١٢٠)، والدارقطني، سؤالات البرقاني (٢٩) ترجمة (١٤٩)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (١/٦١٢).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العسقلاني قال: سألت رواد بن الجراح، عن الحديث الذي حُدِّثَ به عنه، عن سفيان الثوري عن منصور عن ربعى عن حذيفة عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن قصة ذكرها في الفتن، قال: فقلت له: أخبرني عن هذا الحديث سمعتَه من سفيان الثوري؟ قال: لا، قلت: فقرأته عليه؟ قال: لا، قلت: فقرئ عليه وأنت حاضر؟ قال: لا، قلت: فما قصته فما خبره؟! قال: جاءني قوم فقالوا: معنا حديث عجيب، أو كلام هذا معناه، نقرؤه وتسمعه، قلت لهم: هاتوه! فقرؤوه عليَّ، ثم ذهبوا فحدثوا به عني"، أو كلام هذا معناه.

قال ابن جرير:" وقد حدثني ببعض هذا الحديث محمد بن خلف قال: ثنا عبد العزيز بن أبان عن سفيان الثوري عن منصور عن ربعي عن حذيفة عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ حديثاً طويلاً، قال: رأيته في كتاب الحسين بن علي الصدائي، عن شيخ عن رواد عن سفيان بطوله"[1].

ومتابعة عبد العزيز بن أبان لا يفرح بها؛ فهو متروك الحديث باتفاق، رماه غير واحد بالكذب، قال الإمام البخاري:" تركوه"، وكان يقرأ ما ليس من حديثه ولم يسمعه، وتركه أحمد وقال:" أسقِطوا حديثه"، وسئل أحمد عن حديث جرير ابن عبد الله البجلي قال:" تبنى مدينة... فقال: ما حدث به إنسان ثقة، وذكر له أن عبد العزيز بن أبان حدث به عن الثوري، فقال: كل من حدث به عن سفيان فهو كذاب! قال: وتركته لما حدث بحديث المواقيت"، وقال ابن معين:" وضع أحاديث عن سفيان الثوري لم تكن"، وقال مرة:" والله إنه كان كذاباً"، وقال الدارقطني:" متروك"، وقال ابن حبان:" وكان ممن يأخذ كتب الناس فيرويها من غير سماع، ويسرق الحديث، ويأتي عن الثقات بالأشياء المعضلات"[2].

---

1. ابن جرير، جامع البيان (٢٠/٤٢٢ـ٤٢٣) .

2. ينظر: البخاري، الضعفاء الصغير (٧٨) ترجمة (٢٢٤)، وأبو زرعة، سؤالات البرذعي أبا زرعة (٣٣٣/٢)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٤٤٤/٥)، وابن حبان، المجروحين (١٢٣/٢) ترجمة (٧٤١)، والدارقطني، العلل (١٩٣/٦) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لكنَّ الغريب أن الإمام الطبري ــ رحمه الله ــ أخرج حديث روّاد بن الجراح هذا في «تهذيب الآثار» عن سفيان، إلا أنه صرح فيه بالسماع فقال أبو جعفر:" وقد حُدِّث نحو هذا الحديث عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، وعن بعض السلف بأسانيد فيها ــ أيضاً ــ نظر، نذكر بعضها لنُعرف: حدثنا عصام بن رواد ابن الجراح العسقلاني قال: حدثنا أبي قال: حدثنا سفيان بن سعيد الثوري قال: حدثنا منصور بن المعتمر عن ربعي بن حراش قال سمعت حذيفة بن اليمان يقول: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ:" إذا كان رأس الخمس والعشرين والمائتين نادى منادٍ من السماء: ألا أيها الناس! إن الله قد قطع مدة الجبارين... الحديث[1]

ولا أظن هذا التصريح بسماع رواد من الثوري إلا مما يعد في أوهامه، وهو أشد من سابقه، فتصريح المدلس بسماع خبر دلسه عن شيخه ضرب من الكذب، ولذلك لما سأل الحسينُ بن إدريس عثمانَ بن أبي شيبة عن أبي هشام الرفاعي قال:" إنه يسرق حديث غيره فيرويه! قلت: أعلى وجه التدليس أو على وجه الكذب؟ فقال: كيف يكون تدليساً وهو يقول حدثنا؟!"[2]، وقد يشتد الاختلاط بالراوي حتى يدَّعيَ ما ليس له، ويحدث بما ليس من حديثه، ولعلها حال رواد.

---

1. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند طلحة بن عبيد الله (٣٧٧) الأثر (٦٨٧) .

2. الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (٥٩٧/٤) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث السابع: الإعلال بالتفرد:

ومن المعلوم أن تفرد الراوي من دلائل العلة ومظناتها، بل هي من أغمض مسائل الإعلال وأدقها؛ ذلكم أن الحكم بتفرد راوٍ يحتاج لاستحضار الطرق، وسعة حفظ، ومزيد إطلاع على الأسانيد، فليس من اليسير القول بأن راوياً تفرد بخبر كذا، أو لفظ كذا، قال الحافظ:" وهو ينبئ على اطلاع بالغ، ويقع عليهم التعقب فيه كثيراً، بحسب اتساع الباع وضيقه، أو الاستحضار وعدمه"[1].

ولمزيد أهميتها فقد كثرت المصنفات في ذكر الأحاديث الغرائب والأفراد، ومنه المنفردات والوحدان للإمام مسلم، والطبراني، والبزار، وأبي حفص ابن شاهين، والدارقطني، ولأبي داود فيما تفرد به أهل كلِّ مصر، وهو أمر اهتم به أصحاب التراجم المعللة كابن عدي في كامله، وأبي نعيم في الحلية، والعقيلي في الضعفاء الكبير، والإمام البخاري في كثير من تراجم تاريخه الكبير[2].

والأفراد تقع من الثقات ومن الضعفاء، ولا إشكال في ردِّ ما تفرد به الضعفاء، أما الثقات فإن كان من الطبقات الأولى المتقدمة كالصحابة والتابعين فتفردهم ليس مستغرباً؛ وهو مقبول محتج به، إذ كثيراً ما يتفرد الصحابي بحديث عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، وقد من يكون من كبار الصحابة كأبي بكر وعمر،ويقع التفرد من التابعي ــ خاصة كبارهم ــ عن الصحابي بأحاديث، فالأصحاب سمعوا من رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، ثمَّ "تفرقوا في النواحي والأمصار والثغور، وفي فتوح البلدان، والمغازي، والإمارة، والقضاء، والأحكام، فبثَّ كل واحد منهم في ناحيته وبالبلد الذي هو

---

1. ابن حجر، النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢٩٤) .

2. نيظر: ابن حجر، النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢٩٤)، والسخاوي، فتح المغيث (١/٢٤٠ـــ٢٤٢)، والكتاني، الرسالة المستطرفة (١١٣ــ١١٤)، والمليباري، د.حمزة، الحديث المعلول: قواعد وضوابط، المكتبة المكية ــ دار ابن حزم، مكة المكرمة ــ بيروت، ط١، ١٤١٦هـ ــ ١٩٦٦م، (٩٣ــ٩٤) .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

به، ما وعاه وحفظه عن رسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ"[1]، فتحملها التابعون وبثوها، قال الحافظ ابن حجر:"وكم في الصحيحين من حديث لم يروه إلا صحابي واحد! وكم فيهما من حديث لم يروه إلا تابعي واحد!"[2].

ويبقى الإشكال في تفرد الثقات ممن بعدهم، وفي منهج تعامل النقاد مع تفرد الثقات قال الحافظ ابن رجب:" وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد ــ وإن لم يرو الثقات خلافه ــ: إنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهمَّ إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار ــ أيضاً ــ، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه"[3]، فليس للأمر ضابط مطرد معلوم، فيقبل التفرد أو يرد بحسب موقع المدرسة الحديثية، ومكانة الراوي المتفرد بالخبر، وحاله في الضبط، ومدى عناية الرواة بحديث المتفرَدِ عنه والتسابق لتحصليه.

المطلب الأول: نماذج من إعلاله بالتفرد:

والإمام الطبري ممن قبِلَ بعض تفردات الرواة وأعلَّ أخرى، فهو لا يرى التفرد معلاً للخبر دائماً، أما تفرد الصحابة فهو يقبله مطلقاً، بل إنه بنى عليه أشهر كتبه: «تهذيب الآثار»، فذِكْرُ تفردات الصحابة عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ هي من أصيل منهجه فيه، جاء في مقدمة مسند علي من التهذيب قول الناسخ:" ذكر المؤلف في هذا الجزء المبارك مسند أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ــ رضي الله تعالى عنه ــ، وما انفرد بروايته عن النبي ــ صلى الله عليه ــ، ولم يُرو لفظه إلا من طريقه"[4].

---

1. ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل (٥٥) .
2. ابن حجر، النكت على مقدمة ابن الصلاح (٤٢) .
3. ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (٥٨٢/٢) .
4. ابن جرير، تهذيب الآثار، مقدمة مسند علي (٢٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثمَّ إن عمله في كتابه يدل عليه؛ فكثيراً ما يذكر الإمام تعقب المخالف على أحاديث أبوابه ويقول:" خبر غير محفوظ إلا من هذا الوجه، والخبر إذا انفرد به منفرد وجب التثبت فيه عندهم"، أو يقول:" أنه خبر لا يعرف له مخرج إلا من هذا الوجه"[1]، وقد يكون هذا التفرد في طبقة الصحابي المروي عنه، أو من بعده.

أما من بعد الصحابة من التابعين فقد صحح أسانيد أخبار تفردوا بها عن بعض الصحابة، من مثل حديث عمرو بن حريث عن عمر قال: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ:" لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحاً، خير له من أن يمتلئ شعراً"[2]، وحديث عكرمة عن ابن عباس قال:" كان رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ يكتحل قبل أن ينام بالإثمد، ثلاثاً في كل عين"[3]، في غيرهما من الأمثلة، وهي كثير جداً.

لكنَّ احتجاجه بتفرد بعض التابعين لم يمنعه من النظر في بعض ما انفردوا به، وتعليله إذا ظهر بالقرائن نوع مخالفة أو ضعف، ومن ذلك أنه أعلَّ قراءة من قرأ قوله تعالى:﴿ فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ ﴾[4]، بنصب اسم الجلالة؛ قال الإمام:" وأما قوله: ﴿ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ ﴾ فإن القرأة اختلفت في قراءته؛ فقرأته عامة القرأة في جميع أمصار الإسلام:﴿ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ ﴾، برفع

---

1. ينظر: تهذيب الآثار/ مسند عمر: (٤٠٦/١) حديث (١٠،١٤)، و(٤٨٦/٢) حديث (١٥)، و(٦١٧/٢) حديث (١٦)، و(٦٩٣/٢) حديث (١٧)، وغيرها كثير، ومن مسند علي: (٤) حديث (١)، و(٤٥) حديث (٢)، و(٧٠) حديث (٦)، و(١٠٤) حديث (٨)، وغيرها كثير، ومن مسند ابن عباس: (٢٤٠/١) حديث (١٢،١٣)، (٣١٧/١) حديث (١٤)، و(٣٩٧/١) حديث (١٦)، و(٦٠٦/٢) حديث (٢٤)، و(٦٥٤/٢) حديث (٢٥)، و(٧٥٧/٢) حديث (٣٢،٣٣)، وغيرها كثير .

2. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند عمر (٦١٧/٢) حديث (١٦) .

3. المرجع السابق، مسند ابن عباس (٤٧١/١) حديث (١٨) .

4. سورة النساء آية (٣٤) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اسم (الله)، على معنى: بحفظ الله إياهن إذ صيَّرهن كذلك... وقرأ ذلك أبو جعفر يَزيد بن القَعْقاع المدني (بما حفظ اللهَ) يعني: بحفظهنّ الله في طاعته وأداء حقّه بما أمرهن من حفظ غَيب أزواجهن، كقول الرجل للرجل: ما حَفِظتَ اللهَ في كذا وكذا، بمعنى: ما راقبته ولا خفْتَهُ"... ورجح الإمام القراءة الأولى ثمَّ قال:" والصوابُ من القراءة في ذلك ما جاءت به قرأة المسلمين من القراءة مجيئًا يقطع عذرَ من بَلغه ويُثبّتُ عليهُ حجته، دون ما انفرد به أبو جعفر فشذّ عنهم"[1].

إذاً؛ فعامة قراء الأمصار على رفع اسم الجلالة (الله)، وخالفهم في ذلك ثقة، هو الإمام أبو جعفر المدني يزيد بن القعقاع، تابعي روى عن أبي هريرة، وابن عباس، وابن عمر، وجابر، وغيرهم، إمام قراء أهل المدينة، قال ابن معين:" وأبو جعفر القارئ ثقة"، وقال ابن سعد:" وكان إمام أهل المدينة في القراءة، فسمي القارئ بذلك، وكان ثقة قليل الحديث"، وقال أبو حاتم:" صالح الحديث"[2]، فلما ظهر شذوذ قراءة أبي جعفر بالقرائن أعلها الإمام، وحكم بردِّها، وإن كان من ثقات التابعين.

ومن بعد التابعين يقبل الإمام بعض ما انفردوا به، ويردُّ بعضاً، فمما قبله الإمام من التفرد جملة من الأحاديث في «تهذيب الآثار»، من مثل تصحيحه خبر خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس قال: رأى النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ رجلاً يصلي، يسجد ولا يضع أنفه على الأرض فقال:" ضع أنفك يسجد معك"[3]، وهو مما لا يعرف له إلا هذا المخرج، وصحح خبر سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال: جاء أعرابيٌّ إلى رسول الله ــ صلى الله عليه

---

1. ابن جرير، جامع البيان (٢٩٦/٨ــ٢٩٧) .

2. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (٤٢٦/٧)، وابن معين، التاريخ/ رواية الدوري (١٩١/٣)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣٤٨/٩)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٥٠٤/٤) .

3. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند ابن عباس (١٨٧/١) حديث (٩) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وسلم ــ فقال: إني أبصرت الهلال الليلة، فقال:" تشهد أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمداً عبده ورسوله... الحديث[1]

وصحح خبراً تفرد به مَنْ بعد تابعي التابعين وهو خبر شريك بن عبد الله عن عمران بن ظبيان عن أبي تِحيى حُكَيم بن سعد قال: لما أتي عليٌّ بابن ملجم قال: اصنعوا به كما صنع رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ برجل جعل له أن يقتله، فقال:" اقتلوه، وحرقوه"[2]، وحديث عمر بن محمد الرومي عن شريك عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن الصنابحي عن علي أنَّ النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال:" أنا دار الحكمة، وعليٌّ بابها"[3]، ولما طعن الطاعن في رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ خطبته في حجة الوداع، وذكر فيها تخييره وليَّ المقتول عمداً بين القود أو العقل، بحجة أن يحيى قد تفرد بهذه الرواية عن أبي سلمة، قال الإمام الطبري:" إن يحيى بن أبي كثير أمين على ما انفرد به، من رواية خبر، ثقة غير متهم على ما نقل من أثر، وفيه فيما روى من ذلك كفاية"[4].

المطلب الثاني: ضابط التفرد المقبول والمردود عند الإمام الطبري:

وضابط ما قبله الإمام الطبري من تفردات الرواة يمكن استنباطه من خلال الأمثلة السابقة وغيرها، وهو أنه يقبل التفرد من حافظ متقن كيحيى بن أبي كثير، ويقبله كذلك ممن هو دون يحيى إذا انفرد بأصل الحديث، وهذا الضابط وضعته بعد استنباط كامل لِمَا حكم الإمام الطبري بقبوله مما انفرد به الرواة؛ فما من حديث منها إلا كان الراوي قد تفرد به أصلاً، ومن ذلك أنه حكم على حديث ثعلبة بن يزيد الحِمَّاني عن عليٍّ قال: قال رسول الله ــ صلى الله عليه

---

1. المرجع السابق (٢/٧٦٥) حديث (٣٢ــ٣٣) .
2. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند علي (٧٠) حديث (٦) .
3. المرجع السابق، (١٠٤) حديث (٨)، وصحح أحاديث أخر تفرد بها شريك .
4. المرجع السابق، مسند ابن عباس (١/٢٦) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وسلم ــ:" لا صفر، ولا هامة...الحديث[1]، فقال:" وهذا خبر عندنا صحيح سنده"، ويزيد الحِمَّاني ليس ممن يحتج بتفرده، فقد ضعفه إمام الصنعةٌ الإمام البخاري فقال:" فيه نظر"، ثمَّ ذكر له حديثاً وقال:" ولا يتابع عليه"، وقال ابن حبان:" لا يحتج بأخباره التي ينفرد بها عن علي"، وقد تسامح ابن عدي معه فقال:" ولثعلبة عن علي غير هذا، ولم أر له حديثاً منكراً في مقدار ما يرويه، وأما سماعه من علي ففيه نظر"، ووثقه النسائي[2].

ولو على مذهب ابن عدي أنْ ليس له في مقدار ما يرويه ما ينكر عليه فهل يعدُّ تفرد مثله حجة؟ وهل قول النسائي يسعف مثله ليقبل ما تفرد به؟ قد يوثق الراوي ولا يكون أهلاً لقبول تفرده، فليس كلُّ ثقة يحتج بما تفرد به، فكيف إذا كان فيه كلام قد لا يسلم منه، ثمَّ إنَّ كلام النسائي في توثيقه متوجه في غير روايته عن علي، وعليه فلا يحتج بما تفرد به ثعلبة عن علي قط، ولكَ أن تقول بأن الإمام الطبري إنما صححه حيث انفرد بالخبر أصلاً.

وكذلك حكم الإمام بصحة ما تفرد به محمد بن عمر الرومي عن شريك بن عبد الله عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن الصنابحي عن عليٍّ أن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال:" أنا دار الحكمة، وعلي بابها"[3]، ولم يرو هذا الحرفَ عن شريك أحدٌ من ثقات أصحابه، قال الترمذي عقب روايته للحديث:" غريب منكر... ولا نعرف هذا الحديث عن واحد من الثقات عن شريك"، وقال ابن حبان:" وهذا خبر لا أصل له عن النبي ــ عليه الصلاة والسلام ــ، ولا شريك حدث به، ولا سلمة بن كهيل رواه، ولا الصنابحى أسنده"[4]، وهذا الحديث

---

1. المرجع السابق، مسند علي (٣) حديث (١) .

2. ينظر: البخاري، التاريخ الكبير (١٥٦/٢)، وابن حبان، المجروحين (٢٤٠/١) ترجمة (١٧٣)، وابن عدي، الكامل (٣٢٣/٢)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٢٧٣/١) .

3. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند علي (١٠٤) حديث (٨) .

4. ابن حبان، المجروحين (٦٨/٢) ترجمة (٦٥٦) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قد تفنن سراق الحديث في روايته، قال أبو زرعة عنهم:" كم من خلق قد افتضحوا فيه"[1].

ومحمد الرومي هذا ضعيف الحديث، قال أبو حاتم:" هو قديم، روى عن شريك حديثاً منكراً"، يعني حديثه هذا، وقال أبو زرعة:" شيخ لين"، وقال أبو داود:" ضعيف"[2]، والحمل ــ لا شك ــ في هذه النكارة عليه، والرومي ليس ممن يرمي بالوضع، فلعل الحديث قد أدخل عليه، أو يكون ادعى سنده كما فعل غيره من الضعفاء.

ولا يفرح بمتابعة عبد الحميد بن بحر عن شريك به[3]، فعبد الحميد هذا من سراق الحديث المعروفين، قال ابن حبان:" يروى عن مالك وشريك والكوفيين مما ليس من أحاديثهم، كان يسرق الحديث، لا يحل الاحتجاج به بحال"، وقال ابن عدي:" ولعبد الحميد هذا غير حديث منكر رواه، وسرقه من قوم ثقات"[4]، والحديث بأية حال شديد الضعف، تفرد به عن شريك محمد بن عمر الرومي، لكنَّه مما تفرد به الرومي أصلاً عن علي.

فإن قيل: لعل الإمام الطبري يصحح تلك الأفراد لما جاء من موافقات تشهد لها وتقويها. فالجواب أنَّ:

ــ الإمام يصحح سند ذلك الخبر الواقع فيه التفرد بعينه فيقول:" وهذا خبر صحيح سنده"؛ فليس هو حكماً إجمالياً على مجموع تلك المتابعات والشواهد، بل حكم على ذلك السند بعينه.

ــ ثمَّ إنَّ الإمام قد صحح أخباراً اجتمعت كلمة المحدثين على ضعفها، أو ضعف رفعها أو وصلها.

---

1. أبو زرعة الرازي، سؤالات البرذعي أبا زرعة (٥١٩/٢) .

2. ينظر: أبو داود، سؤالات الآجري أبا داود (١٣٨) ترجمة (٨٢٤)، والترمذي، الجامع/ أبواب المناقب، باب: مناقب علي، حديث (٣٧٢٣)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢٨/٨) .

3. أبو نعيم الأصفهاني، حلية الأولياء (٦٤/١) .

4. ينظر: ابن حبان، المجروحين (١٢٥/٢) ترجمة (٧٤٥)، وابن عدي، الكامل (١١/٧) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما غير ذلك فيرد الإمام أخباراً بعلة التفرد، إن خالف الراوي من هو أوثق منه حفظاً أو عدداً، ويعبر عن ذلك بألفاظ من مثل: "ولم يقله أحد منهم ــ يعني: من الثقات ــ في حديثه فنقلهم ما نقلوا من ذلك أولى بالصحة من نقل فلان"[1]، أو يقول:" والحفاظ الثقات إذا تتابعوا على نقل شيء بصفة فخالفهم واحد منفرد ليس له حفظهم، كانت الجماعة الأثبات أحق بصحة ما نقلوا من الفرد الذي ليس له حفظهم"، وسيأتي موضعه، أو:" ولم ينقل هذا الحديث عن الأعمش غير فلان"، ويأتي بيانه لاحقاً، أو:" ولا أعلمه صحيحاً؛ لأن الثقات الذين يعتمد على حفظهم وإتقانهم حدثوا بهذا الحديث فوقفوه... ولم يرفعوه... ولم يذكروا في الحديث هذا الحرف الذي ذكره فلان..."[2]

وعن التفرد المردود في باب القراءات قال:" والصواب عندنا من القراءة في ذلك... لإجماع الحجة من القرّاء على قراءة ذلك كذلك، وتصويبها إياها، وشذوذ من خالف ذلك إلى غيره، وما جاءَ به النقلُ مستفيضًا فحُجة، وما انفرد به من كان جائزًا عليه السهو والغلط، فغيرُ جائز الاعتراضُ به على الحجة"[3].

وعلل الإمام انفراد الأعمش بقراءة قول تعالى:﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾[4]، "بكسر (إن) من قوله: (إن تضل) ورفع(تذكر) وتشديده، ليكون المعنى: واستشهدوا شهيدين من رجالكم، فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء، فإن إحداهما إن ضلّت ذكرتها الأخرى، على استئناف الخبر عن فعلها إن نسيت إحداهما شهادتها، من تذكير الأخرى منهما صاحبتها الناسية، لكنَّ الأعمش قد تفرد بهذا الحرف فقال الإمام:" وإنما

---

1. ابن جرير، جامع البيان (٢٥٤/٨) .
2. ابن جرير، جامع البيان (٢٥٠/١٣) .
3. المرجع السابق (١٩٥/٣) .
4. سورة البقرة الآية (٢٨٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اخترنا ذلك في القراءة، لإجماع الحجة من قدماء القرأة والمتأخرين على ذلك، وانفراد الأعمش ومن قرأ قراءته في ذلك بما انفرد به عنهم، ولا يجوز تركُ قراءة جاء بها المسلمون مستفيضة بَينهم، إلى غيرها"[1].

وعن تفرد من تفرد بقراءة قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ ﴾[2]، فقرأها بفتح ألف (أنّ)، بتأويل: وجئتكم بآية من ربكم، أنّ الله ربي وربكم، على ردّ "أن" على الآية، والإبدال منها، قال أبو جعفر:" والصواب من القراءة عندنا ما عليه قرأة الأمصار، وذلك كسر ألف(إن) على الابتداء، لإجماع الحجة من القرأة على صحة ذلك، وما اجتمعت عليه فحجةٌ، وما انفرد به المنفرد عنها فرأيٌ، ولا يعترضُ بالرأي على الحجة"[3].

وبالتفرد أعلَّ الإمام جملة من الأخبار، نحو إعلاله خبرَ عبيد الله بن محمد الفريابي قال: حدثنا سفيان عن أبي معاوية عن أبي عمرو الشيباني عن عبد الله قال: سألت النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ: ما الكبائر؟ قال: أن تدعو لله نداً وهو خلقك... الحديث، وموضع العلة أن الفريابي تفرد بلفظة:" ما الكبائر؟"، والحديث مشهور من حديث ابن مسعود بلفظة:" أيُّ الذنب أعظم، أو: أكبر؟"[4]،

---

1. ابن جرير، جامع البيان (٦٥/٦)، وهي قراءة حمزة بن حبيب الزيات الكوفي، ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات (١٩٣)، وكان حمزة قد قرأ على الأعمش بها، ويقال: إنه لم يقرأ عليه ولكنه سمع قراءته، ابن مجاهد، السبعة في القراءات (٧١) .

2. سورة آل عمران الآية (٥١) .

3. ابن جرير، جامع البيان (٤٤٢/٦) .

4. هكذا أخرجه: البخاري، الجامع الصحيح/ كتاب:التفسير، باب: قوله تعالى ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ حديث (٤٤٧٧)، وكرره في مواضع بعده، ومسلم، الصحيح/ كتاب: الإيمان، باب: كون الشرك أقبح الذنوب، وبيان أعظمها بعده، حديث (٨٦)، والنسائي، السنن الكبرى/ كتاب: تحريم الدم، باب: ذكر أعظم الذنب، واختلاف يحيى بن عبد الرحمن على سفيان في حديث واصل عن أبي وائل عن عبد الله فيه، حديث (٣٤٧٦)، وأبو داود، السنن/ كتاب: الطلاق، باب: في تعظيم الزنا، حديث (٢٣١٠)، والترمذي، الجامع/ كتاب: أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة الفرقان، حديث (٣١٨٢)، وقال: حسن صحيح، من طرق متعددة، وأحمد، المسند (٣٨٠/١) .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

قال الإمام الطبري في تعليقه على لفظة الفريابي هذه:" وأما خبر ابـــن مـــسعود الذي حدثني به الفريابي على ما ذكرت، فإنه عندي غلط من عبيد الله بن محمد؛ لأن الأخبار المتظاهرة من الأوجه الصحاح عن ابن مسعود عن النبي ــ صـــلى الله عليه وسلم ــ بنحو الرواية التي رواها الزهري ــ يعني: عبد الله بن محمـــد ابن عبد الرحمن ابن المِسْوَر ــ عن ابن عيينة، ولم يقل أحد منهم في حديثه عن ابن مسعود أن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ: سئل عن الكبائر، فـــنقلُهم مـــا نقلوا من ذلك عن ابن مسعود عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ أولى بالصحة من نقل الفريابي"[1].

الفريابي عبيد الله بن محمد بن هارون، ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيـــه جرحاً ولا تعديلاً، وقال:" سمع منه أبي ببيت المقدس"، وقال ابن حبان:" مستقيم الحديث"[2]، فإن اقتصر أمر الفريابي على ذلك فلا يسلم بصحة مـــا تفـــرد بـــه، ولذلك ــ والله أعلم ــ ردَّ الإمام الطبري ذلك الحرف.

لكنَّ الصحيح أنَّ الفريابي لم ينفرد بتلكم اللفظة عن ابن عيينـــة عـــن أبـــي معاوية، فقد تابعه تلميذا ابن عيينة: الإمامُ الشافعيُّ، والإمامُ الحميديُّ[3]، ورويـــاه بلفظ:" أيُّ الكبائر أكبر؟"، ولهذه اللفظة ــ أيضاً ــ متابعة أخرى عن غيـــر ابـــن عيينة، من حديث عبد الله بن نمير عن الأعمش عن أبي وائل شقيق بـــن ســـلمة عن عمرو بـــن شـــرحبيل عن عبد الله قال: أتى رجل رسول الله ــ صـــلى الله عليه وسلم ــ فسأله عن الكبائر، فقال:" أن تدعو لله نداً وهو خلقك... الحديث[4]،

---

1. ابن جرير، جامع البيان (٢٥٤/٨) .

2. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣٩٧/٥)، وابن حبان، الثقات (٤٠٦/٨).

الفريابي نسبة إلى فرياب، بكسر أوله، وسكون ثانيه، ثم ياء مثناة من تحت، وآخره باء موحدة، بلـــدة من نواحي بلخ، وهي مخففة من فارياب، ينظر: ياقوت، معجم البلدان (٢٥٩/٤) .

3. ينظر: البيهقي، سنن الكبرى (١٨/٨) حديث (١٥٦١٨)، والحميدي، أبو بكر عبد الله بـــن الزبيـــر (ت ٢٢٠هـــ)، المسند، دار الكتب العلمية ــ مكتبة المتنبي، بيروت ــ القاهرة، د.ت، تحقيق: حبيب الـــرحمن الأعظمي، (٥٧/١) حديث (١٠٣) .

4. البيهقي، السنن الكبرى (١٥/٨) حديث (١٥٦٠٠) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعليه فقول الإمام الطبري بتفرد الفريابي بهذه اللفظة قول لا يسلم له ــ رحمه الله ــ.

وهذا نصٌّ آخر أعلَّ فيه الإمام الطبري ما تفرد به الراوي، حيث خالف من هو أرجح منه، فقال:" فإن قال قائل: فما أنت قائل فيما حدثك به: عمران بن بكار الكلاعي قال: حدثنا عبد العزيز بن موسى قال: حدثنا محمد بن دينار عن أبي إياس عن سعيد بن المسيب عن سلمان الفارسي عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال:" إذا أرسل الرجل كلبه على الصيد فأدركه وقد أكل منه، فليأكل ما بقي"، قيل: هذا خبر في إسناده نظر؛ فإن سعيداً غير معلوم له سماع من سلمان، والثقات من أهل الآثار يقفون هذا الكلام على سلمان، ويروونه عنه من قِبَله غير مرفوع إلى النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ، والحفاظ الثقات إذا تتابعوا على نقل شيء بصفة فخالفهم واحد منفرد ليس له حفظهم، كانت الجماعة الأثبات أحق بصحة ما نقلوا من الفرد الذي ليس له حفظهم"[1].

تفرد برفع هذا الخبر عن سلمان محمد بن دينار، وهو صدوق في نفسه، وتُكلم فيه بنوع ضعف، وتوسط ابن حبان فيه فقال:" كان يخطئ، لم يفحش خطؤه حتى استحق الترك، ولا سلك سنن الثقات مما لا ينفك منه البشر فيسلك به مسلك العدول، فالإنصاف في أمره ترك الاحتجاج بما انفرد، والاعتبار بما لم يخالف الثقات، والاحتجاج بما وافق الثقات"[2]، وموقوفاً على سلمان الفارسي ــ رضي الله عنه ــ تتابع الثقات على روايته، وذكر عظمَ هذه الروايات الإمام الطبري في «جامع البيان»[3]، فرواه قتادة ومحمد بن زيد بن علي الكندي عن ابن المسيب به موقوفاً على سلمان، ورواه القاسم بن ربيعة وبكر بن عبد الله

---

1. ابن جرير، جامع البيان (٩/٥٦٥ــ٥٦٦) .

2. ينظر: ابن حبان، المجروحين (٢/٢٨٢ــ ٢٨٣) ترجمة (٩٥٦) .

3. ابن جرير، جامع البيان (٩/٥٦٠ــ٥٦١) الآثار (١١١٨٧ــ١١١٩٤) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المزني عن سلمان موقوفاً، وقد تقدم شرح كلام الإمام الطبري، وبيان علة هـذا الخبر فيما تقدم من هذا الفصل[1].

والملحوظ في هذه الأمثلة مما ردَّ الإمام الطبري فيها بعضَ ما انفـرد بـه الرواة كانت كلها مما خالف فيها الراوي أصحابه ممن هو أوثق منه، وسـبقت أمثلة أخرى في مبحثي الإعلال بالإرسال والوقف، وهذا أمر يؤكد أنَّ منهج أبي جعفر الطبري هو مذهب الفقهاء في تعليل الأخبار، وهـو تـرجيح الاحتمـال العقلي، فالتفرد في مذهب المحدثين ليس مقصوراً على التفرد بأصل الخبر، بـل يعللون الأخبار كذلك بتفرد الراوي بوصل الحديث أو رفعه أو بزيادة فيه، لكـنَّ تصرف الإمام الطبري في ذلك منسجم مع مذهب الفقهاء وأهل الأصول الذين لا يرون انتفاء الشذوذ شرطاً في صحة الحديث، قـال ابـن دقيـق العيـد:" وزاد أصحاب الحديث ــ يعني في تعريف الصحيح ــ أن لا يكون شاذاً ولا معلّـلاً، وفي هذين الشرطين نَظرٌ على مقتضى مذهب الفقهاء، فإن كثيراً من العلل التي يعلّل بها المحدثون الحديثَ لا تجري على أصول الفقهاء"[2].

ومذهب المحدثين يبينه الإمام مسلم بقوله:" فيعلم حينئذ أن الـصحيح مـن الروايتين ما حدث الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد وإن كـان حافظـاً، على هذا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث، مثـل شـعبة، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من أئمـة أهل العلم"[3]، ونحوه قال الأستاذ ابن خزيمة:" لسنا ندفع أن تكون الزيادة مقبولة من الحفاظ، ولكنا نقول: إذا تكافأت الرواة في الحفظ والإتقان، فروى حافظ عالم بالأخبار زيادة في خبر قُبلت زيادته، فإذا تواردت الأخبار، فزاد ــ وليس مثلهم

---

1. ينظر: (ص٣٢١ــ٣٢٣) .

2. ابن دقيق العيد، الاقتراح في فن الاصطلاح (٢١٦ــ٢١٧) .

3. مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، كتاب التمييز، دار الفاروق، القـاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ ــ ٢٠٠٩م، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، (٤٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في الحفظ ــ زيادة لم تكن تلك الزيادة مقبولة"[1]، "وحاصل تصرف النقاد أن الزيادة إنما تقبل ممن يكون حافظاً متقناً، حيث يستوي مع من زاد عليهم في ذلك، فإن كانوا أكثر عدداً منه، أو كان فيهم من هو أحفظ منه، أو كان غير حافظ، ولو كان في الأصل صدوقاً فإن زيادته لا تقبل"، أفاده الحافظ ابن حجر[2].

المطلب الثالث: مفهوم الشاذّ عنده:

وفي الحديث عن التفرد عند الإمام أبي جعفر يظهر مبحث آخر له صلة وثيقة به، وهو الشذوذ، ولمعرفة مفهومه عند الإمام الطبري وجب جمع نصوصه التي استعمله فيها:

ــ فتفرد الثقة عمن هو أوثق منه عدداً وحفظاً سماه الإمام الطبري: شذوذاً، وأعل به خبر جرير بن حازم قال: سمعت الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة قال:" أتى رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ سباطة قوم فبال عليها... الحديث، حيث خالف جريرٌ أصحابَ الأعمش وتفرد بقوله:" ومسح على نعليه"، قال الإمام الطبري:" وأما حديث حذيفة فإن الثقات الحفاظ من أصحاب الأعمش حدثوا به عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة:" أن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ أتى سباطة قوم فبال قائما ثم توضأ ومسح على خفيه.... وأسند الإمام الخبر من رواية أبي عوانة، وشعبة، وعبد الله بن إدريس، وأبي معاوية الضرير، ويحيى بن عيسى كلهم عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة بلفظ:" مسح على خفيه، ثمَّ قال:" وكل هؤلاء يحدث ذلك عن الأعمش بالإسناد الذي ذكرنا عن حذيفة: أن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ مسح على خفيه، وهم أصحاب الأعمش، ولم ينقل هذا الحديث عن الأعمش غير جرير بن حازم، ولو

---

1. ابن حجر، النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢٨٢) .

2. المرجع السابق (٢٨٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لم يخالفه في ذلك مخالف لوجب التثبت فيه لشذوذه، فكيف والثقات من أصحاب الأعمش يخالفونه في روايته ما روى من ذلك؟!"[1].

وسمى مخالفة أبي جعفر يزيد بن القعقاع جمهورَ القرأة شذوذاً، فقال:" وقرأ ذلك أبو جعفر يَزيد بن القعقاع المدني (بِمَا حَفِظَ اللَّهَ)، يعني: بحفظهنّ الله في طاعته وأداء حقه بما أمرهن من حفظ غَيب أزواجهن... قال أبو جعفر:" والصوابُ من القراءة في ذلك ما جاءت به قرأة المسلمين من القراءة مجيئاً يقطع عذرَ من بَلَغه ويُثْبِتُ عليهُ حجته، دون ما انفرد به أبو جعفر فشذّ عنهم"[2]، إذاً؛ فسمى مخالفته ــ وهو ثقة ــ لعامة القراء: شذوذاً.

وقد سمى مخالفة الكسائي جمهور القراء شذوذاً في موضع آخر من تفسيره، حين بيانه اختلافهم في قراءة قوله تعالى:﴿ وَقَدْ مَكَرُواْ مَكْرَهُمْ وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴾[3]، فقال:" واختلفت القرّاء في قراءة قوله ﴿لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴾ فقرأ ذلك عامّة قرّاء الحجاز والمدينة والعراق، ما خلا الكسائي ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴾ بكسر اللام الأولى وفتح الثانية، بمعنى: وما كان مكرهم لتزول منه الجبال، وقرأه الكسائي:" وَإِنْ كانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولُ مِنْهُ الجِبالُ"، بفتح اللام الأولى ورفع الثانية... بمعنى: اشتدّ مكرهم حتى زالت منه الجبال، أو كادت تزول منه، وكان الكسائي يحدّث عن حمزة عن شبل عن مجاهد، أنه كان يقرأ ذلك على مثل قراءته: ﴿وَإِن كَانَ

---

1. ابن جرير، جامع البيان (١٠/٧٨ــ٨٠)، وقد تقدم تخريجها ينظر: (٣٠٣ــ٣٠٤) .
2. ابن جرير، جامع البيان (٨/٢٩٦ــ٢٩٧) .
3. سورة إبراهيم الآية (٤٦) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ برفع (تزول)، حدثني بذلك الحارث عن القاسم عنه"[1].

وهو إسناد صحيح؛ فالحارث هو: ابن محمد بن أبي أسامة، ثقة تكلم فيه بغير حجة[2]، والقاسم هو الأستاذ أبو عبيد ابن سلّام، قال الدارقطني:" إمام ثقة جبل"[3]، وحمزة هو: ابن حبيب الزيات، الثقة، والكسائي هو الإمام النحوي الكبير أبو الحسن علي بن حمزة الأسَدي مولاهم الكوفي[4]، وشبل بن عباد المكي القارئ ثقة[5]، فسمى الإمام الطبري مخالفة الثقة لمن هو أوثق شذوذاً.

ـ ويسمي مخالفة الضعيف لمن هو أوثق منه شذوذاً، ومن ذلك أنه عرض اختلاف القرأة في قوله تعالى:﴿ وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ ﴾[6]، فقال:" وأما الذين قرأوها "غلف" بتحريك اللام وضمها، فإنهم تأولوها أنهم قالوا: قلوبنا غلف للعلم، بمعنى أنها أوعية. قال أبو جعفر: و"الغلف" على تأويل هؤلاء جمع"غلاف"، كما يجمع الكتاب كتب، والحجاب حجب، والشهاب شهب، فمعنى الكلام على تأويل قراءة من قرأ "غلف" بتحريك اللام وضمها، وقالت اليهود: قلوبنا غلف للعلم، وأوعية له ولغيره... وأسنده من طريق بشر بن عمارة عن أبي روق عن ابن عباس، ثمَّ قال:" والقراءة التي لا يجوز غيرها في قوله: (قلوبنا غلف)، هي قراءة من قرأ(غلف) بتسكين اللام، بمعنى أنها في أغشية وأغطية، لاجتماع الحجة من

---

1. ابن جرير، جامع البيان (٤٢/١٧) .
2. ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام، (١١٤/٩)، والذهبي، ميزان الاعتدال (٤٤٢/١) .
3. ينظر: الدارقطني، سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي (١٠٥) ترجمة (٣٢٦)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٤١٠/٣) .
4. ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (٣٤٥/١٣)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (١٣١/٩)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (١٥٨/٣) .
5. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣٤٥/٤)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (١٥٠/٢) .
6. سورة البقرة الآية (٨٨) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القرّاة وأهل التأويل على صحتها، وشذوذ من شذ عنهم بما خالفه، من قراءة ذلك بضم اللام"[1].

ورواية الإمام الطبري تلكم القراءة عن ابن عباس فلم يعتدَّ بها؛ فهو يضعف السند الذي روي به لعلتين:

إحداهما: أنَّ الضحاك لم يسمع من ابن عباس.

والثانية: أن بشر بن عمارة ليس ممن يعتمد على روايته"[2]، قاله في تعليله خبر روي بالسند نفسه في «تهذيب الآثار».

ولأهل الاصطلاح حدود في الشاذ تجتمع في التفرد؛ فعرفه الخليلي بأنه:" ما ليس له إلا إسناد واحد، يشذ بذلك شيخ ثقة كان، أو غير ثقة"[3]، وشاركه الحاكم بالتفرد، لكنه خصه بتفرد الثقة من الرواة فقال:" فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة"[4]، وحدَّه الإمام الشافعي بقوله:" أن يروي الثقة حديثاً يخالف فيه الناس"[5]، وهو أخص مما قبله، والطبري يوافق بتصرفه الخليليَّ في معنى الشاذ، حيث شمل الشذوذ عندهما تفرد الراوي الثقة وغير الثقة بخبر ما.

---

1. ابن جرير، جامع البيان (٣٢٧/٢ــ٣٢٨) .
2. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند عمر (١٩٥/١) .
3. الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١٣) .
4. الحاكم، معرفة علوم الحديث (١١٩) النوع: الثامن والعشرين .
5. المرجع السابق (١١٩) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الثامن: الإعلال بالاضطراب:

وعن هذا النوع من العلة قال العلائي:" وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكاً، ولا يقوم به إلا من منحه الله فهما غايصاً، واطلاعا حاوياً، وإدراكاً لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم؛ كابن المديني، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، وأمثالهم"[1].

والمضطرب من الحديث هو ما ورد من أوجه مختلفة؛ فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه آخر مخالف له، مع اتحاد المخرج، فإن اختلف المخرج الخبر فليس بمضطرب، قال ابن عبد الهادي:" محل الخلاف إذا اتحد السند، أما إذا اختلف فلا يقدح أحدهما في الآخر إذا كان ثقة"[2]، وقال ابن دقيق العيد:" وهذا بشرط أن لا يكون الطريقان مختلفين، بل يكونان عن رجل واحد"[3]، وإنما يسمى مضطرباً إذا تساوت الروايتان، ولا مرجح بينهما، فإن أمكن الترجيح بمزيد حفظ أو ضبط، أو كثرة عدد، قُدِّمت الراجحة، وأُخِّرَ ما سواها[4]، وطرق الترجيح كثيرة أوصلها السيوطي إلى مائة، ثمَّ قال:" وثَمَّ مرجحات أخر لا تنحصر، ومثارها غلبة الظن"[5].

وليس كلُّ اختلاف موجباً للحكم باضطراب الخبر، ذلكم أنه متى كان الجمع ممكناً على طريقة المحدثين، فإنه المتجه حينئذٍ، لكنَّ المحدثين في هذا الباب لهم مسالكهم الخاصة في الحكم باضطراب الرواية أو صحتها، فيقبلون من المكثر ما

---

1. ابن حجر، النكت على مقدمة ابن الصلاح (٣٣١) .

2. السخاوي، فتح المغيث (١٩٥/١) .

3. ابن دقيق العيد، الاقتراح في بيان الاصطلاح (٢٢٤) .

4. ينظر: ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح (وبهامشه التقييد والإيضاح) (١٠٣)، والذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، الموقظة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٤، ١٤٢٠هـ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (٥١ـ٥٢)، وابن حجر، النكت على مقدمة ابن الصلاح (٣٣١ـ٣٣٢)، والسخاوي، فتح المغيث (٢٥٦/١ـ وما بعدها) .

5. السيوطي، تدريب الراوي (٦٥٩/٢) النوع السادس والثلاثون: معرفة مختلف الحديث وحكمه .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لا يقبلون من غيره، فقد ينشط المكثر ويسمي جميع شيوخه أحياناً، ويقتصر على ذكر واحد منهم أحياناً، فلا يعد ذلك من الاضطراب في شيء، أما من دونه في الحفظ فإنَّ اختلاف الرواية عنه دليل على عدم الضبط، وسبب في تعليل الرواية.

أما غير المحدثين فللتجويز العقلي أثره عندهم، ولبيان الفرق بين المحدثين وغيرهم في هذه المسألة مثَّلَ ابن دقيق العيد لرواية ثقة عن راوٍ سماه، ثمَّ رواها مرة أخرى عن راوٍ آخر، فقال:" فإن كانا ثقتين فههنا مقتضى مذاهب الفقهاء والأصوليين أنْ لا يضر هذا الاختلاف؛ لأنه إن كان الحديث عن هذا المعيَّن، فهو عدل، وإن كان عن الآخر، فهو عدل، فكيفما انقلبنا، انقلبنا إلى عدل، فلا يَضُرُّ هذا الاختلاف، وغيرهم قد يقول: إن الاضطراب في الحديث دليل على عدم ضبطه في الجملة"[1]، و(غيرهم) هنا يقصد بها المحدثون، الذين ينظرون إلى ذلك التباين في الرواية نظرة الريبة، إلا إن كانت القرائن قد دلت على أن الراوي رواهما عنهما جميعاً، أو تحصلت له بالطريقين كلتيهما[2].

المطلب الأول: نماذج من إعلاله بالاضطراب:

والإمام الطبري ــ رحمه الله ــ ممن أعل بالاضطراب، وبه أعلَّ قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾[3]، على وجه الخبر عن الفعل الماضي ﴿إِنَّهُ عَمِلَ غَيْرَ صَالِحٍ﴾ فقال أبو جعفر:" ولا نعلم هذه القراءة قرأ بها أحد من قراء الأمصار، إلا بعض المتأخرين، واعتلَّ في ذلك بخبر روي عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ أنه قرأ ذلك كذلك، غير صحيح السند؛ وذلك حديث روي عن شهر بن حوشب، فمرة يقول: عن أم سلمة، ومرة يقول: عن أسماء

---

1. ابن دقيق العيد، الاقتراح في بيان الاصطلاح (٢٩٨ــ٢٩٩) .

2. ابن حجر، النكت على مقدمة ابن الصلاح (٣٣٥) .

3. سورة هود الآية (٤٦) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بنت يزيد، ولا نعلم أبنت يزيد يريد؟ ولا نعلم لشهر سماعًا يصح عن أمّ سلمة"[1].

موضع الاضطراب أنَّ شهر بن حوشب اختلف في أداء الحديث؛ فمرة رواه عن أمِّ سلمة، ومرة عن أسماء، وهو اختلاف بيِّنٌ، ولا يعلم له سماع من أم سلمة زوج رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، وهل أسماء التي يروي عنها هي أسماء بنت يزيد أم غيرها؟!

---

[1]. ابن جرير، جامع البيان (٣٤٨/١٥)، وهي قراءة الكسائي: ﴿غَيرَ﴾ بنصب اللام والراء، ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات (٣٤١/١)، وحجته حديث شهر بعينه، وحديث ثابت بن أسلم البُناني عن شهر عن أم سلمة، رواه جمع من الرواة، وخرجه: أبو داود، السنن/ كتاب: الحروف والقراءات، باب: (١٥)، حديث (٣٩٨٣)، والترمذي، الجامع/ أبواب القراءات، حديث (٢٩٣١ــ٢٩٣٢)، وأحمد، المسند (٢٩٤/٦)، والدوري، أبو عمر حفص بن عمر المقرئ (ت ٢٤٦هـ)، جزء قراءات النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٩٩٨م، تحقيق: د.حكمت ياسين، (١١٢)، والطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود (ت ٢٠٤هـ)، المسند، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٩م، تحقيق: د.محمد عبد المحسن التركي، (١٧١/٣) حديث (١٦٩٩)، وأبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (ت ٣٠٧هـ)، المسند، دار المأمون، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م، تحقيق: حسين أسد، (٤٤٧/١٢) حديث (٧٠٢٠) .)، والطبراني، المعجم الكبير (٣٣٥/٢٣) حديث (٧٧٤ــ٧٧٨)، وغيرهم كثير .

ورواه حماد بن سلمة عن ثابت عن شهر عن أسماء بنت يزيد، هكذا رواه: أبو داود، السنن/ كتاب: الحروف والقراءات، باب: (١٥)، حديث (٣٩٨٢)، وأحمد، المسند (٤٥٤/٦)، وأبو داود الطيالسي، المسند (٢٢٦) حديث (١٦٣١)، وابن راهويه، أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحنظلي (ت ٢٣٨هـ)، المسند، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٢هـ ــ ١٩٩١م، تحقيق: د.عبد الغفور البلوشي، (١٧٩/٥) حديث (٢٣٠٣)، وأبو عمر الدوري، جزء قراءات النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ (١١١)، وغيرهم .

وتابع حماد بن سلمة به نحوه: هارون بن موسى الأعور، أخرجه: ابن راهويه، المسند (١٧٥/٥) حديث (٢٢٩٩) .

وللحديث شواهد من حديث: عائشة، رواه: الحاكم، المستدرك (٢٦٣/٢) حديث (٢٩٤٧)، وقال الذهبي: إسناده مظلم، والبخاري في التاريخ الكبير (٢٧٨/١ــ٢٧٩)، ترجمة إبراهيم بن الزبرقان، وأبو عمر الدوري، جزء قراءات النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ (١١١ــ١١٢)، وأشار إليه الترمذي عقب إخراجه حديث شهر السابق فقال:" وقد روي عن عائشة عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ نحو هذا"، أبواب القراءات، حديث (٢٩٣١)، ومن حديث ابن عباس، رواه: ابن أبي حاتم، التفسير (٢٨٠/٥)، وأبو نعيم، ذكر أخبار أصبهان (٣٠٢/١)، وكذا الحسن البصري، رواه: ابن أبي حاتم، التفسير (٢٨٠/٥) .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

هكذا أعلَّ الإمام الطبري رواية شهر تلك، ولكنَّ إعلاله للخبر فيه بعض نظر؛ فأسماء التي يروي عنها شهر هي ــ دون شك ــ أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية، ودليله التصريح باسمها في رواية أحمد وأبي داود، فلا داعي ــ إذاً ــ لتشكيك الإمام الطبري في ذلك، اللهمَّ إلا إذا قيل: إنَّ تلك الطريق لم تتحصل للإمام الطبري، وهو محتمل، وعليه فإن رواية شهر بن حوشب عن مولاته أسماء بنت يزيد الأنصارية قد أثنى عليها الإمام أحمد فقال:" روى عن أسماء بنت يزيد أحاديث حساناً"، فهو عالم بأمر مولاته، حافظ لأخبارها، قال ابن السكن:" أسماء بنت يزيد... روى عنها... وشهر بن حوشب؛ هو أروى الناس عنها"[1].

ثمَّ إنَّ أمَّ سلمة التي يروي عنها شهر هذا الخبر هي نفسها أسماء بنت يزيد، فكنيتها أمُّ سلمة، قال الترمذي:" وسمعت عبد بن حميد يقول: أسماء بنت يزيد هي أمُّ سلمة الأنصارية. قال أبو عيسى: كلا الحديثين عندي واحد، وقد روى شهر بن حوشب غيرَ حديث عن أم سلمة الأنصارية، وهي أسماء بنت يزيد"[2]، وقال أبو زرعة الرازي حين سئل عن هذا الخبر:" أم سلمة هذه هي أسماء بنت يزيد"[3]، فلا اضطراب حينئذٍ؛ فهو مجرد الاختلاف في الاسم لا أكثر، وليس من الاضطراب أن يسمي الراوي شيخه باسم معين، ثم يسميه باسم آخر.

والإمام أبو داود الطيالسي ــ رحمه الله ــ جانبَ الصواب حين أورد هذا الحديث في مسند أمِّ المؤمنين أمِّ سلمة زوج رسول الله ــ صلى الله وسلم ــ[4]، ظناً منه أن أم سلمة في السند هي أمُّ المؤمنين، وليس الأمر كذلك.

---

1. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣٤٧/٤)، وابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة (٢١/٨) .
2. الترمذي، الجامع/ أبواب القراءات، حديث (٢٩٣١) .
3. ابن أبي حاتم، علل الحديث (٣٠٦/٣) الفقرة (٢٨٢٩) .
4. أبو داود الطيالسي، المسند (١٧١/٣) حديث (١٦٩٩) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وسبق أنَّ الحكم باضطراب الرواية لا يتوجه إن أمكن الترجيح، والترجيح هنا ممكن حتى مع القول باختلاف تلك الطرق؛ فحماد بن سلمة أثبت أصحاب ثابت البناني، كما رجحه ابن معين، وابن المديني، وأحمد في رواية ابن هانئ عنه، وقال الدارقطني:" وحماد بن سلمة أعلم الناس بثابت البناني"، وحكى مسلم في كتاب «التمييز» إجماع أهل المعرفة على أن حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت، فقال:" والدليل على ما بينا من هذا اجتماع أهل الحديث، ومن علمائهم، على أن أثبت الناس في ثابت البناني، حماد بن سلمة، كذلك قال: يحيى القطان، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وغيرهم من أهل المعرفة"[1]؛ وحماد بن سلمة قد ذكر في روايته أن شهراً رواها عن أسماء بنت يزيد، فتقدم روايته على غيره.

فإن قيل: إن الأكثر روى حديث شهر عن أم سلمة، دون تسمية أسماء، والعدد أضبط وأحفظ من الواحد، لبُعدهم عن الوهم والغلط، الذي يجوز على الواحد، وهؤلاء الثمانية: داود بن أبي هند، وسعيد بن زَرْبي، وعبد العزيز بن المختار، وعبد الله بن حفص، وعثمان بن مطر، ومحمد بن ثابت البناني، وموسى بن خلف، وهارون بن موسى الأعور، وهم ممن يعد في أهل الصدق والأمانة، فصدقهم وكثرة عددهم ترجح روايتهم على رواية حماد.

فالجواب: أنَّ العدد ليس مقدماً دائماً، فقد يكون الراوي الواحد أوثق وأضبط لحديثه من الرواة ذوي العدد؛ وقد ذكر أبو حفص الفلاس قال:" سمعت سفيان بن زياد يقول ليحيى بن سعيد في حديث سفيان عن أشعث بن أبي الشعثاء عن يزيد ابن معاوية العبسي عن علقمة عن عبد الله:﴿ خِتَٰمُهُۥ مِسۡكٞۚ ﴾[2]، فقال: يا أبا سعيد! خالفه أربعة! قال: من؟ قال: زائدة، وأبو الأحوص، وإسرائيل، وشريك، فقال

---

[1]. ينظر: مسلم، التمييز (٥١)، والدارقطني، العلل (١٢٦/١٣)، وابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (٦٩٠/٢).

[2]. سورة المطففين الآية (٢٦).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يحيى: لو كان أربعة آلاف أمثال هؤلاء كان سفيان أثبت منهم!"، قال أبو حفص: وسمعت سفيان بن زياد يسأل عبد الرحمن ــ وهو ابن مهدي ــ عن هذا، فقال عبد الرحمن:" هؤلاء قد اجتمعوا وسفيان أثبت منهم، والإنصاف لا بأس به"[1]، فقدم القطان وابن مهدي سفيان على أربعة من الثقات مجتمعين على خلافه.

وكذا حماد بن سلمة يقدم في ثابت على هؤلاء الثمانية مجتمعين، يضاف إلى ذلك أنَّ ثلاثة منهم لا يفرح بحديثه، ولا يعتد به، وهم على الترتيب:

ــ سعيد بن زربي العبَّاداني، ليس حديثه بشيء، متهم[2].

ــ عثمان بن مطر، أضعف من سابقه خاصة في حديثه عن ثابت[3].

ــ ومحمد بن ثابت بن أسلم البناني، ضعيف الحديث، وأحاديث عن أبيه مما لا يتابع عليه[4].

فهؤلاء الثلاثة لا تعد روايتهم شيئاً، أما بقية الثمانية فلا يخلو بعضهم من مقال؛ فقد تــكلم في عبد الله بن حفص الأرطباني[5]، وعبد العزيز بن المختار بصري لا بأس به، وقال ابن حبان:" يخطئ"[6]، وموسى بن خلف العمِّيُّ ليس به بأس، قال ابن معين:" ضعيف"، وقال أبو داود:" ليس به بأس، ليس بذاك القوي"، وقال ابن حبان:" كان رديء الحفظ، يروي عن قتادة أشياء مناكير، وعن يحيى

---

1. ينظر: المجروحين لابن حبان (٤٩/١)، والرامهرمزي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن (ت ٣٦٠هـ)، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ، تحقيق: د.محمد عجاج الخطيب، (٣٢٤)، وابن عدي، مقدمة الكامل (١٧٢/١) .

2. ينظر: البخاري، التاريخ الكبير (٣٩٠/٣)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢٣/٤)، وابن حبان، المجروحين (٣٩٩/١) ترجمة (٣٨٥)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (١٧/٢) .

3. ينظر: البخاري، التاريخ الكبير (٨٩/٦)، وابن عدي، الكامل (٢٨٠/٦)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٨٠/٣) .

4. ينظر: البخاري، التاريخ الكبير(٥٠/١)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢٩١/٧ــ٢٩٢)، وابن حبان، المجروحين (٢٦١/٢)، وابن عدي، الكامل (٣١٣/٧)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٥٢٤/٣) .

5. ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (٣٢٢/٢) .

6. ينظر: ابن معين، التاريخ/ رواية الدوري (١٤٠/٤)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٤٦٤/٥)، وابن حبان، الثقات (١١٥/٧)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٥٩٣/٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ابن أبي كثير ما لا يشبه حديثه، فلما كثر ضرْبُ هذا في روايته استحق الترك الاحتجاج به فيما خالف الأثبات وانفرد جميعاً"، وقال الدارقطني:" بصري ليس بالقوي يعتبر به"[1].

فلا يَسْلَمُ من النقد إلا هارون بن موسى الأعور، مع أنَّ الإمام الطبري قال فيه:" وفي نقله نظر"[2]، وداود بن أبي هند، وقد غمزه أحمد مرة فقال:" كان كثير الاضطراب والخلاف"، والمحفوظ عن أحمد توثيقه له ورفعه من أمره، وكذا غمزه ابن حبان فقال:" كان يهم إذا حدث من حفظه"[3].

ولا ينسى أنَّ بعض هؤلاء الثقات وهو هارون بن موسى المقرئ، وافق حماد بن سلمة في روايته الحديث عن ثابت وقوله: عن أسماء بنت يزيد، هكذا رواه ابن راهويه في «مسنده» كما مرَّ، فإن كان الأمر كذلك فتقدم رواية حماد، والله تعالى أعلم.

أما قول الإمام الطبري:" ولا نعلم لشهر سماعًا يصح عن أمّ سلمة"، وإن كان قد سبق أن أم سلمة هي مولاته أسماء بنت يزيد، وليست زوجَ رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، لكنَّ سماع شهر من أم سلمة ــ على فرض أنها أم المؤمنين ــ قال به بعض النقاد، قال أبو حاتم:" روى عن ابن عمر، وابن عباس... وأمِّ سلمة، وأسماء بنت يزيد...، وقال الحافظ ابن حجر:" روى عن: مولاته أسماء بنت يزيد، وأمِّ سلمة زوج النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ..."[4]

---

1. ينظر: أبو داود، سؤالات الآجري أبا داود (١١٤) ترجمة (٦١٣)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١٦١/٨)، وابن حبان، المجروحين (٢٤٨/٢) ترجمة (٩١١)، والدارقطني، سؤالات البرقاني (٦٧) ترجمة (٥٠١)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (١٧٣/٤) .

2. ابن جرير، جامع البيان (١٠٢/١٨)، وسبق (ص٣٠١ــ٣٠٣) بيان حاله .

3. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣٩٠/٣)، وابن حبان، الثقات (٢٧٨/٦)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٥٧٢/١) .

4. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣٤٧/٤)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (١٨٢/٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نعم؛ إنَّ مجرد قول الناقد أنَّ فلاناً روى عن فلان لا تعني السماع دائماً، فقد يروي عنه مرسلاً، ولذلك قال الطبري:" ولا نعلم لشهر سماعًا يصح عن أمِّ سلمة"، فقيَّدَ الأمر بصحة السماع دون الرواية عامة، وهو بذلك لا ينفي إمكانية السماع، لكنه ينفي الحدوث، ومع ذلك فإن إمكانية اللقاء والسماع حاصلة؛ فشهر ابن حوشب عاش ثمانين عاماً، وتوفي بعد المائة الأولى بقليل، بل قال البخاري:" يقال: مات سنة مائة"[1]، وأم المؤمنين أم سلمة ــ رضي الله عنها ــ توفيت في حدود سنة ستين[2]، وشهر إذ ذاك أربعين عاماً، وعدد من شيوخه مدنيون، فسماعه من أمِّ المؤمنين جائز غير مستغرب، وإن لم ينصَّ أحد من النقاد على ذلك، إلا أنه متوجه، خاصة على مذهب من اشترط إمكانية اللقاء لصحة الرواية، كما هو مذهب الإمام مسلم الذي صرح به في مقدمة «صحيحه»، ونقل فيه اتفاق أهل العلم عليه، فقال:" كل رجل ثقة روى عن مثله حديثاً، وجائز ممكن لقاؤه، والسماع منه، لكونهما جميعاً كانا في عصر واحد، وإن لم يأت في خبر قطُّ أنهما اجتمعا، ولا تشافها بكلام، فالرواية ثابتة، والحجة بها لازمة"[3].

ومما أعله الإمام الطبري ــ رحمه الله ــ من الأخبار بالاضطراب حديثَ مسعر بن كدام عن أبي العنبس عن أبي العدَّبس عن أبي مرزوق عن أبي غالب عن أبي أمامة قال: خرج علينا رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ متوكئاً على عصاه، فقمنا له، فقال:" لا تقوموا كما تقوم الأعاجم، يعظِّمُ بعضهم

---

1. ينظر: البخاري، التاريخ الكبير (٢١٣/٤)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (١٨٣/٢) .

2. ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (٦٩٠/٤) .

3. مسلم، مقدمة الصحيح (٢٧٩)، وكتب الشريف حاتم بن عارف العوني في إثبات صحة الاتفاق الذي نقله الإمام مسلم كتابه: «إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرَين»، ينظر: المسألة الرابعة: بيان صواب مذهب مسلم وقوة حجته فيه، (١٤٨ــ وما بعدها)، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢١هـ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بعضاً"[1]، قال أبو جعفر:" وذلك أن خبر أبي أمامة خبر لا يجوز الاحتجاج به في الدين؛ لوهاء سنده... هذا مع اضطراب من ناقليه في سنده، فمن قائل فيه: عن أبي العدبس عن أبي أمامة، وقائل: عن أبي العدبس عن أبي مرزوق عن رجل عن أبي أمامة، وقائل: عن أبي مرزوق عن أبي العدبس عن أبي أمامة. ذكر اختلاف الرواة في ذلك... ثمَّ أسنده من حديث:

ـ وكيع بن الجراح عن مسعر بن كدام عن أبي مرزوق عن أبي العدبس عن أبي أمامة قال: خرج رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ...[2]

ـ محمد بن بشر عن مسعر عن أبي العدبس عن أبي مرزوق عن رجل عن أبي أمامة عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ مثله[3]

فحكم الإمام الطبري على هذه الحديث بالضعف لما في رواته من جهالة، ثمَّ هو مضطرب روي من أوجه مختلفة؛ فمرة يرويه مسعر: عن أبي العنبس عن أبي العدبس عن أبي مرزوق عن أبي غالب عن أبي أمامة، ومرة يرويه: عن أبي مرزوق عن أبي العدبس عن أبي أمامة، وأخرى: عن أبي العدبس عن أبي مرزوق عن رجل عن أبي أمامة، وهذا الاختلاف موجب للحكم باضطرابه، فكيف إذا أضيفت وجوه أخُر دالة على الإغراق في ذلكم الاضطراب، وهي طرق لم يذكرها الإمام الطبري، فقد رواه مسعر:عن أبي العدبس عن أبي خلف عن أبي مرزوق عن أبي أمامة، وسيأتي تخريجه، ورواه مرة: عن أبي العنبس عن أبي مرزوق عن أبي غالب عن أبي أمامة، وسيأتي تخريجه بعدُ.

---

1. أخرجه من هذه الطريق: أبو داود، السنن/ كتاب: الأدب، باب: في قيام الرجل للرجل، حديث (٥٢٣٠)، وأحمد، المسند (٢٥٣/٥)، وابن أبي شيبة، المصنف/ كتاب: الأدب، باب: في الرجل يقوم للرجل إذا رآه، (١٢٠/٦)، والبيهقي، شعب الإيمان (٤٦٩/٦) حديث (٨٩٣٧)، والطبراني، المعجم الكبير (٢٧٨/٨) حديث (٨٠٧٢) .

2. ومن هذه الطريق خرَّجه: ابن ماجة، السنن/ كتاب: الدعاء، باب: دعاء رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ، حديث (٣٨٣٦) .

3. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند عمر (٥٦٣/٢ـ٥٦٦) الآثار (٨٣٣) و(٨٣٥ـ٨٣٦) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لكنْ من هو الراوي سبب الضعف والاضطراب؟ هل هو مسعر مخرج الرواية ومدارها؟ أم من دونه من الرواة؟

أما مسعر فهو إمام حافظ من أثبت الناس، قال شعبة:" كنا نسمِّي مسعراً المصحف"، وقدَّمه أبو زرعة على الكبار فقال:" مسعر أثبت، ثمَّ سفيان، ثمَّ شعبة"، ولما سأل ابن أبي حاتم أباه عن اختلاف مسعر والثوري أيَّهما يقدم؟ قال:" يحكم لمسعر؛ فإنه قيل: مسعر مصحف"، ومرة قال:" مسعر أتقن، وأجود حديثاً، وأعلى إسناداً من الثوري، ومسعر أتقن من حماد بن زيد"، وقال شعبة مرة:" كلٌّ قد أخذ عليه غير مسعر!"، ولما قيل للأعمش: إن مسعراً يشك في الحديث! قال:" شكُّ مسعر أحبُّ إليَّ من يقين غيره"[1].

فإن كان أمر مسعر كذلك فهل أدى مسعر الحديث على أوجه كثيرة كلها قد تحصلت له، فسمع الحديث من أبي العنبس، وسمعه من أبي العدَّبس، وسمعه من أبي مرزوق، فأدى كلاً كما سمع؟

فالجواب: ليس الأمر كذلك؛ فسماعه من الأخيرين غير صحيح لعلو طبقتهما، فانحصر الأمر بين أن يكون غلطاً من مسعر ــ رحمه الله ــ، ولمسعر هيبته، وبين أن يكون اختلافاً عليه بين أصحابه، والثاني أرجح، فأصحابه في هذا الحديث هم:

ــ عبد الله بن نمير، وقد جوَّد الحديث، ورواه على الوجه المشهور: عن مسعر ابن كدام عن أبي العنبس عن أبي العدَّبس عن أبي مرزوق عن أبي غالب عن أبي أمامة، وعبد الله بن نمير أبو هشام الكوفي الهمْداني ثقة، قال ابن سعد:" وكـــان ثقة كثير الحديث صدوقاً"، وقال أبو حاتم:" هو مستقيم الحديث"[2]، وتابع

---

1. ينظر: البخاري، التاريخ الكبير (٣٢٤/٧)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٤٢١/٨ـــ٤٢٢)، وابـــن حبان، الثقات (٥٠٨/٧)، وابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (٤٤٨/١)، ومغلطاي، إكمـــال تهـــذيب الكمال (١٦٠/١١).

2. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (٥١٦/٨)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢٣١/٥)، وابن حجـــر، تهذيب التهذيب (٤٤٦/٢).

© Arabic Digital Library Yarmouk University

عبدَ الله بنَ نمير على هذا يحيى بن هاشم السمسار عند الخرائطي في «مساوئ الأخلاق»[1]، ويحيى هذا لا يفرح بروايته فهو كذاب يضع الحديث[2].

لكنَّ عبد الله بن نمير لم يؤد الحديث على وجه واحد؛ بل اختلف فيه، فرواه مرة عن مسعر عن أبي العنبس عن أبي مرزوق عن أبي غالب عن أبي أمامة[3]، بإسقاط أبي العدبس، وهذا يعني أنه ما ضبط الحديث على الوجه.

ـ يحيى بن سعيد القطان هو الآخر روى الحديث عن مسعر عن أبي العدبس عن أبي خلف عن أبي مرزوق عن أبي أمامة[4]، ويحيى إمام هذا الشأن بلا منازع، رواه على وجه واحد دون اختلاف، وتابع يحيى على هذه الطريق ـ وإن كان لا يعوز متابعة ـ المعافى بنُ عمران الموصلي[5]، وهو ثقة إمام، وكان

---

1. الخرائطي، أبو بكر محمد بن جعفر بن سهل (ت ٣٢٧هـ)، مساوئ الاخلاق ومذمومها، باب: ما جاء فيما يكره أن يمثل له الناس قياماً، مكتبة السوادي، جدة، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م، تحقيق: مصطفى الشلبي، (٣٧٨) حديث (٨٥٢) .

2. ينظر: النسائي، الضعفاء والمتروكين (١٠٩) ترجمة (٦٣٨)، والعقيلي، الضعفاء (١٥٣٩/٤) ترجمة (٢٠٦٧)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢٤١/٩)، وابن عدي، الكامل (١٢٠/٩ـــ١٢٣)، والخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (٢٤٧/١٦)، والذهبي، ميزان الاعتدال (٤١٢/٤) .

3. رواه: ابن أبي شيبة، المصنف/ كتاب: الدعاء، باب: ما ذكر فيمن سأل النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أن يعلمه ما يدعو به فعلمه، (٥٤/٧) .

4. خرَّجه كذلك: أحمد، المسند (٢٥٦/٥)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٤٦٤/٩) ترجمة: أبو العدبس، وفي علل الحديث (٥١٢/٢) فقرة (٢٠٩٥)، لكنَّ أحمد في المسند وابن أبي حاتم في العلل قالا:"... عن أبي العدبس عن رجل ـ أظنه: أبا خلف ـ عن أبي مرزوق عن أبي أمامة"، وأبو خلف هذا مجهول لا يعرف من هو، ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٤٢٤/٩) .

5. المعافى، أبو مسعود المعافى بن عمران الموصلي (ت ١٨٥هـ)، الزهد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م، تحقيق: د.عامر صبري، (٢٣٣) حديث (٨٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الثوري يسميه الياقوتة"[1]، وتـابعهما ـ أعني: القطانَ والمعافى ـ كـذلك محمد بن كناسة[2]، وهو ممن يكتب حديثه، وقد مضى بيان حاله[3].

ـ وروى وكيع الحديث عن مسعر عن أبي مرزوق عن أبي العدبس عن أبي أمامة[4]، وهو أغرب هذه الطرق وأبعدها عن الصواب، ولذلك قال الحافظ الذهبي عقب إيراده هذا السند:" وهذا غلط وتخبيط"[5]، ووكيع له تفرداته وبعض ما يخالفه فيه غير واحد عن مسعر، وللإمام أبي نعيم الأصفهاني ـ رحمه الله ـ فضل في ذكر بعض تفردات وكيع عن مسعر في كتابه «حلية الأولياء»[6].

فيبقى الأمر محصوراً بين رواية عبد الله بن نمير ويحيى بن سعيد القطان عن مسعر، والراجح ـ والله أعلم ـ رواية القطان؛ فعبد الله بن نمير انفرد عن مسعر، واختلف أداؤه للحديث، لكنَّ القطان أداه على وجه واحد، وتابعه المعافى ابن عمران، ومحمد بن كناسة.

والإمام الطبري وإن كان قد أعلَّ بعض الأخبار بالاضطراب لكنَّه لا يرى كلَّ اختلاف في أسانيد الحديث سبباً موجباً للحكم بالاضطراب؛ وقد حكم على خبر مسعر عن أبي العنبس بالاضطراب لصعوبة الترجيح بين الرواة فيه عن مسعر، فكلهم من الثقات والأئمة الحفاظ، والدليل على ذلك أنه لمَّا تعرض لتعليل

---

1. ينظر: ابن سعد، الطبـقات الكبرى (٤٩٣/٩)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٤٥٨/٨)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (١٠٣/٤) .

2. الخرائطي، مساوئ الاخلاق ومذمومها، باب : ما جاء فيما يكره أن يمثل له الناس قياماً، (٣٧٧) حديث (٨٥١)، ووقع في المطبوع من مساوئ الأخلاق تصحيف في اسم محمد بن كناسة، حيث أورده المحقـق هكذا: حدثنا ابن كنانة ثنا مسعر...

3. ينظر: (ص٣٥٦) .

4. قال الحافظ المزي:" ووقع في بعض النسخ المتأخرة من كتاب بن ماجة :عن مسعر عن أبي مـرزوق عن أبي وائل عن أبي أمامة، وهو خطأ ـ أيضاً ـ"، تهذيب الكمال (٣٩٤/١ـ٣٩٥)، وهو مـا اعتمـده محمد فؤاد عبد الباقي في نسخة سنن ابن ماجة التي حققها، والمطبوعة بدار الفكر، بيروت، د.ت .

5. الذهبي، ميزان الاعتدال (٥٧٢/٤) ترجمة: أبو مرزوق التجيبي .

6. ينظر: أبو نعيم الأصفهاني، حلية الأولياء (٢٢٩/٧) و(٢٣٥/٧)، وفيهما بعض ما أنكر من حديث وكيع عن مسعر .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المخالف بعض أخبار «تهذيب الآثار» بالاضطراب، لم يأبه لذلكم التعليل وأورد في حديث الباب أرجح الطرق وأصحها، ومن ذلك:

ـ أنَّ المخالف أعلَّ حديث عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ الذي رواه هشام الدستوائي عن قتادة عن أبي الأسود الديلي قال:" انطلقت أنا وزرعة بن ضمرة مع الأشعري إلى عمر بن الخطاب، فلقينا عبد الله ابن عمرو، فجلست عن يمينه وجلس زرعة عن يساره، فقال عبد الله بن عمرو: "يوشك ألا يبقى في أرض العجم من العرب إلا قتيل، أو أسير يُحكَّم في دمه... الحديث، وفيه أن عمر قال: إن نبي الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ كان يقول:" لا تزال طائفة من أمتي على الحق منصورة حتى يأتي أمر الله"[1].

أعل المخالف هذا الخبر باضطراب نقلته في سنده، فمن راويه فقائل في روايته: عن قتادة عن ابن بريدة عن سليمان بن الربيع عن عمر عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ، ومن راويه فقائل في روايته: عن قتادة عن عبد الله ابن أبي الأسود عن عمر عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ[2]، فالخبر قد روي من ثلاثة طرق:

الأولى: ما اعتمده الإمام الطبري وجعله حديث الباب: هشام الدستوائي عن قتادة عن أبي الأسود الديلي عن عمر.

الثانية: همام بن يحيى عن قتادة عن عبد الله بن بريدة عن سليمان بن الربيع عن عمر بن الخطاب نحوه.

الثالثة: إسماعيل بن عياش عن سعيد بن أبي عروبة ونافع بن عامر وسعيد بن بشير ـ جميعهم ـ عن قتادة قال حدثنا عبد الله بن أبي الأسود عن عمر.

---

1. أخرجه من هذه الطريق: الحاكم، المستدرك/ كتاب: الفتن والملاحم، (٥٩٣/٤) حديث (٨٤٦٥)، وقال: على شرط البخاري ومسلم، وكرره في (٨٦٥٣) وقال : حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه .

2. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند عمر بن الخطاب (٨١٤/٢ـ٨١٦) حديث (٣٥) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذه الطرق المختلفة لم تجعل الإمام الطبري يحكم على الحديث بالاضطراب؛ ذلكم أن للترجيح بينها سبيلاً، فأصحاب قتادة المقدمون ثلاثة: شعبة، وسعيد بن أبي عروبة، وهشام بن عبد الله الدستوائي، وهم حفاظ حديثه، قال أحمد:" أصحاب قتادة: شعبة، وسعيد، وهشام"، قال البرديجي:" أحاديث شعبة عن قتادة عن أنس عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ كلها صحاح، وكذلك سعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي، إذا اتفق هؤلاء الثلاثة على الحديث فهو صحيح..."[1]، وعليه فإنَّ رواية هشام وابن أبي عروبة تقدمان على رواية همام ابن يحيى، فهما أحفظ لحديثه وأضبط.

فإن قيل: فإن كان الأمر كذلك فلماذا اعتمد الإمام الطبري طريق هشام الدستوائي وجعلها حديث الباب، ولم يعتمد طريق ابن أبي عروبة، وهو من هو في قتادة، حتى قال أبو حاتم:" كان أعلم الناس بحديث قتادة"، وقدمه أبو داود الطيالسي على كلِّ أصحاب قتادة فقال:" كان أحفظ أصحاب قتادة"[2]؟

فالجواب: أن الإمام الطبري إنما نظر إلى الراوي عن ابن أبي عروبة فإذا هو إسماعيل بن عياش، وهو ضعيف في حديثه عن غير الشاميين، وهو في العراقيين والحجازيين لا يحتج به، قال ابن عدي بعد ذكره شيئاً من حديث إسماعيل:" وهذه الأحاديث من أحاديث الحجاز... ومن حديث العراقيين إذا رواه ابن عياش عنهم فلا يخلو من غلط يغلط فيه، إما أن يكون حديث موصولاً يرسله، أو مرسلاً يوصله، أو موقوفاً يرفعه، وحديثه عن الشاميين إذا روى عنه ثقة فهو مستقيم، وفي الجملة إسماعيل بن عياش ممن يكتب حديثه ويحتج به في حديث الشاميين خاصة"[3]، وابن عياش يروي هذا الحديث عن: ابن أبي عروبة وهو بصري.

---

[1]. ينظر: ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (٢/٦٩٧ــ٦٩٨) .

[2]. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٤/٦٤) .

[3]. ابن عدي، الكامل (١/٤٨٨) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما الراويان الآخران عن قتادة: سعيد بن بشير، ونافع بن عامر، فالأول شامي بصري الأصل، لكنه ضعيف الحديث، فلا يعارضُ مثلُه هشاماً الدستوائي في قتادة، ضعفه غير واحد، وسأل ابن أبي حاتم أباه وأبا زرعة عن حديثه فقالا:" محله عندنا الصدق، فقال: يحتج بحديثه؟ قالا: يحتج بحديث ابن أبي عروبة، والدستوائي، هذا شيخ يكتب حديثه"[1]، ونافع بن عامر مجهول لا يوجد له ترجمة في أيٍّ من كتب الرجال، ولم يعرفه كذلك الشيخ محمود شاكر[2]، ولذلك رجح الإمام الطبري حديث هشام عن قتادة، فهو من أثبت أصحابه، فتقدم روايته على رواية همام بن يحيى، وتقدم ــ أيضاً ــ على رواية ابن أبي عروبة، حيث روى عنه إسماعيل بن عياش.

ــ وقد أعلَّ المخالف حديث الزهري عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد ابن الخطاب عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن ابن عباس أن عبد الرحمن ابن عوف قال: سمعت رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ يقول:" إذا سمعتم به ــ يعني: الطاعون ــ في أرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم فيها فلا تخرجوا منها فراراً منه"[3]، أعله باضطراب نقلته؛ فمن قائل فيه: عن الزهري عن أبي سلمة عن أبيه عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ، ومن قائل يقول فيه: عن الزهري عن سالم عن أبيه عن عبد الرحمن عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ، ومن قائل يقول فيه: عن الزهري عن عامر بن سعد عن أسامة عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ[4].

---

1. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٧/٤)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٨/٢) .

2. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند عمر (٨١٨/٢) الهامش .

3. أخرجه: البخاري، الجامع الصحيح/ كتاب: الطب، باب: ما يذكر في الطاعون، حديث (٥٧٢٩)، ومسلم، الصحيح/ كتاب: السلام، باب: الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها، حديث (٢٢١٨)، والنسائي، السنن الكبرى/ كتاب: الطب، باب: الخروج من الأرض التي لا تلائمه، حديث (٧٥٢٢)، وأبو داود، السنن/ كتاب: الجنائز، باب: الخروج من الطاعون، حديث (٣١٠٣)، وأحمد، المسند (١٩٤/١) .

4. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند عبد الرحمن بن عوف (٧٠ــ٧٢) حديث (٨٦) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لم يعدَّ الإمام الطبري هذا الاختلاف اضطراباً، وجعل حديث الباب أرجح هذه الطرق وأصحها؛ فساقه من حديث يونس بن يزيد الأيلي، ومالك الإمام وهما من الطبقة الأولى من أصحاب الزهري، أي: تلك الطبقة التي جمعت الحفظ والإتقان، وطول الصحبة للزهري، والعلم بحديثه، والضبط له، كمالك، وابن عيينة، وعبيد الله بن عمر، ومعمر، ويونس، وعقيل، وشعيب، وغيرهم، وهؤلاء متفق على تخريج حديثهم عن الزهري[1]، قال ابن معين:" أثبت الناس في الزهري: مالك بن أنس، ومعمر، ويونس، وعقيل، وشعيب بن أبى حمزة، وسفيان بن عيينة"[2].

وقد اجتمع مالك ويونس في هذه الطريق عن الزهري، وجعلها الإمام الطبري حديث الباب، وخالفهما هشام بن سعد؛ فرواه عن الزهري عن أبي سلمة عن أبيه عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ[3]، وأين هشام بن سعد من مالك ويونس في الزهري ــ وفي غير الزهري ــ؟! حيث ضعفه أحمد فقال:" لم يكن بالحافظ"، وذُكر عنده مرة فلم يرضه وقال:" ليس بمحكم الحديث"، وقال أبو حاتم:" يكتب حديثه ولا يحتج به"، وقال أبو زرعة:" شيخ محله الصدق"، وقال ابن معين:" فيه ضعف"، وقال مرة:" صالح ليس بمتروك"، وقال في أخرى:" ليس بشيء"، ونقل العقيلي عنه قوله:" ليس بذلك القوي"[4]، وهو على أية حال ليس ممن تعارض روايته برواية مالك ويونس.

---

1. ينظر: ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (٦١٣/٢) .

2. ابن معين، التاريخ/ رواية الدوري (١١٦/٣) .

3. أخرجه من هذه الطريق: أبو يعلى، المسند (١٥٨/٢) حديث (٨٤٨)، وعزا محقق هذا الجزء من تهذيب الآثار هذا الحديث إلى مسند أحمد (١٩٤/١)، وهو غلط، ذلكم أن الإمام أحمد أخرج الحديث من طريق هشام بن سعد عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن ابن عوف عن أبيه، فوجب التنبيه، وهذا مما يضعف رواية هشام بن سعد عن الزهري، حيث اختلف أداؤه عنه فيها .

4. ينظر: العقيلي، الضعفاء (١٤٦٢/٤) ترجمة (١٩٥١)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٧٨/٩)، وابن عدي، الكامل (٤٠٩/٨) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وخالف مالكاً ويونسَ ــ أيضاً ــ عبدُ الرحمن بن يزيد بن تميم السلمي فرواه عن الزهري عن سالم عن أبيه ابن عمر عن عبد الرحمن بن عوف عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ[1]، وليس بشيء؛ فعبد الرحمن هذا منكر الحديث، ضعفه أحمد وقال:" قلب أحاديث شهر بن حوشب صيَّرها عن الزهري"، وقال أبو حاتم:" عنده مناكير... ضعيف الحديث"، ومثله قال أبو زرعة، وقال الإمام البخاري:" عنده مناكير"، وقال مرة:" منكر الحديث"، وقال ابن معين:" ضعيف في الزهري وغيره"، وضعفه غيرهم من الأئمة، بل اتهم بالكذب[2].

فلم يبق إلا الوجه الثالث، وهو رواية يونس عن الزهري عن عامر بن سعد ابن أبي وقاص عن أسامة بن زيد، وليس من الاضطراب في شيء؛ فيونس قد تحمَّل الحديث من الزهري على الوجهين، والزهري ــ رحمه الله ــ مكثر جداً، قال العلائي:" كان ينشط تارة فيذكر جميع شيوخه، وتارة يقتصر على بعضهم"[3]، ولا يستغرب مثل ذلك على من كان كالزهري في سعة الحفظ وجودة الضبط، ولذلك فقد روى الإمام مسلم الحديث من طريق يونس عن الزهري عن عامر عن أسامة، ورواه الشيخان كذلك عن الزهري بالطريق الأولى التي جعلها الإمام الطبري حديث الباب[4]، ودليل آخر على تحمل الزهري للحديث على وجوه مختلفة؛ فأدى كلاً كما سمع، أنَّ شعيب بن أبي حمزة ــ وهو من أوثق

---

1. أخرجه: الطبراني، المعجم الكبير (١٢٩/١) حديث (٢٦٦) .

2. ينظر: البخاري، التاريخ الكبير (٢٢٧/٥)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣٦٤/٥)، وابن عدي، الكامل (٤٧٨/٥ــ٤٧٩)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٥٦٥/٢) .

3. ابن حجر، النكت على مقدمة ابن الصلاح(٣٣٤) .

4. حديث يونس عن الزهري عن عامر بن سعد عن أسامة، خرجه:مسلم، الصحيح/ كتاب: السلام، باب: الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها، حديث (٢٢١٨)، والبيهقي، السنن الكبرى/ كتاب: النكاح، باب: لا يورد ممرض على مصح فقد يجعل الله تعالى بمشيئته مخالطته إياه سبباً لمرضه، (٢١٧/٧) حديث (١٤٠١٩)، والطبراني، المعجم الكبير (١٣٢/١) حديث (٢٧٤) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أصحاب الزهري كما سبق ــ تابع يونسَ في تلكم الرواية، فرواه عن الزهري عن عامر بن سعد عن أسامة بن زيد[1].

المطلب الثاني: ما يؤخذ عليه في إعلاله بالاضطراب:

فالإمام الطبري لا يرى كلَّ اختلاف بين الأسانيد اضطراباً، فإن أمكن الترجيح أو الجمع فإنَّ الاضطراب ينتفي حينها، لكنَّ الإمام ــ رحمه الله ــ واسع الخطو في تصحيح الأسانيدِ الظاهرةِ الاختلافِ، فيصحح بعضها بحجة أنَّ بعض تلك الطرق لا يتعارض مع بعض، على مذهب الفقهاء وأهل الأصول في ذلك، ومن ذلك: أنه صحح حديث الرجل الذي قال:" يا رسول الله! دخل عليَّ رجل وأنا أصلي، فأعجبني الحال التي رآني عليها، قال:" لك أجران: أجر السر، وأجر العلانية"، وأتى الإمام الطبري بطرق الحديث المختلفة، فأسنده:

ــ من طريق: سعيد بن بشير عن الأعمش عن ذكوانَ أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً[2].

ــ ومن طريق: أبي وكيع الجراح بن مليح عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، مثله[3].

ــ ومن طريق: سفيان الثوري عن حبيب عن أبي صالح مرسلاً[4].

ــ ومن طريق: أبي عبيدة المسعودي عبدِ الملك بن معن عن الأعمش عن حبيب ابن أبي ثابت عن أبي صالح مرسلاً.

---

1. وأخرجه من هذه الطريق: البخاري، الجامع الصحيح/ كتاب: الحيل، باب: ما يكره من الاحتيال في الفرار من الطاعون، حديث (٦٩٧٤)، والطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠هـ)، مسند الشاميين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٤م، تحقيق: حمدي السلفي (٢٤٠/٤) حديث (٣١٨٨) .

2. أخرجه: الطبراني، مسند الشاميين، (٨٨/٤) حديث (٢٨٠٩)، وفي المعجم الأوسط (٧١/٥) حديث (٤٧٠٢) .

3. رواه: البخاري، التاريخ الكبير (٢١٠/٢) ترجمة: جراح بن مليح .

4. المرجع السابق (٢١٠/٢) .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ـ ومن طريق: أبي بكر بن عياش عن الأعمش عن حبيب عن أبي صالح مرسلاً، مثله.

ـ ومن طريق: هشيم عن إسماعيل بن سالم عن حبيب بن أبي ثابت مرسلاً[1].

ـ ومن طريق: أبي سنان سعيد بن سنان عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي صالح عن أبي هريرة رفعه[2].

وبالرغم من هذا الاختلاف ـ وهو لا شكَّ يوجب التأمل ـ لكنَّ الإمام الطبري لم يره من الاختلاف الذي يُطرح الحديث لأجله، وصحح الخبر فقال:" هذا خبر يدفع صحتَه كثيرٌ من رواة الآثار ونقلة الأخبار؛ لما في سنده من الاضطراب الذي بينت، وإن كنا ندين بتصحيحه..."[3]، فلعله إنما صحح الخبر من تلك الطرق كلها لاحتمال أن يكون الأعمش قد حدث به على الوجوه السابقة كلها، فهو مكثر ـ أيضاً ـ، وحاله كحال الزهري في المثال السابق؛ ومنهج الفقهاء والأصوليين في هذا المثال يظهر في عمل الإمام الطبري في مبحث الاضطراب ـ أيضاً ـ، فللتجويز العقلي هنا مكانه، فالراوي قد يروي حديثاً عن رجل، ويروي ذلك الحديث عن آخر، فما هو من الاضطراب في شيء عند الفقهاء، كما سبق كلام ابن دقيق العيد في ذلك.

أما الصواب في هذا المثال فهو أن الحديث لا يصح وصله، والترجيح بين طرقه له سبيل على منهج المحدثين، أما بالنظر إلى أسانيده الأربعة الأولى فهي اختلاف عن الأعمش، فيرويه سعيد بن بشير عنه عن ذكوان أبي صالح عن أبي هريرة، ويرويه الجراح بن مليح عنه عن أبي صالح عن أبي هريرة نحوه،

---

1. خرجه: ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب: الزهد، باب: ما قالوا في البكاء من خشية الله، (٣٢١/٨) .

2. ومن هذه الطريق أخرجه: الترمذي، الجامع/ أبواب الزهد، باب: (٤٩)، حديث (٢٣٨٤)، وقال: حسن غريب، وابن ماجة، السنن/ كتاب: الزهد، باب: الثناء الحسن، حديث (٤٢٢٦)، وابن حبان، الصحيح، باب: ذكر كتبة الله ـ جل وعلا ـ أجر السر وأجر العلانية لمن عمل لله طاعة في السر والعلانية فاطلع عليه من غير وجود علة عند ذلك، (٩٩/٢)، حديث (٣٧٥)، وأبو داود الطيالسي، المسند (٣١٨) حديث (٢٤٣٠)، والبيهقي، شعب الإيمان (٣٧٤/٥) حديث (٧٠٠٣) .

3. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند عمر (٨٠٤/٢ـ٨٠٧) الآثار (١١٣٤ـ١١٤٠) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وخالفهما عن الأعمش عبد الملك بنُ معن أبو عبيدة المسعودي، وأبو بكر بن عياش؛ فروياه عن الأعمش عن حبيب عن أبي صالح مرسلاً، ورواية أبي عبيدة وأبي بكر بن عياش أرجح؛ أما سعيد بن بشير فضعيف تقدم بيان حاله[1].

وأبو وكيع الجراح بن مليح صدوق اللسان كثير الوهم والخطأ، قال أبو حاتم:" يكتب حديثه، ولا يحتج به"، وسئل عنه الدارقطني فقال:" ليس بشيء؛ هو كثير الوهم، فقيل: يعتبر به؟ قال: لا"، لكنَّ النقل عن ابن معين في حال الجراح مختلفٌ فيه، فقال مرة:" ضعيف الحديث" ونقل عنه الدوري أنه قال:" ثقة"، وسئل عنه مرة فقال:" ليس به بأس، يكتب حديث"، ومثل ذلك نقل الدارمي عنه، والغريب أنه قد ورد عن ابن معين اتهامه به بالكذب، قال ابن حبان:" كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، زعم يحيى بن معين أنه كان وضاعاً للحديث!"، والأمر هيِّنٌ؛ فإما أن يكون اجتهاد ابن معين قد اختلف فيه، أو أنه عنى بالكذب هنا الخطأ، أما توثيقه له فليس بمعنى العدالة المطلقة، بل بمعنى الصدق، وعدم تعمد الكذب، ووثقه أبو داود، وأبو الوليد الطيالسي[2].

فالجراح صدوق، لكنه لا يحتج بما تفرد به، فضلاً عما خالف فيه من هو أوثق منه، فعبد الملك أبو عبيدة وأبو بكر بن عياش أوثق، عبد الملك وثقه ابن معين، والعجلي[3]، أما أبو بكر بن عياش صدوق له أوهام[4]، لكنه توبع من أبي عبيدة المسعودي، وليس هذا فحسب؛ بل رواه على هذا الوجه ثقات أصحاب الأعمش غيرهما: أبو حفص الأبار عمر بن عبد الرحمن، وأبو نعيم الفضل

---

1. ينظر: (ص٣٩٥) .

2. ينظر: ابن معين، التاريخ/ رواية الدوري (٢٦٧/٣)، والتاريخ/ رواية الدارمي (٢٠٦) ترجمة (٩٢٧)، وأبو داود، سؤالات الآجري (٨٣) ترجمة (٤٠٣)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٤٥٦/٢)، وابن حبان، المجروحين (٢٦٠/١) ترجمة (١٩٦)، وابن عدي، الكامل (٤١٠/٢)، والدارقطني، سؤالات البرقاني (٢٠) ترجمة (٦٧)، والخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (١٨٣/٨)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٢٩٣/١) .

3. ينظر: العجلي، معرفة الثقات (٤١٤/٢)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٤٣٥/٥) .

4. ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (٤٩٢/٤) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ابن دكين، وأبو معاوية الضـــرير محمد بن خازم[1]، وأبو معاوية من أوثق أصحاب الأعمش، قال يعقوب بن شيبة:" سفيان الثوري، وأبو معاوية مقدمان في الأعمش على جميع من روى عنه"، وقال الخلال:" أحمد لا يعبأ بمن خالف أبا معاوية في حديث الأعمش، إلا أن يكون الثوري"[2].

أما بقية طرق الحديث فالاختلاف فيها عن حبيب بن أبي ثابت، فيرويه الثوري عن حبيب عن أبي صالح مرسلاً، وتابعه إسماعيل بن سالم فرواه مرسلاً عن حبيب نفسه، ومرة عن حبيب عن أبي صالح[3]، كرواية الثوري، ووصله أبو سنان سعيد بن سنان عن حبيب عن أبي صالح عن أبي هريرة، وأبو سنان ثقة له أوهام، ولا يحتمل التفرد، قال أحمد:" كان رجلاً صالحاً، ولم يكن يقيم الحديث"، ووثقه ابن معين، وقال أبو حاتم:" صدوق ثقة"، وقال ابن عدي بعد ذكره لأحاديث من حديثه، ومنها حديثه هذا:" وأبو سنان هذا له غير ما ذكرت من الحديث، أحاديث غرائب وأفراد، وأرجو أنه ممن لا يتعمد الكذب والوضع لا إسناداً ولا متناً، ولعله إنما يهم في الشيء بعد الشيء، ورواياته تحتمل وتقبل"[4].

ورواية الثوري أصح وأرجح؛ فهو أوثق وأضبط منهما مجتمعَيْن، فكيف وإسماعيل قد اختلف أداؤه للحديث، وسعيد بن سنان له ما ينكر عليه، وقد خالف من هو أوثق منه، ولذلك قال أبو حاتم:" الصحيح عندي مرسلاً"[5]، وقال الترمذي:" وقد روى الأعمش وغيره عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي صالح عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ مرسلاً، وأصحاب الأعمش لم يذكروا فيه: عن

---

1. ينظر: الدارقطني، العلل (١٨٣/٨) .
2. ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (٧١٥/٢ــ٧٢٠) .
3. الدارقطني، العلل (١٨٣/٨) .
4. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢٧/٤)، وابن عدي، الكامل (٤٠٥/٤) .
5. ابن أبي حاتم، علل الحديث (٣٣٧/١) فقرة (٢٧٦) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أبي هريرة"[1]، وقال الدارقطني:" والصحيح من ذلك قول من قال: عن الأعمش عن حبيب عن أبي صالح مرسلاً"[2].

مما ينبغي الوقوف عندهً أن شيخنا وأستاذنا أ.د.عبد المجيد محمود ــ أجزل الله له ــ فهمَ من تصحيح الإمام الطبري لهذا الخبر "أنه يصحح الحديث على الرغم مما فيه من الاضطراب، مستعيناً بعدم التعارض بينه وبين الحديث الذي رواه كأصل في الباب"[3]، وليس في كلام الإمام الطبري ما يسعف هذا الفهم، فكلُّ ما في الأمر أنه قال:" هذا خبر يدفع صحتَّه كثيرٌ من رواة الآثار ونقلة الأخبار؛ لما في سنده من الاضطراب الذي بينت، وإن كنا ندين بتصحيحه، ولا شيء فيه ــ إذا نحن قلنا بتصحيحه ــ يوجب دفع شيء من معنى خبر عمر الذي ذكرنا قبل[4]، ولا إبطال شيء مما بينا؛ وذلك أن خبر عمر إنما هو بيان من رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ عن أعمال العباد التي يستوجبون بها من ربهم الثواب، والتي يستوجبون بها منه العقاب، وما منها لله ــ تعالى ذكره ــ وما منها لغيره، وذلك إنما يفترق عند ابتداء العبد فيه، وفي أول حال دخوله فيه، فإذا كان ابتداؤه فيه لله لم يضرره بعد ذلك ما عرض في نفسه وخطر بقلبه من حديث النفس ووسواس الشيطان، ولا يزيله عن حكمه إعجاب المرء باطلاع العباد عليه بعد تقضيه ومضيه على ما ندبه الله إليه خالياً مما نهاه عنه وكرهه له، ولا سروره بذلك، وإنما المكروه من ذلك أن يبتدئه بالنية المكروه ابتداؤه بها، أو يعمله وهو في حال شغله به غير مخلص لله، فذلك الذي يستحق عامله عليه من ربه العقاب، ويبطل أن يكون له عليه من الثواب"[5].

---

1. الترمذي، الجامع/ أبواب الزهد، باب: (٤٩)، حديث (٢٣٨٤) .

2. الدارقطني، العلل (١٨٣/٨) .

3. عبد المجيد، منهج الطبري في تهذيب الآثار ومذهبه في تصحيح الحديث (١٠٥٥) .

4. يعني حديثه المشهور:" إنما الأعمال بالنيات... الحديث

5. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند عمر (٨٠٧/٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والإمام الطبري يعرض في كلامه هذا إلى الجمع بين حديثين ظُنَّ تعارض ظاهرهما، ولم يصحح خبر أبي هريرة بناءً على عدم معارضة معنى أحد الخبرين للآخر، وإنما صحح خبر أبي هريرة لأمر خارج عن معنى حديث عمر، ولعله عدم منافاة طرق الخبر لبعضها، وأن الأعمش إنما أدى كلَّ تلك الطرق كما تحصلت له، والله أعلم، الحاصل أن الإمام الطبري لم يعدَّ هذا الاختلاف اضطراباً؛ للاحتمال السابق، وتصحيحه لهذا الخبر يتسق ومذهبَ الفقهاء، أما المحدثون فلا يرون مثل هذا الاختلاف إلا دليلاً على وهاء ضبط مؤدِّيه، وقد سبق تعليل بعضهم لهذا الخبر.

مثال آخر:

ساق الإمام الطبري في مسند طلحة بن عبيد الله حديثَ علي بن مسهر عن مطرف بن طريف عن الشعبي عن يحيى بن طلحة بن عبيد الله عن أبيه: أن عمر رآه كئيباً، فقال: ما لك يا أبا محمد؟! لعلك ساءك أمر ابن عمك؟ يعني: أبا بكر، قال: لا، وأثنى على أبي بكر، ولكني سمعت رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ يقول:" كلمة لا يقولها عبد عند موته إلا فرج الله عنه كربته، وأشرق لونه"، فما منعني أن أسأل عنها إلا القدرة عليها حتى مات، قال عمر: إني لأعلمها! فقال له طلحة: وما هي؟! قال: هل تعلم كلمة أعظم من كلمة أمر بها عمه: لا إله إلا الله؟! قال طلحة: هي ــ واللهِ ــ هي!"[1]، قال الإمام الطبري:" وهذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح؛ لعلل...

والثانية: أنه خبر قد حدث به عن الشعبي غير مطرِّف فاختلفوا فيه عليه، فقال بعضهم فيه: عنه عن يحيى بن طلحة عن أمِّه سعدى المُرِّيَّة عن طلحة، وقال بعضهم فيه: عن رجل عن سعدى عن طلحة.

---

[1]. أخرجه بهذه الطريق: النسائي، السنن الكبرى/ كتاب: عمل اليوم الليلة، باب: ما يقول عند الموت، حديث (١٠٩٣٩)، والحاكم، المستدرك (٥٠٢/١) حديث (١٢٩٧)، وقال: على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والثالثة: أن بعض من روى ذلك قال: الذي مرَّ بطلحة وكلَّمه هذا الكلام الذي ذكر في هذا الخبر عن عمر، إنما كان أبا بكر لا عمر، قالوا: وفي ذلك دليل من اضطراب الأمر فيه، وعلى وهائه"[1].

وجاء الإمام بالأسانيد الدالة على هذا الاختلاف الذي أعلَّ به المخالف الخبر، وذكر سند العلة الثانية من طريق مسعر بن كدام عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن يحيى بن طلحة عن أمه سُعدى المُرِّيَّة قالت: مرَّ عمر بطلحة بعد وفاة رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ فقال... الحديث[2]، ثمَّ ذكره من طريق شعبة عن إسماعيل عن الشعبي عن رجل عن سعدى امرأة طلحة أنَّ عمر مرَّ حين استخلف أبو بكر بطلحة... الحديث[3]، وأسند الحادثة من طريق جرير بن عبد الحميد عن منصور بن المعتمر عن أبي وائل شقيق بن سلمة قال: حُدِّثتُ أن أبا بكر لقي طلحة... الحديث[4]

عدَّ المعترض هذه الاختلاف في الخبر دليلَ اضطرابٍ، لكنَّ الإمام الطبري صحَّحَ سند الخبر، ولم يرَه كذلك؛ فهو: إما أنه يرى جواز أن يحدث الشعبي المختلَف عليه بالخبر على تلك الوجوه كلها، فقال مرة: عن يحيى بن طلحة عن أبيه، ومرة قال: عن يحيى عن أمه عن أبيه، وأخرى: عنه عن رجل عن سعدى

---

1. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند طلحة بن عبيد الله (٣٦٠ــ٣٦١) حديث (٦٦٩) .

2. من طريق مسعر عن الشعبي أخرجه: النسائي، السنن الكبرى/ كتاب: عمل اليوم الليلة، باب: ما يقول عند الموت، حديث (١٠٩٤٠)، وابن ماجة، السنن/ كتاب: الأدب، باب: فضل لا إله إلا الله، حديث (٣٧٩٥)، وابن حبان، الصحيح، باب: ذكر إعطاء الله جل وعلا نور الصحيفة من قال عند الموت ما وصفناه (٤٣٤/١)، حديث (٢٠٥)، وأبو يعلى، المسند (١٤/٢) حديث (٦٤٢)، والبخاري، التاريخ الكبير (١٨٦/١) ترجمة: محمد بن عبد الوهاب أخو فضيل الكوفي .

3. أخرجه كذلك عن شعبة به: أبو يعلى، المسند (١٤/٢) حديث (٦٤١)، وابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق (ت ٣١١هـ)، كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، مكتبة الرشد، الرياض، ط٥، ١٤١٤هـ ــ ١٩٩٤م، تحقيق: عبد العزيز الشهوان، (٧٩٤/٢) حديث (٥١٩) .

4. خرجه كذلك: أبو يعلى، المسند (٩٩/١) حديث (١٠٢)، وأبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصفهاني (ت ٤٣٠هـ)، معرفة الصحابة، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م، تحقيق: عادل العزازي، (١٠٢/١) حديث (٣٩٦) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

امرأة طلحة، أو أنه ــ رحمه الله ــ يرى ترجيح رواية مطرف عن الشعبي، وهي التي جعلها حديث الباب، وأنَّ طرق الخبر الأخرى مرجوحة.

وعلى كلا الاحتمالين فالصواب خلافه؛ ذلكم أن الاختلاف على الشعبي في هذا الخبر وقع بين إسماعيل بن أبي خالد ومطرِّف بن طريف، وكلاهما من الأئمة الثقات الحفاظ، لكنَّ إسماعيل أوثق في الشعبي من مطرف، والشعبي نفسه أثنى عليه فقال:" ابن أبي خالد يزدرد العلم ازدراداً!"، أو:" يحسو العلم حسواً"، وقال الثوري:" إسماعيل بن أبي خالد أحب أصحاب الشعبي إليَّ"، وقدمه على كافة أصحاب الشعبي: يحيى القطان، وأحمد، وابن معين، وأبو حاتم.

وهذا كله في أصحاب الشعبي عامة، أمَّا كلامهم في تقديم ابن أبي خالد على مطرف في الشعبيِّ خاصة فقال أحمد:" ليس في القوم مثل إسماعيل بن أبي خالد، ثم مطرف، إلا ما كان من مجالد؛ فإنه كان يكثر ويضطرب"، وعدَّ ابن المديني طبقات أصحاب الشعبي فقال:" أصحاب الشعبي: أبو حصين، ثم إسماعيل، ثم داود بن أبي هند، ثم الشيباني، ومطرف، وبيان طبقة، الشيباني أعلاهم"، وذكر بقية أصحاب الشعبي[1]، فالنقاد ــ إذاً ــ متفقون على تقديم ابن أبي خالد في الشعبي على مطرف، بل جمهورهم على كلِّ أصحاب الشعبي، وعليه فإن روايته لخبر يحيى بن طلحة عن أمه سعدى يقدم على رواية مطرف.

أما حديث شقيق أبي وائل عن أبي بكر فمرسل، سئل ابن معين عن حديث منصور عن أبي وائل أن أبا بكر الصديق لقي طلحة رضي الله عنهما... الحديث، فقال:" حديث مرسل"[2].

---

[1]. ينظر: ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (٣٣٤/١) فقرة (٦٠٣)، وأبو داود، سؤالات الآجري أبا داود (١٠٣) ترجمة (٥٤٨ــ٥٤٩)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١١٦/٢ــ١١٧)، والفسوي، المعرفة والتاريخ (٩٧/٢)، (١٣١/٣)، وابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (٧٠٩/٢)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٩٧/٢) .

[2]. العلائي، جامع التحصيل (١٩٧) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث التاسع: نقد المتن:

لم يحظ موضوع باهتمام الباحثين المعاصرين كما حظي موضوع نقد متون السنة النبوية، ولعل سبب ذلك أنه كثيراً ما شغب أعداء الدين من المستشرقين، ومن تبعهم من المستغربين، أن علماء السنة عنوا بأسانيد الأخبار، ولم ينظروا إلى متونها، وسموا الحكم على السند بالنقد الخارجي، والنظر إلى المتن بالنقد الداخلي[1]، فهيمنت على المسلمين ــ زعموا ــ ظواهر الأخبار، فسلسلة السند إن صحت فلا عليه إن حوى ما تحيله العقول والقلوب! وأما (الأجانب) فهم مهتمون (دوماً!) بباطن الأمور ودواخلها، ينظرون إلى ما حملته تلك السلسلة من خبر بعين النقد، فقد يقبله شعبة وأحمد والبخاريُّ حيث نقدوه خارجياً، ويردُّه جلود تسهير وشاخت إذ أنعموا النقد في داخله!!

وهذه المسميات ثقيلة على السمع فارغة من المحتوى، تستهوي أولئك الذين يُعجبون بكلِّ ما هو (أجنبي)، وما كان ذلك ليفتَّ في عضد أهل الإسلام من شيء، حتى برز من ينتسب إلى الملة، ممن هو من جلدتنا ويتكلم بألسنتنا فتابعهم على كثير مما ذهبوا إليه، كأحمد أمين، وأبي رية، فكان من واجب العلم أن يتصدى من له الأهلية لبيان خطأ وضلال ما عليه أهل الزيغ والريب من الشبهات والبدع ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾[2]، وما زال العلماء قديماً وحديثاً يستفرغون وسعهم، ويبذلون جهدهم، للتصنيف والتأليف إذا ما ظهرت حادثة، أو بزغ قرن بدعة.

تلك الشبهة قديمة قدم أعداء السنة أنفسهم، ولقد حفظ لنا الإمام ابن قتيبة الدينوري وثيقة تاريخية، يسرد فيها ما اجترحه مبتدعة الماضي من شبه للطعن

---

1. عتر، د.نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر المعاصر ــ دار الفكر، بيروت ــ دمشق، ط٣، ١٤١٢هـ ــ ١٩٩٢م، (٤٦٧).

2. سورة الأنفال الآية (٤٢).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في علماء الحديث[1]، بفرق واحد بين قدماء هؤلاء الزائغين وحدثائهم؛ أما أولوهم فكانوا ممن أضله الله على علم، أما اليوم فهو أهل جرأة وجهل وعجمة، يتحدث بعضهم العربية لا يكاد يقيمها، ابتلي بجهل مركب، فجمع الشر كله: إعراض عن الحق، واصغاء للباطل، ثمَّ ليقترفوا ما هو مقترفون! فالنَّظَّام، وعمرو بن عبيد، ومحمد بن الهذيل العلاف البصري، يخالفون في ذلكم أصحابهم المستشرقين من العَجَم أو من تأثر بهم، لتذكر: جولد تسيهر، وشبرنجر، وفون كريمر، وشاخت، وغيتاني، وغيرهم من أئمة العجمة، ليأتي بعدهم من يحمل عنهم جهلهم ــ وقد سموه منهجاً علمياً ــ معجباً به، حيث لم يرَ سواه، ليجلد ذاته وأمَّته، ويتنكر لمنهج هو خاصة أمة الإسلام وملكها!

نعم؛ لم يذكر الأوائل (نقد المتن) في مصنف مستقل، ولم تكن تلك الحَرْفية تعنيهم في شيء، وهذا سبب دعوى أولئك الأباعد أن نقد المتن لم يكن من شأن المحدِّثين، فهم يريدون العلم في قوالب جامدة، ولا يعرفون غير المسميات الجاهزة، مع أن الأوائل لم يغفلوه، ولم يدرك أولئك الأباعد أن نقد المتن سابقٌ نقدَ سنده[2]، وهذا الإمام الشافعي ــ رحمه الله ــ يجعل من دلائل صدق الخبر أو كذبه:" أن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه"[3]، وهو تقعيد للمسألة مبكر جداً، فالشافعي إنما صنف رسالته في أواخر القرن الثاني.

وقال ابن الجوزي معقباً على حديث موضوع فيه غيرُ راوٍ متهم:" واعلم أننا إنما جرحنا رواة هذا الحديث على عادة المحدثين لنبينَ أنهم وضعوا هذا، وإلا فمثل هذا الحديث لا يحتاج إلى اعتبار رواته، لأن المستحيل لو صدر عن

---

1. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تأويل مختلف الحديث، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ ــ ١٩٩٥م، تحقيق: محمد عبد الرحيم، (١٠ــ٢٢) .

2. ينظر: الدميني، د.مسفر غرم الله، مقاييس نقد متون السنة، حقوق الطبع للمؤلف نفسه، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م، (٥٥) .

3. الإمام الشافعي، الرسالة (٣٩٩) فقرة (١٠٩٩) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الثقات رد ونسب إليهم الخطأ، ألا ترى أنه لو اجتمع خلق من الثقات فأخبروا أن الجمل قد دخل في سمِّ الخِياط لما نفعتنا ثقتهم، ولا أثّرت في خبرهم، لأنهم أخبروا بمستحيل؛ فكل حديث رأيته يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع فلا تتكلف اعتباره، واعلم أنه قد يجيء في كتابنا هذا من الأحاديث ما لا يشك في وضعه، غير أنه لا يتعين لنا الواضع من الرواة، وقد يتفق رجال الحديث كلهم ثقات، والحديث موضوع أو مقلوب أو مدلس"[1].

فالحديث المخالف لصريح المعقول أو صحيح المنقول لا يحتاج إلى تكلف البحث عن رواته، على طريقة أهل الجرح والتعديل، وجرحُ رواته فضلُ علمٍ بغير زيادة، ويعلل ابن قيم الجوزية معرفة المحدِّثِ بموضوعات الأحاديث دون النظر إلىَ السند بأنه:" تضلّعَ في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ وهديه ... وهذا شأن كل متبع مع متبوعه؛ فإن للأخصِّ به الحريص على تتبع أقواله وأفعاله، من العلم بها والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه وما لا يصح، ما ليس لمن لا يكون كذلك"، ثمَّ يضع ابن قيم قواعدَ تعينُ الناظرَ في متن الخبر للحكم عليه دون النظر إلى السند[2].

أما الإمام الطبري ــ رحمه الله ــ فنقد المتن عنده ظاهرة يجدر دراستها مستقلة، وأكثرَ منه في كتبه جداً، ويُذكر هنا أنَّ للإمام في كلِّ علمٍ نوعاً من النقد ظهر أكثر من غيره؛ فنقد المتن في كتاب «جامع البيان» ظهر فيه أنواع قلما تراها في مصنفاته الأخرى، وهكذا في «تهذيب الآثار» و«التاريخ»، ومن ذلك أنَّ أنواع النقد الظاهرة في تفسيره: نقد المتن بالعرض على رسم المصحف،

---

1. ابن الجوزي، الموضوعات (١٢٢/٢) .

2. ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي (ت ٧٥١هـ)، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٦، ١٤١٤هـ ــ ١٩٩٤م، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (٤٤ــ٩٩)، بتصرف .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ونقده بعرضه على سياق الآيات، أو بمخالفته ظاهرَ التنزيل، أو بمخالفته إجماعَ القراء.

وفي «تهذيب الآثار» ظهر نقد المتن بعرضه على الصحيح الثابت من السنة، أو بعرضه على روايةٍ هي أصحُّ وأثبتُ، أو على ما يخالف الرواية عن الراوي نفسه، أو على المعلوم من قواعد الشرع.

وفي «التاريخ» ظهر نقد المتن بعرضه على الثابت من أخبار السيرة النبوية، أو بعرضه على التاريخ، مما يعني أن الإمام ــ رحمه الله ــ أدرك التنوع في نقد المتن، وان لكلِّ فنٍّ لوناً من النقد هو متسق مع ذلكم العلم أكثر من غيره، وهو نضوج مبكر جداً لنقد المتن، يسبق أصحابَ المناهج العلمية ــ زعموا ــ بقرون طويلة، لكنَّ الترتيب الموضوعي يقتضي أن نجعل نقد المتن عند الإمام الطبري بحسب المعروض عليه من الكتاب أو السنة ــ مثلاً ــ لئلا يقع تكرار إذا ما تمَّ تصنيف النقد حسب نوع الكتاب المصنَّف.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الأول: نقد المتن بعرضه على القرآن الكريم:

والقرآن العظيم هو أصل الدين الثابت بنقل العامة عن العامة، وهو المحكم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، المحفوظ بحفظ الله تعالى له، فما من خبر يخالف دلالة القرآن إلا كان باطلاً لا قيمة له[1]، وقد تعددت وجوه نقد المتن بعرضه على القرآن العظيم عند الإمام الطبري، فمن ذلك:

الفرع الأول: نقد المتن بعرضه على رسم المصحف:

وجعل الإمام مخالفة القراءة لرسم المصحف قاعدة مطردة يرجع إليه عند الاختلاف في القراءة، فقال مؤصلاً لذلك:"... واتباعاً لخط المصحف؛ وكذلك الواجبُ في كل ما اتفقت معانيه واختلفتْ في قراءته القَرَأة، ولم يكن على إحدى القراءتين دلالة تنفصل بها من الأخرى غير اختلاف خطِّ المصحف، فالذي ينبغي أن تؤثر قراءته منها ما وافق رسم المصحف"[2]، وفي ترجيحه لقراءة: ﴿كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[3]، بجمع الطير، حيث قرأه بعض أهل الحجاز: ﴿كَهَيْئَةِ الطَّائِرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَائِرًا﴾، على التوحيد، قال أبو جعفر:" وأعجب القراءات إليَّ في ذلك قراءة من قرأ: ﴿كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًۢا﴾ على الجماع فيهما جميعًا، لأن ذلك كان من صفة عيسى أنه يفعل

---

1. ويجب التنبيه أنَّ نصَّ التنزيل الحميد ينبغي أن يفهم من خلال السنة النبوية وإجماع سلف الأمة، ولا يجوز أن تضرب النصوص ببعضها بوهم المخالفة، وقد تعسف كثير في ذلك حتى ردَّ بعض الأحاديث المتفق على صحتها بتلكم العلة العليلة، ونسي أن القرآن والسنة خرجا من مشكاة الوحي، روى الأوزاعي عن حسان بن عطية قال:" كان جبريل ينزل على النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن"، الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣هـ)، الفقيه والمتفقه، دار ابن الجوزي، الدمام، ١٤١٧هـ، تحقيق: عادل العزازي، (١/١٣٤) الأثر (٢٦٤) .

2. ابن جرير، جامع البيان (٤/٢٦٢) .

3. سورة آل عمران الآية (٤٩) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ذلك بإذن الله، وأنه موافق لخطّ المصحف؛ واتباعُ خطّ المصحف مع صحة المعنى واستفاضة القراءة به، أعجب إليَّ من خلاف المصحف"[1].

وفي عرضه لاختلاف القراء في قوله تعالى: ﴿ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ثُمَّ لَا يَكُنۡ أَمۡرُكُمۡ عَلَيۡكُمۡ غُمَّةٗ ثُمَّ ٱقۡضُوٓاْ إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ ﴾[2]، قال:" وذُكر عن الحسن البصري أنه كان يقرؤه: (فأجْمِعُوا أمْرَكُمْ)، بفتح الألف وهمزها، (وَشُرَكَاؤُكُمْ)، بالرفع على معنى: وأجمعوا أمركم، وليجمع أمرَهم ــ أيضاً ــ معكم شركاؤكم، قال أبو جعفر: والصواب من القول في ذلك قراءةُ من قرأ: ﴿ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ﴾ بفتح الألف من "أجمعوا"، ونصب "الشركاء"، لأنها في المصحف بغير واو"[3].

وردَّ قراءة أبي جعفر وزيد بن أسلم؛ فإنه ذكر عنهما أنهما قرآ قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَأۡتَلِ أُوْلُواْ ٱلۡفَضۡلِ مِنكُمۡ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤۡتُوٓاْ أُوْلِي ٱلۡقُرۡبَىٰ ﴾[4] "ولا يَتَألَّ"، بمعنى: يتفعل، من الأَلِية، فقال:" والصواب من القراءة في ذلك عندي، قراءة من قرأ: (ولا يَأتَلِ) بمعنى: يفتعل من الألية، وذلك أنَّ ذلك في خطّ المصحف كذلك، والقراءة الأخرى مخالفة خطَّ المصحف، فاتباع المصحف مع قراءة جماعة القرّاء، وصحّة المقروء به أولى من خلاف ذلك كله"[5].

---

1. ابن جرير، جامع البيان (٤٢٥/٦) .
2. سورة يونس الآية (٧١) .
3. ابن جرير، جامع البيان (١٤٩/١٥) .
4. سورة النور الآية (٢٢) .
5. ابن جرير، جامع البيان (١٣٥/١٩ــ١٣٦) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفرع الثاني: نقد المتن بعرضه على سياق الآيات:

ولا شكَّ أن سياق الآيات وموضوعها وجه للترجيح بين ما اختلف فيه، فما كان من تأويل يتسق وموضوع الآيات فهو أولى بالتقديم على ما كان بعيداً عنها.

وفي نقد الإمام الطبري خبرَ الحسن البصري: قال أقوامٌ على عهد رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ: يا محمد! إنّا لنحبُّ ربَّنا! فأنزل الله ــ جلَّ وعزَّ ــ بذلك قرآنًا: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾[1]، فجعل الله اتباع نبيه محمد ــ صلى الله عليه وسلم ــ علَماً لحبه، وعذاب من خالفه"، رجح أبو جعفر الطبري أن الآية نزلت في وفد نجران من النصارى؛ إذ سياق الآيات كلها في الحديث عنهم، فقال:" وأمّا ما روى الحسن في ذلك مما قد ذكرناه، فلا خبر به عندنا يصحّ، فيجوز أن يقال إنّ ذلك كذلك، وإن لم يكن في السورة دلالة على أنه كما قال، إلا أن يكون الحسن أرادَ بالقوم الذين ذكر أنهم قالوا ذلك على عهد رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ وفدَ نَجران من النصارى، فيكون ذلك من قوله نظير اختيارنا فيه".

قال أبو جعفر:" فإذ لم يكن بذلك خبر على ما قلنا، ولا في الآية دليلٌ على ما وصفنا، فأولى الأمور بنا أن نُلحق تأويله بالذي عليه الدّلالة من آي السورة، وذلك هو ما وصفنا، لأنَّ ما قبل هذه الآية من مبتدأ هذه السورة وما بعدها، خبرٌ عنهم، واحتجاجٌ من الله لنبيه ــ محمد صلى الله عليه وسلم ــ، ودليل على بُطول قولهم في المسيح؛ فالواجب أن تكون هي ــ أيضاً ــ مصروفة المعنى إلى نحو ما قبلها ومعنى ما بعدها"[2].

ونقد خبر عبد الرحمن بن زيد بن أسلم بعرض قوله على السياق القرآني؛ حيث جعل ابن زيد الهاء في قوله تعالى: ﴿ لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ

---

1. سورة آل عمران الآية (٣١) .

2. ابن جرير، جامع البيان (٦/٣٢٢ــ٣٢٥) .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾[1] جعلها تعود إلى النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ، فقال أبو جعفر:" وهذا القول الذي قاله ابن زيد في تأويل هذه الآية قول بعيد من تأويل الآية، مع خلافه أقوال من ذكرنا قوله من أهل التأويل؛ وذلك أنه جعل الهاء في قوله:﴿ لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ ﴾ من ذكر رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، ولم يجر له في الآية التي قبلها ولا في التي قبل الأخرى ذكر، إلا أن يكون أراد أن يردَّها على قوله: ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ ﴿ لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ ﴾ فإن كان ذلك فذلك بعيد؛ لما بينهما من الآيات بغير ذكر الخبر عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، وإذا كان ذلك فكونها عائدة على (من) التي في قوله : ﴿ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍۭ بِٱلَّيْلِ ﴾ أقرب لأنه قبلها والخبر بعدها عنه"[2].

وفي تأويل قوله تعالى:﴿ يَوْمَ تَأْتِى ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ يَغْشَى ٱلنَّاسَ ۖ هَٰذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[3]، ذكر الإمام الطبري خبر مسروق عن ابن مسعود:" إن قريشاً لما أبطأت عن الإسلام، واستعصت على رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ دعا عليهم بسنين كسني يوسف، فأصابهم من الجهد والجوع حتى أكلوا العظام والميتة، وجعلوا يرفعون أبصارهم إلى السماء فلا يرون إلا الدخان"، وخبرَ ربعي بن حراش قال: سمعت حذيفة بن اليمان يقول: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ:" أول الآيات الدجال، ونزول عيسى ابن مريم، ونار تخرج من قعر عدن أبين تسوق الناس إلى المحشر تقيل معهم إذا قالوا، والدخان"، قال حذيفة: يا رسول الله! وما الدخان؟ فتلا رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ

---

1. سورة الرعد الآية (١١) .
2. ابن جرير، جامع البيان (٣٨٢/١٦) .
3. سورة الدخان الآية (١٠ــ١١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الآية: ﴿ يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ يَغْشَى ٱلنَّاسَ هَٰذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ بملأ ما بين المشرق والمغرب، يمكث أربعين يوماً وليلة، أما المؤمن فيصيبه منه كهيئة الزكام، وأما الكافر فيكون بمنزله السكران، يخرج من منخريه وأذنيه ودبره".

ثمَّ ردَّ هذا الخبر بحديث حذيفة لوجوه مختلفة، منها أنه عرضه على السياق القرآني فقال:" وإنما قلت القول الذي قاله عبد الله بن مسعود هو أولى بتأويل الآية لأن الله ــ جلَّ ثناؤه ــ توعد بالدخان مشركي قريش، وأن قوله لنبيه محمد ــ صلى الله عليه وسلم ــ: ﴿ فَٱرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ ﴾ في سياق خطاب الله كفارَ قريش وتقريعه إياهم بشركهم بقوله :﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ يَلْعَبُونَ ﴾[1] ثمَّ أتبع ذلك قوله لنبيه ــ عليه الصلاة والسلام ــ: ﴿ فَٱرْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي ٱلسَّمَآءُ بِدُخَانٍ مُّبِينٍ ﴾ أمراً منه له بالصبر إلى أن يأتيهم بأسه، وتهديداً للمشركين، فهو بأن يكون إذ كان وعيداً لهم قد أحله بهم، أشبه من أن يكون أخَّرَه عنهم لغيرهم"[2].

الفرع الثالث: نقد المتن بعرضه على عموم الآية:

والأصل حمل النص على ظاهره وعمومه حتى يدلَّ دليل على خلافه، أو على تخصيص بعض أفراده، وقد أعمل الإمام الطبري هذه الكلية في نقده خبر عطاء قال ابن عباس:" إنما قال الله: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾[3]، ولم يقل تعتد في بيتها فلتعتد حيث شاءت"، فاستثنى

---

1. سورة الدخان الآية (٨ــ٩) .
2. ابن جرير، جامع البيان (١٥/٢٢ــ١٩) .
3. سورة البقرة الآية (٢٣٤) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ تربص المرأة المعتدة في بيتها وعدم خروجها منه؛ بحجة أن ذلك لم يذكر في التنزيل، قال أبو جعفر:" وأما ما روي عن ابن عباس فإنه لا معنى له؛ بخروجه عن ظاهر التنزيل... أمر الله المتوفى عنها أن تربص بنفسها أربعة أشهر وعشراً، فلم يأمرها بالتربص بشيء مسمى في التنزيل بعينه، بل عمَّ بذلك معاني التربص، فالواجب عليها أن تربص بنفسها عن كل شيء، إلا ما أطلقته لها حجة يجب التسليم لها، فالتربص عن الطيب والزينة والنقلة، مما هو داخل في عموم الآية، كما التربص عن الأزواج داخل فيها"[1]، فحمل الإمام النص على عمومه حيث لا مخصص، ومكوث المعتدة في بيتها مما يدخل في معنى التربص المذكور في التنزيل الحكيم، ولا دليل على استثناء مكثها في بيتها من جملة التربص.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[1]. ابن جرير، جامع البيان (٥/٨٩ــ٩٠) .

المطلب الثاني: نقد المتن بعرضه على الأصح من السنة النبوية:

وهو وجه من وجوه نقد المتن مستفيض، فمن أنعم النظر في سنة رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، وخالطت لحمه ودمه، صار له ملكة في معرفة ما ينسب للنبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ مما لا يجوز نسبته إليه، ويميز بين ما ثبت عنه من غيره.

ويلحظ أن الإمام الطبري ــ رحمه الله ــ فيما يأتي من وجوه النقد وهي: العرض على السنة والثابت من السيرة والتاريخ والقواعد الشرعية لا ينفك يظهر في كلامه نقد السند مع نقد المتن، بل قبل نقد المتن، وقد يعبر عن ذلك بعبارة بيِّنة كقوله:" خبر لا يثبت"، أو:" لوهاء الخبر"، أو:" روي بإسناد هو أصح منه"، وقد يعبر عن ذلك بالإشارة؛ كأن يرويه مرفوعاً ثمَّ يأتي به موقوفاً، ثمَّ ينقد المتن بعد ذلك، وفائدة ذلك بيان أنه ما من خطأ في متن خبر ما إلا كان سببه أحد رجال السند، وهو دليل أنَّ دعوى نقد المتن قد يجيء مستقلاً عن النظر في سنده دعوى بلا برهان ولا حجة، وهذا صريح فعل الإمام الطبري، وواقع تصرف العلماء قبله وبعده يدل عليه، وكل مثال يعرض في نقد المتن إنما كان أصله خطأ في السند.

وقد تقع النكارة في خبر ما فيستطيع الناقد تعيين صاحب الوهم، ويجعل الحمل عليه، وقد يصح ظاهر السند مع نكارة تقع في نفس الناقد دون أن يجزم بالراوي سبب الخطأ، وهذا كثير في كلامهم، فقد قال أبو أحمد الحاكم:" روى يحيى بن خِذام عن أبي سلمة البصري عن مالك بن دينار أحاديث منكرة، فالله ــ تعالى ــ أعلم الحمل فيه على أبي سلمة أو على ابن خذام!"[1]، وقال ابن أبي حاتم:" وسألتُ أبي عن حديثٍ رواهُ الدّراوردِيُّ عن ابنِ عَجْلان عن أبي إسحاق الهمدانِيِّ عن عَمرو بن أوسٍ الثّقفِيِّ عن أمِّ سلمة: أنَّ رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال:" من صلّى اثنتي عشرة ركعةً بُنِي لهُ بيت فِي الجنّةِ"، قال

---

[1]. ابن حجر، تهذيب التهذيب (٣٥١/٤) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أبي: هذا خطأ؛ الناس يقولون: عن أمِّ حبيبة! قلتُ لأبي: الخطأ مِمّن هُو؟ قال: لا أدري!"[1]، فحكما على الرواية بالخطأ ولم يجزما بالراوي سبب الخطأ، وقد تستغرب سلامة ظاهر الـــسند مع نكارة المتن، وهكذا الأمر في كلِّ مثال قد يوحي باستقلال نقد المتن عن النظر في السند، فأيُّما خطأ في متن الخبر فهو راجع إلى غلط وقع فيه أحد رجال السند؛ فهم المؤدون للحديث الناقلون له؛ فالقول باستقلال نقد المتن قول بما لا يعقل، وستجد في كلِّ ما يأتي من كلام الإمام الطبري نقداً للسند ثم الانتقال للنظر في متن الخبر، ومن ذلك:

الفرع الأول: نقد المتن بعرض ضعيف الأخبار على الثابت الصحيح منها:

وقد نقد خبر الحسن البصري عن حطان بن عبد الله عن عبادة بن الصامت قال: قال نبي الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ:"خُذوا عني، قد جعل الله لهنَّ سبيلاً؛ الثيب بالثيب تجلد مائة وترجم بالحجارة، والبكر جلد مئة ونفي سنة"، قال أبو جعفر:" وأولى الأقوال بالصحة في تأويل قوله: ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾[2]، قول من قال: السبيلُ التي جعلها الله جل ثناؤه للثيبين المحصَنَيْن، الرجم بالحجارة، وللبكرين جلد مائة ونفي سنة؛ لصحة الخبر عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ أنه رَجم ولم يجلد، وإجماع الحجة التي لا يجوز عليها فيما نقلته مجمعة عليه، الخطأ والسهو والكذب، وصحةِ الخبر عنه أنه قضى في البكرين بجلد مائة ونفي سنة".

قال أبو جعفر:" فكان في الذي صح عنه من تركه جلدَ من رُجم من الزناة في عصره، دليلٌ واضح على وهَاء الخبر الذي روي عن الحسن عن حطان عن

---

1. ابن أبي حاتم، علل الحديث (١/٣٨٤ــ٣٨٥) فقرة (٣٧٢) .

2. سورة النساء الآية (١٥) .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

عبادة عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ أنه قال:" السبيل للثيب المحصن الجلدَ والرجم"[1].

فحديث عبادة عنده واهٍ لا يصح؛ حيث ترك النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ جلد الثيب مائة في حوادث عدة، وهــو دليل على ضعف حديث حطان بن عبد الله عن عبادة بن الصامت:" الثيب بالثيب تجلد مائة وترجم بالحجارة... الحديث، ولإجماع الصحابة ــ رضي الله عنهم ــ على نقل ذلك عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال عمر:" فرجم رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ ورجمنا بعده... الحديث ولم يذكر جلداً، وكان هذا في خطبته أمام الصحابة على منبر رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ[2].

والإمام الطبري لم يعتمد في إثبات الجلد والتغريب للبكرين على حديث عبادة، بل على أخبار أخر، فقال:" وصحةِ الخبر عنه أنه قضى في البكرين بجلد مائة ونفي سنة"، يقصد حديث أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني أن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ قضى في عسيف زنا بامرأة سيده فقال:" على ابنك جلد مائة وتغريب عام، واغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها"[3]، وبهذا يكون الإمام قد عرض خبر عبادة بن الصامت على الصحيح من الأخبار، وإجماع الصحابة، وهذا دالٌ ــ بحسب الإمام الطبري ــ على ضعف مخرج حديثه!

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

1. ابن جرير، جامع البيان (٨/٧٦ــ٨٠) .

2. أخرجه: البخاري، الجامع الصحيح/ كتاب: الحدود، باب: الاعتراف بالزنا، حديث (٦٨٢٩)، ومسلم، الصحيح/ كتاب: الحدود، باب: رجم الثيب في الزنا، حديث (١٦٩١)، وغيرهما .

3. أخرجه: البخاري، الجامع الصحيح/ كتاب: الحدود، باب: من أمر غير الإمام بإقامة الحد غائباً عنه، حديث (٦٨٣٥)، ومسلم، الصحيح/ كتاب: الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزنا، حديث (١٦٩٧)، وغيرهما .

لكنَّ حديث عبادة صحيح السند دون ريب[1]، رواه عنه حِطَّان بن عبد الله الرَّقاشي، وهو ثقة ثبت؛ قال ابن المديني:" ثبت"، وقال ابن سعد:" ثقة قليل الحديث"، وقال العجلي:" بصري تابعي ثقة، وكان رجلاً صالحاً"[2]، وعن حطان رواه: الحسن البصري، ويونس بن جبير.

ولا إجماع من الصحابة على ترك الجلد للثيب، فهو مذهب غير واحد من الصحابة، قال الترمذي عقب حديث عبادة السابق:" والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ منهم: علي بن أبي طالب، وأبيٌّ بن كعب، وعبد الله بن مسعود، وغيرهم، قالوا: الثيب تجلد وترجم، وإلى هذا ذهب بعض أهل العلم، وهو قول إسحاق، وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ منهم: أبو بكر، وعمر، وغيرهما: الثيب إنما عليه الرجم ولا يجلد، وقد روي عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ مثل هذا في غير حديث: في قصة ماعز وغيره، أنه أمر بالرجم ولم يأمر أن يجلد قبل أن يرجم، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم، وهو قول سفيان الثوري، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد"[3].

وابن عباس وأبو ذر ممن يرى وجوب الجلد ثم الرجم، بله مروي عن عمر نفسه؛ فقد أخرج غير واحد عنه قوله:" ألا ترى أن الشيخ إذا زنى وقد أحصن

---

1. أخرجه: مسلم، الصحيح/ كتاب: الحدود، باب: حد الزنا، حديث (١٦٩٠)، والنسائي، السنن الكبرى/ كتاب: الرجم، باب: عقوبة الزاني الثيب، حديث (٧١٤٣)، وأبو داود، السنن/ كتاب: الحدود، باب: في الرجم، حديث (٤٤١٥)، والترمذي، الجامع/ أبواب الحدود، باب: ما جاء في الرجم على الثيب، حديث (١٤٣٤)، وقال: حسن صحيح، وابن ماجة، السنن/ كتاب: الحدود، باب: حد الزنا، حديث (٢٥٥٠)، وأحمد في مسنده (٣١٧/٥) .

2. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (١٢٧/٩)، والعجلي، معرفة الثقات (٣٠٨/١) ترجمة (٣٢٥)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٣٠٣/٣)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٤٤٨/١) .

3. الترمذي، الجامع/ أبواب الحدود، باب: ما جاء في الرجم على الثيب .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جلد ورجم"[1]، وهي الرواية الأخرى عن أحمد: يجلدان ثمَّ يرجمان، وإليه مال ابن قدامة في المغني[2].

فلا إجماع يصح في المسألة، اللهمَّ إلا على معنى خاص أراده الإمام الطبري في مفهوم الإجماع، ذلكم أنه ــ رحمه الله ــ ينقل إجماع أهل الفنِّ على أمر ما، وتراه يسوق الخلاف فيه، ثمَّ يقول: والصواب كذا وكذا لإجماع الحجة عليه، وغيرُ جائز الاعتراض عليها فيما كانت عليه مجمعة، بقول من يجوز عليه السهو والخطأ"[3]، ومن ذلك ــ مثلاً ــ أنه قال في اختلاف القراء في ﴿ وَكَانَ لَهُۥ ثَمَرٌ ﴾[4]:" قرأ ذلك بعض المدنيين بفتح الثاء والميم، بمعنى جمع الثمرة، كما تجمع الخشبة خشباً، والقصبة قصباً، وأولى القراءات في ذلك عندي بالصواب قراءة من قرأ: ﴿وَكَانَ لَهُ ثُمُرٌ﴾ بضمّ الثاء والميم؛ لإجماع الحجة من القرّاء عليه، وإن كانت جمع ثمار، كما الكتب جمع كتاب"[5].

ومنه ــ أيضاً ــ أنه عرض لأقوال السلف في المراد من قوله تعالى: ﴿وَجَآءَكَ فِى هَٰذِهِ ٱلْحَقُّ ﴾[6]، فنقل قول السلف: في هذه السورة، وهو قول جمهورهم، ثمَّ نقل قولاً للحسن وقتادة قالا:" ﴿وَجَآءَكَ فِى هَٰذِهِ ٱلْحَقُّ ﴾ في هذه

---

1. هكذا أخرجه: ابن جرير، الطبري في تهذيب الآثار، مسند عمر (٨٧٠/٢) حديث (٣٧)، والحاكم، المستدرك/ كتاب: الحدود، (٤٠٠/٤) حديث (٨٠٧١)، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، لكنَّ أحمد في المسند (١٨٣/٥) أخرجه دون ذكر الشاهد، بل قال:" ألا ترى أن الشيخ إذا لم يحصن جلد، وإن الشاب إذا زنى وقد أحصن رجم" .

2. ابن قدامة المقدسي، أبو محمد عبد الله بن أحمد (ت ٦٢٠هـ)، المغني، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م، تحقيق: د.عبد الله عبد المحسن التركي، ود.عبد الفتاح الحلو، (٣٠٨/١٢) .

3. وفيه عدد كبير من الأمثلة أكتفي بالإشارة إلى مواضع منها في جامع البيان: (٥٤٢/١)، (٢١١/٢)، (١٩٥/٣)، (٢٣٤/٤)، (٢٨٤/٦)، (٣٠٠/٧)، (٤٥/١٠)، وغيرها كثير جداً .

4. سورة الكهف الآية (٣٤) .

5. ابن جرير، جامع البيان (٢١/١٨) .

6. سورة هود الآية (١٢٠) .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الدنيا"، ورجح الإمام قول الجمهور من أهل التأويل لكنه قال:" وأولى التأويلين بالصواب في تأويل ذلك، قول من قال: وجاءك في هذه السورة الحق، لإجماع الحجة من أهل التأويل، على أن ذلك تأويله"[1].

وعليه فيكون للإمام اصطلاح خاص لمعنى الإجماع، وبه تصح جملته تلك:" وإجماع الحجة التي لا يجوز عليها فيما نقلته مجمعة عليه، الخطأ والسهو والكذب"، أما اصطلاحه في معنى الإجماع فبينه الإمام في كتابه «رسالة اللطيف»، و«اختلاف الفقهاء» وهو أنَّ الإجماع هو:" نقل المتواترين لما أجمع عليه أصحاب رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ من الآثار، دون أن يكون ذلك رأياً ومأخوذاً جهة القياس"، نقله تلميذه أبو بكر ابن كامل، وعنه ياقوت في «معجم الأدباء»[2]، حتى على هذا الاصطلاح فلا إجماع في المسألة؛ اللهمَّ إلا إذا قلنا أنَّ الإمام ابن جرير لم يطلع على خلاف الصحابة في المسألة، وأجبنُ عنه!

لكنَّ ترك النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ للجلد ليس دليلاً على ضعف الحديث، فقد يكون منسوخاً كما ذهب إليه الإمام الشافعي فقال:" ويرجم الزاني الثيب ولا يجلد، والجلد منسوخ عن الثيب"[3]، أو يكون الجلد مع الرجم تعزيراً تقتضيه المصلحة، إن رأى الإمام ذلك.

ومن الضعيف الذي عرضه الإمام على الصحيح الثابت من السنة قوله:" فإن قال لنا قائل : فما أنتم قائلون فيما حدثكم به إبراهيم بن سعيد الجوهري حدثنا أبو اليمان حدثنا إسماعيل بن عياش عن ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن الحبراني عن عبد الرحمن بن شبل:" أنَّ النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ نهى عن أكل الضب"، قيل: هذا خبر لا يثبت بمثله في الدين حجة... وقد وردت الأخبار الصحاح بنقل العدول الأثبات عنه، بإذنه في أكل ذلك وإباحته،

---

1. ابن جرير، جامع البيان (٥٤٣/١٥) .

2. ينظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء (٥٣٦/٦) .

3. الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس القرشي (ت ٢٠٤هـ)، الأم، باب: النفي والاعتراف بالزنا، دار الوفاء، المنصورة، ط٢، ١٤٢٥هـ ــ ٢٠٠٤م، تحقيق: د.رفعت عبد المطلب، (٣٣٦/٧) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأن كراهته إياه من أجل أنه ليس من طعام قومه، لا من أجل أنه حرام، وفي بعض ذلك البيان الواضح عن أن نهيه عن أكله ــ لو صح ذلك عنه ــ بمعنى التكره والتقذر، لا بمعنى التحريم"[1].

ومما نقد الإمام متنه بالعرض على الثابت الصحيح من أخبار النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ، خبر الأرض التي بنى النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ مسجده فقال:" وسأل رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ عن المربد:" لمن هو"؟ فأخبره معاذ بن عفراء وقال:" هو ليتيمين لي سأرضيهما"، فأمر به رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ أن يبني مسجداً، ونزل على أبي أيوب حتى بنى مسجده ومساكنه".

قال أبو جعفر:" وقيل إن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ اشترى موضع مسجده ثم بناه، والصحيح عندنا في ذلك ما حدثنا مجاهد بن موسى قال: حدثنا يزيد بن هارون قال: أخبرنا حماد بن سلمة عن أبي التيَّاح عن أنس بن مالك قال:" كان موضع مسجد النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ لبني النجار، وكان فيه نخل وحرث وقبور من قبور الجاهلية، فقال لهم رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ:" ثامنوني به!"، فقالوا: لا نبتغي به ثمناً إلا ما عند الله، فأمر رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ بالنخل فقطع، وبالحرث فأفسد، وبالقبور فنبشت، وكان رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ قبل ذلك يصلي في مرابض الغنم، وحيث أدركته الصلاة"[2].

نقد الإمام ابن جرير خبر أرض اليتيمين بعرضه على ما هو أصح سنداً، ذلكم أنه مروي بسنده عن سلمة بن الفضل عن محمد بن إسحاق مرسلاً غير

---

[1]. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند عمر (١/١٩١ــ١٩٢) الأثر (٣١١)، وحديث النهي عن أكل الضب هذا سنده شاميون تفرد به إسماعيل بن عياش، أخرجه: أبو داود، السنن/ كتاب: الأطعمة، باب: في أكل الضب، حديث (٣٧٩٦)، والبيهقي، السنن الكبرى/ جماع أبواب ما يحل ويحرم من الحيوانات، باب: ما جاء في الضب، حديث (١٩٢١٢) .

[2]. ابن جرير، التاريخ (٢/٣٩٦) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

متصل، والإمام الطبري يضع لنا منهجاً علمياً في التعامل مع رواية ابن إسحاق، فابن إسحاق وإن كان ثقة في السير ومغازي رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، وقد أكثر عنه الإمام الطبري ــ وغيره ــ جداً في «تاريخه»، لكنه لم يقبل كلَّ ما نقله ابن إسحاق، فإنه إن خالف من هو أوثق منه، قدمت رواية الأوثق والأضبط، وخبر أنس عن حائط بني النجار وقول النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ لهم:" ثامنوني به"، أصح سنداً وأضبط رجالاً، وهو اختيار الشيخين[1].

الفرع الثاني: نقد متن الخبر بعرضه على الأصح، وإن اشتركا في وصف الضعف، إلا أن أحدهما أصح من الآخر:

ففي نقده خبر شهر بن حوشب قال: سمعت ابن عباس يقول:" نهى رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ عن أصناف النساء، إلا ما كان من المؤمنات المهاجرات، وحرَّم كلَّ ذات دين غير الإسلام، وقال الله تعالى ذكره:﴿ وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ ﴾[2]، وقد نكح طلحةُ بن عبيد الله يهودية، ونكح حذيفة بن اليمان نصرانية، فغضب عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ غضبًا شديدًا، حتى همَّ بأن يسطُو عليهما، فقالا: نحن نطلّق يا أمير المؤمنين، ولا تغضب! فقال: لئن حلَّ طلاقُهنَّ لقد حلَّ نكاحهنَّ! ولكن أنتزعهنَّ منكم صَغَرة قِماءً".

قال أبو جعفر:" وأما القول الذي روي عن شهر بن حوشب عن ابن عباس عن عمر ــ رضي الله عنه ــ: من تفريقه بين طلحة وحذيفة وامرأتيهما اللتين كانتا كتابيتين، فقولٌ لا معنى له؛ لخلافه ما الأمة مجتمعة على تحليله بكتاب الله تعالى ذكره، وخبر رسوله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، وقد روي عن عمر بن

---

[1]. أخرجه: البخاري، الجامع الصحيح/ كتاب: مناقب الأنصار، باب: مقدم النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ وأصحابه المدينة، حديث (٣٩٣٢)، ومسلم، الصحيح/ كتاب: المساجد، باب: ابتناء مسجد النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ، حديث (٥٢٤)، وغيرهما .

[2]. سورة المائدة الآية (٥) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخطاب ــ رضي الله عنه ــ من القول خلاف ذلك، بإسناد هو أصح منه، وهو ما: حدثني به موسى بن عبد الرحمن المسروقي قال: حدثنا محمد بن بشر قال: حدثنا سفيان بن سعيد عن يزيد بن أبي زياد عن زيد بن وهب قال: قال عمر:" المسلم يتزوج النصرانية، ولا يتزوج النصراني المسلمة"[1].

والإمام الطبري في هذا النص يعرض خبر شهر على كتاب الله تعالى، والثابت من السنة، وإجماع الأمة، ثمَّ يستأنس بعرضه على ما هو أصح إسناداً عن عمر نفسه، فإسناد خبر شهر ضعيف، رواه عنه عبد الحميد بن بَهرام الفزاري، وهو وإن كان صدوقاً في نفسه، لكنهم عابوا عليه روايته عن شهر، قال شعبة:" صدوق إلا أنه يحدث عن شهر بن حوشب"، وقال صالح بن محمد المعروف بجــزرة:" روى عنه عبد الحميد بن بهرام أحاديث طوالاً عجائب"، وقال مرة:" عبد الحميد بن بهرام مدائني بزاز، ليس بشيء، يروي عن شهر، عنده صحيفة عنه منكرة"، قال الخطيب :" الحمل في تلك الصحيفة التي ذكر صالح أنها منكرة على شهر لا على عبد الحميد"، يعني: لأنه أضعف الرجلين، وقال ابن عدي:" وهو في نفسه لا بأس به، وإنما عابوا عليه كثرة رواياته عن شهر بن حوشب، وشهر ضعيف جداً".

وقد حكى بعض النقاد الثناء على رواية عبد الحميد عن شهر، حتى قال يحيى القطان:" من أراد حديث شهر فعليه بعبد الحميد بن بهرام"، لكنَّ ذلك لا يعني الاحتجاج بحديثه عن شهر، بل كان ابن بهرام حافظاً لحديثه ضابطاً له، ولا يلزم منه صحة تلك الأحاديث، ويوضح المراد سؤال ابن أبي حاتم أباه قال:" سألت أبي عن عبد الحميد فقال: هو في شهر بن حوشب مثل الليث بن سعد في سعيد المقبري! قلت: ما تقول فيه ؟ فقال ليس به بأس، أحاديثه عن شهر صحاح لا أعلم روى عن شهر بن حوشب أحاديث أحسن منها ولا أكثر منها، أملى عليه في سواد الكوفة، قلت: يحتج به؟ قال: لا، ولا بحديث شهر بن حوشب؛ ولكن

---

[1]. ابن جرير، جامع البيان (٤/٣٦٤ــ٣٦٦) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يكتب حديثه"[1]، فعبد الحميد ضابط لحديث شهر جامع له غير أنَّ حديث شهر ــ أصلاً ــ غير مقبول.

أما السند الآخر فهو من رواية الثوري عن يزيد بن أبي زياد عن زيد بن وهب عن عمر[2]؛ وزيد بن وهب مخضرم ولد في حياة النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ[3]، وسنده صحيح لولا كلام في يزيد بن أبي زياد، وهو صدوق اللسان، قال ابن حبان:" لكنه لما كبر ساء حفظه وتغير، فكان يتلقن ما لقن، فوقع المناكير في حديثه من تلقين غيره إياه، وإجابته فيما ليس من حديثه لسوء حفظه، فسماع من سمع منه قبل دخوله الكوفة في أول عمره سماع صحيح، وسماع من سمع منه في آخر قدومه الكوفة بعد تغير حفظه وتلقنه ما يلقن سماع ليس بشيء"[4].

إذاً؛ فليس كلٌّ حديث يزيد ضعيف، كما هو حال شهر، فشهر ضعيف على كلِّ وجه وفي أيِّ معنى، أما يزيد فمتى أمكن تمييز حديثه إن كان حدث به في مكة أو في قدمته الأولى إلى الكوفة، من رحلته الثانية إليها، حكم على حديثه بحسب ذلك، ولكني لم أجد من جعل سماع الثوري منه في دخوله الأول إلى الكوفة، بل ليس للنقاد قاعدة تميز صحيح حديثه من سقيمه، لذا وجب النظر فيما

---

1. ينظر: البخاري، التاريخ الكبير (٣٣١/٥)، والعقيلي، الضعفاء (٧٩٩/٣) ترجمة (١٠٠١)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١١/٦)، وابن عدي، الكامل (٧/٧)، والخطيب البغدادي، تاريخ مدينة السلام (٣٣٥/١٢)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (١٨٣/٢) وحديث ابن بهرام عن شهر خرجه: الطبراني، المعجم الكبير (٢٤٨/١٢) حديث (١٣٠١٣)، وقال ابن كثير عقبه:" حديث غريب جداً، وهذا الأثر غريب عن عمر ــ أيضاً ــ"، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٢٦٥/١) .

2. هكذا أخرجه: عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)، المصنف، كتاب: الطلاق، باب: نكاح نساء أهل الكتاب،المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، (١٧٧/٧) حديث (١٢٦٧١)، والبيهقي، السنن الكبرى/ جماع أبواب ما يحرم من نكاح الحرائر وما يحل منه، ومن الإماء والجمع بينهن وغير ذلك، باب: ما جاء في تحريم حرائر أهل الشرك دون أهل الكتاب وتحريم المؤمنات على الكفار، (١٧٢/٧) حديث (١٣٧٦٣) .

3. ابن حجر، تهذيب التهذيب (٦٧١/١) .

4. ابن حبان، المجروحين (٤٥٠/٢) ترجمة (١١٧٥) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وافق غيرَه من الثقات أم انفرد عنهم، وهو أصل يمكن بإعماله الحكم على حديث يزيد، فإن لم يوجد وجب التنكب عن روايته وحديثه.

وكنت أستغرب تصحيح الشيخ أحمد شاكر لسند يزيد هذا[1] حتى وجدت كلام ابن حبان السابق، فلعله ترجح للشيخ ــ رحمه الله ــ في تاريخ سماع الثوري منه شيء لم يظهر لي، أو تكون رواية الثوري عن يزيد رفعت من شأنه، لكنَّ الشيخ شاكر جانب الصواب حين قال:" وذكره ابن كثير عن رواية الطبري، وصحح إسناده"، فابن كثير لم يصحح إسناد الخبر بل قال:" وهذا أصح إسنادًا من الأول"[2]، وحُكْمُ ابن كثير هذا موافق لقول الإمام الطبري فيه:" بإسناد هو أصح منه"، والله أعلم.

وهذا مثال آخر عرض فيه الإمام الطبري خبراً موضوعاً على آخر ليس بشديد الضعف، فقال على لسان المخالف:" فما أنت قائل فيما حدثك به إسحاق ابن إبراهيم الصواف قال: حدثنا الهيثم بن الربيع قال: حدثني الأصبغ بن زيد عن سليمان بن الحكم عن محمد بن سعيد عن عبادة بن نسي عن عبد الرحمن ابن غنم عن معاذ بن جبل قال: لما بعثني رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ إلى اليمن قال:" إني قد علمت ما لقيتَ في الله ورسوله، وما ذهب من مالك، وقد طيَّبتُ لك الهدية، فما أهدي لك من شيء فهو لك".

قال أبو جعفر:" هذا عندنا خبر غير جائز الاحتجاج بمثله في الدين؛ لوهاء سنده، وضعف كثير من نقلته، غير أن ذلك، وإن كان كذلك، فإن له عندنا ــ لو كان صحيحاً سنده عدولاً نقلته ــ مخرجاً في الصحة، وهو أن يكون ــ صلى الله عليه وسلم ــ جعل ما أهدي له من هدية في عمله له، مكان ما كان يستحقه من الرزق على عمله، إذ كان كلُّ مشغولٍ عن التصرف في خاصة نفسه وعارض حاجاته من المكاسب وغيرها مما هو لها نظير، فإنه مستحق من مال الفيء، ما فيه له، ولمن تلزمه مؤونته، الكفاية والغنى عن التصرف للمكسب

---

1. حيث قال الشيخ فيه:" هذا إسناد صحيح متصل إلى عمر"، ابن جرير، جامع البيان (٣٦٦/٤ الهامش) .

2. ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٢٦٥/١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وطلب المعاش، وفيما: حدثني به ابن سنان القزاز قال: حدثنا أبو عاصم عن عبد الوارث التنوري عن حسين المعلم عن ابن بريدة قال أبو عاصم: لا أدري هو عن أبيه أم لا؟ أن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال:" من استعملناه على عمل فرزقناه رزقاً، فأخذ أكثر من رزقه، فهو غلول".

وحدثني العباس بن الوليد العذري قال: أخبرني أبي قال: حدثني عبد الله بن شوذب قال : حدثني عامر بن عبد الواحد قال: كنت جالسا عند عطاء بن أبي رباح فرأى شيخاً هو أكبر منه، فأقبل عليه عطاء، فرحب به ووسَّعَ له، فقال الشيخ: حدثتني الصديقة ابنة الصديق وأحسب أنها رفعت الحديث قال:" أيما عامل أصاب في عمله فوق رزقه الذي فرض له، فإنه غلول".

قال أبو جعفر:" ففي هذا دليل واضح على صحة ما قلنا في ذلك وقد بينت هذه الأخبار عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ وإن كان فيها بعض النظر، وهي أحسن مخارج من خبر محمد بن سعيد المصلوب معنى ما روي عن معاذ عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ من إباحته له ما أباح من هدايا رعيته...[1]

أما خبر معاذ فمداره على محمد بن سعيد المصلوب، وهو كذاب أشِر، مشهور به كاستفاضة صدق شعبة وضبطه، وفي السند أكثر من ضعيف، ولذلك قال أبو جعفر:" وضعف كثير من نقلته" ؛ ففيه الهيثم بن الربيع، مجهول[2]، والأصبغ بن زيد صدوق كثير الخطأ[3]، وفيه سليمان بن الحكم قال أبو جعفر النفيلي الإمام:" لا بأس به"، وخالفه جمع النقاد؛ قال ابن معين:" ليس بشيء"،

---

1. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند علي (٢١٦ــ٢١٩) الآثار (٣٥٢ــ٣٥٤) .

2. ينظر: (ص٢٠٥) .

3. ينظر: ابن عدي، الكامل (١٠٤/٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال أحمد:" لم أكتب عنه شيئاً"، وقال النسائي:" متروك الحديث"، وقال ابن حبان:" ربما أخطأ، روى عنه أبو جعفر النفيلي وكان يزعم أنه ثقة"[1].

إذاً؛ فهو خبر لا يصح، وقد عارضه ما هو أصح إسناداً وإن كان ضعيفاً، أما الخبر الأول فحديث حسين بن ذكوان المعلم عن عبد الله بن بريدة، وفيه الشك: هل قال عبد الله بن بريدة عن أبيه عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ، أو جعله مرسلاً؟ ورجاله ثقات كلهم، ثمَّ إنَّ غيرَ واحد روى الحديث عن ابن بريدة عن أبيه مرفوعاً[2]، فلماذا حكم الإمام الطبري بضعفه؟

السبب ــ والله أعلم ــ هو ذلكم الشك الواقع في رواية ابن بريدة، والإمام الطبري يعلم أن صحة ظاهر السند لا تعني أنه متصل دائماً، فهذا السند وإن كان صحيحاً لكنَّ الإمام أبا داود له نقده على رواية حسين المعلم عن ابن بريدة فقال:" لم يرو حسين المعلم عن عبد الله بن بريدة عن أبيه شيئاً"، قال المزي يشرح العبارة:" يعني إنما يروي عن عبد الله بن بريدة عن غير أبيه"، والمزي استفاد هذا المعنى من الإمام ابن المديني حيث قال:" لم يرو حسين المعلم عن ابن بريدة عن أبيه إلا حرفاً واحداً، وكلها عن رجال أخر"[3].

والخبر الثاني حديث عطاء بن أبي رباح عن شيخ عن عائشة، وهو ظاهر الضعف، فيه من لم يسمَّ، على أن ضعفه وضعف الخبر الأول ليس كضعف خبر معاذ الموضوع، ووجه في النقد آخر أنَّ حديث ابن بريدة عن أبيه وحديث عائشة يقيد معنى حديث معاذ على وجه يصح، فيحمل على ذلكم الوجه؛ إذ به يصح معنى الأخبار ويتسق.

---

1. ينظر: ابن معين، التاريخ/ رواية الدوري (٨٦/٤)، والبخاري، التاريخ الكبير (٢٩/٤)، والنسائي، الضعفاء والمتروكين (١٨٥) ترجمة (٢٤٨)، وابن حبان، الثقات (٢٧٥/٨)، وابن المبرد، بحر الدم (٦٧) ترجمة (٣٩٣) .

2. رواه موصولاً: أبو داود، السنن/ كتاب: الخراج، باب: في أرزاق العمال، حديث (٢٩٤٣)، وابن خزيمة، الصحيح/ كتاب: الزكاة، باب: فرض الإمام للعامل على الصدقة رزقاً معلوماً، حديث (٢٣٦٩)، والحاكم، المستدرك (٥٦٣/١) حديث (١٤٧٢)، وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

3. ينظر: المزي، تهذيب الكمال (١٧٨/٢)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٤٢٣/١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفرع الثالث: نقد المتن بعرضه على ما يخالف عمل أو قول الراوي نفسه:

ومن ذلك أنه نقد رواية ابن عمر بما يدل على أنه نفسه ــ رضي الله عنه ــ ذهب إلى ما يخالفها، فلو كانت ثابتة عنده لما ذهب إلى ما يخالفها، قال ــ رحمه الله ــ :" فإن قال: فهل في الحجامة يوم الثلاثاء رواية تصح عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ بالأمر بها، أو النهي عنها؟ قيل: لا نعلم ذلك، ولكن قد روي عنه في الأمر بذلك وبالنهي عنه، أخبار في جميعها نظر، فمما روي عنه بالأمر بذلك ... حدثني محمد بن عوف الطائي قال: حدثنا أبو صالح كاتب الليث قال: حدثنا العطاف بن خالد عن نافع أن ابن عمر قال له: يا نافع! إني سمعت رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ يقول:" من كان محتجماً فليحتجم على اسم الله يوم الخميس، واجتنبوا الحجامة يوم الجمعة، ويوم السبت ويوم الأحد، واحتجموا يوم الاثنين ويوم الثلاثاء؛ فإنه اليوم الذي صرف عن أيوب فيه البلاء، واجتنبوا الحجامة يوم الأربعاء؛ فإنه اليوم الذي ضرب فيه أيوب بالبلاء، ولا يبدو جذام ولا برص إلا في يوم الأربعاء، أو في ليلة الأربعاء"، قال ابن عمر: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ:" إنَّ في يوم الجمعة ساعة لا يحتجم فيه محتجم إلا عرض له داء لا شفاء منه"[1].

قال الطبري: ويوهي هذا الخبر ويضعِّفُه ما: حدثني محمد بن عمر بن علي المقدَّمي قال: حدثنا عبد الله بن هشام قال: حدثني أبي عن أيوب عن نافع قال: قال لي ابن عمر:" يا نافع! ائتني بحجام، ولا تأتني بشيخ كبير ولا غلام صغير"، وقال:" احتجموا يوم الخميس ويوم الاثنين على بركة، ولا تحتجموا يوم السبت والأحد والثلاثاء"[2].

---

1. أخرجه: الحاكم، المستدرك (٤/٢٣٥) حديث (٧٤٨١) .

2. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند ابن عباس (١/٥٣٢ــ٥٣٣) الآثار (٨٤٢ــــ٨٤٣)، وهذا الحديث أخرجه: الحاكم في المستدرك (٤/٢٣٥) حديث (٧٤٨٠)، بخلاف شديد في اللفظ، وما تكلم فيه، وقال الذهبي: عبد الله بن هشام الدستوائي متروك .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخبران ضعيفان؛ فالأول من رواية أبي صالح كاتب الليث وهو منكر الحديث كثير الخطأ[1]، وعطاف بن خالد لا بأس به، لكنه خولف في هذا الخبر، والحمل في هذا الخبر على عبد الله بن صالح كاتب الليث، قال أبو حاتم في إعلال هذا الحديث:" وهو مما أدخل على أبي صالح"[2].

والخبر الثاني ضعيف كذلك، فراويه عن هشام الدستوائي ابنه عبد الله، قال أبو حاتم:" متروك الحديث"، وقال الساجي:" فيه ضعف، لم يكن صاحب حديث"، وذكره ابن حبان في الثقات فقال:" يروي عن أبيه"[3]، فالخبران وإن اشتركا في وصف الضعف، ولا مرجح لأحدهما، فمعنى أحدهما يخالف معنى الآخر ويضاده، ففي الأول الأمر بالحجامة يوم الثلاثاء، وفي الآخر النهي عن ذلك، وكلاهما عن ابن عمر نفسه.

ومضى نقد الإمام الطبري لخبر عمر في المنع من الزواج بالكتابية، حين عرضه على قول عمر نفسه:" المسلم يتزوج النصرانية"[4].

---

1. ينظر: ابن عدي، الكامل (٣٤٢/٥ـ٣٤٧)، وذكر هناك علل أخباره .
2. ابن أبي حاتم، علل الحديث (٨٤/٣) الحديث (٢٣٤٦) .
3. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢٤٠/٥)، وابن حبان، الثقات (٣٤٧/٨)، وابن حجر، لسان الميزان (١٨٣/٤) .
4. ينظر: (ص٤٢٣ـ٤٢٥)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الثالث: نقد المتن بعرضه على المتفق عليه من الأحكام الشرعية:

وقد عبر عن هذا الوجه من النقد ابن الجوزي بقول:" فكلُّ حديثٍ رأيته ... أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع فلا تتكلف اعتباره"[1]، والأصول ليس مقتصرة على مسائل الاعتقاد، بل كل حكم اتفقت الأمة عليه في مسائل الفقه أو الاعتقاد فهو من الأصول، وليس من الأصول ما اختلفت الأمة فيه من العقيدة أو الفقه، ألم ترَ أنها قد أجمعت على جواز المسح على الخفين فكان أصلاً لا يجوز خلافه، واختلفت في رؤية الكفار لربهم يوم القيامة على أقوال فلم يكن أصلاً[2]، فالأصول قد تكون علمية أو عملية.

ومن تلك الأصول التي نقد الإمام الطبري متوناً بالنظر إليه: أنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة، ففي نقده خبر محمد بن كعب القرظي قال: قال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ:" ليت شعري ما فعل أبواي؟ فنزلت: (ولا تَسألْ عن أصحاب الجحيم)، فما ذكرهما حتى توفاه الله"، قال أبو جعفر:" فإن ظنَّ ظانٌّ أن الخبر الذي روي عن محمد بن كعب صحيح، فإن في استحالة الشك من الرسول ــ عليه السلام ــ في أنَّ أهل الشرك من أهل الجحيم، وأنَّ أبويه كانا منهم، ما يدفع صحة ما قاله محمد بن كعب، إن كان الخبر عنه صحيحاً"[3].

وهو نقد جيد، فقد استقر في الشريعة أن أصحاب الشرك لا يدخلون الجنة، ولا يشك في ذلك أحد، وهو أشد استحالة في حال النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ، فكيف ــ إذاً ــ يشك النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ في كون أبويه من أهل الجحيم؟!

لكنَّ الإمام الطبري استدرك تخطأته لخبر محمد بن كعب القرظي بقوله:" إن كان الخبر عنه صحيحاً"، والخبر ليس بصحيح، فراويه عن محمد بن كعب: موسى بن عبيدة، وهو شديد الضعف لا يشتغل بحديثه، وهذا التنبيه وأشباهه من

---

1. ابن الجوزي، الموضوعات (١٢٢/٢) .
2. ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٢٨٠/٦) .
3. ابن جرير، جامع البيان (٥٥٨/٢ــ٥٦٠) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإمام الطبري ــ رحمه الله ــ يؤكد أنْ لا نقد لمتن الحديث مستقلاً بذاته عن النظر إلى سند الخبر؛ فإنه ما متن ثبت الغلط فيه إلا كان وَهْمُ أحد الرواة وراء ذلك، وحينئذٍ يكون النظر في متن الخبر للاستئناس، وهذا الخبر بعينه أورده العقيلي وابن عدي في منكرات موسى بن عبيدة[1].

ونقد أبو جعفر خبراً بعرضه على المعروف المتفق عليه من أحكام الفقه، ففي خبر زياد بن قريع عن أبيه عن جنادة بن جراد ــ أحد بني غيلان بن جاوة ــ قال: أتيت رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ بإبل قد وسَّمتُها في آنفها، فقال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ:" يا جنادة! أما وجدتَ فيها عظماً تسمه إلا في الوجه؟! أمَا إنَّ أمامك القصاص!"، قلت: أمرُها إليك يا رسول الله! قال:" ائتني منها بشيء ليس عليه وسم"، فأتيته بابن لبون وحقة فوضعت الميسم حيال العنق، فقال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ:" أخِّر أخِّر"، فلم يزل يقول:" أخِّر أخِّر"، حتى بلغ الفخذ، فقال رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ:" سِمْ على بركة الله"، فوسمتها على أفخاذها، وكانت صدقتها حقتين، وكانت تسعين"، نبه الإمام الطبري ــ رحمه الله تعالى ــ على خطأ هذا الحرف فقال:"هذا غلط؛ لأن الحقة إنما تجب في إحدى وتسعين"[2].

وهو نقد لطيف؛ فالحقتان[3] لا تجبان في صدقة الإبل إلا إذا بلغت إحدى وتسعين إلى مائة وعشرين؛ ففي كتاب أبي بكر الذي بعثه إلى أهل البحرين قال:" هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ

---

1. ينظر: العقيلي، الضعفاء (١٣١٢/٤ــ١٣١٤) ترجمة (١٧٣٦)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١٧٤/٨ــ١٧٦)، وابن عدي، الكامل (٤٤/٨ــ٥٠) .

2. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند طلحة بن عبيد الله (٣٥٣ــ٣٥٤) الخبر (٦٦١) .

3. وابن لبون من الإبل ما استكمل الثانية ودخل الثالثة، والحقة هي من الإبل ما استكملت الثالثة ودخلت في الرابعة، وقال:" وإنما سمي ابن لبون لأن أمه كانت أرضعته السنة الأولى، ثمَّ كانت من المخاض السنة الثانية، ثم وضعت في الثالثة فصار لها ابن؛ فهي لبون وهو ابن لبون... ويقال: إنه إنما سمي حقًّا لأنه قد استحق أن يحمل عليه ويركب"، ينظر: أبو عبيد، القاسم بن سلام البغدادي (ت ٢٢٤هـ)، غريب الحديث، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٣٩٦هـ، تحقيق: د.محمد عبد المعيد خان، (٧١/٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على المسلمين، والتي أمر الله بها رسوله، فمن سُئلها من المسلمين على وجهها فليعطها، ومن سئل فوقها فلا يعط... فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجمل"[1]، وحديث جنادة هذا مداره على زياد بن قريع[2]، ولا يعرف هو ولا أبوه، ولذلك قال ابن السكن:" إسناده غير معروف"[3].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1]. أخرجه: البخاري، الجامع الصحيح/ كتاب: الزكاة، باب: زكاة الغنم، حديث (١٤٥٤)، وتفرد به عن مسلم .

[2]. أخرجه: ابن أبي عاصم، أبو بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك (ت ٢٨٧هـ)، الآحاد والمثاني، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، تحقيق: د.باسم الجوابرة، (٤٥٥/٢) ترجمة (٣٣٦)، والطبراني، المعجم الكبير (٢٨٣/٢) حديث (٢١٧٩)، والبيهقي، السنن الكبرى/ كتاب: قسم الصدقات، باب: ما جاء في موضع الوسم وفي صفة الوسم، حديث (١٣٠٤٢) .

[3]. ينظر: ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة (٦٠٩/١) .

المطلب الرابع: نقد المتن بعرضه على تواريخ الحوادث والثابت من السيرة:

وهو نقد أكثرَ منه جداً في كتابه «التاريخ»، فأخبار السيرة مظنة الخطأ والوهم، وهذا يؤدي إلى تضارب يقع بين الروايات في الحادثة الواحدة، وهي ذريعة عديدٍ من المستشرقين؛ الذين طعنوا في السيرة والتاريخ الإسلامي بحجة تضارب تلك الروايات، وأنَّ بعضها ينقض بعضاً، فما أثبت هنا يُنفى هناك، وأنَّ نظر علماء الإسلام إنما اقتصر على سرد الروايات التاريخية، دون العناية بمتونها، أو تحليلها، فظنَّ أولئك الطاعنون أنَّ بعض ما أرادوه كان، وجعلوه مصادرهم لتأكيد ذلكم التناقض ــ بزعمهم ــ كتباً ليست ممَّا يعتد به من مراجع التاريخ الإسلامي ومصادره، خاصة فيما له متعلق بالسيرة النبوية والصدر الأول، فـــ«حياة الحيوان» للدميري، و«شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد، و«نهاية الأرب» للنويري، و«الحيوان» للجاحظ، و«الخطط للمقريزي»، و«خاص الخاص» للثعالبي، و«خزانة الأدب» لعبد القادر البغدادي، و«دائرة المعارف البريطانية»، في سلسلة هي أعجب من عدائهم للإسلام وأهله.

على أنه من الإنصاف القول أن كتب السيرة والتاريخ الإسلامي حوت كثيراً مما لا يثبت من الأخبار، وما لا تقبله العقول، وما يخالف التاريخ، لكنَّ النقاد: وضعوا لنقد تلك الأخبار قواعد عامة في معرفة ما يقبل منها وما يردُّ، وبينوا مراتب الرجال تعديلاً وتجريحاً، ومن ترجح روايته عند التعارض أو تردُّ، وتكلموا فيهم بما يشفي العليل ويروي الغليل، ونقدوا كثيراً الأخبار وأعملوا في ذلك أدواتهم العلمية، وأثبتوا سعة إطلاعهم، وعلو إدراكهم لمعاني المنقول، وحسن نظرهم في كتب غير المسلمين، تمَّ من ذلك شيء كثير، وبقي ما يجب على من بعدهم العناية به.

وليس الإمام الطبري عن هذا مجال ببعيد؛ وله في نقد أخبار التواريخ والسير ما يميزه، بل ما يصلح أن يكون مصنفاً مستقلاً، وفي كتبه من وجوه النقد ما ينبؤ عن عظيم مكانته ــ رحمه الله ــ وحسن نظره لمتن الخبر:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ففي نقده خبر الحسن بن عطية بن سعد عن أبيه عن ابن عباس قال: ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْىَ ٱلْعَيْنِ ﴾[1]، أنزلت في التخفيف يوم بدر، فإن المؤمنين كانوا يومئذ ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلاً، وكان المشركون مثليهم، فأنزل الله ــ عزَّ وجلَّ ــ هذه الآية، قال:" كان المشركون ستةً وعشرين وستمائة، فأيَّدَ الله المؤمنين، فكان هذا الذي في التخفيف على المؤمنين"، قال أبو جعفر:" وهذه الرواية خلافُ ما تظاهرت به الأخبار عن عدة المشركين يوم بدر؛ وذلك أن الناس إنما اختلفوا في عددهم على وجهين: فقال بعضهم: كان عددهم ألفاً، وقال بعضهم: ما بين التسعمائة إلى الألف"[2].

وهذا ما عليه عامة أهل السير والمغازي، حتى إنهم لم يذكروا غيره[3]، وعند مسلم من حديث ابن عباس عن عمر ــ رضي الله عنه ــ أنهم ألف[4]، بل اقتصر الطبري نفسه في «تاريخه» على القول المشهور؛ والسبب ــ والله أعلم ــ أن الإمام الطبري يورد في تفسيره كلَّ ما قيل في الآية من تأويل، وما له تعلق بالآية، ولذلك أورد أثر ابن عباس هذا، ولغرابته نقده، لكن لم يذكر في

---

1. سورة آل عمران الآية (١٣) .

2. ابن جرير، جامع البيان (٦/٢٣٥) .

3. ينظر: ابن هشام، أبو محمد عبد الملك بن هشام المعافري (ت ٢١٨هـ)، السيرة، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢١هـ ــ ٢٠٠١م، تحقيق: محمد القطب، ومحمد الداني، (١/٢٣٤ــ٢٣٥)، وابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، البداية والنهاية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م، تحقيق: جمع من الباحثين، (٣/٢٦٤) .

4. مسلم، الصحيح/ كتاب: الجهاد والسير، باب: الإمداد بالملائكة في غزوة بدر وإباحة الغنائم، حديث (١٧٦٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عددهم أنهم ستة وعشرون وستمائة، كما ذكره عطية بن سعد عن ابن عباس، هذا مع الكلام في عطية نفسه، فهو ضعيف كما سبق[1].

ولما روى خبر عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: ﴿ سَيَقُولُ ٱلْمُخَلَّفُونَ إِذَا ٱنطَلَقْتُمْ إِلَىٰ مَغَانِمَ لِتَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ ﴾[2]، قال الله له ــ عزَّ وجلَّ ــ حين رجع من غزوه: ﴿ فَٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخْرُجُوا۟ مَعِىَ أَبَدًا وَلَن تُقَـٰتِلُوا۟ مَعِىَ عَدُوًّا ﴾[3]، يريدون أن يبدلوا كلام الله: أرادوا أن يغيروا كلام الله الذي قال لنبيه ــ صلى الله عليه وسلم ــ ويخرجوا معه، وأبى الله ذلك عليهم ونبيُّه ــ صلى الله عليه وسلم ــ".

قال أبو جعفر ينقد هذا الخبر بعرضه على المعلوم الثابت من تاريخ نزول القرآن:" وهذا الذي قاله ابن زيد قول لا وجه له؛ لأنَّ قول الله ــ عزَّ وجلَّ ــ: ﴿ فَٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخْرُجُوا۟ مَعِىَ أَبَدًا وَلَن تُقَـٰتِلُوا۟ مَعِىَ عَدُوًّا ﴾ إنما نزل على رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ منصرَفه من تبوك، وعُنِيَ به الذين تخلفوا عنه حين توجه إلى تبوك لغزو الروم، ولا اختلاف بين أهل العلم بمغازي رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ أن تبوك كانت بعد فتح خيبر وبعد فتح مكة ــ أيضاً ــ، فكيف يجوز أن يكون الأمر على ما وصفنا معنياً بقول الله: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ﴾ وهو خبر عن المتخلفين عن المسير مع رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ إذ شخص معتمراً يريد البيت، فصده المشركون عن البيت،

---

1. ينظر: (١٧٤ــ١٧٥) .
2. سورة الفتح الآية (١٥) .
3. سورة التوبة الآية (٨٣) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الذين تخلفوا عنه في غزوة تبوك[1]، وغزوة تبوك لم تكن يوم نزلت هذه الآية، ولا كان أوحيَ إلى رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ قوله: ﴿ فَٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخْرُجُوا۟ مَعِىَ أَبَدًا وَلَن تُقَٰتِلُوا۟ مَعِىَ عَدُوًّا ﴾[2].

يعني الإمامُ أنَّ ابن زيد وَهِمَ في ربطه بين الآيتين، فآية الفتح نزلت في المتخلفين عن المسير معه ــ صلى الله عليه وسلم ــ إلى عمرة بيت الله الحرام، وسورة الفتح نزلت عقب صلح الحديبية[3]، أما آية التوبة فنزلت عقب انصراف النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ من تبوك حين غزا الروم، في الذين تخلفوا عنها، وقد أفاد الحافظ ابن كثير من كلام الإمام الطبري السابق فنقد خبر ابن زيد وقال:" وهذا الذي قاله ابن زيد فيه نظر؛ لأن هذه الآية التي في "براءة" نزلت في غزوة تبوك، وهي متأخرة عن غزوة الحديبية"[4]، وأظنَّ أن تشابه سياق الآيتين هو سبب وَهْم ابن زيد.

ومما نقد متنه من أخبار السير بعرضه على الثابت الصحيح منها، خبر عمر بن عثمان بن عبد الرحمن بن سعيد قال: حدثني جدي عن أبيه أن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال يوم فتح مكة:" أربعة لا أؤمنهم في حل ولا

---

1. تقدير الكلام: فكيف يجوز أن يكون الأمر على ما وصفنا معنيا بقول الله: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾... الذين تخلفوا عنه في غزوة تبوك...

2. ابن جرير، جامع البيان (٢٢/٢١٦ــ٢١٧) .

3. ودليله حديث أنس رواه: البخاري، الجامع الصحيح/ كتاب: المغازي، باب: غزوة الحديبية، حديث (٤١٧٢)، ومسلم، الصحيح/ كتاب: الجهاد والسير، باب: صلح الحديبية في الحديبية، حديث (١٧٨٦)، وغيرهما، وفي الباب عن: عمر، والبراء بن عازب ــ رضي الله عنهما ــ، وهما في الصحيحين ــ أيضاً ــ .

4. ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٤/٢٠٤) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حرم! وقينَتَيْن كانتا لمِقْيَس بن صُبابة تغنيان بهجاء النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ فقتلت إحداهما، وأفلتت الأخرى فأسلمت"[1].

قال أبو جعفر: وهذه الرواية عند أهل العلم بالسير غلط؛ يقولون: إنما كانت القينتان اللتان كانتا تغنيان بهجاء رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ لعبد الله ابن خَطَل، تدعى إحداهما:قرْتـــنى، فأمر النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ بقتله وقتلهما، فقتل هو وإحدى القينتين، وأسلمت الأخرى وسارة فتركتا"[2].

والخبر الأول لا يثبت، فراويه عمر بن عثمان، وهو مجهول لا يعرف، تفرد بالرواية عنه الواقدي وزيد بن الحباب، أما الأول فمشهور الضعف، والثاني صدوق يهم[3]، سئل أحمد عن عمر بن عثمان هذا فقال:" ما أعرفه"[4]، وخبر فرتنى وصاحبتها هو الأشهر عند أهل السير والمغازي[5]، قال الإمام الطبري:" ومقيسَ بنَ صبابة؛ وإنما أمر بقتله لقتله الأنصاريَّ الذي كان قتل أخاه خطأ، ورجوعه إلى قريش مرتداً"[6].

ومما تعرض الإمام الطبري لنقده من أخبار التاريخ قصة فتح الأبلة[7]، رواه سيف بن عمر عن محمد بن نويرة عن حنظلة بن زياد بن حنظلة قال:" ... وبعث خالد بالفتح وما بقي من الأخماس وبالفيل، وقرأ الفتح على الناس،

---

1. أخرجه: أبو داود، السنن/ كتاب: الجهاد، باب: قتل الأسير ولا يعرض عليه الإسلام، حديث (٢٦٨٤)، والبيهقي، السنن الكبرى/ كتاب: السير، باب: فتح مكة، حديث (١٨٠٥٩)، والدارقطني، الـسنن (٣٠١/٢) حديث (٢٩٢)، والطبراني، المعجم الكبير (٦٦/٦) حديث (٥٥٢٩) .

2. ابن جرير، تهذيب الآثار/ مسند الزبير بن العوام (٥٦٥ــ٥٦٦) الخبر (١٠٣٧) .

3. ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (٦٦١/١) .

4. ينظر: ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (١٠٩/٣) فقرة (٤٤٣٩)، والبخاري، التاريخ الكبير (٣٥/٦)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١٥٦/٦)، وابن حبان، الثقات (١٧٩/٧)، وابن حجر، تهـذيب التهـذيب (٢٩٢/٣) .

5. ينظر: ابن هشام، السيرة (٤٥/٤)، والطبري، التاريخ (٥٩/٣)، وابن كثير، البداية والنهاية (٢٩٦/٤) .

6. الطبري، التاريخ (٥٩/٣) .

7. بضم أوله وثانيه وتشديد اللام وفتحها، بلدة على شاطئ دجلة البصرة في زاوية الخليج الذي يدخل إلـى مدينة البصرة، وهي أقدم من البصرة، ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان (٧٧/١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولما قدم زرُ بنُ كليب بالفيل مع الأخماس... فردَّه أبو بكر مع زر، قال: ولما نزل خالد موضع الجسر الأعظم اليوم بالبصرة بعث المثنى بنَ حارثة في آثار القوم، وأرسل معقلَ بنَ مقرِّن المزني إلى الأبلة ليجمع له مالها والسبي، فخرج معقل حتى نزل الأبلة فجمع الأموال والسبايا"، قال أبو جعفر:" وهذه القصة في أمر الأبلة وفتحها خلاف ما يعرفه أهل السير، وخلاف ما جاءت به الآثار الصحاح، وإنما كان فتح الأبلة أيام عمر ــ رحمه الله ــ وعلى يد عتبة بن غزوان، في سنة أربع عشرة من الهجرة"[1].

وقصة فتح الأبلة على يد خالد بن الوليد ــ رضي الله عنه ــ مما انفرد به سيف بن عمر، وساق الإمام الطبري في أحداث سنة أربع عشرة خبر فتح الأبلة على يد عتبة بن غزوان من أوجه كثير عن: الشعبي، وداود بن أبي هند، وعباية بن عبد عمرو، وعلي بن زيد، وعبد الرحمن بن جوشن، وحارثة بن مضرِّب، ومحمد بن سيرين، وسلمة بن المحبَّق، وعمرة بنت قيس، وآخرهم المدائني، نعم؛ لم يخل إسناد من مقال، لكنها تدل بمجموعها على صحة أصل القصة، وكون الخبر قد ورد من طرق متعددة فإنه قاض بصحة الأصل، خاصة أنَّ المعارض لهم ضعيف جداً.

ونقد خبراً آخر لسيف بعرضه على رواية من هو أثبتُ منه وأصدق، ذلكم هو خبر انصراف الزبير بن العوام من وقعة الجمل، فروى سيف عن محمد وطلحة قالا:"... فقالت عائشة: ما هذا؟! قالوا: ضجة العسكر! قالت: بخير أو بشرٍّ؟! قالوا: بشرٍّ! قالت: فأيُّ الفريقين كانت منهم هذه الضجة فهم المهزومون! وهي واقفة، فوالله ما فجئها إلا الهزيمة، فمضى الزبير من سننه في وجهه، فسلك وادي السباع، وجاء طلحة سهمٌ غَرْبٌ يخُلُّ ركبته بصفحة الفرس، فلما

---

[1]. ابن جرير، التاريخ (٣/٣٥٠) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

امتلأ موزجه[1] دماً وثَقُلَ قال لغلامه: أردفني وأمسكني! وابغني مكاناً أنزل فيه فدخل البصرة... الخبر

قال أبو جعفر:" وأما غير سيف فإنه ذكر من خبر هذه الوقعة وأمر الزبير وانصرافه عن الموقف الذي كان فيه ذلك اليوم غير الذي ذكر سيف عن صاحبيه، والذي ذكر من ذلك بعضهم ما حدثنيه أحمد بن زهير قال: حدثنا أبي أبو خيثمة قال: حدثنا وهب بن جرير بن حازم قال سمعت أبي قال سمعت يونس بن يزيد الأيلي عن الزهري في قصة ذكرها من خبر علي وطلحة والزبير وعائشة في مسيرهم الذي نحن في ذكره في هذا الموضع قال:... فلما تواقفوا خرج عليٌّ على فرسه فدعا الزبيرَ فتواقفا فقال عليٌّ للزبير:" ما جاء بك؟!" قال:" أنت! ولا أراك لهذا الأمر أهلاً ولا أولى به منا!"، فقال عليٌّ:" لستَ له أهلاً بعد عثمان! ...وعظَّمَ عليه أشياء فذكر أن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ مرَّ عليهما فقال لعليٍّ:" ما يقول ابن عمتك؟! ليقاتلنَّكَ وهو لك ظالم!"، فانصرف عنه الزبير وقال:" فإني لا أقاتلك... الخبر[2]

أما خبر سيف فرواه عن محمد بن نويرة وطلحة الأعلم أو ابن الأعلم، والأول مجهول الحال، والثاني شيخ[3]، أما قصة الزهري فما فيها إلا الإرسال، ورجالها ثقات أئمة أعلام، والزهري ــ رحمه الله ــ عالم بأخبار السير، حافظ لها، قرظه الإمام الطبري بمعرفته المغازي وتقدمه فيها فقال:" وكان محمد بن مسلم الزهري مقدماً في العلم بمغازي رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ وأخبار قريش والأنصار"[4]، والإمام الزهري ولو طُعن في مرسلاته لكنه تحمَّلَ السير عمن أدرك الصحابة من التابعين، قال:" أدركت من بحور قريش أربعة:

---

1. مَوْزج هو الخف بالفارسية، وجمعه: موازجة وموازج، ينظر: الفيروز أبادي، القاموس المحيط (١٨٨) مادة: مزج .

2. ابن جرير، التاريخ (٤/٥٠٦ــ٥٠٩) .

3. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٤/٤٥٤)، وذكره ابن حبان في الثقات (٦/٤٤٨) .

4. ابن جرير، المنتخب من ذيل المذيل (٦٤٥) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عروة بن الزبير، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وأبا سلمة بن عبد الرحمن، وسعيد بن المسيب"[1]، وغالب مغازي الإمام الزهري عنهم[2].

ثم إنَّ صنعة القصاص في خبر سيف بن عمر بينة، وحكايته للخبر تشابه أحاديثهم التي يستميلون بها الناس، هذا إن خلا الأمر عن بدعة محدثة! فسيف متهم بالزندقة[3]، فمثلاً يقول في ذلكم الخبر:" فبعثا ــ طلحة والزبير ــ إلى الميمنة وهم ربيعة... وإلى الميسرة... وثبتا في القلب، فقال: ما هذا؟! قالوا: طرقنَا أهلُ الكوفة ليلاً! فقالا: قد علمنا أن علياً غيرُ منتهٍ حتى يسفك الدماء، ويستحل الحرمة، وأنه لن يطاوعنا... وقال عليٌّ لصاحب ميمنته: ائت الميمنة! وقال لصاحب ميسرته: ائت الميسرة! ولقد علمتُ أن طلحة والزبير غيرُ منتهيين حتى يسفكا الدماء، ويستحلا الحرمة، وأنهما لن يطاوعانا..."[4]، وهذا التشابه في العبارات يولع بها القصاص.

وأنكر الإمام الطبري تأريخ أبي مخنف لوط بن يحيى وقعة النهروان، وهي التي جمعت أمير المؤمنين علي بالخوارج، قال الطبري:" وكان غير أبي مخنف يقول: كانت الوقعة بين علي وأهل النهر سنة ثمان وثلاثين، وهذا القول عليه أكثر أهل السير، ومما يصححه ــ أيضاً ــ ما حدثني به عمارة الأسدي[5] قال: حدثنا عبيد الله بن موسى قال: أخبرنا نعيم قال: حدثني أبو مريم أن شبث بن ربعي وابن الكوَّاء خرجا من الكوفة إلى حروراء... قال أبو مريم: خرجتُ أريدُهم حتى إذا بلغت إلى بني سعد لقيني صبيان فنزعوا سلاحي، وتلعَّبوا بي، فرجعت حتى إذا كان الحول، أو نحوه، خرج أهل النهر... الخبر

---

1. الفسوي، المعرفة والتاريخ (٣٠٤/١) .

2. في إحصاء قام به العواجي، د.محمد بن محمد، مرويات الإمام الزهري في المغازي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، ١٤٢٥هـ ــ ٢٠٠٤م .

3. ابن حبان، المجروحين (٤٣٩/١) ترجمة (٤٣٧) .

4. الطبري، التاريخ (٥٠٧/٤)، والنهروان: كورة واسعة بين بغداد وواسط من الجانب الشرقي، ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان (٣٢٥/٥) .

5. هكذا وقع في جميع نسخ تاريخ الطبري المطبوعة، وليس بصواب؛ فهو: محمد بن عمارة الأسدي .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قال أبو جعفر:" فقد أنبأ أبو مريم بقوله: "فرجعت حتى إذا كان الحول أو نحوه خرج أهل النهر، أنَّ الحرب التي كانت بين علي وأهل حروراء كانت في السنة التي بعد السنة التي كان فيها إنكار أهل حروراء على علي التحكيمَ، وكان ابتداء ذلك في سنة سبع وثلاثين على ما قد ثبت قبلُ، وإذا كان كذلك وكان الأمر على ما روينا من الخبر عن أبي مريم كان معلوماً أن الوقعة كانت بينه وبينهم في سنة ثمان وثلاثين"[1].

والغلط في التواريخ خاصة يكشف وَهْمَ المتهمين، وهذا أبو مخنف يخطأ في تأريخ وقعة الحرة، وهي وقعة بين بني أمية وأهل المدينة وقرائها، فساق الإمام الطبري من رواية أبي مخنف عن عبد الملك بن نوفل بن مساحق ما قاله مسلم بن عقبة لأهل المدينة:" يا أهل المدينة! إن أمير المؤمنين يزيد بن معاوية يزعم أنكم الأصل، وإني أكره هراقة دمائكم، وإني أؤجلكم ثلاثاً... وذلك في ذي الحجة من سنة أربع وستين. قال أبو جعفر: هكذا وجدته في كتابي وهو خطأ لأن يزيد هلك في شهر ربيع الأول سنة أربع وستين، وكانت وقعة الحرة في ذي الحجة من سنة ثلاث وستين يوم الأربعاء لليلتين بقيتا منه"[2].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1]. الطبري، التاريخ (٥/٩٠ـ٩٢) .

[2] المرجع السابق (٥/٤٨٧) .

المطلب الخامس: نقد المتن بعرضه على المعقول:

وقد جعل ابن الجوزي ما اتفقت عليه العقول السليمة أصلاً في نقد الخبر فقال:" فكل حديث رأيته يخالف المعقول... فاعلم أنه موضوع فلا تتكلف اعتباره"[1]، وجعله ابن قيم الجوزية من دلائل الوضع لكنه استعمل عبارة:" أن يكون الحديث مما تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه"[2]، والعقل شاهد لا ريب.

على أنَّ مسألة نقد الخبر بعرضه على العقل لا بدَّ من ضبطها؛ فقد توسع فيها قوم حتى أضاعوا هيبة السنة، وتحكَّموا في النصوص قبولاً وردا، فإن وافق الخبر عقولهم فالخبر صحيح ولو موضوعاً، فإن خالفه فموضوع مكذوب ولو في الصحيحين، قال شيخ الإسلام:" الأدلة العقلية والسمعية متلازمة، كلٌّ منهما مستلزم صحة الآخر؛ فالأدلة العقلية تستلزم صدق الرسل فيما أخبروا به، والأدلة السمعية فيها بيان الأداة العقلية التي بها يعرف الله وتوحيده وصفاته وصدق أنبيائه، ولكن من الناس من ظنَّ أنَّ السمعيات ليس فيها عقلي، والعقليات لا تتضمن السمعي، ثم افترقوا فمنهم من رجح السمعيات وطعن في العقليات، ومنهم من عكس"[3].

والإمام الطبري ممن نقد أخباراً بعرضها على النظر العقلي السليم، مما يعلم ببداهة النظر، ومن ذلك أنه نقد خبر يعقوب بن عتبة بن المغيرة بن الأخنس أن معاوية بن أبي سفيان كان إذا سئل عن مسرى رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال:" كانت رؤيا من الله صادقة"، وخبر محمد بن إسحاق قال: ثني بعض آل أبي بكر أن عائشة كانت تقول:" ما فُقِدَ جسد رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، ولكنَّ الله أسرى بروحه"[4]، نقدهما حين عرضهما على المعقول،

---

1. ابن الجوزي، الموضوعات (١٢٢/٢) .

2. ابن قيم الجوزية، المنار المنيف (٧٦) .

3. ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم (ت ٧٢٨هـ)، درء تعارض العقل والنقل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ ــ ١٩٩٧م، ضبط وتصحيح: عبد اللطيف عبد الرحمن، (١١٣/٤) .

4. رواهما: ابن هشام، السيرة (٤٣/٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وما جاءت الشريعة لتقريره؛ وهو أن الإسراء معجزة أراد الله تعالى بها أن يمحص الذين آمنوا، ويظهر من دلائل النبوة ما يكون برهاناً على صدق رسولنا ــ صلى الله عليه وسلم ــ، مما يعجز البشر أن يأتوا بمثله أو قريباً منه، فقال أبو جعفر:" والصواب من القول في ذلك عندنا أن يقال: إنَّ الله أسرى بعبده محمد ــ صلى الله عليه وسلم ــ من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، كما أخبر الله عباده، وكما تظاهرت به الأخبار عن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ، أنَّ الله حمله على البراق حين أتاه به، وصلى هنالك بمن صلى من الأنبياء والرسل، فأراه ما أراه من الآيات؛ ولا معنى لقول من قال: أسرى بروحه دون جسده؛ لأن ذلك لو كان كذلك لم يكن في ذلك ما يوجب أن يكون ذلك دليلاً على نبوّته، ولا حجة له على رسالته، ولا كان الذين أنكروا حقيقة ذلك من أهل الشرك، وكانوا يدفعون به عن صدقه فيه، إذ لم يكن منكَراً عندهم، ولا عند أحد من ذوي الفطرة الصحيحة من بني آدم أن يرى الرائي منهم في المنام ما على مسيرة سنة، فكيف ما هو على مسيرة شهر أو أقل؟

قال أبو جعفر:" وبعدُ، فإنَّ الله إنَّما أخبر في كتابه أنَّه أسرى بعبده، ولم يخبرنا أنَّه أسرى بروح عبده، وليس جائزاً لأحد أن يتعدّى ما قال الله إلى غيره، فإن ظنَّ ظانٌّ أنَّ ذلك جائز؛ إذ كانت العرب تفعل ذلك في كلامها، كما قال قائلهم:

حَسِبْتُ بُغامَ رَاحِلَتِي عنَاقاً ومَا هِيَ وَيْبَ غيرِكِ بالعُنَاقِ[1]

يعني: حسبت بغام راحلتي صوت عناق، فحذف الصوت واكتفى منه بالعناق، فإنَّ العرب تفعل ذلك فيما كان مفهوماً مراد المتكلم منهم به من الكلام، فأمَّا فيما لا دلالة عليه إلا بظهوره، ولا يوصل إلى معرفة مراد المتكلّم إلا ببيانه، فإنَّها لا

---

[1]. وبغام الناقة صوت لا تفصح به، ينظر: ابن منظور، لسان العرب (٥١/١٢) مادة: بغم، وفيه صرح ابن منظور باسم الشاعر فقال:" ومن قول ذي الخرَق: حسبت بغام ...، وويب بمعنى ويل، لسان العرب (٨٠٥/١) مادة: ويب .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تحذف ذلك؛ ولا دلالة تدلُّ على أنَّ مراد الله من قولـه:﴿أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ أسـرى بروح عبده، بل الأدلة الواضحة، والأخبار المتتابعة عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنَّ الله أسرى به على دابة يُقال لها البراق؛ ولـو كـان الإسـراء بروحه لم تكن الروح محمولة على البـراق، إذ كانـت الـدوابُّ لا تحمـل إلا الأجسام.

إلا أنْ يقول قائل: إنَّ معنى قولنا: أسرى بروحه: رأى في المنام أنه أسرى بجسده على البراق، فيكذب حينئذ بمعنى الأخبار التي رُويت عن رسـول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ، أنَّ جبرائيل حمله على البراق، لأنَّ ذلك إذا كان منامـاً على قول قائل هذا القول، ولم تكن الروح عنده مما تركب الدوابَّ، ولم يحمـل على البراق جسم النبيُّ ـ صلى الله عليه وسلم ـ، لم يكن النبيُّ ـ صـلى الله عليه وسلم ـ على قوله حُمل على البراق لا جسمه، ولا شـيء منـه، وصـار الأمر عنده كبعض أحلام النائمين، وذلك دفع لظاهر التنزيل، وما تتابعـت بـه الأخبار عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وجاءت به الآثار عن الأئمـة من الصحابة والتابعين"[1].

وأفاض في «تهذيب الآثار» في دليل إنكار المشركين على النبي ـ صـلى الله عليه وسلم ـ وتكذيبهم الإسراء أنه مما دلَّ على أنه بروحه وجسده فقـال:" وفي تظاهر الأخبار عن مشركي قوم رسول الله ـ صلى الله عليـه وسـلم ـ بإنكارهم ما أخبرهم به رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ من مـسراه مـن المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، أوضح البرهان وأبين البيان أنَّ ذلك كـان منهم، لإخبار رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ إياهم من الخبر بمـا كـان ممتنعاً عندهم فعله على من كان بمثل خلقتهم وبنيتهم من جميع البشر، فأمَّا مـا كان جائزاً وجوده وممكناً كونه من كل من كان بمثل هيئـتهم ومفطـوراً مثـل فطرتهم، فغير جائز منه التكذيب به، ومستحيل مـن رسـول ربِّ العـالمين أن

---

[1]. ابن جرير، جامع البيان (١٧/٣٤٩ـ٣٥١) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يكون احتج عليهم به، ولا شكَّ أنَّ النائم قد يرى في نومه مما هو أبعد من مسافة ما بين مكة وبيت المقدس، أنَّه به، وأنَّه يعاني به أموراً ويقضي بـه أوطـاراً، والأنبياء ــ صلوات الله عليهم ــ لا تحتج على من أرسلت إليه لـصدقها فيمـا ينكره المرسلون إليهم من نبوتها، إلا بما يعجز عن مثله جميع البـشر، إلا مـن أيَّده الله ــ جلَّ ثناؤه ــ بمثل ما أيدهم به من الأعلام والأدلة"[1].

وهو متوجه؛ ذلكم أنَّ القول بأنَّ الإسراء كان للروح فقط يقتضي عدم وقوع ما اختص به الرسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ مما هـو خـارق للعـادة، ليكون دليلاً شاهداً على نبوته، ومشركو قريش أعقل من أن ينفـوا شـيئاً يقـع لآحادهم ما هو أبعد وأغرب منه!

ثمَّ إنَّ خبر معاوية وعائشة ضعيفان؛ فالأول رواه ابن إسحاق عن يعقـوب ابن عتبة عن معاوية، ويعقوب ثقة جليل، له علم بالـسيرة والمغـازي، لكنـه منقطع، فيعقوب لم يلق معاويـة، ورواياتـه كلهـا عـن متوسـطي التـابعين وصغارهم[2]، وخبر عائشة ــ رضي الله عنها ــ فيه من لم يسمَّ، وابن إسـحاق وإن شهد له بالمعرفة التامة بالسيرة والمغازي لكنه تفرد بهذين الخبرين، وظاهر نصوص الكتاب والسنة الثابتة على خلاف ما رواه.

ومن ذلك المعقول أنَّ الصوم فطم للنفس عن الشهوات، وحائلها عن اللذَّات، ومورثها الضعف عنها، فأيُّما خبر حمل خلاف هذا المعنى وجب طرحه، ولأجل ذلك نقد الإمام خبر عبد الله بن عمرو قال: قال لي رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ:" يا عبد الله بن عمرو! إنك تصوم الدهر وتقوم الليل، وإنك إذا فعلت ذلك هجمت العينان، ونَهَمَت له النفس، لا صام من صام الأبد، صوم ثلاثة أيام من كل شهر صومُ الدهر كله"... الحديث[3]

---

1. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند ابن عباس (٤٥٣/١ــ٤٦١)، وشفعه بذكر أدلة نقلية تدل أنَّ الإسـراء كان حقيقة بروح وجسد النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ .

2. ينظر: المزي، تهذيب الكمال (١٧٥/٨)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (٤٤٤/٤) .

3. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند ابن عباس (٣١٣/١) الأثر (٥٠٢) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قال أبو جعفر:" وأما قوله في الخبر الآخر:" فإنك إذا فعلت ذلك هجمت العينان ونهمت النفس"، فإني أخشى أن يكون غير محفوظ؛ وذلك أنَّ النهم: إفراط الشهوة في الطعام، وأن لا يشبع الآكل ولا تمتلئ عينه، وليس ذلك من فعل الصوم بصاحبه، بل هو إلى الفطم عن الشهوات إذا توبع أقرب منه إلى أن يورث ذلك صاحبه"[1].

والرواية المشهورة هي قوله ــ صلى الله عليه وسلم ــ:" إنك إذا فعلت ذلك هجمت له العين ونَفِهَت له النفس"[2]، نَفِهَت نفسه: أعيت وكلَّت، ونفَّهه أتعبه حتى انقطع[3]، وهذا المعنى هو المتسق مع الحديث؛ ففيه أنَّ النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ نهى عبد الله بن عمرو عن صوم الدهر خشية أن تهجم عيناه، أي: تغارا وتدخلا[4]، وأنْ تكلَّ نفسه وتعيى بطول الصوم، وهو المعنى المتفق مع أثر الصوم خاصة لمن تابعه، كعبد الله بن عمرو ــ رضي الله عنه ــ، ولذلك فرواية: (ونهمت له النفس) لا تتفق وهذا المعنى، بل تخالفه؛ ذلكم أنَّ النهم هو إفراط الشهوة في الطعام دون شبع، وهو عن معنى الحديث بعيد وغير مراد، وهو عن حال من أطال الصوم وتابعه غير متسق.

وبسبب طول صوم ابن عمرو أصابه الذي حذره منه النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ، وهو الضعف والإعياء، فكان يقول:" فلما كبرت وددت أني كنت

---

1. ابن جرير، تهذيب الآثار، مسند ابن عباس (٣٩٩/١) .

2. رواه: البخاري، الجامع الصحيح/ كتاب: الصوم، باب: صوم داود عليه السلام، حديث (١٩٧٩)، ومسلم، الصحيح/ كتاب: الصيام، باب: النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به أو فوت حقا... حديث (١١٥٩)، وغيرهما .

3. ينظر: أبو عبيد القاسم بن سلام، غريب الحديث(٢١/١)، وابن جرير، تهذيب الآثار، مسند عمر (٣٩٨/١)، وابن منظور، لسان العرب (٥٤٩/١٣) مادة: نفه .

4. ينظر: أبو عبيد، غريب الحديث (٢١/١)، وابن منظور، لسان العرب (٦٠١/١٢) مادة: هجم .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قبلتُ رخصة النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ"[1]، ثمَّ إني لم أجد هذا الحرف إلا في رواية الإمام الطبري في «تهذيب الآثار»، وهو تصحيف من الراوي، فرجاله أعلام، ومن تلك الطريق بعينها أخرجه الشيخان على الوجه الصواب، ثمَّ إنَّ (نفهت) و(نهمت) قريب رسمهما، والتصحيف فيهما محتمل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[1]. رواه: البخاري، الجامع الصحيح/ كتاب: الصوم، باب: حق الجسم في الصوم، حديث (١٩٧٥)، ومسلم، الصحيح/ كتاب: الصيام، باب: النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به أو فوت حقـاً... حـديث (١١٥٩)، وغيرهما .

ـ نتائج الفصل الرابع:

بعد النظر في الإعلال عند الإمام ابن جرير ـ رحمه الله ـ تبين أنه:

١. يشترط في صحة الخبر عدالة الراوي،أي: استقامته وضبطه، واتصال السند، وانتفاء العلة.

٢. تتميز ألفاظه في إعلال الأخبار:

ـ بالطول والإسهاب غالباً.

ـ له عبارات ينفرد بها في التعبير عن علة الخبر.

ـ وعباراته في ذلك تؤصل لمنهج الكشف عن العلة من حيث: الحكم على الرواية، وسبب الضعف، وطريقة الكشف عن تلك العلة.

ـ لا يجزم الإمام دائماً بعلة الحديث، فقد يكون متردداً.

٣. مفهوم العلة عند الإمام الطبري واسع يشمل الخفي والظاهر منها.

٤. للكشف عن علة خبر ما فإنَّ الإمام الطبري:

أ. يجمع طرق الحديث.

ب. يرجح بينها بحسب القرائن المحتفة بها.

٥. يعني الإمام بقوله بعد كلِّ حديث في تهذيب الآثار:" وهذا خبر عندنا صحيح سنده، لا سبب يضعفه، ولا علة توهنه ؛ لعدالة من بيننا وبين رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ من نقلته، وقد يجب أن يكون سقيماً غير صحيح لعلل... ثمَّ يذكرها، أنَّ تلك العلل جارية على مذهب المحدثين، وليست متسقة مع مذهب الفقهاء، والإمام يعلُّ على مذهب الفقهاء.

٦. وجوه الإعلال عند الإمام الطبري: إعلال المرفوع بالموقوف، والمتصل بالمرسل، والانقطاع، والتدليس، والتفرد، والشذوذ، والاضطراب، وبالجرح الظاهر.

٧. يحتج بما أرسله التابعي، بشرط أن يكون متحفظاً في الرواية عن الضعفاء.

٨. لا يرى كلَّ اختلاف في الأسانيد اضطراباً يوجب ردَّ الخبر، فإن أمكن الترجيح فهو المتعين، لكنَّه واسع الخطو في ذلك.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٩. يقبل ما تفرد به الراوي الثقة أو من دونه إن كان تفرد بالخبر أصلاً، فإن خالف من هو أوثق منه أعله.

١٠. يحمل مفهوم الشاذ على مخالفة الراوي من هو أوثق منه: ثقة كان ذلك الراوي أو ضعيفاً.

١١. يطلق كلمة الإجماع الحجة ويريد: إجماع الصحابة.

١٢. ينقد الخبر بالنظر إلى متنه، وإن كان النظر إلى الإسناد هو الأصل، وينقد المتن بعرضه:

أ. على القرآن الكريم، بأن يعرضه: على رسم المصف، أو سياق الآيات، أو ظاهر عموم الآية.

ب.على الأصح من السنة، بأن يعرضه: على الثابت منها، أو على الأخف ضعفاً أن اشترك الخبران بوصف الضعف، أو على مخالفة الراوي لما روى.

ج. يعرض الخبر على المتفق عليه من الأحكام الشرعية.

د. ويعرضه على تواريخ الحوادث والثابت من السيرة.

هـ. وعلى المعقول، فإن جاءت الشريعة بتقرير أمر أو نفيه فكلُّ خبر خالف ذلك وجب طرحه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإستنتاجات والتوصيات:

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على نبيه المطصفى، وبعدُ:

فله الحمد ــ جلَّ اسمه ــ أنْ أعان على تمام هذه الدراسة، ولا ريب أنَّ الحديث عن إمام عظيم كابن جرير الطبري يحتاج إلى أكثر من هذا العمل، ولو في مجال واحد هو النقد الحديثي، ويمكن إجمال النتائج في:

١. للإمام ابن جرير منهج علميٌّ مطرد في مصنفاته كلّها، وقد أدرك تباين منهج التصنيف في العلوم النقلية من تفسير، أو فقه، أو تاريخ، أو في رواة الأخبار، لا يخلط بين العلوم، ولا يغلب عليه حين التصنيف إلا طبيعة ذلكم العلم الذي يتجرد له؛ فهو يشترط صحة الأخبار، وعدالة النقلة في أحاديث الأحكام، وهو ما دلَّ عليه صنيعه في كتابه الفقهي: «تهذيب الآثار».

٢. وفي التفسير روى الإمام الطبري أخباراً لرواة هم دون أهل الضبط والإتقان؛ لأن تفسيرهم مما تشهد له اللغة العربية، وهو بذلك متسق مع خطته في مقدمة «جامع البيان».

٣. ولم يشترط الإمام ابن جرير الطبري الصحة أو عدالة الرواة فيما يرويه من أخبار في كتابه «تاريخ الرسل والملوك»، إذ شرطه نقل أخبار التاريخ دون مزيد.

٤. قد يتعرض الإمام الطبري لنقد بعض الأخبار في تاريخه إن تعلق الأمر بمعرفة ضرورةٍ من التاريخ، ويسكت عن تلكم الأخبار نفسها في التفسير؛ فالتفسير هو إظهار معاني وإيضاح ألفاظ.

٥. يفرق الإمام الطبري في أحكامه على الرجال بحسب المصنف الذين يذكرهم فيه، فذكرهم في كتاب «طبقات الفقهاء»، غير ذكرهم في كتاب يصنف للجرح والتعديل .

٦. بالنظر إلى ألفاظ الإمام ابن جرير في التعبير عن تعديل الرواة أمكن تقسيم مراتب التعديل عنده إلى أربع :

أ. التعبير بأفعل التفضيل، أو بتكثير ذكر مناقبه ،أو باستعمال صيغ المبالغة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب. وصف الراوي بالتوثيق مجرداً .

ج. التوثيق المشعر باختلال الضبط وعدم الإتقان .

د. مرتبة تقصر عن درجة التوثيق.

٧. تنوعت مسالك التعديل عند الإمام ابن جرير، وكانت ثلاثة:

أ. حكمه الخاص على الرواة، وهو الأغلب .

ب. نقله كلام النقاد فيهم، وتميز نقله عنهم بأمور:

ـ التزامه بالأسانيد غالباً حين ينقل عن النقاد، فإن علق الإسناد فلخُلْفٍ أو لعدم وجاهة القول، أو لأنه نقل من كتاب .

ـ التصرف غير المخل بالمعنى.

ـ الاقتصار على ما يفيد بالحكم على الرجل.

ج. مناقشة كلام من تكلم فيهم .

٨. لم يقبل الإمام الطبري كلام من طعن في بعض الرواة دون تحقيق أو تمحيص، بل أعمل النظر فيهم، ووافقهم أو خالفهم بحسب ما ترجح لديه.

٩. للإمام الطبري في جرح الرواة ألفاظ قلما استعملها غيره، وتتميز ألفاظه تلك:

أ. بأدب العبارة، وعدم الشدة في جرح الرواة، حتى في الكذابين والوضاعين منهم.

ب. عدم النص على سبب الجرح غالباً.

ج. قد يشير الإمام إلى جرح نسبي في الرواة؛ كالاختلاط، والتدليس، وعدم السماع.

١٠. سلك الإمام الطبري ـ رحمه الله ـ في جرح الرواة مسلكين:

الأول: اجتهاده الخاص، وذلك:

أ. بعرض الرواية على ما رواه الثقات.

ب. أو باستفاضة ضعف ذلك الراوي.

الثاني: نقل كلام غيره من النقاد، وتميزت نقوله تلك:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أ. بالإنصاف، ونقل كل ما قيل في الراوي من جرح أو تعديل.

ب. التزام الأسانيد ــ غالباً ــ فيما ينقله عن النقاد.

ج. عدم التصرف في ألفاظهم.

١١. تبرز في شيوخ الإمام الطبري ظاهرة الجهالة، والسبب هو كثرة رحلة الإمام، وتبكيره في الطلب، حتى تلقى الحديث عن مشايخ غير معروفين، ومنهم بعض من كان في أقصى المشرق الإسلامي.

١٢. للإمام ابن جرير اصطلاح خاص حيث يصف الراوي بالجهالة ولو تعدد الرواة عنه، ويقصد جهالة حاله، وعدم شهرته بين طلبة العلم.

١٣. يعدُّ الإمام الطبري في مصافِّ المعتدلين من النقاد، فهو منصف في أحكامه على الرواة، ليس متشدداً ولا متساهلاً.

١٤. يشترط في صحة الخبر عدالة الراوي،أي: استقامته وضبطه، واتصال السند، وانتفاء العلة.

٢. تتميز ألفاظه في إعلال الأخبار:

أ. بالطول والإسهاب غالباً.

ب. له عبارات ينفرد بها في التعبير عن علة الخبر.

جـ. وعباراته في ذلك تؤصل لمنهج الكشف عن العلة من حيث: الحكم على الرواية، وسبب الضعف، وطريقة الكشف عن تلك العلة.

د.لا يجزم الإمام دائماً بعلة الحديث، فقد يكون متردداً.

١٥. مفهوم العلة عند الإمام الطبري واسع يشمل الخفي والظاهر منها.

١٦. للكشف عن علة خبر ما فإنَّ الإمام الطبري:

أ. يجمع طرق الحديث.

ب. يرجح بينها بحسب القرائن المحتفة بها.

١٧. يعني الإمام بقوله بعد كلٍّ في تهذيب الآثار:" وهذا خبر عندنا صحيح سنده، لا سبب يضعفه، ولا علة توهنه ؛ لعدالة من بيننا وبين رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ من نقلته، وقد يجب أن يكون سقيماً غير صحيح لعلل... ثمَّ

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يذكرها، أنَّ تلك العلل جارية على مذهب المحدثين، وليست متسقة مع مذهب الفقهاء، والإمام يعلُّ على مذهب الفقهاء.

١٨. وجوه الإعلال عند الإمام الطبري: إعلال المرفوع بالموقوف، والمتصل بالمرسل، والانقطاع، والتدليس، والتفرد، والشذوذ، والاضطراب، والإعلال بالجرح الظاهر.

١٩. يحتج بما أرسله التابعي، بشرط أن يكون متحفظاً في الرواية عن الضعفاء.

٢٠. لا يرى كلَّ اختلاف في الأسانيد اضطراباً يوجب ردَّ الخبر، فإن أمكن الترجيح فهو المتعين، لكن على طريقة الفقهاء في ذلك.

٢١. يقبل ما تفرد به الراوي الثقة أو من دونه إن كان تفرد بالخبر أصلاً، فإن خالف من هو أوثق منه أعله.

٢٢. يحمل مفهوم الشاذ على مخالفة الراوي من هو أوثق منه: ثقة كان ذلك الراوي أو ضعيفاً.

٢٣. يطلق كلمة الإجماع الحجة ويريد: إجماع الصحابة.

٢٤. ينقد الخبر بالنظر إلى متنه، وإن كان النظر إلى الإسناد هو الأصل، وينقد المتن بعرضه:

أ. على القرآن الكريم، بأن يعرضه: على رسم المصف، أو سياق الآيات، أو ظاهر عموم الآية.

ب.على الأصح من السنة، بأن يعرضه: على الثابت منها، أو على الأخف ضعفاً أن اشترك الخبران بوصف الضعف، أو على مخالفة الراوي لما روى.

ج. يعرض الخبر على المتفق عليه من الأحكام الشرعية.

د. ويعرضه على تواريخ الحوادث والثابت من السيرة.

هـ. وعلى المعقول، فإن جاءت الشريعة بتقرير أمر أو نفيه فكلُّ خبر خالف ذلك وجب طرحه.

٢٥. يجدر إفراد زوائد الإمام الطبري على الكتب الستة بالدراسة، وكذا فقهه والأصول التي بنى عليها مذهبه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملاحق:

خريطة محافظات إيران

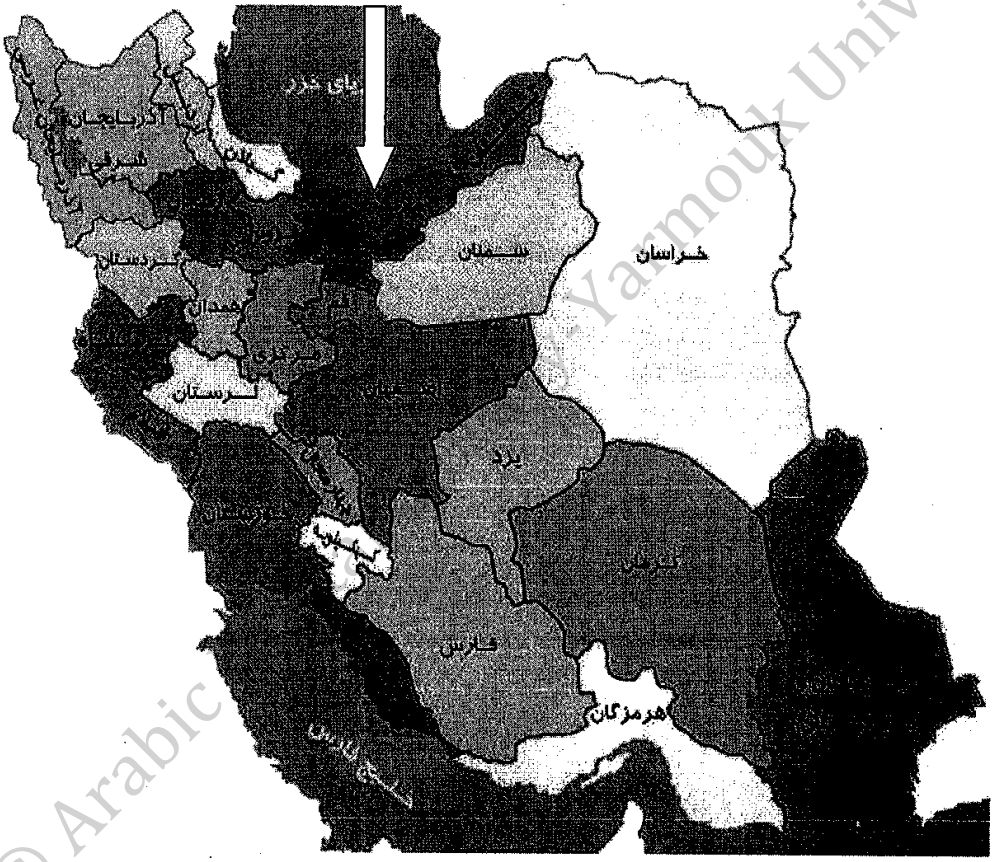

© Arabic Department, Yarmouk University

خريطة محافظات إيران

ويشير السهـــم إلى محافظة مازندران ــ طبرستان قديماً ــ[1]

[1] http://iranpolititcsclup.net.maps/maps10/index.htm

الفهارس:

١. فهرس الآيات القرآنية

٢. فهرس الأحاديث النبوية

٣. فهرست الرجال الذين وثقهم الإمام ابن جرير حسب الترتيب الهجائي

٤. فهرست الرجال الذين تكلَّمَ فيه الإمام ابن جرير حسب الترتيب الهجائي

٥. ثبت المصادر والمراجع بالترتيب الهجائي حسب اسم المصنف

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرست الآيات القرآنية حسب ترتيبها في المصحف

السورة	الآية	الصفحة
سورة البقرة		
﴿آلم﴾	١	٥١
﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ...﴾	٨٨	٣٧٩
﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا...﴾	٢٣٤	٤١٤
﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ﴾	٢٥٨	٩٦
﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا...﴾	٢٨٢	٣٧٢
سورة آل عمران		
﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا...﴾	١٣	٤٣٥
﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ...﴾	٣١	٣٣٩، ٤١٢
﴿كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا﴾	٤٩	٤١٠
﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ﴾	٥١	٣٧٣
﴿آمِنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا...﴾	٧٢	٩٦
﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ...﴾	٧٩	٢٠٥
سورة النساء		
﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾	١٥	٤١٧
﴿فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ...﴾	٣٤	٣٦٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سورة المائدة:

﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾	٥	٤٢٣
﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ...﴾	٩٦	٢٨٨، ٣٢٦
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ...﴾	١٠٦	٩٥

سورة الأنعام

﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَى...﴾	٢	١٣٥
﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾	٦١	٥٢
﴿أَنْ تُبْسَلَ﴾	٧٠	٥٢
﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا...﴾	٩١	٢٨٥

سورة الأعراف

﴿خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾	١١	٥٢
﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ﴾	١٦٤	٥٣
﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدم...﴾	١٧٢	٥٣، ٣٠٦
﴿الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانسَلَخَ مِنْهَا﴾	١٧٥	٥٤
﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ...﴾	١٧٦	٥٤
﴿ثَقُلَتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ...﴾	١٨٧	٥٥

سورة الأنفال

﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ﴾	٢٦	٥٥، ٩٥
﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ...﴾	٤٢	٤٠٦
﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ﴾	٦٧	٥٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سورة التوبة

﴿إِنْ نَعْفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً﴾	٦٦	٦٦
﴿فَاسْتَأْذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا...﴾	٨٣	٤٣٦

سورة يونس

﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ...﴾	٧١	٤١١

سورة هود

﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾	٤٦	٣٨٢
﴿بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾	٦٩	٥٧
﴿فَضَحِكَتْ﴾	٧١	٥٧
﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ﴾	١١٨ـ١١٩	١٣٧
﴿وَجَاءَكَ فِي هَذِهِ الْحَقُّ﴾	١٢٠	٤٢٠

سورة يوسف

﴿وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لِامْرَأَتِهِ﴾	٢١	٥٧
﴿قَالُوا فَمَا جَزَاؤُهُ إِنْ كُنْتُمْ كَاذِبِينَ...﴾	٧٤ـ٧٥	٥٨
﴿مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ﴾	٧٦	٥٨

سورة الرعد

﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾	٧	٤١٣
﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ...﴾	١١	٤١٣
﴿أَفَلَمْ يَيْئَسِ﴾	٣١	٥٨
﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾	٣٩	٥٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سورة إبراهيم

﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهم...﴾ ٤٦ ٣٧٨

سورة الحجر

﴿سُكِّرَتْ﴾ ١٥ ٥٩

سورة النحل

﴿وَعَلَامَاتٍ﴾ ١٦ ٥٩

سورة الإسراء

﴿أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ ١ ٤٤٥

﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ ٢٣ ١٣٥

سورة الكهف

﴿وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ﴾ ٣٤ ٤٢٠

سورة مريم

﴿كهيعص﴾ ١ ٦٠

سورة طه

﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ...﴾ ٨٢ ٦١

سورة الحج

﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾ ١٩ ٦١

﴿وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾ ٣٥ ٦١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سورة النور

﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ...﴾	٢٢	٤١١

سورة الأحزاب

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى...﴾	٣٦	١٣٥
﴿وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾	٧٠	٦٢

سورة الزمر

﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا...﴾	٤٣	١٣٥

سورة غافر

﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ﴾	١٩	٦٢

سورة فصلت

﴿وَالْغَوْا فِيهِ﴾	٢٦	٦٣

سورة الدخان

﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ...﴾	٨	٤١٤
﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ﴾	١٠	٤١٣

سورة الفتح

﴿سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انْطَلَقْتُمْ إِلَى مَغَانِمَ..﴾	١٥	٤٣٦

© Arabic Digital Library Yarmouk University

سورة الطور

﴿ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾ ٦ ٦٦

سورة الواقعة

﴿وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ﴾ ٢٩ ٦٣

سورة الممتحنة

﴿قَدْ يَئِسُوا مِنَ الْآخِرَةِ...﴾ ١٣ ٦٣

سورة التحريم

﴿يَومَ لا يُخزي اللهُ النَّبيَّ والذينَ آمَنُوا مَعَه﴾ ٨ ١٤٧

سورة القلم

﴿مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ﴾ ١١ ٦٤

﴿لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ﴾ ٥١ ٦٤

سورة الجن

﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ﴾ ٧ ٦٤

﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ..﴾ ١٠ ٦٤

سورة النازعات

﴿فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْآخِرَةِ وَالْأُولَى﴾ ٢٥ ٦٦

سورة التكوير

﴿وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ﴾ ٦ ٦٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سورة الانفطار

﴿وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ﴾	٣	٦٦

سورة المطففين

﴿خِتَامُهُ مِسْكٌ﴾	٢٦	٣٨٥
﴿تَسْنِيمٍ﴾	٢٧	٦٦

سورة الفجر

﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾	٢٧	٦٧
﴿فَادْخُلِي فِي عِبَدِي*وَادْخُلِي جَنَّتِي﴾	٢٩ــ٣٠	٦٧

سورة التين

﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾	١	٦٧
﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾	٢	٦٧
﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾	٤	٦٧
﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِالدِّينِ﴾	٧	٦٨

سورة العاديات

﴿فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا﴾	٢	٦٨

سورة قريش

﴿رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ﴾	٢	٦٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرست الأحاديث النبوية

طرف الحديث	الصفحة
ائذنوا له، مرحباً بالطيب المطيب	١٩٢
أتى رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ سُبَاطة قوم فبال	٣٠٢، ٣٠٣، ٣٧٧
أحبب حبيبك هوناً ما	٣٥٢، ٣٥٣
أخذوا من ظهره كما يؤخذ بالمشط من الرأس	٣٠٦، ٣٠٨
إذا آخى الرجلُ الرجلَ فليسأله عن اسمه	٢٥٢
إذا أدخل أحدكم قدميه طاهرتين فليمسح	٢٩٤
إذا أرسل الرجل كلبه على الصيد فأدركه	٣١٥، ٣٢١، ٣٧٥
إذا سمعتم به ــ يعني: الطاعون ــ في أرض فلا تقدموا عليه	٣٩٥
إذا كان رأس الخمس والعشرين والمائتين نادى منادٍ من السماء	٣٦٤
أرأيت لو كان بفناء أحدكم نهر يجري	٢٣٧
أرأيت يا أبا بكر ما رأيت في الدنيا مما تكره	٢٠٤
أربعة لا أؤمنهم في حل ولا حرم	٤٣٧
أسري بالنبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ إلى بيت المقدس	٣١٣
اقتلوا مواقع البهيمة	١٢٥
اقتلوه، وحرقوه	٣٦٩
أما إني رأيتها تدمى	٣١٥
أما تركت أعرابيتك بعد	٤٠، ٣٣١، ٣٣٩
أمر بضرب عنق المعرس بامرأة أبيه	١٩٣
أمرني رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ ألا أدع قبراً شاخصاً	٣١٥
أنّ الله خلق الجبال يوم الأحد، والشجر يوم الاثنين	١٠٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إنَّ النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ تزوجها ــ يعني: ميمونة ــ وهو محرم..... ١٤٨
أنَّ النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ طاف على بعير..... ١٢٤، ٣١٩
أنَّ النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ نهى عن أكل الضب..... ٤٢١
إنَّ أول ما خلق الله القلم..... ١٠٣
أنْ تدعو لله نداً وهو خلقك..... ٣٧٣
أنَّ رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ كان لا يتمُّ التكبير..... ٢٢٨
أنَّ رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ كان يقسم للفارس سهمين.. ٢٠١، ٢٠٣
أن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ نهى عن تجصيص القبور..... ٣٢٤
إنَّ عيسى ابن مريم أسلمته أمه إلى الكتَّاب..... ٢٢٠
أنا دار الحكمة، وعلي بابها..... ٣٦٩، ٣٧٠
أنزل القرآن على أربعة أحرف: حلال وحرام..... ٥٠
إنما سمي البيت العتيق لأن الله..... ٣٤٩
إنه كان يبغض عثمان فأبغضه الله..... ٢٥١
إني قد علمت ما لقيتَ في الله ورسوله..... ٤٢٦
أول الآيات الدجال، ونزول عيسى ابن مريم..... ٤١٣
أيما عامل أصاب في عمله فوق رزقه..... ٤٢٧
تشهد أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمداً عبده ورسوله..... ٣٦٨
تعلَّموا أبا جاد وتفسيرها..... ٢٥٠
توضأ ثلاثاً..... ٢٣٦
ثامنوني به..... ٤٢٢
الحرب خدعة..... ١٩٢، ٣١٤
الحقب ثمانون عاماً..... ١٠٥
خُذوا عني، قد جعل الله لهنَّ سبيلاً..... ٤١٧
ذكر لي أن أمة من بني إسرائيل مسخت..... ٣٣٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

السبيل للثيب المحصن الجلدَ والرجم..... ٤١٨
شهدت مع عمومتي حلف المطيبين..... ٢٨٤، ٢٨٥
صليت مع رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ فكان إذا كبر..... ٣٥٩
صنفان من أمتي ليس لهما في الإسلام نصيب..... ٢٨٣، ٢٩٩
ضع أنفك يسجد معك..... ٣٥٤، ٣٦٨
العائد في هبته كالكلب..... ٢٩٤
عرض رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ سيفاً في يده..... ١٩٣
على ابنك جلد مائة وتغريب عام..... ٤١٨
غيِّروا الشيب..... ٣٥٥
فبينما هم كذلك إذ خرج عليهم السفياني من الوادي اليابس..... ٣٦١
قال أقوامٌ على عهد رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم..... ٣٣٩، ٤١٢
قسم رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ خيبر ثمانية عشر سهماً..... ٢٠١
كان رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ يُسأل أيام منى..... ٣٣٢
كان رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ يكتحل قبل أن ينام..... ٣٦٧
كلمة لا يقولها عبد عند موته إلا فرج الله عنه كربته..... ٤٠٣
لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحاً..... ٣٣١، ٣٣٨، ٣٥١، ٣٦٧
لك أجران: أجر السر..... ٣٩٨
لم يعش مسخ قط فوق ثلاثة أيام..... ٣٠٠، ٣٥٨
لما افتتح رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ مكة انصرف..... ٣١٣، ١٩٤
لمن هو..... ٤٢٢
ليت شعري ما فعل أبواي..... ٤٣١
ليس منا من لم يتغنَّ بالقرآن..... ١٧٢
ما شهدت لقريش قسامة إلا حلف المطيَّبين..... ٢٨٥
ما فُقِدَ جسد رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ..... ٤٤٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ما كان النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يفسر شيئاً من القرآن..... ٢٢٤، ٣٠٠، ٣١٤
ما لفظه ميتاً فهو طعامه..... ٢٨٨، ٣٢٦
ما يقول ابن عمتك..... ٤٤٠
من استعملناه على عمل فرزقناه رزقاً..... ٤٢٧
من صلّى اثنتي عشرة ركعة..... ٤١٦
من عاد مريضاً مشى في خرفة الجنة..... ٢٤٤
من كان محتجماً فليحتجم على اسم الله يوم الخميس..... ٣١٥، ٤٢٩
من نام عن حزبه..... ٢٩٨
من يضمن عني ديني..... ٢٩٧، ٣١١
هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله..... ٤٣٢
هو إسحاق..... ٣٢٣
الولد للفراش، وللعاهر الحجر..... ٨٧
ومن قتل له قتيل فهو بخير النَّظرين..... ١٢٣
لا تزال طائفة من أمتي على الحق..... ٣١٤، ٣٩٣
لا تقولوا: سورة كذا وكذا..... ٢٩٢
لا تقوموا كما تقوم الأعاجم..... ٢٥٦، ٣١٤، ٣٨٨
لا حبس عن فرائض الله..... ٢٦٨
لا صفر، ولا هامة..... ٣٦٩
لا يزني الزاني حين يزني..... ٣٩، ٣١٦
لا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن..... ٢٨٠
يا جنادة! أما وجدتَ فيها عظماً تسمه..... ٤٣٢
يا عبد الله بن عمرو! إنك تصوم الدهر وتقوم الليل..... ٤٤٦
يوشك ألا يبقى في أرض العجم من العرب إلا قتيل..... ٣٩٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرست الرجال الذين وثقهم الإمام ابن جرير حسب الترتيب الهجائي

اسم الراوي	الصفحة
أسود بن سالم	١٦١
الأسود بن شيبان	١٦٢
بكر بن عمرو أبو الصديق الناجي	١٦٢
ثابت بن أسلم البناني	١٦٢
جعفر بن محمد بن علي بن الحسين	١٦٣
الحسن بن أبي الحسن البصري	١٣٤، ١٦٣
الحسن بن صالح بن حي	١٣٨، ١٦٦
حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات	١٦٦
خالد بن معدان الكلاعي	١٦٧
الربيع بن ثعلب	١٦٧
سعد بن عبيد أبو عبيد الزهري	١٦٨
سعيد بن وهب الهَمَداني	١٦٨
سفيان بن سعيد الثوري	١٦٨
سفيان بن عيينة	١٦٨
صالح بن نصر بن مالك بن الهيثم الخزاعي	١٦٨
صفوان بن سُليم أبو عبد الله المدني	١٦٩
عائذ الله بن عبد الله بن عمرو أبو إدريس الخولاني	١٦٩
عاصم بن أبي النجود	١٦٩
عباد بن عباد بن حبيب بن المهلب	١٧٠
عبد الجبار بن الورد	١٧١
عبد الله بن دينار أبو عبد الرحمن مولى ابن عمر	١٧٢
عبد الملك بن محمد بن عبد الله أبو قِلابة الرقاشي	١٧٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عطية بن سعد بن جنادة العَوْفي ١٧٤
عكرمة مولى ابن عباس ١٤١، ١٧٥
علي بن محمد بن عبد الله بن أبي سيف أبو الحسن المدائني ١٧٥
عمرو بن دينار المكي ١٧٦
عمرو بن عبد الله أبو إسحاق السبيعي ١٧٧
عيسى بن مهران المستعطف أبو موسى الرازي ١٧٧
قتادة بن دعامة ١٧٨
مالك بن أنس ١٧٨
مالك بن دينار السامي أبو يحيى البصري ١٧٩
محمد بن إسحاق بن يسار ١٨٠
محمد بن سيرين ١٨٣
محمد بن كعب بن حيان القرظي ١٨٤
منصور بن المعتمر ١٨٤
يزيد بن رومان مولى آل الزبير بن العوام ١٨٤
يحيى بن أبي كثير ١٨٤
أبو جعفر الرؤاسي، محمد بن الحسن بن أبي سارة ١٨٦
أبو الحويرث، عبد الرحمن بن معاوية ١٨٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرست الرجال الذين تكلَّمَ فيه الإمام ابن جرير حسب الترتيب الهجائي

اسم الراوي	الصفحة
إبراهيم بن موسى الرازي	٢١٥
إسماعيل بن يحيى التيمي	٢٢٠
إياس بن معاوية بن قرة المزني	٢٥٩
باذان (أو: باذام) أبو صالح مولى أم هانئ	٨٨، ٢٦١
بحر بن كنيز السقاء	٢٦١
بشر بن عمارة	٢٦٢
جابر بن يزيد الجعفي	٢٢٢
جعفر بن زياد الأحمر	٢٢٤
جعفر بن محمد الزبيري	٢٢٤
الحارث بن وجيه الراسبي	٢٦٢
حجاج بن محمد الأعور المصيصي	٢٠٦، ٢٦٣
الحسن بن عمران أبو عبد الله	٢٢٧
الحكم بن عتيبة	٢٢٩
ذرٌّ بن عبد الله أبو عمر الهمْداني الكوفي	٢٣١
زائدة بن قدامة الثقفي أبو الصلت	٢٣٢
سالم بن أبي حفصة	٢٣٣
سفيان بن سعيد الثوري	١٢٩، ٢٣٤
سلَّام بن سلْم المدائني	٢٣٤
سلمة بن صالح الأحمر	٢٦٣
شيبة بن نِصَاح بن سرْجس مولى أم سلمة	٢٣٥
صالح بن عبد الله بن أبي فروة	٢٣٧
طاووس بن كيسان اليماني	٢٣٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عباد بن يعقوب ٢٣٩
عباس بن محمد بن حاتم أبو الفضل الدوري ٢٤٠
عبد الرحيم بن واقد ٢٤١
عبد الله بن عمر العمري ٢٠٣، ٢٦٤
عبد الله بن لهيعة ٢٦٥
عبد الله بن أبي نجيح ٢٤٤
عبد الله بن يسار أبو همام الكوفي ٢٤٤
عراك بن خالد بن يزيد المُرِّي ٢٤٧
عيسى بن لهيعة ٢٦٨
لِمَازة بن زبَّار الأزديُّ أبو لبيد البصري ٢٤٩
محمد بن زياد اليشكري الكوفي ٢٥٠
محمد بن السائب الكلبي ٤٩، ٢٥١
محمد بن سعيد المصلوب ١٩٧، ٢٥١
محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ٢٦٨
محمد بن مروان السدي الصغير ٢٥١
مطر بن طهمان ٢٦٩
المنكدر بن محمد بن المنكدر ٢٧٠
هارون بن موسى الأعور ٢٧١
الهيثم بن الربيع العقيلي ٢٠٥، ٢٧٣
يزيد بن نَعَامة الضبي ٢٥٢
يوسف ين الزبير المكي ٢٥٤
أبو عبد الرحمن السلمي ٢٨٣
أبو العَدَبَّس، تبيع بن سليمان ٢٥٦
أبو مرزوق ٢٥٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثبت المصادر والمراجع بالترتيب الهجائي حسب اسم المصنف:

ـ القرآن الكريم

١. ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد (ت ٦٣٠هـ)، الكامل في التاريخ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م، تحقيق: د.عمر عبد السلام التدمري .

٢. _____ أسد الغابة في معرفة الصحابة، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م، تحقيق: خليل شيحا .

٣. ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد (ت ٦٠٦هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي .

٤. الأزرقي، أبو الوليد محمد بن عبد الله بن احمد (ت ٢٢٣هـ)، أخبار مكة، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ط١، د.ت، تحقيق: علي عمر .

٥. عبد القاهر البغدادي، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر الإسفرائيني (ت ٤٢٩هـ)، الفَرق بين الفِرق، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت .

٦. الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت ٣٢٤هـ)، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، د.ت، تحقيق: هلموت ريتر .

٧. الأعظمي، د. محمد ضياء الرحمن، دارسات في الجرح والتعديل، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م .

٨. الآمدي، أبو الحسن علي بن محمد (ت ٦٣١هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٩. الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم النحوي (ت ٣٠٤هـ)، الزاهر في معاني كلمات الناس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م، تحقيق: د.حاتم الضامن .

١٠. الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف (ت ٤٧٤هـ)، التعديل والتجريح لمن خرج عنه في الجامع الصحيح، طبع المغرب، د.ت، تحقيق: أحمد البزار .

١١. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، التاريخ الصغير، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، تحقيق: محمود إبراهيم .

١٢. _____ التاريخ الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م، تحقيق: مصطفى عبد القادر .

١٣. _____ الجامع الصحيح، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م .

١٤. _____ جزء القراءة خلف الإمام، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م، تحقيق: د.علي عبد الباسط

١٥. _____ الضعفاء الصغير، دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٦هـ، تحقيق: محمود زايد .

١٦. البرديجي، أبو بكر أحمد بن هارون بن روح (ت ٣٠١هـ)، طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث، دار طلاس، دمشق، ط١، ١٩٨٧هـ، تحقيق: سكينة الشهابي .

١٧. البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق (ت ٢٩٢)، المسند، مؤسسة علوم القرآن ـ مكتبة العلوم والحكم، بيروت ـ المدينة المنورة، ١٤٠٩هـ، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله .

١٨. البوصيري، أبو العباس أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل (ت ٨٤٠هـ)، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، دار الوطن، الرياض، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٩. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)، السنن الكبرى، مكتبة الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م، تحقيق: محمد عبد القادر عطا .
٢٠. _____ دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، دار الكتب العلمية ـ دار الريان، بيروت ـ القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، تحقيق: د.عبد المعطي قلعجي .
٢١. _____ شعب الإيمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ، تحقيق: محمد السعيد زغلول .
٢٢. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَورة (ت ٢٧٩هـ)، الجامع، دار الأعلام، عمان، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م، تحقيق: عادل مرشد .
٢٣. _____ العلل الكبير(ترتيب أبي طالب القاضي)، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـ، تحقيق: صبحي السامرائي ورفيقيه .
٢٤. ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم (ت ٧٢٨هـ)، درء تعارض العقل والنقل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م، ضبط وتصحيح: عبد اللطيف عبد الرحمن .
٢٥. _____ مجموع الفتاوى، دار الوفاء ـ دار العكبيان، المنصورة ـ الرياض، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م، بعناية: عامر الجزار وأنور الباز .
٢٦. _____ منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، تحقيق: د.محمد رشاد سالم .
٢٧. الثوري، أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق (ت ١٦١هـ)، التفسير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ .
٢٨. ابن جرير الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد (ت ٣١٠هـ)، تاريخ الرسل والملوك، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ .
٢٩. _____ تاريخ الرسل والملوك، طبعة دار المعارف، القاهرة، ط٦، د.ت، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣٠. _____تاريخ الرسل والملوك، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ ـ٢٠٠٧م، تحقيق: محمد بن طاهر البرزنجي .
٣١. تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ من الأخبار، مطابع الصفا بمكة المكرمة، ١٤٠٢هـ، تحقيق: د. ناصر بن سعد الرشيد، ود.عبد القيوم عبد رب النبي .
٣٢. _____ تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ من الأخبار، دار المدني، القاهرة، د.ت، تحقيق: الشيخ العلامة محمود محمد شاكر .
٣٣. _____ جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٥م، بإشراف: أ.د. عبد الحميد مدكور .
٣٤. _____ جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م .
٣٥. _____ جامع البيان عن تأويل آي القرآن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م، تحقيق الشيخ العلامة: أحمد محمد شاكر
٣٦. جزء من تهذيب الآثار، طبع بدار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م، تحقيق: علي رضا بن عبد الله بن علي رضا.
٣٧. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ)، صفة الصفوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م، تحقيق: إبراهيم رمضان وسعيد اللحام .
٣٨. _____ كتاب الضعفاء والمتروكين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، تحقيق: عبد الله القاضي .
٣٩. _____ الموضوعات، مؤسسة النداء، أبو ظبي، ط٣، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م، تحقيق: د.محمود أحمد القيسية .
٤٠. ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧هـ)، التفسير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤١. _____ الجرح والتعديل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا .
٤٢. _____ علل الحديث، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م، تحقيق: محمد بن صالح الدباسي .
٤٣. _____ المراسيل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م، تحقيق: شكر الله بن نعمة الله قوجاني .
٤٤. _____ مقدمة كتاب الجرح والتعديل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا .
٤٥. الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، سؤالات مسعود السِّجزي أبا عبد الله الحاكم، دار الغرب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، تحقيق: د. موفق بن عبد القادر .
٤٦. _____ المستدرك على الصحيحين (مع تعليقات الذهبي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا .
٤٧. معرفة علوم الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م .
٤٨. ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي (ت ٣٥٤هـ)، الثقات، مؤسسة الكتب الثقافية، مصورة عن طبعة حيدر أباد، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م .
٤٩. _____ الصحيح/ بترتيب ابن بلبان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م، تحقيق: شعيب الأرناؤوط .
٥٠. _____ كتاب المجروحين، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م، تحقيق: حمدي السلفي .
٥١. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥٢. _____ تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، مكتبة المنار، عمان، ط١، د.ت، تحقيق: د.عاصم القريوتي .

٥٣. _____ تقريب التهذيب، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م، تحقيق: محمد عوامة .

٥٤. _____ تهذيب التهذيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م، اعتنى به: مكتب تحقيق التراث في المؤسسة .

٥٥. _____ فتح الباري شرح صحيح البخاري، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٥٦. _____ لسان الميزان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م، تحقيق: مكتب التحقيق بالدار، بإشراف: محمد عبد الرحمن المرعشلي .

٥٧. _____ نزهة النظر شرح نخبة الفكر، كتبة التوعية الإسلامية، القاهرة، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م .

٥٨. _____ النكت على كتاب ابن الصلاح، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، تحقيق: مسعود السعدني، ومحمد فارس .

٥٩. _____ هدي الساري، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م .

٦٠. ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد (ت ٤٥٦هـ)، الفصل بين الملل والأهواء والنحل، دار الخانجي، القاهرة، د.ت .

٦١. حسن، د.علي بكر، الطبري ومنهجه في التاريخ، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٤م .

٦٢. الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير (ت ٢٢٠هـ)، المسند، دار الكتب العلمية ـ مكتبة المتنبي، بيروت ـ القاهرة، د.ت، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٦٣. ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد (ت ٢٤١هـ)، الأسامي والكنى، مكتبة دار الأقصى، الكويت، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م، تحقيق: عبد الله الجديع .

٦٤. _____ سؤالات أبي داود للإمام أحمد، مكتبة الفاروق، القاهرة، ط١، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م، تحقيق: محمد بن علي الأزهري .

٦٥. _____ العلل/ رواية المروذي، الدار السلفية، بومباي، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، تحقيق: وصي الله ابن محمد عباس .

٦٦. _____ العلل ومعرفة الرجال، المكتب الإسلامي ـ دار الخاني، بيروت ـ الرياض، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس .

٦٧. _____ المسند، مؤسسة قرطبة، القاهرة، د.ت .

٦٨. الحوفي، أحمد محمد، الطبري، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، الكتاب: الثالث والستون، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م .

٦٩. الخرائطي، أبو بكر محمد بن جعفر بن سهل (ت ٣٢٧هـ)، مساوئ الاخلاق ومذمومها، مكتبة السوادي، جدة، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م، تحقيق: مصطفى الشلبي .

٧٠. ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق (ت ٣١١هـ)، الصحيح، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م، تحقيق: د.محمد الأعظمي .

٧١. _____ كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، مكتبة الرشد، الرياض، ط٥، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م، تحقيق: عبد العزيز الشهوان .

٧٢. الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد البستي (ت ٣٨٨هـ)، معالم السنن، المطبعة العلمية، حلب، ط١، ١٣٥١هـ ـ ١٩٣٢م، صححه: محمد راغب الطباخ .

٧٣. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣)، تاريخ مدينة السلام، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م، تحقيق: د.بشار عواد .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٧٤. _____ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣،١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م، تحقيق: د.محمد عجاج الخطيب .
٧٥. _____ شرف أصحاب الحديث، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م، اعتنى به: أبو عبد الله الداني .
٧٦. _____ الفقيه والمتفقه، دار ابن الجوزي، الدمام، ١٤١٧هـ، تحقيق: عادل العزازي .
٧٧. _____ الكفاية في علم الرواية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م .
٧٨. _____ الموضح لأوهام الجمع والتفريق، دار الفكر الإسلامي، ط٢، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، تحقيق: الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي .
٧٩. الخطيب الحسني، د. محمد مجير، معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث، دار الميمان، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م .
٨٠. الخليلي، أبو يعلى الخليل بن عبد الله القزويني (ت ٤٤٦هـ)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م، ضبطه: عامر أحمد حيدر .
٨١. ابن خياط، أبو عمر خليفة بن خياط الليثي (ت ٢٤٠هـ)، التاريخ، دار القلم ـ مؤسسة الرسالة، دمشق ـ بيروت، ط٢، ١٣٩٧هـ، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري .
٨٢. ابن أبي خيثمة، أبو بكر أحمد بن زهير بن حرب (ت ٢٧٩هـ)، التاريخ الكبير، دار الفاروق، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م، تحقيق: صلاح بن فتحي هلل .
٨٣. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر (٣٨٥هـ)، الإلزامات والتتبع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، تحقيق: مقبل بن هادي .
٨٤. _____ سؤالات البرقاني الدارقطنيَّ، مكتبة خانه جميلي، باكستان، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، تحقيق: د.عبد الرحيم القشقري .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٨٥. _____ سؤالات الحاكم للدارقطني، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، تحقيق: موفق عبد القادر .

٨٦. _____ سؤالات حمزة السهمي الدارقطنيّ، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، تحقيق: موفق ابن عبد الله .

٨٧. _____ سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي الإمامَ الدارقطني، دار الفاروق، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م، تحقيق: محمد بن علي الأزهري .

٨٨. _____ السنن، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني .

٨٩. _____ الضعفاء والمتروكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، تحقيق: صبحي السامرائي .

٩٠. _____ العلل الواردة في الأحاديث النبوية، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي .

٩١. الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٢٥٥هـ)، السنن، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ، تحقيق: فواز زمرلي، وخالد العلمي .

٩٢. ابن دقيق العيد، أبو الفتح محمد بن علي القشيري (ت ٧٠٢هـ)، الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح، دار العلوم، عمان، ط١، ٢٠٠٦م، تحقيق: أ.د. قحطان الدوري .

٩٣. أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، رسالة أبي داود إلى أهل مكة، دار العربية، بيروت، د.ت، تحقيق: محمد الصباغ .

٩٤. _____ سؤالات الآجري أبا داود، مكتبة الفاروق، القاهرة، ط١، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م، تحقيق: محمد بن علي الأزهري .

٩٥. _____ السنن، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٩٦. _____ المراسيل، دار القلم، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، تحقيق: عبد العزيز عز الدين السيروان .
٩٧. الدميني، د.مسفر غرم الله، مقاييس نقد متون السنة، حقوق الطبع للمؤلف نفسه، الرياض، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
٩٨. ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد (ت ٢٨١هـ)، العيال، دار ابن القيم، الدمام، ط١، ١٩٩٠م، تحقيق: د. نجم عبد الرحمن خلف .
٩٩. الدوري، أبو عمر حفص بن عمر المقرئ (ت ٢٤٦هـ)، جزء قراءات النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٩٩٨م، تحقيق: د.حكمت ياسين .
١٠٠. الدولابي، أبو بشر محمد بن أحمد (ت ٣١٠هـ)، الكنى والأسماء، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م، تحقيق: نظر محمد الفاريابي .
١٠١. الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري .
١٠٢. _____ ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للإمام (ضمن أربع رسائل في علوم الحديث)، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، د.ت، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة .
١٠٣. _____ سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م، بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط .
١٠٤. _____ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (بحاشية سبط ابن العجمي)، دار القبلة للثقافة الإسلامية مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م، تحقيق: محمد عوامة، وأحمد الخطيب .
١٠٥. _____ المشتبه في الرجال: أسمائهم وأنسابهم، الدار العلمية، دلهي، ط٢، ١٩٨٧م .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٠٦. _____ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ، تحقيق: د. بشار معروف، وشعيب الأرناؤوط، وصالح عباس .
١٠٧. _____ من تكلم فيه وهو موثق، مكتبة المنار، الزرقاء، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، تحقيق: محمد شكور الميادين .
١٠٨. _____ الموقظة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٤، ١٤٢٠هـ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة .
١٠٩. _____ ميزان الاعتدال، دار المعرفة، بيروت، د.ت، تحقيق: علي البجاوي .
١١٠. الرازي، أبو بكر أحمد بن علي الحنفي (ت ٣٧٠)، الفصول في الأصول، نشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٩٨٨م، تحقيق: د. عجيل النشمي .
١١١. الرامهرمزي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن (ت ٣٦٠هـ)، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ، تحقيق: د.محمد عجاج الخطيب .
١١٢. ابن راهويه، أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحنظلي (ت ٢٣٨هـ)، المسند، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م، تحقيق: د.عبد الغفور البلوشي .
١١٣. ابن رجب الحنبلي، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد (ت ٧٩٥هـ)، شرح علل الترمذي، دار الرازي، عمان، ط٢، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م، تحقيق: د.همام سعيد .
١١٤. أبو زرعة الرازي، عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد (ت ٢٦٤هـ)، الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي، نشر الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، تحقيق: د. سعدي الهاشمي .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١١٥. أبو زرعة العراقي، أحمد بن عبد الرحيم (ت ٨٢٦هـ) المدلسين، دار الوفاء، مصر، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، تحقيق: د.رفعت عبد المطلب، ود.نافذ حماد .

١١٦. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م، اعتنى بها: عبد الرزاق المهدي .

١١٧. _____ أساس البلاغة، دار المعرفة، بيروت، د.ت .

١١٨. ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد (ت ٤٠٣هـ)، حجة القراءات، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، تحقيق: سعيد الأفغاني .

١١٩. سبط ابن العجمي، أبو الوفاء إبراهيم بن خليل الطرابلسي الحلبي (ت ٨٤١هـ)، الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٧٨م، تحقيق: صبحي السامرائي .

١٢٠. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ)، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م، تحقيق: صلاح عويضة .

١٢١. ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع (ت ٢٣٠هـ)، الطبقات الكبرى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م، تحقيق: د.علي محمد عمر .

١٢٢. السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور (ت ٥٦٢هـ)، الأنساب، دار الجنان، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، تحقيق: عبد الله البارودي .

١٢٣. السيوطي، أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، دار الكلم الطيب، دمشق ـ بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ، تحقيق: نظر محمد الفاريابي .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٢٤. _____ اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت .
١٢٥. _____ المزهر في علوم اللغة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، تحقيق: فؤاد علي منصور .
١٢٦. الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس القرشي (ت ٢٠٤هـ)، الأم، دار الوفاء، المنصورة، ط٢، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م، تحقيق: د.رفعت عبد المطلب .
١٢٧. _____ الرسالة، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، شرح وتحقيق: أحمد شاكر .
١٢٨. ابن شاهين، أبو حفص عمر بن شاهين (ت ٣٨٥هـ)، تاريخ أسماء الثقات، الدار السلفية، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، تحقيق: صبحي السامرائي .
١٢٩. ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد الكوفي (ت ٢٣٥هـ)، المصنف، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م، تعليق: سعيد اللحام .
١٣٠. الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف (ت ٤٧٦هـ)، التبصرة في أصول الفقه، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٣هـ، تحقيق: د.محمد هيتو .
١٣١. ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن (ت ٦٤٣هـ)، المقدمة (وبهامشه: محاسن الاصطلاح للبلقيني)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م .
١٣٢. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠هـ)، مسند الشاميين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م، تحقيق: حمدي السلفي .
١٣٣. _____ المعجم الأوسط، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ، تحقيق: طارق عوض الله .
١٣٤. _____ المعجم الكبير، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط٢، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م، تحقيق: حمدي السلفي .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٣٥. الطيالسي، أبو داود سليمان ابن داود بن الجارود (ت ٢٠٤هـ)، المسند، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م، تحقيق: د.محمد عبد المحسن التركي .

١٣٦. ابن أبي عاصم، أبو بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك (ت ٢٨٧هـ)، الآحاد والمثاني، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م، تحقيق: د.باسم الجوابرة .

١٣٧. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري (ت ٤٦٣هـ)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، مؤسسة القرطبة، المغرب، ط٢، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري .

١٣٨. ابن عبد الحكم، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله القرشي المصري (ت ٢٥٧هـ)، فتوح مصر وأخبارها، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م، تحقيق: محمد الحجيري .

١٣٩. عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)، التفسير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م .

١٤٠. _____ المصنف، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي .

١٤١. عبد المجيد، د. عبد المجيد محمود، منهج الطبري في تهذيب الآثار، ومذهبه في تصحيح الحديث، بحث ضمن منشورات جامعة اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الرابع والعشرون، العدد الرابع(أ)، ٢٠٠٥م، (١٠٢٣ـ١٠٦٨) .

١٤٢. أبو عبيد، القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)، غريب الحديث، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٣٩٦هـ، تحقيق: د.محمد عبد المعيد خان .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٤٣. _____ فضائل القرآن ومعالمه وآدابه، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، تحقيق: أحمد بن عبد الواحد الخياطي .

١٤٤. عتر، د.نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر المعاصر ـ دار الفكر، بيروت ـ دمشق، ط٣، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م .

١٤٥. العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح (ت ٢٦١هـ)، معرفة الثقات/ بترتيب الهيثمي والسبكي، مكبتة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم .

١٤٦. ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، التراجم الساقطة من الكامل، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ، تحقيق: أبي الفضل عبد المحسن الحسيني .

١٤٧. _____الكامل في ضعفاء الرجال، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م .

١٤٨. العراقي، أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين (ت ٨٠٦هـ)، التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م .

١٤٩. شرح التبصرة والتذكرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م، تحقيق: د. عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين الفحل .

١٥٠. ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن (ت ٥٧١هـ)، تاريخ دمشق، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م، تحقيق: علي شيري .

١٥١. العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى (ت ٣٢٢هـ)، كتاب الضعفاء، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م، تحقيق: حمدي السلفي .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٥٢. العلائي، أبو سعيد خليل بن كيكلدي (ت ٧٦١هـ)، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، تحقيق: حمدي السلفي .

١٥٣. _____ كتاب المختلطين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٦٦م، تحقيق: د. رفعت فوزي وعلي عبد الباسط .

١٥٤. علي، د. جواد علي، موارد تاريخ الطبري، مجلة المجمع العلمي العراقي، ١٩٥٠م .

١٥٥. العوني، الشريف حاتم بن عارف، إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرَيْن، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢١هـ .

١٥٦. الغوري، سيد عبد الماجد، معجم ألفاظ المحدثين، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

١٥٧. زيادة ، أكرم بن محمد بن الفالوجي، معجم شيوخ الطبري، الدار الأثرية - دار ابن عفان، عمان - القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .

١٥٨. _____ المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري، الدار الأثرية - دار ابن عفان، عمان - القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .

١٥٩. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ)، معاني القرآن، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط٣، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، تحقيق: محمد علي النجار .

١٦٠. الفسوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان (ت ٢٧٧هـ)، المعرفة والتاريخ، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، تحقيق: خليل المنصور .

١٦١. الفهد، ناصر بن حمد، منهج المتقدمين في التدليس، دار أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

١٦٢. الفيروز أبادي، أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ)، القاموس المحيط، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٦٣. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تأويل مختلف الحديث، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، تحقيق: محمد عبد الرحيم .

١٦٤. ابن قدامة المقدسي، أبو محمد عبد الله بن أحمد (ت ٦٢٠هـ)، روضة الناظر وجنة المناظر، مكتبة الرشد، الرياض، ط٥، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م، تحقيق: د.عبد الكريم النملة .

١٦٥. _____ المغني، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، تحقيق: د.عبد الله عبد المحسن التركي، ود.عبد الفتاح الحلو .

١٦٦. _____ المنتخب من العلل للخلال، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م، تحقيق: طارق بن عوض الله .

١٦٧. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م، تحقيق: سالم مصطفى البدري .

١٦٨. ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي (ت ٧٥١هـ)، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٦، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة .

١٦٩. الكتاني، أبو عبد الله محمد بن جعفر (ت ١٣٤٥هـ)، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٥، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م .

١٧٠. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، اختصار علوم الحديث (مع شرحه للشيخ أحمد شاكر)، دار الفكر، بيروت، د،ت .

١٧١. _____ البداية والنهاية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، تحقيق: جمع من الباحثين .

١٧٢. _____ تفسير القرآن العظيم، دار المعرفة، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٧٣. اللالكائي، أبو القاسم هبة الله بن الحسن الطبري (ت ٤١٨هـ)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، دار طيبة، الرياض، ط٦، ١٤٢٠هـ، تحقيق: د. أحمد بن سعد الغامدي .

١٧٤. اللكنوي، أبو الحسنات محمد عبد الحي الهندي (ت ١٣٠٤هـ)، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت، ط٦، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة .

١٧٥. ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد (ت ٢٧٣هـ)، السنن، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م .

١٧٦. ابن ماكولا، أبو نصر علي بن هبة الله بن علي (ت ٤٧٥هـ)، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، دار الفاروق، القاهرة، مصورة عن طبعة حيدر أباد، ط٢، ١٩٩٣م، تحقيق: الشيخ عبد الرحمن ابن يحيى المعلمي اليماني .

١٧٧. ابن المبرد، أبو المحاسن يوسف بن الحسن بن عبد الهادي (ت ٩٠٩هـ)، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م، تحقيق: د. روحية عبد الرحمن .

١٧٨. ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي (ت ٣٢٤هـ)، السبعة في القراءات، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٤٠٠هـ، تحقيق: د. شوقي ضيف .

١٧٩. ابن المديني، أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر (ت ٢٣٤هـ)، سؤالات عثمان بن أبي شيبة ابنَ المديني، دار الفاروق، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م، تحقيق: محمد بن علي الأزهري .

١٨٠. _____ العلل، دار غراس، الكويت، ط١، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م، تحقيق: حسام بوقريص .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٨١. المزي، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن (ت ٧٤٢هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م، تحقيق: د.بشار عواد .

١٨٢. مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ)، الصحيح، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م .

١٨٣. _____ كتاب التمييز، دار الفاروق، القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م، تحقيق: محمد بن علي الأزهري .

١٨٤. _____ المنفردات والوحدان، دار الفاروق، القاهرة، ط١، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م، تحقيق: ياسر بن ممدوح الإسماعيلي .

١٨٥. المعافى، أبو مسعود المعافى بن عمران الموصلي (ت ١٨٥هـ)، الزهد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م، تحقيق: د.عامر صبري .

١٨٦. المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى اليماني (ت ١٣٨٦هـ)، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢، ١٤٠٦هـ .

١٨٧. ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، التاريخ/ برواية الدارمي، دار الفاروق للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م، تحقيق: محمد ابن عمر الأزهري .

١٨٨. _____ التاريخ/ برواية الدوري، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م، تحقيق: د. احمد نور سيف .

١٨٩. _____ سؤالات ابن الجنيد يحيى ابنَ معين، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، تحقيق: د. أحمد نور سيف .

١٩٠. _____ من كلام يحيى بن معين في الرجال/ رواية أبي خالد الدقاق، دار الفاروق، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م، تحقيق: محمد بن علي الأزهري .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٩١. مغلطاي، أبو عبد الله علاء الدين مغلطاي بن قليج الحنفي (ت ٧٦٢هـ)، إكمال تهذيب الكمال، دار الفاروق للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م، تحقيق: عادل محمد وأسامة إبراهيم .

١٩٢. _____ التراجم الساقطة من إكمال تهذيب الكمال المطبوع، دار المحدث، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ، تحقيق ودراسة: مجموعة من طلاب الماجستير في جامعة الملك سعود (١٤٢٤هـ ـ ١٤٢٥هـ) إشراف: د.علي ابن عبد الله الصياح، تقديم: د. محمد ابن عبد الله الوهيبي .

١٩٣. ابن مفلح، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين .

١٩٤. المليباري، د.حمزة، الحديث المعلول: قواعد وضوابط، المكتبة المكية ـ دار ابن حزم، مكة المكرمة ـ بيروت، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٦٦م .

١٩٥. ابن منصور، أبو عثمان سعيد بن منصور (ت ٢٢٧هـ)، السنن، دار الصميعي، الرياض، ط٢، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م، تحقيق: د. سعد آل حميد .

١٩٦. ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم الإفريقي (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .

١٩٧. ابن ناصر الدين الدمشقي، محمد بن عبد الله بن محمد (ت ٨٤٢هـ)، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي .

١٩٨. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت ٣٣٨هـ)، معاني القرآن، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩هـ، تحقيق: محمد علي الصابوني .

١٩٩. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـ)، السنن الكبرى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م، تحقيق: د. عبد الغفار البنداري وسيد كسروي .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢٠٠. _____ كتاب الضعفاء والمتروكين، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، تحقيق: محمود إبراهيم .
٢٠١. _____ المجتبى، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م .
٢٠٢. أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
٢٠٣. _____ ذكر أخبار أصبهان، دار الكتاب الإسلامي، مصر، د.ت .
٢٠٤. _____ معرفة الصحابة، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م، تحقيق: عادل العزازي .
٢٠٥. النوبختي، أبو محمد الحسن بن موسى (ت بعد ٣٠٠هـ)، فرق الشيعة، دار الأضواء، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
٢٠٦. النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف الدمشقي (ت ٦٧٦هـ)، مقدمة المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م، تحقيق: عرفان حسونة .
٢٠٧. ابن هشام، أبو محمد عبد الملك بن هشام المعافري (ت ٢١٨هـ)، السيرة، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م، تحقيق: محمد القطب، ومحمد الداني .
٢٠٨. ياقوت، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦هـ)، معجم الأدباء، مؤسسة المعارف، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م، تحقيق: د.عمر فاروق الطباع .
٢٠٩. _____ معجم البلدان، دار الفكر، بيروت، د.ت .
٢١٠. أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (ت ٣٠٧هـ)، المسند، دار المأمون، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م، تحقيق: حسين أسد .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University